

# الصحيح لمسلم

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمه الله

٢٠٦ - ٢٦٦ هـ

مع شرح الإمام محيي الدين النووي رحمه الله

٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية المتداولة للشيخ أبي الحسن السندي رحمه الله

١١٣٨ هـ

مع التعليقات المقتبسة من تكملة فتح الملهم

للشيخ المفتي محمد تقي العثماني حفظه الله

المجلد الخامس

كتاب البيوع - كتاب المساقاة والمزارعة - كتاب القرائن - كتاب الهبات - كتاب الوصية

كتاب النذر - كتاب الأيمان - كتاب القسامة والمخار بين والقصاص والديات - كتاب الحدود

كتاب الأقضية - كتاب اللقطة - كتاب الجهاد والسير - كتاب الإمارة

طبعة جديدة صحيحة ملونة

مكتبة الشريعة  
كراتشي - باكستان

# اصحح لمسلم

للإمام الكبير الحافظ الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمه الله  
٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع شرحه الكامل المسمى بـ "المنهاج" المعروف بشرح النووي  
للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الحازمي النووي رحمه الله  
٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية المتداولة بين الدارسين للإمام أبي الحسن السندي رحمه الله  
١١٣٨ هـ

مع التعليقات - على المواضيع الخلافية بين أهل العلم -  
للشيخ المفتي محمد تقي العثماني حفظه الله

## المجلد الخامس

كتاب البيوع - كتاب المساقاة والمزارعة - كتاب الفرائض - كتاب الهبات  
كتاب الوصية - كتاب النذر - كتاب الإيمان كتاب القسامة والخاربين والقصاص والديات  
كتاب الحدود - كتاب الأقضية - كتاب اللقطة - كتاب الجهاد والسير - كتاب الإمارة

قام بتحقيقه وتصحيح أخطائه جماعة من العلماء البارعين في علم الحديث  
وقابلوا نصوص الكتاب بالنسخ المعتمدة  
طبعة جديدة مصححة ملونة



اسم الكتاب : الصحيح لمسلم (المجلد الخامس)  
تأليف : الحافظ الحجة أبو الحسين مسلم بن  
الحجاج القشيري النيسابوري رحمہ اللہ

السعر: مجموع سبع مجلدات  
1200/= روبية

الطبعة الأولى : ١٤٣٠ھ / ٢٠٠٩ء

الطبعة الجديدة : ١٤٣٢ھ / ٢٠١١ء

عدد الصفحات : ٦٧٢

مکتبۃ البشیر

للطباعة والنشر والتوزيع

## AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable  
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,  
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاکس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: [www.maktaba-tul-bushra.com.pk](http://www.maktaba-tul-bushra.com.pk)

[www.ibnabbasaisha.edu.pk](http://www.ibnabbasaisha.edu.pk)

البريد الإلكتروني: [al-bushra@cyber.net.pk](mailto:al-bushra@cyber.net.pk)

يطلب من

مکتبۃ البشیر، کراتشي، پاکستان +92-321-2196170

مکتبۃ الحرمین، اردو بازار، لاہور، +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاہور. +92-42-7124656, 7223210

بک لینڈ، سٹی بلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبۃ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة



## [٢٢ - كتاب البيوع]

## [١ - باب إبطال بيع الملامسة والمنازعة]

- ٣٧٩٩ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ.
- ٣٨٠٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.
- ٣٨٠١ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، كُلُّهُمُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

## [٢٢ - كتاب البيوع]

## [١ - باب إبطال بيع الملامسة والمنازعة]

**بيان أن لفظ البيع والشراء من الأضداد:** قال الأزهرى: تقول العرب: بعث بمعنى بعث ما كنت ملكته، وبعث بمعنى اشتريته، قال: وكذلك شَرَيْتُ بالمعنيين، قال: وكل واحد بيع وبيع؛ لأن الثمن والمثمن كل منهما مبيع، وكذا قال ابن قتيبة يقول: بعث الشيء بمعنى: بعته، وبمعنى: اشتريته، وشريت الشيء بمعنى: اشتريته، وبمعنى: بعته، وكذا قاله آخرون من أهل اللغة، ويقال: بعته وابتعته فهو مبيع ومبيوع. قال الجوهرى: كما يقول: مَخِيطٌ ومَخِيطُوطٌ. قال الخليل: المحذوف من مبيع واو مفعول؛ لأنها زائدة، فهي أولى بالحذف. وقال الأخفش: المحذوف عين الكلمة. قال المازري: كلاهما حسن، وقول الأخفش أقيس، والابتاع: الاشتراء، وتبايعا وباعته، ويقال استبعته أي سأله البيع، وأبعت الشيء أي عرضته للبيع، وبيع الشيء بكسر الباء وضمها وبوع لغة فيه وكذلك القول في قيل وكيل.

**تحقيق السند:** قوله في الإسناد الأول: "مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج": هكذا هو في جميع النسخ بإلادنا، وذكر القاضي أنه وقع في نسخهم من طريق عبد الغافر الفارسي: "مالك عن نافع عن محمد بن يحيى بن حبان" بزيادة نافع، قال: وهو غلط، وليس لنافع ذكر في هذا الحديث، ولم يذكر مالك في الموطأ نافعاً في هذا الحديث.

**الأوجه الثلاثة للملامسة والمنازعة:** وأما فيه ﷺ عن الملامسة والمنازعة، فقد فسره في الكتب بأحد الأقوال في تفسيره، =



٣٨٠٢ - (٤) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

٣٨٠٣ - (٥) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ، أَمَّا الْمُلَامَسَةُ: فَإِنْ يَلْمَسَ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بَغَيْرِ تَأْمَلٍ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ.

٣٨٠٤ - (٦) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى** - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَلَيْسَتَيْنِ: \*\* نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ، وَالْمُلَامَسَةُ: لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ، وَلَا يَقْلِبُهُ \*\* إِلَّا بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ \*\* وَلَا تَرَاضٍ.

٣٨٠٥ - (٧) **وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو النَّاقِدُ**: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

=ولأصحابنا ثلاثة أوجه في تأويل الملامسة. أحدها: تأويل الشافعي، وهو أن يأتي بثوب مطوي، أو في ظلمة، فيلمسه المُستام، فيقول صاحبه: بعثك هو بكذا بشرط أن يقوم لمَسك مقام نظرك، ولا خيار لك إذا رأيته. والثاني: أن يجعل نفس اللَّمسِ بيعاً، فيقول: إذا لمسته فهو مبيع لك. والثالث: أن يبيعه شيئاً على أنه متى لمسه =

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم**: قوله: "وليسَتين": بكسر اللام، اسم هيئة من اللبس، والمراد هي عن هيتين للبس. (تكملة فتح الملهم: ٣١٥/١)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم**: قوله: "ولا يقلبه": بضم اللام وبكسرها، والمراد قلب الثوب لينظر كيف هو؟ يعني أن المشتري لا يتمكن في بيع الملامسة من أن يقلب المبيع ويراه، وقوله: "إلا بذلك": استثناء منقطع، والمراد أنه لا يمكنه قلب الثوب، وإنما هو يلمسه فقط. (تكملة فتح الملهم: ٣١٥/١)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم**: قوله: "ويكون ذلك بيعهما من غير نظر": يعني من غير تأمل، وقد يستدل به على بطلان بيع الشيء الغائب. (تكملة فتح الملهم: ٣١٥/١)

.....

= انقطع خيار المجلس وغيره، وهذا البيع باطل على التأويلات كلها. وفي المنازعة ثلاثة أوجه أيضاً: أحدها: أن يجعل نفس النبد بيعاً، وهو تأويل الشافعي. والثاني: أن يقول بعثك، فإذا نبذته إليك انقطع الخيار ولزم البيع. والثالث: المراد نبذ الحصة كما سنذكره - إن شاء الله تعالى - في بيع الحصة،\*\* وهذا البيع باطل للغرر. قوله: "ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر ولا تراضي" معناه: بلا تأمل، ورضى بعد التأمل، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: هي أن يقول: أبيعك هذا المتاع بكذا، فإذا لمستك وجب البيع، أو يقول المشتري كذلك. وهذا تفسير مروي عن أبي حنيفة كما في عمدة القاري. (تكملة فتح الملهم: ١/٣١٤)

\*\*\*

## ٢- باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر

٣٨٠٦- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

## ٢- باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر

شرح بيع الحصاة: قوله: "هي التي ﷺ عن بيع الحصاة، وبيع الغرر": أما بيع الحصاة: ففيه ثلاث تأويلات: أحدها: أن يقول: بعثك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها، أو بعثك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة. والثاني: أن يقول: بعثك على أنك بالخيار إلى أن أرمي هذه الحصاة. والثالث: أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعاً، فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالحصاة، فهو مبيع منك بكذا. وأما النهي عن بيع الغرر، فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع، ولهذا قدمه مسلماً، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة، كبيع الآبق والمعدوم والمجهول، وما لا يقدر على تسليمه، وما لم يتم ملك البائع عليه، وبيع السمك في الماء الكثير، واللبن في الضرع، وبيع الحمل في البطن، وبيع بعض الضبيرة مبهماً، وبيع ثوب من أثواب، وشاة من شياه، ونظائر ذلك، وكل هذا يبعه باطل؛ لأنه غرر من غير حاجة.

وذكر الأشياء التي يجوز بيعها مع الغرر الحقير فيها: وقد يحتمل بعض الغرر بيعاً إذا دعت إليه حاجة كالجهل بأساس الدار، وكما إذا باع الشاة الحامل، والتي فيها ضرعها لبن، فإنه يصح للبيع؛ لأن الأساس تابع للظاهر من الدار؛ ولأن الحاجة تدعو إليه، فإنه لا يمكن رؤيته، وكذا القول في حمل الشاة ولبنها، وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر حقير، منها: أنهم أجمعوا على صحة بيع الحبة المحشوة وإن لم ير حشوها، ولو بيع حشوها بانفراده لم يجوز، وأجمعوا على جواز إحازة الدار والداية والثوب ونحو ذلك شهراً مع أن الشهر قد يكون الثلاثين يوماً، وقد يكون تسعة وعشرين، وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء، وفي قدر مكنتهم، وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء بالعوض مع جهالة قدر المشروب واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا،\*\* وأجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطن، والطيور في الهواء. =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويخرج على هذا كثير من المسائل في عصرنا، فقد جرت العادة في بعض الفنادق الكبيرة أنهم يضعون أنواعاً من الأطعمة في قدور كبيرة، ويخبرون المشتري في أكل ما شاء بقدر ما شاء، و يأخذون ثمناً واحداً معيناً من كل أحد، فالقياس أن لا يجوز البيع لجهالة الأطعمة المبيعة =



.....

قال العلماء: مَذَارُ البطلان بسبب الغَرَرِ، والصحة مع وجوده على ما ذكرناه، وهو أنه إن دعت حاجة إلى ارتكاب الغَرَرِ، ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة، وكان الغرر حقيراً، جاز البيع وإلا فلا، وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع فيها وفساده، كبيع العين الغائبة مبني على هذه القاعدة، فبعضهم يرى أن الغرر حقير، فيجعله كالمعدوم، فيصح البيع، وبعضهم يراه ليس بحقير، فيبطل البيع، والله أعلم.

واعلم أن بيع الملامسة وبيع المُتَابَذَةِ وبيع حبل الحَبْلَةِ وبيع الحَصَاة، وَعَسَبِ الفَحْلِ وأشباهها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهي عن بيع الغرر، ولكن أفردت بالذكر ونهي عنها؛ لكونها من بياعات الجاهلية المشهورة، والله أعلم.

وقدرها، ولكنه يجوز؛ لأن الجهالة يسيرة غير مفضية إلى النزاع، وقد جرى بها العرف والتعامل.

وكذلك استيجار السيارات، ربما لا يعرف سائقها مسافة السفر ولا تتعين الأجرة في بداية السفر، ولكن هذه الجهالة تتحمل؛ لكون العداد رافعا للنزاع، ويتفق الراكب والسائق على أجرة يدل عليها العداد، فلا يقع النزاع.

(تكملة فتح الملهم: ٣١٤/١)

### ٣- باب تحريم بيع جبل الحبل

٣٨٠٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ جَبَلِ الْحَبْلَةِ.

٣٨٠٨- (٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى -وَاللَّفْظُ لِرُزْهَيْرٍ-، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتْبَايَعُونَ لَحْمَ الْحَزُورِ إِلَى جَبَلِ الْحَبْلَةِ. \* وَجَبَلُ الْحَبْلَةِ: أَنْ تُنْتَجِ النَّاقَةُ، ثُمَّ تَحْمِلَ الَّتِي تُتَحَتَ، فَتَهَاهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

### ٣- باب تحريم بيع جبل الحبل

**شرح الغريب:** فيه حديث ابن عمر: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ جَبَلِ الْحَبْلَةِ". هي يفتح الحاء والباء في الحبل، وفي الحبلَة. قال القاضي: ورواه بعضهم بإسكان الباء في الأول، وهو قوله: جبل، وهو غلط، والصواب الفتح، قال أهل اللغة: الحَبْلَةُ هنا جمع حَابِلٍ كظالم وظلمة وفاجر وفجرة وكاتب وكتبة، قال الأخفش: يقال: حبلت المرأة فهي حابل، والجمع نسوة حبلَة. وقال ابن الأنباري: الهاء في الحبلَة للمبالغة، ووافقه بعضهم، واتفق أهل اللغة على أن الحبل محتص بالآدميات، ويقال في غيرهن الحمل، يقال: حملت المرأة ولداً، وحبلت بولد، وحملت الشاة سخلة، ولا يقال: حبلت، قال أبو عبيد: لا يقال لشيء من الحيوان: حبل إلا ما جاء في هذا الحديث.

**اختلاف العلماء في المراد بالنهي عن بيع جبل الحبلَة:** واختلف العلماء في المراد بالنهي عن بيع جبل الحبلَة، فقال جماعة: هو البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة، وولد ولدها، وقد ذكر مسلم في هذا الحديث هذا التفسير عن ابن عمر، وبه قال مالك والشافعي ومن تابعهم، وقال آخرون: هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال، وهذا تفسير أبي عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبي عُبيد القاسم بن سلام وآخرين من أهل اللغة، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وهذا أقرب إلى اللغة، لكن الراوي هو ابن عمر وقد فسره بالتفسير الأول وهو أعرف، ومذهب الشافعي ومحققي الأصوليين أن تفسير الراوي مقدم إذا لم يخالف الظاهر، وهذا البيع باطل على التفسيرين، أما الأول: فلائنه بيع بثمن إلى أجل مجهول، والأجل يأخذ قسطاً من الثمن. وأما الثاني: فلائنه بيع معدوم ومجهول، وغير مملوك البائع، وغير مقدور على تسليمه، والله أعلم.

\* قوله: "إلى جبل الحبلَة": جبل الحبلَة على هذا يكون أجلاً للبيع ويكون المبيع غيره والمتبادر من لفظ الحديث أن جبل الحبلَة هو المبيع، والمعنيان يناسبان النهي، أما الثاني؛ فلكون المبيع معدوماً، وأما الأول؛ فلكون الأجل مجهولاً.

## [٤- باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه...]

٣٨٠٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ".

٣٨١٠- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى -وَاللَّفْظُ لِرُحَيْمٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ".\*\*

## ٤- باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه، وتحريم النجش، وتحريم التصرية

بيان الفرق بين البيع على بيع على سوم أخيه وحكمهما: قوله ﷺ: "لا يبيع بعضكم على بيع بعض" وفي رواية: "لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له" وفي رواية: "لا يسم المسلم على سوم المسلم: أما "البيع على بيع أخيه": فمثاله أن يقول لمن اشترى شيئاً في مدة الخيار: افسخ هذا البيع، وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه، أو أجد منه بتمنه، ونحو ذلك، وهذا حرام، يحرم أيضاً الشراء على شراء أخيه، وهو أن يقول للبائع في مدة الخيار: افسخ هذا البيع، وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن، ونحو هذا.

"قوله: "لا يبيع بعضكم": نفى بمعنى النهي، وفي بعض النسخ "لا يبيع" على لفظ النهي، ولا يصح الحمل على حقيقة الإخبار لوجود مثل هذا البيع والقول بأن الإخبار عن البعض بالنفي صحيح؛ ضرورة أن البعض يتركب هذا البيع ولا يضر فيه كون بعض الآخر يأتي به مدفوع بأن المراد بالبعض ههنا الاستغراق بشهادة الذوق، وبأنه لا فائدة في الإخبار عن البعض بأنهم يتركبون هذا البيع؛ إذ هو معلوم بالضرورة فلا يحمل كلام الشارع عليه، على أن اللائق بكلام الشارع الحمل على بيان الأحكام لا على بيان الوقائع، فتأمل.

ثم قيل: المراد به إنه لا يسوم أحد على سوم أخيه، وقيل: بل المراد حقيقة البيع كأن يجيء البائع الآخر عند المشتري، ويقول له عندي متاع حسن من هذا الذي يشتريه أو أرخص، فيفسد البيع على البائع الأول وإن كان الغالب مثل هذا في المشتريين، والله تعالى أعلم.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إلا أن يأذن له" الظاهر أن هذا الاستثناء منصرف إلى البيع والخطبة كليهما، وقد صرح به العيني في العمدة، فإن أذن البائع الأول يدل على أنه قد رضي بفسخ البيع، وحينئذ يجوز العقد الثاني. قال العيني في عمدة القاري (٤: ٤٩٦): "وإنما حرم بيع البعض على بعض؛ لأنه يوغر الصدور ويورث الشحناء، ولهذا لو أذن له في ذلك ارتفع على الأصح". (تكملة فتح الملهم: ١/٣٢٤)



٣٨١١- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ".\*\*

=وأما السَّوْمُ على سَوْمِ أَخِيهِ: فهو أن يكون قد اتفق مالك السَّعَةِ والرَّاعِبِ فيها على البيع، ولم يعقدها، فيقول الآخر للبائع: أبا أشتريه، وهذا حرام بعد استقرار الثمن. وأما السَّوْمُ في السَّعَةِ التي تباع فيمضى يريد فليس تحرام. وأما الحطْبَةُ على حطَّةِ أَخِيهِ، وسؤال المرأة طلاقاً أحتها، فسبق بياهما واضحاً في كتاب الكاخ، وسبق ههناك أن الرواية: "لا يبيع ولا يخطب" بالرفع على سبيل الخبر الذي يراد به الهي، وذكرنا أنه أسع، وأجمع العلماء على مع البيع على بيع أَخِيهِ، والشراء على شرائه، والسَّوْمُ على سَوْمِهِ، فلو خالف وعقد فهو عاص. ويعقد البيع، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأخريين. وقال داود: لا يعقد. وعن مالك روايتان كالمذهبيين، وجمهورهم على إباحة البيع والشراء فيمضى يزيد. وقال الشافعي: وكرهه بعض السلف.

**شرح العرب** وأما الحش: فهو مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة، وهو أن يريد في ثمن السلعة لا رعة فيها، بل ليخدع غيره ويعره، ليريد ويشتريها، وهذا حرام بالإجماع، والبيع صحيح، والإثم مختص بالتأخس إن لم يعلم به النافع، فإن إضاه على ذلك إنما جميعاً، ولا خيار للمشتري إن لم يكن من النافع موصافاً، وكذا إن كانت في الأصح؛ لأنه قصر في الاعتراض، وعن مالك رواية أن البيع باطل، وجعل الهي عنه مقتضياً للفساد. وأصل الحش: الاستشارة، ومنه: بحثت الصيد أبحثه بصم الحيم بحثاً إذا استترته، سمي التَّاحِشُ في السلعة تاجشاً؛ لأنه يثير الرغبة فيها، ويرفع ثمنها. وقال ابن قتيبة: أصل الحش: احتل، وهو الخداع، ومنه قيل للبصائد: تاجش؛ لأنه يحتل الصيد ويحتال له، وكل من استثار شيئاً فهو تاجش، وقال الهروي: قال أبو بكر: التَّحْشُ: اندح والإطراء، وعنى هذا معنى الحديث: 'لا يمدح أحدكم السلعة ويريد في ثمنها بلا رعة"، والصحيح الأول.

\*\* قال في كملته فتح الملهم ثم إن بعض العلماء قد استدلوا هذا الحديث على تحريم بيع المزايدة أو بيع من يريد. (إلى أن قال: ) وأما حديث الباب فلا حجة فيه من مع المزايدة؛ لأن محمل فيه بعد استقرار الثمن وركون كل واحد منهما إلى الآخر، ولا يسام في المزايدة إلا قبل استقرار الثمن وقبل ركون النافع إلى المشتري، بل قول النافع: "من يريد؟" يدل على أنه لا يرضى هذا الثمن إلا إذا لم يظهر من يريد فيه، فافترقا.

قال العد الضعيف عفا الله عنه: ومما يدل على جواز المزايدة أحاديث تحريم الحش، وهو أن يريد الرجل في الثمن لا لأجل الشراء، بل ليرعب فيه الآخرون، كما سيأتي، ولا يكون عموماً إلا في المزايدة، فظهر أن الموع هو السوم الذي قصد به أن يعتر به غيره، فأما إذا لم يقصد أن يعر غيره وأراد الشراء، فلا بأس بذلك، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣٢٥/١، ٣٢٦)

٣٨١٢ - (٤) **وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ**: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ  
الْعَلَاءِ وَسَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا  
عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: وَحَدَّثَنَا  
عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِي - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَفِي رِوَايَةِ الدُّورَقِيِّ: عَلَى سَيْمَةِ  
أَخِيهِ.

٣٨١٣ - (٥) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ  
أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يُتْلَقُ الرُّكْبَانُ لِبَيْعٍ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا  
تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ  
أَنْ يَحْلُبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ".

**أجواب عن الأشكال في السد** قوله: "حدثنا شعبة عن أبيهما عن أبي هريرة": هكذا هو  
في جميع النسخ "عن أبيهما" وهو مشكل؛ لأن العلاء هو ابن عبد الرحمن، وسهليل هو ابن أبي صالح، وليس بأح  
له، فلا يقال: "عن أبيهما" بكسر الباء، بل كان حقه أن يقول: "عن أبيهما"، وينبغي أن يعتبر الموجود في  
النسخ "عن أبيهما" بفتح الباء الموحدة، ويكون تشبيه أب، على لغة من قال: هذان أبان، ورأيت أبين، فشاها  
بالألف والون، وبالياء والنون، وقد سبق مثله في كتاب النكاح، وأوضحنا هناك. قال القاضي: الرواية فيه عدد  
جميع شيوخنا بكسر الباء، قال: وليس هو بصواب؛ لأنهما ليسا أخوين، قال: ووقع في بعض الروايات 'عن  
أبيهما" وهو الصواب، قال: وقال بعضهم في الأول: لعله عن أبيهما بفتح الباء.

قوله: **وَنَهَى أَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ** هو بكسر السين، وإسكان الباء وهي لغة في السوم، ذكرها  
الجوهري وغيره من أهل اللغة. قال الجوهري: ويقال أنه تعالى السيمة.

**شرح العرب** قوله ﷺ: "وَلَا تَصْرُوا الْإِبِلَ" هو بضم التاء وفتح الصاد، وبصت الإبل، من التصرية وهي  
الجمع، يقال: صرّى يُصرّى تصرية، وصرّاه يصرّيه تصرية، فهي مُصرّاة كعشّاه يغشّيه تعشية، فهي معشاة،  
وزكاها يزكّيها تزكية فهي مُزكاة. قال القاضي: وروياه في غير صحيح مسلم عن بعضهم "لَا تَصْرُوا" بفتح  
التاء وضم الصاد من الصر، قال عن بعضهم: لَا تَصْرُوا الْإِبِلَ، بضم التاء من تَصْرَى بغير واو بعد الراء، ورفع  
الإبل على ما لم يسم فاعله، من الصر أيضاً، وهو ربط أحلافها، والأول هو الصواب المشهور، ومعناه: لا تجمعوا  
اللبن في ضرعها عند إرادة بيعها، حتى يعظم ضرعها، فيظن المشتري أن كثرة لبها عادة لها مستمرة، ومنه =

٣٨١٤- (٦) **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: **حَدَّثَنَا** أَبِي: **حَدَّثَنَا** شُعْبَةُ عَنْ عَدِيٍّ - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلَقِّي لِذُرْكَبَانَ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِنَادٍ، وَأَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُحْتِهَا، وَعَنِ التَّحْشِ والتَّصْرِيَةِ، وَأَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ.

٣٨١٥- (٧) **حَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، **حَدَّثَنَا** عُذْرٌ، **ح** وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: **حَدَّثَنَا** وَهْبُ ابْنُ حَزْرٍ، **ح** وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: **حَدَّثَنَا** أَبِي، قَالُوا جَمِيعًا: **حَدَّثَنَا** شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسَادِ، فِي حَدِيثِ عُذْرٍ وَوَهْبٍ: نَهَى، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ شُعْبَةَ.

٣٨١٦- (٨) **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّحْشِ.

«قول العرب: صرَّيتُ الماءَ في أحوصِ نِيِ جمعته، وصرَّيتُ الماءَ في طهره نِيِ حسنه، فله يروح.»  
**أقوال أهل العلم في تفسير المصراة** قال الخطابي: حنفتُ أعماء وأهل أبعه في تفسير "المصراة" وفي اشتقاقها، فقال الشافعي: التصرية أن يربط أحلاف اساقه أو الشاة، ويترك حللها اليومين والثلاثة حتى يجمع لسها، فيريد مشربها في ثلثها بسبب ذلك لضمه أنه عادة ها وقال أبو عبيد: هو من صرَّيتُ اللس في صرَّعتها أي حقه فيه، وأصل التصرية حسن الماء. قال أبو عبيد: وهو كانت من رطب لكات مصرورة أو مصررة. قال الخطابي: وقول أبي عبيد حسن، وقول الشافعي صحيح، قال: والعرب تصر صروع الخجولات، واستدل لصحة قول الشافعي بقول العرب: لا يخبس المكر، ولا يخبس الحب والمصر. ويقول مالك بن نويرة:

فَقُلْتُ لِقَوْمِي هَذِهِ صَدَقَاتُكُمْ  
 مصررة أخلافها لم تُحَرِّد.

قال: ويحمل أن أصل المصراة مصرورة أُثبت إحدى الرعين ألقا كقوله تعالى: **وَفَدَّ حَابَ مِنْ دَسْمِهَا** (الشمس: ١٠)، أي دسسمها، كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس.

واعلم أن التصرية حرام سواء تصرية الناقة والبقرة والشاة والخارية والفرس والأتان وغيره؛ لأنه عشت وحناء وبيعها صحيح مع أنه حرام، وبمشتري الخيار في إمساكها ورددها، وسوصحه في اساب الآتي إن شاء الله تعالى، وفيه دليل على تحريم التذليس في كل شيء، وأن البيع من ذلك يعقد، وأن التذليس بالفعل حرام كالتذليس بالقول.



## [٥- باب تحريم تلقي الجلب]

٣٨١٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْنَى ابْنِ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كَتَبَهُمُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُتْلَى السَّلْعُ حَتَّى تُشْعَ الْأَسْوَاقُ، وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ نُمَيْرٍ، وَقَالَ الْأَحْزَانُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقَى.

٣٨١٨- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

٣٨١٩- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسَارِكٍ عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلْقَى الْبُيُوعِ.

٣٨٢٠- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتْلَى الْجَلْبُ.\*

٣٨٢١- (٥) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ الْقُرْدُوسِيُّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَّقَى، فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ".

## [٥- باب تحريم تلقي الجلب]

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ" - سَمِعَ سَمِعَ حَتَّى سَمِعَ دَسُوفَ . وفي رواية: "هِيَ عَنِ سَمْعِي . وفي رواية: "هِيَ عَنِ سَمْعِي الْبُيُوعَ . وفي رواية: "سَمِعَ سَمِعَ حَتَّى سَمِعَ دَسُوفَ . وفي رواية: "لَا نَعْلَمُ حَبَّ، وَفِي تَقْيٍ، وَفِي سَمْعِي، فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ". وفي رواية: "هِيَ أَنْ يَتْلَى الرِّكْبَانُ".  
قوله ﷺ: "أَتَى سَيِّدُهُ" أي مالكة البائع.

مداهب أهل العلم في حكم تلقي الجلب. وفي هذه الأحاديث تحريم تلقي الحب، وهو مذهب الشافعي ومالك-

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: "الجلب" جمع جالب، كحادم وحدم، والمراد من يحب الأموال إلى البلد.  
(تكملة فتح الملهم: ١/٣٣٢)

=والجمهور. وقال أبو حنيفة والأوراعي: يحور التلقي إذا لم يضر بالناس،\*\* فإن أضر كره، والصحيح الأول للهي الصريح. قال أصحابنا: وشرط التحريم أن يعلم النهي عن التلقي، ولو لم يقصد التلقي بل حرج لشغل، فاشترى منه، ففي تحريمه وجهان لأصحابنا، وقولان لأصحاب مالك، أصحابهما عند أصحابنا: التحريم لوجود المعنى، ولو تلقاهم وباعهم، ففي تحريمه وجهان، وإذا حكمنا بالتحريم، فاشترى صبح العقد، قال العداء: وسبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب، وصيانته ممن يتخذه.

**أجواب عن الإشكال على مع تنفي الخب** قال الإمام أبو عبد الله المارري: فإن قيل: الملع من بيع الحاصر للبادي سببه الفرق بأهل البلد، واحتمل فيه عن البادي، والملع من التلقي أن لا يعين البادي، وهذا قال: "فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار"، فالجواب: أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس، والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد، لا ليوحد على الواحد، فلما كان البادي إذا باع نفسه، اشترى جميع أهل السوق، واشتروا رخيصاً، فانتفع به جميع سكان البلد، نظر الشرع لأهل البلد على البادي، ولما كان في التلقي إنما يتمتع بالتلقي خاصة، وهو واحد في قبالة واحد، لم يكن في إباحة التلقي مصلحة لا سيما ويصاف إلى ذلك علة ثانية، وهي حقوق الضرر بأهل السوق في أفراد التلقي عنهم بالرحص، وقطع المواد عنهم، وهم أكثر من المتلقي، فنظر الشرع لهم عليه، فلا تناقض بين المسألتين، بل هما متفقتان في الحكمة والمصلحة، والله أعلم.

وأما قوله: "وربما يفسد سوقهم" قال أصحابنا: لا حيار للمائع قبل أن يقدم ويعلم السعر، فإذا قدم، فإن كان الشراء بأرحص من سعر البلد، ثبت له الخيار، سواء أحرر المتلقي بالسعر كادياً أم لم يحرر، وإن كان الشراء بسعر البلد أو أكثر، فوجهان: الأصح لا حيار له لعدم العيب. والثاني: ثبوته لاطلاق الحديث، والله أعلم. قوله: "أحبري هشام الفردوسي": هو بضم القاف والبدال وإسكان الراء بينهما، منسوب إلى القراديس قبيلة معروفة، والله أعلم.

**قال في بكسة فتح الملهم** صورته: المصري أحمر محيء قافلة بمجرة، فتنقاهم، واشترى الجميع، وأدخله المصر ليبيعه على ما أراد، فذلك لا يخلو إما أن يضر بأهل البلد أو لا، والثاني لا يخلو من أن يلبس السعر على الواردين أو لا، فإن كان الأول بأن كان أهل المصر في قحط وضيق، فهو مكروه باعتبار قبح التضيق المجاور لمنك، وإن كان الثاني فقد لس السعر على الواردين فقد غر وضر، وهو قبيح فيكره، وإلا فلا بأس بذلك.

فالحاصل أن النهي عند الخفية معلول بعتة، وهي الضرر أو التلبس، فمضى وحدت العلة تحقق الهي وإلا فلا. (إلى أن قال:) وإما الحكم عند أي حيفة معلول بعتة كما أسفنا، فلا يصح قول من قال: إنه حالف الحديث في هذه المسألة. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٣١، ٣٣٢)

**[٦- باب تحريم بيع الحاضر للبادي]**

٣٨٢٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: "لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ". وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

٣٨٢٣- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتْلَقَى الرِّكْبَانُ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ سِمْسَارًا.\*\*

٣٨٢٤- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزَّبَّيرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّبَّيرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ". غَيْرَ أَنْ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى: "يَرْزُقُ".

**[٦- باب تحريم بيع الحاضر للبادي]**

قوله: هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ. وفي رواية: قَالَ لَهُ مِنْ لَدُنْ عَدَسٍ مَا قَوْلُهُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ سِمْسَارًا. وفي رواية: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعَا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ. وفي رواية عن أنس: "فَبَيْنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ".

مذهب أهل العلم في حكمه بيع حاضر لباد. هذه الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر للبادي، وبه قال الشافعي والأكثرون، قال أصحابنا: والمراد به أن يَقْدَمَ غريب من البادية أو من بلد آخر بمحتاج تَعْمُ الحاجة إليه لبيعه بسعر يومه، فيقول له البلدي: ائْتِرْكُهُ عِنْدِي لِأَبِيعَهُ عَلَى التَّدْرِيجِ بِأَعْلَى،\*\* قال أصحابنا: وبما يحرم بهذه =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "سمساراً": أي دلالة، والسمسار هو القيم بالأمر والحافظ له، ثم استعمل في متوى البيع والشراء لغيره، ومعناه: أن يبيع له بالأجرة. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٣٦)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وقد فسره العلماء بتفسيرين: الأول أن يلتمز البائع البلدي أن لا يبيع سلعته إلا من أهل البدو، طمعا في الثمن الغالي، وبذلك فسره صاحب الهداية، وقيد الهبة عنه بأن يكون أهل البلد في قحط وعور، والتفسير الثاني قد اختاره جمهور الفقهاء والمحدثين، وهو أن يقول الحاضر للبادي: لا تبع سلعتك بنفسك، أنا أعلم بذلك منك، فأبيعها لك في السوق، فيصير وكيلًا له في بيع سلعته. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٣٤)



- ٣٨٢٥ (٤) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.**
- ٣٨٢٦ (٥) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: نَهَيْتَنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَحَاهُ أَوْ أَبَاهُ.**
- ٣٨٢٧ (٦) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: نُهَيْتَنَا عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.**

=الشروط، وشرط أن يكون عالماً بالهبة، فلو لم يعلم النهي، أو كان المتاع ثمناً لا يحتاج إلى البند، ولا يؤثر فيه لقصة ذلك المحبوب لم يحرم، ولو حالف وباع الحاضر للبادي صح البيع مع التحريم. هذا مذهبنا، وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم. وقال بعض المالكية: يفسح البيع ما لم يفت. وقال عطاء ومجاهد وأبو حنيفة: يجوز بيع الحاضر للبادي مصقفاً؛ حديث: "الدين النصيحة"، قالوا: حديث النهي عن بيع الحاضر للبادي مسووح، وقال بعضهم: إنه على كراهة التنزيه بمجرد الدعوى.

**قال في كملته فتح الملهم** ثم بيع الحاضر للبادي -على تفسير الجمهور- مكروه عندنا أيضاً إذا حق به الضرر لأهل البلد؛ وذلك لأن البادي لو باع بنفسه في السوق لرخص على الناس، ولكن تخلل الحاضر ربما يحدث غلاء في السوق، وأما إذا لم يبحق بذلك ضرر لأهل البلد، فلا كراهة فيه عند الحنفية خلافاً للجمهور، فإنهم يعملون بإطلاق الهبة، ويرغمونه مكروهها على كل حال، وحجة الحنفية أن الهبة معلول بعلّة، والعلّة ما سيأتي في حديث جابر: "ادعوا الناس يزرع الله بعضهم من بعض"، فإنه يدل على أن الهبة ليس لعبه، وإنما هو لدفع ضرر عن أهل البلد، فإذا انتفى الضرر لم يبق في هذا البيع محذور، بل صار ذلك من باب النصيحة، وقد قال رسول الله ﷺ: "الدين النصيحة".

(إى أن قال:) وبذلك ظهر أن ما حكاه النووي والحافظ وابن قدامة وغيرهم من أن بيع الحاضر للبادي جائز عند أبي حنيفة مطلقاً، لا يصح هذا الإطلاق، فإن كتب الحنفية صريحة في كراهته عند الضرر، كما نقلنا عن فتح القدير والبحر الرائق ورد المختار. (تكلمة فتح الملهم: ٣٣٥/١)

## [٧- باب حكم بيع المصراة]

- ٣٨٢٨- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا، فَلْيُخْلِطْهَا، فَإِنْ رَضِيَ جَلَابِهَا أَمْسَكْهَا، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ".
- ٣٨٢٩- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَغْيِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ابْتَاعَ شَاةَ مُصْرَاةٍ فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ".
- ٣٨٣٠- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ يَغْيِي الْعَقَدِيُّ: حَدَّثَنَا قُرَّةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاءَ".\*\*

## ٧- باب حكم بيع المصراة

قد سبق بيان التصرية، وبيان معنى قوله ﷺ: "لَا سَمْرَاءَ" في باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه. قوله ﷺ: "مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا، فَلْيُخْلِطْهَا، فَإِنْ رَضِيَ جَلَابِهَا أَمْسَكْهَا، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ". وفي رواية: "مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكْهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ". وفي رواية: "مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكْهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاءَ". وفي رواية: "مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكْهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاءَ".

أما "المُصْرَاةُ" واشتقاقها، فسبق بياؤها في الباب المذكور. وأما "الْفُحَّةُ"، فكسر اللام وافتتحها، وهي الناقة القرية العهد بالولادة نحو شهرين أو ثلاثة، والكسر أفصح، والجماعة "لِقْحٌ" كقربة وقرب، و"السمرء" بالنسبة المهمة هي الحنطة، وقد سبق أن التصرية حرام، وأن في هذه الأحاديث مع تحريمها يصح البيع، وأنه يثبت الخيار في سائر

\*\*قال في تكملة فتح الملهم قوله: من صاع لا سم. والسمرء الحنطة، كما وقع صريحاً في رواية ابن أبي شيبة عن ابن سيرين، وفسر بعضهم الطعام بالتمر، فتطابق هذه الرواية سائر الروايات التي ذكر فيها التمر، ولما كان المتبادر من لفظ الطعام الحنطة نفاها بقوله: "لا سمرء". (تكملة فتح الملهم: ٣٤٦/١)

- ٣٨٣١- (٤) **حسن** ابن أبي عمر: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ، لَا سَمْرَاءَ".
- ٣٨٣٢- (٥) **حسنه** ابن أبي عمر: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى مِنَ الْعَمَمِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ".

- البيوع المشتملة على تدليس بأن سُوِدَ شعر الحارية الثَّانِيَة، أو جُعِدَ شعرُ السَّطَّةِ ونحو ذلك. واحتلف أصحابنا في خيار مُشْتَرَى المِصْرَاةِ، هل هو على الفور بعد العلم أو يمتد ثلاثة أيام؟ فقول: يمتد ثلاثة أيام؛ لظاهر هذه الأحاديث، والأصح عندهم أنه على الفور، ويحملون التقييد ثلاثة أيام في بعض الأحاديث على ما إذا لم يعلم أنها مُصْرَاةٌ إلا في ثلاثة أيام؛ لأنَّ العالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك، فإنه إذا نقص لبها في اليوم الثاني عن الأول، احتل كونه النقص لعارض من سوء مرعاها في ذلك اليوم أو غير ذلك، فإن استمر كذلك ثلاثة أيام، علم أنها مُصْرَاةٌ.

**أقوال أهل العلم في رد المصرة** ثم إذا احتار رد المصرة بعد أن حلها ردها وصاعاً من تمر، سواء كان اللبن قليلاً أو كثيراً، سواء كانت ناقة أو شاة أو بقرة، هذا مذهبنا، وبه قال مالك والليث وإسحاق بن إبراهيم وأبو يوسف وأبو ثور وفقهاء المحدثين، وهو الصحيح الموافق للسنة.

وقال بعض أصحابنا: يرد صاعاً من قوت البدن، ولا يختص بالتمر. وقال أبو حنيفة وطائفة من أهل العراق وبعض المالكية ومالك في رواية عربية عنه: يردها ولا يرد صاعاً من تمر؛ لأن الأصل أنه إذا أتلف شيئاً لغيره ردُّ مثله إن كان مثلياً، وإلا فقيمته، وأما جس آخر من العروس، فحلاف الأصول،\* وأجاب الجمهور عن هذا-

**\*\* قال في تكمله فتح الملهم** والذي يظهر بعد تتبع كتب الحنفية في هذا الباب أنهم تركوا طاهر هذا الحديث؛ لأهم وجدوه معارصاً للأصول الكلية الثالثة بالقرآن والإجماع والقياس.

(إلى أن قال) ثم قد وقع في ألفاظ حديث الباب اضطراب... (إلى أن قال:) ومن أجل هذه العلل تبين للحنفية أن طاهر الحديث غير مراد. فما هو المراد من الحديث حينئذ؟ وما هو محمله الصحيح؟ قد احتلف فيه أنظار الفقهاء الحنفية، فقال شمس الأئمة السرخسي في مبسوطه (باب الخيار في البيع ١٣: ٣٨): إن هذا الحديث يتعلق بخيار الشرط لا بخيار العيب، ويحمل الحديث ما إذا اشترط المشتري الخيار لنفسه، وإنما ذكر التحفيل والتصرية لبيان السبب الداعي إلى الخيار، فكان للمشتري الخيار لاشتراطه ذلك، لا لعيب التصرية، والدليل على ذلك أن رسول الله ﷺ قد قيد الخيار في الرواية الآتية في المثلث ثلاثة أيام، مع أن خيار العيب لا يتقيد مدة، وإنما يتقيد بما خيار الشرط، فتبين منه أن الحديث إنما يتحدث عن البيع المشروط فيه الخيار، وأما تضمين اللبن بالتمر أو الطعام، =

٣٨٣٣ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لِفَحَةً مُصْرَاةً، أَوْ شَاةً مُصْرَاةً، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِمَّا هِيَ، وَإِلَّا فَلْيُرِدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ".

—بأن السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول، وأما الحكمة في تقييده بصاع التمر؛ فلأنه كان غالب قوتهم في ذلك الوقت، فاستمر حكم الشرع على ذلك، وإنما لم يجب مثله ولا قيمته، بل وجب صاع في القليل والكثير ليكون ذلك حداً يرجع إليه، ويزول به التخاصم، وكان حريصاً على رفع الخصام والمع من كل ما هو سبب له، وقد يقع بيع المصراة في البوادي والقرى، وفي مواضع لا يوجد من يعرف القيمة، ويعتمد قوله فيها، وقد ي تلف اللبس ويتنازعون في قلته وكثرته وفي عينه، فجعل الشرع لهم ضابطاً لا نزاع معه، وهو صاع تمر، ونظير هذا الدية، فإنها مائة بعير، ولا يختلف باختلاف حال القتل قطعاً للراعي، ومثله الغرة في الجناية على الجنين، سواء كان ذكراً أو أنثى، تام الخلق أو ناقصه، جميلاً كان أو قبيحاً، ومثله الجبران في الزكاة بين الشيتين جمعه الشرع شاتين أو عشرين درهماً قطعاً للنزاع، سواء كان التفاوت بينهما قليلاً أو كثيراً. وقد ذكر الخطابي وآخرون نحو هذا المعنى، والله أعلم.

فإن قيل: كيف يلزم المشتري رد عوض اللبس مع أن الخراج بالضمان، وأن من اشترى شيئاً معيباً ثم عدم العيب فرد به لا يلزمه رد العلة ولا كسباب الحاصلة في يده؟ فالجواب: أن اللبس ليس من الغلة الحاصلة في يد المشتري، بل كان موجوداً عند البائع وفي حالة العقد، ووقع العقد عليه وعلى الشاة جميعاً، فهما مبيعان بثمن واحد، وتعذر رد اللبس؛ لاحتلاطه بما حدث في ملك المشتري، فوجب رد عوضه، والله أعلم.

—فهو على طريق الصلح لا على وجه القضاء.

وأجاب شيخ مشايخ الأنور - في فيض الباري (٣: ٢٣١): بأن الحديث محمول على الديانة؛ وذلك لأن التصرية بخداع، فيجب على البائع ديانة أن يقبل المشتري لاستدراك خداعه بقدر الإمكان، وقد أسلفنا في مبحث تلقي الجلب أن الخداع يجب عليه الفسخ ديانة، وقد صرح به الشامي في أواخر البيع المكروه، وابن الهمام في أوائله وأوائل باب الإقالة (٥: ٢٤٦)، فالخفية يعملون بحديث الباب على وجه الديانة لا على وجه القضاء، ثم التضمين بالتمر على هذا التوجيه يكون مصالحة أيضاً. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤)



## [٨- باب بطلان بيع المبيع قبل القبض]

- ٣٨٣٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ" \* قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ.
- ٣٨٣٥- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ وَهُوَ الثَّوْرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.
- ٣٨٣٦- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ". قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ.
- ٣٨٣٧- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ". فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ؟ فَقَالَ: أَلَا تَرَاهُمْ يَتَبَايَعُونَ بِالذَّهَبِ، وَالطَّعَامَ مُرْجَأًا؟ وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ: مُرْجَأًا.

## ٨- باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

قوله ﷺ: مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ. وفي رواية: حَتَّى يَقْبِضَهُ. \*

\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ: الْمَعْرُوفُ أَنَّ الْإِسْتِيفَاءَ وَالْقَبْضَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَفَرَقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا لَعَنَ أَنَّ الْإِسْتِيفَاءَ يَتَحَقَّقُ بِمَجْرَدِ الْاِكْتِيَالِ أَوْ الْاِتِّزَانِ أَوْ الْعَدِّ، وَلَا يُلْزَمُهُ قَبْضُ الْمُشْتَرِي، وَأَمَّا الْقَبْضُ فَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ الشَّيْءُ فِي حِرْزِهِ وَصِمَامِهِ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ فِي الْفَتْحِ. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٥٠)

٣٨٣٨ - (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْقِيَهُ".

٣٨٣٩ - (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ، فَيَبِيعُهُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ، إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ، قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ.

٣٨٤٠ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْقِيَهُ".

قَالَ: وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جِزَافًا، فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ، حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ.

٣٨٤١ - (٨) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْقِيَهُ وَيَقْبِضَهُ".

٣٨٤٢ - (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَقَالَ عَلِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ".

٣٨٤٣ - (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ،

-وفي رواية: 'من اشترى طعاماً ولا يبيعه حتى يكسبه، فبعت لا بأس به'. ولا بأس، إلا أنهم يشيعون بالذهب والطعام مرجحاً".

وفي رواية ابن عمر قال: 'كنا في زمان رسول الله ﷺ نبيع طعاماً، فبيعت عليه من يأمرنا بانتقاله من مكان لذي معاد فيه إلى مكان سواه من البيعة'. وفي رواية: 'كان يشتري طعاماً من الركب جِزَافاً، فنهانا رسول الله ﷺ -



٣٨٤٥ - (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ" \*\* وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: "مَنْ ابْتَاعَ".

٣٨٤٦ - (١٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ: \*\* أَحَلَلْتَ بَيْعَ الرِّبَا، فَقَالَ مَرْوَانُ: مَا فَعَلْتُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَحَلَلْتَ بَيْعَ الصَّكَّاءِ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى، قَالَ: فَخَطَبَ مَرْوَانُ النَّاسَ، فَنَهَى عَنْ بَيْعِهَا. قَالَ سُلَيْمَانُ: فَتَظَرْتُ إِلَى حَرَسٍ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ.

٣٨٤٧ - (١٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا ابْتَعْتَ طَعَامًا، فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ".

= بطلان بيع الطعام المبيع قبل قبضه، قالوا: وإنما الخلاف فيما سواه، فهو شاذ متروك، والله أعلم. قوله: 'كانوا يصربون إذا باعوه': يعني قبل قبضه. هذا دليل على أن ولي الأمر يعزز من تعاطي بيعاً فاسداً، ويعرره بالضرب وغيره مما يراه من العقوبات في البدن على ما تقرر في كتب الفقه.

شرح العريب: قوله: "من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله" أي: حتى يوزنه. وهو من وزن كالتال. والصَّكَّاءُ: جمع صَكٍّ، وهو الورقة المكتوبة بدين، ويجمع أيضاً على صُكُوك، والمراد هنا: الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرق لمستحقه بأن يكتب فيها للإسنان كذا وكذا من =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: ولا مع حتى يكتاله وهذا إذا اشتراه مكايلاً، فأما إذا اشتراه بخارفة، فلا يجب الاكتيال، وإنما يجب قبض المشار إليه فقط. (تكملة فتح الملهم: ٣٥٧/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: قال مروان يعني ابن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، ذكره الحافظ فيمن له رؤية من الصحابة، كان يعد من الفقهاء، وأخرج له البخاري في صحيحه، وكان كاتباً لسيدنا عثمان ؓ. (تكملة فتح الملهم: ٣٥٧/١)



=طعام أو غيره، فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه، وقد اختلف العلماء في ذلك، والأصح عند أصحابنا وغيرهم: جواز بيعها. والثاني: منعها، فمن منعها أخذ بظاهر قول أبي هريرة وبمحجة، ومن أجازها تأول قضية أبي هريرة على أن المشتري مِمَّن حرج له الصَّكُّ باعه لثالث قبل أن يقبضه المشتري، فكان الهي عن البيع الثاني، لا عن الأول؛ لأن الذي خَرَجَتْ له ماله لذلك ملكاً مستقراً، وليس هو بمشتري، فلا يمتنع بيعه قبل القبض، كما لا يمتنع بيعه ما ورثه قبل قبضه \*\* قال القاضي عياض-بعد أن تأوله على نحو ما ذكرته:- وكانوا يتبايعونها، ثم يبيعها المشترون قبل قبضها، فهوا عن ذلك، قال: فبلغ عمر بن الخطاب، فردّه عليه، وقال: لا تَبِعَ طعاماً ابْتِغَتْه حتى تستوفيه انتهى. هذا تمام الحديث في "الموطأ"، وكذا جاء الحديث معسراً في "الموطأ" أن صُكُّوكَ خرجت للناس في زمن مروان بطعام، فتبايع الناس تلك الصُّكُوكَ قبل أن يستوفوها، وفي "الموطأ" ما هو أبين من هذا، وهو أن حَكِيمَ بْنَ جَزَامٍ انتاع طعاماً أمر به عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فباع حكيم الطعام الذي اشتراه قبل قبضه، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذا التأويل الذي اختاره السيهمي والنووي وغيرهما من الشافعية بعيد عن لفظ الحديث، فإنه قد روى أحمد في مسنده (٢: ٣٢٩) "أن صكاك التجار خرجت فاستأذن التجار مروان في بيعها، فأذن لهم"، فإنه يدل على أن القضية كانت مع الذين خرجت الصكاك باسمائهم، فأذن لهم مروان ببيعها، واعترض عليه أبوهريرة ، فظاهر حديث الباب صريح في تحريم بيع الصكاك مطلقاً عند أبي هريرة ، وعليه عمل الحنفية . (تكملة فتح الملهم: ١/٣٦١)

## [٩- باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر]

٣٨٤٨- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ، لَا تُعْلَمَ مَكِيلَتُهَا، بِالْكَيْلِ الْمُسَمًّى مِنَ التَّمْرِ.

٣٨٤٩- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: مِنَ التَّمْرِ، فِي آخِرِ الْحَدِيثِ.

## [٩- باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر]

قوله: هِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ صَبْرَةٍ مِنَ التَّمْرِ لَا يَعْلَمُ مَكِيلَتُهَا. كَيْلٌ مَسْمُومٌ مِنْهُ. هَذَا تَصْرِيحٌ بِتَحْرِيمِ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ حَتَّى يَعْلَمَ الْمُتَمَلِّلُ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: لِأَنَّ الْجَهْلَ بِالْمِثَالَةِ فِي هَذَا الْبَابِ كَحَقِيقَةِ الْمُفَاضَلَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ"، وَلَمْ يَحْصُلْ تَحْقِيقُ الْمُسَاوَاةِ مَعَ الْجَهْلِ، وَحُكْمُ الْخِطْطَةِ بِالْخِطْطَةِ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَسَائِرُ الرُّبُوبَاتِ إِذَا بَاعَ بَعْضُهَا بَعْضَ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## [١٠- باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين]

٣٨٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْبَيْعَانِ، كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ".

## ١٠- باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

مذهب الأئمة في ثبوت خيار المجلس للمتبايعين قوله ﷺ: "الْبَيْعَانِ، كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ". هذا الحديث دليل لثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتبايعين بعد انعقاد البيع حتى يتفرقا من ذلك المجلس بأبداهما، وهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن قال به علي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وأبو برة الأسلمي وطاوس وسعيد بن المسيب وعطاء وشريح القاضي والحسن البصري والشعبي والزهري والأوراعي وابن أبي ذئب وسفيان بن عيينة والشافعي وابن المبارك وعمر بن المدين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وأبو عبيد والبحاري وسائر محدثي وآخرون. وقال أبو حنيفة ومالك: لا يثبت خيار المجلس، بل يلزم البيع بنفس الإنجاب والقبول، وبه قال ربيعة، وحكي عن الشعبي، وهو رواية عن الثوري، وهذه الأحاديث الصحيحة ترد على هؤلاء وليس لهم عنها جواب صحيح. والصواب ثبوته، كما قاله الجمهور، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ": فبِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ذَكَرَهَا أَصْحَابُنَا وَعَمَرَهُمُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، أَصَحُّهَا: أَنَّ الْمُرَادَ التَّحْيِيرَ بَعْدَ ثَمَامِ الْعَقْدِ قَبْلَ مَفَارَقَةِ الْمَجْلَسِ، وَتَقْدِيرُهُ: وَيُثْبِتُ خِيارَ الْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا أَنْ يَتَحَارَّيَا فِي الْمَجْلَسِ، وَيَخْتَارَا، إِمضاءَ الْبَيْعِ، فَيُرْمِ الْبَيْعُ بِنَفْسِ التَّحْيِيرِ، وَلَا يَدُومُ إِلَى الْمَفَارَقَةِ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَاهُ إِلَّا بَيْعاً شَرْطَ فِيهِ خِيَارُ الشَّرْطِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ دُونَهَا، فَلَا يَقْضِي الْخِيَارُ فِيهِ بِالْمَفَارَقَةِ بَلْ يَبْقَى حَتَّى تَقْضِيَ بِالْمُدَّةِ الْمَشْرُوطَةِ. وَالثَّلَاثُ: مَعْنَاهُ إِلَّا بَيْعاً شَرْطَ فِيهِ أَنْ لَا خِيَارَ هُمَا فِي الْمَجْلَسِ، فَيُرْمِ الْبَيْعُ بِنَفْسِ الْبَيْعِ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ خِيَارٌ، وَهَذَا تَأْوِيلٌ مِنْ يَصْحَحُ-

قال في تكملة فتح الملهم إن التفريق على نوعين. تفرق بالأدب، وتفرق بالكلام، فالمراد في الحديث هو الثاني دون الأول، والمراد من التفرق بالكلام أن يقول أحدهما: بعت، ويقول الآخر: اشتريت، والحديث يدل على خيار القبول، دون خيار المجلس، فكلما تكلم أحدهما بالإيجاب كان للآخر الخيار في أن يقبله أو يرده، وكان للموجب الخيار في أن يقبل إيجابه أو يمسحه، فالمتبايعان كلاهما بالخيار ما لم يقبل الآخر، فإذا قبل فقد تفرقا بالكلام، وانتهى خيارهما، وهذا التفسير مأثور عن إبراهيم النخعي كما أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة، والطحاوي، وهو يقول الإمام محمد ﷺ وأبو حنيفة كما صرح في موطأه وكتاب الحجة له. (تكملة فتح الملهم: ٣٧٠/١)







.....

صريح راجحاً فأراد أن لا يقبضه، فام، فمضى هببه ثم رجع. هكذا هو في بعض الأصول "هَيْئَةً" تشديد الياء غير مهموز، وفي بعضها "هَيْئَةً" بتخفيف الياء وزيادة هاء أي شيئاً يسيراً.

وقوله: "فَأَرَادَ أَنْ لَا يَقْبِضَهُ" أي لا ينفسح البيع، وفي هذا دليل على أن التفرق بالأبدان، كما فسره ابن عمر الراوي، وفيه رد على تأويل من تأول التفرق على أنه التفرق بالقول، وهو لفظ البيع. قوله: "كُلُّ بَيْعٍ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا": أي ليس بينهما بيع لازم.

.....

## [ ١١ - باب الصدق في البيع والبيان ]

٣٨٥٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا".

٣٨٥٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. قَالَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ: وَلِدَ حَكِيمٌ بْنُ حِزَامٍ فِي خَوْفِ الْكُفَّةِ، وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

## [ ١١ - باب الصدق في البيع والبيان ]

قوله: **الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا** أي بين كل واحد لصاحبه ما يحتاج إلى بياحه من غيبٍ ومحوه في السلعة والشمس، وصدق في ذلك، وفي الإخبار بالثمن وما يتعلق بالعوضين، ومعنى **بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا** أي دهنت بركته وهي زيادته ونماؤه.

قال في كشفه فتح المبهمة قوله: "حكيم بن حرام" هو ابن أخي حذيفة زوج النبي ﷺ (تكملة فتح المبهمة: ٣٧٧/١)





.....

=البغداديون من المالكية: للمغبون الخيار؛ لهذا الحديث بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة، فإن كان دونه فلا، والصحيح الأول؛ لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ أثبت له الخيار، وإنما قال له: قل لا خلافة: أي لا خديعة، ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار؛ ولأنه لو ثبت أو أثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم لها، فلا يتغذ منه إلى غيره إلا بدليل، والله أعلم.\*

\*\*\* قال في تكملة فتح الملهم والثاني: أن الخيار الذي جعل له النبي ﷺ هو خيار الشرط، دون خيار المغبون، وهو الراجح عندي. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٨٠)

.....

**[١٣- باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع]**

٣٨٥٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ\*\* صَالِحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ.

٣٨٦٠- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٨٦١- (٣) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ، وَعَنِ السَّنْبِلِ حَتَّى يَبْيَضَ، وَيَأْمَنَ الْعَاةُ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ.

**١٣- باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع**

**شرح الكلمات وتصحيح الخطأ** أما ألفاظ الباب: فمعنى يبدو: يظهر، وهو بلا همز، ومما ينبغي أن يبه عليه أن يقع في كثير من كتب المحدثين وغيرهم "حتى يبدو" بالألف في الخط وهو خطأ، والصواب حذفها في مثل هذا للناصب، وإنما اختلفوا في إثباتها إذا لم يكن ناصب مثل "ريد يبدو"، والاختيار حذفها أبصاً، ويقع مثله في "حتى يزْهُوَ"، وصوابه حذف الألف، كما ذكر.

قوله: "هـ" هو بفتح الباء كذا ضبطوه، وهو صحيح، كما سندكره إن شاء الله تعالى. قال ابن الأعرابي: يقال: زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته، وأزهى يرهى إذا احمر أو اصفر. وقال الأصمعي: لا يقال في النخل: =

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم** البدو (بفتح الباء وسكون الدال وتخفيف الواو)، والبدو (بضم الباء والدال تشديد الواو) كلاهما مصدر بمعنى الظهور، كما في تاج العروس، وصلاح الشيء ضد فساده. واحتلف العلماء في تفسير بدو صلاح الثمرة، فبدو الصلاح عند الحنفية أن تأمن الثمرة العاثة والفساد، كما صرح به ابن اتمام في فتح القدير مع الكفاية (٥: ٤٨٩). وأما الشافعية ففسروه بظهور مبادئ الصبح والحلاوة.

(إلى أن قال: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: الذي يظهر من الطر في مجموع الأحاديث أن المراد من بدو صلاح الثمرة هو أمنها من الآفات؛ لما سيأتي في حديث ابن عمر.

(إلى أن قال: الأحاديث بأجمعها تدل على أن المراد من بدو الصلاح هو أمن الثمرة من العاثة، غير أن هذا الأمن يتفاوت بتفاوت الثمار، فلا يحصل الأمن في بعضها إلا بالضح والحلاوة، أو خمرتها أو صفرتها، وقد وقع التفسير بذلك في بعض الأحاديث نظراً إلى تلك الثمار بخصوصها، وإلا فالعلة هي الأمن من العاثة، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥)

٣٨٦٢ - (٤) **حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ". قَالَ: يَبْدُوُ صَلَاحُهُ، حُمْرَتُهُ وَصَفْرَتُهُ.

٣٨٦٣ - (٥) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

٣٨٦٤ - (٦) **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ**: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ.

٣٨٦٥ - (٧) **حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيَّسَرَةَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ.

٣٨٦٦ - (٨) **يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ** - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ -: حَدَّثَنَا -إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ".

٣٨٦٧ - (٩) **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ: فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: مَا صَلَاحُهُ؟ قَالَ: تَذْهَبُ عَاقَتُهُ.

-أرهمي، إما يقال: زها، وحكماها أبو ريذ لعين. وقال الخليل: أرهمي المحل: بدا صلاحه.

وقال الخطابي: هكذا يروى "حتى يرهُو" قال: والصواب في العربية "حتى يرهمي"، والإرهاء في الثمر أن يخمر أو يصفّر، وذلك علامة الصلاح فيها، ودليل خلاصها من الآفة. قال ابن الأثير: منهم من أنكّر "يرهمي"، كما أن منهم من أنكّر "يرهُو" وقال الجوهري: الرهُو بفتح الراء، وأهل الحجاز يقولون بصمها، وهو البُسْر الملوّن، يقال: إذا ظهرت الحمرة أو الصفرة في النخل فقد طهر فيه الرهُو، وقد رها النخل رهواً وأزهمي لعة، فهذه أقوال أهل العلم فيه، ويحصل من مجموعها حوار ذلك كله، فالريادة من الثقة مقبولة، ومن نقل شيئاً لم يعرفه غيره قبلاه إذا كان ثقة.

قوله: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ** معناه يشتد حبه، وهو بدو صلاحه. قوله: **حَدَّثَنَا** هي الآفة تصيب الزرع أو الثمر ونحوه، فتفسده.

٣٨٦٨ - (١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى -أَوْ نَهَا- رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ.

٣٨٦٩ - (١١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَا: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ.

٣٨٧٠ - (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرُو بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ قَالَ: .....

قوله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى -أَوْ نَهَا- رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ. فقولوه أولاً عن جابر كان ينبغي له على مقتضى عادته وقاعدته، وقاعدة غيره حذفه في الطريق الأول، ويقتصر على أبي الزبير لحصول العرض به، لكنه أراد زيادة البيان والإيضاح وقد سبق بيان مثل هذا غير مرة.

قوله: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَا: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ. فقولوه أولاً عن جابر كان ينبغي له على مقتضى عادته وقاعدته، وقاعدة غيره حذفه في الطريق الأول، ويقتصر على أبي الزبير لحصول العرض به، لكنه أراد زيادة البيان والإيضاح وقد سبق بيان مثل هذا غير مرة.

صسط الأسماء وتوثيق أبي البختري والرد على حرج الحاكم عليه قوله: عن أبي البختري وهو بفتح الباء الموحدة وإسكان الخاء المعجمة وفتح التاء المثناة فوق، واسمه سعيد بن عمران، ويقال: ابن أبي عمران، ويقال: ابن فيروز الكوفي الطائفي مولاهم، قال هلال بن حبان: بالمعجمة وبالموحدة، كان من أفاضل أهل الكوفة. وقال حبيب بن أبي ثابت: الإمام الجليل اجْتَمَعَتْ أنا وسعيد بن جبيرة وأبو البختري، وكان أبو البختري أعلمنا وأفقهنا قتل بالجماع سنة ثلاث وثمانين، وقال ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة: ثقة، وإنما ذكرت ما ذكرت فيه؛ لأن الحاكم أبا أحمد قال في كتابه "الأسماء والكنى": أن أبا البختري هذا ليس قوياً عندهم، ولا يقل قول الحاكم؛ لأنه جرح -

سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ التَّخْلِ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّحْلِ حَتَّى تَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُؤْكَلَ، وَحَتَّى يُورَنَ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا يُورَنُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: حَتَّى يَحْزَرَ.

٣٨٧١ - (١٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا".

= غير مفسر. واحرج إذا لم يفسر لا يقبل، وقد نص جماعات على أنه ثقة، وقد سبق بيان هذه القاعدة في أول الكتاب، والله أعلم.

قوله: "عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا". فمعناه حتى يصبح لأن يؤكل في الجملة، وليس المراد كمال كنهه، بل ما ذكرناه، وذلك يكون عند بدو الصلاح، وأما تفسير 'يورن' بـ "يحرر" فظاهر؛ لأن الحرر طريق إلى معرفة قدره، وكذا الورن. وقوله: "حتى يحرر": هو تقدم الرأي على الرأي أي يحرر، ووقع في بعض الأصول تقدم الرأي، وهو تصحيح، وإن كان يمكن تأويله لو صح، والله أعلم. وهذا التفسير عند العلماء أو بعضهم في معنى المصاف إلى ابن عباس؛ لأنه أقر قائله عليه ولم يكرهه، وتقريره كقوله، والله أعلم. قوله: "عن ابن أبي نعم": هو بإسكان العين بلا ياء بعدها، واسمه ذكوان بن الفضل، وشروح مسلم كلها ساكنة عنه.

**حكم البيع قبل بدو الصلاح** أما أحكام الباب: فإن باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع صح بالإجماع، قال أصحابنا: ولو شرط القطع ثم لم يقطع، فالبيع صحيح، ويلزمه النائع بالقطع، فإن تراصيا على إبقائه جار، وإن باعها بشرط التقية فالبيع باطل بالإجماع؛ لأنه ربما تلفت الثمرة قبل إدراكها، فيكون النائع قد أكل مال أخيه بالناصل، كما جاءت به الأحاديث. وأما إذا شرط القطع فقد انتهى هذا الضرر، وإن باعها مطلقاً بلا شرط، فمدهسا ومذهب جمهور العلماء: أن البيع باطل؛ لإطلاق هذه الأحاديث، وإنما صححناه بشرط القطع للإجماع، فحصرنا الأحاديث بالإجماع فيما إذا شرط القطع، ولأن العادة في الثمار الإنقاء، فصار كأنه شروط.

**قال في تكملة فتح الملهم** ثم إن بيع الثمار قبل ظهورها باطل إجماعا، ولا خلاف فيه؛ لكونه بيع المعلوم، وأما بيعها بعد الظهور قبل بدو صلاحها، فله صور ثلاثة:

الأولى: أن يشترط النائع على المشتري أن يقطعها فورا، ولا يتركها على الأشجار - وهذه الصورة جائزة بإجماع الأئمة الأربعة وجمهور فقهاء الأمصار.

(إلى أن قال:) والصورة الثانية: أن يشترط المشتري ترك الثمار على الأشجار حتى يحين الحداد - وهذه الصورة باطلة بالإجماع، ولا يصح البيع فيها عند أحد.



**حكم البيع بعد بدو الصلاح.** وأما إذا بيعت الثمرة بعد بدو الصلاح، فيجوز بيعها مطلقاً، وبشرط القطع وبشرط التبقية؛ لمفهوم هذه الأحاديث؛ ولأن ما بعد الغاية يخالف ما قبلها إذا لم يكن من جسها؛ ولأن الغالب فيها السلامة بخلاف ما قبل الصلاح، ثم إذا بيعت بشرط التبقية أو مطلقاً يلزم البائع سقيتها إلى أوان الحداد؛ لأن ذلك هو العادة فيها، هذا مذهبا، وبه قال مالك، وقال أبو حنيفة: يجب شرط القطع، \* والله أعلم.

-(إلى أن قال:)- والصورة الثالثة: أن يقع البيع مطلقاً، ولا يشترط فيه قطع ولا ترك، فهذه الصورة محل خلاف بين الأئمة، فقال مالك و الشافعي وأحمد: البيع فيها باطل كما في الصورة الثانية، وقال أبو حنيفة -: البيع فيها جائز كالصورة الأولى، ويجوز للبائع أن يجبر المشتري على قطع الثمار في الحال، وإلى هذا المذهب يظهر جنوح البخاري، كما أشار إليه الحافظ في باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع (٤: ٣٣٢). وهو مذهب الزهري كما حكى عنه البخاري في هذا الباب. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٨٦)

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم.** وأما بيع الثمار بعد بدو صلاحها فله صور ثلاثة أيضاً، الأولى: أن تباع بشرط القطع، والثانية: أن تباع بشرط تركها على الأشجار، والثالثة: أن تباع مطلقاً، فالشافعي ومالك وأحمد - \* يجوزون البيع في الصور الثلاث كلها، فإن باعها مطلقاً استحق المشتري الإبقاء إلى أوان الحداد كحالة شرط الإبقاء، كما في نهاية المحتاج (٤: ١٤١)، والمعنى لأن قدامة (٤: ٨٦، ٨٧) واستدلوا في ذلك بمفهوم حديث الباب، فإن الحديث قيد النهي بما بيع قبل بدو الصلاح، فحرح منه ما بيع بعده مطلقاً.

وأما أبو حنيفة وأبو يوسف - \*، فقالا: يجوز البيع بشرط القطع وفي صورة الإطلاق، ويفسد بشرط الترك، ويحب على المشتري في صورة الإطلاق أن يقطعها إذا طالب به البائع. وقد تسامح النووي - \* ههنا حيث نسب إلى أبي حنيفة أنه يوجب شرط القطع في هذه الصورة، وقد أطبق علماء الحنفية على خلاف ذلك، إذن فلا فرق عند أبي حنيفة وأبي يوسف بين ما بيع قبل بدو الصلاح وما بيع بعده، والحكم عندهما في الفصدين سواء؛ لأنهما لا يريان المفهوم حجة، فصار حكم ما بعد الصلاح مسكوتاً عنه في هذا الحديث.

وحلاصة هذا المبحث على ما ذكره ابن الهمام أنه لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر، ولا في عدم جوازه بعد الظهور قبل بدو الصلاح بشرط الترك، ولا في جوازه قبل بدو الصلاح أو بعده بشرط القطع، لكن بدو الصلاح عدداً أن تأمن العاهة والفساد. وعند الشافعي: ظهور النضج والحلاوة، والخلاف إما هو في بيعها قبل بدو الصلاح لا بشرط القطع، فعند الشافعي ومالك وأحمد: لا يجوز، وعندنا: إن كان محال لا يتمع به في الأكل ولا في علف الدواب ففيه خلاف بين المشايخ، قيل: لا يجوز، وسبه قاصيخان لعامة مشايخنا، والصحيح أنه يجوز؛ لأنه مال منتفع به في ثاني الحال إن لم يكن منتفعاً به في الحال، وقد أشار محمد في كتاب الزكاة إلى جوازه، وهناك خلاف أيضاً في بيعها بعد بدو الصلاح بشرط الترك، فعند الأئمة الثلاثة يجوز، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجوز، وقال محمد: إن تاهى عظمها حاز البيع، وإن لم يتاه لم يجز. (تكملة فتح الملهم. ١/٣٩١، ٣٩٢)

قوله: **عن سبل بن حبيش** فيه دليل لمذهب مالك والكوفيين وأكثر العلماء أنه يجوز بيع السنبل المشتد، وأما مذهبنا ففيه تفصيل، فإن كان السنبل شعيراً أو ذرة أو ما في معناهما مما ترى حياته جاز بيعه، وإن كان حنطة ونحوها مما تستر حياته بالقشور التي تزال بالدّياس ففيه قولان: للشافعي **عنه** الجديد، أنه لا يصح، وهو أصح قوليه، والقديم: أنه يصح، وأما قبل الاشتداد فلا يصح بيع الررع إلا بشرط القطع، كما ذكرنا، وإذا باع الررع قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط جاز تبعاً للأرض، وكذا الثمر قبل بدو الصلاح إذا بيع مع الشجر جاز بلا شرط تبعاً، وهكذا حكم البقول في الأرض لا يجوز بيعها في الأرض دون الأرض إلا بشرط القطع، وكذا لا يصح بيع البطّيح ونحوه قبل بدو صلاحه، وفروع المسألة كثيرة، وقد نقحت مقاصدها في 'روضة الطالبين' و"شرح المذهب"، وجمعت فيها جملاً مستكثرات، وبالله التوفيق.

قوله: في الحديث **عن أبي مسعود** أما البائع؛ فلائنه يريد أكل المال بالباطل، وأما المشتري؛ فلائنه يوافق على حرام؛ ولأنه يضيع ماله وقد نهي عن إضاعة المال.



قَالَ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ بِالتَّمْرِ".

وَقَالَ سَالِمٌ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

٣٨٧٦ - (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخِرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ.

٣٨٧٧ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخِرْصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

٣٨٧٨ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٨٧٩ - (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَالْعَرِيَّةُ النَّخْلَةُ تُحْعَلُ لِلْقَوْمِ، \* فَيَبِيعُونَهَا بِخِرْصِهَا تَمْرًا.

٣٨٨٠ - (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخِرْصِهَا تَمْرًا.

قَالَ يَحْيَى: الْعَرِيَّةُ أَنْ يَشْتَرِيَ \*\* الرَّحْلُ تَمَرَ النَّخْلَاتِ لِبَطْنٍ أَهْلِهِ رُطْبًا بِخِرْصِهَا تَمْرًا.

قوله: 'رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخِرْصِهَا تَمْرًا' هو بفتح الحاء وكسرها، المفتح أشهر، ومعناه: قدَّر ما فيها إذا صار تمرًا، فمن فتح قال: هو مصدر أي اسم للفعل، ومن كسر قال: هو اسم للشيء المحروص.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: جعل بفتح الميم هذا صريح في كون العرية هبة، وفي رواية الطحاوي: "توهبان للرجل" هو أصرح. (تكملة فتح الملهم: ٤١٧/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. قوله: قال يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: هذا اللفظ وإن كان يحتمل تفسير الشافعي =

٣٨٨١- (١٠) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا.**  
 ٣٨٨٢- (١١) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: أَنْ تُؤْخَذَ بِخَرْصِهَا.**

٣٨٨٣- (١٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا.**

٣٨٨٤- (١٣) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ، مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ، وَقَالَ: "ذَلِكَ الرَّبَا، تِلْكَ الْمُرَابَةُ" إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ، التَّخْلَةِ وَالتَّخْلَتَيْنِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.**

**صِطُّ الْأَسْمَاءِ:** قوله: **عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حثمة، أما "بُشَيْرٌ" فبضم الموحدة وفتح الشين، وأما "يَسَارٌ" فبالشدة تحت والسين مهملة، وهو بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ الْمَدَنِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْحَارِثِيُّ مَوْلَاهُمْ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ هُوَ بِأَجِي سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: كَانَ شَبِيحًا كَثِيرًا فَقِيهًا، قَدْ أَذْرَكَ عَائَةَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ. وقوله: "من أهل دارهم" يعني بني حارثة، والمراد بالدار: المحلة.

وقوله: **عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** أي جماعة منهم، ثم ذكر بعضهم، فقال: منهم سهل بن أبي حثمة، والبعض يُطْلَقُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَ"حَثْمَةُ" بفتح الحاء المهملة وإسكان التاء المثناة، واسم أبي حثمة عبد الله بن ساعدة، وقيل: عامر بن ساعدة، وكنية سهل أبو يحيى، وقيل: أبو محمد، توفي اليه **ﷺ** وهو ابن ثمان سنين. قوله: **فِي هَذَا الْإِسْنَادِ: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى - هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حثمة."

=أيضا، ولكنه في تفسير أبي حنيفة ومالك أظهر بدليل رواية سليمان بن بلال، فإنه روى عن يحيى بن سعيد ما يتعين فيه تفسير أبي حنيفة ومالك. (تكملة فتح الميم: ٤١٧/١)



٣٨٨٥- (١٤) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرِيَةِ بِخَرَصِهَا ثَمَرًا.**

٣٨٨٦- (١٥) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ الثَّقَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى، غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ وَابْنَ الْمُثَنَّى جَعَلَا مَكَانَ الرَّبَا الزَّيْنِ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: الرَّبَا.**

٣٨٨٧- (١٦) **وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.**

**معارف علم الاساد** في هذا الاساد أنواع من معارف علم الاساد وطرقه، منها: أنه إساد كله مديون، وهذا نادر في صحيح مسلم، بخلاف الكوفيين والصريين، فإنه كثير، قدمناه في مواضع كثيرة من أوائل هذا الكتاب وبعدها بيانه. ومنها: أن فيه ثلاثة أنصاريين مديين بعضهم عن بعض، وهذا نادر جداً، وهم يحيى بن سعيد الأنصاري وبشير وسهل. ومنها قوله: سليمان يعني بن بلال، وقوله: يحيى وهو ابن سعيد، وقد قدمنا في الفصول التي في أول الكتاب وبعدها بيان فائدة قوله: "يعني" وقوله: "هو"، وأن المراد: أنه لم يقع في الرواية بيان نسبهما، بل اقتصر الراوي على قوله: سليمان ويحيى، فأراد مسلم بيانه، ولا يجوز أن يقول: سليمان بن بلال، فإنه يزيد على ما سمعنا من شيخه، فقال: يعني ابن بلال، فحصل البيان من غير زيادة مسبوقة إلى شيخه، ومنها: ما يتعلق بضبط الأسماء والأنساب، وهو بشير بن يسار وقد بيانه، والقعبي، وهو مسنود إلى جده وهو عبد الله ابن مسلمة بن قعس. ومنها: أن فيه رواية تالعي عن تالعي، وهو يحيى عن بشير، وهذا وإن كان بطائره في الحديث كثيرة، فهو من معارفهم. ومنها: قوله: عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ منهم: سهل بن أبي حثمة، فيه أنه يجوز إذا سمع من جماعة ثقات جاز أن يحدف بعضهم ويروى عن بعض، وقد تقدم بيان هذا وتفصيله مبسوطاً في الفصول، والله أعلم.

قوله: **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** : الداكر هو الثَّقَفِيُّ الذي هو في درجة سليمان بن بلال، وإنما ذكرت هذا وإن كان ظاهراً؛ لأنه قد يغلط فيه بل قد غلط فيه. قوله: **وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَحٍ** : رُمَحٌ من أهل مكة. **وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ** : يعني أن ابن أبي عمر رفيق إسحاق، وابن مثنى قال في روايته: ذلك الربا، كما سبق في رواية سليمان بن بلال، وأما إسحاق ومثنى فقالا: ذلك الرُّبَا، وهو بفتح الراء وإسكان الموحدة وبعدها نون، وأصل الربا الدفع، ويسمى هذا العقد مرابنة؛ لأهم يتدافعون في مخاصمتهم بسببه لكثرة العرر والخطر.

٣٨٨٨- (١٧) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ\*\*** قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَلِيدٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَتْمَةَ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ.

٣٨٨٩- (١٨) **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْتَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ\*\*** أَوْ فِي خُمْسَةِ -يَشُكُّ دَاوُدُ قَالَ: خُمْسَةُ أَوْ دُونَ خُمْسَةِ-؟ قَالَ: نَعَمْ.

=قوله: **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْتَبٍ** قال الحاكم أبو أحمد: أبو سفيان هذا ممن لا يعرف اسمه، قال: ويقال: مولى أبي أحمد وابن أبي أحمد هو مولى لني عبد الأشهل، يقال: كان له انقطاع إلى ابن أبي أحمد بن جحش فنسب إلى ولائهم، وهو مدني ثقة.

**تفسير الوسق والمراسة والمخافلة** قوله: **خُمْسَةُ أَوْسُقٍ** هي جمع وُسْقٍ بفتح الواو، ويقال بكسرهما، والفتح أفصح، ويقال في الجمع أيضاً: أوساق ووسوق. قال الهروي: كل شيء حملته فقد وسقته. وقال غيره: الوسق ضم الشيء بعضهم إلى بعض، وأما قدر الوسق، فهو ستون صاعاً، والصاع خمسة أذطال وثلاث بالبغدادية. وأما العرايا فواحداً عريّة بتشديد الياء، كمطبة ومطايا، وصحية وضحايا، مشتقة من التعري وهو التجرد؛ لأنها عريت عن

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم** قوله: **وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ** هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي الحلواني نزيل مكة، من أساتذة الأئمة الستة كلهم إلا النسائي، كان ثقة ثباتاً، وذكر ابن عدي أنه صنف كتاباً في السنن، وقال الحلي: كان يشبه بأحمد في سننه وديانته، مات في ذي الحجة سنة ٢٤٢هـ (تكملة فتح الملهم: ١/٤١٩)

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم** قوله: **فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ** ربما يستدل به الشافعية بخلاف الحنفية في تفسير العرايا، فيقولون: لو كانت معاملة العرايا استبدال موهوب بموهوب آخر، كما قال الحنفية، فإن هذا العقد جائز مطلقاً، ولا معنى لتحديد جواره فيما دون خمسة أوسق، ولا يتأتى هذا التحديد إلا إذا جعلت العرية بيعاً، وأجاب عنه الطحاوي رحمه الله بأنه ليس في الحديث ما ينهي أن يكون حكم الجواز متعدداً إلى ما فوق خمسة أوسق، وإنما لفظ الحديث: "رخص في بيع العرايا بخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ" فيحتمل أن يكون النبي ﷺ رخص فيه لقوم في عرية لهم هذا مقدارها، فقل أبوهريرة ذلك، وأخير الرخصة فيما كانت، ولا ينهي ذلك أن تكون تلك الرخصة جارية فيما هو أكثر من ذلك. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٢٠)

٣٨٩٠- (١٩) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكَرْمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا.

٣٨٩١- (٢٠) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ** قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، بَيْعِ ثَمَرِ التَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الْعَنْبِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا، وَأَنْ يَبَاعَ الزَّرْعُ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا.

٣٨٩٢- (٢١) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٨٩٣- (٢٢) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى** قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ ثَمَرِ التَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الزَّيْبِ بِالْعَنْبِ كَيْلًا، وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِحَرْصِهِ.

= حكم باقي الستان. قال الأزهري والجمهور: هي فعيلة بمعنى فاعلة. وقال اهروني وغيره: فعيلة بمعنى مفعولة، من عراه يعروه إذا أتاه وتردد إليه؛ لأن صاحبها يتردد إليها. وقيل: سميت بذلك لتحلي صاحبها الأول عنها من بين سائر نخله، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

قوله: **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** من مع ثمر باسمه. **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** فيه تحريم بيع الرطب بالتمر، وهو المُرَابَنَةُ، كما فسر في الحديث، مشتقة من الرس. وهو المحاصرة والمدافعة، وقد اتفق العلماء على تحريم الرطب بالتمر في غير العرايا، وأنه ربا، وأجمعوا أيضاً على تحريم بيع العنب بالزبيب، وأجمعوا أيضاً على تحريم بيع الحنطة في سسلها نخطة صافية، وهي أحاقلة، مأخوذة من الحقل، وهو الحراث، وموضع الررع، وسواء عند جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر أو مقطوعاً. وقال أبو حنيفة: إن كان مقطوعاً حار بيعه مثله من اليابس. \*\*=

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** قوله: **وبيع كرم** الكرم يسكون الراء شجر العنب، والمراد ههنا ثمره، وما وقع في الحديث من النهي من تسمية العنب كرمًا محمول على التنزيه، وتسميته في هذا الحديث كرمًا بيان للجوار، راجع الفتح (٤: ٣٢٢). (تكملة فتح الملهم: ٤٢١/١)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** واعلم أن هناك صورتين لبيع الرطب بالتمر، الأولى. أن يباع الرطب المعلق على الشجر بالتمر المحدود، وهو ما يسمى مرابنة، وهو حرام بالإجماع إلا ما رخص فيه من العرايا على اختلاف في تفسيرها. =

٢٨٩٤- (٢٣) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَرُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِتَمَرٍ بِكَيْلٍ مُسَمًّى، إِنْ زَادَ فَلِي، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيَّ. \*\*

٣٨٩٥- (٢٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٨٩٦- (٢٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ: أَنْ يُبَاعَ تَمَرٌ حَائِطُهُ، \* إِنْ كَانَتْ نَخْلًا بِتَمَرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا، أَنْ يُبَاعَ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا، أَنْ يُبَاعَ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ: أَوْ كَانَ زَرْعًا.

-وأما العرايا فهي أن يخرص الحارص محلات، فيقول: هذا الرطب الذي عليها إذا بيس نحيء مه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً، فيبيعه صاحبه لإنسان بثلاثة أوسق تمر، ويتقاضيان في المجلس، فيسلم المشتري التمر، ويسم بائع الرطب الرطب بالتحلية، وهذا جائز فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد عني خمسة أوسق، وفي حواره في خمسة أوسق قولان للشافعي: أصحهما: لا يجوز؛ لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب، وجاءت العرايا رخصة، -

- (إلى أن قال:) والصورة الثانية: أن يباع الرطب المقطوع بالتمر المقطوع، وفيه خلاف، فقال الأئمة الحجازيون الثلاثة: إنه لا يجوز، سواء كان البيع بالتساوي أو بالتفاضل، وبه قال أبو يوسف ومحمد رحمهما، وقال أبو حنيفة رحمهما: يجوز البيع إذا بيد متساويي ويحرم متفاوتي أو نسيئة. (تكملة فتح الملهم: ٤٠٠/١)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم.** قوله: **إِنْ زَادَ عَلَيَّ**، **وَبِنَقْصٍ عَلَيَّ**، **يَحْتَمِلُ** أَنْ يَكُونَ مَقُولَةً لِبَائِعٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِمُشْتَرِي، فَإِنْ كَانَ هَذَا مِنْ قَوْلِ الْبَائِعِ، فَالضَّمِيرُ فِي "زَادَ" عَائِدٌ إِلَى التَّمْرِ الْمَجْدُودِ، وَالْمُرَادُ أَنَّ التَّمْرَ الْمَجْدُودَ إِنْ زَادَ عَلَيَّ التَّمْرَ الْمَخْرُوصَ، فَالزِّيَادَةُ لِي، لَا أَضْمِنُهَا لَكَ، وَإِنْ نَقَصَ مِنْهُ، فَالْقَصْدُ عَلَيَّ، وَلَا تَضْمِينِي لِي. وَإِنْ كَانَ هَذَا مِنْ قَوْلِ الْمُشْتَرِي، فَالضَّمِيرُ فِي "زَادَ" يَرْجِعُ إِلَى التَّمْرِ الْمَخْرُوصِ، وَالْمُرَادُ أَنَّ التَّمْرَ الْمَخْرُوصَ لَوْ زَادَ عَلَيَّ هَذَا التَّمْرَ الْمَجْدُودَ الْمُسَمًّى، فَالزِّيَادَةُ لِي، لَا أَضْمِنُهَا لِبَائِعٍ، وَإِنْ انْقَصَ مِنْهُ، فَالْقَصْدُ عَلَيَّ، وَلَا يَضْمِنُهُ الْبَائِعُ لِي، وَرَاجِعُ الْبَدْرِ السَّارِيِّ تَحْتَ فَيْضِ الْبَارِي (٣: ٢٤٠) وَعَمْدَةُ الْقَارِي (٥: ٥٣١). (تكملة فتح الملهم: ٤٢٢/١)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم.** قوله: **'تَمَرٌ حَائِطُهُ هَهُنَا الْبِسْتَانِ**، ويجمع على **'حَوَائِطُ'**، وأما الحائط بمعنى الحدار، فيجمع على **'حِيطَاتُ'**، أفاده الأستاذ محمد ذهبي في تعليقه على صحيح مسلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٢٢/١)

٣٨٩٧- (٢٦) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنِي الضَّحَّاكُ، ح وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.**

سوشك الراوي في خمسة أوسق أو دوها، فوجب لأحد البقيين وهو دون خمسة أوسق، ونقيت الحمسة على التحريم، والأصح أنه يجوز ذلك للفقراء والأعياء، وأنه لا يجوز في غير الرطب والعب من الثمار، وفيه قول ضعيف أنه يختص بالفقراء، وقول أنه لا يختص بالرطب والعب، هذا تفصيل لمذهب الشافعي في العريّة، وبه قال أحمد وآخرون، وتأوها مالك وأبو حنيفة على غير هذا، وظواهر الأحاديث ترد تأويلهما.

قوله: **حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ** ... **حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ** ... فيه دلالة لأحد أوجه أصحابنا أنه يجوز بيع الرطب على السجل بالرطب على الأرض والأصح عند جمهورهم بطلانه، ويتأولون هذه الرواية على أن "أو" للشك لا للتجيز والإباحة، بل معناه: رخص في بيعها بأحد النوعين، وشك فيه الراوي، فيحمل على أن المراد التمر، كما صرح به في سائر الروايات.

**قوله في تكمله فتح الملهم والعرايا عنده - عند مالك - أن يهب الرجل ثمرة نخلة أو نخلات من حائطه لرجل بعيه، ثم يتأدى بدحول الموهوب له في حائطه لمكان أهل بيته في الحائط.** فيجوز للواهب أن يشتري الثمار المعلقة من الموهوب له بخرصها تمرا.

(إلى أن قال: ) وتفسير العرايا عنده - عند أبي حنيفة - عين ما فسره مالك ، غير أنه يقول: إنه ليس ببيع حقيقة، وإنما هو استدال موهوب بموهوب آخر قبل أن يقبضه الموهوب له؛ وذلك لأن الهبة لا تتم إلا بالقص، فلما وهب المالك ثمرة نخلة لرجل فقير مثلاً، لم تتم الهبة بقوله فقط، وإنما ستتم عند قبضه الثمر، فلما تغير رأيه وأراد أن يأخذ ثمار السجل لأهله، ويعطي الفقير مكانها تمرا مجزوداً، وإنما هو استدال الهبة، وليس ببيعاً في الحقيقة، وإنما سمي بيع العرايا مجازاً؛ لكون صورته صورة البيع. (تكمله فتح الملهم: ١/٤٠٨)



## [١٥ - باب من باع نخلا عليها تمر]

- ٣٨٩٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ، فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ".
- ٣٨٩٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا نَخْلٍ اشْتَرَى أَصُولُهَا وَقَدْ أُبْرِتْ، فَإِنَّ تَمَرَهَا لِلَّذِي أَبْرَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الَّذِي اشْتَرَاهَا".
- ٣٩٠٠ - (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا امْرِئٍ أَبْرَ نَخْلًا، ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا، فَلِلَّذِي أَبْرَ تَمَرُ النَّخْلِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ".

## ١٥ - باب من باع نخلا عليها تمر

شرح العرب واحلاف اهل العلم في دخول الثمرة في البيع بعد تسير يدون المني والإبات قوله ﷺ: من باع نخلا قَدْ أُبْرِتْ، فتمرتها للبائع، قال أهل اللغة: يقال: أُبْرِتْ النخل أبره أبراً بالتخفيف كأكلمته أكلاً، وأبرته بالتشديد أوبره تأبيراً، كعلمته أعلمه تعليةً، وهو أن يُشَقَّ طلع النخلة ليدر فيه شيء من طلع ذكر النخل، والإبار هو شقه سواء حط فيه شيء أو لا، ولو تَأَبَّرَتْ بنفسها أي تشققت، فحكمها في البيع حكم المؤبَّرة بفعل الأدمي، هذا مذهبننا، وفي هذا الحديث جوار الإبار للنخل وغيره من الثمار، وقد أجمعوا على جوازه، وقد اختلف العلماء في حكم بيع الحبل المبيعة بعد التأبير وقنه، هل تدحل فيها الثمرة عند اطلاق بيع النخلة من غير تعرض للثمرة سفي ولا إثبات؟ فقال مالك والشافعي والليث والأكثر: إن باع النخلة بعد التأبير فتمرتها للبائع إلا أن يشترطها المشتري بأن يقول: اشتريت النخلة بتمرتها هذه، وإن باعها قبل التأبير فتمرتها للمشتري، فإن شرطها البائع لنفسه جاز عند الشافعي والأكرين، وقال مالك: لا يجوز شرطها للبائع. وقال أبو حنيفة: هي للبائع قبل التأبير وبعده عند الإطلاق. وقال ابن أبي ليلى: هي للمشتري قبل التأبير وبعده، فأما الشافعي والجمهور، فأخذوا في المؤبَّرة بمطوق الحديث، وفي غيرها بمفهومه، وهو دليل الخطاب، وهو حجة عندهم. وأما أبو حنيفة فأخذ بمطوقه في المؤبَّرة، وهو لا يقول بدليل الخطاب، فألحق غير المؤبَّرة بالمؤبَّرة، =

- ٣٩٠١- (٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.**
- ٣٩٠٢- (٥) **يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ ابْتِئَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَشَمَرْتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ ابْتِئَاعَ عَبْدًا، فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ."**

= واعترضوا عليه بأن الظاهر يخالف المستر في بيع حكم التبعية في البيع، كما أن الحين يتبع الأم في البيع، ولا يتبعها الولد المفصل. وأما ابن أبي ليلى فقوله باطل منابذ لصريح السنة، ولعله لم يبلغه الحديث، \*\* والله أعلم.

**ريادة سالم في هذه الرواية مفصلة** قوله **من ابتاع نخلا بعد أن يؤبر** لا أن يؤبر **هكذا** روى الحكم البخاري ومسلم من رواية سالم عن أبيه ابن عمر، ولم تقع هذه الريادة في حديث نافع عن ابن عمر، ولا يضر ذلك، فسالم ثقة بل هو أحل من نافع، فريادته مقولة، وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع، وهذه إشارة مردوده.

**أقوال الأئمة في أن العبد هل يملك سيده** وفي هذا الحديث دلالة مالمالك. وقول الشافعي القديم: أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه، لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع إلا أن يشترط المشتري لظاهر هذا الحديث. وقال الشافعي في الحديد وأبو حنيفة: لا يملك العبد شيئا أصلاً، وتأولوا الحديث على أن المراد أن يكون في يد العبد شيء من مال السيد، فأصيب ذلك المال إلى العبد للاحتصاص والانتفاع لا للملك، كما يقال: جل الدابة وسرج الفرس، وإلا فإذا باع السيد العبد فذلك المال للبائع؛ لأنه ملكه إلا أن يشترطه المبتاع، فيصح؛ لأنه يكون قد باع شيئاً من العبد والمال الذي في يده بشئ واحد، وذلك جائز، قالوا: ويشترط الاحتراز من الربا. =

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** أجمع العلماء على أن السجل إذا بيع بعد التأبير فالثمرة للبائع، إلا أن يشترطها المبتاع في العقد. وأما إذا بيع قبل التأبير فقد ذكروا فيه خلافاً بين الحنفية والشافعية، وأن الشافعية يجعلون الثمرة للمشتري في تلك الصورة، ويستدلون بمفهوم حديث الباب، والحنفية والأوراعي يجعلونها للبائع في تلك الصورة أيضاً، ولا يعتبرون المفهوم، والحكمة عند الحنفية فيما قبل التأبير وما بعده سواء، وقد جرت في هذا الخلاف أبحاث طويلة. والحق أن الرأى ههنا لفظي لا يرجع إلى طائل؛ وذلك لأنه قد صرح النووي في شرحه لمسلم، والحافظ في الفتح (٤: ٣٣٦) أنه لا يشترط في التأبير أن يؤبره أحد، بل لو تأبر نفسه لم يحتنف الحكم عند جميع القائلين به. (تكملة فتح الملهم: ٤٢٣/١، ٤٢٤)

- ٣٩٠٣- (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.
- ٣٩٠٤- (٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

قال الشافعي: فإذا كان المال دراهم لم يجز بيع العبد وتلك الدراهم بدراهم، فكذا إن كان دنانير لم يجز بيعها بذهب، وإن كان حنطة لم يجر بيعها بحنطة. وقال مالك: يجوز أن يشترط المشتري وإن كان دراهم والتمس دراهم، وكذلك في جميع الصور لإطلاق الحديث، قال: وكأنه لا حصّة للمال من التمس، وفي هذا الحديث دليل للأصح عند أصحابنا أنه إذا باع العبد أو الحارية وعليه ثيابه لم تدخل في البيع، بل تكون للنازع إلا أن يشترطها المبتاع؛ لأنه مال في الجملة، وقال بعض أصحابنا: تدخل، وقال بعضهم: يدخل سائر العورة فقط، والأصح أنه لا يدخل سائر العورة ولا غيره لظاهر هذا الحديث؛ ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب، والله أعلم.

.....

[١٦- باب الهى عن المخاطلة والمزاينة. وعن المخاطرة....]

٣٩٠ - (١) أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا يُبَاعُ إِلَّا بِالْذِّنَارِ وَالْدَّرْهَمِ، إِلَّا الْغَرَايَا.

١٦- باب النهي عن الخافقة والمراصة. وعن المحاربة. وبيع التمرة قبل نذوق صلاحها.

وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين

الفرق بين المحاربة والمرارة عند جمهور اللغويين. أما المحاربة والمرارة، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها، فسق بياضاً في الباب الماضي. وأما المحاربة: فهي المارعة متقاربتان، وهما: المعاملة على الأرض بعض ما يخرج منها من الررع كالثلث والربع وغير ذلك من الأجزاء المعلومة، لكن في المارعة يكون البدر من مالك الأرض، وفي المحاربة يكون البدر من العامل، هكذا قاله جمهور أصحابنا، وهو ظاهر نص الشافعي: وقال بعض أصحابنا وجماعة من أهل اللغة وغيرهم: هما معنى، قالوا: والمحاربة مشتقة من الحر وهو الأكار أي الفلاح، هذا قول الجمهور، وقيل: مشتقة من الحار، وهي الأرض اللينة، وقيل: من الحُرّة، وهي الصب، وهي بضم الحاء. وقال الخوهرى: قال أبو عبيد: هي التّصيب من سمك أو لحم يقال: تحروا حيرة إذا اشتروا شاة، فدعوهما، واقتسموا لحمها. وقال ابن الأعرابي: مأخوذة من حير؛ لأن أول هذه المعاملة كان فيها. وفي صحة المارعة والمحاربة خلاف مشهور للسلف، ومن توضّحه في باب بعده إن شاء الله تعالى.

معنى بيع المعاومة وبأن عده النبي عنه وأما النبي عن بيع المعاومة، وهو بيع السنين، فمعناه أن يبيع لمن الشجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر، فيسمى بيع المعاومة وبيع السنين، وهو باطل بالإجماع، نقل الإجماع فيه ابن المذر وغيره؛ لهذه الأحاديث؛ ولأنه بيع غرر؛ لأنه بيع معدوم ومجهول غير مقدور على تسليمه وغير مملوك للعائد، والله أعلم.

قوله: في مريض سكر - - - - - معناه: لا يباع الرطب بعد -

أَقْبَلُ فِي حُكْمِهِ فَتَحَ اللَّهُ لَهُمُ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: "إِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا جُلُّ مَا يُتَعَامَلُ بِهِ النَّاسُ، وَإِلَّا فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي جَوَازِ بَيْعِهِ بِالْعُرُوضِ"، حَكَاهُ الْحَافِظُ فِي بَابِ بَيْعِ الشَّعْرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّحْلِ مِنْ فَتَحِ الْبَارِي. (تَكْمِلَةُ فَتَحِ الْمُلْهِمِ: ٤٢٩/١)





قَالَ زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟  
قَالَ: نَعَمْ.

٣٩٠٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُخَاطَلَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُشَقِّحَ.

قَالَ قُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا تُشَقِّحُ؟ قَالَ: تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا.

٣٩١٠ - (٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ الْغُبَرِيُّ\* - وَاللَّفْظُ لِعُبَيْدِ اللَّهِ - قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ وَسَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَاطَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ وَالْمُخَابَرَةِ - قَالَ أَحَدُهُمَا: بَيْعُ السَّنِينِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ - وَعَنِ الثَّنِيَاءِ، وَرَخَصَ فِي الْعَرَايَا.

٣٩١١ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ عُثَيْبٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: بَيْعُ السَّنِينِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ.

= الحمرة أو الصفرة. قال الخطابي: الشقحة لون غير خالص الحمرة أو الصفرة، بل هو تغير إليهما في كمودة.

قوله: 'سليم بن حيان': بفتح السين، وحيان بالمشاة، وسعيد بن مينا بالمدة والقصر

قوله: 'بن ع' - هي استثناء، والمراد: الاستثناء في البيع. وفي رواية الترمذي وغيره بإسناد صحيح: "هي عن"

\*"قَالَ فِي كِتَابِهِ فَتْحُ الْمُلْهِمِ سَيَأْتِي عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ وَصْفِ الْخَوَانِعِ أَنَّ هَذَا التفسير من أسن، أما حديث جابر فالتفسير فيه غير مرفوع، وقد صرح به في الرواية الآتية عند المصنف من طريق هر عن سليم بن حيان، وفيه: "قلت لسعيد: ما تشقح؟ قال: تحمار وتصفار"، فظهر أن المفسر سعيد بن مينا، وكذلك وقع هذا التصريح في رواية هز عند أحمد، وتدل رواية ابن مهدي عند الإسماعيلي أن التفسير من جابر، فاحتلفت الروايات في كونه من سعيد أو جابر، واتفقت على كونه غير مرفوع. وأما حديث أسن فقد وقع فيه تفسير الرهو دون الإشفاق، واحتلف الرواة في رفعه ووقفه، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٣٠/١)

\*"قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ قوله: بضم العين وفتح الاء، سسة إلى غير ابن عم، كذا في المعني. (تكملة فتح الملهم: ٤٣١/١)

.....

=الثيا إلا أن يعلم". والثيا المبطل للبيع. قوله: يَغْتَلَّ هذه الصُّبْرَة إلا بعضها، وهذه الأشجار أو الأغنام أو الثياب ونحوها إلا بعضها، فلا يصح البيع؛ لأن المستثنى مجهول، فلو قال: بعتك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة، أو هذه الشجرة إلا ربعها أو الصبرة إلا ثلثها، أو بعتك بألف إلا درهماً وما أشبه ذلك من الثيا المعلومة، صح البيع باتفاق العلماء، ولو باع الصُّبْرَة إلا صاعاً منها فالبيع باطل عند الشافعي وأبي حنيفة، وصحح مالك أن يستثنى منها ما لا يزيد على ثلثها، أما إذا باع ثمرة نخلات فاستثنى من ثمرة عشرة أصع مثلاً للبائع، فمذهب الشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع، وقال مالك وجماعة من علماء المدينة: يجوز ذلك ما لم يزد على قدر ثلث الثمرة.

**صط الاسم.** قوله: حدثنا محمد بن مكي عن جابر وفي رواية أخرى: "سعيد بن ميناء عن جابر": قال ابن أبي حاتم: أبو الوليد هذا اسمه يسار، قال عبد العتي: هذا غلط، إنما هو سعيد بن ميناء المذكور باسمه في الرواية الأخرى، وقد بينه البخاري في تاريخه.

.....

## [١٧- باب كراء الأرض]

- ٣٩١٢- (١) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا رِبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، \* وَعَنْ يَبْعِهَا السَّنِينَ، وَعَنْ يَبْعِ الشَّعْرَ حَتَّى يَطْيَبَ.
- ٣٩١٣- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْحَدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ مَطْرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.
- ٣٩١٤- (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ - لَقَبُهُ عَارِمٌ، وَهُوَ أَبُو التَّعَمَّانِ السَّدُوسِيُّ - حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَزْرِعْهَا أَخَاهُ".
- ٣٩١٥- (٤) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِجْلٌ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ لِرَجَالٍ فُضُولُ أَرْضِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ".
- ٣٩١٩- (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ أَجْرٌ أَوْ حَظٌّ.

## ١٧- باب كراء الأرض

قوله: "عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض". وفي رواية: "من كانت له أرض فليزرعها، فإن -

\* قال في كملة فتح الملهم قوله: من من هذا المصنف في إخراج أحاديث كراء الأرض والمزراعة والمساقاة، وهذه الأحاديث مسوقة مبسوطة في هذا الكتاب من هنا إلى باب فضل الغرس والزرع، ولم تزل هذه المسألة مثارا للخلاف ومعتراكا للأراء منذ عهد الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا. (تكملة فتح الملهم: ٤٣٢/١)

٣٩١٧- (٦) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرِعَهَا، وَعَجَزَ عَنْهَا، فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يُؤَاجِرْهَا إِيَّاهُ".

٣٩١٨- (٧) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: سَأَلَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَطَاءً، فَقَالَ: أَحَدْتُكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، أَوْ لِيَزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا يُكْرِهْهَا؟" قَالَ: نَعَمْ!

٣٩١٩- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ.

٣٩٢٠- (٩) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرِعْهَا، أَوْ لِيَزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا تَبِيعُوهَا"، فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا قَوْلُهُ: "وَلَا تَبِيعُوهَا" يَعْنِي الْكَرَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ!

٣٩٢١- (١٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نُخَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصِيبُ مِنَ الْقَصْرِ وَمِنْ كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُخْرِثْهَا أَخَاهُ، وَإِلَّا فَلْيَدَعْهَا".

٣٩٢٢- (١١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ وَهْبٍ - قَالَ ابْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ -: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثَّلْثِ أَوْ الرَّبْعِ بِالْمَآذِيَّاتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيَمْسِكْهَا".

٣٩٢٥ - (١٤) . حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيْشٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.

قَالَ بُكَيْرٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نُكْرِي أَرْضَنَا، ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

٣٩٢٦ - (١٥) **حدثنا** يحيى بن يحيى: أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير، عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الأرض البيضاء ستنين أو ثلاثاً.

٣٩٢٧- (١٦) : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ السَّيِّئِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ سِنِينَ.

٣٩٢٨ - (١٧) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبِي فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ".

[illegible]



٣٩٢٩ - (١٨) **وَحَدَّثَنَا** الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ زَيْدَ بْنِ نَعِيمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْحُقُولِ، فَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: الْمَزَابِنَةُ: الثَّمَرُ بِالتَّمْرِ، وَالْحُقُولُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ.

٣٩٣٠ - (١٩) **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ.

٣٩٣١ - (٢٠) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ دَاوُدَ ابْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمَزَابِنَةُ اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ، وَالْمُحَاقَلَةُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ.

٣٩٣٢ - (٢١) **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ - قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا - حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَرَى بِالْخُبَرِ بَأْسًا، حَتَّى كَانَ عَامُ أَوَّلٍ، فَرَزَعَمَ رَافِعٌ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ.

٣٩٣٣ - (٢٢) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: فَتَرَكْنَاهُ مِنْ أَجْلِهِ.

٣٩٣٤ - (٢٣) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ مَنَعَنَا رَافِعٌ نَقْعَ أَرْضِنَا.

- وفي رواية: **قَالَ** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: وَفَسَّرَهُ جَابِرُ بَكْرَاءِ الْأَرْضِ، وَمِثْلُهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ: كُنَّا لَا نَرَى بِرَأْسِ بَرَكَةٍ حِينَ تَمَعُ حَدَّثَ رَافِعٌ مِنْ حَدِيثِهِ: وَفِي رِوَايَةِ عَنْهُ: - قَالَ ابْنُ عُمَرَ: بَأْسًا حَتَّى كَانَ عَامُ أَوَّلٍ فَرَزَعَمَ رَافِعٌ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ.





٣٩٤١ - (٣٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي أَرْضِيهِ، حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ خَدِيجٍ مَاذَا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ قَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ عَمِّي - وَكَأَنَّا قَدْ شَهِدَا بَدْرًا - يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الدَّارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى، ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدَثَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلِمَهُ، فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ.

قوله ﷺ: أي يجمعها مزرعة له، ومعناه: يعيره إياها بلا عوض، وهو معنى الرواية الأخرى، فيسمحها أحاه بفتح الباء والون أي يجعلها منيحة أي عارية، وأما الكراء فممدود، ويُكْرَى بضم الباء. شرح العرب: قوله: مقسب من مقسب هو بقاء مكسورة ثم صاد مهملة ساكنة ثم راء مكسورة ثم ياء مشددة على وزن القبطي، هكذا ضبطناه، وكذا ضبطه الجمهور وهو المشهور. قال القاضي: هكذا روناه عن أكثرهم، وعن الطبري بفتح القاف والراء مقصور، وعن ابن الجراعي بضم القاف مقصوراً، قال: والصواب الأول، وهو ما بقي من الحب في السُّل بعد الدياس، ويقال له: القصاراة بضم القاف، وهذا الاسم أشهر من القصري. قوله: كذا في بعض النسخ ضبطناه بكسر الخاء وفتحها، والكسر أصح وأشهر، ولم يذكر الجوهري وآخرون من أهل اللغة غيره، وحكى القاضي فيه الكسر والفتح والضم، ورجح الكسر ثم الفتح، وهو بمعنى المخابرة.

قوله: الباء مكان معروف بالمدينة مُنْط بالحجارة، وهو بقرب مسجد رسول الله ﷺ. قوله: رافع بن خديج عن ابن عمر كان يحدث عن أبيه، فذكروا في آخره، فتركه ابن عمر ولم يأخذه، هكذا هو في كثير من النسخ "يأخذ" بالخاء والذال من الأحذ، وفي كثير منها "يأجر" بالجيم المصنومة والراء في الموضعين، قال القاضي وصاحب المطالع: هذا هو المعروف لجمهور رواة صحيح مسلم، قال صاحب المطالع: والأول تصحيح، وفي بعض النسخ "يؤجر"، وهذا صحيح.

قوله: أن عبد الله بن عمر كان يحدث عن أبيه كذا في بعض النسخ "أراضيه" بفتح الراء وكسر الصاد على الجمع، وفي بعضها "أرضه" على الإفراد، وكلاهما صحيح.

## [١٨- باب كراء الأرض بالطعام]

٣٩٤٢- (١) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نُحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتُكْرِمُهَا بِالثَّلْثِ وَالرَّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ عُمُومَتِي فَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا نَافِعًا، وَطَوَاعِيَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَتَفْعُلُ لَنَا، نَهَانَا أَنْ نُحَاقِلَ بِالْأَرْضِ، فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثَّلْثِ وَالرَّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، وَأَمَرَ رَبَّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا أَوْ يَزْرَعَهَا، وَكَرِهَ كِرَاءَهَا، وَمَا سِوَى ذَلِكَ.

٣٩٤٣- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا نُحَاقِلُ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثَّلْثِ وَالرَّبْعِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ.

٣٩٤٤- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، كُلُّهُمُ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٩٤٥- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَارِظٍ عَنْ يَعْلَى ابْنِ حَكِيمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ.

٣٩٤٦- (٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْنَرٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ، مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعٍ أَنَّ ظُهَيْرَ بْنَ رَافِعٍ - وَهُوَ عَمُّهُ - قَالَ: أَتَانِي ظُهَيْرٌ، فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ بِنَا رَافِقًا، ....

## [١٨- باب كراء الأرض بالطعام]

قوله: عن أبي النجاشي عن رافع أن ظهيرا عن رافع أن ظهيرا عمه حدثه حديث. قال رافع في بيان ذلك هكذا هو في جميع السبع، وهو صحيح، وتقديره عن رافع أن ظهيرا عمه حدثه حديث. قال رافع في بيان ذلك الحديث: أتاني ظهيرا، فقال: لقد نهى رسول الله ﷺ، وهذا التقدير دل عليه فحوى الكلام، ووقع في بعض السبع: -

فَقُلْتُ: وَمَا ذَٰلِكَ؟ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهُوَ حَقٌّ، قَالَ: سَأَلَنِي كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟  
فَقُلْتُ: نُوَاجِرُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَلَى الرَّبِيعِ أَوْ الْأَوْسُقِ مِنَ الثَّمَرِ أَوْ الشَّعِيرِ. قَالَ: "فَلَا تَفْعَلُوا،  
أَزْرَعُوهَا، أَوْ أَزْرِعُوهَا، أَوْ أَمْسِكُوهَا".

٣٩٤٧ - (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ  
عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ، عَنْ رَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: بِهَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ: عَنْ عَمِّهِ ظَهْرِي.

= "أُنْبِئْنِي" بدل "أَتَانِي" والصواب المنتظم أُنْبِئْنِي مِنَ الْإِتْيَانِ.

شرح العرب قوله في هذا الحديث: **الرَّيْعُ** وهو الساقية والنهر الصغير، وحكى القاضي عن رواية ابن مهران "الرَّيْعُ" بضم الراء وحذف الباء، وهو  
أيضاً صحيح.



## [١٩- باب كراء الأرض بالذهب والورق]

٣٩٤٨- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَقُلْتُ: أَبِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٣٩٤٩- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ رَبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَادِيَانَاتِ، وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلُمُ هَذَا، وَيَسْلُمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٣٩٥٠- (٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ الزُّرَقِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا قَالَ: كُنَّا نُكْرِى الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ، فَتَنَاهَا عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرَقُ، فَلَمْ يَنْتَهَا.

٣٩٥١- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

## [ ٢٠ - باب في المزارعة والمواجرة ]

٣٩٥٢ - (١) **حَسَنُ** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ رِيَادٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ عَنِ الْمَزَارَعَةِ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي ثَابِتٌ بْنُ الضَّحَّاكِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: نَهَى عَنْهَا، وَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ، وَلَمْ يُسَمِّ عَبْدَ اللَّهِ.

٣٩٥٣ - (٢) **حَسَنُ** إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الْمَزَارَعَةِ، فَقَالَ: زَعَمَ ثَابِتٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمُوَاجَرَةِ،<sup>٢</sup> وَقَالَ: "لَا بَأْسَ بِهَا".

قوله: **حَسَنُ** إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: كان المراد بالمزارعة هي المحابرة: وهي كراء الأرض بعض ما يخرج منها، والمراد بالمواجرة كراء الأرض بالذهب والفضة، والمراد بالأمر أمر ترخيص أو إباحة، والله أعلم. بقي أن النهي عن المحابرة محمول على التنزيه عند كثير من المحققين أو على صورة جهالة الدل ونحوه جمعاً بين أحاديث الباب، وقد حققه النووي بما لا مزيد عليه.

## [٢١- باب الأرض تمنح]

٣٩٥٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ قَالَ لَطَاوُسُ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، فَاسْمَعْ مِنْهُ الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ فَانْتَهَرَهُ - قَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ مَا فَعَلْتُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُمْ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَأَنْ يَمْنَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا".

٣٩٥٥- (٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ طَاوُسٍ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ كَانَ يُخَابِرُ، قَالَ عَمْرُو: فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! لَوْ تَرَكْتَ هَذِهِ الْمُخَابِرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابِرَةِ. فَقَالَ: أَيُّ عَمْرُو! أَخْبَرَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا، إِنَّمَا قَالَ: "يَمْنَحُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا".

٣٩٥٦- (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمْعٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ شَرِيكَ، عَنْ شُعْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٣٩٥٧- (٤) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَأَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذًا وَكَذًا" - لَيْشِيءٌ مَعْلُومٌ. قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْحَقْلُ، وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ الْمُحَاقَلَةُ.

## ٢١- باب الأرض تمنح

قوله: "أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذًا وَكَذًا" - روي "فاسمع" بوصل -

٣٩٥٨ - (٥) ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَإِنَّهُ أَنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ".

=الهزمة محزوماً على الأمر، وبقطعها مرفوعاً على الخبر، وكلاهما صحيح، والأول أجود. قوله ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَإِنَّهُ أَنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ".

خرجاً أي أجرة، والله أعلم.

## [٢٣- كتاب المساقاة والمزارعة]

## [١- باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع]

٣٩٥٩- (١) أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ.

٣٩٦٠- (٢) حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَحُجْرُ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ - وَهُوَ ابْنُ مُسْهِرٍ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ، فَكَانَ يُعْطَى أَزْوَاجُهُ كُلَّ سَنَةٍ مِائَةً وَسِتِّي: ثَمَانِينَ وَسَقًا مِنْ ثَمَرٍ، وَعِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمَّا وَلَّى عُمَرُ قَسَمَ خَيْبَرَ، وَخَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقَطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ وَالْمَاءُ، أَوْ يَضْمَنَ لَهُنَّ الْأَوْسَاقُ كُلَّ عَامٍ، فَاخْتَلَفْنَ، فَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ، فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِمَّنْ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ.

٣٩٦١- (٣) ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ ثَمَرٍ، وَأَقْتَصَرَ الْحَدِيثُ بِنَحْوِ حَدِيثِ عَلِيٍّ بْنِ مُسْهِرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِمَّنْ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَقَالَ: خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقَطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ.

## [٢٣- كتاب المساقاة والمزارعة]

## [١- باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع]

قوله: **عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ ثَمَرٍ**، **عَامَلَ** عَامَلَ عَامِلًا عَامِلَةً، **أَهْلَ خَيْبَرَ** أَهْلَ خَيْبَرَ، **بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ ثَمَرٍ**، **بِشَطْرِ** بِشَطْرِ، **مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ ثَمَرٍ**، **عَامَلَ** عَامَلَ عَامِلًا عَامِلَةً، **أَهْلَ خَيْبَرَ** أَهْلَ خَيْبَرَ، **بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ ثَمَرٍ**، **عَامَلَ** عَامَلَ عَامِلًا عَامِلَةً.

**أقول** **الاحمد في حوار المساقاة** في هذه الأحاديث جوار المساقاة، وبه قال مالك والثوري والليث والشافعي وأحمد وجميع فقهاء الحديث وأهل الظاهر وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة: لا يجوز، وتأول هذه الأحاديث على أن خَيْبَرَ فتحت عنوة، وكان أهلها عبيداً لرسول الله ﷺ، فما أحده فهو له، وما تركه فهو له. واحتج -

٣٩٦٢ - (٤) **وَحَسَنِي أَبُو الطَّاهِرِ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا افْتِتِحَتْ خَيْبَرُ سَأَلْتُ يَهُودَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرَّهْمَ فِيهَا، عَلَى أَنْ يَفْعَلُوا عَلَى نِصْفِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَقْرَكُمُ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا"، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ يَنْخُو حَدِيثَ ابْنِ نُمَيْرٍ وَابْنِ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَزَادَ فِيهِ: وَكَانَ الثَّمَرُ يُقَسَّمُ عَلَى السَّهْمَانِ مِنْ نِصْفِ خَيْبَرٍ، فَيَأْخُذُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُمْسَ.

٣٩٦٣ - (٥) **وَحَسَنِي ابْنُ رُمُحٍ**: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرٍ نَخْلَ خَيْبَرٍ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَفْعَلُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرُ ثَمَرِهَا.

=الجمهور بظواهر هذه الأحاديث، ويقولون: "أَقْرَكُمُ مَا أَقْرَكُمُ اللَّهُ"، وهذا صريح في أنهم لم يكونوا عبيداً. قال القاضي: وقد احتلفوا في خيبر، هل فتحت عنوة أو صلحاً أو بجلاء أهلها عنها بغير قتال؟ أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة وبعضها جلاء عنه أهله؟ أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة؟ قال: وهذا أصح الأقوال، وهي رواية مالك ومس تابعه، وبه قال ابن عيسى، قال: وفي كل قول أثر مروي. وفي رواية لمسلم أن رسول الله ﷺ لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين. وهذا يدل لمن قال: عنوة؛ إذ حق المسلمين إنما هو في العوة، وظاهر قول من قال: صلحاً أنهم صولحوا على كون الأرض للمسلمين، والله أعلم.

**اختلاف القائلين بخوار المساقاة فيما تحوز عليه المساقاة من الأشجار** واحتلفوا فيما تحوز عليه المساقاة من الأشجار، فقال داود: تحوز على النخل خاصة. وقال الشافعي: على النخل والعب خاصة. وقال مالك: تحوز على جميع الأشجار، وهو قول للشافعي. فأما داود، فمأها رخصة، فلم يتعد فيه المنصوص عليه. وأما الشافعي فوافق داود في كونها رخصة، لكن قال: حكم العب حكم النخل في معظم الأبواب. وأما مالك فقال: سب الجوار الحاجة والمصلحة، وهذا يشمل الجميع فيقاس عليه، والله أعلم. قوله: "نشط ما يخرج منها": فيه بيان الجزء المساقى عليه من نصف أو ربع أو غيرهما من الأجزاء المعلومة، فلا يحوز على مجهول كقوله: على أن لك بعض الثمر، واتفق المحوزون للمساقاة على جوارها بما اتفق المتعاقدان عليه من قليل أو كثير.

**أقوال أهل العلم في المزارعة** قوله: "من ثمر أو ررع": يتجوز به الشافعي وموافقه، وهم الأكثرون في جواز المزارعة تبعاً للمساقاة، وإن كانت المزارعة عددهم لا تحوز منفردة، فتحوز تبعاً للمساقاة فيساقى على النخل، ويزارعه على الأرض، كما جرى في خيبر. وقال مالك: لا تحوز المزارعة لا منفردة ولا تبعاً إلا ما كان من-



=الأرض بين الشجر. وقال أبو حنيفة ورفق: المزارعة والمساقاة فاسدتان، سواء جمعتهما أو فرقتهما، ولو عقدتا فسختا. \*\* وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وسائر الكوفيين وفقهاء المحدثين وأحمد وابن حزيمة وابن شريح وآخرون: تجوز المساقاة والمزارعة بمجتمعين، وتجوز كل واحدة منهما مفردة، وهذا هو الظاهر المختار؛ لحديث حبيب، ولا يقبل دعوى كون المزارعة في حبيب إنما جازت تبعاً للمساقاة، بل جازت مستقلة؛ ولأن المعنى المجوز للمساقاة موجود في المزارعة قياساً على القراض، فإنه جائز بالإجماع وهو كالمزارعة في كل شيء؛ ولأن المسلمين في جميع الأمصار والأعصار مستمرّون على العمل بالمزارعة. وأما الأحاديث السابقة في الهبة عن المخاربة فسبق الجواب عنها، وأما محمولة على ما إذا شرطاً لكل واحد قطعة معينة من الأرض، وقد صنف ابن خزيمة كتاباً في جواز المزارعة، واستقصى فيه وأجاد وأجاب عن الأحاديث بالهبة، والله أعلم.

قوله **﴿قَدْ كُنْهَ فِيهِ عَلَى دَيْتٍ مَا شِئْنَا﴾** وفي رواية الموطأ: "أقركم ما أقركم الله". قال العلماء: وهو عائد إلى مدة العهد، والمراد: إنما يمكنكم من المقام في حبيب ما شئنا ثم نخرجكم إذا شئنا؛ لأنه **﴿قَدْ كُنْهَ﴾** كان عازماً على إخراج الكفار من جزيرة العرب، كما أمر به في آخر عمره، وكما دل عليه هذا الحديث وغيره، واحتج أهل الظاهر بهذا على جواز المساقاة مدة مجهولة.

**الجواب عن استدلال أهل الظاهر** وقال الجمهور: لا تجوز المساقاة إلا إلى مدة معلومة كالإجارة، وتأولوا الحديث على ما ذكرناه، وقيل: جار ذلك في أول الإسلام خاصة للبي **﴿قَدْ كُنْهَ﴾**، وقيل: معناه أن لنا إخراجكم بعد انقضاء المدة المسمّاة، وكانت سميت مدة، ويكون المراد بيان أن المساقاة ليست بعقد دائم كالبيع والكاكح، بل بعد انقضاء المدة تنقضي المساقاة، فإن شئنا عقدنا عقداً آخر، وإن شئنا أخرجناكم. وقال أبو ثور: إذا أطلقا المساقاة اقتضى ذلك سنة واحدة، والله أعلم.

قوله: **﴿عَلَى أَنْ يَحْمِلَهَا مِنْ ثَمَرِهِ﴾** بيان لوظيفه عامل المساقاة، وهو أن عليه كل ما يحتاج إليه في إصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كالسقي وتقيّة الأهار وإصلاح منابت الشجر وتلقيحه وتنحية الحشيش والقضبان عنه، =

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم.** تأولوا في حديث الباب بأنه كان خراج مقاسمة، ولم تكن هناك مساقاة أو مزارعة، (إلى أن قال:) وقال شيخنا العثماني التهانوي **﴿قَدْ كُنْهَ﴾** في إعلاء السنن (١٧: ٤٦): "والطن بأبي حنيفة أنه لم يطل المساقاة رأساً وإنما كرهها تورعاً، ولم ينه عنها أشد النهي، وإنما كرهها لكونها كالمزارعة، وقد ورد النهي عنها ولكونها مخالفة للأصول المجمع عليها في الإجارة، ورأى أن حديث معاملة النبي **﴿قَدْ كُنْهَ﴾** أهل حبيب على الشطر ليس بنص في عقد المساقاة، بل يحتمل الوجوه التي قد مر ذكرها". وقد سبق منا أن مشايخ الحنفية أفتوا بقول الجمهور في هذه المسألة لقوة دليلهم. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٦٦)

٣٩٦٤ - (٦) **وَحَسَنُ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَا:**  
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ  
 ابْنَ الْخَطَّابِ أَجْلَى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى  
 خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتِ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا اللَّهُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، فَأَرَادَ  
 إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرَّهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا، وَلَهُمْ  
 نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَقَرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا"، فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى  
 أَجْلَاهُمْ عُمَرُ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرْبَحَاءَ.

= وحفظ الثمرة وجدادها ونحو ذلك. وأما ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان، وحفر  
 الأنهار فعلى المالك، والله أعلم.

قوله: **عَنْ عُمَرَ** . . . . . قال العلماء: هذا

دليل على أن البياض الذي كان "خيبر" الذي هو موضع الررع أقل من الشجر.

**فَقَدْ أَحْدَثَ وَاقِلُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي حَكْمِ الْأَرْضِ الَّتِي شَرَحَ عَبْدُ**  
 وموافقيه أن الأرض التي تفتح عنوة تقسم بين العامين الدين افتتحوها، كما تقسم بينهم العيمة المقولة بالإجماع؛  
 لأن النبي ﷺ قسم خيبر بينهم. وقال مالك وأصحابه: يقفها الإمام على المسلمين، كما فعل عمر ﷺ في أرض  
 سواد العراق. وقال أبو حنيفة والكوفيون: يتخير الإمام بحسب المصلحة في قسمتها أو تركها في أيدي من كانت  
 لهم بخراج يوظفه عليها، وتصير ملكاً لهم كأرض الصلح. قوله: "وكان الثمر يُقَسَّم على السَّهْمَانِ في نصف  
 خيبر، فيأخذ رسول الله ﷺ الخمس"، هذا يدل على أن خيبر فتحت عنوة؛ لأن السهمان كانت للغنائم. وقوله:  
 يأخذ رسول الله ﷺ الخمس أي يدفعه إلى مستحقه وهم خمسة الأصناف المذكورة في قوله تعالى: **وَمِمَّا**  
**مِنْ ثَمَرِهِمْ مِمَّا يَصْرِفُونَ** (الأنفال: ٤١)، فيأخذ لنفسه خمساً واحداً من الخمس،  
 ويصرف الأُخماس الباقية من الخمس إلى الأصناف الأربعة الباقيين. واعلم أن هذه المُعَامَةِ مع أهل خيبر كانت  
 برضى الغنائم وأهل السهمان، وقد اقتسم أهل السهمان سهمانهم، وصار لكل واحد سهم معلوم.

قوله: **مِمَّا يَصْرِفُونَ** يعني قسمها بين المستحقين، وسلم إليهم نفس الأرض حين أحدها من اليهود  
 حين أجلاهم عنها. قوله: **وَمِمَّا مِنْ ثَمَرِهِمْ مِمَّا يَصْرِفُونَ** هما ممدودتان، وهما قريتان معروفتان، وفي هذا دليل  
 على أن مراد النبي ﷺ بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب إخراجهم من بعضها وهو الحجاز خاصة؛  
 لأن تيماء من جزيرة العرب، لكنها ليست من الحجاز، والله أعلم.

## [٢- باب فضل الغرس والزروع]

٣٩٦٥- (١) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزُرُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ".

٣٩٦٦- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: دَخَلَ عَلَى أُمِّ بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَخْلٍ لَهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟" فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، فَقَالَ: "لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ".

٣٩٦٧- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعٌ أَوْ طَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ". وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: طَائِرٌ شَيْءٌ.

٣٩٦٨- (٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ مَعْبُدٍ حَائِطًا، فَقَالَ: "يَا أُمَّ مَعْبُدٍ! مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟" فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، قَالَ: "فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

## [٢- باب فضل الغرس والزروع]

قوله ﷺ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزُرُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ". وفي رواية: "لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ". وفي رواية: "لَا يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعٌ أَوْ طَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ". إلى يوم القيامة.



٣٩٧٠ - (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمِيْدٍ الْغُبَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ".

٣٩٧١ - (٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ نَخْلًا لِلْمِمْبَشْرِ - امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟" قَالُوا: مُسْلِمٌ بَنَحُو حَدِيثَهُمْ.

- في بعضها وأبو كريب بدل أبي بكر، قال القاضي: قال بعضهم: الصواب أبو كريب؛ لأن أول الإسناد لأبي بكر بن أبي شيبة عن حمص بن عياث، ولأبي كريب وإسحاق بن إبراهيم عن أبي معاوية، فالراوي عن أبي معاوية هو أبو كريب لا أبو بكر، وهذا واضح وبين، والله تعالى أعلم.

• • • • •

## [٣- باب وضع الجوائح]

٣٩٧٢- (١) **حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ**: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا"، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبَادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟".

٣٩٧٣- (٢) **حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ**: حَدَّثَنَا أَبُو غَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٩٧٤- (٣) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ حَتَّى تَرْهُو، فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا رَهْوُهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ، أَرَأَيْتَكَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، بِمِ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟.

## [٣- باب وضع الجوائح]

**أقوال أهل العلم في هلاك الثمرة إذا سعت بعد بذو الصلاح**. وسلمم الناع إلى المشتري. هل هو في ضمان الناع أو المشتري. اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بذو الصلاح وسلمها الناع إلى المشتري بالتخلية بينه وبينها، ثم تلفت قبل أوان الحداد بأفة سماوية، هل تكون من ضمان الناع أو المشتري؟ فقال الشافعي في أصح قوليهِ وأبو حنيفة والليث بن سعد وآخرون: هي في ضمان المشتري، ولا يجب وضع الحائجة، لكن يستحب.

وقال الشافعي في القدم وطائفة: هي في ضمان الناع، ويجب وضع الحائجة. وقال مالك: إن كانت دون الثلث لم يجب وضعها، وإن كانت الثلث فأكثر، وجب وضعها، وكانت من ضمان البائع، واحتج القائلون بوضعها بقوله: أمر بوضع الجوائح، وقوله ﷺ: فلا يحلُّ لك أن تأخذ منه شيئاً؛ ولأنها في معنى الباقية في يد الناع من حيث أنه يلزمه سقيها، فكأنها تلفت قبل القبض، فكانت من ضمان الناع، واحتج القائلون بأنه لا يجب وضعها بقوله في الرواية الأخرى: في ثمار اتاعها فكثر ديه فأمر النبي ﷺ بالصدقة عليه، ودفعه إلى عرمانه، فلو كانت توضع لم يفتقر إلا ذلك، وحملوا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب، أو فيما بيع قبل بذو الصلاح، وقد أشار في بعض هذه الروايات التي ذكرناها إلى شيء من هذا، وأجاب الأولون عن قوله: فكثر ديه إلى آخره، بأنه يحتمل أنها تلفت بعد أوان الحداد، وتفرط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر، فإنها حينئذ تكون من-



٣٩٧٥- (٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُزْهِىَ، قَالُوا: وَمَا تُزْهِى؟ قَالَ: تُحْمَرُ، فَقَالَ: إِذَا مَتَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، فِيمَ يَسْتَحِلُّ مَالُ أَخِيكَ؟".

٣٩٧٦- (٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنْ لَمْ يُثْمَرْهَا اللَّهُ، فِيمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالُ أَخِيهِ؟".

٣٩٧٧- (٦) حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْحَكَمِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ -وَاللَّفْظُ لِبَشَرَ- قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ -وَهُوَ صَاحِبُ مُسْلِمٍ-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشَرَ، عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا.

=ضمان المشتري، قالوا: ولهذا قال ﷺ في آخر الحديث: ليس لكم إلا ذلك، ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم طلب بقية الدين، وأجاب الآخرون عن هذا بأن معناه: ليس لكم الآن إلا هذا، ولا تحل لكم مطالته ما دام معسراً، بل ينظر إلى ميسرة، والله أعلم.\*\*

١٢٠٠ **حدثت وأقول الاسم في مطالبة المديون المعسر وملازمته** وفي الرواية الأخيرة: التعاون على البر والتقوى، ومواساة المحتاج ومن عليه دين، والحث على الصدقة عليه، وأن المعسر لا تحل مطالته ولا ملازمته ولا سحبه، وبه قال الشافعي ومالك وجمهورهم. وحكى عن ابن شريح حبسه حتى يقضي الدين، وإن كانت قد نشت إعساره. وعن أبي حنيفة ملازمته،\*\* وفيه أن يسلم إلى الغرماء جميع مال المفلس ما لم يقص دينهم ولا يترك للمفلس سوى ثيابه ونحوها، وهذا المفلس المذكور قبل: هو معاد بن جبل.

قوله: "حدثني محمد بن عباد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ قال: ... فبم يستحل أحدكم مال أخيه؟".

\*\* **قال في تكملة فتح منبههم** ثم إن مذهب الحنفية والشافعية موافق للأصول الثابتة؛ لأن المبيع إذا حلّى بيه وبين المشتري صار في ضمان المشتري، ولا فرق بين الثمار والثياب وغيرها، وعلى قول المالكية والحنابلة توضع جوائح الثمار، ولا توضع آفات غيرها من المبيعات. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٨٣)

\*\* **قال في تكملة فتح منبههم** وقال أبو حنيفة -: يجوز للغرماء ملازمته، وأحد فضل كسبه مهما وجدوا، وعند الصاحبين: لا يجوز الملازمة بعد التفليس. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٨٦)

استدراك الإمام الدار قطني قال الدارقطني: هذا وهم من محمد بن عباد، أو من عبد العزيز في حال إسماعه محمداً؛ لأن إبراهيم بن حمزة سمعه من عبد العزيز مفصلاً مبيناً أنه من كلام أنس، وهو الصواب، وليس من كلام النبي ﷺ، فأسقط محمد بن عباد كلام النبي ﷺ وأتى بكلام أنس، وجعله مرفوعاً، وهو خطأ.

قوله: **أول أبو إسحاق حديثي** عن أحمد بن محمد بن سفيان عن أبي إسحاق هذا هو إبراهيم بن محمد بن سفيان، روى هذا الكتاب عن مسلم، ومراده: أنه **علا** برجل، فصار في رواية هذا الحديث، كشيخه مسلم بينه وبين سفيان بن عيينة واحد فقط، والله أعلم.

.....

## [٤- باب استحباب الوضع من الدين]

٣٩٧٨- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثِمَارِ ابْتِنَاعِهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ"، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَلْغُ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِغْرَمَائِهِ: خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ".

٣٩٧٩- (٢) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٩٨٠- (٣) وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ -وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ- عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ، عَالِيَةً أَصْوَاتُهُمَا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ، وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: "أَيْنَ الْمُتَأَلِّي عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ؟" قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَلَهُ \* أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ.

## [٤- باب استحباب الوضع من الدين]

قوله: "وحدثني غير واحد من أصحابنا قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: وحدثني أخي".  
الجواب عن كون هذا الحديث (وحدثني غير واحد) من الأحاديث المقطوعة قال جماعة من الحفاظ: هذا أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم، وهي اثنا عشر حديثاً سبق بيانها في الفصول المذكورة في مقدمة هذا-

"قوله: أي ذلك أحب هذا من كلام ذلك الرجل للنبي ﷺ. فإنه لما فهم من كلامه ﷺ أنه ما رضي على حلفه على أنه لا يفعل ما يطلب منه صاحبه قال: فله أي لصاحبه ما أحب، وهذا محذوف بينه قوله: أي ذلك المذكور من الأمرين أحب أي فهو له. والمقصود أن صاحبه إن أحب الوضع فله ذلك أي أطاوعه في الوضع، وإن أحب الرفق والإمهال والتأجيل فله ذلك، أي أطاوعه فيه، والله أعلم، والإشارة بذلك إلى المتعدد كثير وارد في الكلام، ومنه قوله تعالى: غير من ذلك. والحديث من هذا القبيل كما لا يخفى، ويمكن أن يجعل أي في قوله: فله أي ذلك موصولة مبتدأ خبره الجار والمجرور المتقدم، وحمله أحب صلة له، والعائد محذوف أي فله أي الأمرين أحبه. وهذا أقرب من جعل كلمة "أي" شرطية كما في الوجه الأول، فافهم.

٣٩٨١- (٤) حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ - قَالَ: أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ - أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذْرَدٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، وَتَادَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، فَقَالَ: "يَا كَعْبُ!" فَقَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَ مِنْ دَيْكَ، قَالَ كَعْبٌ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قُمْ فَأَقْضِهِ".

٣٩٨٢- (٥) إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى دَيْنًا لَهُ عَلَى ابْنِ أَبِي حَذْرَدٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ وَهَبٍ.

٣٩٨٣- (٦) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَذْرَدٍ الْأَسْلَمِيِّ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "يَا كَعْبُ!" فَأَشَارَ بِيَدِهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ التَّصَفُّ، فَأَخَذَ نِصْفًا مِمَّا عَلَيْهِ، وَتَرَكَ نِصْفًا.

-الشرح؛ لأن مسلماً لم يذكر من سمع منه هذا الحديث. قال القاسمي: إذا قال الراوي: حدثني غير واحد، أو حدثني الثقة، أو حدثني بعض أصحابنا ليس هو من المقتطوع، ولا من المرسل، ولا من المعضل عند أهل هذا الفن، بل هو من باب الرواية عن المجهول، وهذا الذي قاله القاسمي هو الصواب، لكن كيف كان، فلا يحتج بهذا المتن من هذه الرواية لو لم يثبت من طريق آخر، ولكن قد ثبت من طريق آخر، فقد رواه البخاري في صحيحه عن إسماعيل بن أبي أويس، ولعل مسلماً أراد بقوله: 'غير واحد' البخاري وغيره، وقد حدث مسلم عن إسماعيل هذا من غير واسطة في كتاب الحج، وفي آخر كتاب الجهاد. وروى مسلم أيضاً عن أحمد بن يوسف الأردني عن إسماعيل في كتاب اللعان، وفي كتاب الفضائل، والله أعلم.

قوله: 'وفي هذا الباب قال مسلم بن الحجاج روى الليث بن سعد قال: حدثني جعفر بن ربيعة': هذا أحد الأحاديث-

قال في كسيلة فتح الملهم قوله: "اس أبي حذر": اسمه عبد الله بن أبي حذر الأسلمي، كما وقع مصرحاً في رواية ابن هرمز في آخر الباب. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٩١، ٤٩٠)

المقطوعة في صحيح مسلم، ويسمى معلقاً، وسبق في التَّمَمُّ مثله هذا الإسناد، وهذا الحديث المذكور هنا متصل عن الليث، رواه البخاري في صحيحه عن يحيى بن بكير عن الليث عن جعفر بن ربيعة بإساده المذكور هنا، ورواه النسائي عن الربيع بن سليمان عن شعيب بن الليث عن أبيه عن جعفر ابن ربيعة. قوله: "وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه": أي يطلب منه أن يضع عنه بعض الدين، ويرفق به في الاستيفاء والمطالبة.

**فوائد الحديث** وفي هذا الحديث دليل على أنه لا بأس بمثل هذا، ولكن بشرط أن لا ينتهي إلى الإلحاح وإهانة النفس أو الإيذاء ونحو ذلك إلا من ضرورة، والله أعلم.

قوله: "من سأل عن شيء لا يعلم معناه" من أئمة السلف، وهو في ذلك الحال المتألي: الخائف، والأليّة: اليمين، وفي هذا كراهة الحلف على ترك الخير وإنكار ذلك، وأنه يستحب لمن حلف لا يفعل خيراً أن يبحث فيكفر عن يمينه، وفيه الشفاعة إلى أصحاب الحقوق، وقبول الشفاعة في الخير.

قوله: "من سأل عن شيء لا يعلم معناه" من أئمة السلف، وهو في ذلك الحال المتألي: الخائف، والأليّة: اليمين، وفي هذا كراهة الحلف على ترك الخير وإنكار ذلك، وأنه يستحب لمن حلف لا يفعل خيراً أن يبحث فيكفر عن يمينه، وفيه الشفاعة إلى أصحاب الحقوق، وقبول الشفاعة في الخير.

معنى تقاضاه: طالبه به، وأراد قضاؤه، وحذر بفتح الحاء والراء، وفي هذا الحديث جواز المطالبة بالدين في المسجد، والشفاعة إلى صاحب الحق، والإصلاح بين الخصوم، وحسن التوسط بينهم، وقبول الشفاعة في غير معصية، وجواز الإشارة واعتمادها لقوله: فأشار إليه بيده أن ضع الشطر. قوله: "كسب سحف حرام" هو بكسر السين وفتحها لغتان وإسكان الجيم، والله أعلم.

**[٥- باب من أدرك ما باعه عند المشتري، وقد أفلس، فله الرجوع فيه]**

٣٩٨٤- (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَزْمٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -أَوْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ-: "مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعَيْنِهِ عِنْدَ رَحُلٍ قَدْ أَفْلَسَ -أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ- فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ".\*

**٥- باب من أدرك ما باعه عند المشتري، وقد أفلس، فله الرجوع فيه**

قوله: "حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا يحيى بن سعيد، أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم أن عمر بن عبد العزيز أخبره أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول".  
**لطيفة الإسناد.** هذا الإسناد فيه أربعة من التابعين، يروي بعضهم عن بعض، وهم يحيى بن سعيد الأنصاري وأبو بكر بن محمد بن عمرو وعمر وأبو بكر بن عبد الرحمن، ولهذا بظائر سقطت. قوله ﷺ من أدرك ماله عند رجل قد أفلس، فهو أحق به من غيره وفي رواية: من سأل في رجل قد أفلس، فله الرجوع فيه. ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه.

أقوال أهل العلم في النافع يحد سببته عند المفلس أو بعد موته، هل يجوز له الرجوع في السلعة أو يكون أسوة للعمراء. اختلف العلماء فيمن اشترى سلعة فأفلس أو مات قبل أن يؤدي ثمنها ولا وفاء عنده، وكانت السلعة باقية بحالها. فقال الشافعي وطائفة: نائعها بالخيار إن شاء تركها وضارب مع العمراء ثمنها، وإن شاء رجع فيها عينها في صورة الإفلاس والموت. وقال أبو حنيفة: لا يجوز له الرجوع فيها، بل تتعين المصاربة. وقال مالك: =

\*قوله: **فيه حد من غيره** محمول على ما إذا كان سالماً لما سيحییء من قوله: ولم يفرقه، وقد أخذ بهذا الحديث الجمهور، ومن لم يأخذه يحمله على ما إذا أخذه على سوم الشراء مثلاً أو على البيع بشرط الخيار للنائع، أي إذا كان الخيار للنائع، والمشتري مفلس، فالأنسب له أن يختار الفسخ. ولا يخفى أنه تأويل بعيد بل باطل عند حدة النظر. وقد ذكر أن النافع على هذا التأويل أن ظاهر الحديث يخالف ظاهر قوله تعالى: **فطره** **في ميسره** حيث لم يشرع للدائن عند الإفلاس إلا الإنظار، ولا يخفى أن الإنظار فيما لا يوجد عند المفلس، ولا كلام فيه وإنما الكلام فيما وجد عند المفلس، ولا بد أن الدائنين يأخذون ذلك الموجود عنده، والحديث يبين أن الذي يأخذ هذا الموجود هو صاحب المتاع، ولا يجعل مقسوماً بين تمام الدائنين، وهذا لا يخالفه القرآن ولا يقتضي خلافه، فافهم، والله تعالى أعلم.



٣٩٨٥ - (٢) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهَابِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ زُهَيْرٍ، وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ مِنْ بَيْنِهِمْ فِي رِوَايَتِهِ: أَيْمًا امْرِي فُلَسْ.**

٣٩٨٦ - (٣) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سُلَيْمَانَ وَهُوَ ابْنُ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُعَدُّ، إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعَ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ "أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ".**

٣٩٨٧ - (٤) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أُنْسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ تَهْلِبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ مَتَاعَهُ بَعِيْنَهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ".**

يرجع في صورة الإفلاس ويضارب في الموت، واحتج الشافعي بهذه الأحاديث مع حديثه في الموت في سنن أبي داود وغيره، وتأولها أبو حنيفة تأويلات ضعيفة مردودة، وتعلق بشيء يروي عن عليٍّ وابن مسعود **ﷺ**، وليس بثابت عنهما. **\*\***

**\*\* قول في نكسة فتح الملهمة** واعترضوا عليه بأن مداره على حلاس بن عمرو، ولا يصح سماعه عن علي، إنما كان يحدث عن كتاب، وأجاب عنه الحنفية بأنه من رجال الجماعة، وثقة ابن معين، وأحمد بن حنبل وغيره كما في ميراث الاعتدال: (١: ٦٥٨)، وقد صحح ابن حزم حديثه عن علي **ﷺ** في كتاب الجهاد من المحلى، ذكره المارديني في الجوهر النقي (٦: ٤٤) في آخر باب من قال: الرهن مضمون، وشيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٤: ٢٩٦)، واستدلال الإمام محمد **ﷺ** بحديثه دليل على صحته عنه.

ولكن الذي يظهر من مراجعة هذا الأثر في مصنف عبد الرزاق والمحلى أنه فيما إذا مات المشتري بعد الشراء، =

٣٩٨٨ - (٥) . **حَسَنِي** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَيْضًا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: "فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغَرَمَاءِ".

٣٩٨٩ - (٦) . **حَسَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ - قَالَ حَجَّاجُ: حَدَّثَنَا: مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ -: أَحْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ عِنْدَهُ سِلْعَتَهُ بَعِيَّتَهَا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا".

- **صِط** **الاستماء** ونصوب ما هو **الصواب في لسان** قوله: "حدثنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قالا: حدثنا شعبة عن قَتَادَةَ عن الصر بن أس"، ثم قال: "وحدثني زهير بن حرب حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا سعيد"، هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، في الإسناد الأول "شعبة" بضم الشين المعجمة، وهو شعبة بن الحجاج، وفي الثاني "سعيد" بفتح السين المهملة، وهو سعيد بن أبي عروبة، وكذا نقله القاضي عن رواية الخلودي، قال: ووقع في رواية ابن ماجة في الثاني "شعبة" أيضاً بضم الشين المعجمة، قال: والصواب الأول. **التوفيق بين الروايتين ذكر في حدتهما كسرة لراوي وفي الأخرى اسمه** قوله: "وحدثني محمد بن أحمد -

- وليس فيه ذكر الإفلاس، وقد صرح الإمام محمد في كتاب الحجة، حيث قال: "جاء الحديث عن علي بن أبي طالب  أنه قال في الموت أنه أسوة للعرماء"، ثم قال: "وليس الإفلاس والتوى أشد من أن يموت الرجل ولا يدع مالا"، فكانه  يقيس الإفلاس على الموت، ولم يرد ذكر الإفلاس في أثر علي  صريحاً، ولكن اتفاق فقهاء الكوفة مثل السخعي والشعبي والثوري وابن شبرمة وأبي حنيفة وأصحابه على أن حكم الموت والإفلاس سواء. مما يدل على أنهم كان عندهم أثر علي صريحاً في ذكر الإفلاس، والله أعلم. (إلى أن قال: ولا شك أن أمثال هذه الدلائل ليست إلا مؤيدة، وإنما استدلال الإمام أبي حنيفة  بالأصول الثابتة المجمع عليها، وهي المبيع ينتقل إلى ملك المشتري فور تمام العقد، وإلى ضمانه فور تمام القبض، وهو مفاد الحديث المشهور: "الخراح بالضممان"، فصار المبيع كسائر أملاك المشتري، لا ترجيح للائع فيها على بقية العرماء.

وأما حديث الباب فقد حمله الحنفية على العصوب والودائع العواري والمقبوض على سوم الشراء، فإن صاحبها أحق بها من غيره؛ لكونها في ملكه. (إلى أن قال:): فحمل الحديث على المسروق والمقبوض والودائع والعواري والمقبوض على سوم الشراء أولى، عملاً بلفظ الحديث، ولو حملناه على المبيع كما فعله الجمهور، لخرج لفظ الحديث عن حقيقته، والحقيقة أولى من الجحار. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧)

.....

بن أبي خلف وحجاج بن الشاعر قال: حدثنا أبو سلمة الخزاعي قال حجاج بن الشاعر قال: حدثنا أبو سلمة الخزاعي قال حجاج: منصور بن سلمة قال: أخبرنا سليمان بن بلال، هكذا هو في معظم نسخ بلادنا وأصولهم المحققة، قال حجاج منصور بن سلمة، ومعناه: أن أبا سلمة الخزاعي هذا اسمه منصور بن سلمة، فذكره محمد بن أحمد بن أبي خلف بكنيته، وذكره حجاج باسمه، وهذا صحيح، وذكر القاضي عياض: أنه وقع في معظم بلادهم ولعامة روايتهم، قال حجاج: حدثنا منصور بن سلمة، فزاد لفظة "حدثنا"، قال القاضي: والصواب حذف لفظة "حدثنا" كما وقع لبعض الرواة، قال: ويمكن تأويل هذا الثاني على موافقة الأول على أن المراد أن محمد بن أحمد كناه، وحجاج سماه.

.....

## [٦- باب فضل إنظار المعسر]

٣٩٩٠- (١) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا رُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ رَبِيعٍ ابْنِ جَرَّاشٍ أَنَّ حُذَيْفَةَ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعْمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرْ. قَالَ: كُنْتُ أَدَايُنُ النَّاسَ، فَأَمَرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَحَوَّزُوا عَنِ الْمَوْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَحَوَّزُوا عَنْهُ".**

٣٩٩١- (٢) **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِبْنِ حُجْرٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ قَالَ: اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: "رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ، فَقَالَ: مَا عَمِلْتَ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَقْبِلُ الْمَيْسُورَ وَأَتَحَوَّزُ عَنِ الْمَعْسُورِ." فَقَالَ: تَحَوَّزُوا عَنْ عَبْدِي"، قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ.**

## [٦- باب فضل إنظار المعسر]

قوله: **حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ رَبِيعٍ ابْنِ جَرَّاشٍ أَنَّ حُذَيْفَةَ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعْمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرْ. قَالَ: كُنْتُ أَدَايُنُ النَّاسَ، فَأَمَرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَحَوَّزُوا عَنِ الْمَوْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَحَوَّزُوا عَنْهُ".**

**شرح الكليات وفوائد احاديث** باب فقوله "فتياني" معناه علمائي، كما صرح به في الرواية الأخرى، والتحاور والتجور معاهما: المساعدة في الاقتضاء والاستيفاء، وقول ما فيه نقص يسير، كما قال: وأتخور في السكّة. وفي هذه الأحاديث فضل إنظار المعسر، والنوصع عنه، إما كل الدين، وإما بعضه من كثير أو قليل، وفضل المساعدة في الاقتضاء وفي الاستيفاء، سواء استوفى من موسر أو معسر، وفضل الوضع من الدين، وأنه لا يحتقر شيء من أفعال الخير، فلعنه سب السعادة والرحمة. وفيه جوار توكيل العبد والإدخول لهم في التصرف، وهذا على قول من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا. قوله: "الميسور والمعسور" أي أحد ما تيسر وأسامح بما تعسر.

قوله: **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِبْنِ حُجْرٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ قَالَ: اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: "رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ، فَقَالَ: مَا عَمِلْتَ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَقْبِلُ الْمَيْسُورَ وَأَتَحَوَّزُ عَنِ الْمَعْسُورِ." فَقَالَ: تَحَوَّزُوا عَنْ عَبْدِي"، قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ.**

٣٩٩٢- (٣) **حدثنا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: **حدثنا** مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: **حدثنا** شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ "أَنَّ رَجُلًا مَاتَ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟ - قَالَ: فَإِمَّا ذَكَرَ وَإِمَّا ذَكَرَ\* - فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَبَايَعُ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمُعْسِرَ وَأَتَحَوَّزُ فِي السَّكَّةِ أَوْ التَّقْدِ، فَغُفِرَ لَهُ"، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٩٩٣- (٤) **حدثنا** أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: **حدثنا** عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: "أَتَى اللَّهَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟ - قَالَ: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا - قَالَ: يَا رَبِّ! أَتَيْتَنِي مَالًا، فَكُنْتُ أَبَايَعُ النَّاسَ، وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْحَوَازُ، فَكُنْتُ أَتَيْسِرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظِرُ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ، تَحَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي".

فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ غَامِرٍ الْجُهَنِيُّ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٩٩٤- (٥) **حدثنا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: **حدثنا** - أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ مُوسِرًا، فَكَانَ يَأْمُرُ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَحَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَحَاوَزُوا عَنْهُ".

**بيان الصواب في الإسناد:** قوله: "حدثنا أبو سعيد الأشج قال: حدثنا أبو خالد الأحمر عن سعد بن طارق عن رباعي بن حراش عن حذيفة"، ثم قال في آخر الحديث: "فقال غفر له عمر الجهنمي وأبو مسعود الأنصاري: هكذا -

\*قوله: فصل به ما كتب عمل" في إمام ذكر وإمام ذكر. هذا القول كالتفسير لدخول الجنة وبيان لسبب دخوله، أي: أنه داخل الجنة بهذا الطريق حيث قيل له ما كنت تعمل، ثم غفر له، والفاء فيه تفسيرية مشها في قوله تعالى: **فَمَنْ سَوَّاهُ** به **لَشَخَصْ** في **يَسْأَلُهُ**، ويحتمل أن يقال: أنه سأله بعض أهل الجنة عن سبب الدخول بعد دخوله، أو رآه أحد في الرؤيا، فسأله. والوجه الأول ألصق بسائر الروايات، والله تعالى أعلم.

٣٩٩٥- (٦) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زَيْادٍ - قَالَ مَنْصُورُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاهُ: إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزَ عَنَّا، فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ".

٣٩٩٦- (٧) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

٣٩٩٧- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ بْنُ عَجْلَانَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِيماً لَهُ فَتَوَارَى عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي مُعْسِرٌ، فَقَالَ: آله؟ قَالَ: آله. قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْفَسْ عَنْ مُعْسِرٍ، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ".

٣٩٩٨- (٩) ، حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

تمنع من في الإسناد . هكذا هو في جميع النسخ، فقال عقبه بن عامر وأبو مسعود. قال الحفاظ: هذا الحديث إنما هو محفوظ لأبي مسعود عقبه بن عمرو الأنصاري البصري وحده، وليس لعقبه ابن عامر فيه رواية، قال الدارقطني: والوهم في هذا الإسناد من أبي خالد الأحمر، قال: وصوابه عقبه بن عمر وأبو مسعود الأنصاري، كذا رواه أصحاب أبي مالك "سعد بن طارق"، وتابعهم نعيم بن أبي هند وعبد الملك بن عمير ومنصور وغيرهم عن ربيع عن حذيفة، فقالوا في آخر الحديث: فقال عقبه بن عمر وأبو مسعود، وقد ذكر مسلم في هذا الباب حديث منصور ونعيم وعبد الملك، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْفَسْ عَنْ مُعْسِرٍ" كَرِبَ بِضَمِّ الْكَافِ وَفَتْحِ الرَّاءِ: جَمَعَ كَرِبَةً، وَمَعْنَى "لْيَنْفَسْ" أَيْ يَمْدُ وَيُؤْخِرُ الْمَطَالِبَةَ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ يَفْرَجُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٧- باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أحيل على ملي]

٣٩٩٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَطْلُ الْعَبِيِّ ظُلْمٌ، \* وَإِذَا أَتَيْعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ".

٤٠٠٠- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٧- باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أحيل علي ملي

شرح العريب قوله **تد**: **محل عني حسه** قال القاضي وعمره: المظل مع قضاء ما استحق أدائه، فمظل الغني ظلم وحرام، ومظل غير العني ليس بظلم ولا حرام لمفهوم الحديث؛ ولأنه معذور، ولو كان غنياً، ولكنه ليس متمكناً من الأداء لغيبة المال أو لغير ذلك، جاز له التأخير إلى الإمكان، وهذا مخصوص من مظل الغني، أو يقال: المراد بالعني المتمكن من الأداء، فلا يدخل هذا فيه، قال بعضهم: وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعي والجمهور أن المُعْصِر لا يحل حسبه ولا ملازمته ولا مطالته حتى يوسر، وقد سبقت المسألة في باب المُعْلَس، وقد اختلف أصحاب مالك وغيرهم في أن الماظل هل يمسق وتُرَدُّ شهادته بمظله مرةً واحدةً أم لا ترد شهادته حتى يتكرر ذلك منه ويصير عادة؟ ومقتضى مذهبنا اشتراط التكرار، وجاء في الحديث الآخر في غير مسلم "لي الواجد يحل عرضه وعقوبته". "النبي" بفتح اللام وتشديد الياء وهو المَظْلُ، "والواجد" بالجيم: الموسر، قال العلماء: يحل عرضه بأن يقول: ظلمني ومطلني، وعقوبته الحبس والتعزير.

قوله **سَعَى** : سعى أحدهم على شيء مضيح هو بإسكان التاء في "أَتَعَ"، وفي "فليتَع"، مثل: أخرج فليخرج، هذا هو الصواب المشهور في الروايات، والمعروف في كتب اللغة وكتب غريب الحديث، ونقل القاضي وغيره عن بعض المحدثين أنه يشددها في الكلمة الثانية، والصواب الأول، ومعناه: إذا أُحيل بالدين الذي له على مؤسّر فليحتل، يقال منه: تَبِعْتُ الرجلَ حَقِّي أتبعه تباعة، فأنا تبع وإذا طُلِيتَ، قال الله تعالى: **لَا حُدُودَ لَكُمْ حَسَبَ** **سَعَى** (الإسراء: ٦٩)، ثم مذهب أصحابنا والجمهور أنه إذا أُحيل على مليٍّ استحب له قول الخوالة، وحملوا الحديث على التَّنْذِيرِ، وقال بعض العلماء: القبول مباح لا مندوب، وقال بعضهم: واجب؛ لظاهر الأمر، وهو مذهب داود الظاهري وغيره.

قوله: **مصلح** عبي الإصافة إلى الفاعل، أي مظل المديون العبي القادر عبي الأداء، وتأخيره عن وقته مع القدرة عن الأداء ظلم. وقيل: إنما إلى المفعول، أي تأخير دين الدائن الغني عن وقته ظلم، فكيف الدائن الفقير!

**[٨- باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكلا.]**

٤٠٠١- (١) **حدث** أبو بكر بن أبي شيبَةَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ.

٤٠٠٢- (٢) **حدث** إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْحَمَلِ، وَعَنْ بَيْعِ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ لِتُحْرَثَ، فَعَنْ ذَلِكَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ.

٤٠٠٣- (٣) **حدث** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ: كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ".

**٨- باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة. ويحتاج إليه لرعي الكلا.****وتحريم مع بدله. وتحريم بيع ضراب الحمل**

شرح "اللهي عن بيع فضل الماء" أما الهي عن بيع فضل الماء لبيعها الكلا، فمعناه: أن تكون لإسكان بئر مملوكة له بالفلاة، وفيها ماء فاضل عن حاجته، ويكون هناك كلاً ليس عنده ماء إلا هذه، فلا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم استقوى من هذه البئر، فيحرم عليه مع فضل هذا الماء للماشية، ويجب بدله لها بلا عوض؛ لأنه إذا مع بدله امتنع الناس من رعي ذلك الكلا خوفاً على مواشيتهم من العطش، ويكون معهم الماء مانعاً من رعي الكلا.

وأما الرواية الأولى: هي عن بيع فضل الماء، فهي محمولة على هذه الثانية التي فيها لبيع به الكلا، ويحتمل أنه في غيره، ويكون هي تريه، **قال أصحابنا:** يجب بدل فضل الماء بالفلاة، كما ذكرناه بشروط: أحدها: أن لا يكون-

**قال في تكملة فتح الملهم** واحتلف العلماء في أن هذا الهي لتحريم أو التريه؟ فرجح الطيبي حمده على كراهة التريه، وحكى صاحب التوضيح حرمة عن مالك والأوزاعي والشافعي مطلقاً، والأصح عند الشافعية أنه يجب بدله للماشية، لا يزرع، وهو مذهب الحنفية فيما حكاه العيني، ولا يفرق مالك بين المواشي والزرع، بل يوجب البدل في الجميع، كما في أموال أبي عبيد (ص ٣٠٢) ووجه الفرق بين المواشي والزرع أن الماشية ذات روح يحشى عليها الموت بالعطش، بخلاف الزرع، كما في عمدة القاري (٦: ٨). (تكملة فتح الملهم: ١/٥٢٣)

٤٠٠٤ - (٤) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمْلَةُ - وَاللَّفْظُ لِحَرَمْلَةَ -**: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِمَنْعُوا بِهِ الْكَلَاءَ".

٤٠٠٥ - (٥) **وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ**: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي رِيَادُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ هِلَالَ بْنَ أَسَامَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ".

- ماء آخر يُسْتَعْنَى بِهِ. والثاني: أن يكون البَذْلُ لحاجة الماشية لا لسقي الزرع. والثالث: أن لا يكون مالكة محتاجاً إليه. واعلم أن المذهب الصحيح أن من تبع في ملكه ماء صار مملوكاً له، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه، أما إذا أخذ الماء في إنباء من الماء المباح فإنه يملكه، هذا هو الصواب، وقد نقل بعضهم الإجماع عليه، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه، بل يكون أحص به، وهذا غلط ظاهر.

وأما قوله: **فَضْلُ الْمَاءِ** معناه: أنه إذا كان فضل ماء بالفلاة كما ذكرنا، وهناك كَلَاءٌ لا يمكن رعيه إلا إذا غمكوا من سقي الماشية من هذا الماء، فيحب عليه بذل هذا الماء للماشية بلا عوض، ويحرم عليه بيعه؛ لأنه إذا باع الكَلَاءَ المباح للناس كلهم الذي ليس مملوكاً لهذا البائع، وسبب ذلك أن أصحاب الماشية لم يذللوا الشمس في الماء مجرد إرادة الماء، بل ليتوصلوا به إلى رعي الكَلَاءِ، فمقصودهم تحصيل الكَلَاءِ، فصار بيع الماء كأنه باع الكَلَاءِ، والله أعلم.

**شرح العريب**. قال أهل اللغة: الكَلَاءُ مهمور مقصور هو النَّاتُ سواء كان رَطْباً أو يَابِساً، وأما الحشيش والهشيم فهو محتص باليابس، وأما "الحلى" فمقصور غير مهمور، والعشب محتص بالرطب. ويقال له أيضاً: الرُّطْبُ بضم الراء وإسكان الطاء.

قوله: **هِيَ عَنِ السَّعْدِ لَأَرْضٌ نُحِتَتْ** معناه: هي عن إيجارها للزرع، وقد سبقت المسألة واضحة في باب كراء الأرض، وذكرنا أن الجمهور يحورون إيجارها بالدراهم والثياب ونحوها، ويتأولون النهي تأويلين: أحدهما: أنه هي تره ليعتادوا إيجارها وإرفاق بعضهم بعضاً. والثاني: أنه محمول على إيجارها على أن يكون لمالكها قطعة معينة من الزرع، وحمله القائلون منع المزاغة على إيجارها بجزء مما يخرج منها، والله أعلم.

**شرح العريب**: قوله: **هِيَ عَنِ السَّعْدِ لَأَرْضٌ نُحِتَتْ** معناه: عن أجرة ضرابه، وهو عَشْبُ الفحل، المذكور في حديث آخر، وهو بفتح العين وإسكان السين المهملتين وبالباء الموحدة.

«أقوال العلماء في إجارة الدكر من الحيوان للصراب وقد اختلف العلماء في إجارة الفحل وغيره من الدواب للصراب، فقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وآخرون: استبحاره لذلك باطل وحرام، ولا يستحق فيه عوض، ولو أنزاه المستأجر لا يلزمه المسمى من أجرة، ولا أجرة مثل، ولا شيء من الأموال، قالوا: لأنه عزز مجهول وغير مقدور على تسليمه. وقال جماعة من الصحابة والتابعين ومالك وآخرون: يجوز استحباره لصراب مدة معلومة، أو لضربات معلومة؛ لأن الحاجة تدعو إليه، وهي مفعة مقصودة، وحمدوا السهي على التنزيه والحث على مكارم الأخلاق، كما حملوا عليه ما قرنه به من السهي عن إجارة الأرض، والله أعلم.

**[٩- باب تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغي]**

٤٠٠٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ.

٤٠٠٧- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ رُمْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ.

**٩- باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي. والهي عن بيع السور**

**شرح العرب** أما مهر البغي: فهو ما تأخذه الزانية على الزنا، وسماه مهراً لكونه على صورته، وهو حرام بإجماع المسلمين. وأما حلوان الكاهن: فهو ما يعطاه على كهنته، يقال منه: حلّوته حلواناً إذا أعطيته، قال الهروي وغيره: أصله من الخلاوة، شبه بالشئ الخلو من حيث أنه يأخذه سهلاً بلا كلفة، ولا في مقابلة مشقة، يقال: حلّوته إذا أطعمته الخلو، كما يقال: غسلته إذا أطعمته العسل. قال أبو عبيد: ويطلق الحلوان أيضاً على غير هذا، وهو أن يأخذ الرجل مهر ابنته لنفسه، وذلك عيب عند النساء، قالت امرأة تمدح زوجها: لا يأخذ الحلوان عن بنتنا.

**إجماع أهل العلم على تحريم حلوان الكاهن وأجرة المعية والنائحة** قال البغوي من أصحابنا والقاضي عياض: أجمع المسلمون على تحريم حلوان الكاهن؛ لأنه عوض عن محرم؛ ولأنه أكل المال بالباطل، وكذلك أجمعوا على تحريم أجرة المغيبة للغناء، والنائحة للنوح، وأما الذي جاء في غير صحيح مسلم من النهي عن كسب الإمام، فالمراد به كسبهن بالزنا وشبهه، لا بالغرل والخياطة ونحوهما. وقال الخطابي: قال ابن الأعرابي: ويقال حلوان الكاهن الشنع والصهميم.

**الفرق بين الكاهن والعراف** قال الخطابي: وحلوان العراف أيضاً حرام، قال: والفرق بين الكاهن والعراف، أن الكاهن: إنما يتعاطى الأخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار، والعراف: هو الذي يدعي معرفة الشئ المسروق، ومكان الضالة ونحوهما من الأمور، هكذا ذكره الخطابي في "معالم السنن" في كتاب البيوع، ثم ذكره في آخر الكتاب أبسط من هذا فقال: إن الكاهن هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب، ويخبر الناس عن الكوائن، قال: وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور، فمنهم من يزعم أن له رفقاء من الجن، وتابعة تلقى إليه الأخبار، ومنهم من كان يدعي أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من يسمى عرافاً، وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور

٤٠٠٨ - (٣) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "شَرُّ الْكَسْبِ مَهْرُ الْبَغِيِّ وَثَمَنُ الْكَلْبِ وَكَسْبُ الْحَجَّامِ".\*

٤٠٠٩ - (٤) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَارِظٍ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ".

=مقدمات أسباب يستدل بها على مواقعها، كالشيء يسرق، فيعرف المَطْبُون به السرقة، وتتهم امرأة بالرية، فيعرف من صاحبها، ونحو ذلك من الأمور، ومنهم من كان يسمى الْمُتَحَمَّ كاهناً، قال: وحديث النهي عن تبيان الكُفَّاء يشتمل على النهي عن هؤلاء كلهم، وعلى النهي عن تصديقهم، والرجوع إلى قولهم، ومنهم من كان يدعوا الطبيب كاهناً، وربما سموه عرافاً، فهذا غير داخل في النهي، هذا آخر كلام الخطابي. قال الإمام أبو الحسن الماوردي من أصحابنا في آخر كتابه "الأحكام السلطانية": ويجمع اغتصب من يكتسب بالكهانة والهلوه، ويؤدب عليه الآخذ والمعطي، والله أعلم.

**أقوال أهل العلم في النهي عن ثمن الكلب** وأما النهي عن ثمن الكلب، وكونه من شر الكسب وكونه خبيثاً، فيدل على تحريم بيعه، وأنه لا يصح بيعه، ولا يخل ثمنه ولا قيمة على منفعه، سواء كان معتمداً أم لا، وسواء كان مما يجوز اقتناؤه أم لا، وهذا قال جماهير العلماء منهم أبو هريرة والحسن البصري وربيعة والأورعي والحكم وحماد والشافعي وأحمد وداود وابن المنذر وغيرهم. وقال أبو حنيفة: يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة، وتجب القيمة على متلفها. وحكى ابن اسد عن جابر وعطاء والحكمي حوار بيع كلب الصيد دون غيره. وعن مالك روايات: إحداها: لا يجوز بيعه، ولكن تجب القيمة على متلفه. والثانية: يصح بيعه وتجب القيمة. والثالثة: لا يصح ولا تجب القيمة على متلفه، دليل الجمهور هذه الأحاديث. وأما الأحاديث الواردة في النهي عن ثمن الكلب إلا كلب صيد،\*\* وفي رواية إلا كلباً ضارياً، وأن عثمان عزم إسباهاً ثمن كلب قتله عشرين نعيراً، وعن=

\*قوله: **كسب حرام** . ظاهر الحديث يفيد حرمة مطلقاً، ولكن بعض الأحاديث يفيد الحرمة في حق آخر دون العدد. وعلى هذا لا يعارض هذا الحديث ما ثبت من إعطائه ﷺ الأجر الذي حجمه؛ لأنه معلوم أنه كان عبداً على أنه يجوز أنه ﷺ ما أعطاه بطريق الأجر بل بطريق الكرم، والله تعالى أعلم.

\*\***قال في بكلمة فتح الملهم** والواقع أن رجال هذا الحديث كلهم ثقات، كما اعترف به الحفاظ في الفتح (٤: ٣٥٣) وفي التلخيص (٣: ٤)، وقال الريدي في عقود الجواهر (٣: ٢) هذا "سد جيد". (تكملة فتح الملهم: ١، ٥٢٧)



٤٠١٠ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٠١١ - (٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٤٠١٢ - (٧) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنَوْرِ؟ قَالَ: زَجَرَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

- ابن عمرو بن العاص التعريم في إتلافه، فكيفها ضعيفة باتفاق أئمة الحديث.\* وقد أوضحناها في 'شرح المذهب' في باب ما يجوز بيعه.

**اختلاف أهل العلم في كسب الحمام** وأما كسب الحمام وكونه حبشاً، ومن شر الكسب، ففيه دليل لمن يقول بتحريمه، وقد اختلف العلماء في كسب الحمام. فقال الأكثرون من السلف والخلف: لا يحرم كسب الحمام، ولا يحرم أكله لا على الحر ولا على العبد، وهو المشهور من مذهب أحمد. وقال في رواية عنه قال لها فقهاء المحدثين: يحرم على الحرّ دون العبد، واعتمدوا هذه الأحاديث وشبهها، واحتج الجمهور بحديث ابن عباس رضي الله عنهما "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَمَامَ أُخْرَةً"، قالوا: ولو كان حراماً لم يعطه، رواه البخاري ومسلم. وحموا هذه الأحاديث التي في النهي على التنزيه، والارتفاع عن دية الأكساب والحث على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، ولو كان حراماً لم يفرق فيه بين الحر والعبد، فإنه لا يجوز للرجل أن يطعم عبده ما لا يحل.

**قال في تكملة فتح الملهم** وبالحملة فأحاديث استثناء كلب الصيد، أو الكلب المعلم، أو الكلب المضاري، من عموم النهي مروية عن عدة من الصحابة، كلها بطريق عديدة، وإن هذه الطرق ولو سلم ضعف بعضها بوحدها، فإنها مؤيدة بطرق أخرى. ومن المعلوم أن تعدد الطرق والشواهد مما يدر على صحة أصل الحديث، فإنكار جميعها لا سبيل إليه. (إلى أن قال:) وأما حديث الباب وسائر الأحاديث التي ورد فيها النهي عن ثمنها مطلقاً، فقد حملها الإمام محمد رحمته الله في الحجة (٢: ٧٥٨) على النسخ.

(إلى أن قال:) وقد أحاب بعض الحنفية عن حديث الباب بأن النهي عن ثمن الكلب ليس للتحريم، بل هو لإظهار الداءة فيه والدليل عليه أنه مقرون بالنهي عن كسب الحمام في بعض الروايات، وعن ثمن الهر في بعضها، ولا يقول بحرمتها أحد من الأئمة الأربعة، والله تعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٥٢٩/١، ٥٣١)

.....

«**فإن العشاء في النهي عن ثمن السور. والرد على الخطابي واسد البر** وأما النهي عن ثمن السنور: فهو محمول على أنه لا ينفع، أو على أنه لمي تنزيه حتى يعتاد الناس هبته وإعارته والسماحة به كما هو العالب، فإن كان مما ينفع وباعه صح البيع، وكان ثمنه حلالاً، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى ابن المنذر، وعن أبي هريرة وطاوس ومجاهد وجابر بن زيد أنه لا يجوز بيعه، واحتجوا بالحديث، وأجاب الجمهور عنه بأنه محمول على ما ذكرناه، فهذا هو الجواب المعتمد، وأما ما ذكره الخطابي وأبو عمرو بن عبد البر من أن الحديث في النهي عنه ضعيف، فليس كما قال بل الحديث صحيح، رواه مسلم وغيره، وقول ابن عبد البر: أنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه أيضاً؛ لأن مسلماً قد رواه في صحيحه، كما تُروى من رواية معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير، فهذا ثقتان روياه عن أبي الزبير، وهو ثقة أيضاً، والله أعلم.

.....

## [ ١٠ - باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها... ]

٤٠١٣ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ.

٤٠١٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَأَرْسَلَ فِي أَقْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ تُقْتَلَ.

٤٠١٥ - (٣) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ أُمِّیَّةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَتَنْبَعُثُ\* فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا، فَلَا تَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ، حَتَّى إِنَّا لَنَقْتُلُ\* كَلْبَ الْمُرَيَّةِ\* مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، يَتَّبِعُهَا.

## ١٠ - باب الامر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها.

## إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك

اجتلاف العلماء في قتل الكلب الذي لا صر فيه أجمع العلماء على قتل الكلب، والكلب العقور، واختلفوا في قتل ما لا صر فيه، فقال إمام الحرمين من أصحابنا: أمر النبي ﷺ أولاً بقتلها كلها، ثم نسخ ذلك، ونهى عن قتلها إلا الأسود البهيم، ثم استقر الشرع على النهي عن قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها سواء الأسود وغيره، ويستدل لما ذكره بحديث ابن المقفل. وقال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى من كلب الصيد وغيره، قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه، قال: واختلف القائلون بهذا هل كلب الصيد ونحوه منسوخ من العموم الأول في الحكم بقتل الكلاب، وأن القتل كان عاماً في الجميع أم كان مخصوصاً بما سوى ذلك؟ قال: وذهب آخرون إلى جوار اتحاد جميعها، ونسخ الأمر بقتلها والنهي عن اقتنائها إلا الأسود البهيم. قال القاضي: وعندي أن النهي أولاً كان عاماً عن اقتناء جميعها، وأمر بقتل-

\* قوله: ... بضم الميم وفتح الراء وتشديد الياء تصغير المرأة.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: مسع يعني نشور، فستشر، وانعت الرجل إذا ثار، ومضى ذاهباً لقضاء حاجته، كما في مجمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ٥٣٦/١)

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: كتب بضم الميم وفتح الراء وتشديد الياء، تصغير المرأة، والأصل المريأة، كما في مجمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ٥٣٦/١)

٤٠١٦ - (٤) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَرْعًا.

٤٠١٧ - (٥) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ**: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِنْ الْمَرْأَةُ تَقْدَمُ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَتَقْتُلُهُ، ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: "عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ".

= جميعها، ثم هي عن قتلها ما سوى الأسود، ومع الاقتناء في جميعها إلا كلب صيد أو ررع أو ماشية، وهذا الذي قاله القاصي هو طاهر الأحاديث، ويكون حديث ابن المغفل مخصوصاً بما سوى الأسود؛ لأنه عام فيحصل منه الأسود بالحديث الآخر.

**الكلام في اقتناء الكلاب** وأما اقتناء الكلاب: فمذهبن أن يحرم اقتناء الكلب بغير حاجة، ويجوز اقتناؤه للصيد وللزَّرع وللماشية، وهل يجوز لحفظ الدُّور والدروب ونحوها؟ فيه وجهان: أحدهما لا يجوز، لطواهر الأحاديث، فإنها مصرحة بالنهي إلا لررع أو صيد أو ماشية، وأصحها: يجوز قياساً على الثلاثة عملاً بالعدة المفهومة من الأحاديث، وهي الحاجة، وهل يجوز اقتناء الحرو وتربيته للصَّيد أو الرَّرْع أو الماشية؟ فيه وجهان لأصحابنا، أصحهما جوازه.

**نحوه قول ابن عمر** أن لأبي هريرة ررعاً" قوله: "قال ابن عمر: إن لأبي هريرة ررعاً". وقال سالم في الرواية الأخرى: "وكان أبو هريرة يقول: أو كلب حرث، وكان صاحب حرث". قال العلماء: ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة ولا شكاً فيها، بل معناه أنه لما كان صاحب ررع وحرث اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه، والعادة أن المبتلى بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة، وهي اتخاذ للررع من رواية ابن المغفل، ومن رواية سميان بن أبي رهير عن النبي ﷺ، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم، واسم عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي عن ابن عمر، فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحققها عن النبي ﷺ، رواها عنه بعد ذلك، ورادها في حديثه الذي كان يرويه بدونها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي ﷺ، فرواها، ونسبها في وقت، فتركها. والحاصل أن أنا هريرة ليس مفرداً بهذه الزيادة، بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي ﷺ، ولو انفردوا لكانت مقبولة مرضية مكرمة.

**شرح العريب** قوله ﷺ: "عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين"، معنى البهيم: الخالص السواد، وأما النقطتان، فهما نقطتان معروفتان يضاوان فوق عينيه، وهذا مشاهد معروف.

٤٠١٨ - (٦) **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: **حَدَّثَنَا** أَبِي: **حَدَّثَنَا** شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ سَمِعَ مَطْرَفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ الْمُغَفَّلِ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: "مَا بِالْهُمِّ وَبِالْكِلابِ؟" ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ.

٤٠١٩ - (٧) **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: **حَدَّثَنَا** خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: **حَدَّثَنَا** وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى: وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ.

٤٠٢٠ - (٨) **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيٍّ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ".

**أقوال العلماء في صيد الكلب الأسود السهم** وقوله ﷺ: **بِهِ نَقَصَ** احتج به أحمد بن حنبل وبعض أصحابنا في أنه لا يجوز صيد الكلب الأسود البهيم، ولا يحل إذا قتله؛ لأنه شيطان، وإما حل صيد الكلب، وقال الشافعي ومالك وجمهور العلماء: يحل صيد الكلب الأسود كغيره، وليس المراد بالحديث إخراجهم عن جنس الكلاب، ولهذا لم يولغ في إباء وغيره، وجب غسله كما يغسل من ولوع الكلب الأبيض. قوله ﷺ: "ما بالهم وبالكلاب"، أي ما شأنهم أي ليطركوها.

**بيان إعراب "ضار" و"ضاري" في رواية آخر** قوله ﷺ: **مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيٍّ** هَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النُّسخ "ضاري" بالياء، وفي بعضها "ضارياً" بالألف بعد الياء مصوباً، وفي الرواية الثانية: "مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارِيَةٍ"، وذكر القاضي: أن الأول روي "ضاري" بالياء، و"ضار" تحذفها و"ضارياً"، فأما ضارياً فهو ظاهر الإعراب، وأما "ضاري وضرار" فهما مجروران على العطف على مَاشِيَةٍ، ويكون من إضافة الموصوف إلى صفته، كماء البارد ومسجد الجامع، ومنه قوله تعالى: **حَبِطَ نَعْرُوسٌ (القصص: ٤٤)**، و**وَلَدٌ لَأُخْرَى (يوسف: ١٠٩)**، وسبق بيان هذا مرات، ويكون ثبوت الياء في "ضاري" على اللغة القليلة في إثباتها في المنقوص من غير ألف ولا ميم، والمشهور حذفها، وقيل: إن لفظة "ضار" هنا صفة للرجل الصائد صاحب الكلاب المعتاد للصيد، فسماه ضارياً استعارة كما في الرواية الأخرى: "إلا كلب مَاشِيَةٍ أَوْ كلب صائد". وأما رواية: "إلا كلب ضارية" فقالوا: تقديره إلا كلب ذي كلاب ضارية.

٤٠٢١- (٩) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلَبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ".**

٤٠٢٢- (١٠) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ- قَالَ يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا- إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ ضَارِيَةً أَوْ مَاشِيَةً، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ".**

٤٠٢٣- (١١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ- قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا- إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَزْمَةَ عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةً أَوْ كَلَبَ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ".**  
**قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: "أَوْ كَلَبَ حَرْثٍ".**

٤٠٢٤- (١٢) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ ضَارٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ".**

**قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: "أَوْ كَلَبَ حَرْثٍ"، وَكَانَ صَاحِبَ حَرْثٍ.**

**شرح العرب والضاري:** هو المُعْلَم للصيد، المعتاد له، يقال منه: ضرى الكلب يصري كشرى يشري، ضرا وصرارة، وأضراره صاحبه أي عوده ذلك، وقد ضرى بالصيد إذا لهج به، ومنه قول عمر: **إِنْ لِلْحَمِ ضَرَاوَةٌ كَضَرَاوَةِ الْحَمْرِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: مَعَاهُ أَنْ لَهُ عَادَةٌ يَسْرِعُ إِلَيْهَا كَعَادَةِ الْحَمْرِ.** وقال الأزهري: معناه أن لأهله عادة في أكله كعادة شارب الحمر في ملازمته، وكما أن من اعتاد الحمر لا يكاد يصبر عنها، كذا من اعتاد اللحم.

**قوله:** **نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ**، وفي رواية: **مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ ضَارِيَةً أَوْ مَاشِيَةً، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ**، وأما القيراط ها فهو مقدار معلوم عند الله تعالى، والمراد نقص جزء من أجر عمله.

**التوفيق بين الروايتين** وأما اختلاف الرواية في قيراط وقيراطين، فقليل: يحتمل أنه في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أدى من الآخر، ولعن فيهما أو يكون ذلك مختلفاً باختلاف المواضع، فيكون القيراطان في المدينة خاصة=



٤٠٢٥ - (١٣) **حَدَّثَنَا** دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْرَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّمَا أَهْلٍ دَارٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَائِدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٍ".

٤٠٢٦ - (١٤) **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ زَرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ، يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ".

٤٠٢٧ - (١٥) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا أَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطٍ كُلَّ يَوْمٍ". وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ: "وَلَا أَرْضٍ".

٤٠٢٨ - (١٦) **حَدَّثَنَا** عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ".

قَالَ الزَّهْرِيُّ: فَذَكَرَ ابْنُ عُمَرَ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ. فَقَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ. **٤٠٢٩ - (١٧) حَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ".

٤٠٣٠ - (١٨) **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

-لزيادة فضلها، والقيراط في غيرها أو القيراطان في المدائن ونحوها من القرى، والقيراط في البوادي، أو يكون ذلك في زمنين، فذكر القيراط أولاً، ثم راد التغليف، فذكر القيراطين. قال الروايي من أصحابنا في كتابه "البحر": -

٤٠٣١ - (١٩) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٠٣٢ - (٢٠) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ رِيَادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَزِينٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَخَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا غَنَمٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ".

٤٠٣٣ - (٢١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شُوعَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا لَا يُعْنِي عَنْهُ رَرْعًا وَلَا ضَرَعًا، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ". قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ!

٤٠٣٤ - (٢٢) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ** قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ: أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ وَقَدْ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّنْثِيُّ. فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

احتتموا في المراد ما ينقص منه، فقبل: ينقص مما مضى من عمله، وقيل: من مستقله، قال: واختلفا في محل نقص القيراطين، فقيل: ينقص قيراط من عمل النهار، وقيراط من عمل الليل، أو قيراط من عمل القرض وقيراط من عمل النفل، والله أعلم.

**أقوال العلماء في سب نقصان الأجر بالكل** واحتنف العلماء في سب نقصان الأجر باقتناء الكلب، فقيل: لامتناع الملائكة من دخول بيته بسببه، وقيل: لما يهتق المأثر من الأذى من ترويع الكلب لهم وقصده إياهم، وقيل: إن ذلك عقوبة له؛ لآخاذه ما هو عن أخاذه، وعصيانه في ذلك، وقيل: لما يتنى به من ولوعه في غفلة صاحبه، ولا يعسله بالماء والتراب، والله أعلم. قوله: **من سب سائر الروايات**، ومعناه: من أقتنى كلباً لعير ررع وماشية.

**صط الاسم** وقوله: **من سب سائر الروايات** هكذا هو في معظم السح بشين معجمة مفتوحة ثم بون مفتوحة ثم همزة مكسورة مسبوقة إلى أرد شوعة بشين مفتوحة ثم بون مصمومة ثم همزة ممدودة ثم هاء، ووقع في بعض السح المعتمدة "الشوي" بالواو وهو صحيح على إرادة التسهيل، ورواه بعض رواة البحاري شوي بضم النون على الأصل.

## [١١- باب حل أجرة الحجامة]

- ٤٠٣٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَقَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ، فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خِرَاجِهِ، وَقَالَ: "إِنْ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ، أَوْ هُوَ مِنْ أَمْثَلِ دَوَائِكُمْ".
- ٤٠٣٦- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي الْفَزَارِيَّ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنْ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ،\*\* وَلَا تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْعَمْرِ".
- ٤٠٣٧- (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: دَعَا النَّبِيَّ ﷺ غُلَامًا لَنَا حَجَّامًا، فَحَجَمَهُ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ بِصَاعٍ أَوْ مُدًّا أَوْ مُدَّيْنِ، وَكَلَّمَ فِيهِ، فَخَفَّفَ عَنْ ضَرِيَّتِهِ.
- ٤٠٣٨- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ وَهَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَاسْتَعْطَى.\*\*

## ١١- باب حل أجرة الحجامة

ذكر فيه من الأحاديث أن النبي ﷺ احتجم، وأعطى الحجام أجره، قال ابن عباس: ولو كان سحتاً لم يعطه، وقد سبق قريباً في باب تحريم لمس الكلب بيان اختلاف العلماء في أخرة الحجامة، وفي هذه الأحاديث إباحة نفس الحجامة، وأنها من أفضل الأدوية.

فوائد أحاديث الباب: وفيها إباحة التداوي وإباحة الأجرة على المعالجة بالتطبيب، وفيها الشفاعة إلى أصحاب

\*\*قال في نكتة فتح الملهم قوله: غسسه حتى يصم القاف، ويقال له: كست أيضاً، أنه نوع من البحور (تكملة فتح الملهم: ١/٥٤٧)

\*\*قال في تكملة فتح الملهم قوله: . . . . . سعط هو صيغة ماضٍ من الافتعال، وسيه أصلية، يعني: استعمل السعوط. والسعوط بفتح السين: ما يجعل في الأنف من الدواء. (تكملة فتح الملهم: ١/٥٤٨)

٤٠٣٩ - (٥) **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَجَّمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدُ لَبْنِي بَيَاضَةَ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ، وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ، فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرِيَّتِهِ، وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

=الحقوق والذُّيُون في أن يُحففوا منها، وفيها جواز محارجة العد برضاه ورضا سيده، وحقيقة المخارجة أن يقول السيد لعبده: تكتسب وتعطيني من الكسب كل يوم درهماً مثلاً والباقي لك، أو في كل أسبوع كذا وكذا، ويشترط رضاهما.

**صط الاسم** قوله: **حَدَّثَنَا** هو بطاء مهملة مفتوحة ثم ياء مشاة تحت ثم باء موحدة، هو عبد لبني بياضة اسمه نافع، وقيل: غير ذلك.

قوله: **وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ** : هو بفتحين معجمة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم زاي، معناه: لاتعمزوا خلق الصبي بسبب العدرة، وهي وجع الحلق بل داووه بالقسط الحري، وهو العود الهدي.

## [١٢- باب تحريم بيع الخمر]

٤٠٤٠- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَبُو هَمَّامٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِيعْهُ وَلْيَتَّقِ بِهِ". قَالَ: فَمَا لَبِثْنَا إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ". قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوهَا.

## ١٢- باب تحريم بيع الخمر

قوله ﷺ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ". قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ". قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ". قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ".

فهذه الحديث واختلاف العلماء في حكم الأشياء قبل ورود الشرع وفي هذا الحديث دليل على أن الأشياء قبل ورود الشرع لا تكليف فيها بتحريم ولا غيره، وفي المسألة خلاف مشهور للأصوليين، الأصح: أنه لا حكم ولا تكليف قبل ورود الشرع؛ لقوله تعالى: "وَمَا كُنْ مُعْذِرًا حَتَّى تَأْتِيَ بِبَيِّنَاتٍ مِنَ اللَّهِ". والثاني: أن أصلها على التحريم حتى يرد الشرع بغير ذلك. والثالث: على الإباحة. والرابع: على الوقف، وهذا الخلاف في غير التنفس ونحوه من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها، فإنها ليست محرمة بلا خلاف إلا على قول من يجوز تكليف ما لا يطاق. وفي هذا الحديث أيضاً بذل النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم؛ لأنه ﷺ نصحهم في تحصيل الانتفاع بما ما دامت حلالاً.

بيان علة تحريم الخمر: قوله ﷺ: "وَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ". وفي الرواية الأخرى: "إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ شَرْبَ الْخَمْرِ وَبَيْعَ الْخَمْرِ". وفيه تحريم بيع الخمر، وهو مجمع عليه،\*\* والعلة فيها عند الشافعي وموافقيه كونها نجسة أو ليس فيها منفعة مباحة مقصودة، فيلحق بها جميع النجاسات كالسُّرَجِينِ وَدُرِّيِّ الْحَمَامِ وغيره، وكذلك يلحق بها-

\*\* قال في تكملة فتح المهيم. ولكن الخمر عن الخنمية: هي النبيذ من ماء العنب فقط، إذا اشتد وعلا، كما سبأ في الأشربة إن شاء الله، فيحرم بيعها مطلقاً، وأما الأشربة المحرمة، أو المسكرة الأخرى فيبيعها معقد عند أبي حنيفة، غير أنه يكره؛ لأن المهي عنده في الحديث هو بيع الخمر، ولا يطلق اسم الخمر إلا على النبيذ من ماء العنب، فهي-

٤٠٤١ - (٢) **حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعْلَةَ - رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ جَاءَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ وَعْلَةَ السَّبْيِيِّ - مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعْصَرُ مِنَ الْعِنَبِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةَ خَمْرٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟" قَالَ: لَا، فَسَارَّ إِنْسَانًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بِمَ سَارَرْتُهُ؟" فَقَالَ: أَمَرْتُهُ بِبَيْعِهَا. فَقَالَ: "إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرِبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا"، قَالَ: فَفَتَحَ الْمَزَادَةَ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا.**

= ما ليس فيه مفعة مقصودة، كالسباع التي لا تصلح للاصطياد والحشرات والحبة الواحدة من الحنطة ونحو ذلك، فلا يجوز بيع شيء من ذلك. وأما الحديث المشهور في كتب المس عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: "إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه"، فمحمول على ما المقصود منه الأكل، بخلاف ما المقصود منه غير ذلك، كالعبد والعل والحمار الأهلي، فإن أكلها حرام، وبيعها جائز بالإجماع. قوله ﷺ: "فمن أدركته هذه الآية: أي أدركته حياً وبلغته، والمراد بالآية قوله تعالى: **لَا تَبِيعُوا بَالِغِي الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا** (المائدة: ٩٠) الآية.

**أقوال أهل العلم في حوار تحليل الخمر وعدم حوارها** قوله: **وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ بَاعَ خَمْرًا بِمِثْلِهَا، بَاعَ بِهَا دَمًا"** هذا دليل على تحريم تحليلها، ووجوب المادرة بإراقتها، وتحريم إمساكها، ولو جاز التحليل لبينه النبي ﷺ لهم، ولهاهم عن إضاعتها، كما نصحهم وحثهم على الانتفاع بها قبل تحريمها حين توقع نزول تحريمها، وكما نبه أهل الشاة الميتة على دباغ جلدتها والانتفاع به، وممن قال بتحريم تحليلها، وأنها لا تظهر بذلك الشافعي وأحمد والثوري ومالك في أصح الروايتين عنه، وجوزّه الأوزاعي والليث وأبو حنيفة ومالك في رواية عنه. وأما إذا اقلت نفسها حلاً فيطهر عند جميعهم، إلا ما حكى عن سحنون المالكي أنه قال: لا يظهر.

**صسط الاسم** قوله: "عن عبد الرحمن بن وعلة السبائي": هو بسين مهمة مفتوحة ثم ناء موحدة ثم همزة مسوب إلى سبأ. وأما 'وعلة' ففتح الواو وإسكان العين المهملة، وسبق بيانه في آخر كتاب الطهارة في حديث الدباغ. قوله ﷺ: **لِلَّذِي أَهْدَى إِلَيْهِ الْخَمْرَ: هَلْ عَمِلَ بِهِ مِنْ حَرَمٍ؟** ولعل السؤال كان ليعرف حاله، فإن كان علماً بتحريمها أنكر عليه هديتها وإمساكها وحملها وعزره على ذلك، فلما أحيره أنه كان جاهلاً بذلك عذره، =

= التقوم في غيرها من الأشربة على أصله. وقال أبو يوسف ومحمد ﷺ: **المطوخ من عصير العنب ونقيع التمر ونقيع الزبيب في حكم الخمر، فلا ينعقد بيع هذه الأشربة الثلاثة أيضاً، وينعقد بيع ما سواها، هذا ملخص ما في الهداية. (تكملة فتح الملهم: ١/٥٥٠، ٥٥١)**





«الخمر لا تكسر ولا تُشقق، بل يراق ما فيها. وعن مالك روايتان: إحداهما كالحمهور، والثانية: يكسر الإناء، ويشق السقاء، وهذا ضعيف لا أصل له، وأما حديث أبي طلحة أنهم كسروا الدنان، وإنما فعلوا ذلك بأنفسهم من غير أمر النبي ﷺ.

سان ناوليل قولها "لما برئت الآيات" قولها: لما برئت من حدسها وصدق في ما، حرج من الله ﷻ، وهو من حدسها، ثم حرم ما في حدسها، قال القاضي وغيره: تحريم الخمر هو في سورة المائدة، وهي برئت قبل آية الربا مدة طويلة، فإن آية الربا آخر ما برل، أو من آخر ما نزل، فيحتمل أن يكون هذا النهي عن التجارة متأخراً عن تحريمها، ويحتمل أنه أحبر بتحريم التجارة حين حرمت الخمر، ثم أحبر به مرة أخرى بعد نزول آية الربا تأكيداً ومبالغة في إشاعته، ولعله حضر المجلس من لم يكن بلغه تحريم التجارة فيها قبل ذلك، والله أعلم.

## [١٣- باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام]

٤٠٤٥- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: "إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ وَالْأَصْنَامِ"، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِغُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: "لَا، هُوَ حَرَامٌ"، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، "عِنْدَ ذَلِكَ"، قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا، أَجْمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَّتَهُ".

## ١٣- باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام

فوله: من حدَّثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: "إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ وَالْأَصْنَامِ"، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِغُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: "لَا، هُوَ حَرَامٌ"، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، "عِنْدَ ذَلِكَ"، قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا، أَجْمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَّتَهُ".

شرح الغريب: يقال: أجمل الشَّخْمَ وجمله أي أذابه.

أقوال العلماء في حوار الانتفاع بشحم الميتة وأما قوله ﷺ: لا هو حرام، فمعناه: لا تبيعهوها فإن بيعها حرام، والضمير في "هو" يعود إلى البيع، لا إلى الانتفاع، هذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه أنه يجوز الانتفاع بشحم الميتة في طلي السفن، والاستصباح بها، وغير ذلك مما ليس بأكل ولا في بدن آدمي، وبهذا قال أيضاً عطاء بن أبي رباح ومحمد بن جرير الطبري. وقال الجمهور: لا يجوز الانتفاع به في شيء أصلاً؛ لعموم النهي عن الانتفاع بالميتة إلا ما عصى، وهو الجلد المدبوغ.\*\*

أقوال أهل العلم في حوار الانتفاع بالزيت والأدهان التي أصابها الحاسة وأما الزيت والسمن ونحوهما من الأدهان التي أصابها نحاسة، فهل يجوز الاستصباح بها ونحوه من الاستعمال في غير الأكل وغير البدن، أو يحل من الزيت صابون، أو يطعم العسل المنتحس للنحل، أو يطعم الميتة لكلابه، أو يطعم الطعام النجس لدوابه؟ فيه -

\*\* قل في تكملة فتح الملهم وأما الجمهور -ومهم الحفية- فعلى أن شحم الميتة لا يجوز بيعه ولا انتفاع به أصلاً، فكأنهم جعلوا الضمير راجعاً إلى الانتفاع بالطريق المذكورة، ويؤيد الجمهور لفظ ابن ماجه: "لا، هن حرام". (تكملة فتح الملهم: ٥٦١/١)

٤٠٤٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٤٠٤٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ سَمُرَةَ بَاغَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتِلِ اللَّهَ سَمُرَةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا، فَبَاغَوْهَا؟".

=خلاف بين السلف. الصحيح من مدهسا: حوار جميع ذلك. ونقله القاضي عياض عن مالك وكثير من الصحابة والشافعي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه، والليث بن سعد، قال: وروى نحوه عن علي وابن عمر وأبي موسى والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر، قال: وأحار أبو حنيفة وأصحابه والبيه وغيرهم وبيع الریت الجس إدا بیه. وقال عبد الملك بن الماحشور وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح: لا یغور الانتفاع بشيء من ذلك كله في شيء من الأشياء، والله أعلم.

قال العلماء: وفي عموم تحريم بيع الميتة أنه يعم بيع حنة الكافر إذا قتله، وطب الكفار شراءه، أو دفع عوض عنه. وقد جاء في الحديث: أن نوفل بن عبد الله المحرومي قتله المسلمون يوم الحندق، فذل الكفار في جسده عشرة آلاف درهم لسي. فله يأخذها، ودفعه إليهم. وذكر الترمذي حديثاً نحوه هذا. قال أصحابنا: العلة في مع بيع الميتة والخمر والحريير الحاسة، فيتعدي إلى كل نحاسة، والعلة في الأصنام كوها ليس فيها منفعة مباحة، فإن كانت بحيث إذا كسرت يتمتع برصاصها ففي صحته بيعها خلاف مشهور لأصحابنا، منهم من منعه لظاهر النهي =

قال في تكملة فتح الملهم ولعل الفرق على مذهب الحنفية بين شحم الميتة والريت الجس: أن حرمة الانتفاع بشحم الميتة منصوصة في هذا الحديث؛ لزيادة التمييز عنها، ولم يرد نص على حرمة الانتفاع عما تجس بأسباب خارجية، ولا ينبغي أن يقاس على شحم الميتة؛ لأن الشريعة بالعت في التمييز عن الخمر والخنزير والميتة، فجعلت عليها نجسا، وليس الأمر كذلك في المتجسبات الأخرى، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/٥٦١)

٤٠٤٨ - (٤) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٠٤٩ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاغَوْهَا، وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا".

٤٠٥٠ - (٦) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، "قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاغَوْهُ، وَأَكَلُوا ثَمَنَهُ".

= وإطلاقه، ومهم من حوره اعتماداً على الانتفاع، وتناول الحديث على ما لم يتبع برضاضه أو على كراهة التبريه في الأصنام خاصة، وأما الميتة والخمر والخنزير: فأجمع المسلمون على تحريم بيع كل واحد منها، والله أعلم.

الحوار عن اشكال بعض اليهود والملاحدة قال القاضي: تضمن هذا الحديث أن ما لا يحل أكله والانتفاع به لا يجوز بيعه، ولا يحل أكل ثمنه، كما في الشحوم المذكورة في الحديث، فاعترض بعض اليهود والملاحدة بأن الابن إذا ورث من أبيه جارية كان الأب وطئها فإنها تحرم على الابن، ويحل له بيعها بالإجماع وأكل ثمنها. قال القاضي: وهذا تمويه على من لا علم عنده؛ لأن جارية الأب لم يحرم على الابن منها غير الاستمتاع على هذا الولد دون غير من الناس، ويحل لهذا الابن الانتفاع بها في جميع الأشياء سوى الاستمتاع، ويحل لغيره الاستمتاع وغيره، بخلاف الشحوم، فإنها محرمة المقصود منها وهو الأكل منها على جميع اليهود، وكذلك شحوم الميتة محرمة الأكل على كل أحد، وكان ما عدا الأكل تابعاً له، بخلاف مؤطوءة الأب، والله أعلم.

## [ ١٤ - باب الربا ]

٤٠٥١ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ".

٤٠٥٢ - (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَأْتُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ، فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَنَافِعٌ مَعَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمْحٍ: قَالَ نَافِعٌ: فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنَا مَعَهُ وَاللَّيْثُ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَعَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ بِإصْبَعِهِ إِلَى عَيْنَيْهِ وَأُذُنَيْهِ، فَقَالَ: أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ، وَسَمِعْتُ أُذُنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا غَائِبًا مِنْهُ بِنَاجِزٍ، إِلَّا يَدًا بِيَدٍ".

## [ ١٤ - باب الربا ]

صسط كلمة الربا ومعناها مقصور، وهو من ربا يربو، فيكتب بالالف، وتشبته ربوا، وأجاز الكوفيون كتبه وتشبته بالباء لسبب الكسرة في أوله، وغلطهم البصريون، قال العمماء: وقد كتبه في المصحف بالواو، وقال الفراء: إنما كتبه بالواو؛ لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة، ولعنهم الربو، فعلموهم صورة الخط على لغتهم، قال: وكذا قرأها أبو سَمَاكٍ العدوي بالواو، وقرأ حمزة والكسائي بالإمالة بسبب كسرة الراء، وقرأ الباقون بالتخميم لفتح الياء، قال: ويحوز كتبه بالالف والواو والياء، وقال أهل النعة: "والرءاء" بالميم والمد هو الربا، وكذلك "الرئية" بصم الراء والتخفيف لعة في الرءاء، وأصل الربا: الريادة، يقال: ربا الشيء يزبوا إذا راد، وأربنى الرجل، وأرمى عامل بالرءاء، وقد أجمع المسلمون على تحريم الرءاء في الحملة، وإن اختلفوا في صابطه ونفاريه. قال الله تعالى: ﴿حَسْبُكُمْ رَبُّكُمْ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، والأحاديث فيه كثيرة مشهورة، ووص النبي ﷺ في هذه الأحاديث على تحريم الربا في ستة أشياء: الذهب والفضة والر والشمع، والتمر والمخ.



= فقال أهل الظاهر: لا ربا في غير هذه الستة بناء على أصلهم في نفي القياس، قال جميع العلماء سواهم: لا يختص بالستة بل يتعدى إلى ما في معناها وهو ما يشاركها في العلة.

**أقوال الأنتم في تعيين علة حرمة الربا** واختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة، فقال الشافعي: العلة في الذهب والفضة كونهما جسس الأثمان، فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرهما من الموروبات وغيرها لعدم المشاركة، قال: والعلة في الأربعة الباقية كونها مطعومة، فيتعدى الربا منها إلى كل مطعوم، وأما مالك فقال في الذهب والفضة كقول الشافعي **١**، وقال في الأربعة: العلة فيها كونها تدخر للقوت وتصلح له، فعداه إلى الزبيب؛ لأنه كالتمر، وإلى القطنية؛ لأنها في معنى التمر والشعير.

وأما أبو حنيفة فقال: العلة في الذهب والفضة الوزن، وفي الأربعة الكيل، فيتعدى إلى كل موزون من نحاس وحديد وغيرهما، وإلى كل مكيل كالخض والأشنان وغيرها. **٢** وقال سعيد بن المسيب وأحمد والشافعي في القديم: العلة في الأربعة كونها مطعومة موزونة أو مكيلة بشرط الأمرين، فعلى هذا لا ربا في البطيخ والسفرجل ونحوه مما لا يكال ولا يوزن، وأجمع العلماء على جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في العلة متفاضلاً وموَجَلًا، وذلك كبيع الذهب بالحنطة، وبيع الفضة بالشعير وغيره من المكيل.

**الأمور المسقفة على عدم حوارها عند الجمهور** وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع الربوي بجنسه، وأحدهما مؤجل، وعلى أنه لا يجوز التفاضل إذا بيع بجنسه حالاً كالذهب بالذهب، وعلى أنه لا يجوز التفرق قبل التقابض إذا باعه بجنسه أو بغير جنسه مما يشاركه في العلة، كالذهب بالفضة، والحنطة بالشعير، وعلى أنه يجوز التفاضل عند اختلاف الجنس إذا كان يداً بيد، كصاع حنطة بصاع شعير، ولا خلاف بين العلماء في شيء من هذا، إلا ما سنذكره - إن شاء الله تعالى - عن ابن عباس في تخصيص الربا بالنسيئة. قال العلماء: وإذا بيع الذهب بذهب، أو الفضة بفضة سميت مراطلةً، وإذا بيعت الفضة بذهب سمي صرفاً لصرفه عن مقتضى البياعات من حوار التفاضل، والتفرق قبل القبض والتأجيل. وقيل: من صرفيهما، وهو تصويتها في الميران، والله أعلم.

قوله **٣**: لا يفسد بذهب بذهب ولا بفضة بفضة قال العلماء: هذا يتناول جميع أنواع الذهب والورق من جيد ورديء، وصحيح ومكسور، وحلي وتبر وغير ذلك، وسواء الخالص والمخلوط بغيره، وهذا كله يجمع عليه.

**شرح العريب** قوله **٤**: لا يفسد بذهب بذهب هو بضم التاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء، أي -

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** ثم إن الحنفية رجحوا تعليلهم - وهو الكيل أو الوزن مع الجنس - رواية ودراية، أما رواية؛ فلأنه مستنبط من الأحاديث... (إلى أن قال): وأما دراية فإن ابن رشد **٥** - زعم كونه مالكيًا - رجح تعليل الحنفية من حيث المعنى. (تكملة فتح الملهم: ٥٨٠/١، ٥٨١)

٤٠٥٣ - (٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَارِثٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، كُلُّهُمَّ عَنْ نَافِعٍ بَنِي حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٠٥٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءً بِسَوَاءٍ".

٤٠٥٥ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَهَّارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ".

= لا تفصوا، والشَّف بكسر الشين، ويُطَنَّقُ أيضاً على القصد، فهو من الأضداد، يقال: شَف الدرهم بفتح الشين يَشْفُ بكسرها إذا زاد وإذا نقص، وأشفه غيره يشفه.

قوله: "وَأَشْفَهُهُ غَيْرُهُ يَشْفُهُ" المراد بالناحر: الحاضر، وبالعائب: الموجل، وقد أجمع العلماء على تحريم بيع الذهب بالذهب أو بالفضة مؤجلاً، وكذلك الحنطة بالحنطة أو بالشعير، وكذلك كل شيئين اشتركا في علة الربا، أما إذا باع ديناراً بديناراً كلاهما في الدمة، ثم أخرج كل واحد الدينار، أو بعث من أحضر له ديناراً من بيته وتقابضا في المجلس، فيجوز بلا خلاف عند أصحابنا؛ لأن الشرط أن لا يتفرقا بلا قبض، وقد حصل، ولهذا قال ﷺ في الرواية التي بعد هذه: "وَلَا تَبِيعُوا شَيْئاً غَائِباً مِنْهُ بِأَجْزٍ إِلَّا يَدٌ بِيَدٍ"، وأما قول القاضي عياض: اتفق العلماء على أنه لا يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما مؤجلاً أو غاب عن المجلس، فليس كما قال، فإن الشافعي وأصحابه وغيرهم متفقون على جواز الصور التي ذكرتها، والله أعلم.

قوله: "يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ تَوْكِيداً وَمَالَعَةً فِي الْإِبْضَاحِ".

## [١٥- باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً]

٤٠٥٦- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَقُولُ: مَنْ يَضْطَرُّ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ -وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ-: أَرَأَيْتَ ذَهَبَكَ، ثُمَّ اثْنًا، إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا، نُعْطِيكَ وَرِقَّكَ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا وَاللَّهِ! لَتُعْطِيَنَّهُ وَرِقَّهُ، أَوْ لَتَرُدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْوَرِيقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالثَّمَرُ بِالثَّمَرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ".

٤٠٥٧- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

## [١٥- باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً]

صط العرب وشرحه قوله ﷺ: "هَاءَ" في الذهب بالورق نقداً. فيه لعتان: المد والقصر، والمد أفصح وأشهر. وأصله: "هاك" فأبدلت المدة من الكاف، ومعناه: خذ هذا، ويقول صاحبه مثله، والمدة مفتوحة، ويقال: بالكسر أيضاً، ومن قصره قال: وره ورن خف، يقال للواحد "ها" كحف، والاثني "هَاءَ" كحافا، وللجمع "هاؤا" كخافوا، والمؤنثة "هاك"، ومنهم من لا يثنى ولا يجمع على هذه اللمعة ولا يعبرها في التأنيث، بل يقول في الجميع "ها". قال السرياني: كأنهم جعلوها صوتاً كصه، ومن ثنى وجمع قال للمؤنثة "هاك وها" لعتان، ويقال في لغة: "هَاءَ" بالمد، وكسر الهمزة للدكر، وللأنثى "هائي" بزيادة تاء، وأكثر أهل اللغة يكررون "ها" بالقصر، وغلط الخطائي وغيره المحدثين في رواية القصر، وقال: الصواب المد والفتح، وليست بعلط، بل هي صحيحة، كما ذكرنا وإن كانت قليلة. قال القاضي: وفيه لغة أخرى "هَاءَ" بالمد والكاف. قال العلماء: ومعناه التفاضل، ففيه اشتراط التفاضل في بيع الربوي بالربوي إذا اتفقا في علة الربا، سواء اتفق جسهما كذهب بذهب، أم اختلف كذهب بفضة، وبه ﷺ في هذا الحديث. يختلف الجنس على متفق.

اختلاف أهل العلم في اشتراط التفاضل عقب العقد على الفور في بيع الربوي بالربوي واستدل أصحاب مالك بهذا على أنه يشترط التفاضل عقب العقد حتى لو أخره عن العقد وقبض في المجالس لا يصح عندهم، ومذهبنا صحة القبض في المجلس، وإن تأخر عن العقد يوماً أو أياماً وأكثر ما لم يتفرقا، وبه قال أبو حنيفة وآخرون، وليس في هذا الحديث حجة لأصحاب مالك، وأما ما ذكره في هذا الحديث أن طلحة بن عبد الله ﷺ -

٤٠٥٨ - (٣) **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ فِي حَلَقَةٍ فِيهَا مُسْلِمٌ بْنُ يَسَارٍ، فَجَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ قَالَ: قَالُوا: أَبُو الْأَشْعَثِ! فَقُلْتُ أَبُو الْأَشْعَثِ، فَحَلَسَ فَقُلْتُ لَهُ: حَدَّثَ أَخَانَا حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: نَعَمْ! غَزَوْنَا غَزَاةً - وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوِيَةُ - فَغَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، فَكَانَ فِيهَا غَنِمْنَا آتِيَةً مِنْ فِضَّةٍ، فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَهَا فِي أُعْطِيَاتِ النَّاسِ، فَتَسَارَعَ النَّاسُ، فَبَلَغَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، فَقَامَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحَ بِالْمِلْحِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، فَمَنْ رَادَّ أَوْ ازْدَادَ فَقَدْ أَرَبَى، فَرَدَّ النَّاسُ مَا أَخَذُوا، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ، فَقَامَ خَطِيبًا، فَقَالَ: أَلَا مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ، قَدْ كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنُصَحُّهُ، فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ، فَقَامَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، فَأَعَادَ الْقِصَّةَ، ثُمَّ قَالَ: لَنُحَدِّثَنَّ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةُ - أَوْ قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ -، مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَصْحَبَهُ فِي جُنْدِهِ لَيْلَةً سَوْدَاءَ. قَالَ حَمَادٌ: هَذَا أَوْ نَحْوُهُ.**

٤٠٥٩ - (٤) **إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.**

أراد أن يصارف صاحب الذهب، فيأخذ الذهب ويؤخر دفع الدراهم إلى محيى الخادم، فلما قاله؛ لأنه ظن جواره كسائر البياعات، وما كان يلمه حكم المسألة، فأبلغه إياه عمر . فترك المصارفة. قوله :

كيف شئتُ إذا كان يدا بيد

أقول أهل العلم في كون أحطه ولشعر صفت أو صفة و هذا دليل ظاهر في أن البر والشعر صفات، وهو =

أقوله: من عصب هو يفتح الهزة جمع أعطية جمع عطا. أقوله: و

هذا دليل بعدم العلم على عدم الشيء وهو باطل باتفاق العقلاء، فالاستدلال بمثله عجيب، والعجب أنه وقع منه مثله مرة ثانية كما رواه في الموطأ في قصة مع أبي الدرداء، فإنه روي عنده حديث الربا، فقال لكي أراه جائزاً أو نحوه، فقابل الحديث بمجرد الرأي، وكل ذلك خطأ، غفر الله لنا وله.

٤٠٦٠ - (٥) **حدث** أبو بكر بن أبي شيبة، وعمر بن الناقد، وإسحاق بن إبراهيم - واللفظ لأن أبي شيبة - قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخرون: حدثنا - وكيع: حدثنا سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً بيد".

٤٠٦١ - (٦) **حدث** أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع: حدثنا إسماعيل بن مسلم العنبدي: حدثنا أبو المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمُعطي فيه سواء".

٤٠٦٢ - (٧) **حدث** عمرو الناقد: حدثنا يزيد بن هارون: أخبرنا سليمان التيمي، حدثنا أبو المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: "الذهب بالذهب مثلاً بمثل"، فذكر بمثله.

٤٠٦٣ - (٨) **حدث** أبو كريب محمد بن العلاء، وأصل بن عبد الأعلى قال: حدثنا ابن فضال عن أبيه، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "التمر بالتمر، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، إلا ما اختلفت ألوانه".

=مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثوري وفقهاء المحدثين وآخريين. وقال مالك والليث والأوراعي ومعظم علماء المدينة والشام من المتقدمين: إنما صنف واحد، وهو محكي عن عمر وسعيد وغيرهما من السلف ، واتفقوا على أن الدخن صنف، والذرة صنف، والأرز صنف إلا الليث بن سعد وابن وهب فقالا: هذه الثلاثة صنف واحد.=

حسب سادات عشيرة من الفصيلة النحيلية حبه الصغير أملس كحب السمسم ينبت برئاً ومزروعاً. [على هامش النووي من مطبوعات دار الفكر (٤٣١١/٧)].

٤٠٦٤ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "يَدًا بَيِّدًا".

٤٠٦٥ - (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَهُوَ رِبَاٌ".

٤٠٦٦ - (١١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَمِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا".

٤٠٦٧ - (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي تَمِيمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

- قوله ﷺ: "يَدًا بَيِّدًا" معناه: فقد فعل الربا المحرم، فدافع الريادة وأحدها عاصيان مريبان.  
قوله: "يَدًا بَيِّدًا" هذا دليل على أن البيع المذكور باطل. قوله: "أَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: لِحَدَّثَنَا بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ" وإن كره معاوية، أو قال: وإن رغم.  
شرح العرب يقال: رغم بكسر العين وفتحها، ومعناه: دل وصار كاللاصق بالرغام، وهو التراب، وفي هذا الاهتمام بتسليم السس وبشر العلم وإن كرهه من كرهه لمعنى، وفيه القول ناحق وإن كان المقول له كبيراً.  
قوله ﷺ: "حُجَّةٌ لِلْعُلَمَاءِ كَافَةً فِي وَجُوبِ التَّقَابُضِ وَإِنْ ائْتَلَفَ الْحَسَنُ، وَجُوزَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبَةَ التَّمَرَقِ عِنْدَ ائْتِلَافِ الْحَسَنِ، وَهُوَ مَحْجُوحٌ بِالْأَحَادِيثِ وَالْإِجْمَاعِ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يُلْغِهِ الْحَدِيثُ، فَلَوْ بَعَثَهُ لَمَا خَالَفَهُ."  
قوله: "حُجَّةٌ لِلْعُلَمَاءِ كَافَةً" هو بفتح الراء والياء الموحدة، مسوب إلى بني ربيعة. قوله ﷺ: "الْوَانَةُ" يعني أحناسه، كما صرح به في الأحاديث الباقية.



## [١٦- باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا]

٤٠٦٨- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ قَالَ: بَاعَ شَرِيكَ لِي وَرَقًا بِنَسِيقَةٍ إِلَى الْمَوْسِمِ، أَوْ إِلَى الْحَجِّ، فَجَاءَ إِلَيَّ فَأَخْبَرَنِي، فَقُلْتُ: هَذَا أَمْرٌ لَا يَصْلُحُ قَالَ: قَدْ بَعَثَهُ فِي السُّوقِ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ، فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَلَحْنُ نَبِيعِ هَذَا الْبَيْعِ، فَقَالَ: "مَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَسِيقَةً فَهُوَ رِبَا"، وَاتَّي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، فَإِنَّهُ أَعْظَمَ تِجَارَةً مِنِّي، فَأَتَيْتُهُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ.

٤٠٦٩- (٢) حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْمِنْهَالِ يَقُولُ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: سَلْ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَهُوَ أَعْلَمُ، فَسَأَلْتُ زَيْدًا فَقَالَ: سَلِ الْبَرَاءَ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالَا: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ دَيْنًا.

٤٠٧٠- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا، وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا، قَالَ: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَدًا بِيَدٍ؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ.

٤٠٧١- (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

## [١٦- باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا]

قوله: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الورق بالذهب دينا يعني مؤجلاً، أما إذا باعه بعوض في الدمة حالاً، فيجوز كما سبق.  
قوله: 'أمرنا أن نشتري الفضة بالذهب كسب شئنا' يعني سواء ومتفاضلاً، وشرطه أن يكون حالاً ويتقابض في المجلس.

## [١٧- باب بيع القلادة فيها حرر وذهب]

٤٠٧٢- (١) أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح: أخبرنا ابن وهب: أخبرني أبو هانئ الخولاني أنه سمع علي بن رباح اللخمي يقول: سمعت فضالة بن عبيد الأنصاري يقول: أتى رسول الله - وهو بخيبر - بقلادة فيها خرز وذهب وهي من المغانم ثباغ، فأمر رسول الله بالذهب الذي في القلادة، فترع وحده، ثم قال لهم رسول الله "الذهب بالذهب وزناً بوزن".

٤٠٧٣- (٢) قتيبة بن سعيد: حدثنا ليث عن أبي شجاع سعيد بن يزيد، عن خالد ابن أبي عمران، عن حش الصنعاني، عن فضالة بن عبيد قال: اشتريت يوم خيبر قلادة بآلثني عشر ديناراً، فيها ذهب وخرز، ففصلتها، فوجدت فيها أكثر من آلثني عشر ديناراً، فذكرت ذلك للنبي . فقال: "لا ثباغ حتى تفصل".

## ١٧- باب بيع القلادة فيها خرز وذهب

**صط لاسم** قوله: **بيع** هو بضم العين على المشهور. وقيل: بفتحها، وقيل: يقال: بالوجهين فالفتح اسم، والضم لقب، قوله: **الذهب** هو بضم الذاء على المشهور. وقيل: بفتحها، وقيل: بالوجهين.

هكذا هو في نسخ معتمدة "قلادة باثني عشر ديناراً"، وفي كثير من النسخ "قلادة فيها آلثني عشر ديناراً"، ونقل القاضي أنه وقع لمعظم شيوخهم "قلادة فيها آلثني عشر ديناراً"، وأنه وحده عند أصحاب الحافظ أبي علي العسائي مصلحه "قلادة باثني عشر ديناراً"، قال: وهذا له وجه حسن، وبه يصح الكلام، هذا كلام القاضي، والصواب ما ذكرناه أولاً "باثني عشر"، وهو الذي أصححه صاحب أبي علي العسائي واستحسسه القاضي، والله أعلم. وفي هذا الحديث أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل ثباغ الذهب بوزنه ذهباً، ويباع الآخر بما أراد، وكذا لا تناع قصّة مع غيرها بفضة، وكذا الحطة مع غيرها بحطة، والملح مع غيره بملح، وكذا سائر الربويات، بل لا بد من فصلها، وسواء كان الذهب في الصورة المذكورة أولاً قليلاً أو كثيراً، وكذلك في باقي الربويات.

**احكام اهل العلم في حوار بيع ذهب مخلوط مع غيره بذهب حسن.** رعدة حواره وهذه هي المسألة المشهورة في كتب الشافعي وأصحابه وغيرهم، المعروفة بمسألة "مدّ عجوة"، وصورتها: باع مدّ عجوة ودرهما بمدّي عجوة، أو بدرهمين، لا يجوز لهذا الحديث، وهذا منقول عن عمر بن الخطاب وابنه وجماعة من -

٤٠٧٤- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ مُبَارَكٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ يَزِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٠٧٥- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الْجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي حَنْشُ الصَّنْعَانِي، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ، نُبَايِعُ الْيَهُودَ، الْوَقِيَّةَ الذَّهَبَ بِالْدَيْنَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ".

-السلف، وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق ومحمد بن عبد الحكم المالكي. وقال أبو حنيفة والثوري والحسن بن صالح: يجوز بيعه بأكثر مما فيه من الذهب، ولا يجوز مثله ولا بدونه. وقال مالك وأصحابه وآخرون: يجوز بيع السيف المخلّى بذهب وغيره مما هو في معناه مما فيه ذهب، فيجوز بيعه بالذهب، إذا كان الذهب في المبيع تابعاً لغيره، وقدروه بأن يكون الثلث فما دونه. وقال حماد بن أبي سليمان: يجوز بيعه بالذهب مطلقاً سواء باعه مثله من الذهب أو أقل أو أكثر، وهذا غلط يخالف لصريح الحديث، واحتج أصحابنا بحديث القلادة، وأجابت الحنفية بأن الذهب كان فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، وقد اشتراها باثني عشر ديناراً، وقالوا: وعن لا يحير هذا، وإنما نُجِيزُ البيع إذا باعها بذهب أكثر مما فيها، فيكون ما راد من الذهب المفرد في مقابلة الخرز ونحوه مما هو مع الذهب المبيع، فيصير كعقدين. وأجاب الطحاوي بأنه إنما هي عنه؛ لأنه كان في بيع الغنائم لئلا يبيع المسلمون في بيعها. قال أصحابنا: وهذان الخوانان ضعيفان لا سيما جواب الطحاوي، فإنه دعوى مجردة، قال أصحابنا: ودليل صحة قولنا وفساد التأويل أن النبي ﷺ قال: "لا يباع حتى يفصل"، وهذا صريح في اشتراط فصل أحدهما عن الآخر في البيع. "وأنه لا فرق بين أن يكون الذهب المبيع قليلاً أو كثيراً، وأنه لا فرق بين بيع الغنائم وغيرها، والله أعلم.

**وسط الاسم** قوله: "عن الجلاح أبي كثير": هو بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره جاء مهملة. قوله: "كذا" =

**قال في تكملة فتح الملهم** وأما قوله - : "لا يباع حتى تفصل" فمحمول عند الحنفية على الإرشاد، لا على التشريع، فإنه قلما يوجد في العوام من يفرق بين المعاملات هذه الفروق الدقيقة، فخشي إن أجاز ذلك أن يقع العوام في ربا الفصل، فأرشدتهم إلى بيع الذهب بالذهب مفرداً، لئلا يبقى أي خطر للتفاضل، ولذلك قال **بعد الفصل**: "الذهب بالذهب وربما وزن"، فدل ذلك على أن العينة الأصلية في حكم فصل الذهب عن غيره هي الحصول على يقين من المساواة، فإذا تحصل هذا اليقين بطريق آخر، فلا حرمة إذن، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٠٤، ٦٠٥)



## [١٨ - باب بيع الطعام مثلاً بمثل]

٤٠٧٧- (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، ح: وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ بُسْرَ بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَرْسَلَ غُلَامَهُ بِصَاعِ قَمْحٍ، فَقَالَ: بَعُهُ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرًا، فَذَهَبَ الْغُلَامُ فَأَخَذَ صَاعًا وَزِيَادَةً بَعْضِ صَاعٍ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ انْطَلِقْ فَرُدَّهُ، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ"، قَالَ: وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ، قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارَعَ.

٤٠٧٨- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَخَا بَنِي عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيَّ، فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْبَرَ، فَقَدِمَ بِتَمَرٍ حَبِيبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَكُلْ تَمَرٍ خَيْرَ هَكَذَا؟" قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَفْعَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَوْ بَيِّعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِثَمَنِهِ مِنْ هَذَا، وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ".

## [١٨ - باب بيع الطعام مثلاً بمثل]

قوله: أن معمر بن عبد الله أرسل غلامه بصاع قمح لبيعه ويشتري شمنه شعيراً، فباعه بصاع وزيادة، فقال له معمر: رده ولا تأخذه إلا مثلاً بمثل، واحتج بقوله ﷺ: صَاعٌ مِثْلًا بِمِثْلٍ، قال: وكان معمر من مشيخة شعيرة، فليس له به شئ، فلهذا احتج به، يعني "يضارَع" يشانه ويشارك، ومعناه: أخاف أن يكون في معنى المماثل، فيكون له حكمه في تحريم الربا، واحتج مالك بهذا الحديث في كون الحطة والشعير صنفاً واحداً، لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً، ومدهنا ومذهب الجمهور أنهما صنفان، يحوز التفاضل بينهما كالحطة مع الأرز، ودليلنا ما سبق عند قوله ﷺ: وقد حثفت هذه لأحسن فيبيع كمن شتم مع ما رواه أبو داود والسنائي في حديث عبادة بن الصامت ﷺ: أن النبي ﷺ قال: لا بأس ببيع تمرٍ بشعيرٍ وشعيرٍ بتمرٍ، بيد - وأما حديث معمر هذا فلا حجة فيه؛ لأنه لم يصرح بألحاح جنس واحد، وإنما خاف من ذلك، فتورع عنه احتياطاً.

٤٠٧٩- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟" فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَلَا تَفْعَلْ، بَيْعُ الْجَمْعِ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ اتَّبِعْ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيْبًا".

= قوله: "فلا تفعل، بيع الجمع بالذراهم، ثم اتبع بالذراهم جنيباً". هذا وكذلك الميزان.

**شرح العريب** أما الخنيب: فحجم مفتوحة ثم نون مكسورة ثم مشاة تحت ثم موحدة، وهو نوع من التمر من أعلاه، وأما الجمع: فبفتح الجيم وإسكان الميم، وهو تمر رديء، وقد فسر في الرواية الأخيرة بأنه الخلط من التمر، ومعناه: مجموع من أنواع مختلفة، وهذا الحديث محمول على أن هذا العامل الذي باع صاعاً بصاعين لم يعلم تحريم هذا لكونه كان في أوائل تحريم الربا، أو لغير ذلك.

**احلاف اهل العلم في حوار بيع "العقد وعدم حوارها"** واحتج هذا الحديث أصحابنا وموافقوهم في أن مسألة العينة ليست بحرام، وهي الحية التي يعملها بعض الناس توصلاً إلى مقصود الربا بأن يريد أن يعطيه مائة درهم مائتين، فيبيعه ثوباً بمائتين، ثم يشتريه منه مائة، وموضع الدلالة من هذا الحديث أن النبي ﷺ قال له: 'بيعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا'، ولم يفرق بين أن يشتري من المشتري أو من غيره، فدل على أنه لا فرق، وهذا كله ليس بحرام عند الشافعي وآخرين، وقال مالك وأحمد: هو حرام.

**دليل الحنفية في تعيب عند الربا** وأما قوله ﷺ: "وكذا الميزان": فيستدل به الحنفية؛ لأنه ذكر في هذا الحديث الكيل والميزان، وأجاب أصحابنا وموافقوهم بأن معناه: وكذلك الميزان لا يجوز التفاضل فيه فيما كان ربوياً موزوناً. \*\*

\*\* قال في **تكملة فتح الملهم** قوله: "كذلك الميزان": تقدم أن هذا اللفظ دليل الحنفية في تعليلهم بالقدر، وتقدم أيضاً ما رواه الحاكم عن أبي سعيد بلفظ: "كذلك ما يكال ويوزن أيضاً"، وهو أصرح، وأجاب عنه النووي -رحمته- بقوله: "معناه: وكذلك الميزان، لا يجوز التفاضل فيه فيما كان ربوياً موزوناً"، وحاصله: أن المورونات إما تكون ربوية إذا كانت من المطعومات، ولكنه تقييد لمطلق الحديث، فيحتاج إلى دليل. (تكملة فتح الملهم: ١/٦١٠)



٤٠٨٠ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْوُحَاظِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا - جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: جَاءَ بِلَالٌ بِتَمَرٍ بَرْنِيٍّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مِنْ أَيْنَ هَذَا؟" فَقَالَ بِلَالٌ: تَمَرٌ كَانَ عِنْدَنَا رَدِيءٌ، فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِمَطْعَمِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَوْه! عَيْنُ الرَّبِّ، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ التَّمَرَ فَبِعْهُ بَيْعَ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ".  
لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ سَهْلٍ فِي حَدِيثِهِ: عِنْدَ ذَلِكَ.

٤٠٨١ - (٥) حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي قَرَعَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَمَرٍ، فَقَالَ: "مَا هَذَا التَّمَرُ مِنْ تَمَرِنَا"، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَعْنَا تَمَرَنَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذَا الرَّبِّ، فَرُدُّوهُ، ثُمَّ يَبْعُوا تَمَرَنَا وَاشْتَرُوا لَنَا مِنْ هَذَا".

٤٠٨٢ - (٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كُنَّا نُزْرَقُ تَمَرَ الْحَمْعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الْخِلْطُ مِنَ التَّمَرِ، فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "لَا صَاعِي تَمَرٍ بِصَاعٍ، وَلَا صَاعِي حِنْطَةٍ بِصَاعٍ، وَلَا دِرْهَمٌ بِدِرْهَمَيْنِ".

- **صط الكلمة العربدة ومعناها** قوله ﷺ: "أَوْه! عَيْنُ الرَّبِّ": قال أهل اللغة: هي كلمة توجع وتخزن، ومعنى عين الربا: أنه حقيقة الربا المحرم، وفي هذه الكلمة لغات، الفصيحة المشهورة في الروايات "أَوْه"، بهمزة مفتوحة وواو مفتوحة مشددة، وهاء ساكنة، ويقال: ينصب الماء منونة، ويقال: "أَوْه" بإسكان الواو وكسر الهاء منونة وغير منونة، ويقال: "أَوْه" بتشديد الواو مكسورة منونة بلا هاء، ويقال: "آه" بمد الهمة وتسوين الهاء ساكنة من غير واو. **الوقوف بين الرواسي** قوله ﷺ: في حديث أبي سعيد لمن اشترى صاعاً بصاعين: "هذا الربا مردوه"، هذا دليل على أن المقبوض ببيع فاسد يجب رده على بائعه، وإذا رده استرد الثمن، فإن قيل: فلم يذكر في الحديث السابق أنه ﷺ أمر برده، فالجواب أن الطاهر أنها قضية واحدة، وأمر فيها برده، فبعض الرواة حفظ ذلك، وبعضهم لم يحفظه، -



٤٠٨٥- (٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَادٍ- قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالدَّرْهَمُ بِالدَّرْهَمِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، مَنْ زَادَ أَوْ اِزْدَادَ فَقَدْ أَرَبَى، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ غَيْرَ هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ لَقِيتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي تَقُولُ أَشْيَاءَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ مِنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ".\*

٤٠٨٦- (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لِعَمْرِو- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا -سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ".

٤٠٨٧- (١١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا رِبَاً فِيمَا كَانَ يَدًا يَدًا".

-وفي رواية: **أبَدَ فِي سِسَّةٍ** وفي رواية: "لا ربا فيما كان يداً يداً": معنى ما ذكره أولاً عن ابن عمر وابن عباس: أنهما كانا يعتقدان أنه لا ربا فيما كان يداً يداً، وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين، ودينار بدينارين، وصاع تمر بصاعين من التمر، وكذا الحنطة وسائر الربويات، كانا يريان جواز بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً، وأن الربا لا يحرم في شيء من الأشياء إلا إذا كان نسيئة، وهذا معنى قوله: أنه سألهما عن الصرف، فلم يريا به بأساً، يعني الصرف متفاضلاً كدرهم بدرهمين، وكان معتمداً حديث أسامة بن زيد. "إنما الربا في النسيئة"، ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك، وقالوا بتحريم بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً حين بلغهما حديث أبي سعيد كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً.

\*قوله **أَبَدَ فِي سِسَّةٍ** هي بوزن "كرمة" بهمزة في آخره ويادغام ويحذف همزة كسر نون كجلسة، فهي ثلاثة أوجه ذكره في المجمع. والمراد أن الربا في مختلف الجنس لا يكون إلا في التأجيل والتأخير إلى أجل، والله أعلم.

٤٠٨٨ - (١٢) **حديث** الحكم بن موسى: حَدَّثَنَا هِجَلٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ، أَشَيْئاً سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَمْ شَيْئاً وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَلَّا! لَا أَقُولُ، أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَلَا أَعْلَمُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلَا إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيبَةِ".

وهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تدل على أن ابن عمر وابن عباس لم يكن بلعهما حديث النهي عن التفاضل في غير النسبية، فلما بلغهما رجعا إليه.

**روى حديث أسامة** وأما حديث أسامة: **روى** فقد قال قائلون: بأنه منسوخ بهذه الأحاديث، وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره، وهذا يدل على نسخه، وتأوله آخرون تأويلات: أحدها: أنه محمول على غير الربويات، وهو كبيع الدين بالدين موحلاً بأن يكون له عده ثوب موصوف، فيبيعه بعبد موصوف موحلاً، فإن باعه به حالاً جاز. الثاني: أنه محمول على الأجاس المختلفة، فإنه لا ربا فيها من حيث التفاضل، بل يجوز تفاضلها يداً بيد. الثالث: أنه محمول، وحديث عبادة بن الصامت وأبي سعيد الخدري وغيرهما مبنين، فوجب العمل بالمبين وتبريل المحمل عليه، هذا جواب الشافعي . قوله: "حدثنا هجَلٌ": هو بكسر الهماء وإسكان القاف.



## [ ٢٠ - باب أحد الحلال وترك الشبهات ]

٤٠٩١ - (١) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: - وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَعِيهِ إِلَى أُذُنَيْهِ - "إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ \* وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنْ لَكُلِّ مِلْكٍ جَمَى، أَلَا وَإِنْ جَمَى اللَّهُ مَحَارِمَهُ، أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ، إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ".**

## ٢٠ - باب أخذ الحلال وترك الشبهات

**قوله :** **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: - وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَعِيهِ إِلَى أُذُنَيْهِ - "إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ \* وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنْ لَكُلِّ مِلْكٍ جَمَى، أَلَا وَإِنْ جَمَى اللَّهُ مَحَارِمَهُ، أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ، إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ".**

**قوله :** **ليس المعنى إن كل ما هو حلال عند الله تعالى، فهو بين بوصف الحل، يعرفه كل أحد بأنه حلال، وإن ما هو حرام، فهو كذلك، وإلا لم يبق شيء متشابه ضروري لا يكون في الواقع إلا حراماً أو حلالاً، فإذا صار الكل بينا ما بقي الشيء محلاً للاشتباه. وإنما المعنى: - والله تعالى أعلم - إن الحلال بين حكماً أي من حيث أنه لا يضر تناوله وكذا الحرام من حيث أنه يضر تناوله أي مما يعرف الناس حكمهما لكن ينبغي للناس أن يعرفوا حكم المجتهد المتردد بين كونه حلالاً أو حراماً؛ ولهذا عقب هذا بيان حكم المشته، فقال: 'فمن اتقى... أي حكم المشته أن تناوله يخرج الإنسان عن الورع ويقرب إلى تناول الحرام، والله تعالى أعلم.**

وقد يقال: لعل المعنى الحلال الخالص بين وكذا الحرام الخالص بين يعنى كل أحد لكن المشته غير معلوم لكثير من الناس. وفيه: أنه إن أريد بالخالص الخالص في علم الناس فلا فائدة في الحكم؛ إذ يرجع المعنى إلى المعلوم بالحل... معلوم بالحل ولا فائدة فيه، وإن أريد بالطر إلى الواقع فكل شيء في الواقع إما حلال خالص أو حرام خالص، فإذا صار كل منهما بينا لم يبق شيء مشته.



=عظم موقعه أنه **﴿١﴾** نبه فيه على إصلاح المَطْعَم والمشرب والملبس وغيرهما، وأنه ينبغي ترك المشتبهات، فإنه سبب لحماية ديه وعرضه، وحذر من موافقة الشبهات، وأوضح ذلك بصرب المثل بالحمى، ثم بين أهم الأمور، وهو مراعاة القلب. فقال **﴿٢﴾**: **﴿٣﴾** ألا وإن في حسد مصعة إلى آخره، فبين **﴿٤﴾** أن بصلاح القلب يصلح باقي الجسد، وبفساده يفسد باقيه.

**بيان أقسام الأشياء وحكمها.** وأما قوله **﴿٥﴾**: **﴿٦﴾** حلال من حرم بين، فمعناه: أن الأشياء ثلاثة أقسام: حلال بين واضح لا يخفى جلّه، كالخبز والفواكه والزيت والعسل والسمن، وليس مأكول اللحم وبيضه وغير ذلك من المطعومات، وكذلك الكلام والنظر والمشى وغير ذلك من التصرفات فيها حلال بين واضح لا شك في حله. وأما الحرام البين، فكالخمر والخنزير والميتة والبول والدم المسفوح، وكذلك الزنا والكذب والغيبة والنميمة والنظر إلى الأجنبية وأشباه ذلك.

وأما المشتبهات فمعناه: أنها ليست بواضحة الحل ولا الحرمة، فلهذا لا يعرفها كثير من الناس، ولا يعلمون حكمها، وأما العلماء فيعرفون حكمها بنص أو قياس أو استصحاب أو غير ذلك، فإذا تردد الشيء بين الحل والحرمة، ولم يكن فيه نص ولا إجماع، اجتهد فيه المجتهد، فألحقه بأحدهما بالدليل الشرعي، فإذا ألحقه به صار حلالاً، وقد يكون دليله غير خال عن الاحتمال البين، فيكون الورع تركه، ويكون داحلاً في قوله **﴿٧﴾**: **﴿٨﴾** فمن نفي شبهات فقد ستر لديه وعرضه، وما لم يظهر للمجتهد فيه شيء وهو مشتبه، فهل يؤخذ بحله أم بحرمته أم يتوقف؟ فيه ثلاثة مذاهب حكاهما القاضي عياض وغيره، والظاهر أنها مخرجة على الخلاف المذكور في الأشياء قبل ورود الشرع، وفيه أربعة مذاهب، الأصح: أنه لا يحكم بحل ولا حرمة ولا إباحة ولا غيرها؛ لأن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع. والثاني: أن حكمها التحريم. والثالث: الإباحة. والرابع: التوقف، والله أعلم.

قوله **﴿٩﴾**: **﴿١٠﴾** فقد ستر لديه وعرضه أي حصل له البراعة لدينه من الدم الشرعي، وصان عرضه عن كلام الناس فيه. قوله **﴿١١﴾**: **﴿١٢﴾** إن لكل ميت حمى ورب حمى شه محارمة معناه: أن الملوك من العرب وغيرهم يكون لكل ملك منهم حمى يحميهم عن الناس، ويمتنعهم دخوله، فمن دخله أوقع به العقوبة، ومن احتاط لنفسه لا يقارب ذلك الحمى خوفاً من الوقوع فيه، والله تعالى أيضاً حمى، وهي محارمه أي المعاصي التي حرمها الله كالقتل والزنا والسرقة والقتل والخمر والكذب والغيبة والنميمة، وأكل المال بالباطل، وأشباه ذلك، فكل هذا حمى الله تعالى، من دخله بارتكابه شيئاً من المعاصي استحق العقوبة، ومن قاربه يوشك أن يقع فيه، فمن احتاط لنفسه لم يقاربه، ولا يتعلق بشيء يقربه من المعصية، فلا يدخل في شيء من الشبهات.

قوله **﴿١٣﴾**: **﴿١٤﴾** ألا وإن في حسد مصعة بد صحت صح حسد كنه، وبد فسد حسد كنه لا وهي نقيض.

**شرح الكلمات:** قال أهل اللغة: يقال: صلح الشيء وفسد بفتح اللام والسين وضمهما، والفتح أفصح وأشهر، والمضعة: القطعة من اللحم سميت بذلك؛ لأنها تمضغ في القم لصفرها، قالوا: المراد تصغير القلب بالنسبة إلى باقي الجسد، =

٤٠٩٢ - (٢) **وَحَدَّثَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلُهُ.**

٤٠٩٣ - (٣) **وَحَدَّثَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ وَأَبِي فَرْوَةَ الْهَمْدَانِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، كُلُّهُمَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: بِهَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ زَكَرِيَّا أَمَّ مِنْ حَدِيثِهِمْ، وَأَكْثَرُ.**

مع أن صلاح الحسد وفساده تابعان للقلب. وفي هذا الحديث التأكيد على السعي في صلاح القلب وحمايته من الفساد. **أراء العساء في محل القلب** واحتج بهذا الحديث على أن العقل في القلب لا في الرأس، وفيه خلاف مشهور: مذهب أصحابنا وجمهور المتكلمين أنه في القلب، وقال أبو حنيفة: هو في الدماغ، وقد يقال في الرأس، وحكوا الأول أيضاً عن الفلاسفة والثاني عن الأطباء. قال المازري: واحتج القائلون بأنه في القلب بقوله تعالى: **وَرَأَوْهُ فِي لَدُنِّهِ فَهُمْ صَبُّوا عَلَيْهِمْ** وقوله تعالى: **فَلْيَنْفِرْ بَيْنَ يَدَيْهِمْ** وهذا الحديث فإنه جعل صلاح الحسد وفساده تابعاً للقلب، مع أن الدماغ من حملة الحسد، فيكون صلاحه وفساده تابعاً للقلب، فعلم أنه ليس محلاً للعقل، واحتج القائلون بأنه في الدماغ بأنه إذا فسد الدماغ فسد العقل، ويكون من فساد الدماغ الصرع في رءوسهم، ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن الله سبحانه وتعالى أجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ، مع أن العقل ليس فيه، ولا امتناع من ذلك. قال المازري: لا سيما على أصولهم في الاشتراك الذي يدكروه بين الدماغ والقلب، وهم يجعلون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكاً، والله أعلم. **دليل سماع الثُّعْمَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ** قوله **وَحَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلُهُ** هذا تصريح بسماع الثُّعْمَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وهذا هو الصواب الذي قاله أهل العراق، وجمهور العلماء. قال القاضي: وقال يحيى بن معين: إن أهل المدينة لا يصحون سماع الثُّعْمَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وهذه حكاية ضعيفة أو باطلة، والله أعلم. **قوله ﷺ: ...** يختمل وجهين: أحدهما: أنه من كثرة تعاطيه الشُّبُهَاتِ يصادف =

**قال في تكملة فتح الملهم** واستدل به النووي - على أن العقل محل القلب دون الدماغ، وفيه خلاف مشهور لا يريد التشاغل به، غير أن الحديث غير دال على كون القلب محلاً للعقل، فإن مراد الحديث أن القلب معدن الملكات والأخلاق، فإذا صحت هذه الملكات والأخلاق الكامنة في القلب صلحت أعمال الجوارح، وإن فسدت هذه الملكات صارت أعمال الجوارح جريئة على المعاصي والمكرات، ولا علاقة للحديث بكونه محلاً للعقل أصلاً. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٢٥)

٤٠٩٤ - (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ بْنِ سَعْدٍ، صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِحِمَصٍ، وَهُوَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ"، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ زَكَرِيَّا عَنْ الشَّعْبِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ: "يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ".

=الحرام، وإن لم يتعمده، وقد يَأْتِمُ بذلك إذا سَبَّ إلى تقصير. والثاني: أنه يعتاد التساهل، ويتمرن عليه، ويجسر على شبهة، ثم شبهة أغلظ منها، ثم أخرى أغلظ، وهكذا حتى يقع في الحرام عمداً، وهذا نحو قول السلف: المعاصي يريد الكفر، أي تسوق إليه، عافانا الله تعالى من الشر.

قوله ﷺ: "يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ" يقال: أوشك يوشك بضم الياء وكسر الشين أي يسرع ويقرب. قوله ﷺ: "يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ" هو بالباء الموحدة، وفي كثير من النسخ بالمثلثة، وهو أحسن، والله أعلم.

## [٢١- باب بيع البعير واستثناء ركوبه]

٤٠٩٥- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَا. فَأَرَادَ أَنْ يُسَبِّهَ، قَالَ: فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَدَعَا لِي وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سِيراً لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، قَالَ: "بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ"، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: "بِعْنِيهِ"، فَبِعْتُهُ بِوَقِيَّةٍ، وَاسْتَشْنَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَثْنَيْتُهُ بِالْحَمَلِ، فَتَقَدَّنِي ثَمَنُهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَثْرِي، فَقَالَ: "أَتَرَانِي مَا كَسْنُكَ لِأَخْذِ جَمَلِكَ؟ خُذْ جَمَلَكَ وَدَرَاهِمَكَ، فَهُوَ لَكَ".

## [٢١- باب بيع البعير واستثناء ركوبه]

اختلاف الأنمة في حوار بيع الدابة واشترط البائع ركوبها لنفسه فيه حديث جابر، وهو حديث مشهور، واحتج به أحمد ومن وافقه في حوار بيع الدابة، ويشترط البائع لنفسه ركوبها، وقال مالك: يجوز ذلك إذا كانت مسافة الركوب قريبة، وحمل هذا الحديث على هذا، وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون: لا يجوز ذلك سواء قُلت المسافة أو كثرت، ولا يعقد البيع،\*\* واحتجوا بالحديث السابق في النهي عن بيع الثبأ، وبالحديث الآخر في النهي عن بيع وشرط، وأجابوا عن حديث جابر بأنها قضية عني تنطرق إليها احتمالات، قالوا: ولأن النبي ﷺ أراد أن يعطيه الثمن، ولم يرد حقيقة البيع، قالوا: ويحتمل أن الشرط لم يكن في نفس العقد، وإنما يصر الشرط إذا كان في نفس العقد، ولعل الشرط كان سابقاً فلم يؤثر، ثم تبرع به بركابه.

قوله ﷺ: "بيعه بوقية" هكذا هو في السبع "بوقية"، وهي لغة صحيحة سبقت مراراً، ويقال: أوقية وهي أشهر، وفيه أنه لا بأس بطلب البيع من مالك السلعة وإن لم يعرضها للبيع. قوله: "واستشنييت عليه حملانه": هو بصم الحاء أي الحمل عليه.

شرح العرب قوله ﷺ: "بيعه بوقية" قال أهل اللغة: الماكسة: هي المكاملة في القصد من الثمن، وأصلها القصد، ومنه مكس الظالم، وهو ما ينقصه ويأخذه من أموال الناس.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: وحلاصة المذهب الحنفية في ذلك أن إن كان شرطاً يقتضيه العقد، أو يلائم العقد، أو شرطاً جرى به التعامل بين الناس، فهو جائز، ولا يفسد البيع. (إلى أن قال:) وأما الشافعية فمذهبهم قريب من مذهب الحنفية، فالشرط الذي يقتضيه العقد صحيح عندهم بدهاء؛ لأنه معمول به من غير حاجة إلى أن يذكر. وأما الشرط الذي يلائم العقد، فيدعي في المذهب الشافعي بالشرط الذي فيه مصلحة العقد، أو الشرط الذي تدعو إليه حاجة، وهو جائز عندهم بهذا التعبير. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٢٩، ٦٣٠)

٤٠٩٦ - (٢) **وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى يَعْنِي ابْنَ يُوسُفَ عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ.**

٤٠٩٧ - (٣) **حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَلَّحَقَ بِي، وَتَحْتِي نَاضِحٌ لِي قَدْ أَغْيَا، وَلَا يَكَادُ يَسِيرُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: "مَا لِي بِعَيْرِكَ؟" قَالَ: قُلْتُ: عَظِيمٌ، قَالَ: فَتَحَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَرَهُ وَدَعَا لَهُ، فَمَا زَالَ يَتَيْنُ يَدَيَّ الْإِبِلَ قَدَامَهَا يَسِيرُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: "كَيْفَ تَرَى بِعَيْرِكَ؟" قَالَ: قُلْتُ: بِخَيْرٍ، قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَتُكَ، قَالَ: "أَقْبِعِيهِ؟" فَاسْتَحْيَيْتُ، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاضِحٌ غَيْرُهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَبَعَثَهُ إِيَّاهُ، عَلَى أَنْ لِي فَقَارَ ظَهْرِهِ حَتَّى أُلْبُغَ الْمَدِينَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي عَرُوسٌ، فَاسْتَأْذَنْتُهُ،**

**التوفيق بين مختلف الروايات** قوله: **معناه بوقية** وفي رواية: **أحسنه** وفي رواية: **أوقية** وفي بعضها: **أوقية** ودرهم أو درهمين وفي بعضها: **أوقية ذهب** وفي بعضها: **أربعة دراهم** وذكر البخاري أيضاً اختلاف الروايات، وزاد: **"شماعائة درهم"**، وفي رواية: **"بعشرين ديناراً"**، وفي رواية: **"أحسنه بأربع أواق"**، قال البخاري: وقول الشعبي بوقية أكثر، قال القاضي عياض: قال أبو جعفر الداودي: أوقية الذهب قدرها معلوم، وأوقية الفضة أربعون درهماً، قال: وسب اختلاف هذه الروايات أقدم رويها بالمعنى، وهو جائز، فالمراد: وقية ذهب، كما فسره في رواية سالم بن أبي الجعد عن جابر، ويحمل عليها رواية من روى أوقية مطلقة، وأما من روى خمس أواق، فالمراد خمس أواق من الفضة، وهي بقدر قيمة أوقية الذهب في ذلك الوقت، فيكون الإخبار بأوقية الذهب عما وقع به العقد، وعن أواق الفضة عما حصل به الإيلاء، ولا يتغير الحكم، ويحتمل أن يكون هذا كله زيادة على الأوقية كما قال: فما زال يزيدني، وأما رواية أربعة دنانير، فموافقة أيضاً؛ لأنه يحتمل أن تكون أوقية الذهب حينئذ وزن أربعة دنانير، وأما رواية أوقيتين، فيحتمل أن إحداها وقع بها البيع، والأخرى زيادة كما قال: وزادني أوقية، وقوله: ودرهم أو درهمين موافق لقوله: ورادني قيراطاً. وأما رواية عشرين ديناراً، فمحمولة على دنانير صغار كانت لهم، ورواية أربع أواق شك فيها الراوي، فلا اعتبار بها، والله أعلم.

**شرح العريب:** قوله: **أعني أن بي قدره** هو بقاء مفتوحة ثم قاف، وهي حرزانه، أي مفاصل عظامه، واحداً فقارة. قوله: **فبعت به** **يا رسول الله** **بي عروس**. هكذا يقال للرجل: عروس كما يقال ذلك للمرأة، لفظهما واحد، لكن يهتمان في الجمع، فيقال: رجل عروس، ورجل عرس بضم العين والراء، وامرأة عروس، ونسوة عرائس.

فَإِذَنْ لِي، فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ إِلَى الْمَدِينَةِ، حَتَّى انْتَهَيْتُ، فَلَقَيْتَنِي خَالِي، فَسَأَلَنِي عَنِ الْبَعِيرِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ، فَلَا مَنِي فِيهِ، قَالَ: وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِي حِينَ اسْتَأْذَنْتُهُ: "مَا تَزَوَّجْتَ؟ أَبَكْرًا أَمْ تَيْيًّا؟" فَقُلْتُ لَهُ: تَزَوَّجْتُ تَيْيًّا، قَالَ: "أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟" فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تُؤَفِّي وَالِدِي أَوْ اسْتَشْهِدَ وَلِي أَخَوَاتُ صِغَارٍ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ إِلَيْهِنَّ مِثْلَهُنَّ، فَلَا تُؤَدِّبُهُنَّ وَلَا تَقُومَ عَلَيْهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ تَيْيًّا لِتَقُومَ عَلَيْهِنَّ وَتُؤَدِّبَهُنَّ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ، وَرَدَّهُ عَلَيَّ.

٤٠٩٨ - (٤) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْتَلَّ جَمَلِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَفِيهِ: ثُمَّ قَالَ لِي: "بِعْنِي جَمَلَكَ هَذَا"، قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، قَالَ: "لَا، بَلْ بِعْنِيهِ"، قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "لَا، بَلْ بِعْنِيهِ"، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لِرَجُلٍ عَلَيَّ أُوقِيَةٌ ذَهَبٍ، فَهُوَ لَكَ بِهَا، قَالَ: "قَدْ أَخَذْتُهُ، فَتَبَلَّغْ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ"، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِي لَيْلًا: "أَعْطِهِ أُوقِيَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَرَدَّهُ"، قَالَ: فَأَعْطَانِي أُوقِيَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَزَادَنِي قِيرَاطًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَا تُفَارِقْنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكَانَ فِي كَيْسٍ لِي، فَأَخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ.

قوله ﷺ: "أَعْطِهِ أُوقِيَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَرَدَّهُ"، سبق شرحه في كتاب المكاح وضبط لفظه، والخلاف في معناه مع شرح ما يتعلق به. قوله: "وَزَادَنِي قِيرَاطًا" وهو ثلثون مثقالاً، وهذا قد يحتاج به أصحابنا في اشتراط الإيجاب والقبول في البيع، وأنه لا يتعقد بالمعاطاة، ولكن الأصح المختار انعقاده بالمعاطاة، وهذا لا يمنع انعقاده بالمعاطاة، فإنه لم ينف فيه عن المعاطاة، والقائل بالمعاطاة يجوز هذا، فلا يرد عليه؛ لأن المعاطاة إنما تكون إذا حضر العوضان، فأعطى وأخذ، فأما إذا لم يحضر العوضان أو أحدهما فلا بد من لفظ، وفي هذا دليل لأصح الوجهين عند أصحابنا، وهو انعقاد البيع بالكتابة؛ لقوله ﷺ: "قَدْ أَخَذْتُهُ بِهِ" مع قول جابر: هو لك، وهذا اللفظان كناية. قوله ﷺ لَيْلًا: "أَعْطِهِ أُوقِيَةً مِنْ ذَهَبٍ وَرَدَّهُ".

فوائد الحديث فيه جواز الوكالة في قضاء الديون وأداء الحقوق، وفيه استحباب الزيادة في أداء الدين، وإرجاح الوزن. قوله: "وَزَادَنِي قِيرَاطًا" يعني حرّة المدينة، كان قتال وهب من أهل الشام هناك سنة ثلاث وستين من الهجرة.



٤٠٩٩ - (٥) **حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَخَلَّفَ نَاضِجِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ: فِيهِ: فَتَخَسَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لِي: "ارْكَبْ بِاسْمِ اللَّهِ"، وَزَادَ أَيْضًا: قَالَ: فَمَا زَالَ يَزِيدُنِي وَيَقُولُ: "وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ".

٤١٠٠ - (٦) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ**: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَمَّا أَتَى عَلِيَّ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَدْ أَغْيَا بَعِيرِي، قَالَ: فَتَخَسَّهُ فَوْتَبَ، فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحْبَسُ خِطَامَهُ لِأَسْمَعَ حَدِيثَهُ، فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ. فَقَالَ: "بِعْنِيهِ"، فَبِعْتُهُ مِنْهُ بِحَمْسِ أَوَاقٍ، قَالَ: قُلْتُ: عَلَى أَنْ لِي ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: "وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ"، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ أَتَيْتُهُ بِهِ، فَزَادَنِي وَقِيَّةً، ثُمَّ وَهَبَهُ لِي.

٤١٠١ - (٧) **حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّي**: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ عُقْبَةَ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ - أَظُنُّهُ قَالَ: غَارِيًا - وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ: "يَا جَابِرُ! أَتَوَقَّيْتُ التَّمَنَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ! قَالَ: "لَكَ التَّمَنُ وَلَكَ الْحَمْلُ، لَكَ التَّمَنُ وَلَكَ الْحَمْلُ".

٤١٠٢ - (٨) **حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْغُبَرِيُّ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: اشْتَرَى مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَوْقَتَيْنِ وَدِرْهَمٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ صِرَارًا أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَذَبَحَتْ، فَأَكَلُوا مِنْهَا، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَنِي أَنْ آتِيَ الْمَسْجِدَ فَأُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَوَزَنَ لِي تَمَنَ الْبَعِيرِ فَأَرْجَحَ لِي.

قوله: **فَبِعْتُهُ مِنْهُ بِحَمْسِ أَوَاقٍ** هكذا هو في جميع النسخ "فَبِعْتُهُ مِنْهُ"، وهو صحيح جازز في العربية يقال: بعته وبعته منه، وقد كثر ذكر نظائره في الحديث، وقد أوضحت في "تهذيب اللغات".

**صسط الأسماء** قوله: **حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّي** هو مكرم بضم الميم وإسكان الكاف وفتح الراء. وأما العمي: فتشديد الميم منسوب إلى بني العم بطن من حميم.

قوله: **عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ** هو بالون والجيم منسوب إلى بني ناجية، وهم من بني أسامة بن لوي. وقال أبو علي الغساني: هم أولاد ناجية امرأة كانت تحت أسامة بن لوي.

- ٤١٠٣- (٩) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ:** أَخْبَرَنَا مُحَارِبٌ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: **بِهَذِهِ الْقِصَّةِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِشَمْنٍ قَدْ سَمَّاهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَقِيتَيْنِ وَالذَّرْهَمَ وَالذَّرْهَمَيْنِ، وَقَالَ: أَمَرَ بِقَرَّةٍ فَتَحَرَّتْ، ثُمَّ قَسَمَ لِحَمَاهَا.**
- ٤١٠٤- (١٠) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَائِدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: "قَدْ أَخَذْتُ جَمَلَكُ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ، وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ".**

**قوله:** **فَمَهْمَةٌ مَهْمَةٌ** هو بصاد مهملة مفتوحة ومكسورة والكسر أفصح وأشهر، ولم يذكر الأكثرون غيره، قال القاضي: وهو عبد الدارقطي والخطابي وغيرهما وعد أكثر شيوحاً "ضرار" بصاد مهملة مكسورة وتخفيف الراء، وهو موضع قريب من المدينة، قال: وقال الخطابي: هي بئر قديمة على ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق، قال القاضي: والأشبه عندي أنه موضع لا بئر، قال: وصبطه بعض الرواة في مسلم وبعضهم في الحارثي "ضرار" بكسر الصاد المعجمة وهو خطأ، ووقع في بعض النسخ المعتمدة "فلما قدم ضرار" غير مصروف والمشهور صرفه.

**التوفيق بين الروايتين** قوله: **أَمَرَ بِقَرَّةٍ فَتَحَرَّتْ** فيه أن السنة في البقر الذَّبْحُ لا السحر، ولو عكس جاز. وأما قوله في الرواية الأخرى: **أَمَرَ بِقَرَّةٍ فَحَرَّتْ** فالمراد بالسحر: الدبح جمعاً بين الروايتين.

**قوله:** **أَمَرَ بِقَرَّةٍ فَحَرَّتْ** فيه أنه يستحب للقدام من السفر أن يبدأ بالمسجد، فيصلّي فيه ركعتين، وفيه أن نافلة النهار يُسْتَحَبُّ كونها ركعتين ركعتين كصلاة الليل، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وسبق بيانه في كتاب الصلاة.

**فوائد حديث جابر** واعلم: أن في حديث جابر هذا فوائد كثيرة. إحداها: هذه المعجزة الطاهرة لرسول الله ﷺ في إبعاث جمل جابر وإسراعه بعد إبعائه. الثانية: جوار طلب البيع ممن لم يعرض سلعته للبيع. الثالثة: جوار الماكسة في البيع، وسبق تفسيرها. الرابعة: استحباب سؤال الرجل الكبير أصحابه عن أحوالهم والإشارة عليهم بمصالحهم. الخامسة: استحباب نكاح الكرم. السادسة: استحباب ملاعبة الزوجين. السابعة: فضيلة جابر في أنه ترك حظ نفسه من نكاح الكرم، واختار مصلحة أحواله بنكاح يَبِّ تقوم بمصالحهم. الثامنة: استحباب الابتداء بالمسجد، وصلاة ركعتين فيه عند القدوم من السفر. التاسعة: استحباب الدلالة على الخير. العاشرة: استحباب إرجاع الميزان فيما يدفعه. الحادية عشرة: أن أجرة ورن الثمن على البائع. الثانية عشرة: التبرُّكُ بآثار الصالحين لقوله: لا تفارقه زيادة رسول الله ﷺ. الثالثة عشرة: جواز تقدم بعض الجيش الراجعين بإذن الأمير. الرابعة عشرة: جوار الوكالة في أداء الحقوق ونحوها، وفيه غير ذلك مما سبق، والله أعلم.

**٢٢- باب من استسلف شيئاً، ففرض خيراً منه، و"خيركم أحسنكم قضاء"**

٤١٠٥- (١) **حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ**: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ، فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خِيَارًا رِبَاعِيًّا، فَقَالَ: "أَعْطِهِ إِيَّاهُ، إِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً".

٤١٠٦- (٢) **حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ**: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا بِئِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَإِنْ خَيْرَ عِبَادِ اللَّهِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً".

٤١٠٧- (٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بْنُ عُثْمَانَ الْعَبْدِيُّ**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ، فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنْ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا"، فَقَالَ لَهُمْ: "اشْتَرَوْا لَهُ سِنًا، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ"، فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنِهِ، قَالَ: "فَاشْتَرَوْهُ، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ مِنْ خَيْرٍ كُمْ - أَوْ خَيْرِ كُمْ - أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً".

٤١٠٨- (٤) **حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ**: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَفْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِنًا، فَأَعْطَى سِنًا فَوْقَهُ، وَقَالَ: "خِيَارُكُمْ مَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً".

**٢٢- باب من استسلف شيئاً، ففرض خيراً منه، و"خيركم أحسنكم قضاء"**

قوله: **عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا**، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ، فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خِيَارًا رِبَاعِيًّا، فَقَالَ: "أَعْطِهِ إِيَّاهُ، إِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً"، وفي رواية أبي هُرَيْرَةَ: "أَلَيْسَ خَيْرٌ مِنْ سِنِهِ، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنِهِ، قَالَ: "فَاشْتَرَوْهُ، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ مِنْ خَيْرٍ كُمْ - أَوْ خَيْرِ كُمْ - أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً"، وفي رواية له: "اسْتَفْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِنًا، فَأَعْطَاهُ مِثْلَ فَوْقِهِ، فَقَالَ: خِيَارُكُمْ مَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً".

٤١٠٩ - (٥) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَتَقَاضَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا، فَقَالَ: "أَعْطُوهُ سَنًا فَوْقَ سَنِهِ"، وَقَالَ: "خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً".**

= **شرح العريب** أما البكر من الإبل: فبفتح الباء، وهو الصغير كالغلام من الآدميين، والأشئ بكرة وقلوص، وهي الصغيرة كالجارية، فإذا استكمل ست سنين ودخل في السابعة، وألقى رباعية بتحفيف الباء، فهو رباع، والأشئ رباعية بتحفيف الباء، وأعطاه رباعياً بتحميمها. وقوله **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ** قالوا: معناه ذوو الخماس، سماهم بالصفة، قال القاضي: وقيل: هو جمع محس بفتح الميم، وأكثر ما يجيء: أحاسكم جمع أحسن. **فقه الحديث ومذاهب العلماء في حوار اقتراض الحيوان وعدم حوار** وفي هذا الحديث جواز الاقتراض والاستدانة، وإنما اقتراض النبي ﷺ للحاجة، وكان **يستعيد بالله** من المعرم، وهو الدين، وفيه جواز اقتراض الحيوان، وفيه ثلاثة مذاهب، مذهب الشافعي ومالك وجهاهم العلماء من السلف والخلف: أنه يجوز قرص جميع الحيوان إلا الجارية لمن يملك وطأها، فإنه لا يجوز، ويجوز إقراضها لمن لا يملك وطأها كمحارمها، والمرأة والحشى. والمذهب الثاني: مذهب المزني وابن جرير وداود: أنه يجوز قرص الجارية وسائر الحيوان لكل واحد. والثالث: مذهب أبي حنيفة والكوفيين: أنه لا يجوز قرص شيء من الحيوان، وهذه الأحاديث ترد عليهم ولا تقل دعواهم النسخ بغير دليل.\*\*

**فوائد أحاديث الباب** وفي هذه الأحاديث جواز السلم في الحيوان، وحكمه حكم القرض، وفيها: أنه يستحب لمن عليه دين من قرض وغيره أن يرد أجود من الذي عليه، وهذا من السنة ومكارم الأخلاق، وليس هو من قرض جرّ منفعة فإنه مهني عنه؛ لأن المهني عنه ما كان مشروطاً في عقد القرض، ومذهبا أنه يستحب الزيادة في الأداء عما عليه، ويجوز لمقرض أحدها، سواء زاد في الصفة أو في العدد بأن أقرضه عشرة فأعطاه أحد عشر، =

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** ودليل السح أن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كان حائزاً في بداية الأمر، كما يدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٨٩) عن عبد الله بن عمرو: "أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهر جيشاً: ففقدت الإبل، فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة، فجعل يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة"، ثم وقع النهي عن ذلك في حديث ابن عباس وسمرة بن جندب **عن رسول الله ﷺ**: "عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة"، أخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه والطحاوي وغيرهم، وقد بسط الكلام على إسداد الحديثين شيخنا العثماني **في إعلاء السنن (١٤: ٢٨٠)**.

وأجاب شيخ مشايخنا الأنور **عن حديث الباب** بقوله: "ومحمل واقعة الباب عندي أنه اشترى البعير ثمن مؤجل، ثم أعطى إبلاً بدل الثمن، فغير الراوي بهذا، ومثل هذه المعاملة في عصرنا كثير كذا في العرف الشدي:

-ومذهب مالك: أن الزيادة في العدد منهي عنها، وحجة أصحابنا عموم قوله **﴿﴾**: "خيركم أحسنكم قضاء".  
**الإشكال والجواب عنه** قوله: "فقدِمت عليه إبل الصدقة إلى آخره" هذا مما يستشكل فيقال: فكيف قضى من  
إبل الصدقة أجود من الذي يستحقه العَرِيم مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه منها؟ والجواب: أنه **﴿﴾**  
اقترض لنفسه، فلما جاءت إبل الصدقة اشترى منها بعيراً رابعاً ممن استحقه، فملكه النبي **﴿﴾** بضمنه، وأوفاه  
متبرعاً بالزيادة من ماله، ويدل على ما ذكرناه رواية أبي هريرة التي قدمناها: "أن النبي **﴿﴾** قال: اشترُوا له سِنًا"  
فهذا هو الجواب المعتمد، وقد قيل فيه أجوبة غيره منها: أن المُقْتَرَض كان بعض المحتاجين اقترض لنفسه، فأعطاه  
من الصدقة حين جاءت، وأمره بالقضاء.

قوله: «رحم على من لا حق له» وأصله، فهم به أصحاب بني نضير فدل على ما هو مدلول فيه أنه يحتمل من صاحب الدين الكلام المعتاد في المطالبة، وهذا الإغلاظ المذكور محمول على تشدد في المطالبة ونحو ذلك من غير كلام فيه قدح أو غيره مما يقتضي الكفر، ويحتمل أن القائل الذي له الدين كان كافراً من اليهود أو غيرهم، والله أعلم.

10/10

**[٢٣- باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً]**

٤١١٠- (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبْنُ رُمَيْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنِيهِ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ، فَبَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "بِعْنِيهِ"، فَاشْتَرَاهُ بَعْدَئِذٍ أَسْوَدَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدُ، حَتَّى يَسْأَلَهُ: "أَعْبَدُ هُوَ؟".**

**[٢٣- باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه. متفاضلاً]**

قوله: **جاء عبد، فبايع النبي ﷺ على هجرته، ولم يشعر أنه عبد، فجاء سيده يريدُه** إلى آخره. هذا محمول على أن سيده كان مسلماً، ولهذا ماعه بالعبد الأسودين، والظاهر أنهما كانا مُسْتَمِيمَيْنِ، ولا يجوز بيع العبد المسلم لكافر، ويحتمل أنه كان كافراً أو أنهما كانا كافرين، ولا بد من ثبوت ملكه للعبد الذي بايع على الهجره، إما بَيِّنَةً وإما بتصديق العبد قبل إقراره بالحرية.

**فوائد الحديث:** وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من مكارم الأخلاق والإحسان العام، فإنه كره أن يرد ذلك العبد حائلاً بما قصده من الهجره ومُلازمة الصحة، فاشتراه؛ لئيم له ما أَرَادَهُ، وفيه جواز بيع عبد بعدين، سواء كانت القيمة متفقة أو مختلفة، وهذا مجمع عليه إذا بيع نقداً وكذا حكم سائر الحيوان، فإن باع عبداً بعدين أو بعيراً بعيرين إلى أجل، فمذهب الشافعي والجمهور: جواره، وقال أبو حنيفة والكوفيون: لا يجوز، وفيه مذهب لغيرهم، والله أعلم. \*\*

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم:** واستدل أبو حنيفة بما أخرجه أصحاب السنن عن سمرة **رضي الله عنه** أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان سبيته، وقال الحنفية: إنه ناسخ لحديث عبد الله بن عمرو **رضي الله عنه**. وفي الحديثين كلام ليس هذا موضع سطره، من شاء فليراجع إعلاء السنن (١٤: ٢٨٠) إلى (٢٨٧)، فإنه قد أتى في هذه المسألة بما لا مريد عليه. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٤٨، ٦٤٩)



**[٢٤ - باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر]**

- ٤١١١ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ -: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنَسِيئَةٍ، فَأَعْطَاهُ دِرْعًا لَهُ رَهْنًا.
- ٤١١٢ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ.
- ٤١١٣ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ زِيَادٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: ذَكَرْنَا الرِّهْنَ فِي السَّلَامِ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ.
- ٤١١٤ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: مِنْ حَدِيدٍ.

**[٢٤ - باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر]**

في الباب حديث عائشة رضي الله عنها "أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعاً له من حديد".

**فوائد أحاديث الباب** فيه: حوار معاملة أهل الدمة، والحكم بثبوت أملاكهم على ما في أيديهم، وفيه: بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التقلل من الديار، وملازمة الفقر، وفيه: جواز الرهن وجواز رهن آلة الحرب عند أهل الدمة، وجواز الرهن في الحضر، وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة إلا بجهاذاً وداود، فقالوا: لا يجوز إلا في السفر تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْذَرُوا الْكُفْرَ﴾ كانت رهناً مقلوبةً به (البقرة: ٢٨٣)، واحتج الجمهور بهذا الحديث، وهو مقدم على دليل خطاب الآية.

بيان سبب اشتراء النبي ﷺ الطعام عن اليهودي دون أصحابه وأما اشتراء النبي ﷺ الطعام من اليهودي ورهنه عنده دون الصحابة، فقيل: فعله بياناً لحوار ذلك، وقيل: لأنه لم يكن هناك طعام فاضل عن حاجة صاحبه إلا عنده، وقيل: لأن الصحابة لا يأخذون رهنه ﷺ، ولا يقبضون منه الثمن، فعدل إلى معاملة اليهودي لئلا يضيق على أحد من أصحابه، وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل الدمة وغيرهم من الكفار إذا لم يتحقق تحريم ما معه، لكن لا يجوز للمسلم أن يبيع أهل الحرب سلاحاً وآلة حرب، ولا يستعينون به في إقامة دينهم، ولا يبيع مصحف، ولا العبد المسلم لكافر مطلقاً، والله أعلم.

## [٢٥- باب السلم]

٤١١٥- (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمَرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: "مَنْ سَلَفَ فِي ثَمَرٍ، فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ".**

## ٢٥- باب السلم

**شرح معنى السلم والسلف** قال أهل اللغة: يقال: السلم والسلف وأسلم وأسلف وسلف، ويكون السلف أيضاً قرضاً، ويقال: استسلف، قال أصحابنا: ويشترك السلم والقرض في أن كلاً منهما إثبات مال في الدِّمَّة بمذول في الحال، وذكروا في حد السلم عبارات أحسنها: أنه عقد على موصوف في الذمة يبدل يعطي عاجلاً. سُمِّيَ مسلماً لتسليم رأس المال في المجلس، وسمي سلفاً لتقدم رأس المال، وأجمع المسلمون على جواز السلم. قوله **ﷺ**: **مَنْ سَلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ**، فيه: جواز السلم، وأنه يشترط أن يكون قدره معلوماً بكيل أو وزن أو غيرهما مما يضبط به، فإن كان مذكوعاً كالثوب، اشترط ذكر ذرعان معلومة، وإن كان معدوداً كالحيوان، اشترط ذكر عدد معلوم، ومعنى الحديث: أنه إن أسلم في مكيل فليكن كيله معلوماً، وإن كان في موزون فليكن وزناً معلوماً، وإن كان مؤجلاً فليكن أجله معلوماً، ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم مؤجلاً، بل يجوز حالاً؛ لأنه إذا جاز مؤجلاً مع العرر فجواز الحال أولى؛ لأنه أبعد من العرر، **ﷺ** وليس ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل، بل معناه: إن كان أجل فليكن معلوماً، كما أن الكيل ليس بشرط، بل يجوز السلم في الثياب بالدرع، وإنما ذكر الكيل بمعنى: أنه إن أسلم في مكيل فليكن -

**ﷺ قال في تكملته فتح الملهم** وأجاب عنه الموفق ابن قدامة بأن السلم إنما جاز رخصة للرفق، ولا يحصل الرفق إلا بالأجل، فإذا انتفى الأجل انتفى الرفق، فلا يصح؛ ولأن الحلول يخرجها عن اسمها ومعناها، أما الاسم؛ فلأنه يسمى "سلماً" و"سلفاً" لتعجل أحد العوضين وتأخر الآخر. أما المعنى فإن الشارع أرخص فيه للحاجة الداعية إليه، ومع حضور ما يبيعه حالاً لا حاجة إلى السلم، فلا يثبت، بخلاف بيع الأعيان، فإنها لم تثبت على خلاف الأصل لمعنى يتخص بالتأجيل.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لا يرجع هذا الخلاف إلى كثير طائل، فإنه إن أراد أحد عقد البيع حالاً عقده بلفظ البيع، لا بلفظ السلم، ثم إن شاء المشتري استلم المبيع في مجلس آخر، ولا يمنع ذلك كون البيع حالاً، كما هو الظاهر. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٥٤)

٤١١٦ - (٢) **حَدَّثَ شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُسْلِفُونَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَسْلَفَ فَلَا يُسْلِفُ إِلَّا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ".

٤١١٧ - (٣) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ:** "إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ".

٤١١٨ - (٤) **حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا:** حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِإِسْنَادِهِمْ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، يَذْكُرُ فِيهِ "إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ".

= كَيْلًا مَعْلُومًا، أَوْ فِي مَوْزُونٍ، فَلَيْكِنْ وَزَنًا مَعْلُومًا.

**اختلاف اهل العلم في حوار السلم احوال وعدم حوارهِ** وقد اختلف العلماء في حوار السلم الحال مع إجماعهم على حوار الموزن، فحوار الحال الشافعي وآخرون، ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون، وأجمعوا على اشتراط وصفه بما يضبط به.

قوله **١٤٣**: "من سلف في ثمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم": هكذا هو في أكثر الأصول "ثمر" بالمشاة، وفي بعضها "ثمر" بالثلثة، وهو أعم، وهكذا في جميع النسخ "وزن معلوم" بالواو لا بـ"أو"، ومعناه: إن أسلم كَيْلًا أَوْ وَزَنًا فليكن معلومًا، وفيه دليل لحوار السلم في المكيل وربًا، وهو حائر بلا خلاف، وفي حوار السَّيَمِ في الموزون كَيْلًا وَجَهَانًا لِأَصْحَابِنَا، أَصَحُّهُمَا: جَوَازُهُ كَعَكْسِهِ.

قوله: "حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وإسماعيل بن سالم جميعاً عن ابن عيسى": هكذا هو في نسخ بلادنا "عن ابن عيسى"، وكذا وقع في رواية أبي أحمد الخوذي، ووقع في رواية ابن ماهان عن مسلم عن شيوخه هؤلاء الثلاثة "عن ابن عليه"، وهو إسماعيل بن إبراهيم. قال أبو علي العسائي وآخرون من الحفاظ: والصواب رواية ابن ماهان. قالوا: ومن تأمل الباب عرف ذلك، قال القاضي: لأن مسلماً ذكر أولاً حديث ابن عيسى عن ابن أبي نجيح. وفيه ذكر الأجل، ثم ذكر حديث عبد الوارث عن ابن أبي نجيح، وليس فيه ذكر الأجل، ثم ذكر حديث ابن عليه عن ابن أبي نجيح، وقال بمثل حديث عبد الوارث، ولم يذكر "إلى أجل معلوم"، ثم ذكر حديث سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح، وقال بمثل حديث ابن عيسى يذكر فيه الأجل.

## [٢٦- باب تحريم الاحتكار في الأقوات]

٤١١٩- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَغْنِيٍّ ابْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ مَعْمَرًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ"، فَقِيلَ لِسَعِيدٍ: فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ؟ قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ مَعْمَرًا الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ.\*

٤١٢٠- (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ".

٤١٢١- (٣) قَالَ إِبْرَاهِيمُ: قَالَ مُسْلِمٌ: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ ابْنِ أَبِي مَعْمَرٍ أَحَدِ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى.

## [٢٦- باب تحريم الاحتكار في الأقوات]

قوله ﷺ: مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ، وفي رواية: لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ.

شرح معنى الاحتكار المحرم وحكمته قال أهل اللغة: الخاطي بالهمز هو العاصي الآثم، وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار، قال أصحابنا: الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة، وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة، ولا يبيعه في الحال بل يدخره ليغلو ثمه، فأما إذا جاء من قريته، أو اشتراه في وقت الرخص وادخره أو انتاعه في وقت الغلاء؛ لحاجته إلى أكله، أو ابتاعه؛ لبيعه في وقته، فليس باحتكار ولا تحريم فيه، وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال، هذا تفصيل مذهبنا، قال العلماء: والحكمة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام، واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره أجبر على بيعه دفعاً للضرر عن الناس.

قوله: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، يريد أن فعلي مما لا يشتمله الاحتكار المنهي عنه في الحديث، وإلا لما فعله من أخذت عنه هذا الحديث؛ إذ المسلم لا يخالف أمر النبي ﷺ بعد علمه به، وإنما الاحتكار مخصوص بالقوت، وكان احتكار سعيد ما كان في القوت، والله تعالى أعلم.

تأويل الاحتكار الذي يفعله سعيد ومعمّر وأما ما ذكر في الكتاب عن سعيد بن المسيب ومعمّر راوي الحديث أمّا كما يحتكران. فقال ابن عبد البر وآخرون: إمّا كان يحتكران الزيت، وحملّا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه والغلاء، وكذا حمّه الشافعي وأبو حنيفة وآخرون وهو الصحيح.

الجواب عن كون هذا أحدث مقطوعاً قول مسلم: "وحدثني بعض أصحابنا عن عمرو بن عوف قال: حدثنا خالد بن عبد الله عن عمر بن يحيى عن محمد بن عمرو عن سعيد بن المسيب"، قال العسائي وغيره: هذا أحد الأحاديث الأربعة عشر المقطوعة في صحيح مسلم، قال القاضي: قد قدما أن هذا لا يسمى مقطوعاً، إمّا هو من رواية المجهول، وهو كما قال القاضي، ولا يصح هذا الحديث؛ لأنه أتى به متابعة، وقد ذكره مسلم من طرق متصلة برواية من سماهم من الثقات، وأما المجهول فقد جاء مسمى في رواية أبي داود وغيره، فرواه أبو داود في "سننه" عن وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله عن عمر بن يحيى بإساده، والله أعلم.

.....





## [٢٨- باب الشفعة]

٤١٢٤- (١) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ**: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ فِي رَبْعَةٍ أَوْ نَخْلٍ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ، وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ".

## ٢٨- باب الشفعة

**معنى الشفعة** قال أهل اللغة: الشَّفْعَةُ من شَفَعَتِ الشَّيْءَ إذا ضَمَمْتَهُ وَثَبْتَهُ وَمِمَّ شَفَعَ الْأَذَانُ، وَسُمِّيَتْ شَفْعَةً؛ لِقِسْمِ نَصِيبٍ إِلَى نَصِيبٍ. وَالرَّبْعَةُ وَالرَّيْعُ: بَفَتْحِ الرَّاءِ وَإِسْكَانِ النِّسَاءِ، وَالرَّيْعُ: الدَّارُ وَالْمَسْكَنُ وَمَطْلَقُ الْأَرْضِ، وَأَصْلُهُ الْمَنْزِلُ الَّذِي كَانُوا يَرْتَعُونَ فِيهِ، وَالرَّبْعَةُ تَأْتِي الرِّبْعَ، وَقِيلَ: وَاحِدَةٌ وَالْجَمْعُ الَّذِي هُوَ اسْمُ الْجِسْرِ رِبْعٌ كَثِيرَةٌ وَحُمْرٌ. وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ثُبُوتِ الشَّفْعَةِ لِلشَّرِيكِ فِي الْعَقَارِ مَا لَمْ يَقْسَمَ.

**حكمة ثبوت الشفعة**. قال العلماء: الحكمة في ثبوت الشفعة إزالة الضرر عن الشريك، وحصت بالعقار؛ لأنه أكثر الأنواع ضرراً، واتفقوا على أنه لا شفعة في الحيوان والثياب والأمتعة وسائر المنقول. قال القاضي: وشذ بعض الناس فأنبت الشفعة في العروض، وهي رواية عن عطاء، وثبتت في كل شيء حتى في الثوب، وكذا حكاه ابن المنذر، وعن أحمد رواية أنها تثبت في الحيوان والساء المفرد.

**أقوال أهل العلم في ثبوت الشفعة بالحوار** وأما المقسوم فهل تثبت فيه الشفعة بالحوار؟ فيه خلاف، مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهور العلماء لا تثبت بالحوار. وحكاها ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري ويحيى الأنصاري وأبي الزيد وربيعه ومالك والأوزاعي والمغيرة بن عبد الرحمن وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وقال أبو حنيفة والثوري: تثبت بالحوار،\* والله أعلم. واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أن الشفعة لا تثبت إلا في عقار محتمل -

\* **قال في تكمله فتح الملهم** وقال أبو حنيفة: تثبت الشفعة لأصناف ثلاثة: الأول: الشريك في نفس المبيع، والثاني: الشريك في حقوق المبيع، مثل الشرب والممر، والثالث: الجار الملاصق، ويقدم الأول على الثاني، والثاني على الثالث، ومثل هذا القول مروى أيضاً عن ابن سيرين وابن شبرمة وابن أبي ليلى وسفيان الثوري والعترة، كما في المغني والنيل.

(إلى أن قال:): "والحاصل: أن أبا حنيفة يؤول قوله: "إذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة"، والشافعي والشوكاني يؤولان قوله: "الجار أحق بسقبة"، ولما نظرنا إلى علة مشروعية الشفعة، وهو دفع الضرر، كان تأويل أبي حنيفة أرجح؛ لأن المرء كما يتضرر من شريكه يتضرر من جاره أيضاً. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٦٥، ٦٦٨)



## [٢٩- باب غرز الخشب في جدار الجار]

- ٤١٢٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ". قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتافِكُمْ.
- ٤١٢٨- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمُ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

## [٢٩- باب غرز الخشب في جدار الجار]

قوله ﷺ: لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ، مَعْنَاهُ لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ. وَهَذَا

ضبط كلمة "خشبة". قال القاضي: روي قول: "خشبة" في صحيح مسلم وغيره من الأصول والمصنفات "خشبة" بالإنفراد و"خُشْبَةً" بالجمع، قال: وقال الطحاوي عن روح بن القريح: سألت أبا ريد والحارث بن مسكين ويونس بن عبد الأعلى عنه: فقالوا كلهم "خشبة" بالتصوين على الأفراد. قال عبد العبي بن سعيد: كل الناس يقولونه بالجمع إلا الطحاوي.

ضبط الكلمة وبيان مراد الحديث: وقوله: "أَكْتافِكُمْ" هو بالثناء المثناة فوق، أي بيسكم، قال القاضي: قد رواه بعض رواة "الموطأ" أَكْتافِكُمْ بالنون ومعناه أيضاً: بيسكم، والكسف الحجاب، ومعنى الأول: أي أصرح بها بيسكم وأوجعكم بالتفريع بها كما يصرب الإنسان بالشئ بين كتفيه، قوله: "مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ": أي عن هذه السنة والحصنة والموعظة أو الكلمات. وجاء في رواية أبي داود: "فَكُتُّوا رُؤُوسَهُمْ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكُمْ أَعْرَضْتُمْ"، واحتلف العلماء في معنى هذا الحديث هل هو على الدب إلى تمكين الحار من وضع الخشب على جدار جاره أم على الإيجاب؟ وفيه قولان للشافعي وأصحاب مالك أصحابهما في المذهبين: الدب، وبه قال أبو حنيفة والكوفيون. والثاني: الإيجاب، وبه قال أحمد وأبو ثور وأصحاب الحديث، وهو ظاهر الحديث، ومن قال بالدب قال: ظاهر الحديث أنهم توقفوا عن العمل، فهذا قال: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وهذا يدل على أنهم فهموا منه الدب لا الإيجاب، ولو كان واجباً لما أطبقوا على الإعراض عنه، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي في الحديث: إن الأمر في حديث الباب للندب، واليهي للتبريه، فلا يجوز لأحد أن يعرر خشبة على جدار جاره إلا بإذن منه، ويدب لمالك الجدار أن يأذن له بذلك، فإن امتنع لم يجز على ذلك قضاء. (تكملة فتح الملهم: ٦٧٠/١)

## [ ٣٠ - باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ]

٤١٢٩ - (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا:** حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعِيدِ السَّاعِدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ".

٤١٣٠ - (٢) **حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى:** أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ أَرَوْى خَاصَمَتْهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ، فَقَالَ: دَعُوهَا وَإِيَّاهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طَوَّقَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، اللَّهُمَّ! إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، فَأَعْمِ بَصَرَهَا، وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا، قَالَ: فَرَأَيْتُهَا عَمِيَاءَ تَلْتَمِسُ الْحُدُرَ، ثَقُولُ: أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشِي فِي الدَّارِ مَرَّتْ عَلَى بَيْتٍ فِي الدَّارِ، فَوَقَعَتْ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَهَا.

## ٣٠ - باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها

قوله ﷺ: مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طَوَّقَهُ اللَّهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وفي رواية: مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طَوَّقَهُ اللَّهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

**صط الكلمة وترجيح كون الأرض سبعا** **صط** قال أهل اللغة: الْأَرْضُونَ بفتح الراء، وفيها لغة قليلة بإسكانها، حكاهما الجوهري وغيره، قال العلماء: هذا تصريح بأن الأرضين سبع طبقات، وهو موافق لقول الله تعالى: **سَبْعَ سَبُوتٍ وَمِنْ الْأَرْضِ مَسْنِيَّةٌ** (الطلاق: ١٢)، وأما تأويل الممائلة على الهيئة والشكل فبخلاف الظاهر، وكذا قول من قال المراد بالحديث: سبع أرضين من سبع أقاليم؛ لأن الأرضين سبع طباق، وهذا تأويل باطل أبطله العلماء بأنه لو كان كذلك لم يُطَوَّقُ الظالم بشير من هذا الإقليم شيئا من إقليم آخر، بخلاف طباق الأرض، فإنها تابعة لهذا الشبر في الملك، فمن ملك شيئا من هذه الأرض ملكه وما تحته من الطباق، قال القاضي: وقد جاء في غلط الأرضين وضاقهن وما يبهن حديث ليس ثابت.

**تأويل التطويق المذكور** وأما التطويق المذكور في الحديث، فقالوا: يحتمل أن معناه أنه يحمل مثله من سبع أرضين، ويكلف إطفاء ذلك، ويحتمل أن يكون يجعل له كالطوق في عنقه، كما قال سبحانه وتعالى: -

٤١٣١ - (٣) **حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ:** حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ أَرَوَى بِنْتَ أُوَيْسٍ ادَّعَتْ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ أَرْضِهَا، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا كُنْتُ أَخَذُ مِنْ أَرْضِهَا شَيْئًا بَعْدَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: وَمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ"، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: لَا أَسْأَلُكَ بَيْنَةَ بَعْدَ هَذَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ! إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، فَعَمَّ بَصَرُهَا، وَأَقْتُلْهَا فِي أَرْضِهَا.

قَالَ: فَمَا مَاتَتْ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهَا، ثُمَّ بَيَّنَّا هِيَ تَمْشِي فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَةٍ، فَمَاتَتْ.

٤١٣٢ - (٤) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:** حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ".

٤١٣٣ - (٥) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ:** حَدَّثَنَا حَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، إِلَّا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٤١٣٤ - (٦) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حَرْبٌ وَهُوَ ابْنُ شَدَادٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمِهِ خُصُومَةٌ فِي أَرْضٍ، وَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ اجْتَنِبِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ظَلَمَ قِيْدَ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ، طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ".

٤١٣٥ - (٧) **وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ:** أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

= \* سَبْعُ طَوَّقَاتٍ مَخْلُوعَةٍ يَوْمَ تَقْسَمُهُ \* (آل عمران: ١٨٠)، وقيل: معناه أنه يطوق إثم ذلك، ويلزمه كلزوم الطوق بعنقه، وعلى تقدير التطويق في عنقه يطول الله تعالى عُنُقَهُ، كما جاء في غلط جند الكافر وعظم فرسه، =

وفي هذه الأحاديث تحريم الظلم، وتحريم الغصب، وتعليق عقوبته، وفيه إمكان غصب الأرض، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة رحمته: لا يتصور غصب الأرض.

**شرح العرب** وقوله رحمته: من صلبه فسد من الأرض هو بكسر القاف وإسكان الياء أي قدر شر من الأرض، يقال: قيد وقاد وقيس وقاس بمعنى واحد، وفي الباب حبان بن هلال بفتح الحاء، وفي حديث سعيد بن زيد رحمته مقمة له وقبول دعائه، وجوار الدعاء على الطام، ومستدل أهل الفضل، والله أعلم.

• • • • •

## [٣١- باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه]

٤١٣٦- (١) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْحَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ، جُعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أَذْرُعٍ".

## [٣١- باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه]

قوله ﷺ: "إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ، جُعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أَذْرُعٍ" هكذا هو في أكثر النسخ "سَبْعَ أَذْرُعٍ"، وفي بعضها 'سبعة أذرع'، وهما صحيحان، والذراع يذكر ويؤث، والتأنيث أفصح.

بيان مقدار الطريق في الأرض المشتركة في صورة اختلافهم وأما قدر الطريق، فإن جعل الرجل بعض أرضه المملوك طريقاً لمسنة للمارين، فقدرها إلى خيرته، والأفضل توسيعها، وليست هذه الصورة مرادة الحديث، وإن كان الطريق بين أرض لقوم وأرادوا إحياءها، فإن اتفقوا على شيء فذاك، وإن اختلفوا في قدره، جعل سبع أذرع، وهذا مراد الحديث. أما إذا وجدنا طريقاً مملوكاً وهو أكثر من سبعة أذرع، فلا يجوز لأحد أن يَسْتَوْلِي على شيء منه وإن قل، لكن له عمارة ما حواله من الموات، ويملكه بالإحياء بحيث لا يضر المارين، قال أصحابنا: ومنى وجدنا حادة مُسْتَطَرَّة، ومسكاً مشروغاً نافداً، حكماً باستحقاق الاستطراق فيه بظاهر الحال، ولا يعتبر مبتدأ مصيره شارعاً، قال إمام الحرمين وغيره: ولا يحتاج ما يجعله شارعاً إلى لفظ في مصيره شارعاً ومسبلاً، هذا ما ذكره أصحابنا فيما يتعلق بهذا الحديث. وقال آخرون: هذا في الألفية إذا أراد أهلها البيان، فيجعل طريقهم عرضاً سبعة أذرع لدخول الأحمال والأنقال ومخرجها ونفاقها، قال القاضي: هذا كله عند الاختلاف كما نص عليه في الحديث، فأما إذا اتفق أهل الأرض على قسمتها، وإخراج طريق منها كيف شاؤوا فهلهم ذلك، ولا اعتراض عليهم؛ لأنها ملكهم،\*\* والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. وعلى كل حال، فالظاهر أن الحديث لا يقصد التحديد الشرعي الأبدي، وإنما يقصد ما كان فيه مصلحة في ذلك الزمان، ومقتضى ذلك أن يحكم في كل زمان بما فيه مصلحة العامة، وإليه يشير الخطابي رحمه الله في معالم السنن (٥: ٢٣٨) حيث يقول: "ويشبه أن يكون هذا على معنى الإرقاق والاستصلاح، دون الحصر والتحديد"، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٦٨١/١)



## [٢٤- كتاب الفرائض]

## [١- باب لا يرث المسلم الكافر]

٤١٣٧ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ".

## [٢٤- كتاب الفرائض]

## [١- باب لا يرث المسلم الكافر]

بيان معاني الفرائض والإرث هي جمع فريضة من الفرض وهو التقدير؛ لأن سُهْمَانِ الفروض مقدرة، ويقال للعالم بالفرائض: فرضي وفارض وفريض، كعالم وعليم، حكاه المرد، وأما الإرث في الميراث، فقال المُرَدُّ: أصه العاقبة، ومعناه الانتقال من واحد إلى آخر. قوله ﷺ: "لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ" في بعض النسخ: "ولا الكافر المسلم" بحذف لفظة "يرث".

أقوال أهل العلم في وراثة العلم أجمع المسلمون على أن الكافر لا يرث المسلم، وأما المسلم فلا يرث الكافر أيضاً عند جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وذهبت طائفة إلى توريث المسم من الكافر، وهو مذهب معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومسروق وغيرهم، وروي أيضاً عن أبي الدرداء، والشافعي والزهري والشافعي نحوه على خلاف بينهم في ذلك، والصحيح عن هؤلاء كقول الجمهور، واحتجوا بحديث: "الإسلام يعلو ولا يعلى عليه". وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح الصريح، ولا حجة في حديث: "الإسلام يعلو ولا يعلى عليه"، لأن المراد به فصل الإسلام عن غيره ولم يتعرض فيه لميراث فكيف يترك به نص حديث: "لا يرث المسلم الكافر"، ولعل هذه الطائفة لم يبلغها هذا الحديث، وأما المرتد فلا يرث المسم بالإجماع.

أقوال العلماء في إرث المرتد. وأما المسلم فلا يرث المرتد عند الشافعي ومالك وربيعة وابن أبي ليلى وغيرهم، بل يكون ماله فينا للمسلمين. وقال أبو حنيفة والكوفيون والأوراعي وإسحاق: يرثه ورثته من المسلمين، وروي ذلك عن علي وابن مسعود وجماعة من السلف، لكن قال الثوري وأبو حنيفة: ما كسبه في رده فهو للمسلمين، وقال الآخرون: الجميع لورثته من المسلمين، وأما توريث الكفار بعضهم من بعض كاليهودي من النصراني وعكسه والمجوسي منهما، وهما منه، فقال به الشافعي وأبو حنيفة ﷺ وآخرون، ومنعه مالك، قال الشافعي: لكن لا يرث حربي من ذمي، ولا ذمي من حربي، قال أصحابنا: وكذا لو كانا حربيين في بلدين متحاربين لم يتوارثا، والله أعلم.

## ٢- باب أحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر

٤١٣٨- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ وَهُوَ الثَّرَسِيُّ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ".\*

٤١٣٩- (٢) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطٍ - أُمُ الْعَيْشِيِّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ".

٤١٤٠- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ".

## ٢- باب أحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر

قوله ﷺ: "أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ". وفي رواية: "فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ". وفي رواية: "اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ".  
بيان معنى قوله "أَوَّلَى رَجُلٍ" وفائدة توصيف "رجل" بـ "ذكر" قال العلماء: المراد بأولى رجل: أقرب رجل، مأخوذ من الولي بإسكان اللام على وزن الرمي، وهو القرب، وليس المراد بأولى هنا أحق بخلاف قولهم: الرجل أولى بماله؛ لأنه لو حمل هنا على أحق لخلى عن الفائدة؛ لأننا لا ندرى من هو الأحق.  
قوله ﷺ: "فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ" وصف الرجل بأنه ذكر تشبيهاً على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصوبة، -

\*قوله: "فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ" إضافة أولى إلى رجل للبيان، والمراد أقرب إلى الميت من رجل، وقوله: ذكر للتأكيد ودفع ما يتوهم أن المراد بالرجل الشخص مطلقاً يشمل الذكر والأنثى أو لدفع توهم أن الحكم عام وذكر الرجل بناء على ما جرى عليه العادة حيث يذكر الرجل ويكتفي به عن ذكر المرأة لكونه الأصل والأنثى تابع له في الأحكام.

٤١٤١ - (٤) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ**: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ وَهْبٍ وَرَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ.

= وسبب الترجيح في الإرث، وهذا جعل لذكر مثل حظ الأنثيين، وحكمته أن الرجال تنحقم مؤن كثيرة بالقيام بالعيال والضيقات، والأرقاء والقاصدين، ومواساة السائلين، وتحمل العرامات وغير ذلك، والله أعلم.  
هذا الحديث في توريث العصات، وقد أجمع المسمون على أن ما بقي بعد الفروض فهو للعصبات يقدم الأقرب فالأقرب، فلا يرث عاصب بعيد مع وجود قريب.

**مثال العصب القريب والعبد وإقامة العصات** فإذا حلف ستاً وأحاً وعماً فليست النصف فرضاً، والباقي للأخ، ولا شيء للعم، قال أصحابنا: والعصبة ثلاثة أقسام: عصبة بنفسه كالإس، والأخ، والعم، والعم، والعم، وعم الأب والجد واسهما ونحوهم، وقد يكون الأب وأخذ عصبة، وقد يكون هما فرض، فمضى كان للميت إس أو إس ابن لم يرث الأب إلا السدس فرضاً، ومضى لم يكن ولد ولا ولد إس ورث بالنصيب فقط، ومضى كانت بنت أو بنت إس أو ستان أو ستا إس، أخذ الست فرضهن، وللأب من الباقي: السدس فرضاً، والباقي بالتعصيب، هذا أحد الأقسام، وهو العصبة بنفسه.

القسم الثاني: العصبة بعينه وهو الست بالنسب، وبنت الابن وبني الإس والأخوات بالإحوة.  
والثالث: العصبة مع غيره، وهو الأخوات للأبوين أو للأب مع الست وبنت الإس، فإذا حلف ستاً وأحاً لأبوين أو لأب، فليست النصف فرضاً وإساقى للأخت بالتعصيب، وإن حلف ستاً وبنت إس وأحاً لأبوين أو أحاً لأب، فليست النصف وبنت الإس السدس وإساقى للأخت، وإن حلف ستين وبنت إس وأحاً لأبوين أو لأب، فليست الثلثان، والباقي للأخت، ولا شيء لبنت الإس؛ لأنه لم يبق شيء من فرض خمس الست، وهو الثلثان.

**معنى العصبة بنفسه وإحوائها** قال أصحابنا: وحيث أطلق العصبة، فالمراد به العصبة بنفسه، وهو كل ذكر يُدلى بنفسه بالفراة ليس بينه وبين الميت شيء، ومضى انفرد العصبة أحد جميع المال، ومضى كان مع أصحاب فروض مستعرة فلا شيء له، وإن لم يستعرقوا كان له الباقي بعد فروضهم.

**سان مراتب العصات** وأقرب العصات السون، ثم سوهن ثم الأب ثم الجد إن لم يكن أخ، والأخ إن لم يكن جد، فإن كان جد وأخ فمبها خلاف مشهور، ثم سو الإحوة ثم سوهن وإن سفلوا، ثم أعمام الأب ثم سوهن وإن سفلوا، ثم أعمام الجد، ثم سوهن، ثم أعمام جد الأب ثم سوهن وهكذا، ومن أدنى أبوين يقدم على من يدلى بأب، فيقدم أخ من أبوين على أخ من أب، ويقدم عم لأبوين على عم أب وكذا الباقي، ويقدم الأخ من الأب على إس الأخ من الأبوين؛ لأن جهة الأخوة أقوى وأقرب، ويقدم إس أخ الأب على عم لأبوين، ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين، وكذا الباقي، والله أعلم.

«ولو خلف ستاً وأحماً لأبوين وأحماً لأب، فمدهما ومذهب الجمهور أن لست الصف والباقي للأخت ولا شيء للأخ. وقال ابن عباس **خبر**: لست الصف، والباقي للأخ دون الأخت، وهذا الحديث المذكور في الباب طاهر في الدلالة لمذهبه، والله أعلم.»

**\*قال في تكملة فتح الملهم:** ثم إن حديث الباب من أقوى الدلائل على أن الحميد لا يرث مع الاس؛ لأن الابن عند وجوده أو رجل ذكر، فيحوز المال، ويحرم الحميد؛ لكونه أبعد بالنسبة إليه. وهذا ما أجمعت عليه الأمة الإسلامية منذ القرون الأولى. (تكملة فتح الملهم: ١٦/٢، ١٧)

• • • •

## [٣- باب ميراث الكلالة]

٤١٤٢- (١) **حَدَّثَنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بُكَيْرٍ النَّاقِدِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُثَنِّكِ، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَرَضْتُ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ يَعُودَانِي، مَا شَيْئَ، فَأَغْمِي عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَأَقَقْتُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ شَيْئًا، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ: ﴿يَسْقُوتُ فِي شَيْءٍ لِفَيْسِكِهِ﴾ فِي الْكَلَلَةِ ﴿﴾ (النساء: ١٧٦)**

٤١٤٣- (٢) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُثَنِّكِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي بَنِي سَلَمَةَ يَمْشِيَانِ، فَوَجَدَنِي لَا أَغْقِلُ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيَّ مِنْهُ، فَأَقَقْتُ، فَقُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَتَزَلَّتْ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي وُصَايَاكُمْ لِلَّذِينَ كَانُوا مِنْكُمْ حَصَ الْأُنثَيْنِ﴾ (النساء: ١١).**

## [٣- باب ميراث الكلالة]

قوله: **﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي وُصَايَاكُمْ لِلَّذِينَ كَانُوا مِنْكُمْ حَصَ الْأُنثَيْنِ﴾** وهذا ظاهر، والأول صحيح أيضاً، وتقديره وهما ماشيان. وفيه فضيلة عيادة المريض، واستحباب المشي فيها. قوله: **﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي وُصَايَاكُمْ لِلَّذِينَ كَانُوا مِنْكُمْ حَصَ الْأُنثَيْنِ﴾** الوضوء هما بفتح الواو: الماء الذي يتوضأ به، وفيه التبرك بآثار الصالحين وفضل طعامهم وشراهم ونحوهما، وفضل مواكلتهم ومشاربتهم ونحو ذلك، وفيه ظهور آثار بركة رسول الله ﷺ واستدلال أصحابنا-

قوله: **﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي وُصَايَاكُمْ لِلَّذِينَ كَانُوا مِنْكُمْ حَصَ الْأُنثَيْنِ﴾** وفي رواية: "يوصيكم الله"، ولا يخفى بين الحديثين من التعارض في بيان الآية النازلة ولعل سببه أن بعض الرواة لما سمعوا آية الميراث بينها من عند أنفسهم، فوقعوا في الخطأ، ونشأ منه التعارض، والله أعلم. وقال القاضي أبو بكر ابن العربي في شرح الترمذي: وهذا تعارض لم يتفق بيانه إلى الآن، اللهم إلا أن يقال: نزلت آية الفرائض صحيح، وقوله: **﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي وُصَايَاكُمْ لِلَّذِينَ كَانُوا مِنْكُمْ حَصَ الْأُنثَيْنِ﴾** وهم من الرواة، فإنها آخر آية نزلت، انتهى. لكن قال بعض الحاضرين في المجلس كون الأمر بالعكس أولى؛ لأن جابراً ما كان له أولاد وإنما كانت له بنات الأب وميراث بنات الأب مذكور في آية **﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي وُصَايَاكُمْ لِلَّذِينَ كَانُوا مِنْكُمْ حَصَ الْأُنثَيْنِ﴾** الآية. لا في **﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي وُصَايَاكُمْ لِلَّذِينَ كَانُوا مِنْكُمْ حَصَ الْأُنثَيْنِ﴾** والله أعلم.

٤١٤٤ - (٣) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، مَا شَيْئِينَ، فَوَجَدَنِي قَدْ أُغْمِيَ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ ﷺ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ فَأَفَقْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَصْعُ فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ شَيْئًا، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (النساء: ١١).

٤١٤٥ - (٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ، فَتَوَضَّأَ، فَصَبَّوْا عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ، فَقُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْصِيكُمُ فِي الْكَلَالَةِ﴾؟ قَالَ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ.

٤١٤٦ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثٍ وَهْبِ ابْنِ جَرِيرٍ: فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ، وَفِي حَدِيثِ النَّضْرِ وَالْعَقَدِيِّ: فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرْضِ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ قَوْلُ شُعْبَةَ لِابْنِ الْمُنْكَدِرِ.

-وعبرهم بهذا الحديث على طهارة الماء المستعمل في الوضوء والغسل، ردًا على أبي يوسف القائل بنجاسته، وهي رواية عن أبي حنيفة، وفي الاستدلال به نظر؛ لأنه يحتمل أنه صب من الماء الباقي في الإناء، ولكن قد يقال: البركة العظمى فيما لاقي أعضاءه ﷺ في الوضوء، والله أعلم.

قوله: قلت: يا رسول الله كيف أقضي في مالي؟ فلم يرد عليَّ شيئاً حتى نزلت آية الميراث: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْصِيكُمُ فِي الْكَلَالَةِ﴾. وفي رواية فنزلت: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾. وذكر مثل حصَّ الْأَسْتِ. وفي رواية نزلت آية الميراث.

فقه الحديث: فيه جوار وصية المريض، وإن كان يذهب عقله في بعض أوقاته بشرط أن تكون الوصية في حال إفاقته وحضور عقله، وقد يستدل بهذا الحديث من لا يجوز الاجتهاد في الأحكام للنبي ﷺ، والجمهور على جوازه، وقد سبق بيانه مرات، ويتأولون هذا الحديث وشبهه على أنه لم يظهر له بالاجتهاد شيء، فلهذا لم يرد عليه شيئاً رجاء أن ينزل الوحي.

٤١٤٧ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَاللَّفْظُ لَأَبْنِ الْمُثَنَّى  
قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ  
ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ  
قَالَ: إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا  
رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي،  
وَقَالَ: "يَا عُمَرُ! أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟" وَإِنِّي إِنْ أَعِشْ أَقْضِ فِيهَا  
بِقَضِيَّةٍ، يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ.

٤١٤٨ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ رَافِعٍ عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ، عَنْ شُعْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قوله: "فلا تخرج من عندك من هذه الاية" جمع بين "فلا تخرج" و"من هذه الاية" في معنى واحد، وهو "لا تخرج من هذه الاية".

وحد سميته انه النساء" بآية الصف أما آية الصف؛ فلأنها نزلت في الصيف. وأما قوله: "وإني إن أعش" إلى آخره، هذا من كلام عمر لا من كلام النبي ﷺ، وإنما أحر القضاء فيها؛ لأنه لم يظهر له في ذلك الوقت طهوراً يحكم به، فأحره حتى يتم اجتهاده فيه، ويستوفي نظره، ويتقرر عنده حكمه، ثم يقضي به، ويشيعه بين الناس.

وحد اعلاط النبي ﷺ لعمر ولعل النبي ﷺ إنما أغلظ له لحوفه من أتكاله وأتكال غيره على ما بص عليه صريحاً، وتركهم الاستنباط من النصوص، وقد قال الله تعالى: ﴿مِمَّا دَعَا إِلَى تَرْسُولِى أُولَئِكَ لَأُؤْمِنَهُمْ إِنْ يَأْتِنَا بِبَيِّنَاتٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ (النساء: ٨٣)، فالاعتناء بالاستنباط من أكذ الواجبات المطلوبة؛ لأن النصوص الصريحة لا تفي إلا ببسير من المسائل الحادثة، فإذا أهمل الاستنباط فات القضاء في معظم الأحكام الباردة أو في بعضها، والله أعلم.



## [٤- باب آخر آية أنزلت آية الكلالة]

٤١٤٩- (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أُتِرِلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ: **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ**.

٤١٥٠- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: آخِرُ آيَةٍ أُتِرِلَتْ، آيَةُ الْكَلَالَةِ، وَآخِرُ سُورَةٍ أُتِرِلَتْ بَرَاءَةٌ.

٤١٥١- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عِيسَى وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ أَنَّ آخِرَ سُورَةٍ أُتِرِلَتْ تَامَّةً سُورَةُ التَّوْبَةِ، وَأَنَّ آخِرَ آيَةٍ أُتِرِلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ.

٤١٥٢- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ آدَمَ، حَدَّثَنَا عَمَّارٌ وَهُوَ ابْنُ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: آخِرُ سُورَةٍ أُتِرِلَتْ كَامِلَةٌ.

## [٤- باب آخر آية أنزلت آية الكلالة]

**أقوال أهل العلم في اشتقاق لمطة "الكلالة" ومعناها** واحتنفوا في اشتقاق الكلالة. فقال الأكثرون: مشتقة من التكلل، وهو التطرف، فاسم العم مثلاً يقال له: كلاله؛ لأنه ليس على عمود السبب، بل على طرفه، وقيل: من الإحاطة، ومنه الإكليل، وهو شه عصاة تزين بالجوهر، فسموا كلاله لإحاطتهم بالميت من جوانبه، وقيل: مشتقة من كل الشيء إذا بعد وانقطع، ومنه قوهم: كلت الرِّحَم إذا بعدت، وطال اتساعها، ومنه كل في مشيه إذا انقطع لبعده مسافته.

**أقوال العلماء في المراد بـ"الكلالة"** واختلف العلماء في المراد بالكلالة في الآية على أقوال: أحدها: المراد البوراة إذا لم يكن للميت ولد ولا والد، وتكون الكلالة مصوبة على تقدير يورث وراثه كلاله. والثاني: أنه اسم للميت الذي ليس له ولد ولا والد ذكراً كان الميت أو أنثى، كما يقال: رجل عقيم وامرأة عقيم، وتقديره: يورث كما يورث في حال كونه كلاله، ومن روي عنه هذا أبو بكر الصديق وعمر وعلي وابن مسعود وريد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم أجمعين. والثالث: أنه اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد، احتجوا بقول جابر رضي الله عنه إنما يرثني كلاله، ولم يكن ولد ولا والد. والرابع: أنه اسم للمال الموروث، قال الشيعة: الكلالة من ليس له ولد، -

٤١٥٣ - (٥) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ عَنْ أَبِي السَّقَرِ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أُتْرِلَتْ يَسْتَفْتُونَكَ.

«وإن كان له أب أو جد، فورثوا الأخوة مع الأب، قال القاضي: وروي ذلك عن ابن عباس قال: وهي رواية باطنة لا تصح عنه، بل الصحيح عنه ما عليه جماعة العلماء» قال: وذكر بعض العلماء الإجماع على أن الكلاله من لا ولد له ولا والد، قال: وقد اختلفوا في الورثة إذا كان فيهم جد هل الورثة كلاله أم لا؟ فمن قال: ليس الجدة أباً جعلها كلاله، ومن جعله أباً لم يجعلها كلاله. قال القاضي: وإذا كان في الورثة بنت فالورثة كلاله عند جماهير العلماء؛ لأن الإخوة والأخوات وغيرهم من العصبات يرثون مع البنت. وقال ابن عباس: لا ترث الأخت مع البنت شيئاً لقول الله تعالى: ﴿لِأَبْنَيْكَ وَلِأَخِيكَ وَلِأَخَوَاتِكَ﴾. وبه قال داود: وقالت الشيعة: البنت تمنع كونه الورثة كلاله؛ لأنهم لا يرثون الأخ والأخت مع البنت شيئاً، ويعطون البنت كل المال، وتعقبوا بقوله تعالى: ﴿لِأَبْنَيْكَ وَلِأَخِيكَ وَلِأَخَوَاتِكَ﴾ وهو يرثها (النساء: ١٧٦).

معنى آية "إن امرؤ هلك ليس له ولد" (الآية) عند الجمهور ومذهب الجمهور أن معنى الآية الكريمة: أن تورث النصف للأخت بالمرض لا يكون إلا إذا لم يكن ولد، فعدم الولد شرط لتورثها النصف مرضاً، لا لأجل تورثها، وإنما لم يذكر عدم الأب في الآية كما ذكر عدم الولد مع أن الأخ والأخت لا يرثان مع الأب؛ لأنه معلوم من قاعدة أصل الفرائض أن من أدلى بشخص لا يرث مع وجوده، إلا أولاد الأم فيرثون معها. وأجمع المسلمون على أن المراد بالأخوة والأخوات في الآية التي في آخر سورة النساء من كان من أبوين، أو من أب عند عدم اثنين من أبوين، وأجمعوا على أن المراد بالدين في أولها الأخوة والأخوات من الأم، في قوله تعالى: ﴿وَرِثَ﴾ كتاب رَحْنٌ يُوْرَثُ كَسْبُهُ أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ (النساء: ١٢).

صط الأسماء. قوله: من مات من معول هو بكسر الميم وإسكان العين المعجمة. قوله: "عن أبي السمر": هو بفتح الفاء على المشهور، وقيل: بإسكانها، حكاه القاضي عن أكثر شيوخهم.

قال في تكملة فتح الملهم وحقق شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٨: ٣٥٧) مذهب ابن عباس في هدايا لا مزيد عليه. (إلى أن قال:): ثم إن ما نسب النووي  $\text{رحمته}$  إلى الشيعة أنهم لا يشترطون عدم الوالد في الكلاله، لم أجده في كتب الشيعة، بل وجدت ما يخالفه، فيقول أبو علي الطبرسي، وهو من أكابر علماء الإمامية في القرن السادس، في مجمع البيان (٣: ١٤٩) عند تفسير قوله تعالى: ﴿لِأَبْنَيْكَ وَلِأَخِيكَ وَلِأَخَوَاتِكَ﴾ (النساء: ١٧٦): "فمعناه: إن مات الرجل ليس له ولد ولا والد، وإنما أصغرنا فيه الوالد للإجماع؛ ولأن لفظة الكلاله ينبي عنه، فإن الكلاله اسم للنسب المحيظ بالميت، دون البصيق، والوالد لصيق الولد، كما أن الولد لصيق الوالد، والأخوة والأخوات المحيظون بالميت". فهذا يدل على أن الشيعة الإمامية في هذه المسألة مع علماء أهل السنة، فيمكن أن يكون ما نسب إليهم النووي قولاً لبعض فرقهم الأخرى، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣٢، ٣١/٢).

**٥- باب من ترك مالا فلو رثته**

٤١٥٤- (١) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ، عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ، ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمَيِّتِ، عَلَيْهِ الدِّينُ، فَيَسْأَلُ: "هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟" فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: "صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ"، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ، قَالَ: "أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوْفِّي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلِي قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالاً فَهُوَ لِوَرَثَتِهِ".

٤١٥٥- (٢) **حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ** بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، هَذَا الْحَدِيثُ.

٤١٥٦- (٣) **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَبَاعًا فَأَنَا مَوْلَاهُ، وَأَيُّكُمْ تَرَكَ مَالًا فَإِلَى الْعَصَبَةِ مَنْ كَانَ".

**٥- باب من ترك مالا فلو رثته**

وجه ترك النبي ﷺ الصلاة على الميت المدين في أول الأمر. قوله: أن النبي ﷺ كان في أول الأمر لا يُصَلِّي على ميت عليه دينٌ ولا وفاءٌ له: إنما كان يترك الصلاة عليه ليحرض الناس على قضاء الدين في حياتهم، والتوصل إلى البراءة منها؛ لئلا تفوتهم صلاة النبي ﷺ، فلما فتح الله عليه عاد يصلي عليهم ويقضي دين من لم يحلف وفاء. قوله ﷺ: 'صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ' فيه الأمر بصلاة الخنازة، وهي فرض كفاية. قوله ﷺ: 'أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ' فَمَنْ تُوْفِّي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلِي قَضَاؤُهُ، ومن ترك مالا فهو لورثته، قيل: إنه ﷺ كان يقضيه من مال مصالح المسلمين، وقيل: من خالص مال نفسه، وقيل: كان هذا القضاء واجبا عليه ﷺ، وقيل: ترع منه، واختلاف =

٤١٥٧- (٤) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَحْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيعَةً، فَادْعُونِي، فَأَنَا وَلِيُّهُ، وَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ مَالًا فَلْيُؤْتَرُ بِمَالِهِ عَصَبَتُهُ، مَنْ كَانَ".

٤١٥٨- (٥) **حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ:** حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْهُ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلْيُنَا".

٤١٥٩- (٦) **وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ:** حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ "وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا وَلَيْتُهُ".

= وجهان لأصحابنا وغيرهم، واحتنف أصحابنا في قضاء دين من مات وعليه دين، فقبل: يجب قضاؤه من بيت المال، وقبل: لا يجب، ومعنى هذا الحديث: أن النبي ﷺ قال: أنا قائم بمصالحكم في حياة أحدكم وموته، وأنا وليه في الخاليين، فإن كان عليه دين قضيته من عدي إن لم يخلف ولاء، وإن كان له مال فهو لورثته لا أحد منه شيئاً، وإن حلف عيالاً محتاجين صائعين فليأتوا إني فعلي نفقتهم وموتهم.

قوله ﷺ: **فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيعَةً**، أي ترك ديناً ماله من ضيعة من كذا. وفي رواية: **دِينًا أَوْ ضِيعَةً**. وفي رواية: **"مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلْيُنَا"**.

**شرح العرب:** أما الضياع والضيعة: ففتح الصاد، والمراد عيال محتاجون ضائعون، قال الخطابي: الضياع والضيعة هما وصف لورثة الميت بالمدبر، أي ترك أولاداً أو عيالاً ذوي ضياع، أي لا شيء لهم، والضياع في الأصل مصدر ما صاع، ثم جعل اسماً لكل ما يعرض للضياع. وأما الكل ففتح الكاف، قال الخطابي وغيره: المراد به هما العيال، وأصله الثقل، ومعنى "أنا مولاه" أي وليه وناصره، والله أعلم.

## [٢٥- كتاب الهبات]

## [١- باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه]

٤١٦٠- (١) **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: "لَا تَبْتَعْهُ وَلَا تُعْذُ فِي صَدَقَتِكَ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ".

٤١٦١- (٢) **وَحَدَّثَنِي** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: "لَا تَبْتَعْهُ وَإِنْ أَعْطَاكَه بِدَرَاهِمَ".

٤١٦٢- (٣) **حَدَّثَنِي** أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَقَدْ أَضَاعَهُ، وَكَانَ قَلِيلَ الْمَالِ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "لَا تَشْتَرِهِ، وَإِنْ أُعْطِيَتْهُ بِدَرَاهِمَ، فَإِنْ مَثَلَ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ".

٤١٦٣- (٤) **وَحَدَّثَنِي** ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ مَالِكٍ وَرَوْحٍ أَثَمٌ وَأَكْثَرُ.

٤١٦٤- (٥) **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: "لَا تَبْتَعْهُ، وَلَا تُعْذُ فِي صَدَقَتِكَ".

## [٢٦- كتاب الهبات]

## [١- باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه]

شرح الكلمات: قوله: **أُحِبُّ عَلَى فَرَسٍ** في سبيل الله : معناه: تصدقت به ووهبته لمن يقاتل عليه في سبيل الله، والعتيق: الفرس النفيس الجواد السابق. قوله: **أَضَاعَهُ** صاحبه أي قصر في القيام بعلقه وموته.

٤١٦٥ - (٦) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا عَنِ الثَّيْتِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا:** أَخْبَرَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٣١٦٦ - (٧) **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ- قَالَ:** أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ رَأَاهَا تُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيهَا، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ، يَا عُمَرُ؟".

قوله ﷺ: **لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ** هذا هي تربيته لا تحريمه، فيكره من تصدق بشيء أو أخرجته في ركعة أو كفارة أو نذر ونحو ذلك من القربات أن يشتريه ممن دفعه هو إليه، أو يهبه، أو يتملكه باختياره منه، فأما إذا ورثه منه فلا كراهة فيه، وقد سبق بيانه في كتاب الزكاة، وكذا لو انتقل إلى ثالث، ثم اشتراه منه المتصدق فلا كراهة، هذا مذهب الجمهور، وقال جماعة من العلماء: النهي عن شراء صدقته للتحريم، والله أعلم.

## ٢- باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل

- ٤١٦٧- (١) حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَقِيءُ، ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ، فَيَأْكُلُهُ".
- ٤١٦٨- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ يَذْكُرُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.
- ٤١٦٩- (٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى- وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَبِيرٍ- حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.
- ٤١٧٠- (٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّمَا مَثَلُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ، ثُمَّ يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَقِيءُ، ثُمَّ يَأْكُلُ قَيْأَهُ".

## ٢- باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل

أقوال أهل العلم في الرجوع في الهبة. قوله ﷺ: 'مثل الذي يرجع في صدقته، كمثل الكلب بقيء، ثم يعود في منه يأكله'. هذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقاضهما، وهو محمول على هبة الأجنبي، أما إذا وهب لولده أو لولد ولده وإن سفل، فله الرجوع فيه كما صرح به في حديث النعمان بن بشير، ولا رجوع في هبة الإخوة والأعمام وغيرهم من ذوي الأرحام، هذا مذهب الشافعي، وبه قال مالك والأوراعي، وقال أبو حنيفة وآخرون: يرجع كل واهب إلا الولد وكل ذي رحم محرم.\*\*

\*\*قال في تكملة فتح الملهم. من وهب لغير ذي رحم محرم فله الرجوع في هبته ما لم يعوضه الموهوب له، ومن وهب لذي رحم فليس له الرجوع، سواء كان والده أو غيره، وهو مذهب أبي حنيفة وإسحاق والجمهور والثوري، وبه قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وشريح والأسود والحسن البصري والشعبي، وروى-



٤١٧١- (٥) **وَحَدَّثَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا:** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ".

٤١٧٢- (٦) **وَحَدَّثَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى:** حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤١٧٣- (٧) **وَحَدَّثَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ:** أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ".

«ذلك عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وأبي هريرة وفصالة بن عبيد الله، حكاه العيني في عمدة القاري (٦: ٢٧٧) باب هبة الرجل لامرأته. وإن هبة أحد الزوجين للآخر حكم الهبة لذي رحم محرم، فلا يصح فيه الرجوع كما في الهداية مع الفتح (٧: ١٣٤). وإن حق الرجوع من الهبة إنما يشتت عند الحنفية إما بقضاء القاضي، أو برضا الموهوب له، ولا يشتت بغير ذلك، كما هو مصرح في المتن، وراجع الهداية مع الفتح (٧: ١٣٥)، ثم إن ذلك مكروه عند الحنفية أيضا، كما صرح به صاحب الهداية، ويتخلص من كل ذلك أنه يكره لنواهب الرجوع ديانة، ويجوز قضاء. (إلى أن قال:) فالجواب الصحيح (عن حديث الباب) ما ذكره صاحب الهداية من أن جواز الرجوع عند الحنفية إنما أريد به الحوار في القضاء، وأما الكراهة فلازمة لقوله ﷺ: العائد في هبته كالعائد في قيته، وإن هذه الكراهة تحريرية، كما صرح به في الدر المنحدر (٤: ٥٧٤). (تكملة فتح المهمة: ٥٧/٢ - ٦٢)

### ٣- باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة

٤١٧٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، يُحَدِّثَانِهِ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَكُلْ وَلَدِكَ نَحْلَتُهُ مِثْلَ هَذَا؟" فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَارْجِعْهُ".

٤١٧٥- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: أَتَى بِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا، فَقَالَ: "أَكُلْ بَنِيكَ نَحَلْتُ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَارْجِعْهُ".

٤١٧٦- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا يُونُسُ وَمَعْمَرٌ فَفِي حَدِيثِهِمَا "أَكُلْ بَنِيكَ"، وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ: "أَكُلْ وَلَدِكَ"، وَرِوَايَةُ اللَّيْثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَشِيرًا جَاءَ بِالنُّعْمَانِ.

٤١٧٧- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: وَقَدْ أَعْطَاهُ أَبُوهُ غُلَامًا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا هَذَا الْغُلَامُ؟" قَالَ: أَعْطَانِيهِ أَبِي، قَالَ: "فَكُلْ إِخْوَتَهُ أَعْطَيْتَهُ كَمَا أَعْطَيْتَ هَذَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَرُدَّهُ".

### ٣- باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة

أما قوله: 'نَحَلْتُ' فمعناه: وهبت، وفي هذا الحديث أنه ينبغي أن يُسَوَّى بين أولاده في الهبة ويهب لكل واحد منهم مثل الآخر، ولا يفضل، ويسوي بين الذكر والأنثى. وقال بعض أصحابنا: يكون للذكر مثل حظ الأنثيين، والصحيح المشهور: أنه يسوي بينهما لظاهر الحديث.

أقوال أهل العلم في حكم تفضيل بعض الأولاد على البعض في الهبة: فلو فضل بعضهم، أو وهب لبعضهم -

٤١٧٨ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ التُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ التُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُشْهَدَهُ عَلَى صَدَقَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ"، فَرَجَعَ أَبِي، فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ.

٤١٧٩ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ التُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي التُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ أَنَّ أُمَّهُ بِنْتُ رَوَاحَةَ سَأَلَتْ أَبَاهُ بَعْضَ الْمَوْهُوبَةِ مِنْ مَالِهِ لِابْنِهَا، فَالْتَوَى بِهَا سَنَةً، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ، فَقَالَتْ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا وَهَبْتَ لِابْنِي، فَأَخَذَ أَبِي بِيَدِي، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمَّ هَذَا، بِنْتُ رَوَاحَةَ، أُعْجِبَهَا أَنْ أُشْهَدَكَ عَلَى الَّذِي وَهَبْتُ لِابْنِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا بَشِيرُ! أَلَيْكَ وَلَدٌ سِوَى هَذَا؟" قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: "أَكُلُّهُمْ وَهَبْتَ لَهُ مِثْلَ هَذَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَلَا تُشْهَدْنِي إِذَا فَاتَنِي لَا أُشْهَدُ عَلَى جَوْرِ".

٤١٨٠ - (٧) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ التُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلَيْكَ بَنُونَ سِوَاهُ؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَكُلُّهُمْ أُعْطِيتَ مِثْلَ هَذَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَلَا أُشْهَدُ عَلَى جَوْرِ".

-دون بعض، فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة: أنه مكروه وليس بحرام، والهبة صحيحة. وقال طائفة وعروة ومجاهد والثوري وأحمد وإسحاق وداود: هو حرام، واحتجوا برواية "لا أشهد على جور"، وبغيرها من ألفاظ الحديث. واحتج الشافعي وموافقه بقوله ﷺ: "فأشهد على هذا عيري"، قالوا: ولو كان حراماً أو باطلاً لما قال هذا الكلام، فإن قيل: قاله تهديماً، قلنا: الأصل في كلام الشارع غير هذا، ويحتمل عند إطلاقه صيغة أفعل على الوجوب أو الندب، فإن تعذر ذلك فعلى الإباحة.

وأما قوله ﷺ: "لا أشهد على جور": فليس فيه أنه حرام؛ لأن الحور هو الميل عن الاستواء والاعتدال، وكل ما-

٤١٨١ - (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِيهِ: "لَا تُشْهِدْنِي عَلَى حَوْرٍ".

٤١٨٢ - (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَعَبْدُ الْأَعْلَى، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبُ الدَّورَقِيُّ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ - وَاللَّفْظُ لِيَعْقُوبَ - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اشْهَدْ أَنِّي قَدْ نَحَلْتُ الثُّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مَالِي، فَقَالَ: "أَكُلْ بَيْنَكَ قَدْ نَحَلْتَ مِثْلَ مَا نَحَلْتُ الثُّعْمَانَ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَأَشْهَدْ عَلَى هَذَا غَيْرِي"، ثُمَّ قَالَ: "أَيَسُرُّكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً؟" قَالَ: بَلَى، قَالَ: "فَلَا، إِذَا".

٤١٨٣ - (١٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْقَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: نَحَلَنِي أَبِي نُحْلًا، ثُمَّ أَتَى بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُشْهِدَهُ، فَقَالَ: "أَكُلْ وَلَدِكَ أَعْطَيْتَهُ هَذَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "أَلَيْسَ تُرِيدُ مِنْهُمْ الْبَرَّ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ ذَا؟" قَالَ: بَلَى، قَالَ: "فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ"، قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ مُحَمَّدًا، فَقَالَ: إِنَّمَا حَدَّثْتُ أَنَّهُ قَالَ: "قَارِبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ".

٤١٨٤ - (١١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَتِ امْرَأَةُ بَشِيرٍ: انْحَلَّ ابْنِي غُلَامَكَ، وَأَشْهَدْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنَةَ فُلَانٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أَنْحَلَ ابْنَهَا غُلَامِي، وَقَالَتْ: أَشْهَدْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "أَلَمْ يَخُوه؟" قَالَ نَعَمْ، قَالَ: "أَفَكُلَّهُمْ أَعْطَيْتَ مِثْلَ مَا أَعْطَيْتَهُ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَلَيْسَ يَصْلُحُ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ".

- حرج عن الاعتدال فهو حور، سواء كان حراماً أو مكروهاً، وقد وضع عما قدمناه أن قوله ﷺ: "أشهد على هذا غيري"، يدل على أنه ليس بحرام، فيجب تأويل الحور على أنه مكروه كراهة تنزيه.

**فقه الحديث:** وفي هذا الحديث أن هبة بعض الأولاد دون بعض صحيحة، وأنه إن لم يهب الباقيين مثل هذا، استحباب رد الأول، قال أصحابنا: يستحب أن يهب الباقيين مثل الأول، فإن لم يفعل، استحباب رد الأول -

ولا يجب،\*\* وفيه جواز رجوع الوالد في هبته للولد، والله أعلم. قوله: **سأب أد بعض الموهبة** هكذا هو في معظم النسخ، وفي بعضها "بعض الموهبة"، وكلاهما صحيح، وتقدير الأول بعض الأشياء الموهوبة. **معاني الكلمات** قوله: **وسوى مدسه** أي مذهبها. قوله: **وأنه من رادكم** قال القاضي: رويته **أقاربوا** بالياء من المقاربة، والتون من القران، ومعناها صحيح أي سواهم في أصل العطاء وفي قدره. قولها: **حل أي دامت** هو بفتح الحاء يقال: حل يحل، ك: ذهب يذهب.

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم** فالذي يظهر هذا العبد الضعيف عفا الله عنه: أن الوالد إن وهب لأحد أبنائه هبة أكثر من غيره اتفاقاً، أو بسبب علمه، أو عمله، أو بره بالوالدين من غير أن يقصد بذلك إضرار الآخرين، ولا الجور عليهم، كان جائزاً على قول الجمهور، وهو يحمل آثار الشيوخ وعبد الرحمن بن عوف **ع**. أما إذا قصد الوالد الإضرار، أو تفضيل أحد الأبناء على غيره بقصد التفضيل من غير داعية مجورة لذلك، فإنه لا يبيحه أحد. (تكملة فتح الملهم: ٧١/٢)

## [ ٤ - باب العمرى ]

- ٤١٨٥ - (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا رَجُلٍ أُعْمِرَ عُمرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَلَانَهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا، لَا تَرْجِعْ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ".
- ٤١٨٦ - (٢) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أُعْمِرَ رَجُلًا عُمرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَدْ قَطَعَ قَوْلُهُ حَقَّهُ فِيهَا، وَهِيَ لِمَنْ أُعْمِرَ وَلِعَقِبِهِ"، غَيْرَ أَنَّ يَحْيَى قَالَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ: "أَيُّمَا رَجُلٍ أُعْمِرَ عُمرَى، فَهِيَ لَهُ وَلِعَقِبِهِ".
- ٤١٨٧ - (٣) **حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ**: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ الْعُمَرَى وَسُنَّتِهَا، عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا رَجُلٍ أُعْمِرَ رَجُلًا عُمرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَدْ أُعْطِيَتْكُمَا وَعَقِبُكَ مَا بَقِيَ مِنْكُمْ أَحَدٌ، فَلَانَهَا لِمَنْ أُعْطِيَهَا، وَإِنَّمَا لَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ".
- ٤١٨٨ - (٤) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ** - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَحْزَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ، فَلَانَهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا، قَالَ مَعْمَرٌ: وَكَانَ الزُّهْرِيُّ يُفْتِي بِهِ.

## ٤ - باب العمرى

بيان "العمرى" ومعنى العقب والصور الثلاث للعمرى وأحكامها. قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: العمرى. قوله: أعمرت لك هذه الدار مثلاً، أو جعلتها لك عمرك أو حياتك، أو ما عِشْتَ أو حَيَّيت أو بَقِيت أو ما يَفِيدُ هذا المعنى، وأما عَقْبُ الرَّجُلِ فَبَكْسَرُ الْقَافِ، وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا مَعَ فَتْحِ الْعَيْنِ وَمَعَ كَسْرِهَا، كَمَا فِي نِظَائِرِهِ. وَالْعَقِبُ: هُمُ أَوْلَادُ الْإِنْسَانِ مَا تَنَاسَلُوا. قَالَ أَصْحَابُنَا: الْعُمَرَى ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَقُولَ: أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ، فَإِذَا-

٤١٨٩- (٥) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ:** حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيمَنْ أُعْمِرَ عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِيهِ، فَهِيَ لَهُ بَتَّةٌ، لَا يَحُوزُ لِلْمُعْطَى فِيهَا شَرْطٌ وَلَا ثَنِيًا. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ، فَقَطَعَتْ الْمَوَارِيثُ شَرْطَهُ.

٤١٩٠- (٦) **حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ:** حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ".

٤١٩١- (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى:** حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ بِمِثْلِهِ.

٤١٩٢- (٨) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ:** حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

٤١٩٣- (٩) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -:** أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا، حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلِعَقِبِهِ".

-مت فهي لورثتك أو لعقبك، فتصح بلا خلاف، ويمثل هذا اللفظ رقة الدار، وهي هبة لكنها عبارة طويلة، فإذا مات، فالدار لورثته، فإن لم يكن له وارث، فلبيت المال، ولا تعود إلى الواهب حال، خلافاً لما لك الحال. الثاني: أن يقتصر على قوله: جعلتها لك عمرك، ولا يتعرض لما سواه، ففي صحة هذا العقد قولان للشافعي، أصحهما: وهو الجديد صحته، وله حكم الحال الأول، والثاني: وهو القديم أنه باطل.

وقال بعض أصحابنا: إنما القول القديم أن الدار تكون للمعمر حياته، فإذا مات عادت إلى الواهب أو ورثته؛ لأنه خصه بها حياته فقط. وقال بعضهم: القديم أنها عارية يستردها الواهب متى شاء، فإذا مات عادت إلى ورثته. الثالث: أن يقول: جعلتها لك عمرك، فإذا مت عادت إليّ أو إلى ورثتي إن كنت مت، ففي صحته خلاف عند أصحابنا، منهم من أبطله، والأصح عندهم: صحته، ويكون له حكم الحال الأول، واعتمدوا على الأحاديث الصحيحة المطلقة "العمري جائزة"، وعدلوا به عن قياس الشروط الفاسدة.

**أقوال أهل العلم في ثبوت الملك للمعمر بالعمري:** والأصح: الصحة في جميع الأحوال، وأن الموهوب له يملكها -



٤١٩٤- (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَفِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنَ الزِّيَادَةِ قَالَ: جَعَلَ الْأَنْصَارُ يُعْمِرُونَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ".

٤١٩٥- (١١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَعْمَرَتِ امْرَأَةٌ بِالْمَدِينَةِ حَائِطًا لَهَا ابْنًا لَهَا، ثُمَّ تُوُفِّيَتْ، وَتَوُفِّيَتْ بَعْدَهُ، وَتَرَكَتْ وَلَدًا، وَلَهُ إِخْوَةٌ بَنُونَ لِلْمُعْمِرَةِ، فَقَالَ وَلَدُ الْمُعْمِرَةِ: رَجَعَ الْحَائِطُ إِلَيْنَا، وَقَالَ بَنُو الْمُعْمِرِ: بَلْ كَانَ لِأَيِّنَا حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى طَارِقِ مَوْلَى عُثْمَانَ، فَدَعَا جَابِرًا، فَشَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمَرَى لِصَاحِبِهَا، فَقَضَى بِذَلِكَ طَارِقٌ، ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ، فَأَخْبَرَهُ ذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ بِشَهَادَةِ جَابِرٍ، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: صَدَقَ جَابِرٌ، فَأَمْضَى ذَلِكَ طَارِقٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْحَائِطَ لِبَنِي الْمُعْمِرِ حَتَّى الْيَوْمِ.

٤١٩٦- (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا- سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ طَارِقًا قَضَى بِالْعُمَرَى لِلْوَارِثِ؛ لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات، هذا مذهبنا، وقال أحمد: تصح العُمَرَى المطلقة دون الموقفة، وقال مالك في أشهر الروايات عنه: العُمَرَى في جميع الأحوال ثمليك للمانع الدار مثلاً، ولا يملك فيها ربة الدار محال. \*\* وقال أبو حنيفة بالصحة كبحو مذهبنا، وبه قال الثوري والحسن بن صالح وأبو عبيدة، وحنيفة الشافعي وموافقيه هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم. ويقول مالك رحمه الله: إن النبي ﷺ أجاز العمري، فيكون جائزاً على ما كانوا يعرفونه، والمعروف عند العرب أنها لا تنقل الملكية، وإنما تنقل المنافع. وقد أجبنا عنه فيما سبق بأن فحوى الكلام يدل على أن النبي ﷺ لا يريد تقرير ما كانوا عليه في الجاهلية، وإنما كان يريد تعبير حكم العمري إلى الهمة المؤبدة، وتدلل على ذلك أحاديث. (تكملة فتح الملهم: ٨٤/٢)

٤١٩٧- (١٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْعُمَرَى جَائِزَةٌ".

٤١٩٨- (١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْعُمَرَى مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا".

٤١٩٩- (١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْعُمَرَى جَائِزَةٌ".

٤٢٠٠- (١٦) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا"، أَوْ قَالَ: "جَائِزَةٌ".

«شرح الغريب» قوله: "فهي له بَثْلَةٌ": أي عطية ماضية غير راجعة إلى الواهب. قوله ﷺ: "أمسكوا عبيكم أموالكم ولا تفسدوها" إلى آخره: المراد به: إعلامهم أن العُمَرَى هبة صحيحة ماضية، يمكنها الموهوب له ملكاً تاماً لا يعود إلى الواهب أبداً، فإذا علموا ذلك فمن شاء أعمر ودخل على بصيرة، ومن شاء ترك؛ لأنهم كانوا يتوهمون أنها كالعارية، ويرجع فيها، وهذا دليل للشافعي وموافقيه، والله أعلم.

قوله: **خَصَمُوا**، بـ ص خ س م و ن ع م ا هـ هو طارق بن عمرو، ولأه عبد الملك بن مروان المدينة بعد إمارة ابن الزبير.

## [٢٦- كتاب الوصية]

## [١- باب وصية الرجل مكتوبة عنده]

٤٢٠١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ".

٤٢٠٢- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا: "وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِيَ فِيهِ"، وَلَمْ يَقُولَا: "يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ".

## [٢٧- كتاب الوصية]

## [١- باب وصية الرجل مكتوبة عنده]

بيان اشتقاق لفظة "الوصية" ومعناها قال الأزهري: هي مشتقة من وصيت الشيء أوصيه إذا وصلته، وسميت وصية؛ لأنه وصل ما كان في حياته بما بعده، ويقال: وصى وأوصى إيضاء، والاسم الوصية والوصاة. التسمية واعلم: أن أول كتاب الوصية هو ابتداء الفوات الثاني من المواضع الثلاثة التي فأت إبراهيم بن محمد بن سفيان صاحب مسنم، فلم يسمعها من مسلم، وقد سبق بيان هذه المواضع في الفصول التي في أول هذا الشرح، وسبق أحد المواضع في كتاب الحج، وهذا أول الثاني، وهو قول مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: قَوْلُهُ ﷺ: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ". وفي رواية: "ثَلَاثَ لَيَالٍ".

قوله: ما حق مرئ مسلم إلى قوله: الفاعل بمعنى المصدر خير عن الحق إما بتقدير "أن" أو بدونها، ومثله قوله تعالى: ومن يهككم يرفك وعلى تقدير القول بتقدير "أن" يجوز نصبه كما هو شأن أن المقدرة في جواز العمل. وجملة "إلا ووصيته" حال، أي ليس حقه البيوتة في حال إلا والحال أن الوصية مكتوبة عنده.

٤٢٠٣ - (٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَخْدَرِيُّ:** حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ) كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَقَالُوا جَمِيعًا: "لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ"، إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ، فَإِنَّهُ قَالَ: "يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ" كَرِوَايَةٍ يَحْتَجُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ.

٤٢٠٤ - (٤) **حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ ثَلَاثَ لَيَالٍ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةً"، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ، إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي.

٤٢٠٥ - (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ قَالَا:** أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ.

**-فقه الحدث وتفصيل حكم الوصية** فيه الحث على الوصية، وقد أجمع المسلمون على الأمر بها، لكن مذهبنا ومذهب الجماهير: أنها مدبوبة لا واجبة. وقال داود وغيره من أهل الظاهر: هي واجبة لهذا الحديث ولا دلالة لهم فيه، فليس فيه تصريح بإيجابها، لكن إن كان على الإنسان دين أو حق أو عده وديعة ونحوها لزمه الإيصاء بذلك. قال الشافعي **رحمته**: معنى الحديث ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده، ويستحب تعجيلها، وأن يكتبها في صحته، ويشهد عليه، فيها ويكتب فيها ما يحتاج إليه، فإن تحدد له أمر يحتاج إلى الوصية به ألحقه بها، قالوا: ولا يكلف أن يكتب كل يوم مُحَقَّرَاتِ المعاملات وجريئات الأمور المتكررة. وأما قوله **رحمته**: **.. حَبِيبَةُ مَكْتُوبَةٍ عِنْدَهُ** فمعناه: مكتوبة، وقد أشهد عليه بها لا أنه يقتصر على الكتاب، بل لا يعمل بها ولا ترفع إلا إذا كان أشهد عليه بها، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال الإمام محمد بن نصر-

=المروزي من أصحابنا: يكفي الكتاب من غير إشهاد لظاهر الحديث، والله أعلم.\*\*

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم:** وأما الجمهور فيشترط عندهم الإشهاد، ولا تثبت الوصية بالكتابة بدون الإشهاد، يعني في القضاء. وحجتهم قول الله تعالى: **هَبْطٌ لَّدَيْنِ، مَنْ سَهْدُكُمْ د حَصْرُ حَدِّكُمْ أَلَمَوْتٌ حِينَ** **الْوَصِيَّةِ** (المائدة: ١٠٦) الآية.

وأما حديث الباب فقد أجاب عنه الجمهور بأنه لا تعرض فيه لاشتراط الإشهاد وعدمه، والمراد: أن تكون الوصية مكتوبة بشرائطها المعروفة، ومنها الإشهاد، فلا يدل ذلك على بطلان الاشتراط. (تكملة فتح الملهم: ٩٦/٢)

• • • •



وَلَسْتُ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أَجَرْتَ بِهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ" ..

=زيادة على الثلث إلا بإجارته، وأجمعوا على نفوذها بإجارته في جميع المال، وأما من لا وارث له، فمذهبنا ومذهب الجمهور: أنه لا تصح وصيته فيما زاد على الثلث، وجوزه أبو حنيفة وأصحابه وإسحاق وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وروي عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما، وأما قوله: "وَلَسْتُ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ" فيحتمل أنه أراد بالصدقة الوصية، ويحتمل أنه أراد الصدقة المنجزة، وهما عندنا وعند العلماء كافة سواء لا يفذ ما زاد على الثلث إلا برضا الوارث. وخالف أهل الطاهر، فقالوا: للمريض مرض الموت أن يتصدق بكل ماله ويتبرع به كالصحيح، ودليل الجمهور ظاهر حديث "الثلث كثير" مع حديث "الذي أعتق ستة أعبد في مرضه فأعتق النبي ﷺ اثنين وأرق أربعة".

قوله ﷺ: "إِنَّ بَيْنَ بَرٍّ وَرَثَتِ أَغْنَاءَ حَرٍّ مِنْ أَنْ تَدْرِيَهُمْ حَتَّى يَكْفُفُوا" . العالة: الفقراء، ويتكففون: يسألون الناس في أكفهم. قال القاضي رحمته الله: روينا قوله: "إِنْ تَذَرُ وَرَثَتَكَ" بفتح الهمزة وكسرهما، وكلاهما صحيح. **فوائد الحديث** وفي هذا الحديث حث على صلة الأرحام والإحسان إلى الأقارب، والشفقة على الورثة، وأن صلة القريب الأقرب والإحسان إليه أفضل من الأبعد، واستدل به بعضهم على ترجيح الغني على الفقير.

قوله ﷺ: "وَلَسْتُ تُنْفِقُ نَفَقَةً سَعَى بِهَا وَجْهَ اللَّهِ عَنِ إِلَّا حُرْبًا" . حتى تنفقه جمعها في في امرأتك . فيه استحباب الإنفاق في وجوه الخير، وفيه أن الأعمال بالنيات، وأنه إنما يثاب على عمله بيته، وفيه أن الإنفاق على العيال يثاب عليه إذا قصد به وجه الله تعالى، وفيه أن المباح إذا قصد به وجه الله تعالى صار طاعة، ويثاب عليه، وقد نبه ﷺ على هذا بقوله ﷺ: "حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ"؛ لأن روعة الإنسان هي من أخص حظوظه الدنيوية، وشهوته وملأذه المباحة، وإذا وضع اللقمة في فيها فلأنما يكون ذلك في العادة عند الملاعبة والملاطفة والتلذذ بالمباح، فهذه الحالة أبعد الأشياء عن الطاعة وأمور الآخرة، ومع هذا فأخبر ﷺ أنه إذا قصد بهذه اللقمة وجه الله تعالى، حصل له الأجر بذلك، فغير هذه الحالة أولى بنحو حصول الأجر إذا أراد وجه الله تعالى، ويتضمن ذلك أن الإنسان إذا فعل شيئاً أصله على الإباحة، وقصد به وجه الله تعالى يثاب عليه، وذلك كالأكل بنية التقوى على طاعة الله تعالى، والنوم للاستراحة؛ ليقوم إلى العبادة نشيطاً، والاستمتاع بزوجه وجاريته؛ ليكف نفسه وبصره =

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم:** فإن لم يكن له ورثة، لا من ذوي الفروض والعصبات، ولا من ذوي الأرحام، فحينئذ تنفذ وصيته في أكثر من الثلث بالغة ما بلغت، هذا هو المختار عند الحنفية. (إلى أن قال:) وحجة الحنفية ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩: ٦٩، ٧٠ رقم ١٦٣٧٤) من طريق معمر عن مغيرة عن إبراهيم أن ابن مسعود قال لرجل: "يا معشر أهل اليمن! مما يموت الرجل منكم لا يعلم أن أصله من العرب، ولا يدري ممن هو؟ فمن كان له كذلك فعرضه الموت، فإنه يوصي بماله كله حيث شاء".

وأما حديث الباب فقد بين رسول الله ﷺ فيه علة عدم الريادة على الثلث، وهي: "إنك أن تذر وصيتك أغنياء خير...". وهذه العلة مفقودة فيمن لا وارث له، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١٠٣/٢)



قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: "إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلْ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا ازْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً، وَلَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يُنْفَعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ! أَمْنُضْ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ"، قَالَ: رَأَيْتُ لَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَنْ تُؤْفَى بِمَكَّةَ.

ونحوهما عن الحرام وليقضي حقها، وليحصل ولدًا صالحًا، وهذا معنى قوله ﷺ: "وَيُبْصَعُ أَحَدُكُمْ صَدَقَةً"، والله أعلم. قوله ﷺ: "وَأَمَّا مَنْ خَلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي" فإنَّ مَنْ خَلَفَ فَعَمِلَ عَمَلًا سَعَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ عَلَى مَا يَنْبَغِي لَهُ مِنْهُ، فَقَالَ الْقَاضِي: معناه أخلف بمكة بعد أصحابي، فقال له إما إشفاقًا من موته بمكة؛ لكونه هاجر منها، وتركها لله تعالى، فحشي أن يقدح ذلك في هجرته أو في ثوابه عليها، أو حشي بقاءه بمكة بعد انصراف النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، وتخلفه عنهم بسبب المرض، وكانوا يكرهون الرجوع فيما تركوه لله تعالى، ولهذا جاء في رواية أخرى: "أَخْلَفُ عَنْ هِجْرَتِهِ"، قَالَ الْقَاضِي: قيل: كان حكم الهجرة باقياً بعد الفتح لهذا الحديث، وقيل: إنما كان ذلك لمن كان هاجر قبل الفتح، فأما من هاجر بعده فلا.

بيان معنى قوله ﷺ: "إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ" وأما قوله ﷺ: "وَأَمَّا مَنْ خَلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي" فالمراد بالتحلف: طول العمر والبقاء في الحياة بعد جماعات من أصحابه. وفي هذا الحديث فضيلة طول العمر للازدياد من العمل الصالح، والحثُّ على إرادة الله تعالى بالأعمال، والله تعالى أعلم.

قوله ﷺ: "وَأَمَّا مَنْ خَلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي" وفي بعض النسخ "يَنْتَفِعُ" بريادة التاء، وهذا الحديث من المعجزات، فإنَّ سعداً بن عرش حتى فتح العراق وغيره، وانتفع به أقوام في دينهم ودنياهم، وتضرر به الكفار في دينهم ودنياهم، فإنهم قتلوا وصاروا إلى جهنم، وسُيِّئَتْ سَأْوُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ، وَغَسِمَتْ أَمْوَالُهُمْ وَدِيَارُهُمْ، وَوَلَّى الْعِرَاقَ، فَاهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ حُلَاقٌ وَتَضَرَّرَ بِهِ حُلَاقٌ بِإِقَامَتِهِ الْحَقَّ فِيهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَنَحْوِهِمْ. قَالَ الْقَاضِي: قيل: لا يحيط أجر هجرة المهاجر بقاءه بمكة وموته بها إذا كان لضرورة، وإنما كان يحيط ما كان بالاختيار. قال: وقال قوم: موت المهاجر بمكة محبط هجرته كيفما كان، قال: وقيل: لم تفرض الهجرة إلا على أهل مكة خاصة.

قوله ﷺ: "وَأَمَّا مَنْ خَلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي" لا ينافي مع قوله ﷺ: "وَأَمَّا مَنْ خَلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي" استدلاله بعضهم على أن بقاء المهاجر بمكة كيف كان قاذح في هجرته، قال: ولا دليل فيه عندي؛ لأنه يحتمل أنه دعا هم دعاء عامًا، ومعنى "أَمْنُضْ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ" أي أتممها ولا تبطلها، ولا ترددها على أعقابهم بترك هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالهم المرضية.

شرح العرب قوله ﷺ: "وَأَمَّا مَنْ خَلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي" البائس: هو الذي أثر البؤس وهو الفقر والقلّة. قوله: "رَأَيْتُ لَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ": قال العلماء: هذا من كلام الراوي وليس هو من كلام النبي ﷺ، -

٤٢٠٧- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ،  
ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ  
ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا  
الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٢٠٨- (٣) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ  
سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ يَعُودُنِي، فَذَكَرَ  
بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ  
يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا.

= بل انتهى كلامه ﷺ بقوله: "لكن البائس سعد بن خولة"، فقال الراوي تفسيراً لمعنى هذا الكلام: إنه يرثيه  
النبي ﷺ، ويتوَجَّع له ويرث عليه لكونه مات بمكة، واختلفوا في قائل هذا الكلام من هو؟ فقيل: هو سعد بن  
أبي وقاص، وقد جاء مفسراً في بعض الروايات.

**أقوال العلماء قصة سعد بن خولة** قال القاضي: وأكثر ما جاء أنه من كلام الزُّهْرِيِّ، قال: واختلفوا في قصة سعد  
ابن خولة، فقيل: لم يهاجر من مكة حتى مات بها، قال عيسى بن دينار وغيره وذكر البخاري أنه هاجر وشهد  
بدرًا، ثم انصرف إلى مكة ومات بها. وقال ابن هشام: إنه هاجر إلى الحبشة المحجرة الثانية، وشهد بدرًا وغيرها،  
وتوفي بمكة في حجة الوداع سنة عشر، وقيل: توفي بها سنة سبع في الهدنة، خرج مُجْتَاراً من المدينة، فعلى هذا  
وعلى قول عيسى بن دينار: سبب بؤسه سقوط هجرته؛ لرجوعه مُجْتَاراً، وموته بها، وعلى قول الآخرين: سبب  
بؤسه موته بمكة على أي حال كان، وإن لم يكن باختياره لما فاته من الأجر والثواب الكامل بالموت في دار  
هجرته، والغربة عن وطنه إلى هجرة الله تعالى، قال القاضي: وقد روي في هذا الحديث أن النبي ﷺ خلف مع سعد  
ابن أبي وقاص رجلاً، وقال له: إن توفي بمكة فلا تدفنه بها. وقد ذكر مسلم في الرواية الأخرى أنه كان يكره أن  
يموت في الأرض التي هاجر منها. وفي رواية أخرى لمسلم قال سعد بن أبي وقاص: خشيت أن أموت بالأرض التي  
هاجرت منها، كما مات سعد بن خولة، وسعد بن خولة هذا هو زوج سبيعة الأسلمية، وفي حديث سعد هذا  
جوار تخصيص عموم الوصية المذكورة في القرآن بالسنة، وهو قول جمهور الأصوليين، وهو الصحيح.

**صبط الاسم وترجمة صاحب الاسم** قوله: حدثنا داود حنفي: هو بجاء مهملة ثم فاء مفتوحين، منسوب  
إلى الحفر بفتح الحاء والفاء، وهي محلة بالكوفة، كان أبو داود يسكنها، هكذا ذكره أبو حاتم بن حبان، وأبو سعد  
السمعاني وغيرهما، واسم أبي داود هذا "عمرو بن سعد" الثقة الزاهد الصالح العابد، قال علي المدني: ما أعلم-

٤٢٠٩ - (٤) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرِضْتُ فَأَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: دَعْنِي أَقْسِمَ مَالِي حَيْثُ شِئْتُ، فَأَبَى، قُلْتُ: فَالْتَصِفْ؟ فَأَبَى، قُلْتُ: فَالْتَلِثْ؟ قَالَ: فَسَكَتَ بَعْدَ التَّلِثِ\*، قَالَ: فَكَانَ بَعْدُ، التَّلِثُ جَائِزًا.

٤٢١٠ - (٥) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَ بَعْدُ، التَّلِثُ جَائِزًا.

٤٢١١ - (٦) **وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ**: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: أَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ، قَالَ: "لَا"، قُلْتُ: فَالْتَصِفْ، قَالَ: "لَا" فَقُلْتُ: أَبِالْتَلِثِ؟ فَقَالَ: "نَعَمْ! وَالتَّلِثُ كَثِيرٌ".

٤٢١٢ - (٧) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ**: حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمِيرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ، فَبَكَى قَالَ: "مَا يُبْكِيكَ؟" فَقَالَ: قَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا، كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ حَوْلَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

"أَنِي رَأَيْتُ بِالْكُوفَةِ أَعْبَدَ مِنْ أَبِي دَاوُدَ الْحَفَرِيِّ. وَقَالَ وَكَيْعٌ: إِنْ كَانَ يَدْفَعُ بَاحِدٌ فِي رِمَانَا، يَعْنِي الْبَلَاءَ وَالنَّوَازِلَ فَبِأَبِي دَاوُدَ، تَوَفَّى سَنَةً ثَلَاثَ، وَقِيلَ: سَنَةً سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ ۖ

قَوْلُهُ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمِيرِيِّ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ كَيْفَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ سَيِّدُ الدُّعَاةِ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ. وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ ۖ مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، وَأَمَّا رِسْوَانُ سَعْدٍ يَعُودُهُ ۖ فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مَرْسَلَةٌ، وَالْأُولَى مُتَّصِلَةٌ؛ لِأَنَّ أَوْلَادَ سَعْدٍ تَابِعُونَ.

**التَّشْبِيهُ الْهَامُّ**، وَإِنَّمَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الْمُخْتَلِفَةَ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ لِيُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الرِّوَاةِ فِي ذَلِكَ، قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا وَشَبَّهِهُ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَ مُسْلِمٌ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ أَنَّهُ يَذْكُرُهَا فِي مَوَاضِعِهَا، فَظَنَّ ظَانُونَ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، -

\*قَوْلُهُ: قَت. وَشَبَّ. فَإِنْ فَسَكَتَ بَعْدَ التَّلِثِ لَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ سَكَتَ عَنِ النَّهْيِ عَنْهُ، أَيْ لَمْ يَبْهَعْ، وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ سَكَتَ عَنِ الْكَلَامِ بَعْدَهُ، فَقَدْ قَالَ: "نَعَمْ! وَالتَّلِثُ كَثِيرٌ" كَمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ، فَلَا مَعَارَضَةَ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَبَيْنَ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



٤٢١٥ - (١٠) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضَّوْا مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الرَّبْعِ، \* فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الثَّلَاثُ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ". وَفِي حَدِيثٍ وَكِيعٍ: "كَبِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ".

قوله في إسناده هذا الحديث: "وحدثنا أبو كريب قال: حدثنا ابن نمير كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عباس": هكذا هو في نسخ بلادنا، وهي من رواية الجلودي، ففي جميعها أبو كريب، وذكر القاضي: أنه وقع في نسخة ابن ماهان "أبو كريب" كما ذكرناه، وفي نسخة الجلودي "أبو بكر بن أبي شيبة" بدل أبي كريب، والصواب ما قدمناه، والله أعلم.

\* قوله: **إِنَّ النَّاسَ غَضَّوْا مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الرَّبْعِ**.. هو مبني على معنى "والثلث كثير" إنه كثير بالنظر إلى ما ينبغي الإبقاء به. ولو قيل: إن معناه: إنه كثير أي كاف في الوصية لا حاجة فيها إلى الزيادة عليه لما كان في الحديث دلالة على استحباب الانتقاص من الثلث، والله أعلم.

## [٣- باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت]

- ٤٢١٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: "إِنْ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِرْ، فَهَلْ يُكَفِّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟" قَالَ: "نَعَمْ!"
- ٤٢١٧- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: "إِنْ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا، وَإِنِّي أَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقْتُ، فَلِي أَجْرٌ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟" قَالَ: "نَعَمْ!"
- ٤٢١٨- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا، وَلَمْ تُوصِرْ، وَأَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: "نَعَمْ!"
- ٤٢١٩- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، ح وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، كُلُّهُمُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسَادِ، أَمَا أَبُو أُسَامَةَ وَرَوْحٌ فَفِي حَدِيثِهِمَا: فَهَلْ لِي أَجْرٌ؟ كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَأَمَّا شُعَيْبٌ وَجَعْفَرُ فَفِي حَدِيثِهِمَا: أَفَلَهَا أَجْرٌ؟ كَرِوَايَةِ ابْنِ بَشِيرٍ.

## [٣- باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت]

قوله: "إِنْ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِرْ، فَهَلْ يُكَفِّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟" قَالَ: "نَعَمْ". وفي رواية: "إِنْ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا، وَإِنِّي أَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقْتُ، فَلِي أَجْرٌ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟" قَالَ: "نَعَمْ!"

**شرح العريب.** قوله: "افْتَلَتَتْ": بالهاء وضم التاء أي ماتت بَغْتَةً وَفَجْأَةً، وَالْفَلْتَةُ وَالْإِفْتِلَاتُ مَا كَانَ بَغْتَةً، وَقَوْلُهُ: نَفْسُهَا: بَرَفْعِ السَّيْنِ وَنَفْسُهَا، هَكَذَا ضَبْطُوه، وَهِيَ صَحِيحَانِ، الرِّفْعُ عَلَى مَا لَمْ يَسْمَعْ فاعله، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَأَمَّا قَوْلُهُ: "أَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقْتُ": معناه لما علمه من حرصها على الخير، أَوْ لَمَّا عَلِمَهُ مِنْ رَغْبَتِهَا فِي الْوَصِيَّةِ.

**فقه الحديث.** وفي هذا الحديث جواز الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ وَاسْتِحْبَابُهَا، وَأَنْ ثَوَابُهَا يَصِلُهُ وَيَنْفَعُهُ، وَيَنْفَعُ الْمُتَصَدِّقَ أَيْضًا، -

وهذا كله أجمع عليه المسلمون، وسيقت المسألة في أول هذا الشرح، في شرح مقدمة صحيح مسلم، وهذه الأحاديث مخصصة لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ لَاحٌ سَعْيٌ﴾ (النجم: ٣٩)، وأجمع المسلمون على أنه: لا يجب على الوارث التصديق عن ميتة صدقة التطوع، بل هي مستحبة، وأما الحقوق المالية الثابتة على الميت، فإن كان له تركة وجب قضاؤها منها، سواء أوصى بها الميت أم لا، ويكون ذلك من رأس المال، سواء دُونَ الله تعالى كالزكاة والحج والنذر والكفارة وبدل الصوم ونحو ذلك، ودَيْنُ الْآدَمِيِّ، فإن لم يكن للميت تركة لم يلزم الوارث قضاء دينه، لكن يستحب له ولغيره قضاؤه.

قوله: ﴿فَإِنْ كَفَرَ مِنْهُ أَنْ تُصَدَّقَ مِنْهُ﴾ أي هل تكفر صدقتي عنه سيئاته، والله أعلم.

.....



## [٤- باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته]

٤٢٢٠- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: \* إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ".

## ٤- باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته

قوله ﷺ: "إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: \* إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ"، قال العلماء: معنى الحديث أن عمل الميت ينقطع بموته، ويقطع تعدد الثواب له، إلا في هذه الأشياء الثلاثة؛ لكونه كان سببها، فإن الولد من كسبه، وكذلك العلم الذي خلفه من تعليم أو تصنيف، وكذلك الصدقة الجارية، وهي الوقف.

**فوائد الحديث** وفيه فضيلة الزواج لرجاء ولد صالح، وقد سبق بيان اختلاف أحوال الناس فيه، وأوضحنا ذلك في كتاب النكاح. وفيه دليل لصحة أصل الوقف، وعظيم ثوابه، وبيان فضيلة العلم، والحث على الاستكثار منه، والترغيب في توريثه بالتعليم والتصنيف والإيضاح، وأنه ينبغي أن يختار من العلوم الأنفع فالأنفع. وفيه أن الدعاء يصل ثوابه إلى الميت، وكذلك الصدقة، وهما مجتمع عليهما، وكذلك قضاء الدين كما سبق، وأما الحج، فيحزي عن الميت عند الشافعي وموافقيه، وهذا داخل في قضاء الدين إن كان حراً واجباً، وإن كان تلوفاً وصى به، فهو من باب الوصايا، وأما إذا مات وعليه صيام فالصحيح أن الولي يصوم عنه وسبقت المسألة في كتاب الصيام. وأما قراءة القرآن وجعل ثوابها للميت والصلاة عنه ونحوهما مذهب الشافعي والجمهور أنها لا تلحق الميت، وفيها خلاف، وسبق إيضاحه في أول هذا الشرح في شرح مقدمة "صحيح مسلم".

\* قوله: "انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ" لا يخفى أن الاستثناء متفرع من مقدار أي من كل الأعمال إلا من ثلاثة أعمال. وحاشد يصير إلى المعنى انقطع عنه عمله من كل عمل، وهو لا يخلو عن ركافة، والحواب أن العمل بمعنى الثواب الذي هو أثر العمل، فإنه منقطع من سائر الأعمال الثابتة في الأعمال الثلاثة. والمعنى: انقطع عنه الثواب من كل عمل إلا من ثلاثة أعمال، والله أعلم.

## [٥- باب الوقف]

٤٢٢١- (١) **حديث** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْمَرَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضاً بِخَيْرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِخَيْرٍ، لَمْ أَصِبْ مَالاً قَطُّ هُوَ أُنْفُسُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: "إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا"، قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُتْبَعُ، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، قَالَ: فَتَصَدَّقَ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا حَنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقاً، غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ.

قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدًا، فَلَمَّا بَلَغْتُ هَذَا الْمَكَانَ: غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالاً.

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَنْبَأَنِي مَنْ قَرَأَ هَذَا الْكِتَابَ أَنَّ فِيهِ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالاً.

٤٢٢٢- (٢) **حديث** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كُلُّهُمُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ، غَيْرَ أَنْ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ وَأَزْهَرَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: "أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقاً غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ"، وَلَمْ يُذَكِّرْ مَا بَعْدَهُ، وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ فِيهِ مَا ذَكَرَ سُلَيْمٌ قَوْلَهُ: فَحَدَّثْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدًا إِلَى آخِرِهِ.

## ٥- باب الوقف

**شرح العرب** أما قوله: **هـ نفس** معناه أجود، والنفس الجيد، وقد نفس بفتح النون وضم الفاء نقاسة، واسم هذا المال الذي وقفه عمر "لمع" بناءً مثلثة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم عين معجمة، وأما قوله: **شيء مؤثِّل** فمعناه: "غير جامع، وكل شيء له أصل قديم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤثِّل، ومنه يجد مؤثِّلٌ أي قديم، وأثلة الشيء أصله.

**فوائد الحديث**. وفي هذا الحديث دليل على صحة أصل الوقف، وأنه مخالف لشوالب الجاهلية، وهذا مذهبا =

٤٢٢٣ - (٣) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: أَصَبْتُ أَرْضاً مِنْ أَرْضِ خَيْبَرَ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: أَصَبْتُ أَرْضاً لَمْ أَصِبْ مَالاً أَحَبُّ إِلَيَّ وَلَا أُلْفَسَ عِنْدِي مِنْهَا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَحَدَّثْتُ مُحَمَّدًا وَمَا بَعْدَهُ.

ومذهب الجماهير، ويدل عليه أيضاً إجماع المسلمين على صحة وقف المساجد والسقايات، وفيه: أن الوقف لا يتأغ ولا يوهب ولا يورث، إنما يتبع فيه شرط الواقف، وفيه صحة شروط الواقف، وفيه: فضيلة الوقف وهي الصدقة الجارية، وفيه: فضيلة الإنفاق مما يحب، وفيه: فضيلة ظاهرة لعمر ﷺ، وفيه: مشاوره أهل الفضل والصلاح في الأمور وطرق الخير، وفيه: أن خير فتحت عنوة وأن الغائبين ملكوها واقتسموها، واستقرت أملاكهم على حصصهم، ونفذت تصرفاتهم فيها، وفيه: فضيلة صلة الأرحام والوقف عليهم.

وأما قوله: **يَأْكُلُ مِنْهَا مَعْرُوفٌ**: فمعناه: يأكل المعتاد ولا يتجاوز، والله أعلم.

• • • • •

## ٦- باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه

٤٢٢٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا، قُلْتُ: فَلِمَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ، أَوْ فَلِمَ أُمِرُوا بِالْوَصِيَّةِ؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٤٢٢٥- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: قُلْتُ: فَكَيْفَ أَمَرَ النَّاسُ بِالْوَصِيَّةِ؟ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ: قُلْتُ: كَيْفَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ؟

٤٢٢٦- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا، وَلَا شَاةً، وَلَا بَعِيرًا، وَلَا أَوْصَى بِشَيْءٍ.

٤٢٢٧- (٤) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ عَنْ حَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

## ٦- باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه

صسط الاسم قوله: "عن طلحة بن مصرف" هو بضم الميم وفتح الصاد وكسر الراء المشددة، وحكي فتح الراء، والصواب المشهور كسرهما.

قوله: "سألت عبد الله بن أبي أوفى هل أوصى رسول الله ﷺ؟" فقال: لا، قلت فلم كتب على المسلمين بالوصية؟ فلم أوصى بكتاب الله تعالى.

وفي رواية عائشة: ما ترك رسول الله ﷺ دينارًا، ولا درهمًا، ولا شاة، ولا بعيرًا، ولا أوصى به.

٤٢٢٨- (٥) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ:** أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ: عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ وَصِيًّا، فَقَالَتْ: مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟ فَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ إِلَى صَدْرِي - أَوْ قَالَتْ حَجْرِي - فَدَعَا بِالطَّسْتِ، فَلَقَدْ انْحَنَتْ فِي حَجْرِي، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ مَاتَ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟

٤٢٢٩- (٦) **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا:** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: يَوْمَ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمَ الْخَمِيسِ، ثُمَّ بَكَى حَتَّى بَلَ دَمْعُهُ الْحَصَى، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! وَمَا يَوْمَ الْخَمِيسِ؟ قَالَ: اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ، فَقَالَ: "اَتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوْا بَعْدِي"، فَتَنَازَعُوا، وَمَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازُعٍ، وَقَالُوا: مَا شَأْنُهُ؟ أَهَجَرَ؟ اسْتَفْهِمُوهُ، قَالَ: "دَعُونِي، فَإِلَذي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ"، أَوْصِيكُمْ بِثَلَاثٍ: أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ حَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ"، قَالَ: وَسَكَتَ عَنِ الثَّالِثَةِ أَوْ قَالَهَا فَأَنْسَيْتَهَا. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وفي رواية قال: 'ذكروا عند عائشة رضي الله عنها أن عبداً كان وصياً، فكتب من أوصى به، فقد كتب مسدده إلى صدرتي، أو قالت حجرتي، فدعا بالطست، ففقد حنث في حجرتي، وما شعرت أنه مات فمتى أوصى؟'

**شرح الغريب ومعنى قوله "لم يوص" ودفع التعارض** أما قولها: **الحنث** فمعناه: مال وسقط، وأما حجر الإنسان وهو حجر ثوبه فبفتح الحاء وكسرهما. وأما قوله: "لم يوص" فمعناه: لم يوص بثلث ماله ولا غيره؛ إذ لم يكن له مال ولا أوصى إلى علي رضي الله عنه ولا إلى غيره، بخلاف ما يزعمه الشيعة، وأما الأرض التي كانت له رضي الله عنه بخير وفدك، فقد سلبها رضي الله عنه في حياته ونحو الصدقة بها على المسلمين. وأما الأحاديث الصحيحة في وصيته رضي الله عنه بكتاب الله ووصيته بأهل بيته، ووصيته بإخراج المشركين من جزيرة العرب، وبإجازة الوفد فليست مرادة بقوله: "لم يوص"، إنما المراد به ما قدمناه، وهو مقصود السائل عن الوصية، فلا مناقضة بين الأحاديث.

وقوله: **'أوصى كتاب الله'**: أي بالعمل بما فيه، وقد قال الله تعالى: **﴿مَّا رُضِيَ لَكَ مِنْ شَيْءٍ﴾** (الأنعام: ٣٨) -

**"قوله: 'دعوني فالذي أنا فيه خير'** أي إن تنازعكم عندي يغلني عما أنا فيه من الخير فاتركوا التنازع وقوموا عني، والله تعالى أعلم. ولم يرد أن كتابة الكتاب خير من تركها؛ إذ لو أراد ذلك، لأطاعوه، وأحضروا عنده الكتاب، والله تعالى أعلم بالصواب.



فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرَّبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ: فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالْإِخْتِلَافَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قُومُوا"، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ مِنْ إِخْتِلَافِهِمْ وَلَقَطِيتِهِمْ.

=والأسقام العارضة للأجسام ونحوها مما لا نقص فيه لمزنته، ولا فساد لما تمهد من شريعته، وقد سحر ﷺ حتى صار يحيل إليه أنه فعل الشيء ولم يكن فعله ولم يصدر منه ﷺ، وفي هذا الحال كلام في الأحكام مخالف لما سبق من الأحكام التي قررها.

**أقوال العلماء في تعيين ما أراد النبي أن يكتب، ووجه تركه الكتاب** فإذا علمت ما ذكرناه فقد اختلف العلماء في الكتاب الذي هم النبي ﷺ به. فقول: أراد أن يصير على الخلافة في إسان معيّن لئلا يقع براع وقتي، وقول: أراد كتاباً يبين فيه مهمات الأحكام منحصرة ليرتفع النزاع فيها، ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه، وكان النبي ﷺ هم بالكتاب حين ظهر له أنه مصلحة أو أوحى إليه بذلك ثم ظهر أن المصلحة تركه أو أوحى إليه بذلك، ونسخ ذلك الأمر الأول.

**توجيه كلام عمر وفقهه:** وأما كلام عمر ﷺ فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله، ودقيق نظره؛ لأنه حشي أن يكتب ﷺ أموراً ربما عجزوا عنها واستحقوا العقوبة عليها؛ لأنها منصوبة لا مجال للاجتهاد فيها. فقال عمر: حسنا كتاب الله لقوله تعالى: ﴿مَنْ فَرَّضَ فِي أَنْتَ كِتَابٍ مِنْ شَيْءٍ﴾. وقوله: ﴿تَكُنْ لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ (المائدة: ٣)، فعلم أن الله تعالى أكمل دينه فأمن الضلال على الأمة، وأراد الترفية على رسول الله ﷺ، فكان عمر أفقه من ابن عباس وموافقيه.

=وقد علم من حاله أنه كان موفقا للصواب في المصالح، وكان صاحب إهام من الله تعالى جل ذكره وثناؤه ولم يقصد عمر ﷺ بقوله: "قد غلب عليه الوجع" إنه يتوهم عليه العبط به وإنما أراد التخفيف عليه وإنه يتعب تعباً شديداً بسبب إملاء الكتاب لما معه من الوجع الشديد، فلا ياسب أن يباشر الناس بما يصير سبباً للحقوق غاية المشقة به في تلك الحالة فرأى أن عدم إحضار الدواة والورق أولى من إحضارها مع أنه حشي أن يكتب النبي ﷺ أموراً يعجز عنها الناس، فيستحقون العقوبة بسبب ذلك؛ لأنها منصوبة لا مجال للاجتهاد فيها، أو خاف لعل بعض الصعفاء والمفاقيين يتطرقون به إلى القدح في بعض ذلك المكتوب لكونه في حال المرض، فيصير سبباً للفتنة، فقال حسينا كتاب الله لقوله تعالى: ﴿مَنْ فَرَّضَ فِي أَنْتَ كِتَابٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ (أعراف: ٣٨). وقوله تعالى: ﴿تَكُنْ لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ (المائدة: ٣). فعلم أن الله تعالى أكمل دينه، فأمن الضلال على الأمة، انتهى كلامهم. قلت: ولا يخفى عن نظر، أما أن الأمر ما كان أمر إيجاب، فيشكل عليه قوله ﷺ. لن تضلوا بعده أبداً أو نحو ذلك، =



قال الإمام الحافظ أبو بكر البيهقي في أواخر كتابه "دلائل السوء": إنما قصد عمر التحفيف على رسول الله ﷺ حين غلبه الوجع، ولو كان مراده ﷺ أن يكتب ما لا يستعنون عنه، لم يتركه لاختلافهم، ولا لغيره لقوله تعالى: **«يَعْمَلُ مَا يُؤْمَرُ بِكَ»** (المائدة: ٦٧) كما لم يترك تليغ غير ذلك لمخالفة من حاله، ومعاداة من عاداه، وكما أمر في ذلك الحال بإخراج اليهود من جزيرة العرب وغير ذلك مما ذكره في الحديث.

قال البيهقي: وقد حكى سفيان بن عيينة عن أهل العلم قله أنه ﷺ أراد أن يكتب استخلاف أبي بكر ﷺ، ثم ترك ذلك اعتماداً على ما علمه من تقدير الله تعالى ذلك، كما هم بالكتاب في أول مرضه حين قال: **«وَأَرْسَاهُ!»** ثم ترك الكتاب، وقال: **«يَا أَيُّهَا اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ بِهِ أُمْتُهُ عَلَى اسْتَخْلَافِ أَبِي بَكْرٍ»** بتقديمه إياه في الصلاة. قال البيهقي: وإن كان المراد ببيان أحكام الدين ورفع الخلاف فيها، فقد علم عمر حصول ذلك لقوله تعالى: **«تَنُومُ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ»**، وعلم أنه لا تقع واقعة إلى يوم القيامة، إلا وفي الكتاب أو السنة بيانها نصاً أو دلالة، وفي تكلف النبي ﷺ في مرضه مع شدة وجعه كتابة ذلك مشقة، ورأى عمر الاقتصار على ما سبق بيانه إياه نصاً أو دلالة تخفيفاً عليه، ولئلا يسد باب الاجتهاد على أهل العلم والاستنباط وإلحاق الفروع بالأصول، وقد كان سبق قوله ﷺ: **«إِذَا اجْتَهِدَ الْحَاكِمُ، فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهِدَ، فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»**، وهذا دليل على أنه وكل بعض الأحكام إلى اجتهاد العلماء، وجعل لهم الأجر على الاجتهاد، فرأى عمر الصواب تركهم على هذه الجملة؛ لما فيه من فضيلة العلماء بالاجتهاد مع التحفيف عن النبي ﷺ، وفي تركه ﷺ الإنكار على عمر دليل على استصوابه.

**«فَإِنْ مَقْتَضَاهُ أَنْ يَكُونَ أَمْرٌ بِإِجَابٍ؛ إِذِ السَّعْيُ فِي الْخُلَاصِ عَنْ أَسْبَابِ الضَّلَالِ أَوْ فِيمَا يَأْمَنُ بِهِ الْأُمَّةُ عَنِ الضَّلَالِ وَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ سِوَا قَلِيلٍ: إِنْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ اسْتَخْلَافَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ كَمَا عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَوْ شَيْئاً آخَرَ، كَيْفَ وَلَوْ بَصَرَ عَلَى خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ لَخِصَّ بِهِ الرُّوَاغُضُ عَنِ الرَّفْضِ، وَلَا شَكَّ إِنَّهُ حَيْرٌ كَثِيرٌ. وَأَمَّا أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَكْتُبَ أُمُوراً تُصِيرُ سَبَباً لِلْعُقُوبَةِ أَوْ سَبَباً لِقُدْحِ الْمُنَافِقِينَ فَغَيْرُ مَعْقُولٍ بَعْدَ أَنْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَ أَبَدٍ صَرُورَةً أَنَّهُ ﷺ أَحْبَبَهُمْ بَأْسَ الْكِتَابِ سَبَباً لِلْأَمْنِ مِنَ الضَّلَالَةِ وَدَوَامِ الْهُدَايَةِ فَكَيْفَ يَظُنُّ! أَنَّهُ سَبَبٌ لِلْعُقُوبَةِ أَوْ الْفِتْنَةِ بِقُدْحِ أَهْلِ النِّفَاقِ وَغَيْرِهِ، كَيْفَ! وَمِثْلُ هَذَا الظَّنُّ يُوْهِمُ تَكْذِيبَ ذَلِكَ الْخَيْرِ وَهُوَ لَنْ تَضُنُّوا بَعْدَهُ، فَافْهَمْ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ لِرُّومِ تَكْذِيبِ الْخَيْرِ أَضْرَ هَهُمَا مِنْ لِرُّومِ الْمَخَالَفَةِ لِلْأَمْرِ، فَهَذَا الْجَوَابُ إِلَى الْفَسَادِ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى الْإِصْلَاحِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.**

وأما قولهم في تفسير "حسبنا كتاب الله" أنه تعالى قال: **«مَرْضَى فِي كِتَابٍ مِنْ مَنِّي»**، أو قوله تعالى: **«تَنُومُ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ»**، فلا يخفى أن تلك الآيات لا تقتضي أن الناس لا يحتاجون في ثبوتهم على الهداية وأمسهم من الضلالة إلى شيء آخر، ومعلوم أن كتاب الله وإن كان جامعاً لكل شيء لكن لا يقدر كل أحد على استخراج-

قال الخطابي: ولا يجوز أن يحمل قول عمر على أنه توهّم العلط على رسول الله ﷺ، أو ظن به غير ذلك مما لا يليق به بحال، لكنه لما رأى ما علب على رسول الله ﷺ من الوجع وقرب الوفاة، مع ما اعتراه من الكرب، حاف أن يكون ذلك القول مما يقوله المريض مما لا عزيمة له فيه، فيجد المنافقون بذلك سبيلاً إلى الكلام في الدين، وقد كان أصحابه ﷺ يراجعونه في بعض الأمور قبل أن يجرم فيها بتحتميم، كما راجعوه يوم الحديبية في الخلاف، وفي كتاب الصلح بينه وبين قريش، فأما إذا أمر بالشيء أمر عريضة، فلا يراجعه فيه أحد منهم، قال: وأكثر العلماء على أنه يجوز عليه الخطأ فيما لم ينزل عليه، وقد أجمعوا كلهم على أنه لا يقر عليه، قال: ومعلوم أنه ﷺ وإن كان الله تعالى قد رفع درجته فوق الخلق كلهم، فلم ينزهه عن سمات الحدث، والعوارض البشرية، وقد سهى في الصلاة، فلا ينكر أن يظن به حدوث بعض هذه الأمور في مرضه، فيتوقف في مثل هذا الحال حتى تبين حقيقته، فلهذه المعاني وشبهها راجعه عمر رضي الله عنه.

**كلام الخطاب على ردّ من اعترض على حديث "اختلاف أمّتي رحمة".** قال الخطابي: وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: "اختلاف أمّتي رحمة"، فاستصوب عمر ما قاله. قال: وقد اعترض على حديث "اختلاف أمّتي رحمة" رجلان، أحدهما: معمص عليه في دينه، وهو عمرو بن بحر الجاحظ، والآخر معروف بالسحف والخلاعة، وهو إسحاق بن إبراهيم الموصلي، فإنه لما وضع كتابه في "الأغاني"، وأمكن في تلك الأناطيل لم يرض بما تزود من إثمها حتى صدر كتابه بزم أصحاب الحديث، ورعم أنهم يروون ما لا يدرون، وقال هو والجاحظ: لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذاباً، ثم زعم أنه إما كان اختلاف الأمة رحمة في زمن النبي ﷺ خاصة، فإذا اختلفوا سألوه، فبين لهم.

= كل شيء منه، وقد فوّض بيانه إليه ﷺ فقال: **شئ للناس ما نزل إليهم** (نحل: ٤٤)، فلعل بعض ما بين لنا ﷺ مما في الكتاب يصير سبباً لدوام الهدى والأمن من الضلالة وغيره ﷺ لا يصل إلى ذلك البيان كما لا يخفى. وأما قوله تعالى: **آيَاتِهِ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ** فهو لا يستغني عن البيان أيضاً كيف والعلماء قد اجتهدوا واختنفوا وقاسوا بعد ذلك. والحاصل أن بيان النبي ﷺ من الأمور المحتاج إليها قطعاً سيما إذا كان مما وعد عليه البقاء على الهداية والأمن من الضلالة فما معنى القول بالعنى عنه وإن كتاب الله يعيننا عنه وإنه لا حاجة لنا إلى بيانه كيف وقد أنزل الله تعالى: **وَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنْ أَتَيْنَا عَبْدَكَ الْكَاتِبَ بُنْتَى عَلَيْهِمْ** (العنكبوت: ٥١)، ومع ذلك فقد كان ﷺ يبيّن للناس بعد ذلك والناس لا يستعنون عن بيانه ولا شك أن بيانه خير من اجتهد الناس سيما وقد وعد عليه البقاء على الهدى على الدوام، فلا يظهر لما ذكروا وجه على أنه يجوز أن يكون كتابه من قبيل الأمور المتبركة التي يندم الله بسببها الهداية، ويرفع عن الأمة الضلالة، ويكون البركة محصورة بذلك الكتاب فلا وجه للقول بمعارضته بهذه الآيات.

«الجواب عن اعتراض الموصي والمجاحظ والجواب عن هذا الاعتراض الماسد أنه لا يلزم من كون الشيء رحمة أن يكون صده عدائاً، ولا يشرم هذا ويذكره الأجاهل أو متجاهل، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ زَحَمْتَهُ حَبْلٌ لَنَزَلٍ نَّيْلٌ وَنَهَارٌ لَنَسْكُنُو فِيهِ﴾ (القصص: ٧٣)، فسمي الليل رحمة، ولم يلزم من ذلك أن يكون النهار عدائاً، وهو ظاهر لا شك فيه. قال الخطابي: والاختلاف في الدين ثلاثة أقسام: أحدها: في إثبات الصانع ووحدانيته، وإنكار ذلك كفر. والثاني: في صفاته ومشيبته، وإنكارها بدعة. والثالث: في أحكام الفروع المختمة وجوهاً، فهذا جعله الله تعالى رحمة وكرامة للعلماء، وهو المراد بخديث: "اختلاف أمي رحمة"، هذا آخر كلام الحطايي رحمه الله.

**جواب العلامة المارري عن اختلاف الصحابة في الأمر بالكتاب** وقال المارري: إن قيل: كيف جاز لـصحابة الاختلاف في هذا الكتاب مع قوله ﷺ: "التولي أكتب؟" وكيف عصوه في أمره؟ فالجواب: أنه لا خلاف أن-

«قلت: والوجه عندي أن يقال: إن عمر رضي الله عنه فهم من قوله ﷺ: «لن تصبر بعدُ بُداً أو نحوهُ أن معاه لن تختموا على الضلالة، ولا يصير كلكم صالحاً لا أنه لا يصل أحدكم أصلاً. أحد هذا المعنى من إساد الصلوات إلى ضمير الجمع في قوله: لن تصلوا؛ وذلك لأنه قد ظهر عنده من أحاراته ﷺ: حال صحته أنه ستفترق أمة، وستمرق المارقة، وستحدث الفتن فعمه أن المراد هو أمن الكل بذلك الكتاب عن الضلالة لا أمن كل أحد، وقد علم من الكتاب نحو قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (البور: ٥٥)، ومثل: ﴿كُنْتُمْ حَيْرَ أُمِّهِ﴾ (آل عمران: ١١٠)، ومثل: ﴿يَحْكُمُ بِهِمْ وَعَلَى الْأَرْضِ﴾ (البقرة: ١٤٣)، ومن بعض أحاراته ﷺ: مثل: لا يجتمع أمي على الضلالة أن هذا المعنى حاصل هذه الأمة بدون ذلك الكتاب الذي قصد به النبي ﷺ أن يكتبه. ورأى أنه ﷺ ما قصد بذلك الكتاب إلا زيادة الاحتياط في حصول ذلك المعنى لما كان عليه ﷺ من كمال الشفقة ووفور الرحمة ﷺ تسليماً مثل ما فعل ﷺ يوم بدر مع وعد الله تعالى بإياه النصر، وأنه ﷺ أمرهم أمر مشورة بأنه يختار نفعه لأجل كمال الاحتياط في أمرهم. فأجاب عمر عما أجاب للتبسيه عنى أهم أحق بمراعاة الشفقة عليه ﷺ في تلك الحالة التي هي حالة عاية المرض، وأنه ما قصده ﷺ حاصل لما أن الله تعالى وعده به في كتابه، وهذا معنى قوله: "حسبنا كتاب الله". أي يكفي في حصول هذا المعنى ما وعد الله في كتابه، وهذا مثل ما فعل أنس رضي الله عنه يوم بدر حين رأى النبي ﷺ في شدة التعب والمشقة بسبب ما غلب عليه من الدعاء والتصرع. وأما ابن عباس رضي الله عنهما فرأى أن الاحتياط كان حيراً، فكان يكي لأجل ذلك، والله تعالى أعلم، ومع ذلك كان يعظم عمر رضي الله عنه عاية التعظيم، ويثني عليه عاية الشاء، وقد قال في حديث كراهة الصلاة بعد العصر أنه أحبرني به جماعة من الصحابة أَرْضَاهُمْ عندي عمر، فما كان يرى أن هذا كان صلاة من عمر أو شيئاً لا يليق، نعوذ بالله من سوء العقيدة في أهل الصلاح، فالويل كل الويل لمن يأخذ من هذا الحديث ما كان لا يرى من رواه أيضاً.

وقد يقال: لعمري حمل قوله: "لن تضلوا بعده" على وجه الظل والرجاء بطريق الاجتهاد لا بالوحي وكثير ما كان ﷺ -

«الأوامر تقارن قرائن تنقلها من الندب إلى الوجوب عد من قال: أصلها للندب، ومن الوجوب إلى الندب عند من قال: أصلها لوجوب، وتنقل القرائن أيضاً صيغة "افعل" إلى الإباحة وإلى التخيير وإلى غير ذلك من صروب المعاني، فعليه ظهر منه رحمه الله من القرائن ما دلّ على أنه لم يوجب عليهم، بل جعله إلى اختيارهم، فاختلف اختيارهم بحسب اجتهادهم، وهو دليل على رجوعهم إلى الاجتهاد في الشرعيات، فأدى عمر رحمه الله اجتهاده إلى الامتناع من هذا، ولعله اعتقد أن ذلك صدر منه رحمه الله من غير قصد حازم، وهو المراد بقولهم: "هجر" ويقول عمر "غلب عليه الوجع"، وما قارنه من القرائن الدالة على ذلك على نحو ما يعهدونه من أصوله رحمه الله في تبليغ الشريعة، وأنه يجري مجرى غيره من طرق التبليغ المعتادة منه رحمه الله، فظهر ذلك لعمر دون غيره، فخالفوه، ولعل عمر خاف أن المنافقين قد يتطرقون إلى القدح فيما اشتهر من قواعد الإسلام، وبلغه رحمه الله الناس بكتاب يكتب في خلوة وآحاد، ويضيفون إليه ما يشبهون به على الذين في قلوبهم مرض، ولهذا قال: عندكم القرآن، حسنا كتاب الله.

**توجيه قوله: "هجر".** وقال القاضي عياض: وقوله: أھجر رسول الله ﷺ، هكذا هو في صحيح مسلم وغيره "أھجر" على الاستفهام وهو أصح من رواية من روى: هجر ويهجر؛ لأن هذا كله لا يصح منه رحمه الله؛ لأن معنى هجر: هذى، وإنما جاء هذا من قائله استفهاماً للإنتكار على من قال: لا تكتبوا أي لا تركوا أمر رسول الله ﷺ وتجعلوه كأمر من هجر في كلامه؛ لأنه رحمه الله لا يهجر، وإن صحت الروايات الأخرى كانت خطأ من قائلها قالها بغير تحقيق، بل لما أصابه من الحيرة والدهشة لعظيم ما شاهده من النبي ﷺ من هذه الحالة الدالة على وفاته وعظيم المصائب به، وخوف الفتن والضلال بعده، وأخرى الهجر مجرى شدة الوجع. وقول عمر رحمه الله: "حسبنا كتاب الله" رد على من نازعه لا على أمر النبي ﷺ، والله أعلم. قوله رحمه الله: "دعوني فالذي أنا فيه خير"، معناه: دعوني من الزاع واللغظ الذي شرعتم فيه، فالذي أنا فيه من مراقبة الله تعالى، والتأهب للقائه، والفكر في ذلك ونحوه أفضل مما أنتم فيه.

**بيان حدود جزيرة العرب، ومعنى الجزيرة:** قوله رحمه الله: "أخرجوا مشركي من جزيرة العرب": قال أبو عبيد -

«يقول مثل ذلك بناء على الظن، وهذا شائع فيما بين الناس، ومن جملة ذلك قوله رحمه الله في حديث السهو في الصلاة في حديث ذي اليديين المشهور: "كل ذلك لم يكن": أي في ظني. فلعله قام عند عمر من القرائن الدلالات أنه قال بذلك اجتهاداً لا وحياً؛ إذ الحاضر السامع للكلام يفهم من قرائن الأحوال ما لا يفهم الغائب، فقال ما قال للتببيه على أن حالة المرض لا يساعد الاجتهاد، والمطلوب فيها التحفيف عليه لا التشديد والتعب. فالمناسب بهذه الحالة ترك الكتاب والتوكل على الله تعالى الكريم، وبالجمله أنه رحمه الله ما ترك الكتاب بعد القيل والقال من الناس عنده إلا لما علم أن ذلك الكتاب لا يتوقف عليه شيء من أمر الأمة لا من أصل الهداية ولا من دوامها، وإلا لما استقام تركه منه كيف وهو مبعوث لذلك رحمه الله، والله أعلم بحقيقة الحال.

«الأصمعي: جزيرة العرب ما بين أقصى عدد اليمن إلى ريف العراق في الطول، وأما في العرض فمن جدة وما والاها إلى أطراف الشام. وقال أبو عبيدة: هي ما بين حفر أبي موسى إلى أقصى اليمن في الطول، وأما في العرض فما بين رمل يبرين إلى منقطع السماوة. وقوله: "حفر أبي موسى": هو بفتح الحاء المهملة وفتح الفاء أيضاً، قالوا: وسميت جزيرة لإحاطة البحار بها من بواحيها وانقطاعها عن المياه العظيمة، وأصل الجزر في النعة: القطع، وأضيفت إلى العرب؛ لأنها الأرض التي كانت بأيديهم قبل الإسلام، وديارهم التي هي أوطانهم وأوطان أسلافهم. وحكى الهروي عن مالك أن جزيرة العرب: هي المدينة، والصحيح المعروف عن مالك: أنها مكة والمدينة واليمامة واليمن، وأحد بهذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما من العلماء، فأوجبوا إحراق الكفار من جزيرة العرب، وقالوا: لا يجوز تمكيتهم من سكناها، ولكن الشافعي حص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب وهو الحجاز، وهو عنده مكة والمدينة واليمامة وأعمالها دون اليمن وغيره مما هو من جزيرة العرب بدليل آخر مشهور في كتبه وكتب أصحابه، قال العلماء: ولا يمنع الكفار من التردد مسافرين في الحجارة، ولا يمكن من الإقامة فيه أكثر من ثلاثة أيام.

**أقوال أهل العلم في حوار دخول الكافر الحرم وعدم حوار** قال الشافعي وموافقه: إلا مكة وحرمها، فلا يجوز تمكين كافر من دخوله محال، فإن دخله في خفية وجب إحراقه، فإن مات ودفن فيه، بشئ وأخرج ما لم يتغير، هذا مذهب الشافعي وجمهور الفقهاء، وجوز أبو حنيفة دخوله الحرم، وحجة إجماعهم قول الله تعالى: **هَـ أَتَقْتَرُونَ خَيْشَ لَا تَقْرَبُوا مَسْجِدَ حَرَمٍ بَعْدَ عُدُوهِمْ هـ** (التوبة: ٢٨)، والله أعلم.

قوله **هـ**: **وَدَخَلَ حَرَمَ مَكَّةَ لِيُكَلِّمَهُمْ هـ** قال العلماء: هذا أمر منه **هـ** بإحارة الوفود وضيافتهم وإكرامهم تطبيقاً لموسمهم وترعياً لغيرهم من المؤلفة قلوبهم ونحوهم، وإعانة على سفرهم. قال القاضي عياض: قال العلماء بإحارة سواء كان الوفد مسلمين أو كفاراً؛ لأن الكافر إما بعد عالماً فيما يتعلق بمصاحبا ومصالحهم. قوله: "وسكت عن الثالثة أو قالها فأسيئتها": الساكت ابن عباس، والناسي: سعيد بن جبير، قال ابنه: الثالثة: هي تجهيز جيش أسامة **هـ**، قال القاضي عياض: ويحتمل أنها قوله **هـ**: "لا تتخذوا قري وشئاً يُقْبَدُ"، فقد ذكر مالك في "الموطأ"، معناه مع إجلاء اليهود من حديث عمر **هـ**.

**فوائد الحديث.** وفي هذا الحديث فوائد سوى ما ذكرناه، منها: حوار كتابة العلم، وقد سبق بيان هذه المسألة مرات، وذكرنا أنه جاء فيها حديثان مختلفان، فإن السلف اختلفوا فيها، ثم أجمع من بعدهم على جوارها، وبينا تأويل حديث المنع، ومنها: جواز استعمال الحجارة لقوله **هـ**: "أكتب لكم": أي أمر بالكتابة، ومنها: أن الأمراض ونحوها لا تنافي النوة، ولا تدل على سوء الحال. قوله: "قال أبو إسحاق إبراهيم، حدثنا الحسن بن بشر، حدثنا سفيان بهذا الحديث". معناه: أن أبا إسحاق صاحب مسلم ساوى مسلماً في رواية هذا الحديث عن واحد عن سفيان بن عيينة فعلاً هذا الحديث لأبي إسحاق، برجل.

قوله: **من حرمهم بعقبهم** هو بفتح العين المعجمة وإسكانها، والله أعلم.

## [٢٨- كتاب النذر]

## [١- باب الأمر بقضاء النذر]

٤٢٣٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَحِ بْنِ الْمُهَاجِرِ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، تُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَاقْضِهِ عَنْهَا".

٤٢٣٣- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ، وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

## ٢٨- كتاب النذر

## ١- باب الأمر بقضاء النذر

قوله: استفتى سعد بن عبادَةَ رسولَ الله ﷺ في نذر كان على أمِّه، توفيت قبل أن يقضيه، قال رسول الله ﷺ: فاقضه عنها".

أقوال أهل العلم في انعقاد نذر المعصية والمباح وعدم انعقاده: أجمع المسلمون على صحة النذر، ووجوب الوفاء به إذا كان المترم طاعة، فإن نذر معصية أو مباحاً، كدخول السوق، لم ينعقد نذره ولا كفارة عليه عندها، وبه قال جمهور العلماء. وقال أحمد وطائفة: فيه كفارة يمين.

وقوله ﷺ: فاقضه عنها دليل لقضاء الحقوق الواجبة على الميت، فأما الحقوق المالية فمجمع عليها، وأما البدنية ففيها خلاف قدمناه في مواضع من هذا الكتاب.

أقوال العلماء في وجوب قضاء الحقوق المالية على الميت وعدم وجوبه ثم مذهب الشافعي وطائفة أن الحقوق المالية الواجبة على الميت من ركة وكفارة ونذر يجب قضاؤها، سواء أوصى بها أم لا، كديون الآدمي. وقال-



سمالك وأبو حنيفة وأصحابهما: لا يجب قضاء شيء من ذلك إلا أن يوصي به. \*\* ولأصحاب مالك خلاف في الزكاة إذا لم يوص بها، والله أعلم.

**أقوال العلماء في تعيين نذر أم سعد** قال القاضي عياض: واختلفوا في نذر أم سعد هذا، فقيل: كان نذراً مطلقاً، وقيل: كان صوماً، وقيل: كان عتقاً، وقيل: صدقة، واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قصة أم سعد. قال القاضي: ويحتمل أن النذر كان غير ما ورد في تلك الأحاديث، قال: والأظهر أنه كان نذراً في المال أو نذراً مبهماً، ويعضده ما رواه الدارقطني من حديث مالك، فقال له يعني النبي ﷺ: استق عنها الماء. وأما أحاديث الصوم عنها، فقد علقه أهل الصعة؛ للاختلاف بين رواته في سنده ومتمنه وكثرة اضطرابه. وأما رواية من روى: "أفأعتق عنها" فموافقه أيضاً؛ لأن العتق من الأموال، وليس فيه قطع بأنه كان عليها عتق، والله أعلم.

**أقوال أهل العلم في عدم وجوب قضاء النذر العير المالي على الميت ووجوبه.** واعلم أن مذهبنا ومذهب الجمهور: أن الوارث لا يلزمه قضاء النذر الواجب على الميت إذا كان عير مالي، ولا إذا كان مالياً ولم يخلف تركة، لكن يستحب له ذلك. وقال أهل الظاهر: يلزمه ذلك؛ لحديث سعد هذا. ودليلنا أن الوارث لم يترمه فلا يلزم، وحديث سعد يحتمل أنه قضاء من تركتها، أو تبرع به، وليس فيه الحديث تصريح بإلزامه ذلك، والله أعلم.

**\*\* قال في تكملة فتح المهيم:** وقال الشافعي رحمه الله: إنه بمنزلة الدين، فيجب قضاؤه على الورثة، وإن لم يوص به المورث؛ ولنا أنه عبادة، ولا بد فيه من الاختيار، وذلك في الإيصاء، دون الوراثة؛ لأنها جبرية. (تكملة فتح المهيم: ٢/ ١٥٠)



## ٢- باب النهي عن النذر، وأنه لا يرد شيئاً

٤٢٣٤- (١) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَنْهَانَا عَنِ النَّذْرِ، وَيَقُولُ: "إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الشَّحِيحِ".**

٤٢٣٥- (٢) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "النَّذْرُ لَا يُقَدِّمُ شَيْئًا، وَلَا يُؤَخِّرُهُ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ".**

٤٢٣٦- (٣) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ".**

٤٢٣٧- (٤) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ.**

٤٢٣٨- (٥) **وَحَدَّثَنَا فَتْيِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَنْذَرُوا، فَإِنَّ النَّذَرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ".**

## ٢- باب النهي عن النذر، وأنه لا يرد شيئاً

**وجه النهي عن النذر:** قال المازري: يحتمل أن يكون سبب النهي عن النذر كون التأثر يصير ملتزماً له، فيأتي به تكيفاً غير شاط. ويحتمل أن يكون سببه كونه يأتي بالقربة التي التزمها في نذره على صورة المعاوضة للأمر الذي طلبه، فيقص أجره، وشأن العبادة أن تكون متمحضة لله تعالى. قال القاضي عياض: ويحتمل أن النهي لكونه قد =

٤٢٣٩- (٦) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنَ الْقَدَرِ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ".

٤٢٤٠- (٧) **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ النَّذَرَ لَا يُقَرَّبُ مِنْ ابْنِ آدَمَ شَيْئاً لَمْ يَكُنِ اللَّهُ قَدْرَهُ لَهُ، وَلَكِنَّ النَّذَرَ يُوَافِقُ الْقَدَرَ، فَيُخْرَجُ بِذَلِكَ مِنَ الْبَحِيلِ مَا لَمْ يَكُنِ الْبَحِيلُ يُرِيدُ أَنْ يُخْرَجَ".

٤٢٤١- (٨) **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ وَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

= يظن بعض الجهلة أن النذر يرد القدر، ويمنع من حصول المقدر، فنهى عنه خوفاً من جاهل يعتقد ذلك،\*  
وسياق الحديث يؤيد هذا، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: **لَا يَرُدُّ مِنَ الْقَدَرِ** فمعناه: أنه لا يرد شيئاً من القدر، كما بينه في الروايات السابقة. وأما قوله ﷺ: **لَا يُقَرَّبُ مِنْ ابْنِ آدَمَ شَيْئاً** فمعناه: أنه لا يأتي بهذه القرية تطوعاً مَحْصُصاً مبتدأ، وإنما يأتي بها في مقابلة شفاء المريض وغيره مما تعلق النذر عليه، ويقال: نَذَرَ يَنْذِرُ: وَيَنْذِرُ يَكْسِرُ الذَّالَ في المضارع وضمها لغتان.

\*\***قال في تكملة فتح الملهم** وحاصل القول الأخير أن النهي إنما يتوجه إذا نذر الرجل باعتقاد أنه يرد من قدر الله وقضائه، وأما إذا وقع النذر بدون هذا الاعتقاد فلا منع فيه ولا كراهة، وحاصل قولنا المأروري **لَا يَكْرَهُ**، وإن لم يكن بهذا الاعتقاد، والذي يطهر لي أنه إن كان باعتقاد فاسد فحرام، وإن لم يكن باعتقاد فاسد إنه لا يخلو عن الكراهة أيضاً لعموم لفظ الحديث. (تكملة فتح الملهم: ١٥٣/٢، ١٥٤)

### [٣- باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد]

٤٢٤٢- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ -وَاللَّفْظُ لِرُحَيْمٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: كَانَتْ ثَقِيفٌ حُلَفَاءَ لِبَنِي عُقَيْلٍ، فَأَسْرَتِ ثَقِيفٌ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَسَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعَضْبَاءَ، فَأَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْوُثَاقِ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! فَأَتَاهُ، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" فَقَالَ: بِمِ أَعَذَّتْنِي؟ وَبِمِ أَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ فَقَالَ -إِعْظَامًا لِذَلِكَ-: "أَخَذْتُكَ بِحَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ ثَقِيفٍ"، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُ، فَتَادَاهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! يَا مُحَمَّدُ! وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَقِيقًا، فَرَجَعَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، قَالَ: "لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ، أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ"، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَتَادَاهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ! فَأَتَاهُ، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" قَالَ: إِنِّي جَائِعٌ فَأَطْعِمْنِي، وَظَمَانٌ فَاسْقِنِي، قَالَ: "هَذِهِ حَاجَتُكَ"، فَقَدِيَ بِالرَّجُلَيْنِ.

### ٣- باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد

ضبط الاسم: قوله: **أبي حنبل** هو بضم الميم، وفتح الهاء واللام المشددة، اسمه: عبد الرحمن بن عمرو، وقيل: معاوية بن عمرو، وقيل: عمرو بن معاوية، وقيل: النصر بن عمرو الحرمي البصري، والله أعلم. قوله: **سبعة حج** يعني ناقته العضاء، وسبق في كتاب الحج بيان العضباء والقصوى والجذعاء، وهل من ثلاث أم واحدة؟ قوله ﷺ: **أحدث خبره حديث** أي بحديثهم.

قوله ﷺ: **للأسير حين قال: إني مسلم**: هو فننه وأنت تمت أمرك أفلحت كل الفلاح إلى قوله: **فقدى** بالرجس: معناه لو قلت كلمة الإسلام قُتل الأسير حين كنت مالك أمرك أفلحت كل الفلاح؛ لأنه لا يجوز أسرك لو أسلمت قبل الأسر، فكنت فزت بالإسلام وبالسلمة من الأسر ومن اعتنام مالك، وأما إذا أسلمت بعد الأسر، فيسقط الخيار في قتلك، ويبقى الخيار بين الاسترقاق والمن والفداء.

**فقه الحديث** والحوادث عن إشكال رد المسلم إلى دار الكفر. وفي هذا جواز المفاداة، وأن إسلام الأسير لا يسقط حق الغائبين منه، بخلاف ما لو أسلم قبل الأسر، وليس في هذا الحديث أنه حين أسلم وفادى به، رجع إلى دار الكفر، ولو ثبت رجوعه إلى دارهم وهو قادر على إظهار دينه؛ لقوة شوكة عشيته أو نحو ذلك لم يحرم -

قَالَ: وَأُسْرِتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأُصِيبَتِ الْعَضْبَاءُ، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْوَثَاقِ، وَكَانَ الْقَوْمُ يُرِيدُونَ نَعْمَهُمْ بَيْنَ يَدَيْ بُيُوتِهِمْ، فَأَنْقَلَبَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْوَثَاقِ فَأَتَتْ الْإِبِلَ، فَجَعَلَتْ إِذَا دَنَتْ مِنَ الْبَعِيرِ رَغًا، فَتَتْرُكُهُ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْعَضْبَاءِ، فَلَمْ تَرْغُ، قَالَ: وَنَاقَةٌ مُنَوَّقَةٌ، فَقَعَدَتْ فِي عَجْزِهَا، ثُمَّ زَجَرَتْهَا، فَأُطْلِقَتْ، وَنَذَرُوا بِهَا، فَطَلَبُوهَا، فَأَعْجَزَتْهُمْ، قَالَ: وَنَذَرْتُ لِلَّهِ أَنْ نَجَاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا، فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ رَأَاهَا النَّاسُ، فَقَالُوا: الْعَضْبَاءُ نَاقَةٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا نَذَرْتُ أَنْ نَجَاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "سُبْحَانَ اللَّهِ! بِفَسٍّ مَا جَزَّيْتُهَا، نَذَرْتُ لِلَّهِ أَنْ نَجَاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا، لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ"، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حُجْرٍ: "لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ".

٤٢٤٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ حَمَادٍ قَالَ: كَانَتِ الْعَضْبَاءُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، وَكَانَتْ مِنْ سَوَابِقِ الْحَاجِّ، وَفِي حَدِيثِهِ أَيْضًا: فَأَتَتْ عَلَى نَاقَةٍ ذُلُولٍ مُجَرَّسَةٍ، وَفِي حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ: وَهِيَ نَاقَةٌ مُدْرَبَةٌ.

= ذلك، فلا إشكال في الحديث، وقد استشكله المارري، وقال: كيف يرد المسلم إلى دار الكفر؟ وهذا الإشكال باطل مردود بما ذكرته. قوله: وَأُسْرِتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: هي امرأة أبي در.

شرح الغريب وأقوال العلماء في لزوم كفارة اليمين في نذر المعصية قوله: وَهِيَ نَاقَةٌ: هي ناقة الميه وفتح النون والواو المشددة أي مدللة. قوله: "ونذروا بها": هو بفتح النون وكسر الدال أي علموا.

قوله ﷺ: "لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد". وفي رواية: "لا نذر في معصية لله تعالى". في هذا دليل على أن من نذر معصية كشراب الخمر، ونحو ذلك، فندره باطل لا يتعقد، ولا تنزله كفارة يمين ولا غيرها، وهذا قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وداود وجمهور العلماء. وقال أحمد: تجب فيه كفارة اليمين بالحديث المروي عن عمران بن الحصين. وعن عائشة عن النبي ﷺ قال: لا نذر في معصية، ولا نذر في كفارة يمين واحتج الجمهور بحديث عمران بن حصين المذكور في الكتاب.

الجواب عن مستدل الإمام أحمد. وبما مراد قوله: "ولا فيما لا يملك العبد". وأما حديث "كفارته كفارة يمين" فضعيف باتفاق المحدثين. وأما قوله ﷺ: "ولا فيما لا يملك العبد". فهو محمول على ما إذا أضاف النذر إلى معين لا يملكه، بأن قال: إن شفى الله مريضاً فله على أن أعتق عبد فلان، أو أنصدق بثوبه أو بداره أو نحو =

«ذلك، فأما إذا التزم في الذمة شيئاً لا يملكه، فيصح نذره، مثاله قال: إن شفى الله مريضى فلله عليّ عتق رقبة، وهو في ذلك الحال لا يملك رقبة ولا قيمتها، فيصح نذره، وإن شفى المريض ثبت العتق في ذمته.

**شرح الغريب وفوائد الحديث:** قوله: «**نافقة دُول مُحَرَّسَةٍ**». وفي رواية: «مدرَّبة» أما المحرسة: فبضم الميم وفتح الجيم والراء المشددة، وأما المدربة: ففتح الدال المهملة وبالياء الموحدة والمحرَّسة والمُدَّرَّبة والمُنَوَّقَة والدَّلُول كله بمعنى واحد، وفي هذا الحديث جواز سفر المرأة وحدها بلا زوج ولا محرم ولا غيرها إذا كان سفر ضرورة كالهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، وكالهترب ممن يريد منها فاحشة ونحو ذلك، والنهي عن سفرها وحدها محمول على غير الضرورة، وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أن الكفار إذا غنموا مالاً للمسلم لا يملكونه، وقال أبو حنيفة وآخرون: يملكونه إذا حازوه إلى دار الحرب، وحجة الشافعي وموافقيه هذا الحديث، وموضع الدلالة منه ظاهر، والله أعلم.\*\*»

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم:** ومذهب أبي حنيفة أنهم يملكون ما غنموا منا بشرط إحرازهم إياه بدار الحرب، فإن أدرك قبل أن يدخلوا به دار الحرب، ثم غنمناه رده إلى صاحبه بلا ثمن، وإن أدرك بعد فكل ذلك قبل القسمة، وأما بعد القسمة فإن صاحبه أحق به بالثمن، لا بغيره.

وأجاب شيخنا العثماني التهانوي رحمته عن حديث الباب بأنهم لم يكونوا أحرزوا النافقة بدار الحرب، فإن الطحاوي أخرج بلفظ: «وكانوا إذا نزلوا يرسلون إبلهم في أفئيتهم، فلما كانت ذات ليلة...» قلت: وبمثله أخرج الدارمي في سننه (٢: ١٥٤)، فهذا يدل على أنهم كانوا في الطريق، ولم يكونوا أحرزوها بدارهم، فلا دليل فيه للشافعية في هذه المسألة. (تكملة فتح الملهم: ١٦٦/٢)

## [٤- باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة]

٤٢٤٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: "مَا بَالُ هَذَا؟" قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ، قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْدِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ"، وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ. ٤٢٤٥- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذْرَكَ شَيْخًا يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ، يَتَوَكَّأُ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا شَأْنُ هَذَا؟" قَالَ ابْنَاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَانَ عَلَيْهِ نَذْرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "ارْكَبْ، أَيُّهَا الشَّيْخُ، فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكَ وَعَنْ نَذْرِكَ" -وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ وَابْنِ حُجْرٍ.

٤٢٤٦- (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤٢٤٧- (٤) وَحَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى بْنِ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ: "لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ".

## [٤- باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة]

أما الحديث الأول: فمحمول على العاجز عن المشي، فله الركوب، وعليه دم، وأما حديث أخت عقبة، فمعناه: تمشي في وقت قدرتها على المشي، وتركب إذا عجزت عن المشي أو لحقتها مشقة طاهرة فتركب، وعليها دم، وهذا الذي ذكرناه من وجوب الدم في الصورتين، هو راجع القولين للشافعي، وبه قال جماعة، والقول الثاني: لا دم عليه، بل يستحب الدم، وأما المشي حافياً فلا يلزمه الحفاء، بل له لبس الثعلين، وقد جاء حديث أخت عقبة-

٤٢٤٨- (٥) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرْتُ أَخْتِي، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُفَضَّلٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: حَافِيَةً، وَزَادَ: وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ لَا يُفَارِقُ عُقْبَةَ.

٤٢٤٩- (٦) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ قَالَا:** حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

= في "سنن أبي داود" مبيهاً أنها ركبت للعجز، قال: إن أحتي مذرت أن تحج ماشية، وأما لا تطيق ذلك، فقال رسول الله ﷺ: إن الله غني عن مشي أختك، فتركب، ولتهد بدنة.\*\*

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم:** من نذر المشي إلى بيت الله لزمه الوفاء بדרه. فيجب عليه المشي في أحد النسكين، إما الحج وإما العمرة، ويجب عليه أن يمشي، فإن عجز عن المشي جاز له الركوب، وهذا القدر متفق عليه بين الفقهاء؛ لهذا الحديث، ثم اختلفوا فيما يجب عليه بالركوب، ففيه أقوال: الأول: أنه يجب عليه الدم، وأقنه شاة، وهو قول الإمام أبي حنيفة، وهو المذهب المشهور المختار عند الشافعية. (تكملة فتح الملهم: ١٦٨/٢)



## [٥- باب في كفارة النذر]

٤٢٥٠- (١) وحاشي هارون بن سعيد الأيلي ويونس بن عبد الأعلى وأحمد بن عيسى - قال يونس: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا ابن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث عن كعب بن علقمة، عن عبد الرحمن بن شماس، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر عن رسول الله ﷺ قال: "كفارة النذر كفارة اليمين".

## ٥- باب في كفارة النذر

قوله ﷺ: "كفارة النذر كفارة اليمين".

اختلاف العلماء في المراد بالنذر في هذا الحديث اختلف العلماء في المراد به. فحمله جمهور أصحابنا على نذر اللجاج، وهو أن يقول إنسان يريد الامتناع من كلام زيد مثلاً: إن كلمت زيداً مثلاً فله عليه حجة أو غيرها، فيكفمه فهو بالجوار بين كفارة يمين وبين ما التزمه، هذا هو الصحيح في مذهبا،\*\* وحمله مالك وكثيرون أو الأكثرون على النذر المطلق كقوله: عليّ نذر، وحمله أحمد وبعض أصحابنا على نذر المعصية، كمن نذر أن يشرب الخمر، وحمله جماعة من فقهاء أصحاب الحديث على جميع أنواع النذر، وقالوا: هو مخير في جميع النذورات بين الوفاء بما التزم، وبين كفارة يمين، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم وهو القول المعنى به عند الحنفية، وكان أبو حنيفة يقول: إن النادر في مثله يجب عليه وفاء النذر، ولا تجزئه الكفارة إلا إذا لم يقطعه، ثم رجع إلى قول الشافعية قبل وفاته سبعة أيام. (تكملة فتح الملهم: ١٧٤/٢)

....

## [٢٩ - كتاب الإيمان]

## [١ - باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى]

٤٢٥١ - (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْجٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ".

قَالَ عُمَرُ: فَوَ اللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا، ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا.

٤٢٥٢ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُقَيْلٍ: مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا، وَلَا تَكَلَّمْتُ بِهَا، وَلَمْ يَقُلْ: ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا.

٤٢٥٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ بِمِثْلِ رِوَايَةِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ.

## [٢٩ - كتاب الإيمان]

## [١ - باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى]

قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ سَهَاكُمْ أَوْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِمًا فَسَحِطَ اللَّهُ فِي نَفْسِهِ" وفي رواية: "لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِآبَائِكُمْ".

وجه النهي عن الحلف بغير الله، والحواب عن إشكال الحلف بغير الله: قال العلماء: الحكمة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى أن الحلف يقتضي تعظيم المخلوف به، وحقيقة العظمة محتصة بالله تعالى، فلا يُضاهي به غيره. وقد جاء عن ابن عباس: لأن أحلف بالله مائة مرة فأثم، خير من أن أحلف بغيره فأبر. فإن قيل: الحديث محال لقوله ﷺ: "أفصح وأبهر إن صدق"، فجوابه: أن هذه كلمة تجري على اللسان لا تقصد بها اليمين، فإن قيل: -

٤٢٥٤- (٤) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ، وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَا إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ".**

٤٢٥٥- (٥) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي بَشْرُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.**

٤٢٥٦- (٦) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ -قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ:- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ"، وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِآبَائِهَا، فَقَالَ: "لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ".**

= فقد أقسم الله تعالى بمخلوقاته كقوله تعالى: **وَنَصَفْتُ: ٥، ٥، ٥، لَدْرِيْس، ٥ وَنُصُور: ٥، ٥، ٥ وَلَنَحْمُ** فالجواب إن الله تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته تبييناً على شرفه.

قوله: **لَمْ يَحْلِفْ بِهَا دَاكِرٌ وَلَا تَرِيْسٌ** معنى دَاكِرٌ: قاتلاً لها من قبل نفسي، ولا آثراً بالمد، أي حالفاً عن غيري.  
**فوائد الحديث.** وفي هذا الحديث إباحة الحلف بالله تعالى وصفاته كلها، وهذا مجمع عليه، وفيه النهي عن الحلف بغير أسمائه سبحانه وتعالى وصفاته، وهو عند أصحابنا مكروه ليس بخرام.

**٢- باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله**

٤٢٥٧- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: بِاللَّاتِ، فَلْيُقل: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ".

٤٢٥٨- (٢) وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ مِثْلُ حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ"، وَفِي حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ: "مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعَزَى".

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ: هَذَا الْحَرْفُ "يَعْنِي قَوْلَهُ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ لَا يَزِيوُهُ أَحَدٌ، غَيْرُ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: وَلِلزُّهْرِيِّ نَحْوٌ مِنْ تِسْعِينَ حَدِيثًا يَزِيوُهُ عَنِ النَّبِيِّ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ بِأَسَانِيدٍ جَيِّدَةٍ.

**٢- باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله**

وجه الأمر بقول لا إله إلا الله. قوله ﷺ: "مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: بِاللَّاتِ وَالْعَزَى فليقل: لا إله إلا الله". إما أمر بقول: لا إله إلا الله؛ لأنه تعاطى تعظيم صورة الأصنام حين حلف بها.

أقوال أهل العلم في وجوب كفارة اليمين باسم غير الله أو غلبة سوى الإسلام وعدم وجوبها قال أصحابنا: إذا حلف باللات والعزى وغيرها من الأصنام أو قال: إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني أو بريء من الإسلام أو بريء من النبي ﷺ أو نحو ذلك لم يتعقد بعينه، بل عليه أن يستغفر الله تعالى، ويقول: لا إله إلا الله، ولا كفارة عليه، سواء فعله أم لا، هذا مذهب الشافعي ومالك وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة: تجب الكفارة في كل ذلك إلا في قوله: أنا مبتدع أو بريء من النبي ﷺ أو واليهودية.\*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملبم وتوهم هذه العبارة أن الحنفية تجب عندهم الكفارة بالحلف باللات والعزى، وليس الأمر كذلك، فإن الحلف بغير الله تعالى لا يتعقد عندهم، كما هو مصرح في كتبهم، نعم! إذا حلف بقوله: إن لم أفعل ذلك فأنا كافر، أو يهودي، أو نصراني، فإن ذلك يعقد عندهم عينا؛ لأن العرف شائع بذلك، ومسئ

الأيمان على العرف. (تكملة فتح الملبم: ١٨٣/٢)

٤٢٥٩- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاعِي وَلَا بِآبَائِكُمْ".

= دليل الإمام أبي حنيفة رحمه الله واحتج بأن الله تعالى أوجب على المظاهر الكفارة؛ لأنه منكر من القوم وزور، والحلف بهذه الأشياء منكر وزور.

دليل الجمهور واحتج أصحابنا والجمهور بظاهر هذا الحديث، فإنه ﷺ إنما أمره بقول: لا إله إلا الله، ولم يذكر كفارة؛ ولأن الأصل عدمها حتى يثبت فيها شرع، وأما قياسهم على الطهار، فيستقص ما استنوه، والله أعلم. قوله ﷺ: ومن من ضاحكه تعالى فومك فسيفاق قال العلماء: أمر بالصدقة تكفيراً لخصيئته في كلامه بهذه المعصية، قال الخطابي: معناه فليصدق بمقدار ما أمر أن يقامر به، والصواب الذي عليه المحققون، وهو ظاهر الحديث أنه لا يختص بذلك المقدار، بل يتصدق بما تيسر مما يطلق عليه اسم الصدقة، ويؤيده رواية معمر التي ذكرها مسلم: "فليصدق بشيء"، قال القاضي: ففي هذا الحديث دلالة مذهب الجمهور: أن الحرم على المعصية إذا استقر في القلب كان دساً يكتب عليه، بخلاف الحاضر الذي لا يستقر في القلب، وقد سقت المسألة واضحة في أول الكتاب.

تفسير "الطَّاعُوت" قوله ﷺ: "لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاعِي وَلَا بِآبَائِكُمْ" هذا الحديث مثل الحديث السابق في النهي عن الحلف باللات والعزى، قال أهل اللغة والعرب: الطواعي هي الأصنام، واحداً: طاعية، ومنه هذه طاعية دؤس أي صمهم ومعوذهم، سمي باسم المصدر؛ لصعاب الكفار بعبادته؛ لأنه سب طغيانهم وكفرهم، وكل ما جاور الحد في تعظيم أو غيره فقد طعى، فالطغيان: المجاورة للحد، ومنه قوله تعالى: "لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاعِي" (الحاقة: ١١)، أي جاور الحد، وقبل: يخور أن يكون المراد بالطواعي هنا من طعى من الكفار، وجاور القدر المعتاد في الشر، وهم عظماءهم، وروي هذا الحديث في غير مسلم: "لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاعِي" وهو جمع طاعوت، وهو الصنم، ويطلق على الشيطان أيضاً، ويكون الطاعوت واحداً وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً، قال الله تعالى: "لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاعِي" (الزمر: ١٧)، وقال تعالى: "لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاعِي" (النساء: ٦٠)، يكفروا به.

### [٣- باب ندب من حلف يمينا، فرأى غيرها خيرا منها، أن يأتي الذي هو خير...]

٤٢٦٠- (١) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَاللَّفْظُ لِحَلْفٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحِمِلُهُ، فَقَالَ: "وَاللَّهِ! لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ"، قَالَ: فَلَيْتَنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِإِبِلٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثِ ذَوْدٍ غُرٍّ الذَّرَى، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا - أَوْ قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ -: لَا يَبَارِكُ اللَّهُ لَنَا، أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحِمِلُهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا، فَأَتَوَهُ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: "مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي، وَاللَّهِ! إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ أَرَى خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

### ٣- باب ندب من حلف يمينا، فرأى غيرها خيرا منها، أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينا

في هذه الأحاديث دلالة على من حلف على فعل شيء أو تركه، وكان الحث خيرا من التمادي على اليمين، استحب له الحث، وتلزمه الكفارة، وهذا متفق عليه، وأجمعوا على أنه لا تجب عليه الكفارة قبل الحث، وعلى أنه يجوز تأخيرها عن الحث، وعلى أنه لا يجوز تقديمها على اليمين.

**اختلاف أهل العلم في حوار تقديم كفارة اليمين على الحث:** واختلفوا في جوازها بعد اليمين، وقبل الحث، فحَوَّزَهَا مالِكُ والأوراعي والثوري والشافعي وأربعة عشر صحابياً وجماعات من التابعين، وهو قول جماهير العلماء، لكن قالوا: يُسْتَحْتَضُّ كَوْنُهَا بعد الحث، واستثنى الشافعي التكفير بالصَّوْمَ، فقال: لا يجوز قبل الحث؛ لأنه عبادة بدنية، فلا يجوز تقديمها على وقتها، كالصلاة وصوم رمضان، وأما التكفير بالمال فيجوز تقديمه، كما يجوز تعجيل الزكاة، واستثنى بعض أصحابنا حث المعصية، فقال: لا يجوز تقديم كفارته؛ لأن فيه إعاقة على المعصية، والجمهور على إجزائها كغير المعصية. وقال أبو حنيفة وأصحابه وأشهب المالكي: لا يجوز تقديم الكفارة على الحث بكل حال، وبإدليل الجمهور ظواهر هذه الأحاديث، \*\* والقياس على تعجيل الزكاة. \*\* =

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** وأجاب عنه الحنفية بأن الحديث وارد بحرف الواو، وهي للجمع المطلق، ولا تعيد الترتيب، فلا يدل حديث الباب أن الكفارة مقدمة على الحث، وإنما المراد أن من رأى في الحث خيرا وجب عليه أمران: الكفارة والحث، ولا تعرض في الحديث للترتيب بينهما. (تكملة فتح الملهم: ١٨٩/٢)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** فمرجعنا فيها حيثذ إلى القياس والأصول الثابتة. فرأينا أن الكفارة إنما تكون لخير -

٤٢٦١ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ - وَتَقَارَبَا فِي النَّفْظِ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَرْسَلَنِي أَصْحَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ لَهُمُ الْحُمْلَانَ، إِذْ هُمْ مَعَهُ فِي جَيْشِ الْعُسْرَةِ - وَهِيَ غَزْوَةُ ثُبُوكَ - فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ أَصْحَابِي أَرْسَلُونِي إِلَيْكَ لِتَحْمِلَهُمْ، فَقَالَ: "وَاللَّهِ! لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ"، وَوَأَفَقَّتْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ وَلَا أَشْعُرُ، فَرَجَعْتُ حَزِينًا مِنْ مَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ مَخَافَةِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ عَلَيَّ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَصْحَابِي، فَأَخْبَرْتُهُمُ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ أَلْبَثْ إِلَّا سُوَيْعَةً إِذْ سَمِعْتُ بِلَالًا يُنَادِي: أَيُّ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ! فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: أَجِبْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُوكَ، فَلَمَّا أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "خُذْ هَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ، وَهَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ، (لِسِتَةِ أَبْعَرَةٍ ابْتَاغَهُنَّ حِينَئِذٍ مِنْ سَعْدٍ) فَانْطَلِقْ بِهِنَّ إِلَى أَصْحَابِكَ، فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ - أَوْ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، فَأَرْكَبُوهُنَّ".

=قوله: **أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنْ أَشْعَرِينَ سَحْمَةٍ** أي نطلب منه ما يحملنا من الإبل، ويحمل أثقالنا. قوله: "فأمر لنا بثلاث ذودٍ غُرِّ الذرى". وفي رواية: "خمسة ذود". وفي رواية: "ثلاثة ذود تقع الذرى". **شرح الغريب**: أما الذرى: فضم الدال وكسرها وفتح الراء المحففة، جمع "ذروة" بكسر الذاو وضمها، وذروة كل شيء أعلاه، والمراد بها الأسمدة، وأما الغر: فهي البيض، وكذلك "البقع" المراد بها: البيض، وأصدها ما كان فيه بياض وسواد، ومعناه: أمر لنا بإبل بيض الأسمدة. وأما قوله: "ثلاث ذود"، فهو من إضافة الشيء إلى نفسه، وقد يحتاج به من يطلق الذود على الواحد، وسقٍ إيضاحه في كتاب الركاة. **التوفيق بين الروايتين**: وأما قوله: "ثلاث"، وفي رواية "خمس"، فلا مسافة بينهما؛ إذ ليس في ذكر الثلاث نفي للحمس، والزيادة مقبولة، ووقع في الرواية الأخيرة "ثلاث ذود" بإثبات الهاء، وهو صحيح يعود إلى معنى الإبل، وهو الأبعرة، والله أعلم.

قوله ﷺ: **أَمْ أَرْكَبْتُمْ وَلَكِنْ سَبَّحْتُمْ** ترجم البخاري لهذا الحديث قوله تعالى: **﴿وَلِلَّهِ حُلُوفُكُمْ مَا نَعْمُونَ﴾** (الصافات: ٩٦)، وأراد أن أفعال العباد مخلوقة لله - تعالى -، وهذا مذهب أهل السنة حلقا للمعتزة. وقال الماوردي:-

=السيئات، وليست اليمين سيئة بنفسها، فإن النبي ﷺ قد ثبت عنه الحلف غير مرة، وقد ثبت عنه الأمر بذلك، فلما لم تكن اليمين سيئة تعذر أن تكون سببا للكفارة؛ لأن الكفارة مسببة للسيئات، لا للسيئات والمباحات، فتعين أن السبب في الكفارة هو الحنث لا اليمين، وظاهر أن الشيء لا يتقدم ما هو سبب له، فلا يتقدم الكفارة على الحنث. (تكملة فتح الملهم: ١٩٢/٢)



قَالَ أَبُو مُوسَى: فَانْطَلَقْتُ إِلَى أَصْحَابِي بِهِنَّ، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَلَكِنْ، وَاللَّهِ! لَا أَدْعُكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِيَ بَعْضُكُمْ إِلَى مَنْ سَمِعَ مَقَالََةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حِينَ سَأَلْتُهُ لَكُمْ، وَمَنْعَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، ثُمَّ إِعْطَاَهُ إِيَّايَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَا تَنْظُرُوا أَنِّي حَدَّثْتُكُمْ شَيْئاً لَمْ يَقُلْهُ، فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ! إِنَّكَ عِنْدَنَا لَمُصَدِّقٌ، وَلَنْفَعَلَنَّ مَا أَحْبَبْتَ، فَانْطَلَقَ أَبُو مُوسَى يَنْفِرُ مِنْهُمْ، حَتَّى أَتَوْا الَّذِينَ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْعَهُ إِيَّاهُمْ، ثُمَّ إِعْطَاَهُمْ بَعْدَ، فَحَدَّثْتُهُمْ بِمَا حَدَّثْتُهُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى، سَوَاءً.

٤٢٦٢ - (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَعَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ زُهْدِمَ الْحَرَمِيِّ قَالَ أَيُّوبُ: وَأَنَا لِحَدِيثِ الْقَاسِمِ أَحْفَظُ مِنِّي لِحَدِيثِ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَدَعَا بِمَائِدَتِهِ وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٍ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ، أَحْمَرُ، شَبِيهٌ بِالْمَوَالِي، فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّ! فَتَلَكَّا، فَقَالَ: هَلُمَّ فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئاً فَقَدِرْتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَطْعَمَهُ، فَقَالَ: هَلُمَّ أَحَدْتُكَ عَنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، \* فَقَالَ: "وَاللَّهِ! لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ"، فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَهَبٍ إِبِلٍ، فَدَعَا بِنَا، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسٍ ذَوْدِ غَرِّ الذَّرَى، \* قَالَ: فَلَمَّا انْطَلَقْنَا، .....

=معناه أن الله تعالى آتاني ما حملتكم عليه، ولولا ذلك لم يكن عندي ما أحملكم عليه. قال القاضي: ويجوز أن يكون أوحى إليه أن يحملهم، أو يكون المراد دخولهم في عموم من أمر الله -تعالى- بالقسم فيهم، والله أعلم. قوله: **أسألهم الحملان** بضم الحاء أي الحمل. قوله ﷺ: **حدسني** أي البعيرين المقرون أحدهما بصاحبه.

\* قوله: **أتيت رسول الله ﷺ في نفر من أشعرين نستحمه** لعل معناه في أمرهم ولأجلهم، وقوله: **"نستحمه"** مبني على أنه إذا جاء طالباً الحمل لهم ومبلغاً عنهم إنهم يطلبون، فكان الكل صاروا مستحملين، فنسب الفعل إليهم، وبهذا التأويل يندفع ما يتوهم من التدافع بين هذه الرواية وبين الرواية الثانية، والله أعلم. \* قوله: **"خمس ذود غر الذرى"** ولعل اختلاف العدد بالنظر إلى الوصف، فأعطاهم النبي ﷺ ستة أبعرة إلا أن الخمس منهن غر الذرى والثلاثة من تلك الخمسة أشد وأكمل في ذلك الوصف، فلذا خص الثلاثة في الرواية الأولى، والله أعلم، والأقرب أن مثل هذا النسيان بعض الرواة بعض العدد، والاعتماد في مثله على أكثر العددين أو الأعداد، والله تعالى أعلم.

قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: أَغْفَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ، لَا يَبَارِكُ لَنَا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ، وَإِنَّكَ خَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلْتَنَا، أَفَنَسِيتَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِنِّي، وَاللَّهِ! إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَتَحَلَّلْتُ عَنْ يَمِينِي، فَأَنْطَلِقُوا، فَإِنَّمَا حَمَلَكُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ".

٤٢٦٣ - (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدِمِ الْحَرَمِيِّ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرَمٍ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّنَ وَدُّ وَإِخَاءٍ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فِيهِ لَحْمٌ دَجَاجٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٤٢٦٤ - (٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ الْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدِمِ الْحَرَمِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ زَهْدِمِ الْحَرَمِيِّ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ، عَنْ زَهْدِمِ الْحَرَمِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، وَاقْتَصَوْا جَمِيعاً الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

٤٢٦٥ - (٦) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا الصَّعْقُ يُعْنِي ابْنَ حَزْنٍ: حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ: حَدَّثَنَا زَهْدِمُ الْحَرَمِيُّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ فِيهِ قَالَ: "إِنِّي، وَاللَّهِ! مَا نَسِيتُهَا".

مصط الاسم وشرح الكلمات قوله: عن زهدم الحرمي هو براي مفتوحة ثم هاء ساكنة ثم دال مهملة مفتوحة. قوله: في لحم دجاج لحم الدجاج، وفيه إباحة لحم الدجاج، وملاذ الأطعمة، ويقع اسم الدجاج على الذكور والإناث، وهو بكسر الدال وفتحها. قوله: سمع قال أهل اللغة: النهب العبيمة وهو بفتح النون، وجمعه نهباب بكسرها وهوب بضمها، وهو مصدر بمعنى المنهوب، كالخلق بمعنى المخلوق. قوله: نعتب رسول الله ﷺ نفسه هو بإسكان اللام أي جعلناه عافلاً، ومعناه: كما سبب غفلته عن يمينه وسياته إياها، وما ذكرناه إياها أي أخذنا، منه ما أخذنا وهو داهل عن يمينه.

قوله: "حدثنا الصعق يعني ابن حزن قال: حدثنا مطر الوراق عن زهدم": هو الصعق بفتح الصاد وبكسر العين وإسكانها والكسر أشهر.

٤٢٦٦ - (٧) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ ضُرَيْبِ ابْنِ نُفَيْرٍ الْقَيْسِيِّ، عَنْ زَهْدَمٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: "مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ، وَاللَّهِ! مَا أَحْمِلُكُمْ" ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثَةِ ذَوْدِ بُقْعِ الذَّرَى، فَقُلْنَا: إِنَّا أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، فَأَتَيْنَاهُ فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ: "إِنِّي لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، أَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٤٢٦٧ - (٨) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى التَّمِيمِيُّ**: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا أَبُو السَّلِيلِ عَنْ زَهْدَمٍ، يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنَّا مُشَاةً، فَأَتَيْنَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ بِخَوْرِ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

٤٢٦٨ - (٩) **حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَعْتَمَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَوَجَدَ الصَّبِيَّةَ قَدْ نَامُوا، فَأَتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ أَجْلِ صَبِيَّتِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَأَكَلَ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا، وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ".

- **الحواب عن استدراك الدار قطني**: قال الدارقطني: الصَّعِقُ ومطر لئسا قوين، ولم يسمعه مطر من زهدم، وإنما رواه عن القاسم عنه، فاستدركه الدارقطني على مسلم، وهذا الاستدلال فاسد؛ لأن مسلماً لم يذكره متصلاً وإنما ذكره متابعة للطرق الصحيحة السابقة، وقد سبق أن المتابعات يحتمل فيها الضعف؛ لأن الاعتماد على ما قبلها، وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسألة في أول حطبة كتابه وشرحناه هناك، وأنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة متابعة للصحيحة.

وأما قوله: **إِذَا بَسَا قَوَيْسٌ** فقد خالفه الأكثرون. فقال يحيى بن معين وأبو زرعة: هو ثقة في الصعق، وقال أبو حاتم: ما به بأس، وقال هؤلاء الثلاث في مطر الوراق: هو صالح، وإنما ضَعُفُوا روايته عن عطاء خاصة. **صط** **الأسماء** قوله: "عن ضريب بن نفير": أما ضريب فبضاد معجمة مصغر، ونفير بضم النون وفتح القاف وآخره راء، هذا هو المشهور المعروف عن أكثر الرواة في كتب الأسماء، ورواه بعضهم بالفاء. وقيل: نفيل بالفاء وآخره لام.

قوله: "حدثنا أبو السليل": هو بفتح السين المهملة وكسر اللام، وهو ضريب بن نفير المذكور في الرواية الأولى.

٤٢٦٩- (١٠) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلْ".

٤٢٧٠- (١١) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ:** حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ".

٤٢٧١- (١٢) **وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ:** حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ: "فَلْيَكْفُرْ يَمِينَهُ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٤٢٧٢- (١٣) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ:** حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ رُفَيْعٍ عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ قَالَ: جَاءَ سَائِلٌ إِلَى عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، فَسَأَلَهُ نَفَقَةً فِي ثَمَنِ خَادِمٍ أَوْ فِي بَعْضِ ثَمَنِ خَادِمٍ، فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلَّا دِرْعِي وَمِغْفَرِي، فَأَكْتُبْ إِلَى أَهْلِي أَنْ يُعْطَوْكَهَا، قَالَ: فَلَمْ يَرْضَ، فَغَضِبَ عَدِيٌّ، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ! لَا أُعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَ، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ! لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ رَأَى أَتَقَى اللَّهَ مِنْهَا، فَلْيَأْتِ التَّقْوَى" مَا حَتَّتُ يَمِينِي...<sup>••</sup>

= قوله ﷺ: "من حلف على يمين، ثم رأى أنقى لله من يمينه" هو بمعنى الروايات السابقة: فرأى خيرا منها فليأت الذي هو خير.

\* قوله: "حنت نبي" هو بتشديد النون، وهو جواب "لولا"، ثم لعل الاختلاف في روايات حديث عدي بن حاتم محمول على تعدد الوقائع، والله تعالى أعلم.

\* قال في تكملة فتح الملهم: **حسب نبي** جواب "لولا" يعني: لولا هذا الحديث لما جعلت يميني حائنة، وما أعطيتك، ولكن أعطيتك هذا الحديث. (تكملة فتح الملهم: ٢٠١/٢)

٤٢٧٣- (١٤) **وَحَدَّثَنَا** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَتْرِكْ يَمِينَهُ".

٤٢٧٤- (١٥) **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفِ الْبَحْلِيُّ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ طَرِيفٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ الطَّائِي، عَنْ عَدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى الْيَمِينِ، فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكْفِرْهَا، وَلْيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٤٢٧٥- (١٦) **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ الطَّائِي، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

٤٢٧٦- (١٧) **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ مِائَةَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ تَسْأَلُنِي مِائَةَ دِرْهَمٍ، وَأَنَا ابْنُ حَاتِمٍ؟ وَاللَّهِ! لَا أُعْطِيكَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ رَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٤٢٧٧- (١٨) **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سِمَاكِ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ تَمِيمَ ابْنَ طَرْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، وَزَادَ: وَلَكَ أَرْبَعُمِائَةٍ فِي عَطَائِي.

٤٢٧٨- (١٩) **حَدَّثَنَا** شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا،

قوله ﷺ: يا عبد الرحمن بن سمره! لا تسأل الإمارة، فبنت ب. أعطيتها عن مسألة وكنت إليها، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها. هكذا هو في أكثر النسخ "وكلت إليها"، وفي بعضها "أكلت إليها" بالهمزة.

**فوائد الحديث** وفي هذا الحديث فوائد: منها: كراهة سؤال الولاية سواء ولاية الإمارة والقضاء والحسبة وغيرها، -

وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ، وَاتَّيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".  
 قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْجَلُودِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَاسَرُ حَبِيسِي: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

٤٢٧٩ - (٢٠) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورٍ وَحُمَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةٍ وَيُونُسَ ابْنِ عُثَيْدٍ وَهَشَامِ بْنِ حَسَّانَ فِي آخِرِينَ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، ح وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ أَبِيهِ ذِكْرُ الْإِمَارَةِ.

-ومنها: بيان أن من سأل الولاية لا يكون معه إعانة من الله تعالى، ولا تكون فيه كفاية لذلك العمل، فيسعي أن لا يول، ولهذا قال ﷺ: "لا نُؤَلِّيَ عَمَلَنَا مَنْ طَلَبَهُ أَوْ حَرَصَ عَلَيْهِ".  
 قوله: "حدثنا شيبان بن فروح حدثنا جرير" إلى آخره. وقع في بعض النسخ في آخر هذا الحديث: "قال أبو أحمد الجلودي: حدثنا أبو العباس الماسر حبيسي قال: حدثنا شيبان بهذا، ومراده أنه علا برجل.



## [٤- باب يمين الحالف على نية المستحلف]

- ٤٢٨٠- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمَرُو النَّاقِدُ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ"، وَقَالَ عَمَرُو: "يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ".
- ٤٢٨١- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ".

## ٤- باب يمين الحالف على نية المستحلف

**تفصيل اليمين وحكمه** قوله ﷺ: **نَبِئْتُ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ** وفي رواية: "اليمين على نية المستحلف": المستحلف بكسر اللام، وهذا الحديث محمول على الحلف باستحلاف القاضي، فإذا ادعى رجل على رجل حقاً، فحلفه القاضي، فحلف وورى فوى غير ما نوى القاضي، انعقدت يمينه على ما نواه القاضي، ولا تنفعه التورية، وهذا مجمع عليه، ودليله هذا الحديث والإجماع، فأما إذا حلف بغير استحلاف القاضي وورى تنفعه التورية، ولا يَحْتُثُ سواء حلف ابتداء من غير تخليف أو حلفه غير القاضي وغير نائبه في ذلك، ولا اعتبار بنية المستحلف غير القاضي،\* وحاصله: أن اليمين على نية الحالف في كل الأحوال إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه، فتكون على نية المستحلف، وهو مراد الحديث، أما إذا حلف عبد القاضي من غير استحلاف القاضي في دعوى، فلا اعتبار بنية الحالف، وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعتاق، إلا أنه إذا حلفه القاضي بالطلاق أو بالعتاق تنفعه التورية، ويكون الاعتبار بنية الحالف؛ لأن القاضي ليس له التخليف بالطلاق والعتاق، وإنما يستحلف بالله تعالى.

واعلم: أن التورية وإن كان لا يَحْتُثُ بها، فلا يجوز فعلها حيث يطل بها حق مستحق وهذا مجمع عليه، هذا تفصيل مذهب الشافعي وأصحابه. ونقل القاضي عياض عن مالك وأصحابه في ذلك اختلافاً وتفصيلاً. فقال: لا خلاف بين العلماء أن الحالف من غير استحلاف ومن غير تعلق حق يمينه له نيته، ويقبل قوله. -

**\*قال في تكملة فتح الملهم:** وأما إذا استحلفه أحد غير القاضي فقد صرح النووي أن المعتبر فيه نية الحالف، ولم أره هذه الصراحة في كلام الحنفية، غير أن بعضهم حكوا عبارة النووي من غير تعقب عليه كما فعله علي القاري رحمه الله في المرقاة. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٦/٢)



.....

=وأما إذا حلف لغيره في حق أو وثيقة متبرعاً أو بقضاء عليه، فلا خلاف أنه يحكم عليه بظاهر يمينه، سواء حلف مُتَبَرِّعاً باليمين أو باستحلاف، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فقليل: اليمين على نية المحلوف له، وقيل: على نية الخالف، وقيل: إن كان مستحلفاً فعلى نية المحلوف له، وإن كان مُتَبَرِّعاً باليمين فعلى نية الخالف، وهذا قول عبد الملك وسحنون، وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم، وقيل: عكسه، وهي رواية يحيى عن ابن القاسم، وقيل: تنفعه نيته فيما لا يقضى به عليه، ويفترق التبرع وغيره فيما يقضى به عليه، وهذا مروى عن ابن القاسم أيضاً. وحكى عن مالك أن ما كان من ذلك على وجه المكر والخديعة فهو فيه آثم حانث، وما كان العذر فلا بأس به، وقال ابن حبيب عن مالك: ما كان على وجه المكر والخديعة فله نيته، وما كان في حق فهو على نية المحلوف له. قال القاضي: ولا خلاف في إثم الخالف بما يقع به حق غيره وإن ورى، والله أعلم.

## [٥- باب الاستثناء في اليمين وغيرها]

٤٢٨٢- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْحَحْدَرِيُّ فَضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي الرَّبِيعِ- قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتُونَ امْرَأَةً، فَقَالَ: لَأَطُوفَنَّ عَلَيْهِنَّ اللَّيْلَةَ، فَتَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَتَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً، فَوَلَدَتْ نِصْفَ إِنْسَانٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ كَانَ اسْتَنْتَى، لَوَلَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

## ٥- باب الاستثناء في اليمين وغيرها

فوائد حديث سليمان عليه السلام ذكر في الباب حديث سليمان بن داود عليه السلام. وفيه فوائد: منها: أنه يستحب للإنسان إذا قال: سأفعل كذا أن يقول: إن شاء الله تعالى لقوله تعالى: **وَلَا تَقُولُوا لِمَا أَيْدِيكُمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنْتُمْ أَنْتُمْ تَفْعَلُونَ** (الكهف: ٢٣، ٢٤)، ولهذا الحديث. ومنها: أنه إذا حلف وقال متصلاً بيمينه: إن شاء الله -تعالى- لم يحث بفعله المحض عليه، وأن الاستثناء يمنع انعقاد اليمين؛ لقوله ﷺ في هذا الحديث: "لو قال: إن شاء الله لم يحث"، وكان دركاً لحاجته.

**شرط صحة الاستثناء في اليمين** ويشترط لصحة هذا الاستثناء شرطان: أحدهما: أن يقوله متصلاً باليمين. والثاني: أن يكون نوى قبل فراغ اليمين أن يقول: إن شاء الله تعالى. قال القاضي: أجمع المسلمون على أن قوله: إن شاء الله يجمع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلاً، قال: ولو جاز منفصلاً، كما روي عن بعض السلف لم يحث أحد قط في يمين، ولم يحتج إلى كفارة، قال: واحتلفوا في الاتصال، فقال مالك والأوزاعي والشافعي والجمهور: هو أن يكون قوله: إن شاء الله متصلاً باليمين من غير سكوت بينهما ولا تضر سكتة النفس، وعن طاووس والحسن وجماعة من التابعين أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه. وقال قتادة: ما لم يقم أو يتكلم. وقال عطاء: قَدَّرَ حَلْبَةَ نَاقَةٍ. وقال سعيد بن جبير: بعد أربعة أشهر، وعن ابن عباس: له الاستثناء أبداً متى تذكره. وتأول بعضهم هذا المنقول عن هؤلاء على أن مراد: أنه يستحب له قول إن شاء الله تيركاً. قال تعالى: **وَذَكَرَ رِندًا** (الكف: ٢٤)، ولم يريدوا به حل اليمين ومنع الحث.

**أقوال أهل العلم في صحة الاستثناء في الطلاق والعنق والإقرار وغيرها** أما إذا استثنى في الطلاق والعنق وغيرها -

"قوله: فقال رسول الله ﷺ: لو كان استثنى... هذا مبني على أنه ﷺ قد علم القدر المعلق بالاستثناء في حق سليمان عليه السلام، وليس المراد أن كل من يقول ذلك فله مثل ذلك.

«ذلك سوى اليمين بالله تعالى، فقال: أنت طالق إن شاء الله تعالى، أو أنت حر إن شاء الله تعالى، أو أنت علي كقطر أمي إن شاء الله تعالى، أو لريد في دمي ألف درهم إن شاء الله، أو إن شئني مريض فلله علي صوم شهر إن شاء الله، أو ما أشبه ذلك، فمذهب الشافعي والكوفيين وأبي ثور وغيرهم: صحة الاستثناء في جميع الأشياء، كما أجمعوا عليها في اليمين بالله تعالى، فلا بحث في طلاق ولا عتق، ولا يعقد ظهاره ولا ندره ولا إقراره، ولا غير ذلك مما يتصل به قوله: إن شاء الله. وقال مالك والأوراعي: لا يصح الاستثناء في شيء من ذلك إلا اليمين بالله تعالى.

**فقه الحديث.** وقوله **٣٦**: "لو قال: إن شاء الله لم بحث": فيه إشارة إلى أن الاستثناء يكون بالقول، ولا تكفي فيه النية، وبهذا قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد والعلماء كافة إلا ما حكى عن بعض المالكية أن قياس قول مالك صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ. قوله **٣٧**: "فقال له صاحبه قل: إن شاء الله": قد يحتج به من يقول بخوار انفصال الاستثناء، وأجاب الجمهور عنه بأنه يحتمل أن يكون صاحبه قال له ذلك، وهو بعد في أثناء اليمين أو أن الذي أرى منه ليس يمين، فإنه ليس في الحديث تصريح بيمين، والله أعلم.

**معنى الطواف في هذا الحديث.** قوله **٣٨**: "لأطوف"، وفي بعض النسخ: "لأطيف الليلة": هما لغتان فصيحتان، طاف بالشيء، وأطاف به إذا دار حوله وتكرر عليه، فهو طائف ومُطِيف، وهو هنا كناية عن الجماع.

**التوفيق بين الروايات.** قوله **٣٩**: "كان يسعدني ما سمعت من رسول الله": وفي رواية: "سبعون". وفي رواية: "تسعون". وفي غير صحيح مسلم: تسع وتسعون. وفي رواية: مائة، هذا كله ليس متعارض؛ لأنه ليس في ذكر القليل يعني الكثير، وقد سبق بيان هذا مرات، وهو من مفهوم العدد، ولا يعمل به عند جماهير الأصوليين، وفي هذا بيان ما خص به الأنبياء - صلوات الله تعالى وسلامه عليهم - من القوة على إطاقة هذا في ليلة واحدة، وكان نبينا **٤٠** يطوف على إحدى عشرة امرأة له في الساعة الواحدة، كما ثبت في الصحيح، وهذا كله من زيادة القوة، والله أعلم.\*

قوله: **٤١**: "فحمل كل واحد منهن غلاماً": قد كان كل واحد منهن غلاماً، فاستعمل في مسند الله هذا قاله على سبيل التمثيل للحير، وقصد به الآخرة والجهاد في سبيل الله تعالى، لا لعرض الدنيا.

قوله **٤٢**: "فمحمل منهن لا واحد، فثبت في مسند رسول الله": وفي رواية: "جاءت بشق غلام": قيل هو الجسد الذي ذكره الله تعالى أنه ألقى على كرسيه.

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** ذكر الأستاذ أبو الأعنى المودودي في تفهيم القرآن (٤: ٣٣٧) بأن جماع ستين امرأة أو أكثر منها في ليلة واحدة مما لا يقله العقل - (إلى أن قال): وبالجمل، فإن مجرد استبعاد العقل بعض الأمور لا يكفي لرد الأحاديث الصحيحة، فإن المعجزات والكرامات كلها أمور يستبعد العقل، ولكنها ثابتة بلا ريب - (تكملة فتح الملهم: ٢/٢١٢، ٢١٣)

٤٢٨٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَجَّيرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيُّ اللَّهِ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهُنَّ تَأْتِي بَغْلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ، أَوِ الْمَلِكُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ، وَتُسِّي، فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةً مِنْ نِسَائِهِ، إِلَّا وَاحِدَةٌ جَاءَتْ بِشِقِّ غُلَامٍ"، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْنُثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ".

٤٢٨٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ أَوْ نَحْوَهُ.

٤٢٨٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقِيلَ لَهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ، فَاطَّافَ بِهِنَّ، فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ، إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً، نَصَفَ إِنْسَانٌ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْنُثْ، وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ".

٤٢٨٦ - (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهَا تَأْتِي بِفَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَطَّافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً، فَجَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَأَيُّمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ".

- قوله ﷺ: لو كان مستثنى له مدت كل واحدة منهن غلاماً فارساً يقتل في سبيل الله تعالى، هذا محمول على أن النبي ﷺ أوحى إليه بذلك في حق سليمان، لا أن كل من فعل هذا يحصل له هذا.

فوله ﷺ: 'فقال له صاحبه أو امثلك': إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَمِمَّا يَقُولُ وَتُسِّي: قيل: المراد بصاحبه: الملك وهو الظاهر من لفظه، وقيل: القريب، وقيل: صاحب له آدمي. وقوله: تُسِّي ضطه بعض الأئمة بضم النون وتشديد السين، وهو ظاهر حسن، والله أعلم.



- فلا معارضة بين هذا وبين حديث النهي عن "الو"، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا لِرَبِّ الْأَدْنِ كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ شَاقِقِينَ﴾ (آل عمران: ١٥٤)، ﴿وَيُؤْذُوا لَعَذَابُ لَمْ يَأْتِ حَتَّى﴾ (الأعام: ٢٨). وكذلك ما جاء من "لولا" كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا كُنْتُمْ مِنْ أَهْلِ سَبِيلِ الْمَسْكُونَةِ﴾ (الأنفال: ٦٨)، ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ لِلنَّاسِ لُؤْمٌ وَحِدَةٌ لَتَفَجَّرَ الْإِنْسَانُ﴾ (الزخرف: ٣٣)، ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سِتٌّ فِي بُيُوتِهِمْ﴾ (الصفافات: ١٤٣)؛ لأن الله تعالى مخبر في كل ذلك عما مضى أو يأتي عن علمه خيراً قطعياً، وكل ما يكون من "لو" و"لولا" مما يخبر به الإنسان عن علة امتناعه من فعله مما يكون فعله في قدرته، فلا كراهة فيه؛ لأنه إخبار حقيقة عن امتناع شيء لسبب شيء، وحصول شيء لامتناع شيء، وتأتي "لو" غالباً لبيان السبب الموجب أو النافي، فلا كراهة في كل ما كان من هذا إلا أن يكون كاذباً في ذلك كقول المنافقين: ﴿لَوْ بَعَثَ فِئَلًا لَا تَبْعُنْكُمُ﴾ (آل عمران: ١٦٧) والله أعلم.

## [٦- باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل الحالف مما ليس بحرام]

٤٢٨٨- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَاللَّهِ لَأَنْ يَلْجَأَ أَحَدُكُمْ يَمِينَهُ فِي أَهْلِهِ، أَوْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ".

## ٦- باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل الحالف مما ليس بحرام

قوله ﷺ: "لَا يَجُزِّ أَحَدُكُمْ سَمَهُ فِي أَهْلِهِ، سَمَهُ عِنْدَهُ مَنْ أَنْ يَعْصِيَ كَفَّارَتَهُ فِي فَرْضٍ شَدِيدٍ أَوْ أَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "لَأَنْ يَفْتَحَ اللّامَ، وَهُوَ لَامُ الْقَسَمِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: "يَلْجَأُ"، هُوَ يَفْتَحُ الْيَاءَ وَاللَّامَ وَتَشْدِيدُ الْحِيمِ، وَ"أَوْ" بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ وَثَاءٌ مِثْلُهَا أَيْ أَكْثَرُ إِثْمًا، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِمِثْلِهِ تَعَلَّقَ بِأَهْلِهِ وَيَتَصَرَّوْنَ بِعَدَمِ حُثِّهِ، وَيَكُونُ الْحِثُّ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ، فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَحْثُثَ فَيَفْعَلَ ذَلِكَ الشَّيْءَ، وَيَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنْ قَالَ: لَا أَحْثُ، بَلْ أَتَوَّرَّعُ عَنْ ارْتِكَابِ الْحِثِّ وَأَحَافِ الْإِثْمِ فِيهِ، فَهُوَ مُخْطِئٌ، هَذَا الْقَوْلُ، بَلْ اسْتِمْرَارُهُ فِي عَدَمِ الْحِثِّ وَإِدَامَةِ الضَّرَرِ عَلَى أَهْلِهِ أَكْثَرُ إِثْمًا مِنَ الْحِثِّ.

**معنى اللّحاح** واللّحاج في اللغة: هو الإصرار على الشيء، فهذا مُحْتَضَرُ بَيَانٍ مَعْنَى الْحَدِيثِ، وَلَا بَدَّ مِنْ تَنْزِيلِهِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْحِثُّ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ كَمَا ذَكَرْنَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "أَوْ" فَحَرَجٌ عَلَى لَفْظِ الْمُفَاعَلَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْإِثْمِ، لِأَنَّهُ قَصْدُ مَقَابَلَةِ اللَّفْظِ عَلَى زَعْمِ الْحَالِفِ وَتَوَهُّمِهِ، فَإِنَّهُ يَتَوَهُّمُ أَنْ عَلَيْهِ إِثْمًا فِي الْحِثِّ مَعَ أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ. فَقَالَ ﷺ: "الْإِثْمُ عَلَيْهِ فِي اللَّحَاحِ أَكْثَرُ لَوْ ثَبَتَ الْإِثْمُ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمُنَاقَبَةُ.

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم** واحتار الطيبي وجهًا آخر، فقال: "لا يبعد أن تخرج أفعل عن بابها، كقولهم: انصف أحر من الشتاء، ويصير المعنى أن الإثم في اللّحاح في بابه أبلغ من ثواب إعطاء الكفارة في بابه كذا في فتح الباري (١١: ٥١٩)، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢١٧/٢)



## [٧- باب نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم]

٤٢٨٩- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِرُزْهَيْرٍ -، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: "فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ". \*

٤٢٩٠- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي الثَّقَفِيَّ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ حَفْصٌ مِنْ بَيْنِهِمْ: عَنْ عُمَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، أَمَّا أَبُو أُسَامَةَ وَالثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِمَا: اعْتَكَاكَ لَيْلَةً، وَأَمَّا فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ فَقَالَ: جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا يَعْتَكِفُهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ حَفْصٍ، ذِكْرُ يَوْمٍ وَلَا لَيْلَةٍ.

## [٧- باب نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم]

فيه حديث عمر رضي الله عنه أنه نذر أن يعف عنه في الجاهلية. وفي رواية: "نذر اعتكاف يوم، فقال له النبي ﷺ: أوف بنذرك".

**أقوال أهل العلم في صحة نذر الكافر** اختلف العلماء في صحة نذر الكافر: فقال مالك وأبو حنيفة وسائر الكوفيين وجمهور أصحابنا: لا يصح. وقال المعيرة المخزومي وأبو ثور والبخاري وابن جرير وبعض أصحابنا: يصح، وحجتهم ظاهر حديث عمر، وأجاب الأولون عنه: أنه محمول على الاستحباب، أي يستحب لك أن تفعل الآن مثل ذلك الذي نذرت في الجاهلية.

**أقوال العلماء في صحة الاعتكاف بعد الصور وعدم صحته:** وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه-

\*قوله: "فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ" لا مانع من القول بأن نذر الكافر يتعقد موقوفاً على إسلامه، فإن أسلم لزمه الوفاء به في الخير، والكفر وإن كان يمنع عن انعقاده متحراً، لكن لا نسلم أنه يمنع عنه موقوفاً، وحديث: "الإسلام يجب ما قبله من الخطايا" لا ينافيه؛ لأنه في الخطايا لا في النذور وليس النذر منها، والله تعالى أعلم.

٤٢٩١- (٣) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ أَنَّ** أَيُّوبَ حَدَّثَهُ أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، بَعْدَ أَنْ رَجَعَ مِنَ الطَّائِفِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي تَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَكَيْفَ تَرَى؟ قَالَ: "اذهَبْ فَأَعْتَكِفْ يَوْمًا".

قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْطَاهُ جَارِيَةً مِنَ الْخُمْسِ، فَلَمَّا أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَايَا النَّاسِ، سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَصْوَاتَهُمْ يَقُولُونَ: أَعْتَقَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَايَا النَّاسِ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! اذْهَبْ إِلَى تِلْكَ الْجَارِيَةِ فَخَلِّ سَبِيلَهَا.

٤٢٩٢- (٤) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ** نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا قَفَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُنَيْنٍ سَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَذْرِ كَانَ تَذَرُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، اعْتِكَافٍ يَوْمٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ.

٤٢٩٣- (٥) **وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الضَّيْبِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ** قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ عُمَرَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجِعْرَانَةِ، فَقَالَ: لَمْ يَغْتَمِرْ مِنْهَا، قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ نَذَرَ اعْتِكَافٍ لَيْلَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَمَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ.

= في صحة الاعتكاف بغير صوم، وفي صحته بالليل، كما يصح بالنهار، سواء كانت ليلة واحدة أو بعضها، أو أكثر، ودليله حديث عمر هذا. وأما الرواية التي فيها اعتكاف يوم فلا تخالف رواية اعتكاف ليلة؛ لأنه يحتمل أنه سأله عن اعتكاف ليلة، وسأله عن اعتكاف يوم، فأمره بالوفاء بما نذر، فحصل منه صحة اعتكاف الليل وحده، ويؤيده رواية نافع عن ابن عمر، أن عمر نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام، فسأل رسول الله ﷺ، فقال له: "أوف بذكرك"، فاعتكف عمر ليلة، رواه الدارقطني، وقال: إسناده ثابته، هذا مذهب الشافعي، وبه قال الحسن البصري وأبو ثور وداود وابن المنذر، وهو أصح الروايتين عن أحمد. قال ابن المنذر: وهو مروي عن علي وابن مسعود، وقال ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير والزهري ومالك والأوراعي والثوري وأبو حنيفة، =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم والجواب من قبل الحنفية أن قد ورد في الرواية الآتية: "جعل عليه يوما يعتكفه"، فالمراد بالليلة ما كان مع نهارها، ومن اليوم ما كان مع ليلة، وقد أخرج أبو داود والسنائي من طريق عبد الله بن بديل، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر "أن عمر جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة أو يومًا عند الكعبة، فسأل النبي ﷺ، فقال: "اعتكف وصم". (تكملة فتح الملهم: ٢/٢١٩، ٢٢٠)

٤٢٩٤ - (٦) **وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ:** حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي النَّذْرِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعًا: اعْتِكَافُ يَوْمٍ.

= وأحمد وإسحاق في رواية عنهما: لا يصح إلا بصوم، وهو قول أكثر العلماء.

قوله: **دَدَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** من جعرة **فَقَالَ** **لَهُ يَسْمُرُ مَهَا**. هذا محمول على نفي علمه أي أنه لم يعلم ذلك، وقد ثبت أن النبي ﷺ اعتمر من الجعرانة، والإثبات مقدم على النفي لما فيه من زيادة العلم، وقد ذكر مسلم في كتاب الحج اعتمار النبي ﷺ من الجعرانة عام حنين من رواية أنس **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، والله أعلم.

• • • • •

**٨- باب صحبة المالك، وكفارة من لطم عبده**

٤٢٩٥- (١) **حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ:** حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ، وَقَدْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا، قَالَ: فَأَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ عُودًا أَوْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوَى هَذَا، إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ".

٤٢٩٦- (٢) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِبْنِ الْمُثَنَّى-** قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ فِرَاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ذَكْوَانَ يُحَدِّثُ عَنْ زَادَانَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دَعَا بِغُلَامٍ لَهُ: فَرَأَى بَطْنَهُ أَثَرًا، فَقَالَ لَهُ: أَوْجَعْتُكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَأَنْتَ عَتِيقٌ، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ: مَا لِي فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَزُنُّ هَذَا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ".

**٨- باب صحبة المالك، وكفارة من لطم عبده**

**فوائد الحديث قوله ﷺ:** من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه. قال العلماء: في هذا الحديث الرفق بالممالك، وحسن صحبتهم، وكف الأذى عنهم، وكذلك في الأحاديث بعده، وأجمع المسلمون على أن عتقه بهذا ليس واجبا، وإنما هو مندوب رجاء كفارة ذنبه، فيه إزالة إثم ظممه. وما استدلوا به لعدم وجوب إعتاقه حديث "سويد بن مقرَّب" بعده: أن النبي ﷺ أمرهم حين لطم أحدهم خادمهم بعتقها. قالوا: ليس لنا خادم غيرُها، قال: فليستخدموها، فإذا استعموا عنها، فليخلوها سبيلها. قال القاضي عياض: وأجمع العلماء أنه لا يجب إعتاق العبد لشيء مما يفعله به مولاه مثل هذا الأمر الخفيف.

**اختلاف العلماء في عتق العبد على سيده بالنصب المرح وخوّه** قال: واختلفوا فيما كثر من ذلك وشنع من ضرب مبرح منهك لغير موجب لذلك، أو حرقه بار، أو قطع عضواً له، أو أفسده أو نحو ذلك مما فيه مثله، فذهب مالك وأصحابه والبيهقي إلى عتق العبد على سيده بذلك، ويكون ولاؤه له، ويعاقبه السلطان على فعله. وقال سائر العلماء: لا يعتق عليه. واختلف أصحاب مالك فيما لو حلق رأس الأمة أو لحية العبد، واحتج مالك بحديث ابن عمرو بن العاص في الذي حبَّ عبده فأعتقه النبي ﷺ.

**قوله ﷺ:** من ضرب غلاماً له حداً لم يأت به. خصه بغير العتق. هذه الرواية مينة أن المراد بالأولى: من ضربه بلا ذنب، ولا على سبيل التعليم والأدب.

٤٢٩٧- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ فِرَاسٍ بِإِسْنَادِ شُعْبَةَ وَأَبِي عَوَّانَةَ، أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَهْدِيٍّ فَذَكَرَ فِيهِ "حَدَّثَنَا لَمْ يَأْتِهِ"، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ "مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ"، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدَّثَ.

٤٢٩٨- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا فَهَرَبْتُ، ثُمَّ جِئْتُ قَبِيلَ الظُّهْرِ، فَصَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي، فَدَعَاهُ وَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: امْتَثِلْ مِنْهُ، فَعَفَا، ثُمَّ قَالَ: كُنَّا بَنِي مُقَرَّرٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدَةٌ، فَلَطَمَهَا أَحَدُنَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: "أَعْتِقُوهَا" قَالُوا: لَيْسَ لَهُمْ خَادِمٌ غَيْرُهَا، قَالَ: "فَلْيَسْتَخْدِمُوهَا، فَإِذَا اسْتَعْتَبُوا عَنْهَا، فَلْيُخْلَوْا سَبِيلَهَا".

٤٢٩٩- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ-، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: عَجَلَ شَيْخٌ، فَلَطَمَ خَادِمًا لَهُ، فَقَالَ لَهُ سُوَيْدُ بْنُ مُقَرَّرٍ: عَجَزَ عَلَيْكَ إِلَّا حُرٌّ وَجْهَهَا، لَقَدْ رَأَيْتَنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مِنْ بَنِي مُقَرَّرٍ، مَا لَنَا خَادِمٌ إِلَّا وَاحِدَةٌ، لَطَمَهَا أَصْغَرُنَا، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُعْتِقَهَا.

قوله: "أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْكَدٍ، فَاحِدٌ مِنَ الْأَرْضِ حَوْذًا أَوْ شَيْئًا. فَقَالَ مَا فِيهَا مِنَ الْأَحْمَرِ مَا يَسُوِي هَذَا إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ لَطْمًا مَكْرُوهًا، فَكَفَرَهُ لَمْ يُعْتِقْهُ" هكذا وقع في معظم النسخ: "مَا يَسُوِي" وفي بعضها: "مَا يُسَاوِي" بالألف، وهذه هي اللغة الصحيحة المعروفة، والأولى عدها أهل اللغة في لحن العوام. وأجاب بعض العلماء عن هذه اللفظة بأنها تغيير من بعض الرواة لا أن ابن عمر نطق بها، ومعنى كلام ابن عمر: أنه ليس في اعتاقه أجر المُعْتَقِ تبرعاً، وإنما عتقه كفارة لضربه، وقيل: هو استثناء منقطع، وقيل: بل هو متصل، ومعناه: ما اعتقته إلا لأني سمعت كذا.

قوله: "لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا فَهَرَبْتُ، ثُمَّ جِئْتُ قَبِيلَ الظُّهْرِ، فَصَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي، فَدَعَاهُ، وَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: امْتَثِلْ مِنْهُ، فَعَفَا". قوله: "امْتَثِلْ" قيل: معناه عاقبه قصاصاً، وقيل: افعل به مثل ما فعل بك، وهذا محمول على تطييب نفس المولى المضروب، وإلا فلا يجب القصاص في اللطمة ونحوها، وإنما واجبه التعزير لكنه تبرع، فأمكنه من القصاص فيها، وفيه الرفق بالموالي واستعمال التواضع.

قوله: "لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدَةٌ" هكذا هو في جميع النسخ. والخادم بلا هاء يطلق على الجارية، كما يطلق على الرجل، ولا يقال: "خَادِمَةٌ" بالهاء إلا في لغة شاذة قليلة أوضحتها في تهذيب الأسماء واللغات.

٤٣٠٠ - (٦) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: كُنَّا نَبِيعُ الْبَزَّ فِي دَارِ سُؤَيْدِ بْنِ مَقْرَنٍ، أَخِي النَّعْمَانِ بْنِ مَقْرَنٍ، فَخَرَجَتْ جَارِيَةٌ، فَقَالَتْ لِرَجُلٍ مِّنَّا كَلِمَةً، فَلَطَمَهَا، فَغَضِبَ سُؤَيْدٌ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ.

٤٣٠١ - (٧) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ**: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ: مَا اسْمُكَ؟ قُلْتُ: شُعْبَةُ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنِي أَبُو شُعْبَةَ الْعِرَاقِيُّ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ مَقْرَنٍ أَنَّ جَارِيَةَ لَهُ لَطَمَهَا إِنْسَانٌ، فَقَالَ لَهُ سُؤَيْدٌ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ؟ فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي، وَإِنِّي لَسَابِعُ إِخْوَةٍ لِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا لَنَا خَادِمٌ غَيْرُ وَاحِدٍ، فَعَمَدَ أَحَدُنَا فَلَطَمَهُ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُعْتِقَهُ.

٤٣٠٢ - (٨) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**، عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ: مَا اسْمُكَ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ.

٤٣٠٣ - (٩) **حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَذَرِيُّ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي بِالسَّوِطِ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي: "اعْلَمْ، أَبَا مَسْعُودٍ" فَلَمْ أَفْهَمْ الصَّوْتَ مِنَ الْغَضَبِ، .....

-قوله: **أَبَا مَسْعُودٍ** هو بفتح الياء وكسرها، ويقال أيضاً: أساف.

**شرح العريب**. قوله: **أَعَزَّ عَيْتٌ إِلَّا خَرُّ حَمِيٍّ** معناه: عجزت ولم تحد أن تضرب إلا خَرُّ وجهها، وخَرُّ الوجه: صفحته ومارق من بشرته، وخَرُّ كل شيء: أفضله وأرفعه، قيل: ويحتمل أن يكون مراده بقوله: "عجز عليك": أي امتنع عليك، وعجز بفتح الجيم على اللغة المصيبة، وبها جاء القرآن: **وَأَعَزَّتْ رَحِيلُكَ** **الأنعام** (٣١)، ويقال بكسرها.

قوله: **وَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** **أَلْ عَمِيٍّ**: هذا محمول على أنهم كلهم رضوا بعقوبتها وتبرعوا به، وإلا فاللطمَةُ إنما كانت من واحد منهم، فمسخوا له بعقوبتها تكفيراً لذنبه.

قوله: **"أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ"** فيه إشارة إلى ما صرح به في الحديث الآخر: "إذا ضرب أحدكم العبد فليحتسب الوجه" إكراماً له؛ لأن فيه محاسن الإنسان وأعضائه اللطيفة، وإذا حصل فيه شين أو أثر كان أقبح. -



قَالَ: فَلَمَّا دَنَا مِنِّي، إِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَقُولُ: "اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ! اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ!" قَالَ: فَأَلْقَيْتُ السَّوْطَ مِنْ يَدِي، فَقَالَ: "اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ! أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغَلَامِ"، قَالَ: فَقُلْتُ: لَا أَضْرِبُ مَمْلُوكًا بَعْدَهُ أَبَدًا.

٤٣٠٤ - (١٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَهُوَ الْمُعَمَّرِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ الْأَعْمَشِ بِإِسْنَادِ عَبْدِ الْوَاحِدِ نَحْوَ حَدِيثِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: فَسَقَطَ مِنْ يَدِي السَّوْطُ مِنْ هَيْبَتِهِ.

٤٣٠٥ - (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ غَلَامًا لِي، فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا: "اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ! لِلَّهِ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ"، فَالْتَمَعْتُ، فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هُوَ حَرٌّ لَوْجِهَ اللَّهِ، فَقَالَ: "أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ، لَلْفَحْتُكَ النَّارُ، \* أَوْ لَمَسْتُكَ النَّارُ".

٤٣٠٥ - (١٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ غَلَامَهُ، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ، فَقَالَ: أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ، فَتَرَكَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَاللَّهِ! اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ"، قَالَ: فَأَعْتَقَهُ.

سقوله في حديث أبي مسعود: "أنه ضرب غلامه بالسَّوْطِ، فقال له النبي ﷺ: اعلم أبا مسعود! أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام".

فوائد الحديث فيه الحثُّ على الرفق بالملوك، والوعظ والتبهيي على استعمال العَفْو، وكظم الغيظ والحكم كما يحكم الله على عباده.

\* قوله: **لمسحت النار** - لفتح النار حرها أي أصابتك بحرها وأخذتك لملهبها.



٤٣٠٧- (١٣) **وَحَدَّثَنِيهِ بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا**  
**الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ، أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.**

قوله: **أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ** بن محمد **معمر بن** هو بفتح الميم وإسكان العين، قيل له: **المعمر**؛ لأنه رُحِلَ إلى **معمر بن** راشد، وقيل: لأنه كان يتبع أحاديث **معمر**.

قوله: **عَنِ أَبِي مَسْعُودٍ** أنه كان يصرب علامة **فجعل يقول** **أَعُوذُ بِاللَّهِ، فحُجِّلَ بِقِسْمِهِ، فَقَالَ** **أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ،** **فتركه.** قال العلماء: لعله لم يَسْمَعْ استعاذته الأولى لشدة عضه، كما لم يسمع نداء النبي ﷺ، أو يكون لما استعاذ **برَسُولِ اللَّهِ ﷺ** تنبيه لمكانه.

• • • • •

## [٩- باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنا]

٤٣٠٨- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي نُعْمٍ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام: "مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ".

٤٣٠٩- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: سَمِعْتُ أبا الْقَاسِمِ عليه السلام نَبِيَّ التَّوْبَةِ.

## ٩- باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنا

قوله عليه السلام: "مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ": فيه إشارة إلى أنه لا حدُّ على قاذف العبد في الدنيا، وهذا مجمع عليه، لكن يعزَّر قاذفه؛ لأنَّ العبد ليس مُمَحْصَن، وسواء في هذا كله من هو كامل الرِّقِّ، وليس فيه سبب حرية، والمُدَبِّر والمَكَاتِب وأُمُّ الْوَلَد ومن بعضه حر. هذا في حكم الدنيا، أما في حكم الآخرة: فيستوفى له الحد من قاذفه؛ لاستواء الأحرار والعبيد في الآخرة.

قوله: "سَمِعْتُ أبا الْقَاسِمِ عليه السلام نَبِيَّ التَّوْبَةِ" قال القاضي: وسمي بذلك؛ لأنه بعث عليه السلام بقبول التوبة بالقول والاعتقاد، وكانت توبة من قبلنا بقتل أنفسهم، قال: ويحتمل أن يكون المراد بالتوبة الإيمان والرجوع عن الكفر إلى الإسلام، وأصل التوبة الرجوع.

## [ ١٠ - باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه ]

٤٣١٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمَعْرُورِ ابْنِ سُؤَيْدٍ قَالَ: مَرَرْنَا بِأَبِي ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهُ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا ذَرٍّ! لَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ حُلَّةً، فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي كَلَامٌ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً، فَعَزَّزْتُهُ بِأُمِّهِ، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٍ"، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ سَبَّ الرِّجَالَ سَبَّوا أَبَاهُ وَأُمَّهُ، قَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٍ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَاطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَالْيَسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِثُّوهُمْ".

## ١٠ - باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يعمله

قوله: "عن المعرور بن سويد": هو بالعين المهملة وبالراء المكررة.

معنى الحلة قوله: جمع سهم كتب فيه إنما قال ذلك؛ لأن الحلة عند العرب ثوبان، ولا تطلق على ثوب واحد. قوله في حديث أبي ذرٍّ: كان بيني وبين رجل من حمي لأمي أمه أعجمية، فعزته بأمه، فقلت لبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: يا ذرٍّ! ما بينك وبينه؟ أما قوله: رجل من حمي لأمي، فمعناه: رجل من المسلمين، والظاهر أنه كان عبداً، وإنما قال من إخواني؛ لأن النبي ﷺ قال له إخوانكم حولكم فمن كان أخوه تحت يده. قوله ﷺ: فت أحبه أي هذا التعبير من أخلاق الجاهلية، ففك حلق من أخلاقهم. ويبغي للمسلم أن لا يكون فيه شيء من أخلاقهم.

فوائد الحديث ففيه: النهي عن التعبير وتنقيص الآباء والأمهات، وأنه من أخلاق الجاهلية. قوله: "قلت يا رسول الله! من سبَّ الرجال سبَّوا أباه وأمه"، قال: "يا أبا ذرٍّ! إنك امرؤ فبك جاهلية": معنى كلام أبي ذرٍّ: الاعتذار عن سبه أم ذلك الإنسان، يعني أنه سبني، ومن سبَّ إنساناً سبَّ ذلك الإنسان أباه وأمه، فأكر عليه النبي ﷺ، وقال: هذا من أخلاق الجاهلية، وإنما يباح للمسيب أن يسب الساب نفسه بقدر ما سبه، ولا يتعرض لأبيه ولا لأمه.

قوله ﷺ: هم إخوانكم، جمعهم لله حب الله، وأصعبهم من الله من الله، وسبهم من الله من الله، ولا يحسنهم من الله، فرب كلفهم وأعطاهم الضمير في "هم إخوانكم" يعود إلى الممالك، والأمر بإطعامهم مما يأكل السيد، وإلباسهم مما يلبس محمول على الاستحباب لا على الإيجاب، وهذا بإجماع المسلمين، وأما فعل أبي ذرٍّ في كسوة غلامه مثل كسوته، ففعل المستحب، وإنما يجب على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف بحسب البلدان والأشخاص، سواء كان من جنس نفقة السيد ولباسه أو دونه أو فوقه، حتى لو قتر السيد على نفسه =

٤٣١١- (٢) **وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُم عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ وَأَبِي مُعَاوِيَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: "إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ"، قَالَ: قُلْتُ: عَلَى حَالِ سَاعَتِي مِنَ الْكِبَرِ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: "نَعَمْ! عَلَى حَالِ سَاعَتِكَ مِنَ الْكِبَرِ"، وَفِي حَدِيثِ عَيْسَى: "فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيَبِعْهُ"، وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ: "فَلْيَبِعْهُ عَلَيْهِ"، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: "فَلْيَبِعْهُ"، وَلَا "فَلْيَبِعْهُ"، انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: "وَلَا يُكَلِّفُهُ مَا يَغْلِبُهُ".**

٤٣١٢- (٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهَا، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَذَكَرَ أَنَّهُ سَابَ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَبَّرَهُ بِأَمِّهِ، قَالَ: فَأَتَى الرَّجُلُ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلَاؤُكُمْ"، \* جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيْهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ".**

=تفتيرا خارجا عن عادة أمثاله، إما رهدا وإما شحا، لا يخل له التفتير على المملوك، وإلزامه وموافقه إلا برضاه، وأجمع العلماء على أنه لا يجوز أن يكلفه من العمل ما لا يطيقه، فإن كان ذلك لزمه إعانته بنفسه أو بغيره.

قوله: **فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَبِعْهُ** وفي رواية: **فَبِعْهُ عَلَيْهِ** وهذه الثانية هي الصواب الموافقة لباقي الروايات، وقد قيل: إن هذا الرجل المسبوب هو بلال المودن.

قوله ﷺ: **"بِمَمْلُوكٍ صَدَقَهُ وَكَسَبَهُ، وَلَا يَكُنْ مِنْ أَعْمَلٍ إِلَّا مَا صَبَرَ"** هو موافق للحديث أبي ذر، وقد شرحناه.

"قوله: **إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلَاؤُكُمْ** هو بفتحين، أي خدمكم وعبيدكم الذين يتخولون الأمور أي يصلحونها، وقيل: الخول الحشم والأتباع جمع حائل، ويقع على العبد والأمة مأخوذ من التحويل والتميلك، وقيل: الرعاية وهو بالرفع على أنه خير متدا محذوف أي هم إخوانكم في الإسلام أو بالنصب بتقدير احفظوا.

**\*\* قَالَ فِي تَكْمَلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ.** والخول، بفتح الحاء والواو، هم الخدم، سموا بذلك؛ لأنهم يتخولون الأمور، أي يصلحونها، ومنه الخولي لمن يقوم بإصلاح البستان، ويقال: الخول، جمع حائل، وهو الراعي، وقيل: التحويل: التميلك، تقول: خولك الله كذا، أي ملك إياه، كذا في فتح الباري (٥: ١٧٤). (تكملة فتح الملهم: ٢/٢٣٨)

٤٣١٣- (٤) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ**: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ الْأَشَجِّ حَدَّثَهُ عَنِ الْعَجَلَانِ مَوْلَى فَاطِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلِّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ".

٤٣١٤- (٥) **وَحَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ**: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمَهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، فَلْيَقْعِدْهُ مَعَهُ، فَلْيَأْكُلْ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوهًا قَلِيلًا، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ"، قَالَ دَاوُدُ: يَعْنِي لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ.

= "الكسوة" بكسر الكاف وضمها، لغتان الكسر أفصح، وبه جاء القرآن، وبه بالطعام والكسوة على سائر الملوك التي يحتاج إليها العبد، والله أعلم.

قوله ﷺ: **إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمَهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، فَلْيَقْعِدْهُ مَعَهُ، فَلْيَأْكُلْ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوهًا قَلِيلًا، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ** قال داود: يعني لقمة أو لقتين، أما الأكلة، فبضم الهاء: وهي اللقمة كما فسره، وأما المشفوه: فهو القليل؛ لأن الشفاء كثرت عليه حتى صار قليلاً. قوله ﷺ: **مَشْفُوهًا قَلِيلًا** أي قليلاً بالنسبة إلى من اجتمع عليه. وفي هذا الحديث: الحث على مكارم الأخلاق، والمواساة في الطعام لاسيما في حق من صنعه أو حملة؛ لأنه ولي حَرُّهُ ودُخَانُهُ، وتعنت به نفسه وشتم راحته، وهذا كله محمول على الاستحياب.

## [ ١١ - باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله ]

٤٣١٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ".

٤٣١٦- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ، جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٤٣١٧- (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ"، وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ،

قَالَ: وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَحُجُّ حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ لِصُحْبَتِهَا.

قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ: "لِلْعَبْدِ الْمُصْلِحِ"، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَمْلُوكَ.

## [ ١١ - باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله ]

قوله ﷺ: 'العبد إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله، فله أجره مرتين'.

وفي الرواية الأخرى: 'العبد مملوك المصالح حُرٌّ'. فيه فضيلة ظاهرة للمملوك المصلح وهو الناصح لسيده، والقائم بعبادة ربه المتوجهة عليه، وأن له أجرين لقيامه بالحقين ولا تكساره بالرق. وأما قول أبي هريرة في هذا الحديث: 'لولا الجهاد في سبيل الله وأحببت أن أموت وأنا مملوك' ففيه أن المملوك لا جهاد عليه ولا حرج؛ لأنه غير مستطيع، وأراد يبرأ أمه القيام بمصلحتها في النعمة والموت والخدمة ونحو ذلك مما لا يمكن فعله من الرقيق.

قوله: 'وسعد أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه؛ لصحتها'. المراد به: حج التطوع؛ لأنه قد كان حج حجة الإسلام في زمن النبي ﷺ. فقدّم يبرأ الأم على حج التطوع؛ لأن برها فرض، فقدم على التطوع، ومذهبنا ومذهب مالك: أن للأب والأم منع الولد من حجة التطوع دون حجة الفرض.

٤٣١٨ - (٤) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "بَلَعْنَا" وَمَا بَعْدَهُ.

٤٣١٩ - (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ، كَانَ لَهُ أَجْرَانِ"، قَالَ: فَحَدَّثْتُهَا كَعْبًا، فَقَالَ كَعْبٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ، وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُزْهِدٍ.

٤٣٢٠ - (٦) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٣٢١ - (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نِعْمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يُتَوَفَّى، يُحْسِنُ عِبَادَةَ اللَّهِ وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ، نِعْمًا لَهُ".

قوله: **فَلِ كَعْبٍ لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ** لا على مملوك مذهب المذهب بضم الميم وإسكان الراء، ومعناه: قليل المال، والمراد بهذا الكلام: أن العبد إذا أدى حق الله تعالى، وحق ماله، فليس عليه حساب لكثرة أجره، وعدم معصيته، وهذا الذي قاله كعب يَحْتَمِلُ أنه أحده توقيف، ويَحْتَمِلُ أنه بالاجتهاد؛ لأن من رجحت حسناته **وَأَوْفَى** كُنِيَ بِمِثْلِهَا **فَسَوْفَ حَسِبَ حَسَبَهُ** **وَيَقُتِلُ فِيهِ مَمْلُوكٌ** (الاشفاق: ٧ - ٨).

قوله **نِعْمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يُتَوَفَّى**، حسن مائة له وصحبه مائة.

**بيان اللغات في "نعمًا"**. أما "نعمًا" ففيها ثلاث لغات قرئ بها في السبع، إحداها: كسر النون مع إسكان العين، والثانية: كسرهما، والثالثة: فتح النون مع كسر العين والميم مشددة في جميع دلث، أي نعم شيء هو، ومعناه: نعم ما هو، فأدغمت الميم في الميم، قال القاضي: ورواه العدري: "نعمًا" بضم النون مونا وهو صحيح، أي له مسرة وقرة عين، يقال: نعمًا له ونعمة له.

قوله **يُحْسِنُ عِبَادَةَ اللَّهِ**، هو بضم أول "يُحْسِنُ"، وعادة منصوبة، والصحابة هنا بمعنى الصحبة.



## [١٢- باب من أعتق شركا له في عبد]

٤٣٢٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".

٤٣٢٣- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".

٤٣٢٤- (٣) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ نَصِيْباً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ قَدْرٌ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدْلِ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".

٤٣٢٥- (٤) وَحَدَّثَنَا فَتْيَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبٍ كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: "وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ"، إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فَإِنَّهُمَا ذَكَرَا هَذَا الْحَرْفَ فِي الْحَدِيثِ، وَقَالَا: لَا نَذَرِي، أَهْوُ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ، أَوْ قَالَهُ نَافِعٌ مِنْ قَبْلِهِ؟ وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

## ١٢- باب من أعتق شركا له في عبد

قوله ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ" وذكر حديث الاستِسْغَاءِ، وقد سبقت هذه الأحاديث-

٤٣٢٦- (٥) **وَحَدَّثَنَا** عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ، قَوْمَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ، لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ، ثُمَّ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا".

٤٣٢٧- (٦) **وَحَدَّثَنَا** عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ، إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يُلْغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ".

٤٣٢٨- (٧) **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا، قَالَ: "يُضْمَنُ".

٤٣٢٩- (٨) **وَحَدَّثَنَا** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ "مَنْ أَعْتَقَ شَقِيقًا مِنْ مَمْلُوكٍ، فَهُوَ حَرٌّ مِنْ مَالِهِ".

٤٣٣٠- (٩) **وَحَدَّثَنَا** عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شَقِيقًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ".

٤٣٣١- (١٠) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: "ثُمَّ يُسْتَسْعَى فِي تَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ".

= في كتاب 'العنق' مبسوطة بطرقها، وعجب من إعادة مُسلم لها هنا على خلاف عادته من غير ضرورة إلى إعادة، وسبق هناك شرحها. قوله ﷺ: 'قَوْمَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ، لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ'.

٤٣٣٢- (١١) **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ عُثَيْبٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ\*، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَزَّاهُمْ أَثْلَانًا، ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا.**

٤٣٣٣- (١٢) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنِ الثَّقَفِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا حَمَّادٌ فَحَدِيثُهُ كَرِوَايَةِ ابْنِ عُثَيْبٍ، وَأَمَّا الثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ.**

**- شرح الغريب:** قال العلماء: الوكس: العش والبخس، وأما الشطط: فهو الجور، يقال: شط الرجل وأشط واستشط إذا جار وأفرط، وأعد في مجاورة الحد، والمراد: يقوم بقيمة عدل لا بنقص ولا بزيادة. قوله **ﷺ: 'من أعتق شقيصاً من مملوك'** هكذا هو في معظم النسخ "شقيصاً" بالياء، وفي بعضها 'شقصاً' بخذفها، وكذا سبق في كتاب العتق، وهما لغتان شقص وشقيص، كصفت وبصيف أي نصيب. قوله: **'أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته، لم يكن له مال غيرهم، فدعاهم رسول الله ﷺ، فجزاهم أثلاً، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً'**، وفي رواية: **'أن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته، فأعتق ستة مملوكين'**. قوله: **'فجزأهم'**: هو بتشديد الزاي وتخفيفها لغتان مشهورتان، ذكرهما ابن السكيت وغيره، ومعناه: قسمهم. وأما قوله: **'وقال له قولاً شديداً'**، فمعناه: قال في شأنه قولاً شديداً كراهية لفعله، وتغليظاً عليه. وقد جاء في رواية أخرى تفسير هذا القول الشديد، قال: لو علمنا ما صلينا عليه، وهذا محمول على أن النبي ﷺ وحده كان يترك الصلاة عليه تعظيماً ورجراً لغيره على مثل فعله، وأما أصل الصلاة عليه: فلا بد من وجودها من بعض الصحابة.

**أقوال أهل العلم في جواز الحكم بالقرعة:** وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وابن جرير والجمهور في إثبات القرعة في العتق ونحوه، وأنه إذا أعتق عبداً في مرض موته أو أوصى بعتقهم، ولا يخرجون من الثلث، أقرع بينهم، فيعتق ثلثهم بالقرعة، وقال أبو حنيفة: القرعة باطلة لا مدخل لها في ذلك، -

\*قوله: **'أعتق ستة مملوكين له عند موته، لم يكن له مال غيرهم'**: استبعد وقوع مثل ذلك بأنه كيف يكون رجل له ستة عبيد من غير بيت ولا مال ولا طعام ولا قليل ولا كثير. قلت: يمكن أن يكون فقيراً حصل له العبد في غنيمة ومات بعد ذلك عن قريب، ويمكن طرق آخر أيضاً. والحاصل أن الخير إذا صبح لا يترك العمل به مثل تلك الاستعدادات، والله تعالى أعلم.

٤٣٣٤ - (١٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْهَالٍ الضَّرِيرُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ**

**زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ**  
**بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُليَّةَ وَحَمَّادٍ.**

= بل يعتقد من كل واحد قسمه، ويستسعى في الباقي؛ لأنها خطر، وهذا مردود بهذا الحديث الصحيح وأحاديث كثيرة. وقوله في الحديث: "فأعتق اثنين وأرق أربعة"، صريح في الرد على أبي حنيفة، وقد قال بقول أبي حنيفة الشعبي والشعبي وشريح والحسن، وحكي أيضاً عن ابن المسيب.

قوله في الطريق الأخير: "حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين".

**الحوار عن استدراك الدار قطني** هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، فقال: لم يسمعه ابن سيرين من عمران فيما يقال، وإنما سمعه من خالد الخداء عن أبي قلابة عن أبي الهيثب عن عمران، قاله ابن المديني. قلت: وليس في هذا تصريح بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران، ولو ثبت عدم سماعه منه لم يقدح ذلك في صحة هذا الحديث، ولم يتوجه على الإمام مسلم فيه عتب؛ لأنه إما ذكره متاعاً بعد ذكره الصرق الصحيحة الواضحة، وقد سبق لهذا نظائره، والله أعلم بالصواب.

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** والحق أن مذهب هؤلاء مبني على الأصول الثابتة بالقرآن والسنة:

الأول: أنه قد ثبت بعدةصوص أن العتق مما يتعجل نفوده بعد الإعتاق، ولا يتأجل بشيء، حتى جعل هرله جداً، فكما أعتق الرجل ما يملكه بعد العتق دون التأخير أو تأجيل. فلما أعتق ستة عبيد، وهو يملك إعتاق ثلث كل واحد منهم، بعد العتق في ثلث كل عبد فور تكلمه بالإعتاق، فهو حكماً بالقرعة بعد ذلك كان رداً للحرية إلى الرق، ولا عهد به في الشرع.

(إلى أن قال:) والثاني: أن الوصية بالعتق تحدث حقوقاً ثلاثة: حق الميت، وهو أن تفد وصيته في الثلث، وحق الورثة: أن لا تفد في الثلثين، وحق العبد الموصى بعتقه، وهو أن تحصل له الحرية مادام تخرج قيمته من الثلث، وإن الرجوع إلى القرعة يطل هذا الحق الثالث، وحق العبد؛ لأن إعتاق المولى جعل كل عبد يستحق الحرية في ثلثه، وليس أحد العبيد أول من غيره في هذا الاستحقاق، ومفاد القرعة أن يفور البعض بأكثر مما يستحقه، ويحرم الآخر عما يستحقه، وهذا لا يجوز.

(إلى أن قال:) وأما حديث الباب فقد أجاب عنه شيخنا العثماني **رحمته**: "ولا يبعد أن يقال: إنه **ﷺ** أعتق اثنين بالشيوع، وأرق أربعة كذلك، أي أعتق ثلثهم وأرق ثلثيه ندليل ما رواه الطبراني في الأوسط، عن أبي أمامة الساهلي، قال: أعتق رجل في وصيته ستة رؤوس لم يكن له مال غيرهم، فباع ذلك رسول الله **ﷺ**، فتغيط عليه، ثم أسهم فأخرج ثلثهم. (تكملة فتح الملهم: ٢/٢٥٠، ٢٤٩)

## [١٣- باب جواز بيع المدبر]

٤٣٣٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: "مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟" فَاشْتَرَاهُ ثُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَمَانِمَاةٍ دِرْهَمٍ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ.

قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ.

٤٣٣٦- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ: دَبَّرَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ\* غُلَامًا لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ جَابِرٌ: فَاشْتَرَاهُ ابْنُ النَّحَّامِ، عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

٤٣٣٧- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُدَبِّرِ نَحْوَ حَدِيثِ حَمَادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ.

## ١٣- باب جواز بيع المدبر

قوله: "أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ دَاوُدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟" فَاشْتَرَاهُ ثُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَمَانِمَاةٍ دِرْهَمٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ: معنى أعتقه عن دُبُرٍ أي دبره، فقال له: أَلَيْتَ خُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي، وَاسْمِي هَذَا تَدْبِيرٌ؟ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ الْعَتَقُ فِيهِ فِي دُبُرِ الْحَيَاةِ، وَأَمَّا هَذَا الرَّجُلُ الْأَنْصَارِيُّ، فَيُقَالُ لَهُ: أَبُو مَذْكُورٍ، وَاسْمُ الْغُلَامِ الْمُدَبِّرُ: يَعْقُوبُ.

اختلف العلماء في جواز بيع المدبر: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أنه يجوز بيع المدبر قبل موت سيده؛ لهذا الحديث قياساً على الموصى بعته، فإنه يجوز بيعه بالإجماع، ومن حوزة عائشة وطاوس وعطاء والحسن ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود رحمهم الله. وقال أبو حنيفة ومالك رحمهم الله وجهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين رحمهم الله: لا يجوز بيع المدبر قالوا: وإنما باعه النبي ﷺ في ذَيْنِ كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ لِلنَّسَائِيِّ وَالذَّارِقُطِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: اقْضِ بِهِ ذَيْنَكَ، قَالُوا: وَإِنَّمَا دَفَعَ إِلَيْهِ ثَمَنَهُ، لِيَقْضِيَ بِهِ دَيْنَهُ، -

\*قوله: "دَبَّرَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ": يحمله من لا يقول ببيع المدبر على التدبير المقيد، وحكمه جواز البيع، والله أعلم.

٤٣٣٨ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ يَحْيَى الْحِزَامِيُّ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ الْمُعَلِّمِ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطْرِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُمْ فِي بَيْعِ الْمُدْبَرِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ قَالَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ.

= وتاوله بعض المالكية على أنه لم يكر له مال غيره فرد تصرفه، قال هذا القائل: وكذلك يرد تصرف من تصدق بكل ماله، وهذا ضعيف بل باطل، والصواب نعاد تصرف من تصدق بكل ماله. وقال القاضي عياض: الأشبه عدي أنه فعل ذلك نظراً؛ إذ لم يترك لنفسه مالاً، والصحيح ما قدمناه: أن الحديث على ظاهره، وأنه يجوز بيع المدبر بكل حال ما لم يمت السيد، والله أعلم.

وأجمع المسلمون على صحة التدبير، ثم مذهب الشافعي ومالك والجمهور أنه يحسب عتقه من الثلث، وقال البيهقي وزفر: هو من رأس المال، وفي هذا الحديث نظر الإمام في مصالح رعيته، وأمره بإياهم بما فيه الرفق بهم وبإبطالهم ما يضرهم من تصرفاتهم التي يمكن فسخها، وفيه جواز البيع فيما يُدتر، وهو مجمع عليه الآن، وقد كان فيه خلاف ضعيف لبعض السلف.

قوله: "واشتهر نعيم بن عبد الله". وفي رواية: "فاشتهر ابن النحام" بالنول المفتوحة والحاء المهملة المشددة، هكذا هو في جميع النسخ "ابن النحام" بالنول، قالوا: وهو عبط، وصوابه: "فاشتهر النحام"، فإن المشتري هو نعيم وهو النحام، سمي بذلك؛ لقول النبي ﷺ: "دخلت الحمة، فسمعت فيها نحة لعيم"، والنحة: الصوت، وقيل: هي السلعة، وقيل: النحنة، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم واستدل الحنفية بما أخرجه الدارقطني: في سسه (٢: ٤٨٣)، والبيهقي في سسه (٣١٤: ١٠) عن عبيدة بن حسان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: "المدبر لا يباع، ولا يوهب، وهو حر من الثلث". (إلى أن قال): والأحسن عندي في الجواب عن قصة الباب ما أشار إليه ابن الترمكاني في الجوهر النقي (١٠: ٣١٣) بقوله: "ويمكن أن يحمل بيع المدبر على بيع خدمته فيتفق الحديثان، والحاصل أن رسول الله ﷺ لم يبع رقبة ذلك المدبر، وإنما أجاره وأكره، واستشهد له المارديني بما روي عن جابر: "قال ﷺ: "من كان له أرض فليزرعها أو يرارعها ولا يبيعها، قنت له: يعني الكراء، قال: نعم!" فأطلق لفظ البيع على الكراء، فكذلك لفظ أو يزرعها في حديث الباب محمول على الكراء. (تكملة فتح الملهم: ٢/ ٢٥٣، ٢٥٥)



## [ ٣٠ - كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات ]

## [ ١ - باب القسامة ]

٤٣٣٩ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ بُشَيْرِ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ - قَالَ يَحْيَى: وَحَسِبْتُ قَالَ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّهُمَا قَالَا: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ زَيْدٍ، حَتَّى إِذَا كَانَا بِخَيْبَرَ تَفَرَّقَا فِي بَعْضِ مَا هُنَالِكَ، ثُمَّ إِذَا مُحَيِّصَةُ بِجَدِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلِ قَتِيلًا، فَدَفَنَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَخُوَيْصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلِ، وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَبِيرٌ" - الْكُبَرَى فِي السَّنِّ - فَصَمَتَ، فَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ، وَتَكَلَّمَ مَعَهُمَا، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلِ، فَقَالَ لَهُمْ: "أَتُخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ؟" - أَوْ قَاتِلَكُمْ - قَالُوا: وَكَيْفَ نَخْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ "فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا؟" قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبُلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ.

## [ ٣٠ - كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات ]

## [ ١ - باب القسامة ]

ذكر مسلم حديث خُوَيْصَةَ وَمُحَيِّصَةَ باختلاف ألفاظه وطرقه، حين وجد مُحَيِّصَةُ ابن عمه عبد الله بن سهل قتيلاً بخيبر، فقال النبي ﷺ لأوليائه: أَتُخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ؟ - أَوْ قَاتِلَكُمْ - وفي رواية: "تُسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ".

صط الاسم وأقوال العلماء في العمل بالقسامة، وعدم العمل بها، ووجوب القصاص بها، أو الدية في العمد: أما حويصة ومحيصة: فتشديد الياء فيهما وبتحفيظها لعنان مشهورتان، وقد ذكرهما القاضي أشهرهما: التشديد. قال القاضي: حديث القسامة أصل من أصول الشرع، وقاعدة من قواعد الأحكام، وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار الحجازيين والشاميين والكوفيين وغيرهم رحمهم الله، وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به. وروي عن جماعة إبطال القسامة، وأنه لا حُكْمَ لها ولا عمل بها، ومن قال بهذا سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والحكم بن عيينة وقتادة وأبو قلابة ومسلم بن خالد وابن عليه.



والخاري وغيرهم، وعن عمر بن عبد العزيز روايتان كائدهين، واختلف القائلون بها فيما إذا كان القتل عمداً هل يجب القصاص بها؟ فقال معظم الحنابلة: يجب، وهو قول الرهري وربيعة وأبي الزناد ومالك وأصحابه والليث والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداود، وهو قول الشافعي في القديم. وروي عن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، قال أبو الزناد: فساها وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون أي لأرى أهم ألف رجل، فما اختلف مهم اثنان. وقال الكوفيون والشافعي رضي الله عنه في أصح قوليه: لا يجب بها القصاص، وإنما تجب الدية، وهو مروي عن الحسن البصري والشعبي والحكمي وعثمان البني والحسن بن صالح، وروي أيضاً عن أبي بكر وعمر وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم.

**أقوال أهل العلم في من يخلف ابتداء في القسامة** واختلفوا فيما يخلف في القسامة، فقال مالك والشافعي والجمهور: يخلف الورثة، ويجب الحق بينهم خمسين يمينا، واحتجوا بهذا الحديث الصحيح، وفيه التصريح بالابتداء يمين المدعي، وهو ثابت من طرق كثيرة صحاح لا نُدفع، قال مالك: الذي أجمعت عليه الأئمة قديماً وحديثاً: أن المدعي يَدْعُوَنَّ في القسامة؛ ولأن حنية المدعي صارت قوية بالبُوث. قال القاضي: وضعف هؤلاء رواية مَنْ رَوَى الابتداء يمين المدعي عليهم. قال أهل الحديث: هذه الرواية وهم من الراويين؛ لأنه أسقط الابتداء يمين المدعي، ولم يذكر رد اليمين؛ ولأن من روى الابتداء بالمدعين معه زيادة، ورواياتها صحاح من طرق كثيرة مشهورة، فوجب العمل بها، ولا تعارضها رواية من سني، وقال: كُلُّ مَنْ لم يوجب القصاص واقتصر على الدية، يبدأ يمين المدعي عليهم إلا الشافعي وأحمد، فقالا بقول الجمهور أنه يبدأ يمين المدعي، فإن نكل ردت على المدعي عليه، وأجمع العلماء على أنه لا يجب قصاص ولا دية بمجرد الدعوى حتى تقترن بها.

**قال في تكملة فتح الملهم** واستدل الحنفية أيضاً بالحديث الضابط المعروف: "البينة على المدعي، واليمين على من أنكر"، أخرجه البيهقي بهذا اللفظ عن ابن عباس، وسيأتي عند مسلم في الأقضية عنه أن النبي ﷺ قال: "لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال، وأموالهم، ولكن اليمين على المدعي عليه"، وأخرجه أيضاً البخاري في تفسير قوله تعالى: "إن الدين يشترى بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلاً" الآية. وهذا صريح في أن اليمين في الدماء على المدعي عليه. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٣/٢)

**قال في تكملة فتح الملهم** وبالجملة فالمسألة مجتهد فيها، والرياء في قصة خير محتلمة اختلافا شديداً، فإما أن يسقط بها الاستدلال أصلاً، فالمرجع حينئذ إلى آثار الصحابة والأصول الكلية والقياس، وذلك يؤيد الحنفية، وإما أن يجمع بين هذه الروايات ما أمكن، فطريق الجمع ما ذكرنا من أن المراد تحليف الأنصار مطالبتهم بالبينة، وإما أن يصار إلى الترجيح، فالترجيح لما هو موافق للأصول الكلية، وآثار عمر الثابتة، فيترجح قول الحنفية في كل صورة من هذه الصور الثلاثة. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٦/٢)

= شبهة يغلب الظن بها.

= **بيان الشبهة الموجبة للقسامة:** واختلفوا في هذه الشبهة المعتمدة الموجبة للقسامة ولها سبع صور: الأولى: أن يقول المقتول في حياته: دمي عند فلان، وهو قتلني أو ضربني وإن لم يكن به أثر، أو فعل بي هذا من إنفاذ مقاتلي أو جرحني، ويذكر العمد، فهذا موجب للقسامة عند مالك والليث، وادعى مالك رحمه الله أنه مما أجمع عليه الأئمة قديماً وحديثاً، قال القاضي: ولم يقل بهذا من فقهاء الأمصار غيرهما، ولا روي عن غيرهما، وحالف في ذلك العلماء كافة، فلم ير أحد غيرهما في هذا قسامة، واشترط بعض المالكية وجود الأثر والجرح في كونه قسامة، واحتج مالك في ذلك بقضية بني إسرائيل. وقوله تعالى: **﴿فَلْيَأْصُرُوا لِبَغْيِهِمْ وَدَعُوا لِكُلِّ بَغْيٍ﴾** (البقرة: ٧٣) قالوا: فحیی الرجل، فأخبر بقاتله، واحتج أصحاب مالك أيضاً: بأن تلك حالة يطلب بها غفلة الناس، فلو شرطنا الشهادة وأبطلنا قول المجرّح أدّى ذلك إلى إبطال الدماء غالباً، قالوا: ولأنها حالة يتحرّى فيها المجرّح الصدق، ويتجنب الكذب والمعاصي، ويتزود البر والتقوى، فوجب قبول قوله.

**معنى اللوث.** واختلفت المالكية في أنه هل يكفي في الشهادة على قوله: بشاهد أم لا بد من اثنين؟ الثانية: اللوث من غير يئنة على معاينة القتل، وهذا قال مالك والليث والشافعي، ومن اللوث شهادة العدل وحده، وكذا قول جماعة ليسوا عدولاً. الثالثة: إذا شهد عدلان بالجرح، فعاش بعده أياماً ثم مات قبل أن يُفَيّقَ منه قال مالك والليث: هو لوث، وقال الشافعي وأبو حنيفة رحمهما الله: لا قسامة هنا بل يجب القصاص بشهادة العدلين.

الرابعة: يوجب المتهم عند المقتول أو قريباً منه أو أتياً من جهته، ومعه آلة القتل، وعليه أثره من لطح دم وغيره، وليس هناك سبع ولا غيره مما يمكن إحالة القتل عليه، أو تفرق جماعة عن قتيل، فهذا لوث موجب للقسامة عند مالك والشافعي. الخامسة: أن يقتل طائفتان، فيوجد بينهما قتيل، ففيه القسامة عند مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وعن مالك رواية: لا قسامة بل فيه دية على الطائفة الأخرى إن كان من أحد الطائفتين، وإن كان من غيرهما، فعلى الطائفتين دية. السادسة: يوجد الميت في زحمة الناس. قال الشافعي: تثبت فيه القسامة، وتجب بها الدية، وقال مالك: هو هدر، وقال الثوري وإسحاق: تجب دية في بيت المال، ورُوي مثله عن عمر وعلي.

السابعة: أن يوجد في محبة قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم، فقال مالك والليث والشافعي وأحمد وداود وغيرهم: لا يثبت بمجرد هذا قسامة، بل القتل هدر؛ لأنه قد يقتل الرجل الرجل ويلقيه في محلة طائفة؛ لينسب إليهم، قال الشافعي: إلا أن يكون في محلة أعدائه لا بخالطهم غيرهم، فيكون كالقصة التي جرت بحير، فحكم النبي ﷺ بالقسامة لورثة القتيل؛ لما كان بين الأنصار وبين اليهود من العداوة، ولم يكن هناك سواهم، وعن أحمد نحو قول الشافعي. وقال أبو حنيفة والثوري ومعظم الكوفيين: وجود القتيل في المحلة والقرية يوجب القسامة، ولا تثبت القسامة عندهم في شيء من الصور السبعة السابقة إلا هاهنا؛ لأنها عندهم هي الصورة التي حكم النبي ﷺ فيها بالقسامة، ولا قسامة عندهم إلا إذا وجد القتيل وبه أثر، قالوا: فإن وجد القتيل في المسجد خلف أهل المحلة، =

٤٣٤ - (٢) **وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ** : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ مُحْيِصَةَ بِنَ مَسْعُودٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ انْطَلَقَا قَبْلَ خَيْرٍ ، فَتَفَرَّقَا فِي النَّخْلِ ، فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ ، فَاتَّهَمُوا الْيَهُودَ ، فَجَاءَ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَابْنَا عَمِّهِ حُوَيْصَةُ وَمُحْيِصَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . فَتَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أَخِيهِ ، وَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : "كَبِرَ الْكَبِيرُ" ، أَوْ قَالَ : "لَيْبَدُ الْأَكْبَرُ" ..

ووجهت الدية في بيت المال ، وذلك إذا ادعوا على أهل المحلة . وقال الأوزاعي : وجود القتل في المحلة يوجب القسامة وإن لم يكن عليه أثر ، ونحوه عن داود ، هذا آخر كلام القاضي ، والله أعلم .

قوله : **'فذهب عبد الرحمن بن نكته قبل مناحيه'** ، قال رسول الله ﷺ : **'كَبِرَ - كَبِرَ فِي سَنٍ فَصَمْتُ . نَكْتُهُ صَاحِبُهُ وَنَكْتُهُ مَعَهُ'** . معنى هذا : أن المقتول هو عبد الله وله أخ اسمه عبد الرحمن ولهما أبا عم . وهما مُحْيِصَةُ وَحُوَيْصَةُ ، وهما أكبر سنًا من عبد الرحمن ، فلما أراد عبد الرحمن - أخو القتل - أن يتكلم قال له النبي ﷺ : **'كَبِرَ أَيِ يَتَكَلَّمُ أَكْبَرُ مِنْكَ'** ، وأعلم : أن حقيقة الدعوى إنما هي لأخيه عبد الرحمن لا حقَّ فيها لأبي عمه ، وإنما أمر النبي ﷺ أن يتكلم الأكبر ، وهو حويصة ، لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى ، بل سماع صورة القصة ، وكيف جرت ، فإذا أراد حقيقة الدعوى تكلم صاحبها ، ويُحتمل أن عبد الرحمن وكلَّ حويصة في الدعوى ومساعدته أو أمر بتوكينه ، وفي هذا فضيلة الس عند التساوي في الفضائل ، ولهذا بظائر ، فإنه يُقدم بها في الإمامة ، وفي ولاية النكاح نَدْبًا وَغَيْرَ ذَلِكَ . وقوله : **'كَبِرَ فِي سَنٍ'** معناه : يريد الكبر في السن ، والكبر مصوب بإضمار يريد ونحوها ، وفي بعض السجح **'الْبُكْبَر'** باللام ، وهو صحيح .

قوله : **'أَتَعْمَلُونَ حَمْسِينَ نَسًا . فَتَسْتَحْفِقُونَ صَاحِبَكُمْ أَوْ قَاتِلَكُمْ'** . قد يقال : كيف عرست اليمين على الثلاثة ، وإنما يكون اليمين للوارث خاصة ، والوارث عبد الرحمن خاصة ، وهو أخو القتل ، وأما الأحران فآبَاءُ عَمٍّ لَا مِيرَاثَ لَهَا مَعَ الْأَخِ ؟ والجواب : أنه كان معلومًا عندهم أن اليمين تَحْتَصُّ بِالْوَارِثِ ، فأطلق الخطاب لهم ، والمراد : من تختص به اليمين ، واحتمل ذلك ؛ لكونه معلومًا للمخاطبين ، كما سمع كلام الجميع في صورة قتله ، وكيفية ما جرى له ، وإن كانت حقيقة الدعوى وقت الحاجة مختصة بالوارث .

وأما قوله ﷺ : **'فَتَسْتَحْفِقُونَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ'** . فمعناه : يثبت حقكم على من حلفتكم عليه ، وهل ذلك الحق قصاص أو دية ؟ فيه الخلاف السابق بين العلماء ، وأعلم : أنهم إنما يحور هم الحيف إذا علموا أو ظنوا ذلك ، وإنما عرض عليهم النبي ﷺ اليمين إن وجد فيهم هذا الشرط ، وليس المراد الإذن لهم في الحيف من غير طم ، وهذا قالوا : كيف تَحْلِفُ وَلَمْ تَشْهَدْ .

قوله ﷺ : **'فَتَرُكُكُمْ يَهُودُ حَمْسِينَ نَسًا'** أي تَرَأَى إِلَيْكُمْ من دعواكم خمسين يمينا ، وقيل : معناه يَخْصُونَكُمْ مِنَ الْيَمِينِ بَأَن يَحْلِفُوا ، فإذا حلفوا انتهت الخصومة ، ولم يثبت عليهم شيء ، وحصلتم أنتم من اليمين ، وفي هذا دليل -

فَتَكَلَّمَا فِي أَمْرِ صَاحِبَيْهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يُقْسَمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَيُدْفَعُ بِرُمْتِهِ؟" قَالُوا: أَمَرَ لَمْ نَشْهَدْهُ كَيْفَ نَخْلِفُ؟ قَالَ: "فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَوْمٌ كُفَّارٌ، (قَالَ): فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ.  
قَالَ سَهْلٌ: فَدَخَلْتُ مَرَبَدًا لَهُمْ يَوْمًا، فَرَكَضْتَنِي نَاقَةٌ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ رَكْضَةً بِرِجْلِهَا، قَالَ حَمَادٌ هَذَا أَوْ نَحْوُهُ.

٤٣٤١ - (٣) وَحَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَعَقَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِهِ: "فَرَكَضْتَنِي نَاقَةٌ".

الصلحة بين الكافر والفاسق. و"يهود" مرفوع غير مون لا يصرف؛ لأنه اسم للقبيلة والطائفة، ففيه التانيث والعلمية. قوله: **أَنْ سَيَّ نَحْصَى عَقْدَهُ**. أي دَيْتَهُ. وفي الرواية الأخرى: **فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ**. وفي رواية: **مِنْ عِنْدِهِ**، فقوله: "وداه": بتخفيف الدال أي دفع دَيْتَهُ. وفي رواية: **فَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُنْصَلَّ دَمُهُ**، فوداه **مِنْهُ** **بِإِلِّهِ نَصْدَقَهُ**، إما وداه رسول الله ﷺ قطعاً لسراعه، وإصلاحاً لذات البين، فإن أهل القتل لا يستحقون إلا أن يخلفوا، أو يستحلوا المدعى عليهم، وقد امتنعوا من الأمرين وهم مكسورون بقتل صاحبهم، فأراد رسول الله ﷺ جَبْرَهُمْ وقطع المُنَارَعَةَ وإصلاح ذات البين بدفع دَيْتِهِ من عنده. وقوله: "فوداه من عنده" يحتمل أن يكون من حالص ماله في بعض الأحوال صادف ذلك عنده، ويحتمل أنه من مال بيت المال ومصالح المسلمين. وأما قوله في الرواية الأخيرة: **"مِنْ إِبِلٍ نَصْدَقَهُ"** فقد قال بعض العلماء: إنها غلط من الرواة؛ لأن الصدقة المفروضة لا تصرف هذا المصرف، بل هي لأصناف سماهم الله تعالى. وقال الإمام أبو إسحاق المروزي من أصحابنا: يجوز صرفها من إبل الزكاة لهذا الحديث، فأخذ بطاهره. وقال جمهور أصحابنا وغيرهم: مَعَاهُ اشْتَرَاهُ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ بَعْدَ أَنْ مَلَكَوْهَا ثُمَّ دَفَعَهَا تَرَعًا إِلَى أَهْلِ الْقَتْلِ.

وحكى القاسمي عن بعض العلماء: أنه يجوز صَرْفُ الزَّكَاةِ في مصالح العامة، وتأول هذا الحديث عليه، وتأوله بعضهم على أن أولياء القتل كانوا محتاجين ممن تباح لهم الزكاة، وهذا تأويل باطل؛ لأن هذا قدر كثير لا يدفع إلى الواحد الحامل من الزكاة بخلاف أشرف القبائل؛ ولأنه سماه دَيْتَةً، وتأوله بعضهم على أنه دفعه من سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ من الزكاة استتلاًفاً لليهود؛ لعلمهم يسلمون، وهذا ضعيف؛ لأن الزكاة لا يجوز صرفها إلى كافر، فالمنتار ما حكيناه عن الجمهور أنه اشتراها من إبل الصدقة.

**فوائد الحديث**. وفي هذا الحديث أنه ينبغي للإمام مراعاة المصالح العامة، والاهتمام بإصلاح ذات البين. وفيه: إثبات القسامة. وفيه: الابتداء بيمين المدعى في القسامة، وفيه: رد اليمين على المدعى عليه إذا نكل المدعى في القسامة. =

٤٣٤٢ - (٤) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي الثَّقَفِيَّ جَمِيعاً، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ أَبِي حَثْمَةَ بَنَحُو حَدِيثَهُمْ.

٤٣٤٣ - (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ بْنَ زَيْدٍ وَمُحَيِّصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ بْنَ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّينَ، ثُمَّ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ، خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صَلْحٌ، وَأَهْلُهَا يَهُودٌ، فَتَفَرَّقَا لِحَاجَتِهِمَا، فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَوُجِدَ فِي شَرْبَةِ مَقْتُولًا، فَدَفَنَهُ صَاحِبُهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَشَى أَخُو الْمَقْتُولِ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ وَخَوِصَّةُ، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَيْثُ قُتِلَ، فَرَعَمَ بُشَيْرٌ - وَهُوَ يُحَدِّثُ عَمَّنْ أَدْرَكَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: "تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ؟" - أَوْ صَاحِبَكُمْ - قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا شَهِدْنَا وَلَا حَضَرْنَا، فَرَعَمَ أَنَّهُ قَالَ: "فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ؟" فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَرَعَمَ بُشَيْرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَلَهُ مِنْ عِنْدِهِ.

= وفيه: جواز الحكم على الغائب، وسماع الدَّعْوَى في الدماء من غير حضور الخصم. وفيه: جواز اليمين بالظن وإن لم يتيقن. وفيه: أن الحكم بين المسلم والكافر يكون بحكم الإسلام.

قوله ﷺ: **يَقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ** هذا مما يجب تأويله؛ لأن اليمين إما تكون على الوارث خاصة لا على غيره من القبيلة، وتأويله عند أصحابنا أن معناه: يؤخذ منكم خمسون يميناً، والخالف هم الورثة، فلا يحلف أحد من الأقارب غير الورثة، يحلف كل الورثة ذكوراً كانوا أو إناثاً، سواء كان القتل عمداً أو خطأ، هذا مذهب الشافعي، وبه قال أبو ثور وابن المنذر، ووافقنا مالك فيما إذا كان القتل خطأ، وأما في العمد فقال: يحلف الأقارب خمسين يميناً، ولا تحلف النساء ولا الصبيان، ووافقه ربيعة والليث والأوراعي وأحمد وداود وأهل الظاهر، واحتج الشافعي بقوله ﷺ: "تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ"، فجعل الحَافِيف هو المستحق للبدية والقصاص، ومعلوم أن غير الوارث لا يستحق شيئاً، فدل أن المراد على حيف من يستحق البدية. قوله ﷺ: **"يَقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَيُدْفَعُ بِرَمْتِهِ"**.

**شرح الغريب:** الرَّمَّةُ بضم الراء الحَبْلُ، والمراد هنا: الحبل الذي يربط في رقبة القتال، ويسلم فيه إلى ولي القتل، وفي هذا دليل لم قال: أن القسامة يشت فيها القصاص، وقد سبق بيان مذهب العلماء فيه، وتأوله القائلون لا قصاص =

٤٣٤٤ - (٦) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ، انْطَلَقَ هُوَ وَابْنُ عَمٍّ لَهُ يُقَالُ لَهُ: مُحَيِّصَةُ بْنُ مُسْعُودٍ بْنُ زَيْدٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ اللَّيْثِ إِلَى قَوْلِهِ: فَوَادَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَحَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ أَبِي حَتْمَةَ، قَالَ: لَقَدْ رَكَضْتَنِي فَرِيضَةً مِنْ تِلْكَ الْفَرَائِضِ بِالْمَرْبِدِ.

٤٣٤٥ - (٧) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ**: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ، فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، فَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ، فَوَادَهُ مِائَةً مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ.

٤٣٤٦ - (٨) **حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ**: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ رِجَالٍ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ، مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ، فَأَتَى مُحَيِّصَةُ، فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ، وَطَرِحَ فِي عَيْنٍ أَوْ فَقِيرٍ، فَأَتَى يَهُودَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ، فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ، .....

— بأن المراد أن يسلم ليستوفي منه الدية لكونها ثبتت عليه، وفيه أن القسامة إما تكون على واحد، وبه قال مالك وأحمد، وقال أشهب وغيره: يخلف الأولياء على ما شاءوا، ولا يقتلوا إلا واحداً. وقال الشافعي رحمه الله: إن ادَّعَوْا على جماعة حلفوا عليهم، وثبتت عليهم الدية على الصحيح عند الشافعي، وعلى قول أنه يجب القصاص عليهم، وإن حلفوا على واحد استحقوا عليه وحده.

قوله: "فَدَحَلْتُ مَرِيداً هُمْ يَوْمًا، وَرَكَضْتَنِي نَاقَةً مِنْ نَتِ الْإِبِلِ رَكْصَةً رَحْبَهَا" المربد بكسر الميم وفتح الباء، هو الموضع الذي يجتمع فيه الإبل ونحس، والرَّيْدُ: الحس، ومعنى رَكَضْتَنِي: رفستني، وأراد بهذا الكلام أنه ضبط الحديث وحفظه حفظاً بليعاً. قوله: "فوجد في شربة" بفتح الشين المعجمة والراء، وهو حَوْضٌ يكون في أصل النَّخْلَةِ، وجمعه شرب كثمرة ولمر.

قوله: "لَقَدْ رَكَضْتَنِي فَرِيضَةً مِنْ نَتِ الْمَرَاثِ" المراد بالفريضة هنا النَّاقَةُ من تلك الثَّوْقِ المفروضة في الدِّية، —



ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، فَذَهَبَ مُحْيِصَةُ لِيَتَكَلَّمَ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُحْيِصَةَ "كَبُرَ، كَبُرَ" - يُرِيدُ السَّنَ - فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحْيِصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِمَّا أَنْ يَذُوا صَاحِبَكُمْ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ؟" فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ! مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحُوَيْصَةَ وَمُحْيِصَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ: "أَتُحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟" قَالُوا: لَا، قَالَ: "فَتُحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟" قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةَ نَاقَةٍ حَتَّى أَدْخَلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ، فَقَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكُضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ.

٤٣٤٧ - (٩) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرْمَلَةُ: أَخْبَرَنَا - ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ الْقِسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ،

٤٣٤٨ - (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ: وَقَضَى هَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قَتْلِ ادَّعَوَةِ عَلَى الْيَهُودِ.

= وَتُسَمَّى الْمَدْفُوعَةُ فِي الزَّكَاةِ، أَوْ فِي الدِّيَةِ فَرِيصَةً؛ لِأَنَّهَا مَعْرُوضَةٌ أَيْ مَقْدُورَةٌ بِالسِّبَالِ وَالْعَدَدِ. وَأَمَّا قَوْلُ الْمَارَرِيِّ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَرِيضَةِ هُنَا النَّاقَةُ الْهَرَمَةُ، فَقَدْ غَلَطَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: **فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَصِلَ دَمُهُ، فَوَدَّاهُ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ** هذا آخر الفوات الذي لم يسمعه إبراهيم بن سفيان من مسلم، وقد قدما بيان أوله، وقوله عقيب هذا: "حدثني إسحاق بن منصور قال: أخبرنا بشر بن عمر قال: سمعت مالك بن أنس يقول: حدثني أبو ليلى - هو أول سماع إبراهيم بن سفيان من مسلم من هذا الموضع، هكذا هو في معظم النسخ. وفي نسخة الحافظ ابن عساكر أن آخر الفوات آخر حديث إسحاق بن منصور هذا الذي ذكرناه، وأول السماع قوله عقبه: حدثني أبو الطاهر وحرمله بن يحيى، والأول أصح.

قوله: **وَصَرَاحٌ فِي مَنِيٍّ أَوْ قَبْرِ الْمَقْمَرِ** هنا على لفظ الفقير في الآدميين، والفقير هنا: البئر القريبة القعر، الواسعة الفم، وقيل: هو الحفيرة التي تكون حول النخل.



٤٣٤٩ - (١١) **وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ**: حَدَّثَنَا **يَعْقُوبُ** وَهُوَ ابْنُ **إِبْرَاهِيمَ** بْنِ **سَعْدٍ**: حَدَّثَنَا **أَبِي عَنْ صَالِحٍ**، عَنْ **ابْنِ شِهَابٍ** أَنَّ **أَبَا سَلَمَةَ** بْنَ **عَبْدِ الرَّحْمَنِ** وَ**سُلَيْمَانَ** بْنَ **يَسَارٍ** أَخْبَرَاهُ عَنْ **نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ**، عَنِ **النَّبِيِّ ﷺ** بِمِثْلِ حَدِيثِ **ابْنِ جُرَيْجٍ**.

-قوله **ﷺ**: 'إِذَا أُنْ يَدُّوا صَاحِبَكُمْ، وَإِذَا أُنْ يَدُّوا حَرْبٌ' معناه: إن ثبت القتل عليهم بقسامتكم، وإما أن يدوا صاحبكم أي يدفعوا إليكم ديتهم، وإما أن يعلموا أنهم ممنوعون من الترام أحكامنا، فينتقص عهدهم، ويصبرون حرباً لنا، وفيه: دليل لمن يقول: الواجب بالقسامة الدية دون القصاص.

قوله: **حَرْبٌ**، **حَرْبٌ** من **حَبَّ** ضاهم هو بفتح الجيم، وهو الشدة والمشقة، والله أعلم.

• • • • •

## [٢- باب حكم المخاريين والمرتدين]

٤٣٥٠- (١) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ هُشَيْمٍ،**  
**-وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ**  
**نَاسًا مِنْ عُرَيْتَةِ قَدَمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَاجْتَوَوْهَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ**  
**سِئْتُمْ أَنْ تُخْرَجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا"، فَفَعَلُوا، فَصَحَّوْا، ثُمَّ مَالُوا عَلَى**  
**الرُّعَاةِ، فَقَتَلُوهُمْ، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَسَاقُوا ذَوْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَعَثَ**  
**فِي أَثَرِهِمْ، فَأَتَى بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا.**

## ٢- باب حكم المخاريين والمرتدين

فيه حديث العرنين أنهم قدموا المدينة، وأسموا، واستوحموها، وسفمت أجسامهم، فأمرهم النبي ﷺ بالخروج  
 إلى إبل الصدقة، فخرجوا، فصحوا، فقتلوا الراعي، وارتدوا عن الإسلام، وساقوا الذود، فبعث النبي ﷺ في  
 آثارهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمل أعينهم، وتركهم في الحرّة يستسقون، فلا يسقون حتى ماتوا. هذا  
 الحديث أصل في عقوبة المخاريين، وهو موافق لقول الله تعالى: **﴿لَا يَرْجُوا أَن يَلْبَسَ حُجْرَانُونَ أَنَّهُمْ لَنَسْفَقُونَ فِي الْحَرْبِ مَوْتَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِمَّا كَفَرُوا بِإِلَهِهِمْ هُمْ كَالْأَرْضِ فَسَادًا لَّيْقَتُوا يُنْقَتُوا وَنُصِبُوا وَنُفِصَ لَدَيْهِمْ رُحْنُهُمْ مِنْ حِفْظٍ وَأُفِصُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾** (المائدة: ٣٣).

**أقوال العلماء في مراد الآية** واحتلف العلماء في المراد بهذه الآية الكريمة، فقال مالك: هي على التحجير، فيحير  
 الإمام بين هذه الأمور، إلا أن يكون المخارب قد قتل، فيحتكم قتله. وقال أبو حنيفة وأبو مصعب المالكي: الإمام  
 بالخيار، وإن قتلوا. **\*\*** وقال الشافعي وأخرون: هي على التقسيم، فإن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا، وإن قتلوا  
 وأخذوا المال قتلوا وصلبوا، فإن أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، فإن أخافوا السبيل  
 ولم يأخذوا شيئاً ولم يقتلوا، طسوا حتى يُغرَّزوا، وهو المراد بالنفي عدداً، قال أصحابنا: لأن صرر هذه الأفعال  
 مختلف، فكانت عقوباتها مختلفة، ولم تكن للتحجير. **\*\*** وثبت أحكام المخاربة في الصحراء، وهل تثبت في الأمصار؟ =

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** وإن قتلوا، وأخذوا مالا، خير الإمام، فإن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف،  
 ثم قتلهم أو صلبهم، أو فعل الثلاثة، أو قتل وصلب، أو قتل فقط، أو صلب فقط، وهذا مذهب الحنفية كما  
 فصبه الريلي، وحكاها في الدر المختار. ومذهب الشافعية قريب من مذهب الحنفية، غير أنه يرى في الصورة  
 الرابعة (وهي ما جمع فيه المخاريون بين أحد المال والقتل) أنه لا تقطع فيها أيدي المخاريين وأرجلهم، وإنما يقتلون،  
 ويصلبون، كما في مغني المحتاج. (تكملة فتح الملهم: ٣١١/٢)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** رأى الإمام مالك **رحمته** أن حرف "أو" في هذه الآية للتحجير، فترك للإمام الخيار في =

٤٣٥١- (٢) **حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ أَنَّ نَفْرًا مِنْ عُكْلٍ ثَمَانِيَّةٍ، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَوْخَمُوا الْأَرْضَ، وَسَقَمَتْ أَجْسَامُهُمْ، فَشَكَوْا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "أَلَا تَخْرُجُونَ مَعَنَا فِي إِلَهِ، فَتُصِيبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا؟" فَقَالُوا: بَلَى، فَخَرَجُوا فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَصَحَّوْا، فَقَتَلُوا الرَّاعِي، وَطَرَدُوا الْإِبِلَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَأَذْرَكُوا، فَجِئَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسُمِرَ أَعْيُنُهُمْ، ثُمَّ لُبِدُوا فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا.**

**وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي رِوَايَتِهِ: وَاطَرَدُوا النَّعَمَ، وَقَالَ: وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ.**

-فيه خلاف، قال أبو حنيفة: لا تثبت، وقال مالك والشافعي: تثبت.

**-أقوال العلماء في نسخ حديث العربيين** قال القاضي عياض **رحمته**: واحتلف العلماء في معنى حديث العربيين هذا. فقال بعض السلف: كان هذا قبل بطلان الحدود، وآية المحاربة، والنهي عن المثلة فهو مسوح. وقيل: ليس مسوحاً، وفيهم رلت آية المحاربة، وإنما فعل النبي **ﷺ** بهم ما فعله قصاصاً؛ لأنهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك، وقد رواه مسلم في بعض طرقه، ورواه ابن إسحاق وموسى بن عقبة وأهل السير والترمذي، وقال بعضهم: النهي عن المثلة لم يتركه ليس بحرام.

وأما قوله: **يُسْقَوْنَ وَلَا يُنْفَوْنَ** فليس فيه أن النبي **ﷺ** أمر بذلك، ولا لم يمتنع عن سقيهم. قال القاضي: وقد أجمع المسلمون على أن من وجب عليه القتل، فاستسقى لا يجمع الماء قصداً، فيجمع عليه عذاباً. قلت: قد ذكر في هذا الحديث الصحيح أنهم قتلوا الرعاة، وارتدوا عن الإسلام، وحيث لا يبقى لهم حرمة في سقي الماء ولا غيره، وقد قال أصحابنا: لا يجوز لمن معه من الماء ما يحتاج إليه للطهارة أن يسقيه لمرتد يخاف الموت من العطش ويقيم، ولو كان ذمياً أو ميمناً وجب سقيه، ولم يحُر الوضوء به حيث، والله أعلم.

**شرح العريب:** قوله: **أَنْ نَأْسَأَ مِنْ عَرَسَةٍ**: هي بصم العين المهملة وفتح الراء وآخرها نون ثم هاء، وهي قبيلة معروفة.

-أن يوقع آية عقوبة من هذه العقوبات على أي نوع من أنواع الخرابة بحسب ما يراه ملائماً إلا أنه قيد التخيير في حالة القتل، فجعل الخيار بين القتل والصلب فقط، وحثه أن القتل أصلاً عقوبته القتل، فلا يعاقب عليه بالقطع ولا بالنفي. وأما الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة، فإنهم رأوا أن حرف "أو" في هذه الآية إنما جاء للبيان والتفصيل، وإنما تترتب العقوبات على قدر الجريمة. (تكملة فتح الملهم: ٣١٢/٢)

٤٣٥٢- (٣) **وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ:** حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْتَةٍ، فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِلْقَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ آبَائِهَا وَأَلْبَانِهَا بِمَعْنَى حَدِيثِ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ. قَالَ: وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ.

٤٣٥٣- (٤) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى:** حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانُ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُزْوَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ -مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ- عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقِسَامَةِ؟ فَقَالَ عُبَيْسَةُ: قَدْ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ: إِيَّايَ حَدَّثَ أَنَسٌ، قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَوْمٌ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ أَيُّوبَ وَحَجَّاجٍ، قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَلَمَّا فَرَعْتُ، قَالَ عُبَيْسَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَقُلْتُ: أَتَتَّهِمُنِي يَا عُبَيْسَةُ! قَالَ: لَا، هَكَذَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، لَنْ تَزَالُوا بِخَيْرٍ يَا أَهْلَ الشَّامِ! مَا دَامَ فِيكُمْ هَذَا أَوْ مِثْلُ هَذَا.

**قوله:** قدم خمسة وحبوه هي بالحجم وإشابة فوق، ومعناه: استوثقوها، كما فسره في الرواية الأخرى، أي لم توافقهم، وكرهوها؛ لسقم أصابهم، قالوا: وهو مشتق من الجوى، وهو داء في الخوف. **قوله:** **بأن شربنا من آبائها** إلى صدقة، **فسروا من آبائها**، **بأن شربنا من آبائها**، **ففسرنا** في هذا الحديث: أنها إلى الصدقة، وفي غير مسلم: أنها بإلقاح النبي ﷺ، وكلاهما صحيح، فكان بعض الإبل للصدقة، وبعضها للنبي ﷺ. واستدل أصحاب مالك وأحمد بهذا الحديث: أن بول ما يؤكل لحمه وروثه طاهران، وأنجاب أصحابنا وغيرهم من القائلين بحاستهما بأن شربهم الأموال كان للتداوي، وهو جائز بكل الحاسات سوى الخمر<sup>١</sup> والمسكرات،<sup>٢</sup> فإن قيل: كيف أدل لهم في شرب لبن الصدقة؟ فاجواب: أن ألبانها للمحتاجين من المسلمين =

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم.** وأما الحفمية، فقد احتلقت أقوال علماءهم في المسألة، فاشتهور عن أبي حنيفة **ع** أنه لا يجوز التداءي بالغرم. (إلى أن قال:): ولكن أكثر مشايخ الحفمية أفتوا بجوار التداءي بالغرم إذا أخرج طبيب حادق بأن المريض ليس له دواء آخر. (تكملة فتح الملهم: ٣٠٢/٢)

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم.** إن قصة العربيين متقدمة نسج حكمها أحاديث دالة على حاسة الأبوال، وإن النسخ وإن كان لا يشت بمجرد الاحتمال عند عدم علم التاريخ، ولكن احتمال النسخ إذا تأيد بقرائن قوية يكفي لإبطال الاستدلال. مما جاء في الروايات مخالفا للأصول الكلية، والروايات المشهورة. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٩/٢)

٤٣٥٤ - (٥) **وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ**، حَدَّثَنَا مُسْكِينٌ - وَهُوَ ابْنُ بُكَيْرٍ الْحَرَّانِيُّ -: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةُ نَفَرٍ مِنْ عُكْلٍ بَنَحُوا حَدِيثَهُمْ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَلَمْ يَخْسِمَهُمْ.

٤٣٥٥ - (٦) **وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ**: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفَرٌ مِنْ غُرَيْتَةٍ، فَأَسْلَمُوا وَبَايَعُوهُ، وَقَدْ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ الْمُؤْمُ - وَهُوَ الْبِرْسَامُ -، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ: وَعِنْدَهُ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَرِيبٌ مِنْ عَشْرِينَ، فَأَرْسَلَهُمْ إِلَيْهِمْ، وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَائِمًا يَقْتَصِرُ أَثَرَهُمْ.

٤٣٥٦ - (٧) **حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ**: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَفِي حَدِيثِ هَمَّامٍ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَهْطٌ مِنْ غُرَيْتَةٍ، وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: مِنْ عُكْلٍ وَغُرَيْتَةٍ بَنَحُوا حَدِيثَهُمْ.

٤٣٥٧ - (٨) **وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غِيلَانَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَ أُولَئِكَ؛ لَأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرُّعَاءِ.

= وهؤلاء إذ ذاك منهم. قوله: **لَمْ يَخْسِمَهُمْ**، وفي بعض الأصول المعتمدة: 'الرُّعَاءُ'، وهما لغتان، يقال: راع ورُعاة، كقاضي وقضاة، وراع ورعاء بكسر الراء وبالمد مثل صاحب وصحاب. قوله: **وَسَمَلُ أَعْيُنِهِمْ** هكذا هو في معظم النسخ، 'سَمَلَ' باللام، وفي بعضها 'سمر' بالراء والميم مخففة، وضبطناه في بضع المواضع في البخاري 'سمر' بتشديد الميم، ومعنى سمل باللام: نقاها وأذهب ما فيها، ومعنى 'سمر' بالراء: كحلها بمسامير عممية، وقيل: هما بمعنى.

قوله: **'هَمْ سَفَاح'** هي جمْعُ لِقْحَةٍ بكسر اللام وفتحها، وهي الناقة ذات الدار. قوله: **وَلَمْ يَخْسِمَهُمْ** أي ولم يكوههم، واخسَم في اللغة: كَيُّ العرق بالنار؛ ليقطع الدم. قوله: **'وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ الْمُؤْمُ، وَهُوَ الْبِرْسَامُ'**، المؤم بضم الميم وإسكان الواو، وأما البرسام فيكسر الباء، وهو نوع من اختلال العقل، ويطلق على ورم الرأس وورم الصدر، وهو معرَّب، وأصل اللفظة سريانية.

قوله: **'وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَائِمًا يَقْتَصِرُ أَثَرَهُمْ'** القائف: هو الذي يتبع الآثار وغيرها، والله أعلم.

### ٣- باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره....

٤٣٥٨- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهَا رَمَقٌ، فَقَالَ لَهَا: "أَقْتُلِكِ فُلَانًا؟" فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ قَالَ لَهَا الثَّانِيَةَ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّلَاثَةَ، فَقَالَتْ: نَعَمْ، وَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.

٤٣٥٩- (٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ: فَرَضَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.

٤٣٦٠- (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَتَلَ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى حُلِيِّ لَهَا، ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي الْقَلْبِ، وَرَضَعَ رَأْسَهَا بِالْحِجَارَةِ، فَأَخَذَ فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ، حَتَّى يَمُوتَ، فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ.

٤٣٦١- (٤) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

### ٣- باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المخلوقات. وقتل الرجل بالمرأة

شرح الغريب: أما الأوصاح بالضاد المعجمة: فهي قطع فصة، كما فسره في الرواية الأخرى. قوله: "وها رَمَقٌ": هو بقية الحياة والروح، والقلب: الثور، وقوله: رَضَعَهُ بِالحجارة ورجمه بالحجارة، هذه الألفاظ معناها واحد؛ لأنه إذا وضع رأسه على حجر ورمى بحجر آخر فقد رجم، وقد رَضَعَ، وقد رَضِخَ، وقد يحتمل أنه رجمها الرجم المعروف مع الرضخ لقوله: ثم أَلْقَاهَا فِي قَلْبِ.

فوائد الحديث وأقوال الأئمة في المماثلة في القصاص وفي هذا الحديث فوائد: منها: قتل الرجل بالمرأة، وهو إجماع من يعتد به. ومنها: أن الحاي عمداً يقتل قصاصاً على الصفة التي قتل، فإن قتل بسيف قتل هو بالسيف، =



٤٣٦٢- (٥) **وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَسَأَلُوَهَا: مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ؟ فَلَانٌ؟ فَلَانٌ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا، فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ، فَأَقْرَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ.**

= وإن قتل بحجر أو خشب أو نحوهما قتل بمثله؛ لأن اليهودي رضحها، فرضخ هو. \*\* ومنها: ثبوت القصاص في القتل بالثقلات، ولا يختص بالمحددات وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهور العلماء، وقال أبو حنيفة **رحمته**: لا قصاص إلا في القتل بمحدد من حديد أو حجر أو خشب، أو كان معروفاً بقتل الناس بالمنحنيق، أو بالإلقاء في النار. \*\* واختلعت الرواية عنه في مثقل الحديد كالذبوبس.

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم.** وقال أبو حنيفة **رحمته**: لا يستوفى القصاص إلا بالسيف، سواء قتله القاتل بالسيف، أو طريق غيره، وبه قال أحمد في رواية، وهو قول عطاء والثوري وأبي يوسف ومحمد **رحمته**، كما في شرح الكبير لشمس الدين ابن قدامة. (إلى أن قال:) فالصواب أن يقال: إن الحديث إنما يدل على واقعة جزئية لا على أصل كلي، وإنما ليست بص على أن الرضخ بين حجرين كان على وجه القصاص؛ لأنه يحتمل أن يكون نفس القتل على وجه القصاص، واختيار الرضخ على القتل بالسيف كان للتعزير والسياسة؛ ليكون أبلغ في ردع الناس عن مثل هذا العمل، كذا في إعلاء السنن. (تكملة فتح الملهم: ٣٣٩/٢، ٣٤١)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم.** واستدل أبو حنيفة **رحمته** أيضا بما أخرجه ابن ماجه (رقم: ٢٦٦٨) في الديات من طريق إبراهيم بن المستمر: ثنا الحر بن مالك العمري، ثنا مارك بن فضالة، عن الحسن عن أبي بكر، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا قود إلا بالسيف". (إلى أن قال:) ثم إن أبا حنيفة **رحمته** إنما يوجب القصاص بالقتل بغير المحدد إذا لم يثبت أن القاتل قصد إزهاق الروح. وأما إذا ثبت أنه قصد القتل وإزهاق الروح، فإن ذلك عمد موجب للقصاص عنه أيضا وهذا مما غفل عنه كثير ممن يعترض على الإمام أبي حنيفة **رحمته** في هذا الباب، مع أن ذلك موجود صريحا في كتب الحنفية. (إلى أن قال:) وأما حديث الباب فقد أحجبت بأن النبي ﷺ إنما قتل اليهود تعزيرا وسياسة، لا قصاصا، ولذلك لم يذكر في شيء من الروايات أنه سلم اليهودي إلى أولياء الجارية، أو سألهم هل يعفون، أو يصالحون، أو يقتادون؟ (إلى أن قال:) قال الشيخ العثماني **رحمته**: أن قتل اليهودي كان عمدا؛ لأنه تعمد بقتل الجارية لأخذ حليها خفية. وقد ذكرنا قريبا أنه لو ثبت أن القاتل قصد الإتلاف، فإن فعله عمد، سواء كانت الآلة مثقلة غير محددة. فيمكن أن يكون اليهودي أقر بقصد القتل، وحينئذ لا يسقط القصاص بمجرد كونه الآلة غير محددة، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣٣٦/٢، ٣٣٧)



**- أقوالهم في القصاص في شبه العمد** أما إذا كانت الجناية شبه عمد بأن قتل بما لا يقصد به القتل غالباً، فتعمد القتل به، كالعصا والسوط واللطمة والقصيب والبندقية ونحوها. فقال مالك والبيث: يجب فيه القود. وقال الشافعي وأبو حنيفة والأوراعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وجماعة العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: لا قصاص فيه، والله أعلم.

ومنها: وجوب القصاص على الذي يقتل المسلم. ومنها: جوار سؤال الجريح "من جرحك؟" وفائدة السؤال أن يعرف المتهم ليطلب، فإن أقر ثبت عليه القتل، وإن أنكر فالقول قوله مع يمينه، ولا يلزمه شيء بمجرد قول المجروح، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير، وقد سبق في باب القسامة، وأن مذهب مالك ثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المجروح، وتعلقوا بهذا الحديث، وهذا تعلق باطل؛ لأن اليهودي اعترف، كما صرح به مسلم في أحد رواياته التي ذكرناها، فإنما قتل باعترافه، والله أعلم.\*\*

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم:** قال العبد الضعيف عفا الله عنه: احقق في مذهب المالكية أن القتل لا يثبت بمجرد دعوى المقتول قبل موته، ولكن يعتبر ذلك لو ثابرت موجبا للقسامة إذا كان له أثر الجرح، فإن أقسم الأولياء بعد ذلك بأن القاتل هو نفس الرجل الذي ادعى عليه المقتول، اقتصر منه في العمد، ويسمون ذلك تدمية حمراء. (تكملة فتح الملهم: ٣٣١/٢)

#### [ ٤ - باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه الموصول عليه، ... ]

٤٣٦٣ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَاتَلَ يَعْلَى بْنُ مُنْيَةَ أَوْ ابْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا، فَعَضَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَأَنْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ، فَتَزَعَ نَبِيَّتَهُ، - وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: نَبِيَّتُهُ - فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "أَيُّعَضُّ أَحَدُكُمَا كَمَا يَعَضُّ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَهُ".

٤٣٦٤ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٤٣٦٥ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ ذِرَاعَ رَجُلٍ، فَحَدَبَهُ فَسَقَطَتْ نَبِيَّتُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَبْطَلَهُ، وَقَالَ: "أَرَدْتَ أَنْ تَأْكُلَ لَحْمَهُ؟".

#### ٤ - باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه الموصول عليه.

##### فأتلف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه

صبط الاسم والتوفيق بين الروایتين. أما مُنْيَةَ: فبضم الميم وإسكان النون، وبعدها ياء مشاة تحت، وهي أم يعلى، وقيل: جدته، وأما أُمَيَّة: فهو أبوه، فيصح أن يقال: يعلى بن أُمَيَّة، ويعلى بن مَبَّة، وأما قوله: أن يعلى هو المعضوض، وفي الرواية الثابتة والثالثة أن المعضوض هو أَجِيرُ يَعْلَى، لا يعلى، فقال الحَفَاطُ: الصحيح المعروف أنه أَجِيرُ يَعْلَى لا يعلى، ويحتمل أنهما قضيتان جرتا لِيعْلَى ولأخيه في وقت أو وقتين. \*\* وقوله ﷺ: كَمَا يَعَضُّ الْفَحْلُ هو بالخاء، أي الفحل من الإبل وغيرها، وهو إشارة إلى تحريم ذلك، وهذا -

\*\* قال في تكملة فتح المهمل قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لو تأملنا في مجموع روايات هذه القصة تبين لنا صحة ما قاله العراقي رحمه الله، فقد صرح عمران بن حصين في رواية الباب أن يعلى بن أُمَيَّة أحد المقاتلين، وصرح في رواية صفوان بن يعلى الآتية أن أجير يعلى هو المعضوض، فتلخص من الروایتين أن يعلى هو العاض. (إلى أن قال:) وأما استبعاد القرطبي أن يقع ذلك من يعلى مع جلالته، فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح، وقال الحافظ: "فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه في أوائل إسلامه، فلا استبعاد". وأما ما ذكره النووي رحمه الله من تعدد القصة، فلا يخفى بعده؛ لأن الحديث واحد، والسياق واحد، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح المهمل: ٣٤٦/٢)

٤٣٦٦ - (٤) **حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ:** حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بُذَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى أَنَّ أَجِيرًا لِيَعْلَى بْنِ مُنْيَةَ، عَضَّ رَجُلٌ ذِرَاعَهُ، فَجَذَبَهَا، فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ، فَرُفِعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَبْطَلَهَا، وَقَالَ: "أَرَدْتَ أَنْ تَقْضِمَهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟".

٤٣٦٧ - (٥) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ:** حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ، فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ أَوْ ثَنَائِيَّاهُ، فَاسْتَعْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا تَأْمُرُنِي؟ تَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فَيْكِ تَقْضِمُهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟ اذْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعِضَّهَا ثُمَّ انْتَزِعْهَا".

٤٣٦٨ - (٦) **حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ:** حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى ابْنِ مُنْيَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، وَقَدْ عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ، فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتَاهُ يَعْنِي الَّذِي عَضَّهُ، قَالَ: فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: "أَرَدْتَ أَنْ تَقْضِمَهُ كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟".

٤٣٦٩ - (٧) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:** حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ ثُبُوكَ، قَالَ: وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ: تِلْكَ الْغَزْوَةُ أَوْثَقُ عَمَلِي عِنْدِي، فَقَالَ عَطَاءٌ: قَالَ صَفْوَانُ: قَالَ يَعْلَى: كَانَ لِي أَجِيرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا، فَعَضَّ أَحَدَهُمَا يَدَ الْآخَرِ - قَالَ: لَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ أَنَّهُمَا عَضَّ الْآخَرَ - فَانْتَزَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاضِ، فَانْتَزَعَ إِحْدَى ثَنِيَّتَيْهِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَهْدَرَ ثَنِيَّتَهُ.

= الحديث دلالة لمن قال: أنه إذا عَضَّ رجل يد غيره، فمرع العضوض يده، فسقطت أسنان العاص، أو فك لحيته لا ضمان عليه، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وكثيرين أو الأكثريين ﷺ، وقال مالك: يضمن.

شرح الغريب وبيان مراد قوله "أوضع يدك" ﷺ: "يقضمها كما يقضم الفحل" هو بفتح الضاد فيهما على اللغة الفصيحة، ومعناه: يقضمها. قال أهل اللغة: القضم بأطراف الأسنان. قوله ﷺ: "ما تأمرني تأمرني أن أمره أن يضع يده في فمك يقضمها كما يقضم الفحل" دفع يدك حتى يعصها ثم شرعها. ليس المراد بهذا أمره بدفع يده ليعصها، وإنما معناه الإنكار عليه، أي إنك لا تدع يدك في فيه يعصها، فكيف تنكر عليه أن يمتزع يده من فمك وتطالبه بما جنى في جذبه لذلك؟

٤٣٧٠ - (٨) وَحَدَّثَهُ عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

الحواب عن استدراك الدار قطي قال القاضي: وهذا الباب مما تتبعه الدارقطني على مسلم؛ لأنه ذكر أولاً حديث شعبة عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصيص، قال: قاتل يعلى، وذكر مثله عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة، ثم عن شعبة عن قتادة عن بديل عن عطاء عن ابن يعلى، ثم عن هشام عن عطاء عن ابن يعلى، ثم حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن يعلى، ثم حديث معاذ عن أبيه عن قتادة عن بديل عن عطاء بن صفوان بن يعلى، وهذا اختلاف على عطاء، وذكر أيضاً حديث قُرَيْشِ بْنِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عِمْرَانَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَمَاعًا مِنْهُ، وَلَا مِنْ ابْنِ سِيرِينَ مِنْ عِمْرَانَ، وَلَمْ يَخْرُجِ الْبُخَارِيُّ لِابْنِ سِيرِينَ عَنْ عِمْرَانَ شَيْئاً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قلت: لا إنكار على مسلم في هذين الوجهين: أحدهما: لا يلزم من الاختلاف على عطاء ضعف الحديث، ولا من كَوْنِ ابْنِ سِيرِينَ لم يصرح بالسماع من عمران، ولا روى له البخاري عنه شيئاً أن لا يكون سمع منه، بل هو معدود فيمن سمع منه. والثاني: لو ثبت ضعف هذا الطريق لم يلزم منه ضعف المتن، فإنه صحيح بالطرق الباقية التي ذكرها مسلم، وقد سبق مرات أن مُسْلِماً يذكر في المتابعات من هو دون شرط الصحيح، والله أعلم.

## [٥- باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها]

٤٣٧١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُخْتَ الرَّبِيعِ - أُمَّ حَارِثَةَ - جَرَحَتْ إِنْشَانًا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْقِصَاصُ، الْقِصَاصُ"، فَقَالَتْ أُمُّ الرَّبِيعِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يُقْتَصُّ مِنْ فُلَانَةٍ؟ وَاللَّهِ! لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "سُبْحَانَ اللَّهِ! يَا أُمَّ الرَّبِيعِ الْقِصَاصُ كِتَابُ اللَّهِ"، قَالَتْ: لَا، وَاللَّهِ! لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا أَبَدًا، قَالَ: فَمَا زَالَتْ حَتَّى قَبِلُوا الدِّيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ \* لِأَبْرَةٍ".

## ٥- باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها

الحوادث عن الاختلاف بين روايتي مسلم والبخاري قوله: عن أنس أن أخت الربيع أم حارثة - جرحت إنساناً فاختصموا إلى النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: قصاص قصاص، قصص أم الربيع يا رسول الله! أيقص من فلانة؟ والله! لا يقص منها، فقال النبي ﷺ: سبحان الله! أم الربيع قصص كتاب الله، والله لا يقص منها شيء، ولما زالت حتى قبلت الدية، فقال رسول الله ﷺ: إن من عباد الله من لو أقسم على الله \* لأبره. هذه رواية مسلم. وحالفة البخاري في روايته، فقال: عن أنس بن مالك: أن عمته الربيع كسرت ثية حارية، وطلخوا إليها العفو، فأتوا رسول الله ﷺ، فأبوا إلا القصاص، فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص، فقال أنس بن النضر: يا رسول الله! أتكسر ثية الربيع لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثيتها، فقال رسول الله ﷺ: كتاب الله القصاص، فرضي القوم، فعفوا، فقال رسول الله ﷺ: "إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره"، هذا لفظ رواية البخاري، فحصل الاختلاف في الروایتين من وجهين: أحدهما: أن في رواية مسلم أن الحارثية أخت الربيع، وفي رواية البخاري أنها الربيع بنفسها. والثاني: أن في رواية مسلم أن الخالف لا تكسر ثيتها هي أم الربيع بفتح الراء. وفي رواية البخاري أنه أنس بن النضر. قال العلماء: المعروف في الروايات رواية البخاري، وقد ذكرها من طرقه الصحيحة، كما ذكرنا عنه، وكذا رواه أصحاب كتب السنن، قلت: إيهما قضيتان،\* أما الربيع الجارحة في رواية البخاري، وأخت الجارحة في رواية مسلم، فهي بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء. وأما أم الربيع الخالفة في رواية مسلم، فبفتح الراء وكسر الباء وتخفيف الياء. وقوله ﷺ في الرواية الأولى: "القصاص القصاص" هما =

\* قوله: "لو أقسم": أي أقسم متوكلاً على الله.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: ولكن حمل الروايتين على تعدد القصتين بعيد؛ لأن الراوي واحد، وسياق القصة =

«منصوبان، أي أدوا القصاص، وسلموه إلى مستحقه. وقوله **﴿كَبَّ سَهْ الْقَصَاصُ﴾** أي حكم كتاب الله وجوب القصاص في السن، وهو قوله: **﴿وَأَنسُ بَالَنَسِ﴾** (المائدة: ٤٥).

**معنى قول أنس بن النصر "والله لا يقتص منها"** وأما قوله: **«وَالله لَا يَفْتَصُّ مَهَا»** فليس معناها: رد حكم النبي **﴿ص﴾**، بل المراد به الرغبة إلى مستحق القصاص أن يعفو، وإلى النبي **﴿ص﴾** في الشفاعة إليهم في العفو، وإنما حلف ثقة بهم أن لا يحنثوه، أو ثقة بفضل الله ولطفه أن لا يحنثه، بل يلهمهم العفو. وأما قوله **﴿ص﴾**: **«إِنَّ مِنْ عَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ»** معناها: لا يحنثه؛ لكرامته عليه.

**فوائد الحديث واختلاف أهل العلم في ثبوت القصاص بين الرجل والمرأة** وفي هذا الحديث فوائد: منها جواز الحلف فيما يظنه الإنسان. ومنها: جواز الشاء على من لا يخاف الفتنة بذلك، وقد سبق بيان هذا مرات. ومنها: استحباب العفو عن القصاص. ومنها: استحباب الشفاعة في العفو. ومنها: أن الخيرة في القصاص والدية إلى مستحقه لا إلى المستحق عليه. ومنها: إثبات القصاص بين الرجل والمرأة، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب عطاء والحسن: أنه لا قصاص بينهما في نفس ولا طرف، بل تتعين دية الجنابة تعلقاً بقوله تعالى: **﴿وَالْأَنسُ بِالْأَنسِ﴾** (البقرة: ١٧٨). الثاني: وهو مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ثبوت القصاص بينهما في النفس، وفيما دوماً مما يقلل القصاص، واحتجوا بقوله تعالى: **﴿نَفْسٌ بِالنَّفْسِ﴾** (المائدة: ٤٥) إلى آخرها، وهذا وإن كان شرعاً لَمْ يَلْمُ قَبْلًا، وفي الاحتجاج به خلاف مشهور للأصوليين، فإنما الخلاف إذا لم يرد شرعنا بتقريره وموافقه، فإن وَرَدَ كان شرعاً لنا بلا خلاف، وقد ورد شرعنا بتقريره في حديث أنس هذا، والله أعلم. والثالث: وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه: يجب القصاص بين الرجال والنساء في النفس، ولا يجب فيما دوماً. **«ومنها: وجوب القصاص في السن، وهو يجمع عليه إذا قلعهما كلها، فإن كسر بعضها ففيه، وفي كسر سائر العظام خلاف مشهور للعلماء، والأكثر على أنه لا قصاص، والله أعلم.**

«واحد، وربما يحظر بالبال احتمال أن رواية ثابت عند مسلم كانت في الأصل هكذا: "عن أنس أن أخته الربيع جرحت إنساناً"، فصارت في بعض الكتابات: "عن أنس أن أخت الربيع جرحت"، بما يظهر منه أن أخت الربيع هي الجارحة، مع أنه كان لبيان أن الربيع أخت أنس، ومثل ذلك لا يبعد من السامخ؛ لأن الفرق في كتابة "أخت" و"أخته" يسير جداً. (تكملة فتح الملهم: ٣٤٦/٢)

**«قال في تكملة فتح الملهم** وقال أبو حنيفة: لا يجري بينهما القصاص في الأطراف؛ لأن التكافؤ معتبر في الأطراف بدليل أن الصحيحة لا تؤخذ بالشلاء، ولا الكاملة بالتاقصة.

واحتج المحاري لمذهب الجمهور بحديث الباب؛ لأن أخت الربيع جرحت إنساناً، والمتبادر منه الرجل، فحكم-

=رسول الله ﷺ بينهما بالقصاص، فهذا يدل على أن القصاص يجري بينهما في الأطراف أيضا. وأجاب عنه شيخنا العثماني التهانوي رحمه الله في إعلاء السنن (١٨: ١١٠) بأن لفظ الإنسان شامل للرجل والمرأة، فلا عليه فيه على أن الإنسان كان رجلا، وقد ثبت في روايات حميد عند البحاري أنها كسرت ثية جارية، وهذه الرواية مفسرة لما أئمه ثابت في حديث الباب، وقد ذكرنا أن القصة واحدة؛ لأن السياق واحد، والراوي واحد، وإنما حكم النبي ﷺ بينهما بالقصاص؛ لكونها امرأتين، فلا يؤخذ منه حوار القصاص فيما بين الرجل والمرأة في الأطراف. (تكملة فتح الملهم: ٣٥٦/٢)

• • • •



## [٦- باب ما يباح به دم المسلم]

٤٣٧٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِ،\* وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ".

٤٣٧٣- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

## [٦- باب ما يباح به دم المسلم]

ضبط الكلمة وأقوال الأئمة في قتل المسلم بالدمي قوله ﷺ: لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ. هكذا هو في النسخ "الزان" من غير ياء بعد الون، وهي لغة صحيحة قرئ بها في السبع، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَكْفُرْ بِالْمُحْسِنِينَ﴾ (الرعد: ٩) وعبره، والأشهر في اللغة إثبات الياء في كل هذا. وفي هذا الحديث إثبات قتل الزاني المُنْخَصِن، والمراد: رحمه بالحجارة حتى يموت، وهذا بإجماع المسلمين، وسيأتي إيضاحه وبيان شروطه في بابه إن شاء الله تعالى.

وأما قوله ﷺ: وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ فالمراد به: القصاص بشرطه، وقد يستدل به أصحاب أبي حنيفة ﷺ في قولهم: يقتل المسلم بالدمي، ويقتل الحر بالعبد. وجمهور العلماء على خلافه، منهم مالك والشافعي والليث وأحمد. =

\*قوله: "الثيب الزان..." هذا بيان لثلاث الصفات الثلاث ببيان المتصفين بها، ثم المقصود من هذا الحديث بيان أنه لا يجوز قتله إلا بإحدى هذه الخصائص الثلاث لا أنه لا يجوز القتال معه، فلا إشكال بالباقي؛ لأن الموجود هناك القتال لا القتل على أنه يمكن إدراجه في قوله: النفس بالنفس بناء على أن معناه النفس يقتل بسبب النفس؛ إما لأنه قتل النفس؛ أو لأنه إن لم يقتل بقتل النفس والباقي كذلك، فيشمل الصائل أيضا، ويجوز أن يجعل قتل الصائل من باب القتال لا القتل، أما القاطع فأیضا يمكن إدراجه في النفس بالنفس؛ إما لأنه إن لم يقتل بقتل؛ أو لأنه لا يقتل إلا بعد أن يقتل نفسا. وأما الساب لنبي من الأنبياء فهو داخل في قوله: "والتارك لدينه" بناء على أنه مرتد إلا أنه يلزم حينئذ أن قتله للارتداد لا للحد، فيبغى أن يقبل توبته، والله تعالى أعلم.

٤٣٧٤- (٣) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ -** قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَا يَجِلُّ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا ثَلَاثَةً نَفَرٍ: التَّارِكُ الْإِسْلَامَ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ - أَوْ الْجَمَاعَةِ، شَكَّ فِيهِ أَحْمَدُ -، وَالتَّيْبُ الزَّانِي، وَالتَّنَفُّسُ بِالنَّفْسِ".

قَالَ الْأَعْمَشُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ، فَحَدَّثَنِي عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ.  
٤٣٧٥- (٤) **وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ،** قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِإِسْنَادَيْنِ جَمِيعاً نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ، وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: "وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ!".

-وأما قوله ﷺ: **وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَا يَجِلُّ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ** فهو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت، فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام. قال العلماء: ويتناول أيضاً كل خارج عن الجماعة بدعة أو بغى أو غيرهما، وكذا الخوارج، والله أعلم.

واعلم: أن هذا عام يخص منه الصائل ونحوه، فيباح قتله في الدفع، وقد يُجانب عن هذا بأنه داخل في المفاوق للجماعة، أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله قصداً إلا في هذه الثلاثة، والله أعلم.

....

**[٧- باب بيان إثم من سنّ القتل]**

٤٣٧٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا، إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ".

٤٣٧٧- (٢) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ وَعِيسَى بْنِ يُونُسَ: "لَأَنَّهُ سَنَّ الْقَتْلَ" لَمْ يَذْكُرَا: أَوَّلَ.

**٧- باب بيان إثم من سنّ القتل**

شرح العريب قوله ﷺ: "لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ".

شرح العريب وبيان القاعدة الكفّل: يكسر الكاف الحزء والصيب، وقال الحليل: هو الضعف، وهذا الحديث من قواعد الإسلام، وهو أن كُلَّ مَنْ اتَدَعَ شَيْئًا مِنَ الشَّرِّ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ وَزْرِ كُلِّ مَنْ اقْتَدَى بِهِ فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ مِثْلُ عَمَلِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمِثْلُهُ مَنْ اتَدَعَ شَيْئًا مِنَ الْحَيْرِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ كُلِّ مَنْ يَعْمَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: "مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً، وَمَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً"، وَلِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: "مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ" وَلِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: "مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى وَمَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## ٨- باب المجازاة بالدماء في الآخرة، وأما أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة]

٤٣٧٨- (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَوَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ".

٤٣٧٩- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِي بَشَرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: عَنْ شُعْبَةَ "يُقْضَى"، وَبَعْضُهُمْ قَالَ "يُحْكَمُ بَيْنَ النَّاسِ".

## ٨- باب المجازاة بالدماء في الآخرة، وأما أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة

التوفيق بين الحديثين قوله ﷺ: "أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة" فيه تغليظ أمر الدماء، وأما أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة، وهذا لعظم أمرها وكثير حطرها، وليس هذا الحديث محالاً للحديث المشهور في السنن: "أول ما يحاسب به العبد صلاته"؛ لأن هذا الحديث الثاني فيما بين العبد وبين الله تعالى، وأما حديث الباب، فهو فيما بين العباد، والله أعلم بالصواب.

## [٩- باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال]

٤٣٨٠- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ شَهْرٌ مُضَرٌّ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ"، ثُمَّ قَالَ: "أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟"

## ٩- باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال

قوله ﷺ: "إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ شَهْرٌ مُضَرٌّ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ". صط الكلمات والأدب في ترتيب هذه الأربعة في الذكر أما ذو القعدة: فبفتح القاف، وذو الحجة بكسر الخاء، هذه اللغة المشهورة، ويحوز في لغة قليلة كسر القاف وفتح الخاء. وقد أجمع المسلمون على أن الأشهر الحرم الأربعة، هي هذه المذكورة في الحديث، ولكن اختلفوا في الأدب المستحب في كيفية عددها، فقالت طائفة من أهل الكوفة وأهل الأدب: يقال الْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ ليكون الأربعة من سنة واحدة. وقال علماء المدينة والبصرة وجامع العلماء: هي ذو القعدة وذو الحجة والحرم وَرَجَبٌ ثَلَاثَةٌ سَرْدٌ، وواحد فَرْدٌ، وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة، منها هذا الحديث الذي نحن فيه، وعلى هذا الاستعمال أطبق الناس من الطوائف كلها.

وأما قوله ﷺ: "وَرَجَبٌ مُضَرٌّ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ" وإنما قَبِدَهُ هذا التقيد مبالغة في إيضاحه، وإزالة اللبس عنه، قالوا: وقد كان بين بني مضر وبين ربيعة اختلاف في رجب، فكانت مضر تجعل رجباً هذا الشهر المعروف الآن، وهو الذي بين جمادى وشعبان، وكانت ربيعة تجعله رمضان، فلهذا أضافه النبي ﷺ إلى مصر، وقيل: "لأنهم كانوا يعظمونه أكثر من غيرهم، وقيل: أن العرب كانت تسمي رجباً وشعبان الرَّجَبَيْنِ، وقيل: كانت تسمي جمادى ورجباً جمادين، وتسمي شعبان رجباً.

تأويل قوله: "إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ" وأما قوله ﷺ: "إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ". فقال العلماء: معناه أنهم في الجاهلية يتمسكون بملة إبراهيم ﷺ في تحريم الأشهر الحرم، وكان يشق عليهم تأخير القتال ثلاثة أشهر متواليات، فكانوا إذا احتاجوا إلى قتال أَخْرَوْا تحريم الْمُحَرَّمِ إلى الشهر الذي بعده =

قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: "فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ  
بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ الْبُلْدَةُ؟" قُلْنَا: بَلَى! قَالَ: "فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ:  
فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟" قُلْنَا: بَلَى! يَا رَسُولَ اللَّهِ!  
قَالَ: "فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ - وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ  
يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَتَسْتَلْقُونَ رَبِّكُمْ، فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، فَلَا تَرْجِعُنَّ  
بِعَدِي كُفَارًا - أَوْ ضَلَالًا - يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَنَعْلَ بَعْضُ  
مَنْ يَبْلُغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ"، ثُمَّ قَالَ: "أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟".

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي رِوَايَتِهِ: "وَرَجَبٌ مُضَرٌّ"، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: "فَلَا تُرْجَعُوا بَعْدِي".

= وهو صفر، ثم يؤحرونه في السنة الأخرى إلى شهر آخر، وهكذا يفعلون في سنة بعد سنة، حتى احتلظ عليهم الأمر، وصادت حجة النبي ﷺ ثمرتهم. وقد تصابق الشرع، وكانوا في تلك السنة قد حرموا ذا الحجة لموافقة احسان الذي ذكرناه، فأحبر النبي ﷺ أن الاستدارة صادفت ما حكم الله تعالى به يوم خلق السموات والأرض. وقال أبو عبيد: كانوا يسألون، أي يؤحرون، وهو الذي قال الله تعالى فيه: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْجِعُوا إِلَى اللَّهِ** (التوبة: ٣٧)، فرما احتاجوا إلى الحرب في الحرم، فلوحروا تحريمه إلى صفر، ثم يؤحرون صفر في سنة أخرى، فصادف تلك السنة رجوع الحرم إلى موضعه. وذكر القاضي وجوهاً أخر في بيان معنى هذا الحديث ليست بواضحة، وينكر بعضها.

قوله: ثم قال يا سيدي هـ "فما لله ورسوله أعلم، فسلك حتى حسنته في سبيل الله عز وجل".  
 حجة "فما لي بي"، قال فأي يد هـ "فما لله ورسوله أعلم" إلى آخره. هذا السؤال والسكوت والتفسير أراد به  
 التفحيم والتقدير والتنبية على عظم مرتبة هذا الشهر والبلد واليوم، وقولهم: الله ورسوله أعلم، هذا من حسن أدبهم،  
 وأنهم علموا أنه لا يخفى عليه ما يعرفونه من الحواب، فعرفوا أنه ليس المراد مطلق الإخبار عما يعرفون.

[illegible]

قوله **﴿فَمِنْهُمْ مَنْ سَمِعَهُ يُكْفِّرُ﴾** أي من بعض من سمعه: احتج به العناء لجواز رواية الفصلاء وغيرهم من الشيوخ الذين لا علم لهم عندهم، ولا فقه إذا ضبط ما يحدث به.

٤٣٨١ - (٢) **حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ، قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَخَذَ إِنْسَانًا بِخِطَامِهِ، فَقَالَ: "أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟" قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، فَقَالَ: "أَلَيْسَ يَوْمَ التَّحْرِ؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ بِالْبَلَدَةِ؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فَلْيَسْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ". قَالَ: ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جُرَيْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا.**

٤٣٨٢ - (٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعُودَةَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ، قَالَ: وَرَجُلٌ أَخَذَ بِزِمَامِهِ - أَوْ قَالَ بِخِطَامِهِ -، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ.**

قوله: **قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَخَذَ إِنْسَانًا بِخِطَامِهِ**؛ ليصوّر النعير من الاضطراب على صاحبه، والتهويز على راحته، وفيه دليل على استحباب الخطبة على موضع عال من سر وعيره، وسواء خطبة الجمعة والعيد وعيرهما، وحكمته أنه كلما ارتفع كان أبغ في إسماعه الناس ورويتهم إياه، ووقع كلامه في نفوسهم. قوله: **انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جُرَيْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا** **شرح الغريب** والأملح هو الذي فيه بياض وسواد، والبياض أكثر، وقوله: **جُرَيْعَةٍ** بضم الجيم وفتح الزاي، ورواه بعضهم "جريرة" بفتح الجيم وكسر الزاي وكلاهما صحيح، والأول هو المشهور في رواية المحدثين، وهو الذي ضبطه الجوهرى وعيره من أهل اللغة، وهي القطعة من العنق تصغر حرة بكسر الجيم، وهي القليل من الشيء يقال: جَرَعَ له من ماله أي قطع، والثاني ضبطه ابن فارس في "المجمل"، قال: وهي القطعة من العنق، وكألفا فعيلة بمعنى مفعولة كضفيرة بمعنى مضمورة.

**توجيه زيادة "ثم انكفأ" في رواية ابن عوف** قال القاسي: قال الدارقطني: قوله: **ثم انكفأ** إلى آخر الحديث، وهم من ابن عوف فيما قيل، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس، فأدركه ابن عوف هنا في هذا الحديث، فرواه عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه عن النبي ﷺ. قال القاسي: وقد روى البخاري هذا الحديث عن -



٤٣٨٣ - (٤) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ:** حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ فِي نَفْسِي أَفْضَلُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ حِرَاشٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ إِسْنَادٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - وَاسْمُ الرَّجُلِ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: "أَيُّ يَوْمٍ هَذَا"، وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: "وَأَعْرَاضَكُمْ"، وَلَا يَذْكُرُ: "ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنٍ" وَمَا بَعْدَهُ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: "كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟" قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: "اللَّهُمَّ! اشْهَدْ".

= ابن عون، فلم يذكر فيه هذا الكلام، فلعله تركه عمداً، وقد رواه أيوب قرّة عن ابن سيرين في كتاب مسلم في هذا الباب، ولم يدكروا فيه هذه الريادة. قال القاضي: والأشبه أن هذه الزيادة إنما هي في حديث آخر في خطبة عيد الأضحى، فوهم فيها الراوي، فذكرها مضمومة إلى خطبة الحجة، أو هما حديثان ضم أحدهما إلى الآخر، وقد ذكر مسلم هذا بعد هذا في كتاب الضحايا من حديث أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أنس: "أن النبي ﷺ صلى ثم حطب، فأمر من كان دبيع قبل الصلاة أن يعيد"، ثم قال في آخر الحديث: فانكفأ رسول الله ﷺ إلى كَبْشَيْنِ أَمْدَحِينَ، فذبحهما، فقام الناس إلى غنيمة، فتورعوها، فهذا هو الصحيح، وهو دافع للإشكال.

## [ ١٠ - باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولي القتل من القصاص ... ]

٤٣٨٤ - (١) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ وَائِلٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: إِنِّي لَقَاعِدٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَقُودُهُ آخَرٌ بِنِسْعَةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا قَتَلَ أَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَقْتَلْتُهُ؟" فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْتَرِفْ أَقَمْتُ عَلَيْهِ النَّبِيَّةَ، قَالَ: نَعَمْ قَتَلْتُهُ، قَالَ: "كَيْفَ قَتَلْتُهُ؟" قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَهُوَ نَخْتَبِطُ مِنْ شَجَرَةٍ، فَسَبَّيْنِي، فَأَغْضَبَنِي، فَضَرَبْتُهُ بِالْفَأْسِ عَلَى قَرْنِهِ، فَقَتَلْتُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلْ لَكَ مِنْ شَيْءٍ تُؤَدِّيهِ عَنْ نَفْسِكَ؟" قَالَ: مَا لِي مَالٌ إِلَّا كِسَائِي وَفَأْسِي، قَالَ: "فَتَرَى قَوْمَكَ يَشْتَرُونَكَ؟" قَالَ: أَنَا أَهْوَنُ عَلَى قَوْمِي مِنْ ذَلِكَ، فَرَمَى إِلَيْهِ بِنِسْعَتِهِ، وَقَالَ: "دُونَكَ صَاحِبَكَ". فَأُتِلِقَ بِهِ الرَّجُلُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ"، فَرَجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ قُلْتَ: "إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ"، وَأَخَذْتُهُ بِأَمْرِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَّا تُرِيدُ أَنْ يُؤَيَّ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ؟" قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ - لَعَلَّهُ قَالَ - بَلَى، قَالَ: "فَإِنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ"، قَالَ: فَرَمَى بِنِسْعَتِهِ وَخَلَّى سَبِيلَهُ.

## ١٠ - باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولي القتل من القصاص، واستحباب طلب العفو منه

قوله: 'جاء رجل يقوده آخر بنسعة، فقال: يا رسول الله! هذا قتل أخي، فقال رسول الله ﷺ: أقتلته؟ فقال: إنه لو لم يعترف أقمت عليه النسيئة قال: نعم فنته، قال: كيف فنته؟ قال: كنت أنا وهو نختبط من شجرة، فمسني، فأغضبي، فضرته بالفأس على قرنيه، فقتلته، فقال له النبي ﷺ: هل لك من شيء تؤديه عن نفسك؟ قال: ما لي مال إلا كسائي وفأسي، قال: فتري قومك يشترونك؟ قال: أنا أهون على قومي من ذلك، فرمى إلي بنسعته، وقال: دونك صاحبك'. فأتلق به الرجل، فلما ولي قال رسول الله ﷺ: إن قتلته فهو مثله، فرجع، فقال: يا رسول الله! إنه بلغني أنك قلت: إن قتلته فهو مثله، وأخذته بأمرك، فقال رسول الله ﷺ: أما تريد أن يؤي بإثمك وإثم صاحبك؟ قال: يا نبي الله - لعله قال - بلى، قال: فإن ذلك كذلك، قال: فرمى بنسعته وخلص سبيله.

شرح الغريب وفوائد الحديث: وفي هذا الحديث: الإغلاظ على الجناة، وربطهم وإحضارهم إلى ولي الأمر، وفيه سؤال المدعى عليه عن جواب الدعوى، فلعله يقر فيستغني المدعي والقاضي عن التعب في إحضار الشهود وتعديلهم؛ ولأن الحكم بالإقرار حكم ييقن، وبالبينة حكم بالظن. وفيه سؤال الحاكم وغيره الولي عن العفو عن الجاني. وفيه: جواز العفو بعد بلوغ الأمر إلى الحاكم. وفيه: جواز أخذ الدية في قتل العمد؛ لقوله ﷺ في تمام الحديث: 'هل لك من شيء تؤديه عن نفسك'. وفيه قبول الإقرار بقتل العمد. قوله: 'فأطلق به الرجل، فلما' -

٤٣٨٥ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَنَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا، فَأَقَادَ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ مِنْهُ، فَأَنْطَلَقَ بِهِ، وَفِي عُنُقِهِ نَسْعَةٌ يَجْرُهَا، فَلَمَّا أَذْبَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ"، فَأَتَى رَجُلُ الرَّجُلِ، فَقَالَ لَهُ مَقَالَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَلَّى عَنْهُ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَاعٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا سَأَلَهُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُ، فَأَبَى.

قال: فإن ذاك كذاك قال: فرمى بسبعته وحقى صلبه.

وفي الرواية الأخرى: "إن قتلته فهو مثله" أما قوله "إن قتلته فهو مثله" فالصحيح في تأويله: أنه مثله في أنه لا فضل ولا ممة لأحدهما على الآخر؛ لأنه استوى حقه منه، بخلاف ما لو عمي عنه، فإنه كان له الفضل والمنة وجريل ثواب الآخرة، وحمل الشاء في الدنيا، وقيل: فهو مثله في أنه قاتل، وإن اختلفا في التحريم والإباحة، لكنهما استويا في طاعتهما العضب ومتابعة الهوى، لاسيما وقد طلب النبي ﷺ منه العفو، وبما قال النبي ﷺ ما قال بهذا اللفظ الذي هو صادق فيه لإيهام المقصود صحيح، وهو أن النبي ﷺ لما حاف، فعفا، والعفو مصلحة لنولي والمقتول في دينتهما؛ لقوله ﷺ: "يؤء بإثمك وإثم صاحبك". وفيه: مصلحة للحافي، وهو إنقاذه من القتل، فلما كان العفو مصلحة توصل إليه بالتعريض. وقد قال الصمري وغيره من علماء أصحابنا وغيرهم: يستحب للمفتي إذا رأى مصلحة في التعريض للمُستفتي أن يعرض تعريضاً يحصل به المقصود مع أنه صادق فيه، قالوا: ومثاله أن يسأله إنسان عن القاتل، هل له توبة؟ ويظهر للمفتي بقرينة أنه إن أفق أن له توبة ترتب عيبه مفسدة، وهي أن الصائل يستهون القتل؛ لكونه يجد بعد ذلك منه محرراً، فيقول المفتي: الحالة هذه صح عن ابن عباس أنه قال: لا توبة لقاتل، فهو صادق في أنه صح عن ابن عباس، وإن كان المفتي لا يعتقد ذلك، ولا يوافق ابن عباس في هذه المسألة، لكن السائل إنما يفهم منه موافقتهم ابن عباس، فيكون سائلاً لرجره، فهكذا وما أشبه ذلك كمن يسأل عن الغيبة في الصوم، هل يفطر بها، فيقول: جاء في الحديث: "الغيبة تفسد الصوم"، والله أعلم.

وأما قوله **﴿فَالْقَاتِلُ وَالْمُقْتُولُ فِي سَوَاءٍ﴾** فليس المراد به في هذين، فكيف تصح إرادتهما مع أنه إما أحذه لبقته بأمر النبي **﴿ص﴾**، بل المراد غيرهما، وهو إذا التقى المسلمان سيئفئهما في المقاتلة المحرمة، كالقتال عصية ونحو ذلك، فالقاتل والمقتول في النار، والمراد به التعريض كما ذكرناه، وسبب قوله ما قدمناه لكون الولي يفهم منه دخوله في-

=معناه، ولهذا ترك قتله، فحصل المقصود، والله أعلم.

تأويل قوله ﷺ: "أما تريد أن يوء بإثمك" وأما قوله ﷺ: "أما تريد أن يوء بإثمك وإثم صاحبك": فقول معناه: يتحمل إثم المقتول بإتلافه مُهنته، وإثم الولي لكونه فجعه في أحبه، ويكون قد أوحى إليه ﷺ بذلك في هذا الرجل خاصة، ويحتمل أن معناه: يكون عفوك عنه سبباً لسقوط إثمك وإثم أخيك المقتول، والمراد: إثمهما السابق بمعاصي لهما متقدمة، لا تعيق لها بهذا القاتل، فيكون معنى يوء: يسقط، وأطلق هذا اللفظ عليه مجازاً. \*\* قال القاضي: وفي هذا الحديث أن قتل القصاص لا يكفر ذنبَ القاتل بالكلية، وإن كفرها بيه وبيّن الله تعالى، كما جاء في الحديث الآخر، فهو كفارة له ويبقى حق المقتول، والله أعلم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العد الضعيف عفا الله عنه: ذكر الاحتمالين النووي -، والقول بخصوصية ذلك الرجل في الاحتمال الثاني إما يحتاج إليه إذا قيل إن القصاص يكفر إثم القتل، وأما إذا قيل: إن القصاص لا يكفر للقاتل إثم قتله فلا حاجة إلى القول بتخصيص ذلك الرجل، ويكون المراد أن القاتل قد استحق ثم قتل أخيك، وإثم إيدائك بقتله، وإنه يعاقب بذلك في الآخرة على كل حال، فلو أخذت منه القصاص ردت عليه عقاباً في الدنيا، أفلا تكتفي بعقاب الآخرة؟ وتعفو عنه في الدنيا؟. (تكملة فتح الملهم: ٣٧٢/٢)

**[ ١١ - باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الحاني ]**

٤٣٨٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ\* مِنْ هَذِيلٍ، رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

**١١ - باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الحاني**

قوله: "أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِيلٍ، رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا" وفي رواية: "أَمَّا ضَرَبَتْهَا بِعَمُودٍ فَسَطَّاطٌ، وَهِيَ حَبْلِي، فَتَقَتْنَهَا".

صسط الروايتين وترويح الرواية بالتسوية أما قوله: بِغُرَّةٍ عَبْدٌ، فصبطاه على شيوحي في الحديث والفقهاء بكرة بالتسوية، وهكذا قيده جماهير العلماء في كتبهم، وفي مصنفهم في هذا، وفي شروحه. وقال القاضي عياض: الرواية فيه "بِغُرَّةٍ" بالتسوية، وما بعده بدل منه، قال: ورواه بعضهم بالإضافة، قال: والأول أوجه وأقرب، وذكر صاحب "المطالع" الوجهين، ثم قال: الصواب رواية التسوية، قلت: ومما يؤيده ويوضحه رواية البخاري في صحيحه في كتاب "الدييات" في باب دية جنين المرأة عن المعيرة بن شعبة قال: قضى رسول الله ﷺ بِالْغُرَّةِ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، وقد فسر الغرة في الحديث بعبد أو أمة، قال العلماء: و"أو" هنا للتقسيم لا للشك، والمراد بالغرة عبد أو أمة، وهو اسم لكل واحد منهما. قال الجوهري: كأنه عيرٌ بالغرة عن الجسم كله، كما قالوا: أعتق رقبة.

بيان معنى "الغرة"، ولقد على قول أبي عمرو والرواية لصعفه وأصل الغرة: بياض في الوجه، ولهذا قال أبو عمرو: المراد بالغرة: الأبيض منهما خاصة، قال: ولا يجزي الأسود، وقال: ولولا أن رسول الله ﷺ أراد بالغرة معنى رائداً على شخص العبد والأمة، لما ذكرها ولا اقتصر على قوله: عبد أو أمة، هذا قول أبي عمرو، وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء: أنه تجزى فيها السوداء، ولا تتعين البيضاء، وإنما الاعتبار عندهم أن تكون قيمتها عشر دية الأم، أو نصف عشر دية الأب. قال أهل اللغة: الغرة عند العرب أنفس الشيء، وأطلقت هنا على الإنسان؛ لأن الله تعالى خلقه في أحسن تقويم. وأما ما جاء في بعض الروايات في غير الصحيح بِغُرَّةٍ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أو فرس أو بغل فرواية باطلة، وقد أخذ بها بعض السلف. وحكي عن طاوس وعطاء ومجاهد: أنها عبدٌ أو أمة أو فرس. وقال داود: كل ما وقع عليه اسم الغرة يجزى.

تفسير هذا الخبر وخاصة أنه يورث ولا يرث واتفق العلماء على أن دية الجنين هي الغرة، سواء كان الجنين -

\*قال في تكملة فتح الملهم قوله: مرثى اسم إحداهما: مليكة، والأخرى: أم غطيف، وكانتا ضربتين تحت حمل بن مالك بن النابغة الهذلي. (تكملة فتح الملهم: ٢/٣٧٤)

٤٣٨٧- (٢) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَيْنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ، سَقَطَ مَيِّتًا، بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوفِّيَتْ، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ: مِيرَاثُهَا لَزَوْجِهَا وَبَنِيهَا، وَأَنْ: الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا.**

٤٣٨٨- (٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيَّيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا،.....**

ذكرنا أو أنثى. قال العلماء: وإنما كان كذلك؛ لأنه قد يحفى، فيكثر فيه النزاع، فضبطه الشرع بصابط يقطع النزاع، وسواء كان خلقه كامل الأعضاء أم ناقصها، أو كان مُضَغَّةً تصور فيها خلق آدمي، ففي كل ذلك الغُرَّة بالإجماع، ثم الغُرَّة تكون لورثته الجنين على موارثهم الشرعية، وهذا شخص يورث ولا يرث، ولا يعرف له نظير إلا من بعض حر وبعضه رقيق، فإنه رقيق لا يرث عندنا، وهل يورث؟ فيه قولان أصحهما: يورث، وهذا مذهبنا ومذهب الجماهير. وحكى القاضي عن بعض العلماء: أن الجنين كَقَضْوٍ من أعضاء الأم، فتكون دية لها خاصة. واعلم: أن المراد بهذا كله إذا انفصل الجنين مَيِّتًا، أما إذا انفصل حيًّا، ثم مات، فيجب فيه كمال دية الكبير، فإن كان ذكرًا وجب مائة بعير، وإن كان أنثى فخمسون، وهذا يجمع عليه، وسواء في هذا كله العمد والخطأ.

**أقوال الأنمة فيمن تحب عليه دية الحين:** ومتى وجت الغُرَّة فهي على العاقلة، لا على الجاني، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الكوفيين **رحمهم الله**. وقال مالك والبصريون: تحب على الجاني. وقال الشافعي وآخرون: يلزم الجاني على الكفارة، وقال بعضهم: لا كفارة عليه، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة **رحمهم الله**، والله أعلم.

**بيان معنى المراد من الحديث** قوله: **قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَيْنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا غُرَّةً عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوفِّيَتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ: مِيرَاثُهَا لَزَوْجِهَا وَبَنِيهَا، وَأَنْ: الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا** قال العلماء: هذا الكلام قد يوهم خلاف مراده، فالصواب أن المرأة التي ماتت هي الجنين عليها أم الجنين لا الجانية، وقد صرح به في الحديث بعده بقوله: **"فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا"**، فيكون المراد بقوله: **الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ**، أي **الَّتِي قُضِيَ لَهَا بِالْغُرَّةِ**، فعبر بـ **"عليها"** عن **"لها"**. وأما قوله: **"وَالْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا"** فالمراد عصابة القاتلة.

قوله: **"فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى حَجَرًا، فَقَتَلَتْهَا، وَمَا فِي بَطْنِهَا"** فقضى رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقبتها. وفي الرواية الأخرى: **"لَهَا مِيرَاثُهَا عَمُودٌ مُنْصَحٌ"** هذا محمول على حجر صغير وعمود صغير لا يقصد به القتل =







٤٣٩١ - (٦) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، عَنْ مَتَّصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ نُضَيْلَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ امْرَأَةً قَتَلَتْ ضَرْتَهَا بَعْمُودٍ فُسْطَاطٍ، فَأَتَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى عَلَى عَاقِلَتِهَا بِالْذِّيَّةِ، وَكَانَتْ حَامِلًا، فَقَضَى فِي الْجَنَيْنِ بِغُرَّةٍ، فَقَالَ بَعْضُ عَصَبَتِهَا: "أَنْدِي مَنْ لَا طَعِمَ وَلَا شَرِبَ وَلَا صَاحَ، فَاسْتَهْلَ؟ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلَقُ؟" قَالَ: فَقَالَ: "سَجْعَ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ؟".

٤٣٩٢ - (٧) **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَتَّصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ وَمُفَضَّلٍ.

٤٣٩٣ - (٨) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ**، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَتَّصُورٍ بِإِسْنَادِهِمُ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: فَأَسْقَطْتُ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ، وَجَعَلَهُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: دِيَّةَ الْمَرْأَةِ.

٤٣٩٤ - (٩) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي مِلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ ابْنُ شُعْبَةَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، قَالَ فَقَالَ عُمَرُ: أَتَيْتَنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، قَالَ: فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ.**

-ورامَ يبطاله. والثاني: أنه تكلفه في محابته، وهذا الوجهان من السجع مذمومان، وثما السجع الذي كان النبي ﷺ يقول في بعض الأوقات، وهو مشهور في الحديث فليس من هذا؛ لأنه لا يعارض به حكم الشرع، ولا يتكلفه، فلا شيء فيه، بل هو حسن، ويؤيد ما ذكرنا من التأويل قوله ﷺ: "كسجع الأعراب"، فأشار إلى أن بعض السجع هو المذموم، والله أعلم.

التوفيق بين الروايتين ومعنى لفظة والصرة قوله: **ب. م. من ه. د. و. في رواية: امرأة من بني حابر.** المشهور كسر اللام في الحيان، وروي فتحها، ولحيان بطن من هذيل.

قوله: **أصرت امرأة صرها.** قال أهل اللغة: كل واحدة من روجتي الرجل ضربة للأخرى، سميت بذلك؛ للحصول =

«المضاربة بينهما في العادة، وتضرر كل واحدة بالأخرى. قوله: **فجعل رسول الله ﷺ دية الفتوة على عصاة الفتاة** هذا دليل لما قاله الفقهاء: أن دية الخطأ على العاقلة إما تختص بعصاة القاتل سوى أسائه وآبائه.

**شرح الغريب** قوله: **«سأله عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما في إملاص امرأة في جميع نسخ مسلم** "ملاص" بكسر الميم وتخفيف اللام وبصا د مهملة، وهو جنين المرأة، والمعروف في اللغة "إملاص المرأة" بهمزة مكسورة، قال أهل اللغة: يقال: أمصت به، وأرلقت به، وأمهلت به وأخطأت به، كله بمعنى، وهو إذا وصعته قبل أوانه، وكل ما زلق من اليد فقد ملص بفتح الميم وكسر اللام ملصاً بفتحها، وأمص أيضاً لعتان، وأمصته أنا، وقد ذكر الحميدي هذا الحديث في الجمع بين الصحيحين، فقال: إملاص بالهمزة، كما هو المعروف في اللغة. قال القاضي: قد جاء ملص الشيء إذا أفلت، فإن أريد به الجنين صحح ملاص، مثل لزم لزماً، والله أعلم.

قوله: **«حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن مسور بن محزمة قال سئلت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما في إملاص المرأة** هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، فقال: وهم وكيع في هذا الحديث، وخالفه أصحاب هشام، فلم يذكروا فيه المسور، وهو الصواب، ولم يذكر مسلم غير حديث وكيع، وذكر البخاري حديث من خالفه، وهو الصواب، هذا قول الدارقطني، وفي البخاري عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر رضي الله عنه سأل عن إملاص المرأة، ولا يد من ذكر المسور وعروة ليتصل الحديث، فإن عروة لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

## [٣١- كتاب الحدود]

## [١- باب حد السرقة ونصائها]

٤٣٩٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ- وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا- سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

٤٣٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِمِثْلِهِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

## [٣١- كتاب الحدود]

## [١- باب حد السرقة ونصائها]

قال القاضي عياض : صان الله تعالى الأموال بإيجاب القطع على السارق، ولم يجعل ذلك في غير السرقة كالاختلاس والانتهاب والغصب؛ لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة؛ ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاية الأمور، وتسهيل إقامة البينة عليه، بخلاف السرقة، فإنه تندر إقامة البينة عليها، فعظم أمرها، واشتدت عقوبتها ليكون أبلغ في الزجر عنها، وقد أجمع المسلمون على قطع السارق في الحملة، وإن اختلفوا في فروع منه.

**أقوال أهل العلم في اشتراط النصاب وقدره** أجمع العلماء على قطع يد السارق كما سبق، واختلفوا في اشتراط النصاب وقدره، فقال أهل الطاهر: لا يشترط نصاب، بل يقطع في القليل والكثير، وبه قال ابن بت الشافعي من أصحابنا، وحكاه القاضي عياض عن الحسن الصري والحوارج وأهل الظاهر، واحتجوا بعموم قوله تعالى: **وَسَارِقٌ وَسَارِقَةٌ فَفُصِمَا يَدْخُلُ فِيهِمَا** (المائدة: ٣٨)، ولم يخصوا الآية. وقال جماهير العلماء: ولا تقطع إلا في نصاب؛ لهذه الأحاديث الصحيحة، ثم اختلفوا في قدر النصاب، فقال الشافعي: النصاب ربع دينار ذهباً، أو ما قيمته ربع دينار، سواء كانت قيمته ثلاثة دراهم أو أقل أو أكثر، ولا يقطع في أقل منه، وهذا قال كثيرون أو الأكثرون، وهو قول عائشة وعمر بن عبد العزيز والأوراعي والليث وأبي ثور وإسحاق وغيرهم وروي أيضاً عن داود. وقال مالك وأحمد وإسحاق في رواية: تقطع في ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، أو ما قيمته أحدهما، ولا قطع فيما دون ذلك. وقال سليمان بن يسار وابن شبرمة وابن أبي ليلي والحسن في رواية عنه: لا تقطع إلا -

٤٣٩٧- (٣) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى**، ح وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ -وَاللَّفْظُ لِلْوَلِيدِ وَحَرَمَلَةَ- قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا".

٤٣٩٨- (٤) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِمْسَى** -وَاللَّفْظُ لَهُارُونُ وَأَحْمَدُ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا -ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَحْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَمْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تُقَطَّعُ الْيَدُ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَمَا فَوْقَهُ".

٤٣٩٩- (٥) **حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا".

٤٤٠٠- (٦) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ**، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ -مِنْ وَلَدِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ- عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

= فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ، وَهُوَ مَرْوِي عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تقطع إلا في عشرة دراهم أو ما قيمته ذلك. \*\* وحكى القاضي عن بعض الصحابة: أن الصواب أربعة دراهم، وعن عثمان النسي: أنه درهم. وعن الحسن: أنه درهمان. وعن النخعي: أنه أربعون درهماً أو أربعة دنانير. والصحيح ما قاله الشافعي وموافقه؛ لأن النبي ﷺ صرح ببيان الصواب في هذه الأحاديث من لفظه، وأنه ربع دينار، \*\* وأما باقي التقديرات فمردودة لا أصل لها مع مخالفتها لصريح هذه الأحاديث. =

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** عن ابن عباس قال: "قطع رسول الله ﷺ يد رجل في محس قيمته دينار، أو عشرة دراهم"، أخرجه أبو داود في باب ما يقطع فيه السارق. (إسناده صحيح). قال: "لا يقطع في أقل من دينار، أو عشرة دراهم"، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه. (تكملة فتح الملهم: ٣٨٩، ٣٩٠/٢)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** وأما حديث الباب عن عائشة رضي الله عنها، فإنه قد اضطرب الرواة في متنه. (إلى أن قال:) فإذا نظرت في هذه الروايات مجموعة، تبين لك أن الظاهر ما رواه سليمان بن يسار عند النسائي، وذلك أن عائشة رضي الله عنها ذكرت قول رسول الله ﷺ أن يد السارق لا تقطع فيما دون خمس المحس، ثم بينت عائشة من عند نفسها =

٤٤٠١ - (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّؤَاسِيُّ،**  
عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمْ تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:  
فِي أَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِجَنِّ، حَقْفَةٍ أَوْ تُرْسٍ، وَكِلَاهُمَا ذُو ثَمَنِ.

٤٤٠٢ - (٨) **وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،**  
ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ:  
حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ كُلُّهُمُ عَنْ هِشَامِ بْنِ هَازِمٍ الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
الرَّؤَاسِيِّ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَأَبِي أُسَامَةَ: وَهُوَ يَوْمِئِذٍ ذُو ثَمَنِ.

٤٤٠٣ - (٩) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ**  
**رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.**

=وأما رواية: "أنه ﷺ قطع سارقاً في مجنٍّ قيمته ثلاثة دراهم" فمحمولة على أن هذا القدر كان ربع دينار  
فصاعداً، وهي قضية غير لا عموم لها، فلا يجوز ترك صريح لفظه ﷺ في تحديد النصاب لهذه الرواية المحتملة، بل  
يجب حملها على موافقة لفظه، وكذا الرواية الأخرى لم يقطع يد السارق في أقل من ثمن المجن محمولة على أنه  
كان ربع دينار، ولا بُدَّ من هذا التأويل ليوافق صريح تقديره ﷺ.

وأما ما يحتج به بعض الخصمية وغيرهم من رواية جاءت: قطع في مجنٍّ قيمته عشرة دراهم، وفي رواية خمسة، فهي  
رواية ضعيفة لا يعمل بها لو انعدت، فكيف! وهي مخالفة لصريح الأحاديث الصحيحة الصريحة في التقدير بربع  
دينار، مع أنه يمكن حملها على أنه كانت قيمته عشرة دراهم اتفاقاً، لا أنه شرط ذلك في قطع السارق، وليس  
في لفظها ما يدل على تقدير النصاب بذلك.

**تأويل الحديث والرد على هذا بذكر قول المحققين:** وأما رواية: "لئن الله الشارق يسرق البيضة أو الحبل، فنقطع يده"،  
فقال جماعة: المراد بها بيضة الحديد وحبل السفينة، وكل واحد منهما يساوي أكثر من ربع دينار، وأنكر المحققون  
هذا وضعوه، فقالوا: بيضة الحديد وحبل السفينة لهما قيمة ظاهرة، وليس هذا السياق موضع استعمالهما، بل -

=أن ثمن المجن ربع دينار. فيحتمل أن يكون بعض الرواة اختصروا الحديث، ورفعوا كلا جرثيه، أو رفعوا ما كان  
منه موقوفاً. ولما كان حديث عائشة لا ينحو من هذا الاحتمال، وقد عارض تقويمها أحاديث ابن عباس وعبد الله  
بن عمرو وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب ﷺ، فلا أقل من أن يورث هذا التعارض شبهة فيما دون  
عشرة دراهم، والحدود تدرئ بالشبهات، ومقدار عشرة دراهم متفق عليه، حيث يقطع سارقها عند الجميع،  
فتركنا المختلف فيه لمتفق عليه، درأً للحد وعملاً بالاحتياط. (تكملة فتح الملهم: ٣٩١/٢، ٣٩٢)

٤٤٠٤ - (١٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمْحٍ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السُّخْتِيَانِيِّ وَأَيُّوبَ بْنِ مُوسَى وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ وَعَبِيدُ اللَّهِ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْجَمَحِيِّ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: قِيمَتُهُ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

= بلاغة الكلام تأباه؛ ولأنه لا يذم في العادة من حاطر بيده في شيء له قدر، وإنما يذم من حاطر بها فيما لا قدر له، فهو موضع تقبيل لا تكثير، والصواب أن المراد التسيه على عظيم ما حسر، وهي يده في مقابلة حقير من المال، وهو ربيع دينار، فإنه يشارك البيضة والحبل في الخفارة، أو أراد جس البيض وجس الحمال، أو أنه إذا سرق البيضة، فلم يقطع حره ذلك إلى سرقة ما هو أكثر منها، فكانت سرقة البيضة هي سبب قطعه، أو أن المراد به: قد يسرق البيضة أو الحبل، فيقطعه بعض الولاة سياسة لا قطعاً جائراً شرعاً. وقيل: إن النبي ﷺ قال هذا عند نزول آية السرقة مُحْمَلةً من غير بيان نصاب، فقال له علي ظاهر اللفظ، والله أعلم.

**شرح العرب** قوله: **لَعْنُ** حِفْظُ **لَعْنٍ**، **لَعْنُ** حِفْظُ **لَعْنٍ**، **لَعْنُ** حِفْظُ **لَعْنٍ**، **لَعْنُ** حِفْظُ **لَعْنٍ**، وهو اسم لكل ما يستحق به أي يستتر، والحجفة بجاء مهملة ثم جيم مفتوحتين، هي الدركة وهي معروفة. وقوله: **حِفْظُ** أو **لَعْنُ** هما مجروران بدل من **لَعْنُ**، وقوله: **لَعْنُ** إشارة إلى أن القطع لا يكون فيما قل، بل يختص بما له لمن ظاهر، وهو ربيع دينار، كما صرح به في الروايات.

**لفقه الحديث**: قوله ﷺ: **لَعْنُ** حِفْظُ **لَعْنٍ**، هذا دليل لجوار لعن غير المعين من العصاة؛ لأنه لعن للعن لا لمعين، ولعن الجنس جائز، كما قال الله تعالى: **لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفَاسِقِينَ** (هود: ١٨)، وأما المعين، فلا يجوز لعنه. قال القاضي: وأجاء بعضهم لعن المعين ما لم يحد، فإذا حد لم يجز لعنه، فإن الحدود كفارات لأهلها، قال القاضي: وهذا التأويل باطل للأحاديث الصحيحة في النهي عن اللعن، فيجب حمل الهي على المعين ليجمع بين =

٤٤٠٥- (١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ".

٤٤٠٦- (١٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عِيسَى ابْنِ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ: "إِنْ سَرَقَ حَبْلًا، وَإِنْ سَرَقَ بَيْضَةً".

=الأحاديث، والله أعلم.

قال العلماء: والحرر مشروط، فلا قطع إلا فيما سرق من حرر، والمعتبر فيه العرف مما عده أهل العرف حرراً لذلك الشيء، فهو حرز له، وما لا فلا، وخالفهم داود، فلم يشترط الحرر، قالوا: ويشترط أن لا يكون للسارق في المسروق شهة، فإن كانت لم يقطع، ويشترط أن يطالب المسروق منه بالمال.

**بيان ترتيب القصاص ومواضعه** وأجمعوا على أنه إذا سرق أولاً قطعت يده اليمنى. قال الشافعي ومالك وأهل المدينة والزُّهري وأحمد وأبو ثور وغيرهم: فإذا سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى، فإذا سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى، فإن سرق رابعاً قطعت رجله اليمنى، فإن سرق بعد ذلك غُرِّرَ، ثم كلما سرق غُرِرَ. قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك والجمهور: تُقَطَّعُ الْيَدُ مِنَ الزَّمْعِ، وَهُوَ الْمَفْصِلُ بَيْنَ الْكَفِّ وَالذَّرَاعِ، وَتَقْطَعُ الرَّجْلُ مِنَ الْمَفْصِلِ بَيْنَ السَّاقِ وَالْقَدَمِ. وقال علي رضي الله عنه: تقطع الرجل من شطر القدم، وبه قال أحمد وأبو ثور. وقال بعض السلف: تقطع اليد من المرفق، وقال بعضهم: من المكعب، والله أعلم.



## ٢- باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود

٤٤٠٧- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ، حَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟"، ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّمَا أَهْلَكَ الدِّينَ قَبْلَكُمْ، أَنْتُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ، تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ، أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَأَيُّمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا".

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمْحٍ: "إِنَّمَا هَلَكَ الدِّينَ مِنْ قَبْلَكُمْ".

٤٤٠٨- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّامِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لِحَرْمَلَةَ- قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتْنِي بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ فِيهَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟" فَقَالَ لَهُ أُسَامَةُ: اسْتَغْفِرْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَلَمَّا كَانَ الْعِشِيُّ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاخْتَطَبَ، فَأَتْنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الدِّينَ مِنْ قَبْلَكُمْ، أَنْتُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ، تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ، أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا"، ثُمَّ أَمَرَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَطَعَتْ يَدَهَا.

## ٢- باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود

عدم حوار الشفاعة في الحدود بعد بدووعه إلى الإمام وحوارها فيما يحب فيه التعبير ذكر مسلم ﷺ في الباب الأحاديث في النهي عن الشفاعة في الحدود، وأن ذلك هو سبب هلاك بني إسرائيل، وقد أجمع العلماء على تحريم-

قَالَ يُونُسُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَسَنْتُ تَوْبَتَهَا بَعْدَ، وَتَزَوَّجْتُ، وَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٤٤٠٩ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَحْجِدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَعَ يَدُهَا، فَأَتَى أَهْلُهَا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَكَلَّمُوهُ، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَيُونُسَ.

٤٤١٠ - (٤) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ سَرَقَتْ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَعَاذَتْ بِأَمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "وَاللَّهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا"، فَقُطِعَتْ.

=الشفاعة في الحد بعد بلوغه إلى الإمام هذه الأحاديث، وعلى أنه يحرم التشفيع فيه، فأما قبل بلوغه إلى الإمام، فقد أجاز الشفاعة فيه أكثر العلماء إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأدى للناس، فإن كان لم يشفع فيه. وأما المعاصي التي لا حد فيها وواجبها التعزير، فتحوز الشفاعة والتشفيع فيها، سواء بلغت الإمام أم لا؛ لأنها أهون، ثم الشفاعة فيها مستحبة إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أدى ونحوه.

قوله: "ومن حترئ عنه، لا أسامة حتى رسول الله ﷺ" هو بكسر الحاء، أي محبوبه، ومعنى يحترئ: يتحاسر عليه بطريق الإدلال، وفي هذا مقبة ظاهرة لأسامة عليه السلام. قوله ﷺ: "وأنه لو كان قصصه فيه دليل لجواز الحلف من غير استحلاف، وهو مستحب إذا كان فيه تفجيم لأمر مطلوب، كما في الحديث، وقد كثرت نظائره في الحديث، وسبق في "كتاب الأيمان" اختلاف العلماء في الحلف باسم الله. قوله: "كانت امرأة مخزومية تستعير متاعاً وحجده، فأمر النبي ﷺ بقصع يدها، فأبى أهلها أسامة، فكلموه" الحديث.

المراد أن قطع يدها كانت بالسرقة لا بيجود العارية: قال العلماء: المراد أنها قطعت بالسرقة، وإنما ذكرت العارية تعريضاً لها ووصفاً لها، لا أنها سبب القطع، وقد ذكر مسلم هذا الحديث في سائر الطرق المصرحة بأنها سرقت وقطعت بسبب السرقة، فيتعين حمل هذه الرواية على ذلك جمعاً بين الروايات، فإنها قضية واحدة، مع أن جماعة من الأئمة قالوا: هذه الرواية شاذة، فإنها مخالفة لجماهير الروايات، والشاذة لا يعمل بها. قال العلماء: وإنما لم يذكر السرقة في هذه الرواية؛ لأن المقصود منها عند الراوي ذكر منع الشفاعة في الحدود، لا الإخبار عن السرقة، قال جماهير العلماء وفقهاء الأمصار: لا قطع على من جحد العارية، وتأولوا هذا الحديث سحوا ما ذكرته، وقال أحمد وإسحاق: يجب القطع في ذلك.

## [٣- باب حد الزنا]

٤٤١١- (١) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ**: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَدُّ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَدُّ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ".

## ٣- باب حد الزنا

قوله **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ**: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَدُّ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَدُّ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ". إشارة إلى قوله تعالى: **وَمَسْلُومٌ فِي نَفْسٍ** حتى سوف ينزل الموت، **وَجَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا** (النساء: ١٥)، فمن التي **أَنَّ هَذَا هُوَ ذِكُّ السَّبِيلِ**. واحتلف العلماء في هذه الآية، فقيل: هي مُحْكَمَةٌ، وهذا الحديث مفسر لها، وقيل: مسوَّحَةٌ بِالْآيَةِ الَّتِي فِي أَوَّلِ سُورَةِ النُّورِ، وقيل: إن آية النُّور في الكري، وهذه الآية في الثيبين. وأجمع العلماء على وجوب جلد الزَّانِي الْبِكْرَ مِائَةً، وَرَجْمَ الْمُخْضَنِّ وَهُوَ الثَّيْبُ، وَلَمْ يَخْلَفْ فِي هَذَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقَلَّةِ إِلَّا مَا حَكَى الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَغَيْرُهُ عَنْ الْخَوَارِجِ وَبَعْضِ الْمُعْتَرِلَةِ كَالنَّطَّامِ وَأَصْحَانِهِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا بِالرَّجْمِ.

**اِخْتِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحُلْدِ وَالرَّجْمِ عَلَى الثَّيْبِ** واحتلفوا في جلد الثَّيْبِ مَعَ الرَّجْمِ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، فَيَحْلَدُ ثُمَّ يَرْجَمُ، وَهَذَا قَالَ عَمِي بْنُ أَبِي طَالِبٍ **وَالْحَسَنُ الصَّرِي** وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ وَدَاوُدُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَقَدْ حَمَّاهُ الْعَمَاءُ: الْوَاجِبُ الرَّجْمُ وَحْدَهُ، وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ الرَّائِي شَيْخًا نِيًّا، فَإِنْ كَانَ شَابًّا نِيًّا اقْتَصَرَ عَلَى الرَّجْمِ، وَهَذَا مَذْهَبُ بَاطِلٍ لَا أَصْلَ لَهُ، وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اقْتَصَرَ عَلَى رَجْمِ الثَّيْبِ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا: قِصَّةُ 'مَاعِرٍ' وَقِصَّةُ 'الْمَرْأَةِ الْعَامِذِيَّةِ'، وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: "وَأَعْدُ يَا أَيْسَى عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجَمِهَا"، قَالُوا: وَحَدِيثُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحُلْدِ وَالرَّجْمِ مَسْخُوحٌ، فَإِنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ.

**اِخْتِلَافُ الْأَنَمَةِ فِي نَهْيِ الْبِكْرِ سِتْرًا، وَفِي نَهْيِ الْعَدِّ وَالْأَمَةِ** وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: فِي الْبِكْرِ: "أَنْ يَكُنْ سِتْرًا" فَفِيهِ حُجَّةٌ لِلشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ أَنَّهُ يَجِبُ نَهْيُ سِتْرٍ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا يَجِبُ النَّهْيُ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا يَنْهَى عَلَى الْمَرْءِ، وَرَوَى مِنْهُ عَنْ عَمِي **وَقَالُوا: لِأَنَّهَا عَوْرَةٌ، وَفِي نَهْيِهَا تَضْيِيعُهَا وَتَعْرِيزُهَا لِلْفَتْنَةِ، وَلِهَذَا هَمِيَتْ عَنْ الْمُسَافَرَةِ إِلَّا مَعَ حِمْرَةٍ، وَحُجَّةُ الشَّافِعِيِّ قَوْلُهُ ﷺ: "يَكُونُ حِلْدُهَا مِائَةً عَمِي" وَأَمَّا الْعَدُّ وَالْأَمَةُ** ففِيهِمَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: لِلشَّافِعِيِّ: أَحَدُهُمَا: يَعْرِبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سِتْرًا لظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا قَالَ سَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ وَابْنُ جُرَيْرٍ. وَالثَّانِي: يَعْرِبُ نِصْفَ سِتْرٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: **وَأَقْرَبُ خَصْنٍ وَفِي نَهْيٍ فَسَحْشَهُ فَعْنَهُ** -

٤٤١٢- (٢) **وَحَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا مَتَّصُورٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.**

٤٤١٣- (٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُتِرَ عَلَيْهِ كُرْبٌ لِذَلِكَ وَتَرَبَّدَ لَهُ وَجْهُهُ، قَالَ: فَأُنْزِلَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَقِيْ كَذَلِكَ، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ: "خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنٌ سَبِيلًا، الثَّيْبُ بِالبِكْرِ وَالبِكْرُ بِالثَّيْبِ، ثُمَّ رَجَمَ بِالحِجَارَةِ، وَالبِكْرُ جَلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ نَفَى سَنَةً".**

**= حُفَّ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ أَعْدَابٌ** (النساء: ٢٥)، وهذا أصح الأقوال عند أصحابنا، وهذه الآية محصنة لعموم الحديث، والصحيح عند الأصوليين: جوار تخصيص السنة بالكتاب؛ لأنه إذا جاز تخصيص الكتاب بالكتاب، فتخصيص السنة به أولى. والثالث: لا يعرب الممكوك أصلاً، وبه قال الحسن البصري وحماد ومالك وأحمد وإسحاق؛ لقوله ﷺ في الأمة إذا رنت: "فليجلدها"، ولم يذكر النفي؛ ولأن نفيه يضر سيده، مع أنه لا جناية من سيده، وأجاب أصحاب الشافعي عن حديث الأمة إذا زنت أنه ليس فيه تعرض للنفي، والآية ظاهرة في وجوب النفي، فوجب العمل بها، وحمل الحديث على موافقتها، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: **بِكْرٌ سَبْعٌ وَثَلَاثُونَ سَلَامَةً**، فليس هو على سبيل الاشتراط، بل حد البكر الجلد والتعريب، سواء رى بكر أم ثيب، وحد الثيب الرجم، سواء رى ثيب أم بكر، فهو شبهه بالتقييد الذي يخرج على الغالب.

**المراد من البكر والثيب** هنا واعلم: أن المراد بالبكر من الرجال والنساء من لم يجامع في نكاح صحيح، وهو حرٌّ بالغ عاقل، سواء كان جامع بوطءٍ شبهة أو نكاح فاسد أو غيرها أم لا، والمراد بالثيب: من جامع في ذفره مرة من نكاح صحيح، وهو بالغ عاقل حر، والرجل والمرأة في هذا سواء -والله أعلم-، وسواء في كل هذا المسلم والكافر والرشيذ والمحجور عليه لِسْفَعٍ، والله أعلم.

**بيان الفائدة** قوله: "حدثنا عمرو الناقد حدثنا هشيم أخيراً مصور بهذا الإسناد" في هذا الكلام فائدتان: -

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** ليس التغريب جزءاً من حد الزنا، وإنما هو تعزيز يحير فيه الحاكم، إن رأى فيه مصلحة غربه، وإلا فلا. وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما.

(إلى أن قال:): واستدل الحنفية على مذهبهم بقوله تعالى: **وَكَرِهَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ حَدِّ ذُنُوبِهِمْ** (النور: ٢)، يدل على أن الحد كل جزاء الزاني، فلا يزداد عليه شيء بأخبار الآحاد، وهذا بخلاف الرجم، فإنه ثبت بالأحاديث المتواترة كما سيأتي في موضعه. (تكملة فتح الملهم: ٤٠٧/٢)



## [٤- باب رجم الثيب في الزنا]

٤٤١٥- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مَنِيرٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ\* وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخَشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ، أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ، مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْاِعْتِرَافُ.

## [٤- باب رجم الثيب في الزنا]

قوله: 'فكان مما أنزل الله عليه آية الرجم، قرأناها ووعيناها وعقلناها' أراد بآية الرجم: 'الشَّعْخُوعُ وَالشَّيْخُوعُ' إِذَا رِيَا هَارِجُهُمَا السَّهْلُ، وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه، وقد وقع نسخ حكم دون اللفظ، وقد وقع نسخهما جميعاً، فما نسخ لفظه ليس له حكم القرآن في تحريره على الجنب ونحو ذلك، وفي ترك الصحابة كتابة هذه الآية دلالة ظاهرة أن المسوخ لا يكتب في المصحف، وفي إعلان عمر بالرجم -وهو على المنير- وسكوت الصحابة وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار، دليل على ثبوت الرجم، وقد يستدل به على أنه لا يجلد منع الرجم، وقد تمتنع-

\*قوله: 'إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ...' قال النووي: في إعلان عمر ﷺ بالرجم وهو على المنير وسكوت الصحابة ﷺ وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار دليل على ثبوت الرجم، انتهى. قلت: أراد أنه إجماع سكوتي لكن ثم قال في قول عمر: "أو كان الحبل" أن وجوب الحد بالحبل إذا لم يكن لها زوج أو سيد مذهب عمر ﷺ، وتابعه مالك وأصحابه، وجاهيز العلماء أنه لا حد عليها بمجرد الحبل، انتهى. قلت: إن كان إعلان عمر دليلاً كما قرره، ويكون إجماعاً سكوتياً، يلزم أن يكون قول الجمهور ههنا مخالفاً للإجماع؛ لأن عمر أعلن بوجوب الحد بالحبل كما أعلن بالرجم، وإن لم يكن دليلاً لا يتم الاستدلال به على ثبوت الرجم أيضاً. والعجب من النووي أنه قرره دليلاً أولاً حين وافق مطلوبه، ثم جاء يخالفه حين لم يوافق.

ثم الاستدلال بالسكوت وعدم الإنكار مشهور بينهم، ويعدون إجماعاً سكوتياً، فلزوم مخالفة الإجماع وارد عليهم إلزاماً لهم. نعم! التحقيق أنه ليس بدليل أصلاً؛ إذ لا يجب إنكار قول المجتهد بل قول المقلد إذا وافق مجتهداً فكيف قول الخليفة إذا كان مجتهداً فلا استدلال بالسكوت على الموافقة والإجماع ليس بشيء عند إمعان النظر، والله أعلم.

٤٤١٦- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

=دلالتهم؛ لأنه لم يتعرض للحدل، وقد ثبت في القرآن والسنة.

قوله: فأخبرني بذلك عن أبي بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وابن أبي عمير، قالوا: هذا الذي خشيه قد وقع من الخوارج ومن وافقهم، كما سبق بيانه، وهذا من كرامات عمر، ويحتمل أنه علم ذلك من جهة النبي ﷺ.

قوله: أما الختم في كتاب الله حق على من أحسن من غيره، فقد ثبت في الحديث، وأجمع العلماء على أن الرجم لا يكون إلا على من رى وهو محصن، وسبق بيان صفة المحصن، وأجمعوا على أنه إذا قامت البينة برأيه وهو محصن يُرجم، وأجمعوا على أن البينة أربعة شهداء ذكور عُدُول، هذا إذا شهدوا على نفس الزنا، ولا يقل دون الأربعة، وإن اختلفوا في صفاقهم، وأجمعوا على وجوب الرجم على من اعترف بالزنا وهو محصن يصح إقراره بالحد، واختلفوا في اشتراط تكرار إقراره أربع مرات، وسدكره قريباً إن شاء الله تعالى.

أقوال أهل العلم في وجوب الحد بالحبل وأما الحبل وحده فمذهب عمر بن الخطاب وجوب الحد به، إذا لم يكن لها زوج ولا سيد، وتابعه مالك وأصحابه، فقالوا: إذا حلت ولم يعلم لها روح ولا سيد ولا عرفنا إكراهها لزمها الحد، إلا أن تكون عريّة طارئة، وتدعي أنه من روح أو سيد، قالوا: ولا تقبل دعواها الإكراه إذا لم تقم بذلك مستعينة عند الإكراه قبل ظهور الحمل. وقال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء: لا حد عليها بمجرد الحبل سواء كان لها زوج أو سيد أم لا، سواء العريّة وغيرها، وسواء ادعت الإكراه أم سكنت، فلا حد عليها مطلقاً إلا سينة أو اعتراف؛ لأن الحدود تسقط بالشبهات.



## [٥- باب من اعترف على نفسه بالزنا]

٤٤١٧- (١) **وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ:** حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عَقِيلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "أَبِكَ جُنُونٌ؟" قَالَ: لَا. قَالَ: "هَلْ أَحْصَنْتَ؟" قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اذْهَبُوا بِهِ، فَارْجُمُوهُ".

## [٥- باب من اعترف على نفسه بالزنا]

**أَقْوَالُ الْأُئِمَّةِ فِي عَدَدِ الْإِقْرَارِ بِالزَّنا** قوله: في الرجل الذي اعترف بالزنا، فأعرض عنه النبي ﷺ، فجاءه من جوانبه حتى أقر أربع مرات، فسأله النبي ﷺ: هل به جنون؟ فقال: لا، فقال: هل أحصنت؟ قال: نعم، فقال: اذهبوا به، فارجموه. احتج به أبو حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وموافقهما في: أن الإقرار بالزنا لا يثبت، ويرجم به المقر حتى يقر أربع مرات. وقال مالك والشافعي وآخرون: يثبت الإقرار به بمرة واحدة ويرجم، واحتجوا بقوله ﷺ: "واغد يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها"، ولم يشترط عدداً، وحديث الغامدية ليس فيه إقرارها أربع مرات،\*\* واشترط ابن أبي ليلى وغيره من العلماء إقراره أربع مرات في أربع مجالس.

**فَوَائِدُ الْحَدِيثِ** قوله ﷺ: "ثَلَاثُ حُرُوفٍ" إما قاله ليتحقق حاله، فإن الغالب أن الإنسان لا يصبر على الإقرار بما يقتضي قتله من غير سؤال، مع أن له طريقاً إلى سقوط الإثم بالتوبة. وفي الرواية الأخرى: أنه سأل قومه عنه، فقالوا: ما نعلم به بأساً، وهذا مبالغة في تحقق حاله، وفي صيانة دم المسلم، وفيه إشارة إلى أن إقرار المَحْنُونِ باطل، وأن الحدود لا تجب عليه، وهذا كله مجمع عليه.

قوله ﷺ: "هَرِ احْصِ" فيه أن الإمام يسأل عن شروط الرجم من الإحصان وغيره، سواء ثبت بالإقرار أم البينة، وفيه موازنة الإنسان بإقراره. قوله: **حَتَّى ثَنَى عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ** هو بتخفيف النون أي كرره أربع مرات، وفيه التعريض للمقر بالزنا بأن يرجع، ويُقبل رجوعه بلا خلاف.

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم:** وأما حديث العسيف وخطبة عمر رضي الله عنه فقد وقع فيه لفظ الاعتراف مجملاً، وحديث ماعز يفسره، ولا تعارض بين المجهل والمفسر. (تكملة فتح الملهم: ٤٣٩/٢)

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ هَرَبَ، فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ، فَرَجَمْنَاهُ.

٤٤١٨ - (٢) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَاهُ اللَّيْثُ أَيْضاً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنْ ابْنِهِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٤١٩ - (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَيْضاً، وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعاً: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، كَمَا ذَكَرَ عُقَيْلٌ.

٤٤٢٠ - (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ رِوَايَةِ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

- قوله ﷺ: **دهبه به ورحموه** فيه حوار استأبادة الإمام من يقيم الحد، قال العلماء: لا يستوفي الحد إلا الإمام أو من قُوِّضَ ذلك إليه، وفيه دليل على أنه يكفي الرجم، ولا يحد معه، وقد سبق بيان الخلاف في هذا. قوله: **فرحمناه بالمصلى**: قال البخاري وغيره من العلماء: فيه دليل على أن مصلى الجنازة والأعياد إذا لم يكن قد وقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد؛ إذ لو كان له حكم المسجد تجب الرجم فيه، وتنطحه بالدماء والميئة، قالوا: والمراد بالمصلى هنا مصلى الجنازة؛ ولهذا قال في الرواية الأخرى: "في بقيع العرقدة"، وهو موضع الجنازة بالمدينة، وذكر الدارمي من أصحابنا: أن المصلى الذي للعبد ولغيره إذا لم يكن مسجداً، هل يثبت له حكم المسجد؟ فيه وجهان، أحدهما: ليس له حكم المسجد، والله أعلم.

قوله: **فلما أذلقته الحجارة هرب** هو بالدال المعجمة وبالقاف أي أصابته نغدها. قوله: **فأذركناه بالحرّة**، فرحمناه. **أقوال العلماء في المحصن المقر بالزنا إذا هرب بعد الشروع في رحمه هل يترك أو يتبع لإقامة الحد عليه؟** اختلف العلماء في المحصن إذا أقر بالزنا، فشرعوا في رحمه، ثم هرب، هل يترك أم يتبع ليقام عليه الحد؟ فقال الشافعي وأحمد وغيرهما: يترك ولا يتبع لكن أن يقال له بعد ذلك، فإن رجع عن الإقرار ترك، وإن أعاد رجم. وقال مالك في رواية وغيره: أنه يتبع ويرجم. واحتج الشافعي وموافقه بما جاء في رواية أبي داود أن النبي ﷺ قال: "ألا تركتموه حتى أنظر في شأنه؟". وفي رواية: "هلا تركتموه، فعله يتوب، فيتوب الله عليه"، واحتج الآخرون: بأن النبي ﷺ لم يلزمهم ذنبه مع أنهم قتلوه بعد هربه، وأجاب الشافعي وموافقه عن هذا بأنه لم يصرح =

٤٤٢١ - (٥) **وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ:** حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: رَأَيْتُ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ حِينَ جِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، رَجُلٌ قَصِيرٌ أَغْضَلُ، لَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَاتٍ أَنَّهُ زَنَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَلَعَلَّكَ؟" قَالَ: لَا، وَاللَّهِ! إِنَّهُ قَدْ زَنَى الْآخِرُ، قَالَ: فَرَجَمَهُ، ثُمَّ خَطَبَ، فَقَالَ: "أَلَا كَلَّمَا نَفَرْنَا غَازِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَبِيبٌ كَنَيْبِ التَّيْسِ، يَمْنَحُ أَحَدَهُمُ الْكُتْبَةَ، أَمَا وَاللَّهِ! إِنْ يُمْكِنُنِي \* مِنْ أَحَدِهِمْ لَأُكَلِّلَهُ عَنْهُ".

- بالرجوع، وقد ثبت إقراره، فلا يتركه حتى يصرح بالرجوع، قالوا: وإنما قلنا: لا يتبع في هربه لعله يريد الرجوع، ولم نقل أنه سقط الرجم بمجرد الهرب، والله أعلم.  
قوله: 'رجل قصير أغضل' هو بالصاد المعجمة أي مشتد الخفق. قوله ﷺ: 'فبعثت'، فر: لا، والله إنه قد روى الآخر. معنى هذا الكلام الإشارة إلى تلقينه الرجوع عن الإقرار بالزنا، واعتذاره بشبهة يتعلق بها، كما جاء في الرواية الأخرى: "لعلك قبلت أو غمزت"، فاقصر في هذه الرواية على "لعلك" اختصاراً وتبييناً واكتفاءً بدلالة الكلام والحال على المحذوف، أي لعلك قبلت أو نحو ذلك.

**فقه الحديث وشرح الغريب:** ففيه استحباب تلقين المقر بحد الرنا والسرقة وغيرهما من حدود الله تعالى، وأنه يقبل رجوعه عن ذلك؛ لأن الحدود مبنية على المساهلة والدرء، بخلاف حقوق الآدميين، وحقوق الله تعالى المالية كالزكاة والكفارة وغيرهما لا يجوز التلقين فيها، ولو رجع لم يقبل رجوعه، وقد جاء تلقين الرجوع عن الإقرار بالحدود عن النبي ﷺ، وعن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم، واتفق العلماء عليه. قوله: 'إنه قد روى الآخر' هو بهمزة مقصورة، وخاء مكسورة، ومعناه الأَرْدَلُ والأبعد والأدنى، وقيل: اللثيم، وقيل: الشقي، وكله متقارب، ومراده نفسه، فحقرها، وعابها، لاسيما وقد فعل هذه الفاحشة، وقيل: إنها كناية يكتن بها عن نفسه وعن غيره إذا أخبر عنه بما يستقبح. قوله ﷺ: 'ألا كلما عرفنا في سبيل الله، حلف أحدهم له سبب كسب التيس بمح أحدهم الكُتْبَةَ'، وفي بعض النسخ "إحداهن" بدل أحدهم.

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم:** قوله: 'إن مكّي' يعني: إن أعطاني الله القدرة على أحدهم، لأعاقبه عن الله تعالى، حتى يصير نكالا لمن بين يديه ومن خلفه. وهذه الخطبة اغتر بعض المعاصرين، وقالوا: إن ماعزا ﷺ كان يفعل ذلك، ولذلك ذكره النبي ﷺ ذكره بعد رجمه، والحق أنه ليس في هذه الخطبة ما يدل على أن ماعزا ﷺ كان يرتكب مثل هذا الفعل. وإما ذكره النبي ﷺ بعد رجم ماعز ليعتبر هؤلاء المفسدون بعقوبة ماعز، ويتنبهوا بأنه يمكن معاقبتهم أيضاً بمثل هذه العقوبة.

وأما ماعز ﷺ، فسيأتي عند المصنف أن أهل قبيلته شهدوا بقولهم: "ما نعلمه إلا وفي العقل، من صالحينا"، ولقد -

٤٤٢٢- (٦) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى -** قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَصِيرٍ، أَشْعَثَ، ذِي عَضَلَاتٍ، عَلَيْهِ إِزَارٌ، وَقَدْ زَنَى، فَرَدَّه مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلَّمَا تَفَرَّقْنَا غَايِرَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، تَخَلَّفَ أَحَدُكُمَا يَنْبُتُ نَبِيبٍ التَّيْسِ، يَمْتَنِعُ إِحْدَاهُمَا الْكُتْبَةَ، إِنْ اللَّهَ لَا يُمَكِّنِي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا جَعَلْتُهُ نَكَالًا" - أَوْ نَكَلْتُهُ-. قَالَ: فَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ رَدَّه أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

٤٤٢٣- (٧) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ:** أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ، وَوَافَقَهُ شَبَابَةُ عَلَى قَوْلِهِ: فَرَدَّه مَرَّتَيْنِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ: فَرَدَّه مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

**شرح العريب.** ونبيب التيس: صوته عند السقاد، ويمنح بفتح الباء والنون أي يعطي، والكثبة: بضم الكاف وإسكان المثلثة القليل من اللبن وغيره. \*\*

قوله: **أَتَى بِرَجُلٍ قَصِيرٍ أَشْعَثَ** أي بفتح العين والضاد. قال أهل اللغة: الغضنة: كل حمة صلبة مكتنزة. قوله: **أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ** هو بفتح الباء وكسر النون وتشديد الباء الموحدة. قوله: **إِنْ اللَّهَ لَا يُمَكِّنِي** أي عِظَةً وعبرة لمن بعده بما أصبته منه من العقوبة ليمتنعوا من تلك الفاحشة.

=شهد له النبي بقوله: "إنه الآن لمي أثمار الجنة ينعمس فيها" كما أخرجه أبو داود، فكيف يصح فيه أنه كان معتادا بمثل هذه الفاحشة، -والعياذ بالله منه-. وأما صدور الإثم فكان اتفاقا، ولم يكن متعودا بذلك، كما يدل عليه اعترافه وندمه ﷺ. (تكملة فتح الملهم: ٤٤٢/٢، ٤٤٣)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** ونبيب الرجل: إذا هذى عند الجماع. كذا في لسان العرب لابن منظور (٢: ٢٤١، ٢٤٢)، والتيس: الفحل من الغنم. والمراد أن بعض الناس يظهرون شهوتهم على النساء المغيبات بعد ما خرج رجاهن إلى الغزو، ولعل بعض المنافقين كانوا يفعلون ذلك. (إلى أن قال:) وكتب الشيء يكتبه (من باب ضرب) كتباً، (يسكون الثاء): جمعه من قرب، وصبه. فكل مجتمع من طعام أو غيره بعد أن يكون قليلاً، فهو كتبة. راجع لسان العرب (٢: ١٩٦، ١٩٧)، والمراد: أن ذلك الرجل الذي يظهر الشهوة على النساء المغيبات يمدعهن بإعطائهن كتبة، ليمور بما يريد منهن. فقوله: "أحدهم" فاعل "يمنح" ومفعوله الأول محذوف، يعني النساء، وفي الرواية الآتية: "منح إحداهن"، فذكر المفعول وأضمر الفاعل. (تكملة فتح الملهم: ٤٤٢/٢)

٤٤٢٤ - (٨) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ: "أَحَقَّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟" قَالَ: وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟ قَالَ: "بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِجَارِيَةِ آلِ فُلَانٍ"، قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ، فَرُجِمَ.**

٤٤٢٥ - (٩) **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ يُقَالُ لَهُ: مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ فَاحِشَةً، فَأَقَمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ مَرَارًا، قَالَ: ثُمَّ سَأَلَ قَوْمَهُ، فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا، إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَ شَيْئًا، يَرَى أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُقَامَ فِيهِ الْحَدُّ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَنَا أَنْ نَرْجُمَهُ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا بِهِ إِلَى بَقِيعِ الْغُرَقِدِ، قَالَ: فَمَا أَوْثَقْنَاهُ وَلَا حَفَرْنَا لَهُ، قَالَ: فَرَمَيْنَاهُ**

**التوفيق بين الروايات.** قوله **ﷺ** لماعز: "حق ما بلغني عنك" قال: "وما سمعت حي" قال: "سعي عنك أنت، وقعت بجارية آل فلان، قال: نعم! فشهد أربع شهادات، ثم أمر به، فرجم" هكذا وقع في هذه الرواية، والمشهور في باقي الروايات أنه أتى النبي ﷺ، فقال: طهرني، قال العلماء: لا تناقض بين الروايات، فيكون قد جرى به إلى النبي ﷺ من غير استدعاء من النبي ﷺ. وقد جاء في غير مسلم أن قومه أرسلوه إلى النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: "لذي أرسله: لو سترته بثوبك يا هرا! لكان حيرا لك، وكان ماعز عند هرا! فقال النبي ﷺ لماعز بعد أن ذكر له الدين حضروا معه ما جرى له: أحق ما بلغني عنك إلى آخره.

**قوله: "فما أوثقناه ولا حفرنا له". وفي الرواية الأخرى في صحيح مسلم: "فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر -**

**"قوله: "حق ما بلغني عنك؟" هذا الحديث يقتضي أنه حملة على الإقرار وهو مخالف للرواية المشهورة الدالة على أنه أعرض عنه حين أقر به، ولما هو المشهور أنه لقنه الرجوع عن الإقرار، فعلة من تغيير بعض الرواة، وهذا غير مستبعد، فإن هذه الواقعة واحدة، وقد روي فيها كيفيات متعددة للإقرارات الأربع بحيث لا يمكن اجتماعها. نعم! أن غالب الرواة ما حالفوا في بيان الحكم الشرعي، وهو أن الرجم كان بعد الإقرارات الأربع فكأنهم يعشون بالأحكام. وأما الكيفيات والتصويرات فكثيرا يحصل منهم فيها نوع تمييز بسبب مرور الزمان؛ لأنهم ما كانوا يكتبون بل يحفظون، والله تعالى أعلم، لكن يلزم من هذا أنه لا ينبغي الاستدلال بكل حرف من حروف الحديث إذا كان ذلك الحرف مما اختلفت الرواة فيه، فافهم. ثم رأيت الطيبي أجاب في شرح المشكاة، فقال: لا يبعد أنه **ﷺ** بلغه حديث ماعز، فأحضره بين يديه، فاستنطقه لينكر ما سبب إليه لدرء الحد، فلما أقر أعرض عنه إلى آخر ما ذكره الرواة الآخرون، فيكون في هذه الرواية اختصار، والله أعلم.**

بِالْعَظْمِ وَالْمَدَرِ وَالْخَرْفِ، قَالَ: فَاشْتَدَّ وَاشْتَدَدْنَا خَلْفَهُ، حَتَّى أَتَى عُرْضَ الْحَرَّةِ، فَانْتَصَبَ لَنَا، فَرَمَيْنَاهُ بِجَلَامِيدِ الْحَرَّةِ يَعْنِي الْجَحَارَةَ حَتَّى سَكَتَ، قَالَ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيباً مِنَ الْعَبَشِيِّ، فَقَالَ: "أَوْ كَلَّمَا أَنْطَلَقْنَا غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَخْلَفَ رَجُلٌ فِي عِيَالِنَا، لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ التَّيْسِ، عَلَيَّ أَنْ لَا أُؤْتَى بِرَجُلٍ فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا نَكَلْتُ بِهِ". قَالَ: فَمَا اسْتَغْفَرَ لَهُ وَلَا سَبَّهَ.

= به، فرجم، وذكر بعده في حديث العامدية: "ثم أمرها، فحفرها إلى صدرها، وأمر الناس، فرحموها". أما قوله: "فما أوثقناه"، فهكذا الحكم عند الفقهاء.

**أقوال الأئمة في الخمر للمرحوم والمرحومة.** وأما الخمر للمرحوم والمرحومة ففيه مذاهب للعلماء: قال مالك وأبو حنيفة وأحمد رحمهم في المشهور عنهم: لا يخمر لواحد منهما. وقال قتادة وأبو ثور وأبو يوسف وأبو حنيفة في رواية: يخمرهما. وقال بعض المالكية: يخمر من يرجم بالبيبة لا من يرجم بالإقرار. وأما أصحابنا فقالوا: لا يخمر للرجل سواء ثبت ربه بالبيبة أم بالإقرار. وأما المرأة: ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا أحدها: يُسْتَحَبُّ الخمر لها إلى صدرها ليكون أستر لها. والثاني: لا يستحب ولا يكره، بل هو إلى حيرة الإمام. والثالث: وهو الأصح إن ثبت رناها بالبيبة استحَبُّ، وإن ثبت بالإقرار فلا ليمكها الهرب إن رجعت، فمن قال بالخمر ما احتج بأنه حفر لعمامة، وكذا لماعز في رواية، ويُجِبُّ هؤلاء عن الرواية الأخرى في ماعز أنه لم يخمر له أن المراد: حفرة عصيمة، أو غير ذلك من تخصيص الحفرة، وأما من قال: لا يخمر فاحتج برواية من روى: "فما أوثقناه ولا حفرنا له"، وهذا المذهب ضعيف؛ لأنه مبني على حديث العامدية، والرواية الخمر لماعز، وأما من قال بالتحجير فظاهر، وأما من فرق بين الرجل والمرأة، فيحمل رواية الخمر لماعز على أنه لبيان الحوار، وهذا تأويل ضعيف، ومما احتج به من ترك الخمر حديث اليهوديين المذكور بعد هذا، وقوله: "جعل نجساً عليها"، ولو حفرهما لم نجساً عليها، واحتجوا أيضاً بقوله في حديث ماعز: "فما أدلقت الحجارة هرب"، وهذا ظاهر في أنه لم تكن حفرة، والله أعلم.

قوله: **فرمسه** **بعضاً** **والمدر** **والخرف**، هذا دليل لما اتفق عليه العلماء: أن الرجم يحصل بالحجر أو المدر أو العظام أو الخرف أو الخشب وغير ذلك مما يحصل به القتل، ولا تتعين الأحجار، وقد قدمنا أن قوله رحمهم: "ثم رُجِمَا بالحجارة" ليس هو للاشتراط.

**\*\* قال في تكملة فتح المبهم.** قال العد الصعيف عما الله عنه: الأصح المشهور في الروايات أنه لم يخمر لماعز، وحفر لعمامة، وما وقع في رواية بشير بن مهاجر من الخمر لماعز، قد ذكرنا عن ابن القيم أنه وهم. فدل الحديثان على أنه يخمر للمرأة، ولا يخمر للرجل. وهو المذهب المختار عند الحنفية، وأما ما حكاه النووي من مذهب أبي حنيفة أنه لا يخفرهما، أو يخفرهما في رواية، فعامة كتب الحنفية مخالفة لها، وقد صرحوا بأنه لا يجوز الخفر للرجل، ويخفر للمرأة. راجع رد المحتار لابن عابد (٣: ١٦١). (تكملة فتح المبهم: ٤٥١/٢)







فرجع غير بعيد، ثم جاء، فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهَّرْنِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فِيمَ أَطَهَّرُكَ؟" فَقَالَ: مِنَ الزَّنا، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَبِهَ جُنُونٌ؟" فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، فَقَالَ: "أَشْرَبَ خَمْرًا؟" فَقَامَ رَجُلٌ، فَاسْتَنَكَّهَ، فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمَرٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَزَّيْتِ؟" فَقَالَ: نَعَمْ! فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَكَانَ النَّاسُ فِيهِ فِرْقَتَيْنِ: قَائِلٌ يَقُولُ: لَقَدْ هَلَكَ، لَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيبَتُهُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: مَا تَوْبَةُ أَفْضَلَ مِنْ تَوْبَةِ مَا عَزِ: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ أَقْتُلْنِي بِالْحِجَارَةِ، قَالَ: فَلْيُثْبِتُوا بِذَلِكَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ جُلُوسٌ، فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ: "اسْتَغْفِرُوا لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ"، قَالَ: فَقَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتِ يَمِينُ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ".

**فقه الحديث والحواب عن عدم قاعة ماعر والعامدية بالتوبة** وفي هذا الحديث دليل على سقوط إثم المعاصي الكبائر بالتوبة، وهو بإجماع المسلمين إلا ما قدمناه عن ابن عباس في توبة القاتل خاصة، والله أعلم. فإن قيل: فما بال ماعز والعامدية لم يقمعا بالتوبة وهي محصلة لغرضهما، وهو سقوط الإثم، بل أصرأ على الإقرار واحتارا الرجوع؟ فالجواب: أن تحصيل البراءة بالحدود، وسقوط الإثم متيقن على كل حال لاسيما وإقامة أحد بأمر النبي ﷺ، وأما التوبة فيخاف أن لا تكون بصوحاً، وأن يحل شيء من شروطها، فتبقى المعصية وإثمها دائماً عليه، فأراد حصول البراءة بطريق متيقن دون ما يتطرق إليه احتمال، والله أعلم. وروينا عن الحسن البصري قال: ويح كلمة رحمة، والله أعلم.

قوله ﷺ: **فَمَنْ أَطَهَّرْتُ** من ... هكذا هو في جميع النسخ "فيم" بالفاء والياء، وهو صحيح، وتكون "في" هنا للسببية أي بسبب ماذا أطهرتك.

**بيان سقوط الراوي عن هذا الإسناد** قوله في إسناد هذا الحديث: "حدثنا محمد بن العلاء اهملاني قال: حدثنا يحيى بن يعلى وهو ابن الحارث المخاري عن غيلان وهو ابن جامع المخاري عن علقمة: هكذا في النسخ "عن يحيى بن يعلى عن غيلان"، قال القاضي: والصواب ما وقع في نسخة الدمشقي: "عن يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان" فزاد في الإسناد عن أبيه، وكذا أخرجه أبو داود في كتاب "السنن"، والنسائي من حديث يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان، وهو الصواب، وقد به عنده الغني على الساقط من هذا الإسناد في نسخة أبي العلاء بن ماهان، ووقع في كتاب الزكاة من السنن لأبي داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن يعلى حدثنا أبي حدثنا غيلان عن جعفر عن مجاهد عن ابن عباس قال: لما نزلت: **وَالَّذِينَ كَفَرُوا** **لَهُمْ** **أَلْهَبٌ** **وَأَنْفُسُهُمْ** (التوبة: ٣٤) فهذا =

قَالَ: ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! طَهَّرْنِي، فَقَالَ: "وَيَحْكُ! ارجعي، فاستغفري الله، وتوبتي إليه". فَقَالَتْ: أَرَأَيْكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَا عَزَّ نَزَّ مَالِكُ، قَالَ: "وَمَا ذَاكَ؟" قَالَتْ: إِنَّهَا حُبْلَى مِنَ الزَّانَا. فَقَالَ: "أَنْتِ؟" قَالَتْ: نَعَمْ! فَقَالَ لَهَا: ..

«السند يشهد بصحة ما تقدم. قال البخاري في تاريخه: يخفى من يعنى سمع أباه ورائدة بن قدامة، هذا آخر كلام القاضي، وهو صحيح كما قال، ولم يذكر أحد سماعاً ليحيى بن يعنى هذا من عيلان، بل قالوا: سمع أباه ورائدة. قوله: **فقال: فقام رجل من غامد، فمجد منه ربح الحمرة** مدهسا الصحيح المشهور صحة إقرار السكران ونفود أقواله فيما له وعبيه، والسؤال عن شره الحمر محمول عندنا أنه لو كان سكران لم يقم عليه الحد،\* ومعنى استنكهة أي شتم رائحة فمه.

**أقوال العلماء في أقمة الحد على من وجد منه ربح الحمرة** واحتج أصحاب مالك وجمهور الحنابلة: أنه يجد من وجد منه ربح الحمرة، وإن لم تقم عليه بينة بشرها ولا أقر به، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما لا يجد بمجرد ريحها بل لا بد من بينة على شره أو إقراره، وليس في هذا الحديث دلالة لأصحاب مالك. قوله: **حدثنا مرة من عمد** \*\* هي بعين معجمة ودال مهملة، وهي بطل من جهينة.

**فقه الحديث** قوله: **فقال: حتى يصعب**، أي **صعب** فيه أنه لا ترجم الحُلَى حتى تضع، سواء كان حمها من رنا أو غيره، وهذا مجمع عليه لثلا بقتل حبسها، وكذا لو كان حدها الخلد وهي حامل، لم تخلد بالإجماع حتى تضع، وفيه أن المرأة تُرجم إذا رت وهي محصنة، كما يرحم الرجل، وهذا الحديث محمول على أنها كانت محصنة؛ لأن الأحاديث الصحيحة والإجماع متطابقان على أنه لا يرحم غير المحصن، وفيه أن من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع، وهذا مجمع عليه، ثم لا ترجم الحامل الزانية، ولا يقتص منها بعد وضعها حتى تسقي ولدها اللبن، ويستعي عنها بلين غيرها، وفيه أن الحمل يعرف ويحكم به، وهذا هو الصحيح في مذهبننا. قوله: **فكفها رجل من لأحد حتى يصعب** أي قام بمؤنتها ومصالحها، وليس هو من الكفالة التي هي معنى الصمان؛ لأن هذا لا يحور في الحدود التي لله تعالى.

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** لعل مراده أن إقرار السكران بالزنا موجب للحد عندهم، غير أنه لا يقام عليه الحد في حالة السكر. وراجعت عدة كتب من فقه الشافعية كتخفة المحتاج وحاشيته للشيرواني، ونهاية المحتاج وحاشية الباجوري، وحاشية النجيري على الخطيب وغيرها، فلم أجد حكم الإقرار بالزنا صريحاً، لا في كتاب الحدود، ولا في كتاب الإقرار، غير أنهم يدكرون في كتاب الإقرار أن إقرار السكران المتعدي معتبر حلاله تعليطاً، ولا يستنون منه شيئاً. راجع مثلاً البجيرمي (٣: ١٢)، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٤٨/٢)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم:** وذكر الخطيب البغدادي في كتابه "الأسماء المبهمة" (ص ٣٦٠ رقم ١٧٧) أن اسمها سبيعة. (تكملة فتح الملهم: ٤٥١/٢)



قَالَ: فَجَاءَتِ الْغَامِذِيَّةُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ، فَطَهِّرْنِي، وَإِنَّهُ رَدَّهَا، فَلَمَّا كَانَ الْعَدُوُّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لِمَ تَرُدُّنِي؟ لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدُّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَا عَزَا، فَوَاللَّهِ! إِنِّي لَحُلِّي، قَالَ: "إِمَّا لَا، فَادْهَبِي حَتَّى تَلِدِي"، فَلَمَّا وَلَدَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي خِرْقَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قَالَ: "ادْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطُمِيهِ". فَلَمَّا فَطَمَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةً خُبْزٍ، فَقَالَتْ هَذَا، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَدْ فَطَمْتُهُ، وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ، فَذَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ، فَرَجَمُوهَا، فَيُقْبِلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ، فَرَمَى رَأْسَهَا، فَتَنَضَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ، فَسَبَّهَا، فَسَمِعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ سَبَّهُ إِيَّاهَا، فَقَالَ "مَهْلًا يَا خَالِدُ! فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً، لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ\* لَغُفِرَ لَهُ". ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَصَلَّى عَلَيْهَا، وَدُفِنَتْ.

—مرضعة، وأما هذا الأنصاري الذي كفلها، فقصده مصلحة، وهو الرفق بها ومساعدتها على تعجيل صهارتها بالحد لما رأى بها من الحرص التام على تعجيل ذلك.

**شرح الكلمات:** قال أهل اللغة: الفطام: قطع الإرضاع؛ لاستعناء الولد عنه. قوله: "ف"، إمَّا لَا، فادهبي حتى تسبي. هو بكسر الهمزة من "إمَّا" وتشديد الميم وبالإمالة، ومعناه: إذا أتيت أن تستري على نفسك وتتوي وترجمي عن قولك، فادهبي حتى تلدي، فترجعين بعد ذلك، وقد سبق شرح هذه اللفظة مسوطاً. قوله: "فتنضَّحَ دمه على وجهه" روي بالخاء المهملة وبالمعجمة، والأكثرون على المهمة، ومعناه: ترشش وانصب. قوله ﷺ: "لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له".

**فوائد الحديث:** فيه أن المكس من أفيح المعاصي والدنوب الموقات، وذلك لكثرة مطالبات الناس له وظلاماتهم عده، وتكرر ذلك منه وانتهاكه للباس وأحد أموالهم غير حقها، وصرفها في غير وجهها. وفيه أن توبة الزاني لا تسقط عنه حد الزنا، وكذا حكم حد السرقة والشرب، هذا أصح القولين في مذهبا ومذهب مالك، والثاني: أنها تسقط ذلك. وأما توبة المحارب قبل القدرة عليه، فسقط حد المحاربة بلا خلاف عندنا، وعند ابن عباس وغيره لا تسقط.

قوله: "ثم أمر بها، فصلى عليها، ثم دُفِنَتْ"، وفي الرواية الثانية: "أمر بها النبي ﷺ، فُرِجَتْ، ثم صلى عليها، فقال له—

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم:** قوله: "لو تابها صاحب مكس": بفتح الميم، والمكس دراهم كانت تؤخذ من بايعي السلع في الجاهلية، والفاعل الماكس، كذا في جمهرة اللغة لابن دريد (٣: ٤٦). وقال ابن الأعرابي: المكس دراهم كان يأخذه المصدق بعد فراغه كما في لسان العرب لابن منظور (٨: ١٠٥). وأصل المكس القمص، فكان الماكس إذا أخذ درهما، انتقص من ثمن السلعة. (تكملة فتح الملهم: ٤٤٢/٢، ٤٤٣)

٤٤٣٠ - (١٤) **حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمِصْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ: أَنَّ أَبَا الْمُهَلَّبِ حَدَّثَهُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الزَّانِي. فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمَّهُ عَلَيَّ، فَدَعَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَلَيْهَا، فَقَالَ: "أَحْسِنُ إِلَيْهَا، فَإِذَا وَضَعْتَ فَائْتِنِي بِهَا"، فَفَعَلَ، فَأَمَرَ بِهَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَشَكَتْ عَلَيْهَا نِيبَاهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا،**

- عمر: تصلي عليها يا نبي الله! وقد زنت"، أما الرواية الثانية فصريحة في أن النبي ﷺ صلى عليها. وأما الرواية الأولى. فقال القاضي عياض ﷺ: هي بفتح الصاد واللام عند جماهير رواة صحيح مسلم، قال: وعند الطبري بصم الصاد. قال: وكذا هو في رواية ابن أبي شبة وأبي داود، قال: وفي رواية لأبي داود، ثم أمرهم أن يصوموا عليها، قال القاضي: ولم يذكر مسلم صلاته ﷺ على ماعبر، وقد ذكرها البخاري.

**أَقُولُ الْأَنَمَةُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْجُومِ وَالْقَاتِلِ نَفْسَهُ وَغَيْرِهِمْ** وقد اختلف العلماء في الصلاة على المرجوم، فكرها مالك وأحمد للإمام وأهل الفضل دون باقي الناس، ويصلي عليه غير الإمام وأهل الفضل. قال الشافعي وآخرون: يصلي عليه الإمام وأهل الفضل وغيرهم. **\*\*** والخلاف بين الشافعي ومالك إنما هو في الإمام وأهل الفضل، وأما غيرهم فاتفقوا على أنه يصلي، وبه قال جماهير العلماء، قالوا: فيصلي على الفساق والمقتولين في الحدود والحاربة وغيرهم. وقال الزهري: لا يصلي أحد على المرجوم وقتل نفسه. وقال قتادة: لا يصلي على ولد الرنا. واحتج الجمهور بهذا الحديث، وفيه دلالة للشافعي أن الإمام وأهل الفضل يصلون على المرجوم، كما يصلي عليه غيرهم. وأجاب أصحاب مالك عنه بجوابين: أحدهما: أنهم ضعفوا رواية الصلاة لكون أكثر الرواة لم يذكروها. والثاني: تأولوها على أنه ﷺ أمر بالصلاة أو دعا، فسمى صلاة على مقتضاها في اللغة، وهذا الجوابان فاسدان، أما الأول، فإن هذه الزيادة ثابتة في الصحيح، وزيادة الثقة مقبولة. وأما الثاني، فهذا التأويل مردود؛ لأن التأويل إنما يصار إليه إذا اضطربت الأدلة الشرعية إلى ارتكابه، وليس هذا شيء من ذلك، فوجب حمله على ظاهره، والله أعلم.

**بَيَانُ سَبِّ الْأَمْرِ بِالْإِحْسَانِ الْعَامِدِيَّةِ:** قوله ﷺ لولي العامدية: **احْسِنْ إِلَيْهَا، وَدَعْ وَصَبْ فَيُحْدِثُ هَذَا** الإحسان له سببان: أحدهما: الخوفُ عليها من أقاربها أن تحملهم الغيرة ولحوق العار بهم أن يودوها، فأوصى بالإحسان إليها تحذيراً لهم من ذلك. والثاني: أمره برحمة لها إذ قد تابت، وحرَّضَ على الإحسان إليها لما في نفوس الناس من النقرة من مثلها، وإسماعها الكلام المؤذي ونحو ذلك، فهي عن هذا كنه.

**\*\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ:** فقد ثبت في عدة روايات أن النبي ﷺ صلى على الغامدية، وما أولوه به من أن المراد أمره بالصلاة، أو الدعاء لها، فبعيد جداً. (تكملة فتح الملهم: ٤٥٣/٢)

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: تُصَلِّي عَلَيْهَا؟ يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَقَدْ زَنَتْ، فَقَالَ: "لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتَ تَوْبَةً أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى؟".  
 ٤٤٣١- (١٥) وَحَدَّثَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

**شرح الغريب وفقه الحديث وأقوال الأئمة في حضور الإمام الرحم** قوله: وأمره فشك منها نفسه ثم أمرها مخرج هكذا هو في معظم النسخ "فشكت"، وفي بعضها "فشدت" بالدال بدل الكاف، وهو معنى الأول، وفي هذا استحباب جمع أنواعها عليها وشدها بحيث لا تنكشف عورتها في ثقلها وتكرار اضطرابها، واتفق العلماء على أنه لا ترجم إلا قاعدة، وأما الرجل فجمهورهم على أنه يرحم قائماً، وقال مالك قاعدة، وقال غيره: يخير الإمام بينهما. قوله في بعض الروايات: "أمرها، مخرجت"، وفي بعضها: "وأمر الناس، فرجوها"، وفي حديث ماعز: "أمرنا أن نرحمه" ونحو ذلك فيها كلها دلالة لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما: أنه لا يلزم الإمام حضور الرحم، وكذا لو ثبت بشهود لم يزمه الحضور، وقال أبو حنيفة وأحمد: يحضر الإمام مطلقاً. \*\* وكذا الشهود إن ثبت ببيعة، ويبدأ الإمام بالرحم إن ثبت بالإقرار، وإن ثبت بالشهود بدأ الشهود، وحجة الشافعي أن النبي ﷺ لم يحضر أحداً ممن رجم، والله أعلم. \*\*

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم:** قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن الروايات التي استدلت بها الحنفية في بداءة الإمام لم أجد في شيء منها ما يتعين حمله على الوجوب، وإنما هي تخمّل الأمرين: الوجوب والاستحباب، وظاهر أن الوجوب لا يثبت بالشك، ثم لو اشترط حضور الإمام عند كل رجم، ربما أدى ذلك إلى تعطل الحدود لكثرة شواغل الإمام فالذي يظهر لي - والله سبحانه أعلم - أن الإمام يحضر الرحم مهما أمكن له ذلك، وإن تعذر حضوره عند كل رجم، فلا ينبغي أن تعطل الحدود بمجرد عدم حضوره، كما احتاره ابن الكمال وصاحب النهر. وقد ثبت قطعاً أن النبي ﷺ لم يحضر رجم ماعز عليه السلام، وما ذكره ابن أحماد من أنه كان خصوصية للنبي ﷺ يحتاج إلى دليل منقول، وليس هناك ما يدل على الخصوصية. ولو قلنا بأن بداءة الإمام مستحب مطلوب شرعاً، ولكنه غير واجب، كما احتاره ابن الكمال وغيره، انطبقت جميع الروايات بأنه ﷺ لم يشهد رجم ماعز بيانا للحوار، وشهد رجم الغامدية بيانا للسنة المطلوبة، وإياها قصد علي عليه السلام في أقواله التي سبقت، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٥٧/٢)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم:** قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن حديث الباب ليس فيه ولا في الروايات الأخرى، ما يدل صريحاً على أنه ﷺ لم يحضر رجم الغامدية، وقد أخرج أبو داود عن أبي بكرة عليه السلام قصة الغامدية، وزاد في رواية (رقم: ٤٤٤٤): ثم رماها بحصاة مثل الحمصة. (تكملة فتح الملهم: ٤٥٥/٢)



٤٤٣٢ - (١٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أُنْشِدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ، وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ! فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَائْذَنْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قُلْ"، قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَرَزْنَا بِأَمْرَاتِهِ، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَفْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي حَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قَاضٍ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ: الْوَلِيدَةُ وَالْعَمَمُ رَدٌّ، وَعَلَى ابْنِكَ حَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ! إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ، فَارْجُمْهَا".<sup>\*</sup> قَالَ: فَعَدَا عَلَيْهَا، فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرُجِمَتْ.

قوله: "أُنْشِدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ" معنى أنشدك: أسألك رافعاً بشيدي، وهو صوتي، وهو بفتح الهمزة وصم الشين، وقوله: "بكِتَابِ اللَّهِ": أي بما تضمنه كتاب الله، وفيه أنه يستحب للقاضي أن يصبر على من يقول من جفأة الخصوم: احكم بالحق بيننا ونحو ذلك. قوله: **فَقَالَ خَصْمُ لَاحٍ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ** قال العلماء: يجوز أن يكون أراد أنه بالإضافة أكثر فقهاً منه، ويحتمل أن المراد: أفقه منه في هذه القضية لوصفه بإياها على وجهها، ويحتمل أنه لأدبه واستدلاله في الكلام، وحذره من الوقوع في السهوي في قوله تعالى: **«لَا تَقْدُمُوا عَلَى اللَّهِ»** **ورسوله** (الحجرات: ١) بخلاف خطاب الأول في قوله: "أُنْشِدُكَ اللَّهَ" إلى آخره، فإنه من جفأة الأعراب. =

<sup>\*</sup>قوله: **فَرُجِمَتْ**، **فارجمها** استدل به على أن الإقرار الواحد كاف، وليس يجيد؛ لظهور أن الإطلاق متروك؛ إذ لا يصح الأمر بالرجم كيف ما كان الإقرار، كيف! ولو اعترفت مع دعوى الإكراه أو الحسب أو غير ذلك فلا حد. فالمراد إن اعترفت بالوجه الموجب للرجم، وكان ذلك الوجه معصوما عنده مشهوراً بينهم، فاكفَى بذلك. ولا يخفى أن حديث ماعز طاهر في الإقرار المعترف وهو الإقرار أربع مرات، فيجب الحمل على ذلك، فلا يتم الاستدلال على خلافه، فافهم على أن الثابت في حديث ماعز أربع إقرارات بالاتفاق، ولو كان الواحد موجباً لما حسس التأخير عنه، فهذا الحديث إن حمداً على إطلاقه - فإما أن نقول بأنه ناسخ لحديث ماعز، ولا يشت النسخ بلا تاريخ، وإما أنه معارض، فيجب الأحد بالأحوط، والأحوط في هذا الباب هو السقوط؛ لأن الحدود تندري بالشبهات على أن مذهب الخصم وجوب الجمع مهما أمكن، وقد عرفت أن الجمع ممكن بل مذهبه حمل المطلق على المقيد كما ههنا، فتأمل.



٤٤٣٣- (١٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ. قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، كُلُّهُم عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قوله: إن أبي كان عسباً على هذا هو بالعين والسين المهملتين أي أجنبيّاً، وجمعه عُسَباء كأنحير وأحمر.. وفقهه وفقهاء. قوله **﴿﴾**: **لأقصى بكما كتاب الله**. يحتمل أن المراد بحكمه الله. وقيل: هو إشارة إلى قوله تعالى: **﴿أَوْ تَحِلَّ لَّكَ نَفْسٌ سَلَا﴾** (النساء: ١٥)، وفسر النبي **﴿﴾** السبيل بالرحمة في حق المخلص كما سبق في حديث عبادة بن الصامت، وقيل: هو إشارة إلى آية الشيخ والشيخة إذا زنيا فارحموهما، وقد سبق أنه قد سحخت تلاوته وبقي حكمه، فعنى هذا يكون الحد قد أخذ من قوله تعالى: **﴿الرَّسْءُ وَالرَّأْيُ﴾** (النور: ٢٠)، وقيل المراد: نقض صلحهما الباطل على الغنم والوليدة.

قوله: **فَسَأَلْتُ أَهْلَ عَمٍّ**. فيه جواز استفتاء غير النبي **﴿﴾** في ربه؛ لأنه **﴿﴾** يكر دُث عيه وفيه جواز استفتاء المفضول مع وجود أفضل منه. قوله **﴿﴾**: **بِئْسَ دُثٌّ وَأَعْمَرُ دُثٌّ** أي مردودة، ومعه: حب رده بيت. **فقه الحديث**. وفي هذا أن الصلح العاسد يرد، وأن أخذ المال فيه باطل يجب رده، وأن الحدود لا تقبل لعداء. قوله **﴿﴾**: **وَعْنَى سِتِّ حَيْدٍ مِنْهُ وَتَعَرِّبُ عَامٍ**: هذا محمول على أن الابن كان كركاً، وعنى أنه عترف، ولا فإقرار الأب عليه لا يقبل، أو يكون هذا إفتاء أي إن كان ابنك ربي وهو بكر فعليه حد مائة، وتعرّب عام. قوله **﴿﴾**: **وَأَعْذُ يَا أُنَيْسُ! عَنِ امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ، فَارْحَمَهَا، فَعَدَّ عَيْبَهَا، فَاسْرُفَتْ، فَأَمَرَ هَذَا، فَرَحِمْتُ** أنيس هذا صحابي مشهور، وهو أنيس بن الضحّاك الأسلمي، معدود في الشاميين، وقال ابن عبد البر: هو أنيس ابن مرثد، والأول: هو الصحيح المشهور، وأنه أسلمي، والمرأة أيضاً أسمية.

**بيان المقصد من بعث أنيس إلى المرأة**. واعلم أن بعث أنيس محمول عند العلماء من أصحابنا وغيرهم على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قدفها، بابيه، فيعرفها بأن لها عنده حد القذف، فتطالب به أو تعفو عنه. ولا أن تعترف بالزنا، فلا يجب عليه حد القذف، بل يجب عليها حد الزنا وهو الرجم؛ لأنها كانت مُحْصَنَةً، فذهب بها أنيس، فاعترفت بالزنا، فأمر النبي **﴿﴾** برجمها، فرجمت، ولا بد من هذا التأويل؛ لأن ظاهره أنه بعث لإقامة حد الزنا، وهذا غير مراد؛ لأن حد الزنا لا يحتاج له بالتجسس والتفتيش عنه، بل لو أقر به لراي استحب أن ينقش رجوع كما سبق، فحيث يتعين التأويل الذي ذكرناه، وقد اختلف أصحابنا في هذا البعث هل يجب على القاضي إذا قُذِفَ إنسان معين في مجلسه أن يبعث إليه؛ ليعرفه بحقه من حد القذف أم لا يجب؟ والأصح: وجوبه، وفي هذا الحديث: أن المحصن يرجم، ولا يجند مع الرجم، وقد سبق بيان الخلاف فيه.

## [٦- باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا]

٤٤٣٤- (١) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو صَالِحٍ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى يَهُودِيَّ وَيَهُودِيَّةً قَدْ زَنَيَا، فَأُتِلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَاءَ يَهُودَ، فَقَالَ: "مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى؟" قَالُوا: نُسُودٌ وَجُوهُهُمَا وَنَحْمَلُهُمَا، وَنُخَالِفُ بَيْنَ وَجُوهِهِمَا، وَيُطَافُ بِهِمَا، قَالَ: "فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ"، فَجَاؤُوا بِهَا فَقَرَأُوهَا، حَتَّى إِذَا مَرُّوا بِآيَةِ الرَّجْمِ، وَضَعَ الْفَتَى، الَّذِي يَقْرَأُ، يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، وَقَرَأَ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا وَرَاءَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ، وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مُرْهُ فَيُرفَعُ يَدُهُ، فَرَفَعَهَا، فَإِذَا تَحْتَهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَجِمَا.\*  
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُمَا، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَقِيهَا مِنَ الْحِجَارَةِ بِنَفْسِهِ.

## [٦- باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا]

فقه الحديث قوله: **أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا** أي به ديوبلته قد **سأ** إلى قوله **رجم** في هذا الحديث دليل لوجوب حد الزنا على الكافر، وأنه يصح نكاحه؛ لأنه لا يجب الرجم إلا على محصن، فلو لم يصح نكاحه لم يثبت إحصانه ولم يُرجم،\* وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشرع، وهو الصحيح، وقيل: لا يخاطبون بها، وقيل: إنهم مخاطبون باللهي دون الأمر، وفيه أن الكفار إذا تخاضعوا إلينا حكم القاصي بينهم بحكم شرعنا. وقال مالك: لا يصح إحصان الكافر قال: وإنما رجمهما؛ لأنهما لم يكونا أهل ذمة، وهذا تأويل باطل؛ لأنهما كانا من أهل العهد؛ ولأنه رجم المرأة، والنساء لا يجوز قتلهن مطلقاً.

\*قوله: **وأمرهم** رجم ظاهره رجم الكفرة ومن لا يقول به يعتذر بأن حكمه **بهم** بالزنا كان بالتوراة. قلت: فيجب علينا اتباعه **ﷺ** في الحكم بالتوراة عليهم بالزنا على أن هذا مستبعد بل ظاهر قوله تعالى: **فَأَحْكُمْ سِمْهُمْ** **بِمَا نَزَّلْنَا** **وَلَا تَتَّبِعْ هُوَ** **هَمَّ عَمَّا دَنَا** **مِنْ نَحْوِ** الآية، يقتضي أنه يجب عليه الحكم بينهم بشريعته **ﷺ**. وأما إحصان التوراة، فكان إلزاماً لهم، والله تعالى أعلم.

\***قال في تكملة فتح الملهم** وقال أبو حنيفة **رحمته**: إن الإسلام شرط في الإحصان، فلا يكون الكافر محصناً، فلا يرحم إن ربي، وكذلك الذمية لا تحصن المسلم عنده، وهو قول عطاء والتخعي والشعبي ومجاهد والثوري.  
(تكملة فتح الملهم: ٤٦٨/٢)

٤٤٣٥ - (٢) **وَحَدَّثَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبٍ عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُمْ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَمَ فِي الزَّنا يَهُودِيَيْنِ، رَجُلًا وَامْرَأَةً زَنِيًّا، فَأَتَتْ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهِمَا، وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ.

٤٤٣٦ - (٣) **وَحَدَّثَ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ**: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْيَهُودَ جَاؤُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ قَدْ زَنِيَا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ عُثَيْبٍ عَنْ نَافِعٍ.

٤٤٣٧ - (٤) **حَدَّثَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَهُودِيٌّ مُحْتَمًا مَحْجُودًا، فَدَعَاهُمْ ﷺ، فَقَالَ: "هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟" قَالُوا: نَعَمْ! فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ، فَقَالَ: "أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى: أَهَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟" قَالَ: لَا، وَلَوْلَا أَنْكَ نَشَدْتَنِي بِهِذَا لَمْ أُخْبِرْكَ، نَجِدُهُ الرَّجْمَ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا، فَكُنَّا، إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرَكْنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ، أَقَمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ، قُلْنَا: تَعَالَوْا فَلْنَجْتَمِعَ عَلَى شَيْءٍ نُقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالضَّعِيفِ،

**- بيان حكمة سواهم عن حكم التوراة قوله ﷺ: "قد وجدنا في توراة داود"** قال العلماء: هذا السؤال ليس لتقبيدهم ولا لمعرفة الحكم منهم، فإما هو لإلزامهم بما يعتقدونه في كتابهم، ولعله ﷺ قد أوحى إليه أن الرجم في التوراة الموجودة في أيديهم لم يغيروه، كما عيروا أشياء، أو أنه أخبره بذلك من أسلم منهم، وهذا لم يخف ذلك عليه حين كتموه.

**معاني الكلمات وبيان ما ثبت به رجم اليهوديين** قوله: **سود وجوههما وحسهما** هكذا هو في أكثر النسخ "تَحْمَلُهُمَا" بالحاء واللام، وفي بعضها "تَحْمَلُهُمَا" بالجيم، وفي بعضها "تَحْمَلُهُمَا" بميمين، وكله متقارب، فمعنى الأول: تخمهما على الحمل، ومعنى الثاني: تخمهما جميعاً على الحمل، ومعنى الثالث: سود وجوههما بالحُصم بضم الحاء وفتح الميم، وهو الفُحْمُ، وهذا الثالث ضعيف؛ لأنه قال قَبْلَهُ سود وجوههما، فإن قيل: كيف رُجم اليهوديان بالبيسة أم بالإقرار؟ قضا: الظاهر أنه بالإقرار، وقد جاء في "سنن أبي داود" وغيره أنه شهد عليهما أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها، فإن صح هذا، فإن كان الشهود مسلمين فظاهر، وإن كانوا كفاراً فلا اعتبار بشهادتهم، ويتعين أنهما أقرّا بالزنا.

فحُجِبَتْ تَحْمِيمُهُ وَالْحُجْدُ مَكَانَ الرَّجْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ نَحْنُ دُونَكَ، وَأَمْرٌ بِهِ فُرْجَمَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا مَحْزَنٌ عَلَيْكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [بني قومه: ﴿بَنِ أَوْتِنْتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ (المائدة: ٤١)]، يَقُولُ: أَتَيْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ، وَأَمْرَكُمْ بِالسَّحْسَةِ وَالْحُجْدِ فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَقْتَاكُمْ بِالرَّجْمِ فَاحْذَرُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: ٤٤)، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الصَّالِمُونَ﴾ (المائدة: ٤٥)، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (المائدة: ٤٧) فِي الْكُفَارِ كُنْهَا.

٤٤٣٨ - (٥) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْعَثُ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ نَحْوُهُ إِنِّي قَوْلُهُ: فَأَمْرٌ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فُرْجَمَ، وَلَمْ يَذْكُرْ: مَا بَعْدَهُ مِنْ نَزُولِ الْآيَةِ.

٤٤٣٩ - (٦) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ، وَأَمْرًا لَهُ.

٤٤٤٠ - (٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ مِثْلُهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَأَمْرًا.

٤٤٤١ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ شَيْبَانِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ: حَدَّثَنَا عَيْبِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: قُلْتُ: بَعْدَ مَا أَنْزَلَتْ سُورَةُ التَّوْرِ أَمْ قَبْلَهَا؟ قَالَ: لَا أَذْرِي.

٤٤٤٢ - (٩) وَحَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ حَمَادٍ الْمِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا زَنَّتْ أَمَةٌ

أَحَدَكُمْ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُثْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُثْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَبْعِهَا، وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ".

٤٤٤٣- (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَكْرِ الْبُرْسَانِيُّ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ لُثُمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ح وَحَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَاقَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جُلْدِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ ثَلَاثًا: "ثُمَّ لَيَبْعَهَا فِي الرَّابِعَةِ".

- قوله ﷺ: "إِنْ زَنَتْ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا تُثْرَبْ عَلَيْهَا". التثريب: التوبيخ واللوم على الدنْب، ومعنى "تَبَيَّنَ زَنَاهَا" تحققه إما بالبينة، وإما برؤية أو علم عند من يُحَوِّزُ القضاء بالعلم في الحدود. **فقه الحديث وأقوال الأئمة في إقامة السيد الحد على مملوكه**: وفي هذا الحديث دليل على وجوب حد الزنا على الإماء والعبيد، وفيه أن السيد يُقِيمُ الحدَّ على عبده وأمته، وهذا مذهبنا، ومذهب مالك وأحمد وجامع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة رحمه الله في طائفة: ليس له ذلك، وهذا الحديث صريح في الدلالة للجمهور، وفيه دليل على أن العبد والأمة لا يَرَجَمَانِ، سواء كانا مزوجين أم لا؛ لقوله ﷺ: "لْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ"، ولم يُفَرَّقْ بين مزوجة وغيرها، وفيه أنه لا يوبخ الرائي، بل يقام عليه الحد فقط. -

**\*\* قال في تكملة فتح المهمل: لا يقيم المولى شيئا من الحدود، وإنما إقامة الحدود إلى السلطان، وهو قول أبي حنيفة، والكوفيين، هذا ملخص ما في عمدة القاري (١١: ١٧٢) واستدل الحنفية بما أخرجه الطحاوي عن مسلم بن يسار، قال: كان أبو عبد الله -رحل من الصحابة- يقول: "الزكاة والحدود والفقه والجمعة إلى السلطان". (إلى أن قال:) وأما حديث الباب فليس نصا في أن المولى هو الذي يقيم عليها الحد، بل يحتمل أن يكون المراد من الجلد رفعها إلى السلطان ليجلدها، ومثل هذا الجواز في نسبة الفعل إلى المسبب سائغ شائع، فيكون هو المتعين نظرا إلى ما أسلفنا من الدلائل. ومثل ذلك يقال: في قوله ﷺ: "أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ"، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فتح المهمل: ٤٨٠/٢، ٤٨١)**

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: لَا أَذْرِي، أَبْعَدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ.

وَقَالَ الْقَعْنَبِيُّ فِي رَوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ.

٤٤٤٥ - (١٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرُ:** أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي

ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شِهَابٍ: وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ.

- قوله : إن من فسدها ح... لا يثبت عليها ... فمن ههنا فسد بها ولم يحسن من  
سفر فيه أن الزاني إذا حد ثم زنى ثانياً يلزمه حد آخر، فإن رى الثالثة لزمه حد آخر، فإن حد ثم زنى لزمه حد  
آخر، وهكذا أبداً، فأما إذا زنى مرات، ولم يجد لواحدة مهن فيكفيه حد واحد للجميع. وفيه ترك محالطة  
المُشَاق وأهل المعاصي وفراقهم، وهذا البيع المأمور به مستحب ليس بواجب عندنا وعند الجمهور، وقال داود  
وأهل الظاهر: هو واجب. وفيه جوار بيع الشيء التقيس بشئ حقير، وهذا مجمع عليه إذا كان البائع عالماً به،  
فإن كان جاهلاً فكذلك عندنا وعند الجمهور، ولأصحاب مالك فيه خلاف، والله أعلم.

وهذا البيع المأمور به يلزم صاحبه أن يبين حالها للمشتري؛ لأنه عيب، والإخبار بالعيب واجب، فإن قيل: كيف يكره شيئاً ويرتصيه لأحيه المسلم؟ فالجواب: لعلها تستعف عند المشتري بأن يعفها بنفسه أو يصوغها بهيبته، أو بالإحسان إليها والتوسعة عليها، أو يروجها أو غير ذلك، والله أعلم.

انكار الحفاظ على الطحاوي رحمه الله تعالى في قوله: وب عن علي بن مينا عن من شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ لُحْصًا وَرَأَى مِنْكُمْ لُحْصًا» . وفي الحديث الآخر: «أَنْ عَلِيًّا يَخْطُبُ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى أَرْفَاقِكُمُ الْحَدَّ، مَنْ أَحْصَى مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يَحْصِ». قال الطحاوي: وفي الرواية الأولى لم يذكر أحد من الرواة قوله: "وَلَمْ يَحْصِ" غير مالك، وأشار بذلك إلى تضعيمها، وأنكر الحفاظ هذا على الطحاوي، قالوا: بل روى هذه اللفظة أيضاً ابن عيينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك، فحصل أن هذه اللفظة صحيحة، وليس فيها حكم مخالف؛ لأن الأمة تجدد نصف جلد الحرة سواء كانت الأمة محبنة بالتزويج أم لا.



٤٤٤٦ - (١٣) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَالشَّكُّ فِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعاً فِي بَيْعِهَا فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

سوي هذا الحديث بيان من م يحص، وقوله تعالى: **وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ** فحشته فعن صف ما عن **مُخَصَّصٌ مِنَ نَعْدِ** (النساء: ٢٥)، فيه بيان من أحصت، فحصل من الآية الكريمة والحديث بيان أن الأمة المحصنة بالتزويج وغير المحصنة تحيد، وهو معنى ما قاله علي عليه السلام، وحصب الناس به.

بيان **حكمة التقييد في قوله تعالى** **وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ** فما الحكمة في التقييد في قوله تعالى: **وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ** (النساء: ٢٥) مع أن عليها نصف جلد الحرة سواء كانت الأمة محصنة أم لا؟

فالجواب: أن الآية نهت على أن الأمة وإن كانت مروجة لا يجب عليها إلا نصف جلد الحرة، لأنه الذي ينتصف، وأما الرجم، فلا ينتصف فليس مراداً في الآية إلا شئ، فليس لأمة مروجة المؤنوعة في الكاح حكم الحرة المؤنوعة في الكاح، فبست الآية هذا لئلا يتوهم أن الأمة المزوجة تُرجم، وقد أجمعوا على أنها لا ترحم، وأما غير المروجة، فقد علمنا أن عليها نصف جلد المروجة بالأحاديث الصحيحة، منها: حديث مالك هذا، وباقي الروايات المطلقة: 'إذا رست أمة أحدكم فليخندوها' وهذا يشاؤل المروجة وغيرها، وهذا الذي ذكرناه من وجوب نصف الجلد على الأمة، سواء كانت مروجة أم لا، وهو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد وإسحاق وعلماء الأمة، وقال جماعة من السلف: لا حد على من لم يكن مروجة من الإماء والعبيد ممن قاله ابن عباس وطاوس وعطاء وابن جريج وأبو عبيدة.



## [٧- باب تأخير الحد عن النفساء]

٤٤٤٧- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ السَّدِّيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: خَطَبَ عَيْيٌّ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، فَإِنَّ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَتْ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِعَاسٍ، فَحَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: "أَحْسَنْتَ".

٤٤٤٨- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ السُّدِّيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: "اثْرُكُهَا حَتَّى تَمَاتِلَ".

## ٧- باب تأخير الحد عن النفساء

قوله: فَإِنَّ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَتْ، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِعَاسٍ، فَحَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: "أَحْسَنْتَ". فيه أن الحد واجب على الأمة العربية، وأن النفساء والمريضة ونحوهما يؤخر جلدهما إلى البرء، والله أعلم.

....

## [٨- باب حد الخمر]

٤٤٤٩- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الخمر، فَجَلَدَهُ بِحَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ. قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، \* فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَحَفُّ الْخُدُودِ ثَمَانِينَ، \* فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ.

٤٤٥٠- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا حَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. ٤٤٥١- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْحَرِيدِ وَالنَّعَالِ، ثُمَّ جَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ،

## ٨- باب حد الخمر

أما قوله في الرواية الأولى: 'فصل حد لرحمى أحف الحدود'، فهو ضبط "أحف"، وهو مصوب بفعل محذوف أي احفده كأحف الحدود، أو اجعله كأحف الحدود، كما صرح به في الرواية الأخرى. وقوله: 'أرى أن يحذف'، يعني العقوبة التي هي حد الخمر. وقوله: أحف الحدود يعني لمصوص عليها في القرآن، وهي حد السرقة.

\* قوله: 'فما كان عمر سبشار'، نسب أنه كتب إليه خالد بن الوليد أن الناس قد اهتمكوا في الشرب وتحاقروا العقوبة. وقوله: 'فأمر به عمر' أي بعد اتفاق الصحابة عليه كما ثبت بذلك الرواية. بقي أن الحد لا تزداد بالقياس والمصالح، والإجماع لا يسح، ولا جواب إلا بالتزام أن العمل في وقته ﷺ كان مختلفا ما بين أربعين إلى ثمانين. فأحدوا بأغلط ذلك كله، ويمكن أنهم علموا منه ﷺ بوط الريادة إلى أحف الحدود بتعبير الوقت، والله تعالى أعلم. والمراد بالحدود في أحف الحدود: الحدود المذكورة في القرآن من حد الزنا والسرقة والقذف، وأخفها حد القذف.

\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'أحف الحدود ثمانين'، كذا في أكثر الروايات، وهو مخالف للقياس الحوي، وكان ينبغي أن يكون: "أحف الحدود ثمانون" على أنه مبتدأ وحر، فمن العلماء من أوله بتقدير: "اجعله ثمانين"، ومنهم من نسب فيه الوهم إلى الراوي. (تكملة فتح الملهم: ٤٨٨/٢)

فَمِمَّا كَانَ عُمَرُ، وَدَنَا النَّاسُ مِنَ الرَّيْفِ وَالْقُرَى، قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِي جِلْدِ الْحَمْرِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ: أَرَى أَنْ تُجْعَلَهَا كَأَحْفَ الْخُدُودِ، قَالَ: فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ.

٤٤٥٢ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ

الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٤٥٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ

أَنَسِ بْنِ السَّبْيِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالتَّعَالِ وَالْحَرِيدِ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ: الرَّيْفَ وَالْقُرَى.

٤٤٥٤ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا:

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ أَنَسِ بْنِ عُرُوبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّانَاجِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَحْمَرْنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَيْرُوزَ - مُوَلَّى ابْنِ عَامِرٍ الدَّانَاجِ -: حَدَّثَنَا حُضَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى - أَبُو سَاسَانَ -: قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ وَأَتَى بِالْوَلِيدِ، قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ؟ فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا حُمْرَانُ أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ رَأَاهُ يَتَقَيَّأُ، فَقَالَ عُثْمَانُ إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّأْ حَتَّى شَرَبَهَا، فَقَالَ: يَا عَنِي! قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ عَلِيُّ: قُمْ، يَا حَسَنُ! فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: وَلَّ حَارَهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَهَا، فَكَأَنَّهُ وَجَدَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ! قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَجَلَدْهُ، وَعَلِيُّ يُعَدُّ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ، قَالَ: أُمْسِكْ، ثُمَّ قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سَنَةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ.

زَادَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ: وَقَدْ سَمِعْتُ حَدِيثَ الدَّانَاجِ مِنْهُ، فَلَمْ أَحْفَظْهُ.

= قطع اليد، وحد اثنا حصد مائة، وحد القذف ثمانين، فاجعها ثمانين، كأحف هذه الحدود.

**فقه الحديث:** وفي هذا جواز القياس، واستحباب مشاورة القاضي والمفتي أصحابه وحاصري محله في الأحكام قوله: **وَكُلُّ سَنَةٍ** معناه: أن فعل النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأبي بكر سعة يعمل بها، وكذا فعل عمر، ولكن فعل النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأبي بكر أحب إلي. وقوله: **وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ** إشارة إلى الأربعين التي كان جلدها، وقال للجلاد: أُمْسِكْ، ومعناه: =

= هذا الذي قد جلدته، وهو الأربعون أحبّ إليّ من الثمانين، وفيه أن فعل الصحابي سنة يعمل بها، وهو موافق لقوله **عليه السلام**: 'فعلتكم بسني وستة الخلفاء الراشدين المهديين عصوا عليها بالسواحد'، والله أعلم. وأما الخمر: فقد أجمع المسلمون على حرمة شرب الخمر. وأجمعوا على وجوب الحد على شارها سواء شرب قليلاً أو كثيراً.

**ذكر الإجماع على عدم قتل شارب الخمر. والحوار عن دليل القاتل بقتله** وأجمعوا على أنه لا يقتل بشربها، وإن تكرّر ذلك منه، هكذا حكى الإجماع فيه **أثر مديّ وحلائق**، وحكى القاضي عياض **عليه السلام** عن طائفة شاذة أنهم قالوا: يقتل بعد جرده أربع مرات؛ للحديث المورّد في ذلك، وهذا القول ناضل مخالف لإجماع الصحابة، فمن بعدهم على أنه لا يقتل، وإن تكرّر منه أكثر من أربع مرات، وهذا الحديث منسوخ، قال جماعة: دسّ الإجماع على بسحه، وقال بعضهم: بسحه قوله **عليه السلام**: 'ألا يحلّ دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة'.

**أقوال الأئمة في قدر حدّ شارب الخمر** واحتنف العلماء في قدر حد الخمر. فقال الشافعي وأبو نور وداود وأهل الصاهر وأحرون: حده أربعون. قال الشافعي **عليه السلام**: وللإمام أن يبلغه ثمانين، وتكون الريادة على الأربعين تغريبات على نفسه في إزالة عقبه، وفي تعرضه لنقدف واقتل وأنواع الإيذاء وترك الصلاة وغير ذلك. ونقل القاضي عن الجمهور من السلف والعقهاء منهم: مالك وأبو حنيفة والأوزاعي وأبو ثوري وأحمد وإسحاق **عليهم السلام** أنهم قالوا: حده ثمانون، واحتجوا بأنه الذي استقر عليه إجماع الصحابة وأن فعل النبي **عليه السلام** لم يكن بتحديد، ولهذا قال في الرواية الأولى: حو أربعين. وحجة الشافعي وموافقيه أن سني **عليه السلام** إنما جلد أربعين، كما صرح به في الرواية الثانية.

وأما زيادة عمر فهي تعزيرات، والتعزير إلى رأي الإمام إن شاء فعله، وإن شاء تركه بحسب المصلحة في فعله وتركه، فراه عمر ففعله، ولم يره النبي **عليه السلام** ولا أبو بكر ولا علي فتركوه، وهكذا يقول الشافعي **عليه السلام** بأدلة. رأي الإمام، وأما الأربعون فهي الحد المقدر الذي لا بد منه، ولو كانت الريادة حداً لم يتركها النبي **عليه السلام** وأبو بكر **عليهم السلام**، ولم يتركها علي **عليه السلام** بعد فعل عمر، وهذا قال علي **عليه السلام**: "وكل سنة" معناه: الاقتصار على الأربعين وسبوع الثمانين، فهذا الذي قاله الشافعي **عليه السلام** هو الظاهر الذي تقتضيه هذه الأحاديث، ولا يشكّل شيء منها. ثم هذا الذي ذكرناه هو حدّ الخمر، فأما العبد: فعلى المصنف من الخمر، كما في إرنا واقدف، والله أعلم. وأجمعت الأمة على أن الشارب يُحدّ سواء سكر أم لا.

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم** قال العبد الضعيف عفا الله عنه: يمكن أن يقال من قبل الحنفية: أنه م يكن في ابتداء عهد رسول الله **عليه السلام** عدد مقدر في صرب الشارب، وكانوا يصربونه بالعصا والسياب والغال وجرايد الحل =

= **اختلاف العلماء في إقامة الحد على من شرب السيد المسكر** واحتلف العلماء في من شرب السيد، وهو ما سوى عصير العنب من الأئدة لمُسكرة. فقال شافعي ومالك وأحمد رحمهم الله وجمهور العلماء من السلف والخلف: هو حرام يُحد فيه كحد شارب الخمر الذي هو عصير العنب، سواء كان يعتقد إباحته أو تحريمه. وقال أبو حنيفة والكوفيون رحمهم الله: لا يجرم ولا يُحد شاربه. **\*\*** وقال أبو ثور: هو حرام يُحد شره من يعتقد تحريمه دون من يعتقد إباحته، والله أعلم.

**الاجتلاف في تأويل "فحدله تحريدين نحو أربعين"** قوله: **حدده حدسني ح** يعني احتسبوا في معناه: فأصحابا يقولون: معناه أن الخريدين كانتا مريدتين يُحد لكلّ وحدة منهما عددٌ حتى كمل من الخميع أربعون. وقال آخرون ممن يقول: حدّ الخمر ثمانون، معناه: أنه جمعهما، وحدّهما أربعين حدة، فيكون لمسع ثمانين، وتأويل أصحابنا أظهر؛ لأن الرواية الأخرى مُثبتة هذه، وأيضاً فحديث علي رضي الله عنه مبين لها. قوله: **حدسه حدسني**، وفي رواية: **حدده حدسني** جمع العلماء على حصول حدّ الخمر بأحد بالخريد والنعار وأصناف الثياب، واحتسبوا في حوارده بالسوط، وهما وجهان لأصحابنا، لأصح: الجور. وشد بعض أصحابنا، فشرط فيه سواد، وقال: لا يجوز بالثياب والنعال. وهذا غلط فاحش مردود على قوله؛ لمصادته هذه الأحاديث الصحيحة، قال أصحابنا: وإد صرته بالسوط يكون سوطاً معتدلاً في الحجم بين التقصيب والعصا، فإن صرته جريدة فلتكن حبيقة بين اليابسة والرصة، ويصره صرماً بين صريين، فلا يرفع يده فوق رأسه، ولا يكتفي بالوضع، بل يرفع ذراعه رفعا معتدلاً.

= **دون اعتبار عدد معين من الصربات، ثم تعبت ثمانون حدة.** وقد حصل هذا لعدد ضرب النعيب أربعين، كما في حديث الباب، وربما حصل بصر السوط ثمانين كما في حديث عبد الله بن عمرو ومراسيل الحسن، وقد حمي هذا الأخير على كثير من الصحابة، فاستمر عمل أبي بكر الصديق رضي الله عنه على الأول، فقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٣٧٩: ٧) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه صرف في الخمر تسعين أربعين.

فلعل الصحابة رضي الله عنهم اشتبه عليهم العدد المقصود من ذلك، هل هو أربعون حدة أو ثمانون؟ بالنظر إلى كون الآلة اثنين، فتشاوروا في ذلك، فأشار عليهم عبد الرحمن بن عوف، وعلي رضي الله عنه بأن المقصود ثمانون صرماً؛ لمشاكنته لحد القذف الذي هو أحف الحدود؛ ولأن شرب الخمر ربما يؤدي إلى الهديان والقذف، فاستمر الأمر على ذلك. (تكملة فتح الملهم: ٤٩١/٢)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** فلتخص أن مذهب أبي حنيفة وجوب الحد في الخمر مطلقاً، وفي سائر الأشرطة غيرها إذا أسكرت، لا قبل الإسكار. والجمهور على وجوب الحد في الأشرطة المسكرة مطلقاً، سواء سكر منها الشارب أو لا. (تكملة فتح الملهم: ٤٩٥/٢، ٤٩٦)

= **شرح الغريب:** قوله: **فما كان عمر، ودنا ناس من رَيف والقرى** - الريف. المواضع التي فيها المياه، أو هي قرية منها، ومعناه: لما كان زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفتحت الشام والعراق، وسكن الناس في الرَيف ومواضع الخصب وسعة العيش وكثرة الأعناب والثمار، أكثرُوا من شرب الخمر، فراد عمر في حد الخمر تغليظاً عليهم، وزجرًا لهم عنها.

**التوفيق بين الروایتين.** قوله: **فما كان عمر - رضي الله عنه - استشار الناس، فقال عبد الرحمن** أحفَ الحدود. هكذا هو في مسند وغيره: أن عبد الرحمن س عوف هو الذي أشار بهذا، وفي "الموطأ" وغيره أنه علي بن أبي طالب رضي الله عنه كلاهما صحيح، وأشار جميعاً، ولعل عبد الرحمن بدأ بهذا القول، فوافقه علي وغيره، ففسب ذلك في رواية ابن عبد الرحمن رضي الله عنه لسقه به، ونسبه في رواية إلى علي رضي الله عنه لفصيلته وكثرة علمه ورجحانه على عبد الرحمن رضي الله عنه.

**ضبط الأسماء ومذاهب الأئمة في إقامة الحد على من يتقياً:** قوله: **"عن عبد الله الداج"** هو بالدال المهملة والنون والحيم، ويقال له أيضاً: "الداج" نخد الحيم، و"الداج" باهاء، ومعناه بالعربية: العالم. قوله: **"حدثنا حنظيل بن المنذر"** هو بالضاد المعجمة وقد سبق أنه ليس في الصحيحين حنظيل بالمعجمة غيره. قوله: **"شهد عليه رجال أحدهما: خمر أن شرب خمر، وشهد حر أنه رده بقبأ، فقال عثمان - رضي الله عنه - أنه لا يتقياً حتى شرها ثم حده"** هذا دليل لما لك وموافقيه في أن من تقياً الخمر يُحد حد الشارب، ومدهما: **\*\*** أنه لا يُحد بمجرد ذلك؛ لاحتمال أنه شرها جاهلاً كونه خمرًا أو مكرهاً عليها أو غير ذلك من الأعداد المسقطة للحدود، ودليل مالك هنا قوي؛ لأن الصحابة اتفقوا على حد الوليد بن عقبة المذكور في هذا الحديث، وقد نجح أصحابنا عن هذا بأن عثمان رضي الله عنه عثم شرب الوليد، فقضى بعلمه في الحدود، وهذا تأويل ضعيف، وظاهر كلام عثمان يردُّ على هذا التأويل، والله أعلم.

قوله: **"إن عثمان رضي الله عنه قال ن عني! فم فاحده، فقال عني فم با حسن فاحده، فامتنع الحسن، فقال يا عبد الله بن جعفر! فم فاحده، فاحده، وعني بعد حتى سمع أربعين، فقال: 'مسك' معنى هذا الحديث: أنه ما ثبت الحدُّ على الوليد بن عقبة قال عثمان رضي الله عنه وهو الإمام لعلي على سبيل التكرم له وتفويض الأمر إليه في استيفاء الحد: قُم فاحده أي أرقم عليه الحد بأن تأمر من ترى بذلك، فقبل علي رضي الله عنه ذلك، فقال للحسن: فم فاحده، فامتنع الحسن، فقال لابن جعفر، فقبل، فاحده، وكان عني مأدواً له في التفويض إلى من رأى كما ذكرناه.**

**شرح الغريب:** وقوله: **"وحد عبيد"** أي غضب عليه. وقوله: **"وإن حارها من بولي فإرها"** الحار: الشديد المكروه، =

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم.** وقال أبو حنيفة والشافعي رضي الله عنه: إن الشهادة بتقوى الخمر غير كافية لإثبات الحد؛ لاحتمال أن يكون مكرها في الشرب، أو مضطراً، فلا يثبت الحد عندهما إلا إذا شهدا بمعابته حالة الشرب. (تكملة فتح الملهم: ٥٠٢/٢)

٤٤٥٥ - (٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: مَا كُنْتُ أَقِيمُ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا، فَيَمُوتَ فِيهِ، فَأَجِدَ مِنْهُ فِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَدَيْتُهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْنَهُ.

٤٤٥٦ - (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

=والقارء المارد اهـ الطيب، وهذا مثل من أمثال العرب. قال الأصمعي وغيره: معناه: ول شدتها وأوساها من تولى هيتها وشدتها، واصمير عائد إلى الخلافة والولاية، أي كما أن عثمان وأقاربه يتولون هيء الخلافة، ويختصون به يتولون بكدها وقادوراتها، ومعناه: لينول هذا الخلد عثمان نفسه، أو بعض خاصة أقاربه الأديين، والله أعلم. قوله: **فإن لمست، ثم قال: قد سمعته** هذا دليل على أن علياً عليه السلام كان معصماً لآثار عمر، وأن حكمه وقوله سنة، وأمره حق، وكذلك أبو بكر - - - - - خلاف ما يكده الشيعة عليه

**التوفيق بين الروايات** واعلم: أنه وقع هنا في مُسَمِّ ما طاهره أن علياً جلد الوليد بن عقبة أربعين، ووقع في صحيح البخاري من رواية عبد الله بن عدي بن الحبار أن علياً جلد ثمانين، وهي قضية واحدة. قال القاضي عياض: المعروف من مذهب علي - - - - - أحد في الخمر ثمانين، ومنه قوله: "في فيل الخمر وكثيرها ثمانون جلدة"، وروي عنه أنه جلد المعروف بالبحاشي ثمانين، قال: واشتهر أن علياً - - - - - هو الذي أشار على عمر بإقامة أحد ثمانين، كما سبق عن رواية 'ابوطا' وغيره، قال: وهذا كنه يرجح رواية من روى أنه جلد الوليد ثمانين، قال: ويجمع بينه وبين ما ذكره مسلم من رواية الأربعين بما روي أنه جلدته بسوط له رأسان، قصره برأسه أربعين، فتكون جملتها ثمانين، قال: ويحتمل أن يكون قوله: 'وهذا أحب إليّ'، عائد إلى الثمانين إلى فعلها عمر - - - - - فهذا كلام القاضي، وقد قدمنا ما يخالف بعض ما قاله وذكرنا تأويله، والله أعلم.

قوله: **عن أبي حصين عن عمير بن سعيد عن علي بن محمد قال: ما كنت أقوم على أحد حد، فمات، فمات** فمات في نفسه، لا صاحب خمر، لأنه - - - - - لأن رسول الله ﷺ ما سمع - - - - - أما أبو حصين هذا، فهو نحاء مفتوحة، وصاد مكسورة، واسمه عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي، وأما عمير بن سعيد، فهكذا هو في جميع نسخ مسلم عمير بن سعيد البلاء في 'عمير' وفي 'سعيد'، وهكذا هو في صحيح البخاري، وجميع كتب الحديث والأستاء ولا خلاف فيه، ووقع في الجمع بين الصحيحين 'عمير بن سعيد' حذف الياء من 'سعيد'، وهو غلط وتصحيح، إما من الحميدي، وإما من بعض الناقضين عنه، ووقع في 'النهضة' من كتب أصحابنا في المذهب في باب التعزير 'عمر بن سعد' بحذف الياء من الاثنين، وهو غلط فاحش، والصواب إثبات الياء فيهما كما سبق. وأما قوله: **إن مات ودَيْتُهُ** فهو تخفيف الدال، أي غرمت دَيْتُهُ، قال بعض العلماء: وجه الكلام أن يقال: فإنه إن مات ودَيْتُهُ بالفاء لا باللام، وهكذا هو في رواية البخاري بالفاء.



= لا تحب الدية والكفارة فيمن مات بإقامة الحد عليه على من أقام الحد عليه وقوله: لا من أتى به معناه: لم يقدر فيه حداً مصوطاً، وقد أجمع العلماء على أن من وجب عليه الحد فجلده الإمام أو جلأه الحد الشرعي، فمات، فلا دية فيه ولا كفارة، لا على الإمام، ولا على جلأه، ولا في بيت المال، وأما من مات من التعزير، فمذهبا: وجوب صمائه بالدية والكفارة، وفي محل صمائه قولان للشافعي، أصحهما: تحب ديته على عاقلة الإمام، والكفارة في مال الإمام. والثاني: تحب الدية في بيت المال وفي الكفارة على هذا وجهان لأصحابنا: أحدهما: في بيت المال أيضاً، والثاني: في مال الإمام، هذا مذهبنا، وقال جماهير العلماء: لا ضمان فيه لا على الإمام، ولا على عاقلته، ولا في بيت المال، والله أعلم.\*\*

\*قال في تكملة فتح الملهم وأما الحقيقة فلا تحب عندهم الدية على الإمام في شيء من الحدود إذا مات منها المحدود، بشرط أن يراعي الإمام أحكام إقامة الحد من أنه لا يقيمه إذا خاف عليه الموت بسبب شدة مرض، أو حر أو برد ونحوه، وكذلك لا دية على الإمام في التعزير إذا لم يتجاوز قدر الصربات الذي يجوز في التعزير. (تكملة فتح الملهم: ٥٠٨/٢)

**[٩- باب قدر أسواط التعزير]**

٤٤٥٧ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ  
الْأَشَجِّ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، فَحَدَّثَهُ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي  
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:  
"لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ".

## ٩- باب قدر أسواط التعزير

قوله ﴿لَا يُخِذُ أَحَدٌ يَدَ عَشْرَةٍ أَسْبَغَ﴾، لا يَحْذُ مِنْ حَيْدٍ لَهُ يَدٌ وَحْدٌ صَبَّوْهُ 'يُخِذُ' يُوَحِّسُ:

أحدهما: يفتح الياء وكسر اللام. والثاني: يضم الياء وفتح اللام، وكلاهما صحيح.

أقوال أهل العلم في حوار الريادة في التعبير على عشرة أسواط وعدم حوارها واحتيف العلماء في التعبير هل يقتصر فيه على عشرة أسواط فما دونهما، ولا تحور الريادة أم تحور الريادة؟ فقال أحمد بن حنبل وأشهب المالكي وبعض أصحابنا: لا تحور الريادة على عشرة أسواط. وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى حوار الريادة، ثم اختلف هؤلاء، فقال مالك وأصحابه وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وأطحاوي: لا صُطَّ لعدد الضربات، بل ذلك إلى رأي الإمام، وله أن يريد على قدر الحدود، قالوا: لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب من ضرب من نقش على حاتم مائة، وضرب صبيّاً أكثر من الحد. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا ينبغي به أربعين. وقال ابن أبي ليلى: خمسة وسبعون، وهي رواية عن مالك وأبي يوسف. وعن عمر لا يحاور به ثمانين. وعن ابن أبي ليلى رواية أخرى هو دون المائة، وهو قول ابن شُرَيمَة. وقال ابن أبي دُبَيْبٍ: لا ينبغي أكثر من ثلاثة في الأدب. وقال الشافعي وجمهور أصحابه: لا ينبغي تعبير كل إنسان أدنى حدوده، فلا ينبغي تعبير العدد عشرين، ولا بتعبير الحر أربعين. وقال بعض أصحابنا: لا ينبغي بواحد منهما أربعين. وقال بعضهم: لا ينبغي بواحد منهما عشرين، وأحاب أصحابنا عن الحديث: بأنه مسح، واستندوا بأن الصحابة رضي الله عنهم حاوروا عشرة أسواط، وتأولوه أصحاب مالك على أنه كان ذلك محتضراً بمن النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه كان يكفي أحديهم هذا القدر، وهذا التأويل ضعيف، والله أعلم.

قوله: في إسناد هذا الحديث: "أخبرني عمرو يعني ابن الحارث عن مكبر بن الأشعث قال: حدثنا سليمان بن بشار قال: حدثني عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة: قال بُدْرِقَصِي: تابع عمرو بن الحارث أسامة بن زيد =

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم** وإن أحسن محاميل هذا الحديث ما ذهب إليه ابن تيمية رحمته، كما حكى عنه الحافظ في الفتح، وهو أن كلمة "حد من حدود الله" في حديث الباب ليست على معناها المصطلح عند الفقهاء، وإنما =

= عن بُكَيْرٍ عن سليمان، وخالفهما الليث وسعيد ابن أبي أيوب وابن لهيعة، فرووه عن بكير عن سليمان، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبي بردة لم يذكروا "عن أبيه"، واختلف فيه على مسلم بن إبراهيم، فقال ابن جريج عنه عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الأنصار عن النبي ﷺ، وقال حفص بن ميسرة عنه عن جابر عن أبيه، قال الدارقطني في كتاب "العلل": القَوْلُ قول الليث ومن تابعه عن بكير، وقال في كتاب "البيع": قول عمرو صحيح، والله أعلم.

= المراد منها: حق الله تعالى وأوامره ونواهيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَنْعَدْ خُذُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الصَّانُونَ﴾ (البقرة: ٢٢٩)؛ لأن تخصيص الحد بالعقوبة المقدرة من قبل الشارع اصطلاح حادث من الفقهاء، وأن في عرف اشرع أول الأمر كان يطبق الحد على كل معصية، كبرت أو صغرت. فمراد الحديث أنه لا يعزر فوق عشر جلدات إلا في معصية من المعاصي الكثيرة. (تكملة فتح الملهم: ٥١٢/٢)

• • • •

## [ ١٠ - باب الحدود كفارات لأهلها ]

٤٤٥٨ - (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ نُمَيْرٍ، كُتِبَ عَنْ أَبِي عِيْنَةَ -وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو- قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ: "ثَنَائِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَسَرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ".**

٤٤٥٩ - (٢) **حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: فَتَلَا عَلَيْنَا آيَةَ النَّسَاءِ: ﴿لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ (الممتحنة: ١٢).**

٤٤٦٠ - (٣) **وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَى النَّسَاءِ: أَنْ لَا تُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقَ، وَلَا تَزْنِي، وَلَا تَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا يَعْصُهُ بَعْضُنَا بَعْضًا. فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حَدًّا، فَأَقِيمَ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ سَرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ".**

## ١٠ - باب الحدود كفارات لأهلها

**شرح العرب** لما قوله ﷺ: **فَمَنْ وَفَى** فتحقيق الفاء، وقوله: **وَلَا يَعْصُهُ**: هو يفتح الياء واصداد لمعجمة أي لا يستحب، وقيل: لا يأتي سهواً، وقيل: لا يأتي سمية. وأعمه: أن هذا الحديث عامٌ مخصوص، وموضع التحصيل قوله ﷺ: **وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَى آخِرِهِ**، المراد به: ما سوى الشُّرْك، وإلا فاشترك لا يعمر له، وتكون عقوبته كفارة له.

**فوائد الحديث**: وفي هذا الحديث فوائد: منها تحريم هذه المذكورات وما في معانيها ومنها: لدلالته لمذهب أهل الحق أن المعاصي غير الكفر لا يقطع لصاحبها بالنار إذا مات ولم يتب منها، بل هو عيشة لله تعالى إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه، خلافاً للحوارج والمعتزلة، فإن الحوارج يكفرون بالمعاصي، والمعتزلة يقولون: لا يكفر، ولكن =

٤٤٦١- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْحَيْرِ، عَنِ الصَّنَابِيحِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي لَمِنَ التَّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: بَايَعَاهُ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَرِي، وَلَا تُسْرِقَ، وَلَا تُقْتَلَ النَّفْسُ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا تُنْتَهَبَ، وَلَا تُعْصَى، فَالْجَنَّةُ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَإِنْ عَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ، وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ: كَانَ قَضَاؤُهُ إِلَى اللَّهِ.

= يجلد في النار، وسقط المسألة في كتاب الإيمان مسبوطة بدلائلها. ومنها: أن من ارتكب دسأ يوجب الحد، فحد، سقط عنه الإثم.

التوفيق بين روايتي عبادة وأبي هريرة رضي الله عنه قال القاضي عياض: قال أكثر العلماء: الحدود كفارة، استدلالاً بهذا الحديث، قال: ومهم من وقف لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "لا أذري حدود كفارة"، قال: ولكن حديث عبادة الذي نحن فيه أصح إساداً ولا تعارض بين الحديثين، فيحتمل أن حديث أبي هريرة قبل حديث عبادة، فله يعلم ثم علم \*\* قال المارزي: ومن عيس الكلام وجره قوله: "ولا نعصي، فالحجة إن فعلا ذلك". وقال في الرواية الأولى: "فمن وفى منكم، فأجره على الله"، ولم يقل: "فاحجة"، لأنه لم يقل في الرواية الأولى: ولا نعصي، وقد يعصى الإنسان بغير الذنوب المذكورة في هذا الحديث، كشرب الخمر وأكل الربا وشهادة الزور، وقد يتجنب المعاصي المذكورة في الحديث، ويعطي أجره على ذلك، وتكون له معاص غير ذلك، فيجازي بها، والله أعلم.

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** وحلاصة ما يتحصل بعد التلبيح والتي: ما حصه شيخ مشايخنا الأئمة الأئمة قدس سره بقوله: "إن الأحوال بعد إقامة الحد ثلاثة: فإن تاب الحدود بعده صار الحد كفارة له بلا خلاف، وإن لم يتب، فلا يخلو: إما أنه انزجر عنه، واعتز به، ولم يعد إليه، فقد صار كفارة أيضاً، وإن لم يبال به مسالة ولم يزل فيه منهمكاً كما كان، وعاد إليه ثانياً، فلا يصير كفارة له". (تكملة فتح الملهم: ٥١٨/٢)

## [١١- باب جرح العجماء والمعدن والبثر جبار]

٤٤٦٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ، وَالْبِثْرُ جُبَارٌ،\* وَالْمَعْدُنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ".

٤٤٦٣- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ كُلُّهُمْ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ يَعْنِي ابْنَ عِيسَى: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسَادِ اللَّيْثِ مِثْلَ حَدِيثِهِ.

٤٤٦٤- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

## [١١- باب جرح العجماء والمعدن والبثر جبار]

شرح العرب قوله ﷺ: "العجماء جرحها جبار، المعدن جبار، والبثر جبار، وفي إيراد الخُمْسُ العجماء: بالمد هي كل الحيوان سوى آدمي، وسميت الهيمة عجماء؛ لأنها لا تتكلم. والخمار: صم الخيم، وتخفيف الباء: الهدر.

بيان مراد الحديث. فأما قوله ﷺ: "العجماء جرحها جبار"، فمحمول على ما إذا أتلفت شيئاً بالنهار أو أتلفت بالليل بغير تفريط من مالها، أو أتلفت شيئاً وليس معها أحد، فقد عير مضمون، وهو مراد الحديث، فأما إذا كان معها سائق أو قائد أو راكب، فأتلفت بيدها أو برجلها أو فمها وحوه، وجب صمها في مال الذي هو معها، سواء كان مالكا أو مستأجرا أو مستعيرا أو عاصيا أو مودعا أو وكيلأ أو غيره، إلا أن أتلفت آدميا، فتجب دية على عاقلة الذي معها، والكفارة في ماله، وإيراد "جرح العجماء": لإطلاقها سواء كان جرح أو غيره. قال القاضي: أجمع العلماء على أن جناية الهائم بالنهار لا ضمان فيها إذا لم يكن معها أحد، فإن كان معها راكب أو سائق أو قائد، فجمهور العلماء على ضمان ما أتلفته. وقال دود وأهل الظاهر: لا ضمان بكل حال إلا أن يحملها الذي هو معها على ذلك أو يقصده، وجمهورهم على أن الصارية من الدواب كغيرها على ما ذكرناه. =

٤٤٦٥- (٤) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ:** أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ الْغَلَاءِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْبُئْرُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جَرْحُهُ جُبَارٌ، وَالْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ".

٤٤٦٦- (٥) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ:** حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ، ح **وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ:** حَدَّثَنَا أَبِي، ح **وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ:** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

-وقال مالك وأصحابه: يضم مالها ما أتلعت، وكذا قال أصحاب الشافعي: يضم إذا كانت معروفة بالإفساد؛ لأن عليه ربطها والحالة هذه.

**أقول أهل العلم في ضمان ما أتلعت البهائم ليلاً** وأما إذا أتلعت ليلاً، فقال مالك: يضم صاحبها ما أتلعت. وقال الشافعي وأصحابه: يضم إن فرط في حفظها، وإلا فلا. وقال أبو حنيفة: لا ضمان فيما أتلعت البهائم لا في ليل ولا في نهار،\*\* وجمهورهم على أنه لا ضمان فيما رعته نهاراً. وقال الليث وسحنون: يضمن. وأما قوله ﷺ: **أو حفد حماراً** فمعناه: أن الرجل يحفر معدناً في ملكه أو في موت، فيمر بها مار، فيسقط فيها فيموت، أو يستأجر أجراء يعملون فيها، فيقع عليهم، فيموتون، فلا ضمان في ذلك، وكذا "البئر جبار"، معناه: أنه يحفرها في ملكه أو في موت، فيقع فيها إنسان أو غيره، ويتلف فلا ضمان، وكذا لو استأجره حفرها، فوقعت عليه، فمات فلا ضمان، فأما إذا حفر البئر في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير إذنه، فتلف فيها إنسان، فيجب ضمانه على عاقلة حفرها، والكمارة في مال الحافر، وإن تلف بها غير الآدمي، وجب ضمانه في مال الحافر.\*\*

وأما قوله ﷺ: **وفي ركر خنفس** ففيه تصريح بوجود الخمس فيه، وهو ركة عندنا، و"الركار": هو دويخ الخاهلية، وهذا مذهب أهل الحجاز، وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة وغيره من أهل العراق: هو المعدن،-

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم:** إن حيازة الهيمة لا تخلو أولاً من حالين: إما أن تكون منفصلة ليس معها أحد، أو يكون معها راكب أو سائق أو قائد، فإن كانت منفصلة، ليس معها أحد، فأتلفت شيئاً، فلا ضمان على صاحبها عند الحمية مطلقاً، سواء كان الوقت وقت النهار أو وقت الليل، عملاً بإطلاق حديث الباب. وقال الشافعي: لا يضمن المالك نهاراً ويضمن بالليل؛ لأن العادة أن الملاك يربصون مواشيهم بالليل، فلما أرسنها بالليل صار متعدداً، فيضمن. (تكملة فتح الملهم: ٥٢١/٢)

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم:** قلت: وهو مذهب الحنفية، كما يظهر من رد المختار. (تكملة فتح الملهم: ٥٢٤/٢)



وهما عندهم لفظان مترادفان. وهذا الحديث يرد عليهم؛ لأن النبي ﷺ فرّق بينهما، وعطف أحدهما على الآخر. وأصل الركاز في اللغة: الثبوت، والله أعلم.\*\*

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم** وإن مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - مؤيد باللغة والرواية والدراية. فأما السغة، فيقول ابن مضور في لسان العرب (٧: ٢٢٢): "والركاز قطع ذهب وقصة تخر من الأرض أو المعدن" (إلى أن قال): أخرج أبو عبيد - رحمه الله - في كتاب الأموال (ص ٣٣٦، رقم ٨٥٨) عن عمرو بن شعيب: "أن امرئ سأل رسول الله ﷺ عن النقطة توجد في الطريق العامر، أو قال: الميأء، فقال: 'عرفها سة، فإن جاء صاحبها، وإلا فهي لك'، قال يا رسول الله! فما يوجد في الخراب العادي؟ قال: 'فيه وفي الركاز خمس'". (إلى أن قال): وأما دراية، فإن وجوب الخمس في الكثر من جهة أنه عينة؛ لكونه دفين الكفار، فإن الكفر إذا وجدت فيه علامات المسلمين كان في حكم النقطة، ووجب تعريفها، وبما يحبس الخمس في دفين الجاهلية؛ لكونه عينة أو فيئا، ويشاركه المعدن في هذا المعنى، فإنه مخلوق في الأرض مد حلقه الله تعالى، فكان جزءاً من الأرض المغنومة، فكان في حكم الغنيمة أيضاً. (تكملة فتح الملهم: ٥٢٥/٢، ٥٢٦، ٥٢٨)

## [٣٢- كتاب الأقضية]

## [١- باب اليمين على المدعى عليه]

٤٤٦٧- (١) **حدثني** أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح: أخبرنا ابن وهب، عن ابن جريح، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: "لو يُعطى الناس بدعواهم، لادّعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه".

٤٤٦٨- (٢) **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا محمد بن بشر، عن نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه.

## [٣٢- كتاب الأقضية]

## [١- باب اليمين على المدعى عليه]

**معاني كلمة القضاء** قال الزهري: القضاء في الأصل إحكام الشيء والمراعاه منه، ويكون القضاء إمضاء الحكم. ومنه قوله تعالى: **فصل** في ما ينزل من السماء (الإسراء: ٤)، وسمي الحاكم قاضياً؛ لأنه يمضي الأحكام ويمكّمها، ويكون "قضى" بمعنى أوجب، فيجوز أن يكون سمي قاضياً لإيجابه الحكم على من يجب عليه، وسمي حاكماً؛ لمعه الطّلم من الطلب، يقال: حكمت الرجل، وأحكمته إذا منعته، وسميت حكمة الدّانة؛ لمعها الدّانة من ركوها رأسها، وسميت الحكمة؛ حكمة لمعها المنع من هواها.

قوله ﷺ: "لو يُعطى الناس بدعواهم لادّعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه". وفي رواية: "أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه". وفي رواية: "أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه". وهكذا روى هذا الحديث البخاري ومسلم في صحيحيهما مرفوعاً من رواية ابن عباس عن النبي ﷺ، وهكذا ذكره أصحاب السنن وغيرهم، قال القاضي عياض: قال الأصبهني: لا يصح مرفوعاً إنما هو قول ابن عباس، كذا رواه أبو ثوب وبافع الحمصي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس، قال القاضي: قد رواه البخاري ومسلم من رواية ابن جريح مرفوعاً، هذا كلام القاضي.

قلت: وقد رواه أبو داود والترمذي بإسناديهما عن نافع بن عمر الحمصي عن ابن مليكة عن ابن عباس عن النبي ﷺ مرفوعاً. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وجاء في رواية البيهقي وغيره بإسناد حسن أو صحيح زيادة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: "لو يُعطى الناس بدعواهم لادّعى قوم دماء قوم وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى واليمين على من أنكر"، وهذا الحديث قاعدة كبيرة من قواعد أحكام الشرع، ففيه أنه لا يُقْبَلُ قول الإنسان فيما-

.....

= يدعيه بمجرد دعواه، بل يحتاج إلى نية أو تصديق المدعى عليه، فإن طلب يمين المدعى عليه، فله ذلك، وقد بين<sup>١</sup> الحكمة في كونه لا يعطى بمجرد دعواه؛ لأنه لو كان أعطي بمجردها لادعى قوم دماء قوم وأموالهم واستباح، ولا يمكن للمدعى عليه أن يصون ماله ودمه، وأما المدعى فيمكنه صياتهما بالنية. وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي والجمهور من سلف الأمة وحلفها أن اليمين تنوجه على كل من ادعى عليه حق، سواء كان بينه وبين المدعى احتلاطاً أم لا وقال مالك وجمهور أصحابه والعقهاء السبعة، فقهاء المدينة: أن اليمين لا تنوجه إلا على من يسه وبسه خلطة؛ لئلا يتدل الشفهاء أهل الفصل بتخليصهم مراراً في اليوم الواحد، فاشتريت الخلطة دفعاً لهذه المفسدة، واحتلفوا في تفسير الخلطة، فقيل: هي معرفته بمعاملته ومديته أشاهد أو بشاهدين، وقيل: تكفي الشبهة، وقيل: هي أن تليق به الدعوى يمثلها على مثله، وقيل: أن يليق به أن يعامه تمثيلها،<sup>٢</sup> ودليل الجمهور حديث الباب، ولا أصل لاشتراط الخلطة في كتاب ولا سنة ولا إجماع.

<sup>١</sup> قال في تكملة فتح مكيمة وحاصله أن المدعى إن كان معروفاً بالنعامة مع المدعى عليه توجه اليمين إلى المدعى عليه مطلقاً، وإن لم يعرف بذلك لم يتوجه إلا شوت قرائن تشهد للمدعى، كالشاهد الواحد، ولو كانت امرأة، أو القرائن الأخرى. (تكملة فتح الملهم: ٥٤٩/٢)

## [٢- باب القضاء باليمين والشاهد]

٤٤٦٩- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدٌ وَهُوَ ابْنُ حُبَابٍ: حَدَّثَنِي سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ: أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ\*.

## ٢- باب القضاء باليمين والشاهد

أقوال أهل العلم في حوار القضاء بين شاهد وعدد حواره قوله: من من حسن إسلام رجل أن يشهد بحسب ما سمع من الله عليه\* وفيه جواز القضاء بشاهد ويمين، واحتلف العلماء في ذلك، فقال أبو حنيفة والكوفيون والشعبي والحكم والأوراعي والليث والأندلسيون من أصحاب مالك: لا يحكم بشاهد ويمين في شيء من الأحكام. وقال جمهور علماء الإسلام من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار: يقضى بشاهد ويمين المدعي في الأموال وما يقصد به الأموال، وبه قال أبو بكر الصديق وعلي وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأحمد وفقهاء المدينة وسائر علماء الحجاز ومعظم علماء الأمصار\*، وحثهم أنه جاءت أحاديث كثيرة في هذه المسألة من رواية علي وإس عباس وزيد بن ثابت وجابر وأبي هريرة وعمارة بن حزم وسعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن العاص والمعيرة بن شعبة\*، قال الحفاظ: أصح أحاديث الباب حديث ابن عباس، قال ابن عبد البر: لا مظن لأحد في إسناده، قال: ولا خلاف بين أهل المعرفة في صحته، قال: وحديث أبي هريرة وجابر وغيرهما جسان، والله أعلم بالصواب\*\*.

\* قوله: "قضى بين من شهد" لعل من لا يقول بظاهره يؤوله بأن المعنى قضى بشاهد للمدعي تارة وبيمين المدعى عليه أخرى بناء على أن المراد بالشاهد الجتنس، ويؤول رواية: "قضى باليمين مع الشاهد" أنه قضى بيمين المدعى عليه مع وجود الشاهد الواحد للمدعي، والله تعالى أعلم.

\*\* قال في تكمله فتح الملهم فالذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه: أن نصاب الشهادة في الأصل هو ما ذكره الله سبحانه وتعالى في سورة البقرة بقوله: \*وَتَشْهَدُوا سُبْحَانَ اللَّهِ مَا يَكُونُ خِشْيَةً لَكُمْ\* ومما يلاحظ من غرضه من تشهد\* (القرة: ٢٨٢)، ولكن ربما تحدث أعداد لا يتيسر لها هذا النصاب. ولعل رسول الله ﷺ قضى بالشاهد الواحد مع اليمين في مثل هذه الأعداد. (تكمله فتح الملهم: ٥٦٤/٢)

## [٣- باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة]

٤٤٧٠- (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ**: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْتِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ".

٤٤٧١- (٢) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٤٧٢- (٣) **وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْتِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ جَلْبَةَ خَصْمٍ بِنَابِ حُجْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ أَنْ يَكُونَ أَتْلَغُ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ، فَأَقْضِي لَهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَحْمِلْنَهَا أَوْ يَذَرُهَا".

## ٣- باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة

**شرح كسده اخبر وان لير لا يعسبون العيب** أما 'الحن': فهو الخاء المهملة، ومعناه: أبلغ وأعظم بالحجة، كما صرح به في الرواية الثانية.

وقوله ﷺ: **معناه**: التنبيه على حالة الشريعة، وأن الشر لا يعلمون من العيب، وبواطن الأمور شيئاً إلا أن يطلعهم الله تعالى على شيء من ذلك، وأنه يخور عليه في أمور الأحكام ما يخور عديهم، وأنه إنما يحكم بين الناس بالظاهر، والله يتولى السرائر، فيحكم بالنية واليمين ونحو ذلك من أحكام الظاهر مع إمكان كونه في الباطن خلاف ذلك، ولكنه إنما كلف الحكم بالظاهر، وهذا نحو قوله ﷺ: "أَمُرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا حَقَّهَا وَحَسَابَهُمْ عَلَى اللَّهِ"، وفي حديث المتلاعنين: "لَوْ لَا الْإِيمَانُ لَكَانَ بِي وَلَهَا شَأْنٌ"، ولو شاء الله تعالى لأطلعهم ﷺ على باطن أمر الخصمين، فحكم ببقين نفسه من غير حاجة=

قوله: **من نفس** . **حد** . **مسمو** هذا يدل على أن قضاء القاضي لا يؤثر في تحليل وتحريره، ومن يقول يؤثر في العقود والفسوخ يحمل هذا الحديث على غير العقود والفسوخ.

- إلى شهادة أو يمين، لكن لما أمر الله تعالى أمته باتباعه، والافتداء بأقواله وأفعاله وأحكامه، أجرى له حكمهم في عدم الاطلاع على باطن الأمور؛ ليكون حكم الأمة في ذلك حكمه، فأجرى الله تعالى أحكامه على الظاهر الذي يستوي فيه هو وغيره؛ ليصح الاقتداء به، وتطيب نفوس العباد للانقياد للأحكام الظاهرة من غير نظر إلى الباطن، والله أعلم.

**الإشكال والحوار عنه** فإن قيل: هذا الحديث ظاهره أنه قد يقع منه **في** في الظاهر محالف للباطن، وقد اتفق الأصوليون: على أنه **في** لا يقر على خطأ في الأحكام، فالحوار: أنه لا تعارض بين الحديث وقاعدة الأصوليين؛ لأن مراد الأصوليين فيما حكم فيه باجتهاده، فهل يجوز أن يقع فيه خطأ؟ فيه خلاف، الأكثرون على جوازه، ومهم من منعه، فالذين جوزوه قالوا: لا يقر على إيمائه، بل يعلمه الله تعالى به ويتداركه، وأما الذي في الحديث، فمعناه: إذا حكم بغير اجتهاد كالبينة واليمين، فهذا إذا وقع منه ما يخالف ظاهره باطنه لا يسمى الحكم خطأ، بل الحكم صحيح بناء على ما استقر به التكليف، وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً، فإن كانا شاهدي زور أو نحو ذلك فالتقصير مِنْهُمَا ومن ساعدهما، وأما الحكم فلا حيلة له في ذلك، ولا عَيْت عليه بسببه، بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد، فإن هذا الذي حكم به ليس هو حكم الشرع، والله أعلم.

**فقد الحديث ومداهب الأئمة في تصيد حكم الحاكم ظاهراً وباطناً** وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وجهاهير علماء الإسلام وفقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أن حُكْم الحاكم لا يحيل الباطن. ولا يحل حراماً، فإذا شهد شاهداً زور لإنسان بحال، فحكم به الحاكم لم يحل للمحكوم له ذلك المال، ولو شهدا عليه بقتل لم يحل للولي قتله مع علمه بكدهما، وإن شهدا بالزور أنه طلق امرأته لم يحل لمن علم بكدهما أن يتزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق. وقال أبو حنيفة **في**: يحلُّ حكم الحاكم الفروج دون الأموال، فقال: يحل بكاح المذكورة، وهذا يخالف هذا الحديث الصحيح وإجماع من قبله، ومخالف لقاعدة وافق هو وغيرها عليها، وهي: أن الألبضاع أولى بالاحتياط من الأموال، والله أعلم.\*

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم** واستدل الإمام أبو حنيفة **في** بما روي عن ابن عمرو بن المقدم، عن أبيه: أن رجلاً من الحبي حطب امرأة، وهو دوماً في الحبس، فأبت أن تزوجه، فادعى أنه تزوجها، وأقام شاهدين عند علي **في**، فقالت إني لم أتزوجه، قال: قد زوجك الشاهدان، فأمضى عليهما الكاح، ذكره الحصاص في أحكام القرآن (إلى أن قال:). وأما حديث الباب فليس فيه حجة على الحنفية؛ لأنه لا يمس بموضع النزاع؛ إذ هو وارد في الأملاك المرسلة، وقد وقع التصريح بذلك في رواية ابن المبارك عند أبي داود (رقم ٣٥٨٤) حيث قال: 'أتى رجلان بختصمان في موارث لهما لم تكن لهما بيعة إلا دعواهما"، وفي رواية عيسى عنه: "بختصمان في موارث وأشياء قد درست". (تكملة فتح الملهم: ٥٦٨/٢، ٥٧٠)





## [٤- باب قضية هند]

٤٤٧٤- (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ، امْرَأَةً أَبِي سُفْيَانَ، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيعٌ، لَا يُعْطِينِي مِنَ النِّفْقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تُخْذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ".

## ٤- باب قضية هند

قوله: يا رسول الله إن أبا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيعٌ لا يعطيني من نفقته ما يكفيني ويكفي بنيَّ، إلا ما أخذت من ماله غير علمه، فهل علي في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: "تُخْذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ".

**فوائد الحديث** في هذا الحديث فوائد: منها: وجوب نفقة الزوجة. ومنها: وجوب نفقة الأولاد الفقراء الصغار. ومنها: أن النفقة مُقَدَّرَةٌ بالكفاية لا بالأمداد، ومذهب أصحابنا: أن نفقة القريب مقدرة بالكفاية، كما هو ظاهر هذا الحديث، ونفقة الزوجة مقدرة بالأمداد على الموسر كل يوم مُدَّان، وعلى المعسر مد، وعلى المتوسط مد وبصف، وهذا الحديث يرد على أصحابنا. ومنها: جواز سماع كلام الأجنبية عند الإفتاء والحكم، وكذا ما في معناه. ومنها: جواز ذكر الإنسان بما يكرهه إذا كان للاستفتاء والشكوى ونحوهما. ومنها: أن من له على غيره حق، وهو عاجز عن استيفائه يجوز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذن، وهذا مذهبنا، ومع ذلك أبو حنيفة ومالك رحمهما الله\* ومهما: جواز إطلاق الفتوى، ويكون المراد تعليقها بثبوت ما يقوله المستفتي، ولا يحتاج المفتي أن يقول: إن ثبوت كان الحكم كذا وكذا، بل يجوز له الإطلاق، كما أطلق النبي ﷺ، فإن قال ذلك فلا بأس. ومنها: أن للمرأة مدخلاً في كفالة أولادها والإنفاق عليهم من مال أبيهم، قال أصحابنا: إذا امتنع الأب من الإنفاق على الولد الصَّغِيرِ أو كان غائباً أذن القاضي لأمه في الأخذ من مال الأب، أو الاستقراض عليه والإنفاق =

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم.** استدلل الشافعي رحمه الله بحديث الباب على مذهبه في أن الدائن إن ظهر بشيء من مال المدين المماثل جاز له استيفاء دينه من ذلك المال، سواء كان المال من جنس حقه، أو غيره، وتسمى هذه المسألة مسألة الطفر، والمشهور من مذهب الحنفية أنه يجوز له الأخذ إن كان ما ظهر به من جنس حقه، ولا يجوز إن كان من غير جنسه، غير أن المتأخرين من الحنفية أفتوا في هذه المسألة بمذهب الشافعي. (إلى أن قال:) وأما الشافعية فاستدلوا بحديث هند محمول على ما إذا كان المال المظفور به من جنس حق الظافر، فأما إذا كان من غير جنسه، فإن أخذه يقتضي بيع دينه بذلك المال، وإنه ليس بمأدود في بيع ماله. (تكملة فتح الملهم: ٥٧٨/٢، ٥٨٠)

٤٤٧٥- (٢) **محمد بن عبد الله بن نمير** وأبو كريب، كلاهما، عن عبد الله بن نمير ووكيع، ح وحدثنا يحيى بن يحيى: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، ح وحدثنا محمد بن رافع: حدثنا ابن أبي فديك: أخبرنا الصحاح يعني ابن عثمان، كلهم عن هشام بهذا الإسناد.

٤٤٧٦- (٣) **حدثنا عبد بن حميد**: أخبرنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: جاءت هند إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله! والله! ما كان علي ظهر الأرض أهل حياء أحب إلي من أن يدلهم الله من أهل حباثك، وما علي ظهر الأرض أهل حياء أحب إلي من أن يعزهم الله من أهل حباثك، فقال النبي ﷺ: "وأياها، والذي نفسي بيده"، ثم قالت: يا رسول الله! إن أبا سفيان رجل مفسك، فهل علي حرج أن أنفق على عياله من ماله بغير إذنه؟ فقال النبي ﷺ: "لا حرج عليك أن تنفقي عليهم بالمعروف".

= على الصغير بشرط أهليتها، وهل لها الاستقلال بالأحد من ماله بغير إذن القاضي؟ فيه وجهان مبيان على وجهين لأصحابنا في أن إذن النبي ﷺ هند امرأة أبي سفيان كان إفتاء أم قضاء؟ والأصح: أنه كان إفتاء، وأن هذا يجري في كل امرأة أشهتها، فيجوز. والثاني: كان قضاء، فلا يجوز لغيرها إلا بإذن القاضي، والله أعلم. ومنها: اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي. ومنها: حوار حروح المروحة من بيتها حاجتها إذا أذن لها زوجها في ذلك أو علمت رضاه به.

**أقول** **أهل العلم في حوار القضاء على لعن وعده حوار** واستدل به جماعات من أصحابنا وغيرهم على حوار القضاء على الغائب، وفي المسألة خلاف للعلماء، قال أبو حنيفة وسائر الكوفيين: لا يقضى عليه بشيء. \* وقال الشافعي وأحمد: يقضى عليه في حقوق الأدميين، ولا يقضى في حدود الله تعالى، ولا يصح الاستدلال بهذا الحديث للمسألة؛ لأن هذه القضية كانت محكمة، وكان أبو سفيان حاضراً بها، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد أو مستتراً لا يقدر عليه أو متعذراً، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجوداً، فلا يكون قضاء على الغائب، بل هو إفتاء كما سبق، والله أعلم.

**\* قال في نكمة فتح اسهم** هل كان قضاء، أو إفتاء؟ والصحيح أنه كان إفتاء، ولذلك لم يدع النبي ﷺ أنا سفيان لسماع منه جوابه، وليس كان ذلك قضاء لأمكن أبا سفيان للجواب عنه؛ لأن القضاء لأحد الخصمين بدون سماع كلام الآخر لا يجوز. (تكملة فتح الملهم: ٥٧٨/٢)



## [٥- باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات...]

٤٤٧٨- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ".

## ٥- باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات.

### وهو الامتناع من أداء حق لزم أو طلب ما لا يستحق

**شرح كلمات الحديث** قال العلماء: الرضى والسخط والكراهة من الله تعالى، المراد بها: أمره وهيبه وثوابه وعقابه، أو إرادته الثواب لبعض العباد والعقاب لبعضهم. وأما الاعتصام بحبل الله: فهو التمسك بعهد، وهو اتباع كتابه العزيز وحدوده، والتأدب بأدبه، والحبل يطلق على العهد، وعلى الأمان وعلى الوصلة وعلى السب، وأصله من استعمال العرب الحبل في مثل هذه الأمور؛ لاستمسакهم بالحبل عند شدائد أمورهم، ويوصلون بها المتفرق، فاستُعير اسم الحبل لهذه الأمور.

وأما قوله ﷺ: لا عرف فهو أمر بلزوم جماعة المسلمين، وتآلف بعضهم بعض، وهذه إحدى قواعد الإسلام. واعلم أن الثلاثة المُرصية إحداها: أن يعبدوه، الثانية: أن لا يشركوا به شيئاً، الثالثة: أن يعتصموا بحبل الله ولا يتفرقوا. وأما قيل وقال: فهو الحوص في أحوار الناس، وحكايات ما لا يعني من أحوالهم وتصرفاتهم، واحتفلوا في حقيقة هذين المظن عن قولين: أحدهما: أهما فعلا، وقيل: مبي لما لم يسم فاعله، وقال: فعل ماض. والثاني: أهما اسمان مجروران موبان؛ لأن القيل والقال والقول والقالة كله معني، ومعه قوله: من أصدق من أنه فلا (النساء: ١٢٢)، ومعه قولهم: كثر القيل والقال.

وأما 'كثرة السؤال': فقيل المراد به: القطع في المسائل والإكثار من السؤال عما لم يقع، ولا تدعو إليه حاجة، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن ذلك، وكان السلف يكرهون ذلك، ويرويه من التكلف المهني عنه، وفي الصحيح: "كره رسول الله ﷺ المسائل وعامها"، وقيل: المراد به: سؤال الناس أموالهم وما في أيديهم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن ذلك، وقيل: يَحْتَمَلُ أن المراد كثرة السؤال عن أخبار الناس، وأحداث الزمان وما لا يعني الإنسان، وهذا ضعيف؛ لأنه قد عرف هذا من النهي عن قيل وقال، وقيل: يَحْتَمَلُ أن المراد: كثرة سؤال الإنسان عن حاله وتفصيل أمره، فيدخل ذلك في سؤاله عما لا يعنيه، ويتضمن ذلك حصول الخرج في حق المسؤوب، فإنه قد لا يؤثر إحارره بأحواله، فإن أحيره شق عليه، وإن كذبه في الأخبار أو تكلف التعريض لحقته المشقة، وإن أهمل جوابه ارتكبت سوء الأدب.

٤٤٧٩- (٢) **وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ**: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلَا تَفَرَّقُوا.

٤٤٨٠- (٣) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ**: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَرَّادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَهَاتِ وَوَادَ الْبَنَاتِ وَمَنْعًا وَهَاتٍ، \* وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةُ الْمَالِ".

٤٤٨١- (٤) **وَحَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ**: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ.

٤٤٨٢- (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَعٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي كَاتِبُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ وَإِضَاعَةُ الْمَالِ وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ".

=وأما "إِضَاعَةُ الْمَالِ": فهو صرفه في غير وجوهه الشرعية، وتعريضه للتلف، وسبب النهي أنه إفساد، والله لا يحب المفسدين؛ ولأنه إذا أصاع ماله تعرض لما في أيدي الناس. وأما عُقُوقُ الْأُمَهَاتِ فحرام، وهو من الكائِر بإجماع العلماء، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على عُدِّهِ من الكائِر، وكذلك عُقُوقُ الْآبَاءِ من الكائِر، وإِذَا اقْتَصَرَ هُنَا عَلَى الْأُمَهَاتِ؛ لِأَن حُرْمَتَهُنَّ أَكْثَرُ مِنْ حُرْمَةِ الْآبَاءِ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: حِينَ قَالَ لَهُ السَّائِلُ: مَنْ أَرْؤ؟ قَالَ: أُمُّكَ ثُمَّ أُمُّكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: ثُمَّ أَبَاكَ؛ وَلِأَن أَكْثَرَ الْعُقُوقِ يَقَعُ لِلْأُمَهَاتِ، وَيَطْمَعُ الْأَوْلَادُ فِيهِنَّ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ حَقِيقَةِ الْعُقُوقِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ.

**شرح العريب** وأما "وَادَ الْبَنَاتِ": بِالْهَمْزَةِ فَهُوَ دَفْنُهُنَّ فِي حَيَاتِهِنَّ، فَيَمْتَنُ تَحْتَ التُّرَابِ، وَهُوَ مِنَ الْكَائِرِ الْمَوْبِقَاتِ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَ بَعِيرٍ حَقًّا، وَيَتَضَمَّنُ أَيْضًا قَطِيعَةَ الرَّحِمِ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى السَّاتِ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْتَادُ الَّذِي كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَفْعَلُهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: **وَمَنْعًا وَهَاتٍ**. وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: "وَلَا وَهَاتٍ"، فَهُوَ بِكسْرِ التَّاءِ مِنْ "هَاتٍ"، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: =

**\*\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ** قَوْلُهُ: **مَنْعًا وَهَاتٍ** أما "مَنْعًا" فَهُوَ مُصَدَّرٌ، وَأَمَّا "هَاتٍ" فَقِيلَ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى "أَعْطَى"، وَقِيلَ: أَمْرٌ مِنَ الْإِنْتَاءِ، فَقُلِبَتِ الْهَمْزَةُ هَاءً لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ. وَالْحَاصِلُ مِنَ النَّهْيِ مَنْعُ مَا أُمِرَ بِإِعْطَائِهِ وَطَلَبُ مَا لَا يَسْتَحِقُّ أَخْذَهُ. (تكملة فتح الملهم: ٥٩٠/٢)

٤٤٨٣ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ تَقَفِيَّ عَنْ وَرَادٍ قَالَ: كَتَبَ الْمُغِيرَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ: سَلَامٌ عَلَيْكَ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ثَلَاثًا، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: حَرَّمَ عُقُوقَ الْوَالِدِ، وَوَادَ الثَّنَاتِ، وَلَا وَهَاتِ، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ".

سأله أن يجمع الرجل ما توجه عليه من الحقوق، أو يطلب ما لا يستحقه. وفي قوله ﷺ: "حَرَّمَ ثَلَاثًا، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ"، دليل على أن الكراهة في هذه الثلاثة الأحياء للتنزيه لا للتحريم، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ثَلَاثًا وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: حَرَّمَ عُقُوقَ الْوَالِدِ، وَوَادَ الثَّنَاتِ، وَلَا وَهَاتِ، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ" هذا الحديث دليل لمن يقول: أن النهي لا يقتضي التحريم، والمشهور أنه يقتضي التحريم وهو الأصح، ويحجب عن هذا بأنه خرج بدليل آخر.

وقوله في إسناده هذا الحديث "عن خالد الحذاء عن ابن أشوع عن الشعبي عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة": هذا الحديث فيه أربعة تابعين يروي بعضهم عن بعض، وهم: خالد، وسعيد بن عمرو بن أشوع، وهو تابعي سمع يزيد بن سلمة الجعفي الصحابي رحمه الله، التابعي الثالث: الشعبي، والرابع: كاتب المغيرة وهو وراد. قوله: "كَتَبَ الْمُغِيرَةَ إِلَى مُعَاوِيَةَ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَمَّا بَعْدُ" فيه استحباب المكاتبة على هذا الوجه، فيبدأ بـ "سَلَامٌ عَلَيْكَ"، كما كتب النبي ﷺ إلى هرقل: السَّلام على من اتبع الهدى.

**[٦- باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ]**

٤٤٨٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ".

٤٤٨٥- (٢) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ مُحَمَّدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي عَقِبِ الْحَدِيثِ: قَالَ يَزِيدُ: فَحَدَّثْتُ هَذَا الْحَدِيثَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ فَقَالَ: هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٤٤٨٦- (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدَّمَشَقِيُّ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ اللَّيْثِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِثْلَ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا.

**[٦- باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ]**

قوله: عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن بشير بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون بعضهم عن بعض، وهم يزيد فمن بعده.

قوله ﷺ: "إذا حكم حاكم، وجهده، ثم أصاب، فهو أجراً، وإذا حكم، وجهده، ثم أخطأ، فهو أجر".

بيان مراد الحديث قال العلماء: أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم، فإن أصاب، فله أجران: أجر باجتهاده، وأجر بإصابته، وإن أخطأ، فله أجر باجتهاده.

وفي الحديث محذوف تقديره: إذا أراد الحاكم، فاجتهد، قالوا: فأما من ليس بأهل للحكم، فلا يحل له الحكم، فإن حكم فلا أجر له، بل هو آثم، ولا يعد حكمه، سواء وافق الحق أم لا؛ لأن إصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي، فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا، وهي مردودة كلها، ولا يعذر في شيء من ذلك، وقد جاء في الحديث في "السنن": "القضاء ثلاثة: قاض في الحجة واثان في النار، قاضي عرف الحق، فقضى به فهو في الجنة، وقاض عرف الحق، فقضى بخلافه فهو في النار، وقاض قضى على جهل، فهو في النار".

أقوال أهل العلم في أن كل مجتهد في الفروع مصيب، أو المصيب واحد وقد اختلف العلماء في أن كل مجتهد مصيب أم المصيب واحد وهو من وافق الحكم الذي عند الله تعالى، والآخر مخطن لا إثم عليه؛ لعذره، -



والأصح عند الشافعي وأصحابه: أن المصيب واحد، وقد احتجت الطائفتان بهذا الحديث. وأما الأولون القائلون: كلُّ مجتهد مصيبٌ، فقالوا: قد جعل للمجتهد أجرٌ، فلولا إصابته لم يكن له أجر، وأما الآخرون، فقالوا: سماه مخطئاً، ولو كان مصيباً لم يُسمَّ مخطئاً، وأما الأجر، فإنه حصل له على تبعه في الاجتهاد. قال الأولون: إنما سماه مخطئاً؛ لأنه محمول على من أخطأ النص، أو اجتهد فيما لا يسوع فيه الاجتهاد كالجمع عليه وغيره، وهذا الاختلاف إنما هو في الاجتهاد في القروع. فأما أصول التوحيد، فالمصيب فيها واحد بإجماع من يعتد به، ولم يُحالف إلا عبد الله بن الحسن العبتيُّ وداود الظاهري، فصوبوا المجتهدين في ذلك أيضاً، قال العلماء: الظاهرُ أنَّهما أرادا المجتهدين من المسلمين دون الكفار، والله أعلم.

## [٧- باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان]

٤٤٨٧- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كَتَبَ أَبِي -وَكُتِبَتْ لَهُ- إِلَى عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضٍ بِسِجِسْتَانَ: أَنْ لَا تَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ".

٤٤٨٨- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ.

## ٧- باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان

قوله ﷺ: لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ فيه النهي عن القضاء في حال الغضب. قال العلماء: ويلتحق بالغضب كل حال يخرج الحاكم فيها عن سداد النظر، واستقامة الحال كالشبع المفرط والجوع المقلق، والهم والفرح البالغ، ومُدافعة الحدث، وتعلق القلب بأمر ونحو ذلك، وكل هذه الأحوال يكره له القضاء فيها خوفاً من الغلط، فإن قضى فيها صح قضاؤه؛ لأن النبي ﷺ قضى في شراح الحرّة في مثل هذا الحال، وقال في اللقطة: "مالك ولها" إلى آخره، وكان في حال الغضب، والله أعلم.



## [٩- باب بيان خير الشهود]

٤٤٩١- (١) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا".

## ٩- باب بيان خير الشهود

هذا الحديث فيه أربعة تابعيون بعضهم عن بعض، وهم: عبد الله وأبو، وعبد الله بن عمرو بن عثمان وابن أبي عمرة، واسم ابن أبي عمرة: عبد الرحمن بن عمرو بن محسن الأنصاري. **التأويل في مراد الحديث** قوله ﷺ: **لَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ شُهُودٍ مِمَّنْ يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ** وفي المراد بهذا الحديث تأويلان أصحهما وأشهرهما: تأويل مالك وأصحاب الشافعي أنه محمول على من عنده شهادة لإنسان بحق، ولا يعلم ذلك الإنسان أنه شاهد، فيأتي إليه، فيحيره بأنه شاهد له. والثاني: أنه محمول على شهادة الجحشة، وذلك في غير حقوق الآدميين المختصة بهم، فما تُقبلُ فيها شهادة الجحشة الطلاق والعق والوقف والوصايا العامة والحدود ونحو ذلك، فمن علم شيئاً من هذا النوع وجب عليه رفعه إلى القاضي، وإعلامه به والشهادة. قال الله تعالى: **وَقَفُّوا شَهَادَتَهُ** (الطلاق: ٢)، وكذا في النوع الأول يلزم من عنده شهادة لإنسان لا يعلمها أن يعلمه إيها؛ لأنها أمانة له عنده. وحُكي تأويل ثالث: أنه محمول على البحار والمالعة في أداء الشهادة بعد طردها لا قبله كما يقال: الجواد يعطي قبل السؤال، أي يعطي سريعاً عقب السؤال من غير توقف.

**التوفيق بين الروايتين** قال العلماء: وليس في هذا الحديث مناقضة للحديث الآخر في دم من يأتي بالشهادة قبل أن يستشهد في قوله ﷺ: **"يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ"**، وقد تأول العلماء هذا تأويلات: أصحها: تأويل أصحابنا: أنه محمول على من معه شهادة لآدمي عالم بها، فيأتي فيشهد بها قبل أن تطلب منه. والثاني: أنه محمول على شاهد الزور، فيشهد بما لا أصل له ولم يستشهد. والثالث: أنه محمول على من يتنصب شاهداً، وليس هو من أهل الشهادة. والرابع: أنه محمول على من يشهد لقوم بالجنة أو بالنار من غير توقف، وهذا ضعيف، والله أعلم.

## [١٠- باب بيان اختلاف المجتهدين]

٤٤٩٢- (١) حَسَنُ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي شَبَابَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "بَيْنَمَا امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا، جَاءَ الذِّئْبُ، فَذَهَبَ بِأَيِّنِ أَحَدَهُمَا، فَقَالَتْ هَذِهِ لِصَاحِبَتِهَا: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ أَنتِ، وَقَالَتِ الْأُخْرَى: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ، فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ، فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى، فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَأَخْبَرَتَاهُ، فَقَالَ: اتَّوْنِي بِالسَّكِينِ أَشَقُّهُ بَيْنَكُمَا، فَقَالَتِ الصُّغْرَى: لَا، يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا، فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى".

قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسَّكِينِ قَطًّا إِلَّا يَوْمِئِذٍ، مَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمُدَّةَ.  
٤٤٩٣- (٢) حَسَنُ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ يَعْقِيَّ ابْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَشْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَرْبُودُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ وَرْقَاءَ.

## [١٠- باب بيان اختلاف المجتهدين]

فيه حديث أبي هريرة في قضاء داود وسليمان . . . في الولدين الذئب أحد الذئب أحدهما، فنارعه أمأهما، فقضى به داود للكبرى، فلما مرتا بسليمان، قال: أقطعه بيكما بصمين، فاعترفت به الصغرى للكبرى بعد أن قالت الكبرى: أقطعه، فاستدل سليمان بشفقة الصغرى على أمها أمه، وأما الكبرى فما كرهت ذلك، بل أرادته لتشاركها صاحبها في المصيبة بفقد ولدها.

سان وجه قضاء داود بابولد للكبرى واحوب عن نفس سمان حكم داود قال العلماء: يحتمل أن داود قضى به للكبرى لشبهه رآه فيها، أو أنه كان في شريعته الترجيح بالكبير، أو لكونه كان في يدها، وكان ذلك مرجحاً في شرعه. وأما سليمان فتوصل بطريق من الحيلة والملاطفة إلى معرفة باطل القضية، فأوهمهما أنه يريد قطعه؛ ليعرف من يشق عليها قطعه، فتكون هي أمه، فلما أرادت الكبرى قطعه عرف أنها ليست أمه، فلما قالت الصغرى ما قالت عرف أنها أمه، ولم يكن مراده أنه يقطعه حقيقة، وإنما أراد اختبار شفقتهم؛ لتمييز له الأم، فلما غيرت بما ذكرت عرفها، ولعله استقر الكبرى، فأقرت بعد ذلك به لصغرى، فحكم للصغرى بالإقرار لا بمجرد الشفقة المذكورة. قال العلماء: ومثل هذا يفعله الحكام ليتوصلوا به إلى حقيقة الصواب بحيث إذا اُقر ذلك لم يتعلق به حكم، فإن قيل: كيف حكم سليمان بعد حكم داود في القصة الواحدة، ونقض حكمه، =

= والمجتهد لا يقض حكم المجتهد؟ فالجواب من أوجه مذكورة: أحدها: أن داود لم يكن جزم بالحكم. والثاني: أن يكون ذلك فتوى من داود لا حكماً. والثالث: لعله كان في شرعهم فسخ الحكم إذا رفعه الخصم إلى حاكم آخر يرى خلافه. والرابع: أن سليمان فعل ذلك حيلة إلى إظهار الحق وظهور الصدق، فلما أقرت به الكبرى عمل بإقرارها، وإن كان بعد الحكم، كما إذا اعترف المحكوم له بعد الحكم أن الحق هنا لخصمه. قوله: **فدب صعب لا يحمك الله** معناه: لا تشقُّه، وتم الكلام ثم استأنفت، فقالت: يرحمك الله، هو ابنها. قال العلماء: ويستحب أن يقال في مثل هذا بالواو، فيقال: لا، ويرحمك الله. **معنى المدة والسكن** قوله: **سكن** ... أما المدة بضم الميم وكسرهما وفتحها سميت به؛ لأنها تقطع مدى حياة الحيوان، والسكن تذكر وتونث لغتان، ويقال أيضاً: سكية؛ لأنها تسكن حركة الحيوان.

.....

## [ ١١ - باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين ]

٤٤٩٤ - (١) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**، **حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ**، **حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ**، عَنْ **هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ** قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ عَقَارًا لَهُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ جَرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ، فَقَالَ لَهُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ: خُذْ ذَهَبَكَ مِنِّي. إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْأَرْضَ، وَلَمْ أَتَّبِعْ مِنْكَ الذَّهَبَ. فَقَالَ الَّذِي شَرَى الْأَرْضَ: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا، قَالَ: فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ الَّذِي تَحَاكَمَا إِلَيْهِ: أَلَكُمَا وَلَدٌ؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: لِي غُلَامٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: لِي جَارِيَةٌ، قَالَ: أَنْكِحُوا الْغُلَامَ الْجَارِيَةَ، وَأَنْفِقُوا عَلَى أَنْفُسِكُمَا مِنْهُ، وَتَصَدَّقَا".

## ١١ - باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين

ذكر في الباب حديث الرجل الذي باع العقار، فوجد المشتري فيه جرة ذهب، فتناكراه، فأصلح بينهما رجل على أن يزوج أحدهما بنته ابن الآخر، وينفقا ويتصدقوا منه.

**فوائد الحديث** **وبان معنى كسبه** **يعذر** فيه: فصل الإصلاح بين المتنازعين، وأن القاضي يستحب له الإصلاح بين المتنازعين، كما يستحب لغيره. وقوله: **هو الأصل** وما يتصل بها، وحقيقة العقار الأصل، سمي بذلك من العقر بضم العين وفتحها، وهو الأصل، ومنه عقر الدار بالصم والفتح.

قوله: **في بعضها اشترى بالألف**، قال العلماء: الأول أصح، وشريها بمعنى 'شاع' كما في قوله تعالى: **وَسَرَّوْا** **سِرًّا** (يوسف: ٢٠)، ولهذا قال: فقال الذي شري الأرض: إنما بعثتك، والله أعلم.



## [٣٣- كتاب اللقطة]

## [١- باب معرفة العفاس والوكاء، وحكم ضالة الغنم والإبل]

٤٤٩٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ -مَوْلَى الْمُسَبِّحِ- عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: "اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا"، قَالَ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: "لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ". قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: "مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا". قَالَ يَحْيَى: أَحْسِبُ قَرَأْتُ: عِفَاصَهَا.

## [٣٣- كتاب اللقطة]

## [١- باب معرفة العفاس والوكاء، وحكم ضالة الغنم والإبل]

صط كلمة "اللقطة" وشرح العرب هي بفتح القاف على اللغة المشهور التي قالها الجمهور، واللغة الثانية: لُقْطَةٌ بِاسْكَامِهَا، والثالثة: لُقَاطَةٌ بضم اللام، والرابعة: لُقَط بفتح اللام والقاف. قوله: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فسأله عن اللقطة، فقال: اعرف عفاصها ووكاءها، ثم عرّفها سنة. قال: إذا جاء صاحبها، وإلا فشأنك بها. قال: فضالة الغنم؟ قال: لك أو لأخيك أو للذئب. قال: فضالة الإبل؟ قال: معها سقائها وحذاؤها، وترد الماء، وتأكل الشجر، حتى يلقيها ربها. ثم عرف وكيها وعفاصها، ثم سئل: قال: إذا وجدته. قال الأزهري وغيره: لا يقع اسم الضالة إلا على الحيوان، يقال: ضلّ الإنسان والعمير وغيرهما من الحيوان، وهي الضوال، وأما الأمتعة، وما سوى الحيوان، فيقال لها: لقطة، ولا يقال: ضالة. قال الأزهري وغيره: يقال للضوال الهوامي والهوائ، واحداً هامية وهافية، وهمت وهفت وهملت إذا ذهبت على وجهها بلا راع. وقوله ﷺ: "اعرف عفاصها": معناه: تعرف لتعلم صدق واصفها من كذبه ولئلا يحتبط بماله ويشتهيه، وأما "العفاص" فيكسر العين وبالفاء والصاد المهملة، وهو الوعاء التي تكون فيه البقرة جلدًا كان أو غيره، ويطلق العفاص أيضاً على الجلد الذي يكون على رأس القارورة؛ لأنه كالوعاء له، فأما الذي يدخل في فم القارورة من خشب أو جلد أو خرقة مجموعة ونحو ذلك، فهو الصّمام بكسر الصاد، يقال: عفاصتها عفاصاً إذا شددت العفاص عليها، وأعفاصتها إعفاصاً إذا جعلت لها عفاصاً.

= وأما "الوكاء": فهو الحيط الذي يشد به الوعاء، يقال: أوكيته إيكاء فهو موكى، بلا همز. قوله -: "فشأنك بها": هو نصب النون. وأما قوله -: "معها سقاؤها": فمعناه: أنها تقوى على ورود المياه، وتشرب في اليوم الواحد وتملاً كرشها، بحيث يكفيها الأيام. وأما "حداؤها": فبالمد وهو أحفافها؛ لأنها تقوى بها على السير وقطع المفاوز. وفي هذا الحديث حواز قول: رب المال، ورب المتاع، ورب الماشية بمعنى صاحبها للأدومي، وهذا هو الصحيح الذي عليه جماهير العلماء. ومنهم من كره إضافته إلى ما له روح دون المال والدار ونحوه، وهذا غلط؛ لقوله -: "فإن جاء رها فادها إليه"، و"حتى يلقاها رها". وفي حديث عمر -: "وإدخال رب الصرمة والغنيمة"، ونظائر ذلك كثيرة، والله أعلم.

**فصل حكم النقاط وحكم تعريفها** سـ وأما قوله -: "ثم عَرَّفَهَا سة": فمعناه: إذا أخذتها فعرفها سة، فأما الأحد فهل هو واجب أم مستحب؟ فيه مذاهب، ومختصر ما ذكره أصحابنا ثلاثة أقوال: أصحها عندهم: يستحب ولا يجب. والثاني: يجب. والثالث: إن كانت اللقطة في موضع يأمن عليها إذا تركها استحب الأخذ، وإلا وجب. وأما تعريف سة، فقد أجمع المسلمون على وجوبه إذا كانت اللقطة ليست تافهة، ولا في معنى التافهة، وم يرد حفظها على صاحبها، بل أراد تملكها، ولا بد من تعريفها سة بالإجماع، فأما إذا لم يرد تملكها، بل أراد حفظها على صاحبها، فهل يلزمه التعريف؟ فيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: لا يلزمه بل إن جاء صاحبها، وأثبتها دفعها إليه، وإلا دام حفظها. والثاني: وهو الأصح أنه يلزمه التعريف؛ لثلاث تضيع على صاحبها، فإنه لا يعلم أين هي حتى يطلبها، فوجب تعريفها.

**حكم تعريف الشيء التافه** وأما الشيء الخفيف فيجب تعريفه زمناً يظن أن فاقده لا يطلبه في العادة أكثر من ذلك الرمان.\* قال أصحابنا: والتعريف أن يشدها في الموضع الذي وجدها فيه، وفي الأسواق، وأبواب المساجد، ومواضع اجتماع الناس، فيقول: من ضاع منه شيء، من ضاع منه حيوان، من ضاع منه دراهم ونحو ذلك، ويكرر ذلك بحسب العادة. قال أصحابنا: يعرفها أولاً في كل يوم، ثم في الأسبوع، ثم في أكثر منه، والله أعلم. قوله -: "فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها": معناه: إن جاءها صاحبها، فادفعها إليه، وإلا فيجوز لك أن تملكها. قال أصحابنا: إذا عرفها، فجاء صاحبها في أثناء مدة التعريف، أو بعد انقضائها، وقبل أن يملكها المنتقص، فأثبت أنه صاحبها أخذها بربادتها المتصلة والمنفصلة، فالمتصلة كالسمن في الحيوان، وتعليم صعة ونحو ذلك، -

**\* قال في بكلمة فتح اسهم** ليس للتعريف مدة مقدرة شرعاً في حال من الأحوال، وإنما يعرفه بقدر ما يغيب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك، فتحتمل المدة باختلاف الأشياء وقيمتها، فرعاً يعرف الشيء يوماً، أو يومين، وربما أكثر من سنة، إذا كان الشيء له قيمة عظيمة، وهو الذي اختاره شمس الأئمة السرخسي -: من الخفية، وهو القول المؤيد بالدلائل. (تكملة فتح الملهم: ٦٠٨/٢)

٤٤٩٦ - (٢) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبِغِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ؟ فَقَالَ: .....**

=والمنفصلة كالولد واللبس والصوف، واكتساب العبد ونحو ذلك. وأما إن جاء من بدعيها، ولم يثبت ذلك، فإن لم يصدقها الملتقط لم يجز له دفعها إليه، وإن صدقه جاز له الدفع إليه، ولا يلزمه حتى يقيم البينة، هذا كله إذا جاء قبل أن يملكها الملتقط. فأما إذا عرفها سنة، ولم يجد صاحبها، فنه أن يتم حفظها لصاحبها، وله أن يملكها سواء كان غنياً أو فقيراً،\*\* فإن أراد تملكها فمضى تملكها؟ فيه أوجه لأصحابنا، أصحابنا: لا يملكها، حتى يتلفظ بالتملك بأن يقول: تملكها، أو احترت تملكها. والثاني: لا يملكها إلا بالتصرف فيها بالبيع ونحوه. والثالث: يكفيه نية التملك، ولا يحتاج إلى لفظ. والرابع: يملك بمجرد مضي السنة، فإذا تملكها، ولم يظهر لها صاحب، فلا شيء عليه، بل هو كسب من اكتسبه لا مطالبة عليه به في الآخرة، وإن جاء صاحبها بعد تملكها أخذها بزيادتها المتصلة دون المنفصلة، فإن كانت قد تلت بعد التملك، لزم الملتقط بدؤها عدداً وعند الجمهور، وقال داود: لا يلزمه، والله أعلم.

قوله: **أَفْصَلُهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَأَبُو حَازِمَةَ وَأَبُو حَازِمَةَ** : معناه: الإذن في أخذها خلاف الإبل. و**فَرَّقَ** : بينهما، وبين الفرق بأن الإبل مستعينة عن من يحفظها لاستقلالها بخدائنها وسقائها، وورودها الماء والشجر، وامتاعها من الدئاب، وغيرها من صغار السباع، والغنم خلاف ذلك، فلك أن تأخذها أنت، أو صاحبها أو أحوك المسلم الذي يمر بها أو الذئب، فلهذا جاز أخذها دون الإبل.

**أَقْوَالُ الْأَنَمَةِ فِي لُرُومِ عَرَامَةِ صَالَةِ الْعَمَلِ عَلَى مِنْ أَحَدٍ وَكُلِّ** ثم إذا أخذها، وعرفها سنة، وأكبتها، ثم جاء صاحبها، لزمته غرامتها عدداً وعند أبي حنيفة **ج**. وقال مالك: لا تلزمه غرامتها؛ لأن النبي ﷺ لم يذكر له غرامة، واحتج أصحابنا بقوله **ج** في الرواية الأخرى: **فَرَّقَ** : صاحبها **فَعَفَا** ، وأجابوا عن دليل مالك بأنه لم يذكر في هذه الرواية العرامة ولا نفاها، وقد عرف وجوبها بدليل آخر.

**دَفْعُ الْوَهْمِ وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ** قوله **ج** : **عَرَفَهَا** سنة. ثم عرف **ج** : **عَرَفَهَا** سنة. ثم عرف **ج** : **عَرَفَهَا** سنة. هذا ربما أوهم أن معرفة الوكاء والعفاص تتأخر على تعريفها سنة، وباقي الروايات صريحة في تقديم المعرفة على التعريف، فيجاب عن هذه الرواية أن هذه معرفة أخرى، ويكون مأموراً بمعرفتين، فيتعرفها أول ما يلتقطها، حتى يعلم صدق =

**\*\* قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ** وقال أبو حنيفة **ج** : **إِنَّمَا يَجُوزُ الْإِتِمَاعُ لِلْمَلْطَقِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا، وَأَمَّا الْغَنِيُّ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ**. فإن جاء صاحبها بعد ذلك حيره بين أجر الصدقة والعزم، فإن غرم له بها انتقل أجر الصدقة إلى الملتقط، وهو مذهب الثوري والحسن بن صالح، ورواية عن أحمد، كما في المعنى. (تكملة فتح الملهم: ٦٠٩/٢، ٦١٠)

"عَرَفَهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَمِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ"، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: "خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ"، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ وَحَنَتَاهُ - أَوْ احْمَرَّ وَجْهُهُ -، ثُمَّ قَالَ: "مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا حَدَاؤُهَا وَسَقَاؤُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا".

٤٤٩٧- (٣) . حَسَنُ أَبِي الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ؟ قَالَ: وَقَالَ عُمَرُو فِي الْحَدِيثِ: "إِذَا لَمْ يَأْتِ لَهَا طَالِبٌ فَاسْتَنْفِقْهَا".

٤٤٩٨- (٤) . حَسَنُ أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمِ الْأَوْدِيِّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ - مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ - قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ يَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَحْمَارَ وَجْهَهُ وَجَبِينَهُ، وَغَضِبَ، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: "ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً" "فَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ".

٤٤٩٩- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ: الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ، فَقَالَ: "اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا،

= وواصلها إذا وصمها، ولئلا تختلط ونشنته، فإذا عرفها سنة، وأراد تملكها استحب له أن يتعرفها أيضاً مرة أخرى تعرفاً واقعياً محققاً، ليعلم قدرها وصفتها، فيردها إلى صاحبها إذا جاء بعد تملكها وتمسكها، ومعنى: "استمق بها": تملكها ثم أنفقها على نفسك.

شرح العريب وسأل حاصه الحي ﷺ قولة: معصب ﷺ . . . . .  
و. . . . . الوخة بفتح الواو وصمها وكسرها، وفيها لغة رابعة: "أحة" بضم الهمة، وهي اللحم المرتفع من الحدين، ويقال: رجل موحى وواحد أي عظيم الوخة، وجمعها: وحات، ويحيء فيها اللغات المعروفة في جمع فصعة وحجرة وكسرة. وفيه: حوار الفتوى والحكم في حال العصب، وأنه نافذ لكن يكره ذلك في حقها، ولا يكره في حق الحي ﷺ، لأنه لا يخاف عليه في العصب ما يخاف عليها، والله أعلم.







٤٥٠٥ - (١١) وَحَدَّثَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُتَيْسَةَ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعاً: ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ، إِلَّا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ: عَامِينَ أَوْ ثَلَاثَةَ، وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَزَيْدِ بْنِ أَبِي أُتَيْسَةَ وَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ "فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعَدْدِهَا وَوَعَائِهَا وَوَكَائِهَا، فَأَعْطِهَا إِيَّاهُ". وَزَادَ سُفْيَانٌ فِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ "وَالْإِلَّا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكٍ"، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ "وَالْإِلَّا فَاسْتَمْتَعِ بِهَا".

أنه أمر بتعريفها ثلاث سنين. وفي رواية "سنة واحدة". وفي رواية: "أن الراوي شك، قال: لا أدري قال حولاً أو ثلاثة أحوال". وفي رواية: "عامين أو ثلاثة". قال القاضي عياض: قيل في الجمع بين الروايات قولان: أحدهما: أن يطرح الشك والزيادة، ويكون المراد سنة في رواية الشك، وترد الزيادة لمخالفتها باقي الأحاديث. والثاني: أنهما قضيتان، فرواية زيد في التعريف سنة محمولة على أقل ما يجزى، ورواية أبي بن كعب في التعريف ثلاث سنين محمولة على الورع وزيادة الفضيلة. قال: وقد أجمع العلماء على الاكتفاء بتعريف سنة، ولم يشترط أحد تعريف ثلاثة أعوام إلا ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولعله لم يثبت عنه.

وجعله النووي رحمته الله المذهب في مغني المحتاج (٢: ٤١٦) (فما ذكره صاحب الهداية من أنه مع مالك في هذه المسألة مبني على رواية مرجوحة عنه). (تكملة فتح الملهم: ٦١٩/٢)



## [٢- باب في لقطة الحاج]

٤٥٠٦- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ.

٤٥٠٧- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ أَبِي سَالِمٍ الْحِشَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يُعْرِفْهَا".

## ٢- باب في لقطة الحاج

قوله: **هي من مصد الحج** يعني عن التقاطها للتملك،\*\* وأما التقاطها للحفظ فقط فلا مع منه، وقد أوضح ﷺ هذا في قوله في الحديث الآخر: "ولا تغل لقطتها إلا بشد"، وقد سبقت المسألة مسبوقة في آخر كتاب الحج. قوله ﷺ: **من آوى ضالّة فهو ضالّ ما لم يعرفها** هذا دليل للمذهب المختار أنه يلزمه تعريف اللقطة مُطلقاً، سواء أراد تملكها أو حفظها عنى صاحبها، وهذا هو الصحيح، وقد سبق أن الخلاف فيه، ويحور أن يكون المراد بالصالة هنا: صالة الإبل ونحوها مما لا يحور التقاطها للتملك، بل أما تنقط للحفظ على صاحبها، فيكون معناه من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها أبداً، ولا يملكها، والمراد بالصال المارق للصواب.

**فقه الحديث** وفي جميع أحاديث الباب دليل على أن التقاط اللقطة وملكها لا يفتقر إلى حكم حاكم، ولا إلى إذن السلطان، وهذا يجمع عليه، وفيها أنه لا فرق بين العبي والفقر، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور، والله أعلم.

**\*\*قال في تكملة فتح المبهمة** والصحيح أنه إذا وجد لقطة في الحرم، لم يجز له أن يأخذها إلا للحفظ عنى صاحبها، وليعرفها أبداً، بخلاف لقطة سائر البلاد، فإنه يحور التقاطها للتملك. (تكملة فتح المبهمة: ٦٢٢/٢)

### ٣- باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها

٤٥٠٨- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرَبَتُهُ، فَتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ، فَيَنْتَقَلَ طَعَامُهُ؟ إِنَّمَا تَحْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتُهُمْ، فَلَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ".

٤٥٠٩- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، جَمِيعاً، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ وَابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى، كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعاً: "فَيَنْتَقَلَ" إِلَّا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ "فَيَنْتَقَلَ طَعَامُهُ" كَرَوَايَةِ مَالِكٍ.

### ٣- باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها

قوله ﷺ: "لَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ" أحبُّ أحاديثنا على مشربته، فحسب حرسه، فسئل طعامه. فإنَّ حبَّ حب هو ضروع مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتُهُمْ، فلا يحلب أحد مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

**شرح العرب وفوائد الحديث** وفي روايات: "فَيَنْتَقَلَ": بالثاء المثناة في آخره بدل القاف، ومعنى "يَنْتَقِلُ" ينثر كله ويرمي. المشربة: بفتح الميم، وفي الراء لغتان: الصم والفتح، وهي كالعرفة يحرق فيها الطعام وغيره، ومعنى الحديث أنه ﷺ شَنَّ اللِّينَ فِي الصَّرْعِ بِالطَّعَامِ الْمَحْزُونِ الْمَحْفُوظِ فِي الْحِزَانَةِ فِي أَنَّهُ لَا يَحْلُبُ أَحَدُهُ بغير إذنه، وفي الحديث فوائد: منها: تحريم أخذ مال الإنسان بغير إذنه، والأكل منه والتصرف فيه، وأنه لا فرق بين اللبن وغيره، وسواء المحتاج وغيره، إلا المضطر الذي لا يجد مئنة ويجد طعاماً لغيره، فيأكل الطعام للضرورة، ويلزمه بدله للمالكة عندنا وعند الجمهور، وقال بعض السلف وبعض المحدثين: لا يلزمه، وهذا ضعيف، فإن وجد مئنة وطعاماً لغيره، ففيه خلاف مشهور للعلماء، وفي مذهبنا الأصح عندنا: أكل المئنة، أما غير المضطر إذا كان له إدلال على صاحب اللبن، =

=أو غيره من الطعام، بحيث يعلم أو يظن أن نفسه تطيب بأكله منه بغير إذنه، فيه الأكل بغير إذنه، وقد قدمنا بيان هذا مرات.

وأما شرب النبي        وأبي بكر، وهما قاصدان المدينة في المحجرة من لبن عسم الراعي، فقد قدمنا بيان وجهه، وأنه يحتمل أنهما شرباه إدلالاً على صاحبه؛ لأنهما كانا يعرفانه، أو أنه أدن للراعي أن يسقي منه من مر به، أو أنه كان عرفهم بإباحة ذلك، أو أنه مال حربي لا أمان له، " والله أعلم. وفي الحديث أيضاً إثبات القياس، والتمثيل في المسائل، وفيه: أن اللبن يسمى طعاماً، فيبحث به من حلف لا يتناول طعاماً إلا أن يكون له بية تخرج اللبن، وفيه: أن بيع لبن الشاة بشاة في ضرعها لبن، باطل، وبه قال الشافعي ومالك والجمهور، وجوزه الأوراعي، والله أعلم.

"**في تكملة فتح مبدع** وأحسن وجوه الجمع عندي ما ذهب إليه ابن العربي       ، وهو أن هذه المسائل تدور على العرف والعادة، وكانت عادة أهل الحجاز والشام المسامحة في مثل هذا، بخلاف البلاد الأخرى، فيحمل الحوار على ما إذا جرت عادة الملاك بالمسامحة لمن شرب اللبن من صروع الماشية، فكان الإذن منهم حاصل دلالة، ويحمل الهبة على ما إذا لم تجر العادة بذلك. (تكملة فتح الملهم: ٦٢٧/٢)

## [٤- باب الضيافة ونحوها]

٤٥١٠- (١) حَدَّثَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَذْنَابِي وَأَبْصَرْتُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ"، قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ"، وَقَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ".

## ٤- باب الضيافة ونحوها

هذه الأحاديث متطاهرة على الأمر بالضيافة والاهتمام بها وعظيم موقعها، وقد أجمع المسلمون على الضيافة، وأنها من متأكدات الإسلام.

**أقوال الأنمة في حكم الضيافة:** ثم قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة رحمهم الله والجمهور: هي سنة ليست بواجبة. وقال الليث وأحمد: هي واجبة يوماً وليلة. قال أحمد رحمهم الله: هي واجبة يوماً وليلة على أهل البادية وأهل القرى دون أهل المدن، وتناول الجمهور هذه الأحاديث وأشاعها على الاستحباب ومكارم الأخلاق، وتأكد حق الصيف كحديث: "غسل الجمعة واجب على كل محتتم": أي متأكد الاستحباب، وتأولها الخطابي رحمهم الله وغيره على المضطر، والله أعلم.

قوله رحمهم الله: **فبجدهم سنة حائزته يوم وسنة**، صدقة ثلاثة أيام قال العلماء: معناه الاهتمام به في اليوم والليلة، وإتحافه بما يمكن من بر والظاف، وأما في اليوم الثاني والثالث فيطعمه ما تيسر، ولا يريد على عادته، وأما ما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعروف إن شاء فعل، وإن شاء ترك، قالوا: وقوله رحمهم الله: "ولا يحل له أن يقيم عنده حتى يؤلمه": معناه: لا يحل للضيف أن يقيم عنده بعد الثلاث حتى يوقعه في الإثم؛ لأنه قد يعتانه لطول مقامه، أو يعرض له بما يؤديه، أو يطل به ما لا يجور، وقد قال الله تعالى: **حَسَنُوا كَثِيرٌ مِّنْ نَّصِ ابْنِ غَصَصٍ لَّصْنٌ تَمَّ** (الحجرات: ١٢)، وهذا كله محمول على ما إذا أقام بعد الثلاث من غير استدعاء من المضيف، أما إذا استدعاه وطلب زيادة إقامته، أو عزم أو ظن أنه لا يكره إقامته، فلا بأس بالريادة؛ لأن النهي إنما كان لكونه يؤلمه، وقد رال هذا المعنى، والحالة هذه فهو شك في حال المضيف هل نكره الريادة، ويلحقه بها حرج أم لا نحل الريادة إلا بإذنه لظاهر الحديث، والله أعلم.

وأما قوله رحمهم الله: **مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ**، فقد سبق شرحه مبسوطاً في "كتاب الإيمان"، وفيه التصريح بأنه يبيعي له الإمساك عن الكلام الذي ليس فيه خير ولا شر؛ لأنه مما لا يعنيه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه؛ ولأنه قد يسجر الكلام المساح إلى حرام، وهذا موجود في العادة وكثير، والله أعلم.

٤٥١١ - (٢) **ح** أبو كريب محمد بن العلاء: حدثنا وكيع: حدثنا عبد الحميد بن جعفر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي شريح الخزاعي قال: قال رسول الله ﷺ: "الضيافة ثلاثة أيام، وجائزته يوم وليلة، ولا يحل لرجل مسلم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه"، قالوا: يا رسول الله! وكيف يؤثمه؟ قال: "يقيم عنده، ولا شيء له يقريه به".

٤٥١٢ - (٣) **ح** محمد بن المثنى: حدثنا أبو بكر يعقوب الحنفي: حدثنا عبد الحميد بن جعفر: حدثنا سعيد المقبري أنه سمع أبا شريح الخزاعي يقول: سمعت أذناي وبصر عيناي ووعاه قلبي حين تكلم به رسول الله ﷺ، فذكر بمثل حديث الليث، وذكر فيه: "ولا يحل لأحدكم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه" بمثل ما في حديث وكيع.

٤٥١٣ - (٤) **ح** قتيبة بن سعيد: حدثنا ليث، **ح** وحدثنا محمد بن رُمح: أخبرنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عتبة بن عامر أنه قال: قلنا: يا رسول الله! إنك تبعثنا، فتنزل بقوم، فلا يقرؤنا، فما نرى؟ فقال لنا رسول الله ﷺ: "إن نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف، فأقبلوا، فإن لم يفعلوا، فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم".

**أقول** هل العم في حد من لصف وأما قوله **ح** فقد حمه الليث وأحمد على ظاهره، وتأوله الجمهور على أوجه: أحدها: أنه محمول على المضطرين، فإن ضيافتهم واجبة، فإذا لم يضيفوهم، فلهم أن يأخذوا حاجتهم من مال الممتنعين. والثاني: أن المراد لكم أن تأخذوا من أعراسهم بالسبتكم، وتذكرون لسان لومهم وغلهم، والعيب عليهم وذمهم. والثالث: أن هذا كان في أول الإسلام، وكانت المواساة واجبة، فلما اتسع الإسلام سح ذلك، هكذا حكاه القاضي، وهو تأويل ضعيف أو ناظر؛ لأن هذا الذي ادعاه قائله لا يعرف. والرابع: أنه محمول على من مر بأهل الدمة الذين شرط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين، وهذا أيضاً ضعيف، إنما صار هذا في زمن عمر **رحمه الله**.

قوله: **ح** وفي الرواية الثانية "عن أبي شريح الخزاعي"، هو واحد يقال له: العدوي والخزاعي والكعبي، وقد سبق بيانه. قوله **ح**: هو بفتح أوله، وكذا قوله في الرواية الأخرى "فلا يقرؤنا" بفتح أوله، يقال: قرئت الضيف أقره قرى.

## [٥- باب استحباب المؤاسة بفضول المال]

٤٥١٤- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ لَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ يَصْرِفُ بَصْرَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ\* فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ".  
قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ، حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ.

## [٥- باب استحباب المؤاسة بفضول المال]

أما قوله: فجعل يصرف بصره فهكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: "يصرف" فقط بحذف بصره، وفي بعضها: "يضرب" بالضاد المعجمة والباء، وفي رواية أبي داود وغيره: "يصرف راحلته".  
قوائد الحديث في هذا الحديث: الحث على الصدقة والجود والمؤاسة والإحسان إلى الرفقة والأصحاب، والاعتناء بمصالح الأصحاب، وأمر كبير القوم أصحابه بمؤاسة المحتاج، وأنه يكفي في حاجة المحتاج بتعرضه للعتاء، وتعرضه من غير سؤال، وهذا معنى قوله: "فجعل يصرف بصره": أي متعرضاً لشيء يدفع به حاجته، وفيه: مؤاسة ابن السبيل، والصدقة عليه إذا كان محتاجاً، وإن كان له راحلة وعليه ثياب، أو كان موسراً في وطنه، ولهذا يعطى من الزكاة في هذا الحال، والله أعلم.

\*قال في تكملة فتح الملهم قوله: فصل فيه يعني مركوباً فاضلاً عن الحاجة. (تكملة فتح الملهم: ٦٣١/٢)

## [٦- باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت، والمؤاساة فيها]

٤٥١٥- (١) حَتَّى أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا التَّضَرُّ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِي: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ وَهُوَ ابْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنَا إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَأَصَابَنَا جَهْدٌ، حَتَّى هَمَمْنَا أَنْ نُنَحِرَ بَعْضَ ظَهْرِنَا، فَأَمَرَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَجَمَعْنَا مَزَاوِدَنَا، فَبَسَطْنَا لَهُ نِطْعًا، فَاجْتَمَعَ زَادُ الْقَوْمِ عَلَى النَّطْعِ، قَالَ: فَتَطَاوَلْتُ لِأَحْزَرُهُ كَمْ هُوَ؟ فَحَزَرْتُهُ كَرَبِضَةِ الْعَمْرِ، وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً، قَالَ: فَأَكَلْنَا حَتَّى شَبِعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ حَشَوْنَا جُرُبِنَا، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "فَهَلْ مِنْ وَضُوءٍ؟" قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ بِإِدَاوَةٍ لَهُ، فِيهَا نُطْفَةٌ، فَأَفْرَغَهَا فِي قَدَحٍ، فَتَوَضَّأْنَا كُلُّنَا، ثُمَّ دَغَفَقَهُ دَغْفَقَةً، أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً.

## ٦- باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت، والمؤاساة فيها

أما قوله: **جهد** ففتح الجيم وهو المشقة، وقوله: **دغفقه** هكذا هو في بعض النسخ أو أكثرها، وفي بعضها "أروادنا"، وفي بعضها "تزاودنا" بفتح التاء وكسرها، وفي الطبع لعات سقت، أفصحهن كسر النون وفتح الطاء، وقوله: **دغفقه** أي كثر كرها أو كقدرها، وهي رابضة، قال القاصي: الرواية فيه بفتح الراء، وحكاة ابن دريد بكسرها. قوله: **دغفقه** هو بضم الراء وإسكانها جمع حراب بكسر الجيم على المشهور، ويقال بفتحها. قوله: **دغفقه** أي ما يتوصلاً به، وهو بفتح الواو على المشهور، وحكي ضمها، وسبق بيانه في كتاب الطهارة.

**شرح العرب وتفصيل معجزة النبي ﷺ** قوله: **دغفقه** هو بضم النون أي قليل من الماء. قوله: **دغفقه** أي نصبه صاعاً شديداً. وفي هذا الحديث معجرتان طاهرتان لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهما: تكثير الطعام وتكثير الماء، هذه الكثرة الطاهرة، قال المارري في تحقيق المعجزة في هذا: أنه كلما أُكِلَ منه جزء أو شرب جزء خلق الله تعالى جزءاً آخر يخلفه، قال: ومعجزات النبي ﷺ ضربان: أحدهما: القرآن، وهو منقول تواتراً. والثاني: مثل تكثير الطعام والشراب ونحو ذلك، ولك فيه طريقان: أحدهما: أن تقول تواترت على المعنى كتواتر جود حاتم طيء وجلهم الأحص بن قيس، فإنه لا ينقل في ذلك قصة بعينها متواترة، ولكن تكاثرت أفرادها بالآحاد، حتى أعاد مجموعها تواتر الكرم والحلم، وكذلك تواتر انخراق العادة للنبي ﷺ بغير القرآن. والطريق الثاني: أن تقول إذا روى الصحابي مثل هذا الأمر العجيب، وأحال على حضوره فيه مع سائر الصحابة وهم يسمعون روايته ودعواه، أو بلغهم ذلك، ولا يكفون عليه كان ذلك تصديقاً له يوجب العلم بصحة ما قال، والله أعلم.



.....

---

**- فوائد الحديث -** وفي هذا الحديث استحباب المؤاساة في الراد وجمعه عند قلته، وجوار أكل بعضهم مع بعض في هذه الحالة، وليس هذا من الربا في شيء، وإنما هو من نحو الإباحة، وكل واحد مبيع لرفقته الأكل من طعامه، وسواء تحقق الإنسان أنه أكل أكثر من حصته أو دونها أو مثلها، فلا بأس بهذا، لكن يُستَحْتُ له الإيثار والتقليل، لاسيما إن كان في الطعام قلة، والله أعلم.

• • • •

## [ ٣٤ - كتاب الجهاد والسير ]

## [ ١ - باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام... ]

٤٥١٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنِ الدَّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيَّ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، قَدْ أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُوُونَ، وَأَنْعَمَهُمْ تُسْقَى عَنِ الْمَاءِ، فَقَتَلَ مَقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى سَبْيَهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ - قَالَ يَحْيَى: أَحْسَبُهُ قَالَ: - جُوَيْرِيَةَ - أَوْ قَالَ الْبَيْتَةَ: - ابْنَةَ الْحَارِثِ.

وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْحَيْشِ.

٤٥١٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: جُوَيْرِيَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ، وَلَمْ يَشْكُ.

## [ ٣٤ - كتاب الجهاد والسير ]

## [ ١ - باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام، من غير تقدم الإعلام بالإغارة ]

شرح قول يحيى أحد الرواة في آخر الحديث أم قوله: أو التة: فمعناه أن يحيى بن يحيى قال: أصاب يومئذ بنت الحارث، وأطلق شيحي سليم بن أحضر سماها في روايته: جويرية، أو أعجم ذلك وأجرم به، وأقواله التة، وحاصله أنها جويرية فيما أحفظه إما طناً وإما علماً. وفي الرواية الثانية قال: هي جويرية بنت الحارث بلا شك. \* قوله: "وهم غارون" هو بالغين المعجمة وتشديد الراء، أي غافلون.

فقد الحديث وأقوال أهل العلم في الإندار قبل الإغارة وفي هذا الحديث. حوار الإغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة من غير إندار بالإغارة. وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب حكها المارري والقاضي أحدها: يجب الإندار مطلقاً، قال ماث وعيره: وهذا ضعيف. والثاني: لا يجب مطلقاً، وهذا أضعف منه أو باطل. والثالث: يجب إن لم تبلغهم الدعوة، ولا يجب إن بلغتهم لكن يستحب، وهذا هو الصحيح، وبه قال نافع مولى ابن عمر، =

\* قال في نكس فتح اسمه والحاصل أن يحيى بن يحيى حارم في أن يشبه سماها بنت الحارث، وهو متردد في أنه هل سماها جويرية أو لا، فيقول: إنه ذكر التة بنت الحارث، وأحسبه أنه سماها جويرية أيضاً، وقد ثبت بالروايات الأخرى أيضاً أنها كانت جويرية بنت الحارث. (تكملة فتح الملهم: ٣، ١٦، ١٧)

.....

معوا الحسن البصري والثوري والليث والشافعي وأبو ثور وابن المنذر والجمهور. قال ابن المنذر: وهو قول أكثر أهل العلم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على معناه، فمنها هذا الحديث، وحديث قتل كعب بن الأشرف، وحديث قتل أبي الحقيق، وفي هذا الحديث حوار استرقاق العرب؛ لأن بني المصطلق عرب من خزاعة، وهذا قول الشافعي في الجديد، وهو الصحيح، وبه قال مالك، وجمهور أصحابه وأبو حنيفة والأوراعي وجمهور العلماء. وقال جماعة من العلماء: لا يُسْتَرْقَوْنَ، وهذا قول الشافعي في القديم.

♦ ♦ ♦

**[ ٢ - باب تأمير الإمام الأمراء على العوث، ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها ]**

٤٥١٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْحَرَّاجِ، عَنْ سُفْيَانَ، ح  
وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَمْلَأَهُ عَلَيْنَا إِمْلَاءً، ح  
٤٥١٩ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ  
مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مُرثِدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَحَلَّ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ  
الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: "اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا فَلَا تَقْلُوا  
وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَمَثِّلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ  
خِصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ -، فَابْتِئْنُ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ  
أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، .....

٢- باب تأمير الامام الأمراء على السعوث، ووصيته إياهم بأداب العرو وغيرها

**قوله:** "فَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ جُتْرًا وَإِنَّكُمْ لَفِي ذَنْبٍ عَسَىٰ" .  
 "فَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ جُتْرًا" .

معنى كلمة "السرية" أما السرية: فهي قطعة من الجيش تخرج منه تعبر وترجع إليه، قال إبراهيم الحارثي: هي الحيل تبلغ أربعمائة ونحوها، قالوا: سميت سرية؛ لأنها تسري في الليل، ويخفي دهاها، وهي فعيلة، بمعنى فاعلة، يقال: سرى وأسرى إذا ذهب ليلاً. قوله: "ولا تغدروا": بكسر الدال، والوليد: الصبي.

**فوائد الحديث** وفي هذه الكلمات من الحديث فوائد تجمع عليها، وهي تحريم العذر وتحريم العلول وتحريم قتل الصبيان إذا لم يقاتلوا، وكراهة المثلة، واستحباب وصية الإمام أمراءه وحيوشه تتقوى الله تعالى، والرفق بأتباعهم، وتعريفهم ما يحتاجون في عزوهم، وما يحب عليهم، وما يخل لهم، وما يحرم عليهم، وما يكره وما يستحب.

فوله : ہذا کتاب عدوئے من مسلمانانہ فارسیہ و کتاب حصان احوال و شیعہ و عدوئے و قلیل مشہور  
و ثلث مشہورہ فارسیہ و فارسیہ و عدوئے و قلیل مشہورہ فارسیہ و ثلث مشہورہ فارسیہ و عدوئے و قلیل مشہورہ

قوله: **وَمِنْ مَعَهُ مِنْ مَسْجِدٍ عَظِيفٍ عَلَى خَاصَّةِ نَفْسِهِ، وَ"خَيْرًا" مَنْصُوبٌ بِتَرْعِ الْحَافِظِ أَيْ بِخَيْرٍ، أَيْ**  
**أَوْصَاهُ فِي مُعَامَلَتِهِ مَعَ اللَّهِ بِالتَّقْوَى وَالشَّدَّةِ عَلَى النَّفْسِ، وَفِي مُعَامَلَتِهِ مَعَ الْخَلْقِ بِالرَّفْقِ وَالْمُسَامَحَةِ.**

وَأَخْبِرَهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرَهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُوا كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا، فَسَلِّهُمُ الْجِزْيَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ.

-قوله: ثم ادعهم إلى الإسلام. هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم "ثم ادعهم"، قال القاضي عياض رحمه الله: صواب الرواية ادعهم بإسقاط "ثم"، وقد جاء بإسقاطها على الصواب في كتاب أبي عبيد وفي سنن أبي داود وغيرهما؛ لأنه تفسير للخصال الثلاث، وليست غيرها. وقال المازري: ليست "ثم" هنا رائدة، بل دخلت لاستفتاح الكلام والأخذ.

قوله رحمه الله: ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار مهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فبهم ما على المهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن لم يفعلوا فبهم حكم أعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين. ولا يكون لهم في الغنيمة والفَيْء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين. معنى هذا الحديث: أنهم إذا أسلموا استحب لهم أن يهاجروا إلى المدينة، فإن فعلوا ذلك كانوا كالمهاجرين قبلهم في استحقاق الفَيْء والغنيمة وغير ذلك، وإلا فهم أعراب كسائر أعراب المسلمين الساكنين في البادية من غير هجرة ولا غزو، فتحري عليهم أحكام الإسلام، ولا حق لهم في الغنيمة والفَيْء، وإنما يكون لهم نصيب من الزكاة إن كانوا بصفة استحقاقها.

**أقوال الأنمة في مصرف الصدقات والعيمة.** قال الشافعي: الصدقات للمساكين ومحوهم ممن لا حق له في الفَيْء، والفَيْء للأحناد، قال: ولا يعطى أهل الفَيْء من الصدقات، ولا أهل الصدقات من الفَيْء، واحتج بهذا الحديث. وقال مالك وأبو حنيفة: المالان سواء، ويجوز صرف كل واحد منهما إلى النوعين. وقال أبو عبيد: هذا الحديث منسوخ، قال: وإنما كان هذا الحكم في أول الإسلام لمن لم يهاجر، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ (الأنفال: ٧٥)، وهذا الذي ادعاه أبو عبيد لا يسلم له.

**أقوال أهل العلم فيما قل منهم الحرية، وفي مقدار أقل ما يؤخذ منها.** قوله رحمه الله: فإن هم أبوا فسلهم الحرية، فإن هم أحابث، فاقبل منهم وكف عنهم. هذا مما يستدل به مالك والأوزاعي وموافقهما في جواز أخذ الجزية من كل كافر عريباً كان أو عجمياً، كتابياً أو مجوسياً أو غيرهما. وقال أبو حنيفة رحمه الله: تؤخذ الجزية من جميع الكفار إلا مشركي العرب ومجوسهم. وقال الشافعي: لا يقبل إلا من أهل الكتاب والمجوس عرباً كانوا أو عجماً، -

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم:** وحديث الباب حجة للحفية والمالكية، لكونه عاماً في سائر المشركين والكفار، يقول الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله في أحكام القرآن (٣: ٩٣) بعد سرد حديث الباب: "وذلك عام في سائر المشركين، وحصصنا منهم مشركي العرب بالآية، وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم فيهم". (تكملة فتح الملهم: ٢٠/٣)

وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ، أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ.

وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تُنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا أَوْ نَحْوُهُ، وَزَادَ إِسْحَاقُ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، قَالَ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ - قَالَ يَحْيَى: يَعْنِي أَنْ عُلْقَمَةَ يَقُولُهُ لِابْنِ حَيَّانَ - فَقَالَ: حَدَّثَنِي مُسْلِمٌ بْنُ هَيْصَمٍ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُهُ.

٤٥٢٠ - (٣) . حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي عُلْقَمَةُ بْنُ مُرْثِدٍ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ بُرَيْدَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا أَوْ سَرِيَّةً دَعَاهُ، فَأَوْصَاهُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٤٥٢١ - (٤) . حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْفَرَّاءُ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا.

ويحتاج بمفهوم آية الجزية، وحديث: "سواهم سعة أهل الكتاب"، ويتأول هذا الحديث، على أن المراد بأبعد الجزية أهل الكتاب؛ لأن اسم المشرك يطلق على أهل الكتاب وغيرهم، وكان تخصيصهم معلوماً عند الصحابة، واحتلموا في قدر الجزية، فقال الشافعي: أقلها دينار على العبي، ودينار على الفقير أيضاً في كل سنة، وأكثرها ما يقع به التراخي. وقال مالك: هي أربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعون درهماً على أهل الفضة. وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وأحمد: على العبي ثمانية وأربعون درهماً، والمتوسط أربعة وعشرون والفقير اثنا عشر. قوله ﷺ: "وإذا حاصرت أهل حصن، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك، فإنكم أن تخفروا ذمتكم وذمة أصحابكم، أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله ﷺ".

شرح الغريب وفوائد الحديث قال العلماء: الذمة: هنا العهد، و"تخفروا" بضم التاء أحفرت الرجل إذا نقضت عهده، وحفرته أمتته وحميته، قالوا: وهذا هي تربيته أي لا تجعل لهم ذمة الله، فإنه قد ينقضها من لا يعرف حقها، وينتهك حرمتها بعض الأعراب وسواد الجيش.

بقوله عليه السلام: "وإذا حاصرت أهل حصي، فأردوك أن تبرهم على حكم الله، ولا تبرهم على حكم الله، كن أرحمهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا". هذا النهي أيضاً على التنزيه والاحتياط، وفيه حجة لمن يقول: ليس كل مجتهد مصيباً، بل المصيب واحد، وهو الموافق لحكم الله تعالى في نفس الأمر، وقد يجيب عنه القائلون بأن كل مجتهد مصيب بأن المراد أنك لا تأمن أن ينزل على وحي بخلاف ما حكمت، وهذا المعنى منتفٍ بعد النبي ﷺ. \*\* قوله: "حدثنا مسلم بن هيصم": بفتح الهاء والصاد المهملة.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: ولا تبرهم على حكم الله حمله الإمام محمد عليه السلام على التحريم، وأبو يوسف على التنزيه، راجع لتفصيله بدائع الصائغ (٧: ١٠٧، ١٠٨). وقال شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٢: ٤٤): "وقول محمد عندي أولى وأحوط، وقول أبي يوسف أقيس وأضبط. وقد احتج بعض العلماء بقوله عليه السلام: "فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا؟" على أن ليس كل مجتهد مصيباً، بل الحق عند الله واحد. والحديث لا يتهض للاستدلال به على ذلك؛ لاحتمال أن يكون منصرفاً إلى زمان جواز ورود النسخ، كذا في النيل. (تكملة فتح الملهم: ٢٢، ٢١/٣)



### [٣- باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير]

٤٥٢٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، قَالَ: "بَشِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا".

٤٥٢٣- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: "يَسْرًا وَلَا تُعْسِرًا، وَبَشْرًا وَلَا تُنْفِرًا، وَتَطَاوَعًا وَلَا تَخْتَلَفًا".

٤٥٢٤ - (٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ**: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ، عَنْ زَكَرِيَاءَ بْنِ عَدِيٍّ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ: "وَتَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلِفَا".

٤٥٢٥ - (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي  
الْتَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا  
مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ  
أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَسَكَنُوا وَلَا تُنْفِرُوا".

### ٣- باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير

قوله ﷺ: "أَمْرٌ لَا تَعْمُرُ، وَلَا تَعْمُرُ، وَلَا تَعْمُرُ". وفي الحديث الآخر: "لَا تَعْمُرُ، وَلَا تَعْمُرُ، وَلَا تَعْمُرُ".

بيان فائدة الجمع بين الصدين في ألفاظ هذه الاحاديث. وفي حديث أنس رضي الله عنه: 'يسرو ولا تعسرو' يسروا ولا تعسروا. إما جمع في هذا الألفاظ بين الشيء وضده؛ لأنه قد يفعلهما في وقتين، فلو اقتصر على 'يسروا' لصدق ذلك على من يسر مرة أو مرات، وعسر في معظم الحالات، فإذا قال: "ولا تعسروا" انتهى التعمير في جميع الأحوال من جميع وجوهه، وهذا هو المطلوب، وكذا يقال: في "شرا ولا تنفرا"، "وتطاولا ولا تحتفيا"؛ لأنهما قد يتطاولان في وقت ويختلفان في وقت، وقد يتطاولان في شيء ويختلفان في شيء. =

-**فوائد الحديث:** وفي هذا الحديث الأمر بالتيسير بفضل الله، وعظيم ثوابه وجزيل عطائه وسعة رحمته، والنهي عن التنفير بذكر التخويف وأنواع الوعيد مَحْضَةً من غير ضمها إلى التيسير، وفيه: تأليف من قَرَّبَ إِسلامَهُ وترك التشديد عليهم، وكذلك من قارب البلوغ من الصبيان، ومن بلغ، ومن تاب من المعاصي كلهم يتلطف بهم، ويُدرَجُون في أنواع الطاعة قليلاً قليلاً، وقد كانت أمور الإسلام في التكليف على التدريج، فمَنى يُسَّرَ على الداخل في الطاعة، أو المرید للدخول فيها، سُهِّلَتْ عليه، وكانت عاقبته غالباً الترايد منها، ومَنى عُسِّرَتْ عليه أوشك أن لا يدخل فيها، وإن دخل أوشك أن لا يدوم أو لا يستحلها، وفيه: أمر الولاة بالرفق، واتفاق المتشاركين في ولاية ونحوها، وهذا من المهمات، فإن غالب المصالح لا يتم إلا بالاتفاق، ومَنى حصل الاختلاف فات. وفيه: وصية الإمام الولاة، وإن كانوا أهل فضل وصلاح كمعاد وأبي موسى، فإن الذكرى تنفع المؤمنين.

قوله: "حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان عن عمرو عن سعيد بن أبي بردة": هذا مما استدركه الدارقطني، وقال: لم يتابع ابن عباد عن سفيان عن عمرو عن سعيد، وقد روي عن سفيان عن مسعر عن سعيد ولا يثبت، ولم يُخَرِّجْهُ البخاري من طريق سفيان، هذا كلام الدارقطني، ولا إنكار على مسلم؛ لأن ابن عباد ثقة، وقد جزم بروايته عن سفيان عن عمرو عن سعيد، ولو لم يثبت لم يضر مسلماً، فإن المتن ثابت من الطرق.



٤٥٣٠ - (٥) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ".

٤٥٣١ - (٦) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، ح وَحَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ "يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ".

٤٥٣٢ - (٧) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ، يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ".

٤٥٣٣ - (٨) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ** قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ".

٤٥٣٤ - (٩) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ** قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُلَيْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ عِنْدَ اسْتِئْثَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٤٥٣٥ - (١٠) **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الْمُسْتَمِرُّ بْنُ الرِّيَّانِ: حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ، أَلَا وَلَا غَادِرٌ أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَةٍ".

= بيان عظم نحرع العدر، لاسيما من صاحب الولاية العامة؛ لأن عدره يتعدى صرره إلى حق كثيرين، وقيل: لأنه غير مضطر إلى العدر لقدرته على الوفاء، كما جاء في الحديث الصحيح في تعظيم كذب امك، وامشهور أن هذا الحديث وارد في دم الإمام الغادر. وذكر القاضي عياض احتمالين: أحدهما: هذا وهو هي الإمام أن يغدر =

= في عهوده لرعيته وللکفار وغيرهم، أو عذره للأمانة التي قلدها لرعيته والترم القيام بها، والمحافظة عليها، ومتى حاتم أو ترك الشفقة عليهم أو الرفق بهم، فقد عذر بعهدده. والاحتمال الثاني: أن يكون المراد هي الرعية عن العذر بالإمام، فلا يشقوا عليه العصا، ولا يتعرضوا لما يخاف حصول فتنة بسببه، والصحيح الأول، والله أعلم. \*\*

\*\* قال في تكملة فتح الملهم ولكن الذي يظهر أن راوي الحديث -وهو ابن عمر - قد حمل الحديث على العموم في كل عذر، سواء كان عذر الإمام لرعيته، أو بالعكس. (إلى أن قال:) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٨٤: ٦): "ولا أدري ما المانع من حمل الخبر على أعم من ذلك". (تكملة فتح الملهم: ٢٧/٣)

.....

## [٥- باب جواز الخداع في الحرب]

٤٥٣٦- (١) **وَحَدَّثَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لِعَلِيِّ وَزُهَيْرٍ قَالَ عَلِيٌّ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا- سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْحَرْبُ خُدْعَةٌ".**

٤٥٣٧- (٢) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْحَرْبُ خُدْعَةٌ".**

## ٥- باب جواز الخداع في الحرب

بيان اللغات في كلمة "خدعة"، وحكم خداع الكفار، وشروط حواره قوله ﷺ: "الحرب خدعة": فيها ثلاث لغات مشهورات اتفقوا على أن أفصحهم "خدعة" بفتح الحاء وإسكان الدال، قال ثعلب وغيره: وهي لغة النبي ﷺ. والثانية: بضم الحاء وإسكان الدال، والثالثة: بضم الحاء وفتح الدال. واتفق العلماء على جواز خداع الكفار في الحرب، وكيف أمكن الخداع إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان فلا يحل، وقد صح في الحديث جواز الكذب في ثلاثة أشياء: أحدها: في الحرب، قال الطبري إنما يجوز من الكذب في الحرب المعارض دون حقيقة الكذب، فإنه لا يحل، هذا كلامه، والظاهر إباحة حقيقة نفس الكذب، لكن الاقتصار على التعريض أفضل، والله أعلم.\*\*

**"قال في تكملة فتح الملهم** واعلم أن الكذب جائز في بعض الأحوال عند الشافعية. أما الخنبة فلا أراهم يجوزونه صراحة في موضع، نعم! وسعوا بالكنائيات والمعارض وأمثالهما. (إلى أن قال:) ولكن حكى الشيخ طهر أحمد العثماني عن الإمام الشيخ أشرف علي التهاوي رحمه الله أنه قال: "والحق جوار الكذب الصريح إذا لم يقدر على التعريض في المواضع الثلاثة المذكورة في حديث أسماء، وعدم حواره إذا قدر عليه، وأما ما ذكره في شرح السير أن الكذب المحض لا رحصة فيه، فمبني على الاحتياط". (تكملة فتح الملهم: ٣٣/٣)

## [٦- باب كراهة تمّي لقاء العدو، والأمر بالصبر عند اللقاء]

٤٥٣٨- (١) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنِ الْمُغِيرَةِ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَوَامِيُّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا تَمْتَنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا".

٤٥٣٩- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ كِتَابِ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، فَكُتِبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، حِينَ سَارَ إِلَى الْحُرُورِيَّةِ، يُخْبِرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ، يَنْتَظِرُ حَتَّى إِذَا مَالَتِ الشَّمْسُ قَامَ فِيهِمْ، فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَمْتَنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ، فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ". ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: "اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجْرِي السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ، اهْزِمْنَهُمْ وَأَنْصِرْنَا عَلَيْهِمْ".

## ٦- باب كراهة تمّي لقاء العدو، والأمر بالصبر عند اللقاء

قوله ﷺ: لَا تَمْتَنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وفي الرواية الأخرى: لَا تَمْتَنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ".

بيان حكمه النهي عن تمّي لقاء العدو إما هي عن تمّي لقاء العدو؛ لما فيه من صورة الإعجاب، والافتكاح على النفس، والثوق بالقوة، وهو نوع بُغْيٍ، وقد ضمن الله تعالى لمن بُغِيَ عليه أن ينصره؛ ولأنه يتضمن قلة الاهتمام بالعدو واحتقاره، وهذا يخالف الاحتياط والحزم، وتأوله بعضهم على النهي عن التمي في صورة خاصة، وهي إذا شك في المصلحة فيه، وحصول ضرر، وإلا فالقتال كله فضيلة وطاعة، والصحيح الأول، ولهذا تميمه ﷺ بقوله ﷺ: "وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ". وقد كثرت الأحاديث في الأمر بسؤال العاقبة، وهي من الألفاظ العامة المتسولة؛ لدفع جميع المكروهات في البدن والباطن في الدين والدنيا والآخرة، "اللهم إني أسألك العاقبة العامة لي ولأحبائي ولجميع المسلمين".

وأما قوله ﷺ: فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، فهذا حث على الصبر في القتال، وهو أكد أركانه، وقد جمع الله سبحانه - آداب القتال في قوله تعالى: ﷻ - لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا وَدَوَّكُوا لَهُمْ صَبْرًا -



«تَعَمَّكَ فَصَحَّوْهُ» - وَصَبُّوْهُ نَهْ وَرَسُولُهُ وَلَا تَسْرِغُوْهُ فَنَفْسُوْهُ وَنَذِهْ رِخْلَكُمْ وَصَبُّوْهُ رَأَيْتُمْ مَعَ  
 الصُّرَبِ - وَلَا تَكُونُوْهُ كَالَّذِي خَرَّخُوْهُ مِنْ دُبُرِهِمْ نَصْرَ وَرَاءِ نَاسٍ وَيَضُدُّوْنَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ #  
 (الأنفال: ٤٥-٤٧). وأما قوله ﷺ: «وَمِمَّنْ أَلْحَقَهُ نَحْبُ صَالٍ سَيُوفٌ» فمعناه: ثواب الله، والسبب  
 الموصل إلى الحقة عند الصرب ناسيوف في سبيل الله، ومشى المجاهدين في سبيل الله، فاحصروا فيه بصدق  
 واشتوا. قوله في هذا الحديث: «أَنْ أَلْحَقَهُ نَحْبُ صَالٍ سَيُوفٌ» انتظر حتى مالت الشمس قد فيهم، فقال: يا أيها الناس! إلى آخره،  
 وقد جاء في غير هذا الحديث أنه ﷺ كان إذا لم يقاتل أول النهار انتظر حتى ترول الشمس.

**حكمة الانتظار إلى روال الشمس** قال العلماء: سبه أنه أمكن للقتال، فإنه وقت هبوب الريح وبشاط النفوس،  
 وكلما حال ارددوا نشاطاً وإقداماً على عدوهم، وقد جاء في صحيح البخاري: «أحر حتى تهت الأرواح وتعصر  
 الصلاة»، قالوا: وسببه فضيلة أوقات الصلوات والدعاء عندها.

قوله: «نَمَوْهُ» أي ﷺ. فمنهم من كتب: «نَحْرَى حَسْبَ وَهْمٍ» لأحر، «هَرَمَهُ» صبراً عليه  
 فيه استحباب الدعاء عند اللقاء والاستتصار، والله أعلم.

قوله: «عَنْ أَبِي الصَّرِّ عَنْ كِتَابِ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ»، قال الدارقطني: هو حديث صحيح، قال: واتفاق البخاري  
 ومسلم على روايته حجة في حوار العمل بالمكانة والإحارة، وقد جوردوا العمل بالمكانة والإحارة، وبه قال  
 جماهير العلماء من أهل الحديث والأصول والعقده، ومبعت طائفة الرواية لها، وهذا نص، والله أعلم.

## [٧- باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو]

- ٤٥٤٠- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْأَحْزَابِ، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ! مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اهْزِمِ الْأَحْزَابِ، اللَّهُمَّ! اهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ".
- ٤٥٤١- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ خَالِدٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "هَازِمِ الْأَحْزَابِ"، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: "اللَّهُمَّ".
- ٤٥٤٢- (٣) وَحَدَّثَهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: "مُجْرِي السَّحَابِ".
- ٤٥٤٣- (٤) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ يَوْمَ أُحُدٍ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ إِن تَشَأْ، لَا تُعْبِدُ فِي الْأَرْضِ \*\*\*.

## [٧- باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو]

ذكر في الباب دعاؤه ﷺ عند لقاء العدو، وقد اتفقوا على استحبابه. قوله ﷺ: **اللَّهُمَّ! اهْزِمِ الْأَحْزَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اهْزِمِ الْأَحْزَابِ، اللَّهُمَّ! اهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ**، أي ازعجهم وحركهم بالشدائد، قال أهل اللغة: الرلزال والزلزلة: الشدائد التي تحرك الناس. قوله ﷺ: **كَانَ يَقُولُ يَوْمَ أُحُدٍ اللَّهُمَّ إِنَّكَ إِن تَشَأْ، لَا تُعْبِدُ فِي الْأَرْضِ** قال العلماء: فيه التسليم لقدر الله تعالى، والرد على غلاة القدرية الزاعمين أن الشر غير مراد ولا مقدر - تعالى الله عن قولهم -. وهذا الكلام متضمن أيضاً لطيب النصر، وجاء في هذه الرواية أنه ﷺ قال هذا يوم أُحُدٍ، وجاء بعده أنه قاله يوم بدر، وهو المشهور في كتب السير والمغازي، ولا معارضة بينهما، فقال في اليومين، والله أعلم.

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم.** قوله: **لَا يُعْبِدُ فِي الْأَرْضِ** قال الحافظ في الفتح (٧: ٢٨٩): "وبما قال ذلك؛ لأنه علم أنه حاتم السبيل، فلو هلك هو ومن معه حينئذ لم يبعث أحد ممن يدعو إلى الإيمان، ولا يستمر المشركون يعبدون غير الله، فالمعنى لا يعبد في الأرض هذه الشريعة". (تكملة فتح الملهم: ٣٧/٣)

## [٨- باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب]

٤٥٤٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ امْرَأَةً وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتُولَةً، فَأَثَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ. \*\*

٤٥٤٥- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ قَالَا حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: وَجِدَتْ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَغَازِي، فَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ.

## [٨- باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب]

قوله: "هي رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان" أجمع العلماء على العمل بهذا الحديث، وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا، فإن قاتلوا، قال جماهير العلماء: يُقتلون. وأما شيوخ الكفار، فإن كان فيهم رأي قتلوا، وإلا ففيهم وفي الرهائن خلاف، قال مالك وأبو حنيفة: لا يقتلون. والأصح في مذهب الشافعي: قتلهم.

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "قتل النساء والصبيان". وإن هذا الحكم من ميزات الإسلام البارزة، فإنه أول من حكم بحرمة قتل هؤلاء في الحرب، حين كان الناس يعتقدون عد الحرب على النساء والشيوخ والولدان، ولم تكن في العالم أمة أكثر احتفاظاً بهذا الحكم، وأعظم اعتناء به من الأمة الإسلامية. (تكملة فتح الملهم: ٣٨/٣)

## [٩- باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد]

٤٥٤٦- (١) وَحَدَّثَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الذَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، يُبَيِّتُونَ، فَيُضَيُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ، فَقَالَ: "هُمُ مِنْهُمْ".\*

٤٥٤٧- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نُضَيِّبُ فِي الْبَيَاتِ مِنَ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: "هُمُ مِنْهُمْ".

## ٩- باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد

تأويل الإمام النووي السجدة التي ردَّ عليها القاضي قوله: سئل رسول الله ﷺ عن الذراري من المشركين، فيضون من نساءهم وذرائعهم، فقال: هم منهم. هكذا هو في أكثر نسخ بلادنا، سئل عن الذراري، وفي رواية: عن أهل الدار من المشركين، ونقل القاضي هذه عن رواية جمهور رؤاة صحيح مسلم، قال: وهي العنواب. فأما الرواية الأولى، فقال: يست شيء، بل هي تصحيف، قال: وما عده هو تبين العبط فيه. قلت: وليست باطلة، كما ادعى القاضي، بل لها وجه، وتقديره: سئل عن حكم صبيان المشركين الذين يبئنون، فيضون من نساءهم وصبيانهم بالقتل، فقال: "هم من آئانهم"، أي لا بأس بذلك؛ لأن أحكام آئانهم جارية عليهم في الميراث، وفي الكاچ، وفي القصاص والديات وغير ذلك، والمراد إذا ما بتعمدوا من غير ضرورة. وأما الحديث السابق في النهي عن قتل النساء والصبيان، والمراد به بدئي، وهذا الحديث الذي ذكرناه من حوار بينهم، وقاتل النساء والصبيان في البيات هو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد.

شرح العريب وفقه الحديث ومعنى "البيات" و"يبئنون" أن يعار عليهم بالليل حيث لا يعرف الرجل من المرأة والصبي، وأما الدراري فتشديد الياء وتخميفها لعتان، التشديد أفصح وأشهر، والمراد بالذراري ههنا النساء والصبيان، =

فقوله: فقال: هم منهم. هذا محمول على حالة الضرورة، وما سبق من منع عن قتل الصبيان على حالة الاختيار.

\*\*قال في تكملة فتح الملهم ثم إن تعريم قتل النساء والصبيان مفيد عند الجمهور كما إذا لم يقتلوا، فإن قاتلوا فلا بأس بقتلهم. (تكملة فتح الملهم: ٤٠/٣)

٤٥٤٨ - (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جُثَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: لَوْ أَنَّ خَيْلًا أَغَارَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصَابَتْ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: "هُمُ مِنْ آبَائِهِمْ".

وفي هذا الحديث دليل لجواز البيات، وجوار الإغارة على من بلغتهم الدعوة من غير إعلامهم بذلك، وفيه: أن أولاد الكفار حكمهم في الدنيا حكم آبائهم، وأما في الآخرة ففيهم إذا ماتوا قبل البلوغ ثلاثة مدهب، الصحيح: أنهم في الجنة، والثاني: في النار، والثالث: لا يجزم فيهم شيء، والله أعلم.

.....

## [١٠- باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها]

٤٥٤٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ الْبُؤَيْرَةُ.

زَادَ قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ فِي حَدِيثِهِمَا: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْثَةٍ \* أَوْ تَرَكَتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِىَ الْمُفْسِقِينَ﴾ (الحشر: ٥)

٤٥٥٠- (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَحَرَّقَ، وَلَهَا يَقُولُ حَسَانُ:

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ      حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ

وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْثَةٍ أَوْ تَرَكَتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا﴾ الآية.

٤٥٥١- (٣) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ: أَخْبَرَنِي عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ السَّكُونِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ.

## ١٠- باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها

قوله: "حرق" ﷻ نخل بني النضير وقطع، وهي البؤيرة، فأنزل الله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْثَةٍ أَوْ تَرَكَتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِىَ الْمُفْسِقِينَ﴾

**شرح الكلمات:** قوله: "حرق" بتشديد الراء، و"البؤيرة" بصم الباء الموحدة، وهي موضع نخل بني النضير، و"الليثة" المذكورة في القرآن: هي أنواع الثمر كلها إلا العجوة، وقيل: كرام النخل، وقيل: كل النخل، وقيل: كل الأشجار للينها، وقد ذكرنا قبل هذا أن أنواع نخل المدينة مائة وعشرون نوعاً، وفي هذا الحديث جواز قطع شجر الكفار وإحراقه، وبه قال عبد الرحمن بن القاسم ونافع مولى ابن عمر ومالك والثوري وأبو حنيفة-

\*قوله: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْثَةٍ وذلك أنه حين قطع نادوه "يا محمد! قد كنت تنهى عن الفساد فما بالك تقطع النخل وتحرقها؟"، قال السهيلي: قال أهل التأويل وقع في نفوس بعض المسلمين شيء من هذا الكلام حتى أنزل الله تعالى الآية، ذكره في المواهب.

-والشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور، وقال أبو بكر الصديق والليث بن سعد وأبو ثور والأوراعي في رواية عنهم: لا يجوز. قوله: [الوافر]

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ\*\*

المستطير: المنتشر. والسراة، بفتح السين: أشراف القوم ورؤساؤهم، والله أعلم.

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم:** قوله: 'وهان على سراة: هان: أي سهل. (إلى أن قال:). يعرض حسان بن ثابت رضي الله عنه في هذا الشعر على كفار قريش، فلأنهم حملوا بني النضير، وأثاروا على نقض عهدهم مع النبي ﷺ، ووعدهم بصرهم، فلم يفعلوا، يقول سهل على بني لؤي من القريش: هذا الحريق المستطير بالبويرة الذي أشعله المسلمون على بني النضير، فلم يحتفلوا به، ولم يصروهم، مع ما أثاروا عليه من نقض العهد. (تكملة فتح الملهم: ٤٣/٣)

.....



## [ ١١ - باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة ]

٤٥٥٢- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَالْقُطَيْبُ لَهُ-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْسِي بِهَا، وَلَمَّا بَيَّنَّ، وَلَا آخِرُ قَدْ بَيَّنَّا، وَلَمَّا يَرْفَعُ سُقْفَهَا، وَلَا آخِرُ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ، وَهُوَ مُنْتَظَرٌ وَلَا ذَهَابُ، قَالَ: فَغَزَا، فَأَذْنَى لِلْقَرْيَةِ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيَّ شَيْئًا فَحَبِسْتَ عَلَيْهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَجَمَعُوا مَا غَنِمُوا، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لِتَأْكُنَّهُ، فَأَنْتَ أَنْ تَطْعُمَهُ، فَقَالَ: فِيكُمْ غُلُولٌ، فَلْيَبَايِعُنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ، فَبَايَعُوهُ، فَلَصَقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، فَلْيَبَايِعُنِي قَبِيلَتَكَ، فَبَايَعْتُهُ، قَالَ: فَصَلَّتْ بِيَدِ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، أَتُمْ غَلَلْتُمْ، قَالَ: فَأَخْرَجُوا لَهُ مِثْلَ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: فَوَضَعُوهُ فِي الْمَالِ وَهُوَ بِالصَّعِيدِ، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ فَأَكَلَتْهُ، فَلَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبِيلِنَا، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجْزَنَا، فَطَيَّبَهَا لَنَا".

## ١١ - باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة

قوله ﷺ: "غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْسِي بِهَا، وَلَمَّا بَيَّنَّ، وَلَا آخِرُ قَدْ بَيَّنَّا، وَلَمَّا يَرْفَعُ سُقْفَهَا، وَلَا آخِرُ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ، وَهُوَ مُنْتَظَرٌ وَلَا ذَهَابُ، قَالَ: فَغَزَا، فَأَذْنَى لِلْقَرْيَةِ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيَّ شَيْئًا فَحَبِسْتَ عَلَيْهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَجَمَعُوا مَا غَنِمُوا، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لِتَأْكُنَّهُ، فَأَنْتَ أَنْ تَطْعُمَهُ، فَقَالَ: فِيكُمْ غُلُولٌ، فَلْيَبَايِعُنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ، فَبَايَعُوهُ، فَلَصَقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، فَلْيَبَايِعُنِي قَبِيلَتَكَ، فَبَايَعْتُهُ، قَالَ: فَصَلَّتْ بِيَدِ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، أَتُمْ غَلَلْتُمْ، قَالَ: فَأَخْرَجُوا لَهُ مِثْلَ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: فَوَضَعُوهُ فِي الْمَالِ وَهُوَ بِالصَّعِيدِ، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ فَأَكَلَتْهُ، فَلَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبِيلِنَا، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجْزَنَا، فَطَيَّبَهَا لَنَا".

معاني الكلمات وفائدة الحديث أما "البضع"، فهو بضع الناء، وهو فرج المرأة، وأما "الخلفات"، ففتح الحاء المعجمة وكسر اللام، وهي الخوامل، وفي هذا الحديث: أن الأمور المهمة يسعى أن لا تفوت إلا إلى أولي الخرم، وفراع المال لها، ولا تفوت إلى متعلق القلب بغيرها؛ لأن ذلك يضعف عزمه، ويقوت كمال بدن وسعه فيه.

قوله ﷺ: "غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْسِي بِهَا، وَلَمَّا بَيَّنَّ، وَلَا آخِرُ قَدْ بَيَّنَّا، وَلَمَّا يَرْفَعُ سُقْفَهَا، وَلَا آخِرُ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ، وَهُوَ مُنْتَظَرٌ وَلَا ذَهَابُ، قَالَ: فَغَزَا، فَأَذْنَى لِلْقَرْيَةِ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيَّ شَيْئًا فَحَبِسْتَ عَلَيْهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَجَمَعُوا مَا غَنِمُوا، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لِتَأْكُنَّهُ، فَأَنْتَ أَنْ تَطْعُمَهُ، فَقَالَ: فِيكُمْ غُلُولٌ، فَلْيَبَايِعُنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ، فَبَايَعُوهُ، فَلَصَقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، فَلْيَبَايِعُنِي قَبِيلَتَكَ، فَبَايَعْتُهُ، قَالَ: فَصَلَّتْ بِيَدِ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، أَتُمْ غَلَلْتُمْ، قَالَ: فَأَخْرَجُوا لَهُ مِثْلَ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: فَوَضَعُوهُ فِي الْمَالِ وَهُوَ بِالصَّعِيدِ، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ فَأَكَلَتْهُ، فَلَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبِيلِنَا، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجْزَنَا، فَطَيَّبَهَا لَنَا".

= قال القاضي: اختلف في حبس الشمس المذكور هنا، فقليل: ردت على أدراجها، وقيل: وقفت ولم ترد، وقيل: أنطى محركتها، وكل ذلك من معجزات النبوة، قال: ويقال: إن الذي حُبِسَتْ عليه الشمس يوشع بن نون، قال القاضي رحمته: وقد روي أن نبيا عليه السلام حبست له الشمس مرتين: إحداهما: يوم "الحدق" حين شغلوا عن صلاة العصر حتى غربت، فردها الله عليه حتى صلى العصر، ذكر ذلك الطحاوي، وقال: رواه ثقة. والثانية: صبيحة الإسراء حين انتظر العير التي أحر بوصولها مع شروق الشمس، ذكره يونس بن بكير في زيادته على سيرة ابن إسحاق.

قوله عليه السلام: **مجمعوا من غموا. فأبست نار منكم. فأتى أن طعمه، فقال منكم عند هذه كانت عادة الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - في العنائم أن يجمعوها، فتجيء نار من السماء، فتأكلها، فيكون ذلك علامة لقبولها، وعدم الغلول، فلما جاءت في هذه المرة، فأبست أن تأكلها علم أن فيهم علولاً، فلما ردوه، جاءت فأكبتها، وكذلك كان أمر قربانهم إذا ثقل جاءت نار من السماء، فأكبتها.**

قوله عليه السلام: **أوصعوه في الماء وهو أصعب** يعني وجه الأرض، وفي هذا الحديث: إباحة الغنائم لهذه الأمة -زادها الله شرفاً-، وأما مختصة بذلك، والله أعلم.

• • • •

## [١٢- باب الأنفال]

٤٥٥٣- (١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخَذَ أَبِي مِنَ الْخُمْسِ سَيْفًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: هَبْ لِي هَذَا، فَأَبَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (الأنفال: ١).

٤٥٥٤- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَزَلَتْ فِي أَرْبَعِ آيَاتٍ، أَصَبْتُ سَيْفًا فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَقَلْنِيهِ، فَقَالَ: "ضَعُهُ"، ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "ضَعُهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ". ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: نَقَلْنِيهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "ضَعُهُ"، فَقَامَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَقَلْنِيهِ، أَأَجْعَلُ كَمَنْ لَا غَنَاءَ لَهُ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "ضَعُهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ"، قَالَ: فَتَرَكْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾.

## ١٢- باب الأنفال

قوله: عن مصعب بن سعد عن أبيه قال أخذ أبي من الخمس سيفاً، فأتى به النبي ﷺ، فقال: هب لي هذا، فأبى، فأنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾. فقوله عن أبيه قال: أحد أبي هو من تلويس الخطابي، وتقديره عن مصعب بن سعد أنه حدث عن أبيه حديث، قال فيه: قال أبي: أخذت حكم العنائم من الخمس سيفاً إلى آخره. قال القاضي: يحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية وإباحتها، قال: وهذا هو الصواب، وعليه يدل الحديث، وقد روي في تمامه ما بيته من كلام النبي ﷺ لسعد بعد نزول الآية: حد سيفك، إنك سألتني وليس لي ولا لك، وقد جعله الله لي. وجعلته لك.

أقوال أهل العلم في تأويل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولُ﴾. قال: واحتلوا في هذه الآية، وقيل: هي مسبوخة بقوله تعالى: ﴿وَتَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَإِنَّهُ خُمُسُهُ لِلرَّسُولِ﴾ (الأنفال: ٤١) وأن مقتضى آية الأنفال، والمراد بها أن العنائم كانت للنبي ﷺ خاصة كلها، ثم جعل الله أربعة أخماسها للعامة بالآية الأخرى، وهذا قول ابن عباس وجماعة، وقيل: هي محكمة، وأن التفيل من الخمس، وقيل: هي محكمة، وللإمام أن ينفل من العنائم ما شاء لمن شاء بحسب ما يراه، وقيل: محكمة مخصوصة، والمراد أنفال السرايا.

قوله: عن سعد قال: ترك في أربع باب أصب سيفاً. لم يذكر هنا من الأربع إلا هذه الواحدة. وقد ذكر مسلم الأربع بعد هذا في كتاب الفضائل، وهي: بر الوالدين وتحريم الخمر، ولا يضرد لئس يدعون نهمهم (الأعام: ٥٢). قوله: "جعل كمن لا غناء له" هو بفتح العين وبالمدة وهو الكفاية.

٤٥٥٥- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً -وَأَنَا فِيهِمْ- قَبْلَ نَحْدٍ، فَعَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمْ اثْنَا عَشَرَ بَعِيرًا، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا وَتَفَلُّوا بَعِيرًا بَعِيرًا.

٤٥٥٦- (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً قَبْلَ نَحْدٍ، وَفِيهِمْ ابْنُ عُمَرَ، وَأَنَّ سُهْمَانَهُمْ بَلَغَتْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَفَلُّوا سِوَى ذَلِكَ بَعِيرًا، فَلَمْ يُقَيِّرْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٤٥٥٧- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى نَحْدٍ، فَخَرَجَتْ فِيهَا، فَأَصَبْنَا إِبِلًا وَغَنَمًا، فَبَلَغَتْ سُهْمَانُنَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَفَلُّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا.

قوله: **فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمْ اثْنَا عَشَرَ** هكذا هو في أكثر النسخ "اثنا عشر"، وفي بعضها "اثني عشر"، وهذا ظاهر، والأول أصح على لغة من يجعل المثني بالألف سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وهي لغة أربع قبائل من العرب، وقد كثرت في كلام العرب. ومنها قوله تعالى: **هَذَا سَحَابٌ مِمَّنْ** (طه: ٦٣) قوله: **فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمْ اثْنَا عَشَرَ بَعِيرًا**، **أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا**، وفي رواية: **بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا**، فيه إثبات النفل، وهو مجمع عليه.

**أَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَعْيِينِ مَا يَصِلُ مِنْهُ** واحتلوا في محل النفل، هل هو من أصل الغنيمة، أو من أربعة أحماسها أو من خمس الخمس؟ وهي ثلاثة أقوال للشافعي، وبكل منها قال جماعة من العلماء، والأصح عندها أنه من خمس الخمس، وبه قال ابن المسيب ومالك وأبو حنيفة **رضي الله عنهم** وآخرون. **\*\*** وعن قال أنه من أصل الغنيمة الخمس البصري والأوراعي وأحمد وأبو ثور وآخرون، وأجاز السخعي أن تنفل السرية جميع ما غنمت دون باقي الجيش، وهو خلاف ما قاله العلماء كافة، قال أصحابنا: ولو نفلهم الإمام من أموال بيت المال العتيد دون الغنيمة جاز، والتنفيل إنما يكون لمن صنع صنعة جميلة في الحرب انفراد به.

وأما قول ابن عمر **رضي الله عنهما**: **مَعَاشُ** أن الدين استحقوا النفل نفلوا بغيراً بغيراً إلا أن كل واحد من-

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم:** والحكم عند الحنفية أن الإمام إن أعلن بالتنفيل قبل إحرار الغنيمة، فإنه يعطيه من الأربعة الأحماس، وإن لم يعلن به قبل الإحراز، أعطاه من الخمس. (تكملة فتح الملهم: ٥٥/٣)

٤٥٥٨- (٦) **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.**

٤٥٥٩- (٧) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنِ النَّفْلِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.**

٤٥٦٠- (٨) **وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ - وَالْفِظُ لِسُرَيْجٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَفَّلَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْلاً سِوَى بَصِيصِنَا مِنَ الْخُمْسِ، فَأَصَابَنِي شَارِفٌ - وَالشَّارِفُ الْمَسْرُوكُ الْكَبِيرُ -.**

٤٥٦١- (٩) **وَحَدَّثَنَا هَذَا ابْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: بَلَغَنِي، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَفَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً يَنْخُو حَدِيثَ ابْنِ رَجَاءٍ.**

-السرية نفل، قال أهل اللغة والعقهاء: الأنفال: هي العطايا من الغنيمة غير السهم المستحق بالقسمة، واحدها "نفل" بفتح الفاء على المشهور، وحكى إسكانها.

وأما قوله: **فَكَانَتْ سَهْمَاهُمَا لِكُلِّ عَشْرٍ بَعِيرٍ** فمعناه: سهم كل واحد منهم، وقد قيل معناه: سهمان جميع العامين اثنا عشر، وهذا غلط، فقد جاء في بعض روايات أبي داود وغيره أن الإثني عشر بغيراً كانت سهمان كل واحد من الجيش والسرية، ونقل السرية سِوَى هذا بغيراً بغيراً.

**التوفيق بين الروايات** قوله: **وَعَشْرٌ بَعِيرٍ بَعِيرٍ** وفي رواية: **بَعِيرٌ بَعِيرٌ** فمعناه رسول الله ﷺ وفي رواية: **عَشْرَ رَسُولٍ لِكُلِّ عَشْرٍ بَعِيرٍ** والجمع بين هذه الروايات أن أمير السرية نقلهم، فأحاره رسول الله ﷺ، فيجوز نسبته إلى كل واحد منهما.

**فوائد الحديث** وفي هذا الحديث استحباب بعث السرايا، وما غنمت تشترك فيه هي والجيش إن انفردت عن الجيش في بعض الطريق، وأما إذا خرجت من البلد، وأقام الجيش في البلد، فتحتنص هي بالغنيمة، ولا يشاركها الجيش، وفيه: إثبات التفهيم للترغيب في تحصيل مصالح القتال، ثم الجمهور على أن التفهيم يكون في كل غنيمة =

٤٥٦٢ - (١٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ النَّيْتِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ حَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ يُنْقَلُ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا، لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً، سِوَى قَسَمِ عَامَةِ الْحَيْشِ، وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ، وَاجِبٌ، كُلُّهُ.

= سواء الأولى وغيرها، وسواء غنيمة الذهب والفضة وغيرها، وقال الأوراعي وجماعة من الشاميين: لا ينقل في أول غنيمة، ولا ينقل ذهباً ولا فضة.

قوله: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ يُنْقَلُ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا، لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً سِوَى قَسَمِ عَامَةِ الْحَيْشِ. والخمس في ذلك، حب كنه. قوله: "كنه" مجرور تأكيد لقوله: "في ذلك"، وهذا تصريح بوجوب الخمس في كل العائمه، ورد على من جهل، فرعه أنه لا يحب، فاعتز به بعض الناس، وهذا مخالف للإجماع، وقد أوضحت هذا في جزء جمعته في "قسمة العائمه" حين دعت الضرورة إليه في أول سنة أربع وسعين وستمئة، والله أعلم.

## [١٣- باب استحقاق القاتل سلب القتل]

٤٥٦٣- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ -وَكَانَ جَلِيساً لِأَبِي قَتَادَةَ- قَالَ: قَالَ أَبُو قَتَادَةَ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ.

٤٥٦٤- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

٤٥٦٥- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا التَقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، قَالَ: فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ،

## [١٣- باب استحقاق القاتل سلب القتل]

التبیه الهام: اعلم أن قوله: في الطريق الأول: «مصل حسب»، وقوله في الثاني: «وساق الحديث» يعني بهما: الحديث المذكور في الطريق الثالث المذكور بعدهما، وهو قوله: «وحدثنا أبو الطاهر»: وهذا غريب من عادة مسلم، فأحفظ ما حققته لك، فقد رأيت بعض الكتاب غلط فيه، وتوهم أنه متعلق بالحديث السابق قبلهما، كما هو الغالب المعروف من عادة مسلم، حتى أن المشار إليه ترجم له باباً مستقلاً، وترجم للطريق الثالث باباً آخر، وهذا غلط فاحش، فاحذره، وإذا تدبرت الطرق المذكورة تبينت ما حققته لك، والله عز وجل أعلم. واسم أبي محمد هذا: نافع بن عباس الأقرع المدني الأنصاري مولاهم، وفي هذا الحديث ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض، وهم: يحيى بن سعيد وعمر وأبو محمد.

قوله: «كثرت بمسلمين جولة»: بفتح الجيم، أي انهمام وخيفة ذهبوا فيها، وهذا إما كان في بعض الجيش. وأما رسول الله ﷺ وطائفة معه، فلم يؤكلوا، والأحاديث الصحيحة بذلك مشهورة، وسيأتي بيانها في مواضعها، وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يقال: انهزم النبي ﷺ، ولم يرو أحد قط أنه انهزم بنفسه ﷺ في موطن من المواطن، بل ثبتت الأحاديث الصحيحة بإقدامه وثباته ﷺ في جميع المواطن.

قوله: «فرايت رجلاً من مشركين قد علا رجلاً من المسلمين» يعني طهر عليه وأشرف على قتله أو صرعه وجلس عليه لقتله.



فَاسْتَدْرْتُ إِلَيْهِ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ، فَضَرَبْتُهُ\* عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، وَأَقْبَلَ عَلَيَّ، فَضَمَنِي ضَمَةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ، فَأَرْسَلَنِي، فَلَحِقْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَقُلْتُ: أَمْرُ اللَّهِ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ" .....

قوله: 'فصرت على حس عاتقه' هو ما بين العنق والكف. قوله: 'ضممني ضمة وجدت منها ريح موت' يحتمل أنه أراد شدة كشدة الموت، ويحتمل قاربت الموت. قوله: 'ثم إن الناس رجعو وحس رسول الله ﷺ' فقال: 'من قتل قتيلاً له عليه بيينة فله سلبه'.

**أقوال العلماء في استحقاق القاتل سلب القتل.** اختلف العلماء في معنى هذا الحديث. فقال الشافعي ومالك والأوزاعي والليث والثوري وأبو ثور وأحمد وإسحاق وابن جرير وغيرهم: يستحق القاتل سلب القتل في جميع الحروب، سواء قال أمير الجيش قبل ذلك: من قتل قتيلاً فله سلبه، أم لم يقل ذلك، قالوا: وهذه فتوى من النبي ﷺ، وإخبار عن حكم الشرع، فلا يتوقف على قول أحد. وقال أبو حنيفة ومالك ومن تابعهما: لا يستحق القاتل بمجرد القتل سلب القتل، بل هو لجميع العائين كسائر الغنيمة، إلا أن يقول الأمير قبل القتال من قتل قتيلاً فله سلبه، وحمى الحديث على هذا، وجعلوا هذا إطلاقاً من النبي ﷺ، وليس بفتوى وإخبار عام، وهذا الذي قالوه ضعيف؛ لأنه صرح في هذا الحديث بأن النبي ﷺ قال هذا بعد الفراغ من القتال واجتماع الغنائم، والله أعلم. ثم إن الشافعي رحمه الله يشترط في استحقاقه أن يعرف نفسه في قتل كافر متمتع في حال القتال، والأصح أن القاتل لو كان من له رخص ولا سهم له، كالمرأة والصبي والعدو، استحق السلب. وقال مالك رحمه الله: لا يستحقه إلا المقاتل. وقال الأوزاعي والشاميون: لا يستحق السلب إلا في قتل قتل قبل التحام الحرب، فأما من قتل في التحام الحرب فلا يستحقه.

**"قال في تكملة فتح الملهم.** قوله: "فضرته" طاهر هذه الرواية أن صمير المفعول راجع إلى ذلك الكافر الذي يقاتله، ولكن وقع في رواية الليث عند البخاري في المغازي: "نظرت إلى رجل من المسلمين يقاتل رجلاً من المشركين، وآخر من المشركين يحتنه من ورائه ليقنته، فأسرعت إلى الذي يحتنه، فرفع يده ليضربني، وأضرب يده، فقطعتها". فتبين من هذه الرواية أن الضمير في قوله: "ضرته" هنا إلى الرجل الثاني الذي كان يحتنه، كذا في فتح الباري (٨: ٣٧). (تكملة فتح الملهم: ٥٨/٣)

**"قال في تكملة فتح الملهم:** وقال أبو حنيفة ومالك والثوري وأحمد في رواية: إن السلب لا يكون للمقاتل إلا بطريق التنفيل من الإمام على اختلاف بينهم في طريق التنفيل المشروع، فقال أبو حنيفة: إنما يجوز التنفيل إذا شرط الإمام ذلك قبل إحراز الغنيمة، كما أسلفنا عن الجصاص رحمه الله في الباب السابق، وقال مالك رحمه الله: لا يجوز التنفيل إلا بعد إحراز الغنيمة وانقضاء الحرب؛ لأن شرط النفل قبل بدء القتال يوجب أن يكون القتال للدنيا. (٦١/٣)

قال: فقمْتُ، فقمْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: فقمْتُ، فقمْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الثَّالِثَةُ، فقمْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا لَكَ؟ يَا أَبَا قَتَادَةَ!" فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! سَلَبَ ذَلِكَ الْقَبِيلُ عِنْدِي، فَأَرْضِيهِ مِنْ حَقِّهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: لَا هَا اللَّهُ! إِذَا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ، فَيُعْطِيكَ سَنَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَدَقَ، فَأَعْطِهِ إِيَّاهُ"، فَأَعْطَانِي، .....

- **أفوالهم في تجميع السلب** واختلفوا في تجميع السلب، وللشافعي فيه قولان: الصحيح منهما عند أصحابه. لا يجمع، وهو ظاهر الأحاديث، وه قال أحمد وابن جرير وابن المنذر وآخرون. وقال مكحول ومالك والأورعي: يجمع، وهو قول ضعيف شافعي. وقال عمر بن الخطاب: وإسحاق وابن راهويه: يُجَمَّس إذا كثر، وعن مالك رواية اختارها إسماعيل القاضي أن الإمام باختيار إن شاء خمسة، وإلا فلا.

وأما قوله **﴿١٢﴾**: **مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِمَا نَسَحَتْهُ، فَهُوَ بِهَا** فقيه تصريح بالدلالة لمذهب الشافعي واليه ومن وفقهما من المالكية وغيرهم أن السلب لا يعطى إلا لمن له بية بأنه قتله، ولا يقبل قوله بعير بيته. وقد مات والأوراعي: يعطى بقوله بلا بية، قال: لأن النبي **﴿١٣﴾** أعطاه السلب في هذا الحديث يقول واحد وم يخفه. والحواتب أن هذا محمول على أن النبي **﴿١٤﴾** علم أنه القاتل بطريق من الطرق، وقد صرح **﴿١٥﴾** ناسية، فلا تلغى، وقد يقول المالكي: هذا مفهوم، وليس هو نحلة عبده، ويحاب بقوله **﴿١٦﴾**: **بَعْضُ مَا فِي رَأْيِهِمْ لَا يَحُكَمُ بِهِ**، فهذا الذي قدمناه هو المعتمد في دليل الشافعي **﴿١٧﴾**.

وأما ما يحتاج به بعضهم أن أقتادة إنما يستحق السب بإقرار من هو في يده، فضعف؛ لأن الإقرار إنما يجمع إذا كان المال مسلوباً إلى من هو في يده، فيؤخذ بإقراره، وإنا لنهنا مسلوب إلى جميع الجيش، ولا يقبل إقرار بعضهم على الباقيين، والله أعلم.

**شرح العريب.** قوله: **ولا** **حـ** **صديق** **لله** **لا** **ها** **شـ** **بذ** **لا** **عبد** **من** **سند** **من** **سند** **لله** **تعارى** **نصل** **عن** **الله** **وعن** **الله** **فقط** **سنة** **مسل** **شـ** **صاف** **هكذا** في جميع روايات المحدثين في الصحيحين وغيرهما "لا ها الله إذا" بالألف، وأنكر الخطابي هذا وأهل العربية، وقالوا: هو تعبير من الرواة، وصوبه "لا ها الله دا" بغير ألف في أوله، وقالوا: وها بمعنى الواو التي يقسم بها، فكأنه قال: "لا والله دا"، قال أبو عثمان المازري رحمه الله: معناه لا ها الله ذا عيين، أو دا قسمي. وقال أبو زيد: "دا" رائدة، وفيها لغتان: المد، والقصر، قلوا: ويرم الخبر بعدها، كما يلزم بعد الواو، قالوا: ولا يخور الجمع بينهما، فلا يقال: "لا ها والله".

وفي هذا الحديث دليل على أن هذه اللفظة تكون يمياً. قال أصحابنا: إن نوى بها اليمين كانت يمياً، وإلا فلا؛ لأنها ليست متعارفة في الأيمان، والله أعلم.

وأما قوله: **لا عمد** فضبطوه بالياء والنون، وكذا قوله بعده: "فيعطيك" بالياء والنون، وكلاهما ظاهر.

قَالَ: فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَأَبْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتَتْهُ فِي الْإِسْلَامِ.  
وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَّا لَا يُعْطِيهِ أَضْيَعُ مِنْ قُرَيْشٍ، وَيَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ.  
وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ: لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتَتْهُ.

٤٥٦٦- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الْمَاجَشُونِ، عَنْ صَالِحِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ، نَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَشِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بَيْنَ غُلَامَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ، حَدِيثُهُمَا أَسْنَاهُمَا، .....

-وقوله: **فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَأَبْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ** أي يقاتل في سبيل الله نصرة لدين الله وشرعية رسوله ﷺ. ولتكون كلمة الله هي العليا.

**فوائد الحديث وشرح العرب** وفي هذا الحديث فصيلة ظاهرة لأبي بكر الصديق في إفتائه محضرة النبي ﷺ، واستدلاله لذلك، وتصديق النبي ﷺ. وفيه: منقبة ظاهرة لأبي قتادة، فإنه سماه أسداً من أسد الله تعالى يقاتل عن الله ورسوله، وصدقه النبي ﷺ، وهذه منقبة جليلة من مناقبه، وفيه: أن السلب للقاتل؛ لأنه أضافه إليه، فقال: "يعطيك سلبه"، والله أعلم.

قوله: **فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَأَبْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ** أما "بنو سلمة" فكسر اللام، وأما "المخرف" ففتح الميم والراء، وهذا هو المشهور. وقال القاضي: روياه بفتح الميم وكسر الراء، كالمسجد والمسكن بكسر الكاف، والمراد بالمخرف هنا: البستان، وقيل: السكة من الحل تكون صغرى يحرف من أيها شاء أي يفتي. وقال ابن وهب: هي الحبية الصغيرة. وقال غيره: هي غلات يسيرة. وأما "المخرف" بكسر الميم وفتح الراء، فهو الوعاء الذي يجعل فيه ما يجتنى من الثمار، ويقال: احترق الثمر إذا جابه، وهو ثمر محروق. قوله: **فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَأَبْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ** هو بالشاء المثناة بعد الألف أي اقتنيته وتأصلته، وأتلة الشيء: أصله.

قوله: **فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَأَبْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ** قال القاضي: اختلف رواة كتاب مسلم في هذا الحرف على وجهين: أحدهما: رواية السمرقندي "أصبيغ" بالصاد المهملة والعين المعجمة. والثاني: رواية سائر الرواة "أضييع" بالضاد المعجمة والعين المهملة، قال: وكذلك اختلف فيه رواية البخاري. فعنى الثاني: هو تصغير ضيع على غير قياس، كأنه لما وصف أبا قتادة بأنه أسد صغير، هذا بالإضافة إليه، وشبهه بالضييع لصعف اقتراسها، وما توصف به من العجز والحمق. وأما على الوجه الأول، فوصفه به لتغير لونه، وقيل: حقره ودمه بسواد لونه، وقيل معناه: أنه صاحب لون غير محمود، وقيل: وضعه بالمهانة والضعف. قال الخطابي: "الأصبيغ" نوع من الطير، قال: ويحور أنه شبهه بنبات ضعيف يقال له: "الصبيغا" أول ما يطلع من الأرض، يكون مما يلي الشمس منه أصغر، والله أعلم.

تَمَتَّتْ لَوْ كُنْتُ بَيْنَ أَضْلَعٍ مِنْهُمَا، فَعَمَزَنِي أَحَدُهُمَا، فَقَالَ: يَا عَمَّ! هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ! وَمَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ؟ يَا ابْنَ أَخِي! قَالَ: أَخْبِرْتُ أَنَّهُ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَنْ رَأَيْتُهُ لَا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادُهُ حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مِنَّا، قَالَ: فَتَعَجَّبْتُ لَذَلِكَ، فَعَمَزَنِي الْآخَرُ، فَقَالَ مِثْلَهَا، قَالَ: فَلَمْ أَتَشَبَّ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَزُولُ فِي النَّاسِ، فَقُلْتُ: أَلَا تَرَيَانِ؟ هَذَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي تَسْأَلَانِ عَنْهُ، قَالَ: فَأَبْتَدَرَاهُ، فَضَرَبَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا، حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: "أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟" فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُ، فَقَالَ: "هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟" قَالَا: لَا، فَنَظَرَ فِي السَّيْفَيْنِ، فَقَالَ: "كِلَاكُمَا قَتَلَهُ"، وَقَضَى بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ. - وَالرَّحْلَانِ: مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ.

**تصويب كلمة "أضلع" وشرح الغريب:** قوله: "تمت لو كنت بين ضلع منهما": هكذا هو في جميع النسخ "أضلع" بالضاد المعجمة والعين، وكذا حكاه القاضي عن جميع نسخ صحيح مسلم، وهو الأصوب، قال: ووقع في بعض روايات السحاري "أضلع" بالضاد والحاء المهملتين، قال: وكذا رواه مسدد. قلت: وكذا وقع في حاشية بعض نسخ صحيح مسلم، ولكن الأول أصح وأحوذ مع أن الاثنين صحيحان، ولعله قالهما جميعاً، ومعنى "أضلع" أقوى. قوله: "لا يفارق سوادي سواده": أي شخصي شخصه.

قوله: "أبي لا يفارقه حتى يموت أحداً، وهو الأقرب أحلاً": قوله: "يرول" هو بالراء والواو هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا رواه القاضي عن حماد بن شيوخهم، قال: ووقع عند بعضهم عن ابن مهران "يرفل" بالراء والفاء، قال: والأول أظهر وأوجه، ومعناه: يتحرك ويرعج ولا يستقر على حالة، ولا في مكان، والروال: القلق، قال: فإن صحت الرواية الثانية، فمعناه: يسبل ثيابه ودرعه ويجره.

قوله: "كلاهما قتلته": ورواه قتادة، نسب بعد بن عمرو بن حنظل، قوله: "أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟" فقال كل واحد منهما: أنا قتلت، فقال: "هل مسحتما سيفيكما؟" قَالَا: لَا، فَنَظَرَ فِي السَّيْفَيْنِ، فَقَالَ: "كِلَاكُمَا قَتَلَهُ"، وَقَضَى بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ، وَالرَّحْلَانِ: مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ، وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ. احتف العلماء في معنى هذا الحديث. فقال أصحابنا: اشترك هذان الرجلان في جراحته، لكن معاذ بن عمرو بن الجموح ثحبه أولاً، فاستحق السلب، وإما قال النبي: "كلاهما قتله تطيباً لقلب الآخر من حيث أن له مشاركة في قتله، وإلا فالقتل الشرعي الذي يتعلق به استحقاق السلب، وهو الإثحان وإخراجه عن كونه متمعاً، إما وجد من معاذ بن عمرو بن الجموح، فلهذا قضى له بالسلب، قالوا: وإما أخذ السيفين؛ ليستدل بهما على حقيقة كيفية قتلتهما، فعدم أن ابن الجموح أثحبه، ثم شاركه الثاني بعد ذلك، وبعد استحقاقه السلب، فلم يكن له حق -

٤٥٦٧- (٥) . **حسني** أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح: أخبرنا عبد الله بن وهب: أخبرني معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير: عن أبيه، عن عوف بن مالك قال: قتل رجل من جُمَيْر رجلاً من العدوّ، فأراد سلبه، فَمَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لِحَالِدٍ: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَبْعَةَ؟" قَالَ: اسْتَكْثَرْتُهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "ادْفَعْهُ إِلَيْهِ"، فَمَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ، فَجَرَّ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ أُنْجِزَتْ لَكَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . . . فَاسْتَعْصَبَ، . . .

في السلب، هذا مذهب أصحابنا في معنى هذا الحديث. وقال أصحاب مالك: إنما أعطاه لأحدهما؛ لأن الإمام يحير في السلب يفعل فيه ما شاء، وقد سبق الرد على مذهبهم هذا، والله أعلم.

**الوفيق بن الربيع** وأما قوله: "والرجلان: معاد بن عمرو بن الحموح، ومعاد بن عفرأ"، فهكذا رواه البخاري ومسلم من رواية يوسف بن الماجشون، وجاء في صحيح البخاري أيضاً من حديث إبراهيم بن سعد، أن الذي ضربه أبنا عفرأ، وذكره أيضاً من رواية ابن مسعود، وأن ابني عفرأ ضرباه حتى برد، وذكر ذلك مسلم بعد هذا، وذكر غيرهما أن ابن مسعود هو الذي أجهر عيه، وأحد رأسه، وكان وجده وبه رمق، وله معه خبر معروف. قال القاضي: هذا قول أكثر أهل السير. قلت: يعمل على أن الثلاثة اشتركوا في قتله، وكان الإثنان من معاد بن عمرو بن الحموح، وجاء ابن مسعود بعد ذلك، وفيه رمق فحر رفته.

**فوائد الحديث** وفي هذا الحديث من الفوائد: المبادرة إلى الخيرات، والاشتياق إلى الفضائل، وفيه: العصب لله ولرسوله ﷺ، وفيه: أنه ينبغي أن لا يحتقر أحد، فقد يكون بعض من يستصغر عن القيام بأمر أكبر مما في النفوس، وأحق ذلك الأمر، كما جرى لهديين العلامين، واحتجت به المالكية في أن استحقاق القاتل السلب يكفي فيه قوله بلا بية، وجواب أصحابنا عنه لعنه ﷺ علم ذلك بية أو غيرها.

قوله: **حسني** أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح: أخبرنا عبد الله بن وهب: أخبرني معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير: عن أبيه، عن عوف بن مالك قال: قتل رجل من جُمَيْر رجلاً من العدوّ، فأراد سلبه، فَمَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لِحَالِدٍ: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَبْعَةَ؟" قَالَ: اسْتَكْثَرْتُهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "ادْفَعْهُ إِلَيْهِ"، فَمَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ، فَجَرَّ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ أُنْجِزَتْ لَكَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . . . فَاسْتَعْصَبَ، . . .

إلى آخره. هذه القضية حرت في عزوة مؤنة ستة ثمان كما بينه في الرواية التي بعد هذه. **الجواب عن لا شك** وهذا الحديث قد يُشْتَكَلُ من حيث أن القاتل قد استحق السلب، فكيف منعه إياه؟ ويجاب عنه بوجهين: أحدهما: لعنه أعطاه بعد ذلك للقاتل، وإنما أحره تعريراً له ولعوف بن مالك؛ لكونهما أطلقا ألسنتهما في خالده. . . وانتهاكا حرمة الوالي ومن ولاه. الوجه الثاني: لعنه استطاب قلب صاحبه، فتركه صاحبه باختياره، وجعله للمسلمين، وكان المقصود بذلك استطابة قلب خالد للمصلحة في إكرام الأمراء.

فَقَالَ: "لَا تُعْطِهِ، يَا خَالِدُ! \* لَا تُعْطِهِ يَا خَالِدُ! هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي أَمْرًا؟ إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُهُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَرْعَى إِبِلًا أَوْ غَنَمًا فَرَعَاهَا، ثُمَّ تَحَيَّنَ سَقْيَهَا، فَأَوْرَدَهَا حَوْضًا، فَشَرَعَتْ فِيهِ، فَشَرِبَتْ صَفْوَهُ وَتَرَكَتْ كَدْرَهُ، فَصَفَّوهُ لَكُمْ وَكَدَرُوهُ عَلَيْهِمْ".

٤٥٦٨ - (٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَبِيبٍ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ فِي غَزْوَةِ مُوتَةَ، وَرَافَقَنِي مَدْدِيُّ مِنَ الْيَمَنِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِحَوْرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ عَوْفٌ: فَقُلْتُ: يَا خَالِدُ! أَمَا عَدِمْتَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي اسْتَكْثَرْتُهُ.

قوله: "فاستعصب، فقال: "لا تعطه يا خالد".

**فقه الحديث** فيه: حوار القضاء في حال العصب وبمودة، وأن الهي للتبريه لا للتحريم، وقد سقت المسألة في كتاب الأقضية قريباً واصحة. قوله ﷺ: "هكذا هو في بعض السبع" "تاركوا" غير نون، وفي بعضها "تاركون" بالنون، وهذا هو الأصل. والأول صحيح أبصاً، وهي لغة معروفة، وقد جاءت بها أحاديث كثيرة: منها: قوله ﷺ: "لا تدخلوا الحجة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تخابوا"، وقد سبق بيانه في كتاب الإيمان.

**شرح العرب** قوله ﷺ في صفة الأمراء والرعية: "فَصَفَّوهُ لَكُمْ" يعني الرعية "وكدروا عليهم" يعني على الأمراء، قال أهل اللغة: "الصفو" هنا يفتح الصاد لا غير، وهو الخالص، فإذا أخفوه اهاء، فقالوا: "الصفوة" كانت الصاد مضمومة ومفتوحة ومكسورة ثلاث لغات، ومعنى الحديث: أن الرعية يأخذون صفو الأمور، فتصلهم أعطياهم بغير نكد، وتنلّى الولاة بمقاساة الأمور، وجمع الأموال على وحوها، وصرها في وحوها، وحفظ الرعية، والشفقة عليهم، والذب عنهم، وإبصار بعضهم من بعض، ثم متى وقع عتقة أو عتب في بعض ذلك توجه على الأمراء دون الناس.

**صبط كسبه** "موتة" قوله ﷺ: هي بضم الميم، ثم همزة ساكنة، ويعبور ترك الهمز كما في بطائره، وهي =

"قوله: فقال: لا تعطه يا خالد" لعل من يقول بأن السلب حق القاتل سواء قرر الإمام له أم لا، يحمل هذا الكلام على تأخير الإعطاء تأديبا، والله تعالى أعلم. ولا يخفى أن أول الحديث يوافق قوله: ولعل من يقول أنه ليس له ذلك إلا بتقرير الإمام، يحمل أول الحديث على أنه أراد الإعطاء له من نفسه من خمس الخمس تكريما، ولكن ظاهر الحديث لا يوافق ولا فهم الصحابة، فافهم، والله تعالى أعلم.



٤٥٦٩ - (٧) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنَا إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي، سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَوَازَ، فَبَيْنَا نَحْنُ نَتَضَحَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، فَأَنَاحَهُ، ثُمَّ انْتَزَعَ طَلْقًا مِنْ حَقْبِهِ، فَقَبِدَ بِهِ الْجَمَلَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ يَتَعَدَّى مَعَ الْقَوْمِ، وَجَعَلَ يَنْظُرُ، وَفِينَا ضَعْفَةٌ وَرَقَةٌ فِي الظَّهْرِ، وَبَعْضُنَا مُشَاةٌ، إِذْ خَرَجَ يَشْتَدُّ، فَأَتَى جَمَلَهُ، فَأَطْلَقَ قَيْدَهُ، ثُمَّ أَنَاحَهُ، وَقَعَدَ عَلَيْهِ، فَأَنَارَهُ، فَاشْتَدَّ بِهِ الْجَمَلَ، فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ عَلَى نَاقَةٍ وَرَقَاءَ.

قَالَ سَلَمَةُ: وَخَرَجْتُ أَشْتَدُّ، فَكُنْتُ عِنْدَ وَرِكِ النَّاقَةِ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ، حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ وَرِكِ الْجَمَلِ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ حَتَّى أَخَذْتُ بِخِطَامِ الْجَمَلِ، فَأَلَحَّيْتُهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رُكْبَتَهُ فِي الْأَرْضِ اخْتَرَطْتُ سَيْفِي، فَضَرَبْتُ رَأْسَ الرَّجُلِ، فَتَدَرَّى، ثُمَّ جِئْتُ بِالْجَمَلِ أَقْوَدُهُ، عَلَيْهِ رَحْلُهُ وَسِلَاحُهُ، فَاسْتَقْبَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَالَ: "مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ؟" قَالُوا: ابْنُ الْأَكْوَعِ، قَالَ: "لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ".

= قرية معروفة في طرف "الشام" عند "الكرك". قوله: . ففي مسمى يعني رحل من المدد، والدين جازوا بمدون جيش مؤتة ويساعدوهم.

**صط الكلمات وشرحها** قوله: **فمن حن صحى** أي يتعدى. مأخوذ من "الضحاء" بالمد وفتح الصاد، وهو بعد امتداد النهار وفوق الضحى بالصم والقصر. قوله: **من حن من حن** أما "الطلق" ففتح الطاء واللام وبالقاف، وهو العقال من جلد، وأما قوله: **من حقه**، فهو بفتح الحاء والقاف، وهو حل يشد على حقو البعير، وقال القاضي: لم يرو هذا الحرف إلا بفتح القاف، قال: وكان بعض شيوخنا يقول: صواه بإسكانها أي مما احتقت حلقة، وجعله في حقيته، وهي الرقادة في مؤخر القنب، ووقع هذا الحرف في سنن أبي داود "حقوه" وفسره. بمؤخره، قال القاضي: والأشبه عندي أن يكون "حقوه" في هذه الرواية "حجرته وحزامه"، والحقو: معقد الإزار من الرجل، وه سمي الإزار حقوا، ووقع في رواية السمرقندي **من حن من حن** في مسمى من "جعته" بالحيم والعين، فإن صح، ولم يكن تصحيحاً، فه وجه بأن علقه بحجة سهامه، وأدخه فيها. قوله: **وفينا ضعفة ورقة**: ضبطوه على وجهين: الصحيح المشهور ورواية الأكثرين بفتح الصاد وإسكان العين، أي حالة ضعف وهزال، قال القاضي: وهذا الوجه هو الصواب، والثاني بفتح العين جمع ضعيف، وفي بعض النسخ "وفينا ضعف" بخذف الهمزة =

\* قوله: **وفينا ضعفة ورقة** في صهر الرقة بتشديد القاف أي ضعف في الحال من حيث المركب.



قوله: "أي يعدو. وقوله: "أي ركه ثم بعث قائماً. قوله: "ورقء": أي في لوها سواد كالغيرة.

قوله: "أي سلبته. قوله: "هو بالنون أي سقط. قوله: "فاستغنى رسول الله ﷺ والناس معه، فقال: "من قتل الرجل؟" قالوا: ابن الأكو. "أله سلبه أجمع".

فوائد الحديث. وإجماع أهل العلم على حرم قتل حاسوس حرى. وإجماعهم على قتل الحاسوس المعاهد والمسلم فيه استقبال السرايا، والثاء على من فعل حميلاً، وفيه قتل الحاسوس الكافر الحرى، وهو كذلك بإجماع المسلمين. وفي رواية السائي: أن النبي ﷺ كان أمرهم بطنه وقتله. وأما الحاسوس المعاهد والدمي، فقال مالك والأوراعي: يصير ناقضاً للعهد، فإن رأى استرقاقه أرقه ويحور قتله. وقال حماد بن العدي: لا يتقص عهده بذلك، قال أصحابنا: إلا أن يكون قد شرط عليه انتقاض العهد بذلك. وأما الحاسوس المسلم، فقال الشافعي والأوراعي، وأبو حنيفة، وبعض المالكية، وحماد بن العدي: يعرره الإمام عما يرى من ضرب حس ونحوهما، ولا يحور قتله. وقال مالك: يحتهد فيه الإمام، ولم يفسر الاجتهاد. وقال القاضي عياض: قال كبار أصحابه بقتل، قال: واحتنفوا في تركه بالنوبة، قال الماحشون: إن عرف بذلك قتل، وإلا عُرِّر، وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي وموافقيه أن القاتل يستحق السلب، وأنه لا يحمس، وقد سبق إيضاح هذا كله، وفيه: استحباب محاسبة الكلام، إذا لم يكن فيه نكلف، ولا فوائد مصلحة، والله أعلم.

## [ ١٤ - باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى ]

٤٥٧٠ - (١) حَتَّ رُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنِي إِبَاسُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: غَزَوْنَا فِزَارَةَ وَعَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْنَا، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَاءِ سَاعَةٌ، أَمَرَنَا أَبُو بَكْرٍ فَعَرَسْنَا، ثُمَّ شَنَ الْغَارَةَ\* فَوَرَدَ الْمَاءُ، فَقَتَلَ مَنْ قَتَلَ عَلَيْهِ، وَسَبَى، وَأَنْظَرُ إِلَى عُنُقٍ مِنَ النَّاسِ، فِيهِمُ الذَّرَارِيُّ، فَخَشِيتُ أَنْ يَسْقُونِي إِلَى الْجَبَلِ، فَرَمَيْتُ بِسَهْمٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْجَبَلِ، فَلَمَّا رَأَوْا السَّهْمَ وَقَفُوا، فَحُتُّ بِهِمْ أَسْوَفُهُمْ، وَفِيهِمْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي فِزَارَةَ، عَلَيْهَا قَشْعٌ مِنْ أَدَمٍ - قَالَ: الْقَشْعُ النَّطْعُ - مَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا مِنْ أَحْسَنِ الْعَرَبِ، فَسَقَطَتْهُمْ حَتَّى أَتَيْتُ بِهِمْ أَبَا بَكْرٍ، فَتَقَلَّنِي أَبُو بَكْرٍ ابْتِهَا، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَلَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي السُّوقِ، فَقَالَ: "يَا سَلَمَةُ! هَبْ لِي الْمَرْأَةَ"، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ! لَقَدْ أَعَجَبْتَنِي، وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، ثُمَّ لَقِنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَدِ فِي السُّوقِ، فَقَالَ لِي: "يَا سَلَمَةُ! هَبْ لِي الْمَرْأَةَ، اللَّهُ أَبُوكَ"، فَقُلْتُ: هِيَ لَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَوَاللَّهِ! مَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَبَعَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ، فَقَدَى بِهَا نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، كَانُوا أُسِرُوا بِمَكَّةَ.

## [ ١٤ - باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى ]

قوله: **حَتَّ رُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ** هكذا رواه جمهور رواة صحيح مسلم. وفي رواية بعضهم: **يَبِينَا** وبين الماء ساعة، والصواب الأول.  
شرح العريب **وفوائد الحديث**. قوله: **حَتَّ رُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ** التعريس: النزول آخر الليل، وشن الغارة: فرقها. قوله: **عَبَسَ** أي جماعة. قوله: **يَبِينَا**: يعني النساء والصبيان.  
قوله: **فَقَدَى بِهَا نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ** هو بقاف ثم شين معجمة ساكنة ثم عين مهملة، وفي القاف =

\*قوله: **"ثُمَّ شَنَ الْغَارَةَ"**: أي النهب أي فرقها كل ناحية.

\***قال في نكسده فتح الملهم** الشئ في الأصل: صب الماء وتمريقه، ثم استعير للإعارة، يقال: شن الغارة عليهم شأ: أي: صها وبثها وفرقها من كل وجه، وذكر الرمخشري في أساس البلاغة أنه محار. كذا في تاج العروس للزبيدي. (تكملة فتح الملهم: ٧٤/٢)

«لعتان، فتحها وكسرها، وهما مشهورتان، وفسره في الكتاب بالقطع وهو صحيح.

قوله: **فمنى** ، فيه حوار التفسير، وقد يحتج به من يقول: التفسير من أصل العيمة، وقد يجيب عنه الآخرون بأنه حسب قيمتها ليعرض أهل الحرم عن حصتهم. قوله: **و** ، فيه استحباب الكناية عن الوقاع بما يفهمه.

قوله: "... حادثة" في حادثة "حديقة" في الفتنة التي تموج موج الحر  
فيه حوار التصديق بين الأم وولدها البالغ، ولا خلاف في حوار عبدا، وفيه: حوار استيهاب الإمام أهل حيشه  
بعض ما غممه بعبادي به مسلماً، أو يصرفه في مصالح المسلمين، أو يتألف به من في تألفه مصححة كما فعل  
ها وفي عائم حين، وفيه: حوار قول الإنسان للاخر: "لله أنوك" والله "درك"، وقد سبق تفسير معناه واضحاً في  
أول الكتاب في كتاب الإيمان في حديث "حديقة" في الفتنة التي تموج موج الحر

## [١٥- باب حكم الفياء]

٤٥٧١- (١) **حدثنا** أحمد بن حنبل ومحمد بن رافع، قالا: **حدثنا** عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن همام بن منبه قال: هذا ما **حدثنا** أبو هريرة، عن رسول الله ﷺ. فذكر أحاديث: منها: وقال: قال رسول الله ﷺ: "أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا، وَأَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَيْتُمْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ".

٤٥٧٢- (٢) **حدثنا** قتيبة بن سعيد، ومحمد بن عباد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق ابن إبراهيم -واللفظ لابن أبي شيبة، قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخرون: **حدثنا** -سفيان عن عمرو، عن الزهري، عن مالك بن أوس، عن عمر قال: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ عُذَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

٤٥٧٣- (٣) **حدثنا** يحيى بن يحيى قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن معمر، عن الزهري بهذا الإسناد.

## ١٥- باب حكم الفياء

قوله **حدثنا** أحمد بن حنبل ومحمد بن رافع، قالا: **حدثنا** عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن همام بن منبه قال: هذا ما **حدثنا** أبو هريرة، عن رسول الله ﷺ. فذكر أحاديث: منها: وقال: قال رسول الله ﷺ: "أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا، وَأَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَيْتُمْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ".

تأويل كلمة 'الفياء' في الموضعين، وإجماع أهل العلم على عدم تخمس الفياء بالمعنى المشهور قال القاضي: يحتمل أن يكون المراد بالأولى الفياء الذي لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، بل جلا عنه أهله أو صالحوا عليه، فيكون سهمهم فيها أي حقهم من العطايا كما يصرف الفياء. ويكون المراد بالثانية: ما أخذ غنوة، فيكون عنيمة يخرج منه الخمس، وباقيه للعامة، وهو معنى قوله: "ثم هي لكم": أي باقية، وقد يحتج من لم يوجب الخمس في الفياء بهذا الحديث، وقد أوجب الشافعي الخمس في الفياء، كما أوجبوه كلهم في الغنيمة، وقال جميع العلماء سواه: لا خمس في الفياء، قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً قبل الشافعي قال بالخمسة في الفياء، والله أعلم.

**تحقيق الاسناد** قوله: "حدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن عباد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم، **حدثنا** سفيان عن عمرو عن الزهري عن مالك بن أوس عن عمر"، ثم قال بعده: "وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا سفيان ابن عيينة عن معمر عن الزهري بهذا الإسناد"، وهكذا هو في كثير من النسخ، وأكثرها عن عمرو عن الزهري عن -

٤٥٧٤ - (٤) . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضَّبْعِيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَوْسٍ حَدَّثَهُ، قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَجِئْتُهُ حِينَ تَعَالَى النَّهَارُ، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِهِ جَالِسًا عَلَى سَرِيرٍ، مُفَضِّيًا إِلَى رِمَالِهِ، مُتَكِنًا عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ، فَقَالَ لِي: يَا مَالُ! إِنَّهُ قَدْ دَفَّ أَهْلُ أُبَيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ، وَقَدْ أَمَرْتُ فِيهِمْ بِرَضْخٍ، فَخُذْهُ، فَاقْسِمْهُ بَيْنَهُمْ،

-مالك بن أوس، وكذا ذكره حلف الواسطي في "الأطراف" وغيره، وهو الصواب، وسقط في كثير من النسخ ذكر الزهري في الإسد الأول، فقال: عن عمرو عن مالك بن أوس، وهذا غلط من بعض الناقلين عن مسلم قطعاً؛ لأنه قد قال في الإسد الثاني عن الزهري بهذا الإسناد، فدل على أنه قد ذكره في الإسد الأول، فالصواب إثباته.

قوله: "بقي على أهله نفقة سنة، وما بقي جعله في الكراع، السلاح عدة في سبيل الله": أما "الكراع" فهو الخيل، وقوله: "بقي على أهله نفقة سنة": أي يعمل هم نفقة سنة، ولكنه كان ينفق قبل انقضاء السنة في وجوه الخير، فلا تتم عليه السنة، ولهذا توفي **عبد الله بن مسعود** ودرعه مرهونة على شعير استدانه لأهله، ولم يشع ثلاثة أيام تساعاً، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بكثرة جوعه **عبد الله بن مسعود** وجوع عياله.

**تفصيل مذهب الإمام الشافعي في الفقه** وقوله: "كأن للبي" خاصة: هذا يؤيد مذهب الجمهور أنه لا خمس في الفقه كما سبق، وقد ذكرنا أن الشافعي أوجه. ومذهب الشافعي أن البي كان له من الفقه أربعة أحماسه وخمس خمس الباقي، فكان له أحد وعشرون سهماً من خمسة وعشرين، والأربعة الباقي لدوي القرن واليتامي والمساكين وابن السبيل، ويتأول هذا الحديث على هذا، فنقول: قوله: كأن أموال بني الصير أي معظمها.

**فوائد الحديث** وفي هذا الحديث حوار ادحار قوت سة، وحوار الادحار للعيال، وان هذا لا يقدح في التوكل، وأجمع العلماء على حوار الادحار فيما يستعله الإنسان من قرينه كما جرى لسي، وأما إذا أراد أن يشتري من السوق ويدخره لقوت عياله، فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يحرج، بل يشتري ما لا يصيق على المسلمين كفوت أيام أو شهر، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت سة وأكثر، هكذا نقل القاضي هذا التفصيل عن أكثر العلماء، وعن قوم: أباحته مطلقاً، وأما ما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب.

**شرح العريب** فالإيجاف: الإسراع. قوله: **فجده** **جاء** أي ارتفع، وهو بمعنى 'متع النهار' بفتح المشاة فوق، كما وقع في رواية الحارثي. قوله: **فجده** **جاء** **في** **سنة** **جاء** **على** **سنة** **مفتحة** **سنة** **هو** **بضم** **الراء** **وكسرها**، وهو ما يسج من سجع النحل وعوّه، ليضطجع عليه. وقوله: "مفضياً إلى رماله": يعني ليس بيه وبين رماله شيء، وإنما قال هذا؛ لأن العادة أن يكون فوق الرمال فراش أو غيره. قوله: **فجده** **جاء** **هو** **هكذا** **هو** **في** **جميع** **السج** "يا مال": وهو ترخيم "مالك" بخذف الكاف، ويخوز كسر اللام وضمها، وجهان مشهوران لأهل العربية، فمن كسرها تركها على ما كانت، ومن ضمها جعله اسماً مستقلاً.

قَالَ: قُلْتُ: لَوْ أَمَرْتُ بِهَذَا غَيْرِي؟ قَالَ: فَحُذُّهُ، يَا مَالُ! قَالَ: فَجَاءَ يَرْفَأُ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فِي عَثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزَّيْبِرِ وَسَعْدٍ؟ فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ! فَأَذِنَ لَهُمْ، فَدَخَلُوا. ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ! فَأَذِنَ لَهُمَا، فَقَالَ عَبَّاسٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا الْكَاذِبِ الْآثِمِ الْغَادِرِ الْخَائِنِ، فَقَالَ الْقَوْمُ: أَجَلُ! يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فَاقْضِ بَيْنَهُمْ وَأَرْخَهُمْ.....

= قوله: **دفع** هـ من دفعته **الذئب**: المشي بسرعة، كأنهم جاؤوا مسرعين؛ للصر الذي نزل بهم، وقيل: السير اليسير. قوله: **دفع** من دفعه **هو** بإسكان الصاد والحاء المعجمتين، وهي العطية القلبية.  
**صط الاسم** قوله: **دفع** هو بفتح المشاة تحت وإسكان الراء وبالفاء غير مهمور، هكذا ذكره الجمهور، ومهم من همزة، وفي "سبب اليهقي" في باب الفيء تسمية "الرفا" بالألف واللام، وهو حاجب عمر بن الخطاب. قوله: **"أقض بيني وبين هذا الكاذب"** إلى آخره.

**تأويل قوله هذا الكاذب** قال جماعة من العلماء: معناه: هذا الكاذب إن لم يصف، فحذف الجواب. قال القاضي عياض: قال المارري: هذا اللفظ الذي وقع لا يليق ظاهره بالعباس، وحاش لعل أن يكون فيه بعض هذه الأوصاف، فضلاً عن كلها، ولما نقطع بالعصمة إلا للشيء **ف** ولم شهد له بها، لكنا مأمورون بحسن الظن بالصحابة **ف**، ونفي كل رديلة عنهم، وإذا اسدت طرق تأويلها نسباً للكذب إلى رواها، قال: وقد حمل هذا المعنى بعض الناس على أن أزال هذا اللفظ من نسخته تورعاً عن إثبات مثل هذا، ولعله حمل الوهم على رواته. قال المارري: وإذا كان هذا اللفظ لا بد من إثباته، ولم يصف الوهم إلى رواته، فأجود ما حمل عليه أنه صدر من العباس على جهة الإدلال على ابن أخيه؛ لأنه بمنزلة ابنه، وقال ما لا يعتقد، وما يعلم براءة ذمة ابن أخيه منه، ولعله قصد بذلك ردعه عما يعتقد أنه محطى فيه، وأن هذه الأوصاف يتصف بها لو كان يفعل ما يفعله عن قصد، وأن علياً كان لا يراها إلا موجهة لذلك في اعتقاده، وهذا كما يقول المالكي: شارب النسيء ناقص الدين، والخنفي يعتقد أنه ليس بناقص، فكل واحد بحق في اعتقاده، ولا بد من هذا التأويل؛ لأن هذه القصيدة جرت في مجلس =

قوله: **دفع** من دفعه **أي** وبين من يعاملني معاملة من يتصف بهذه الأوصاف، وهذا بناء على أنه ما رضي بمعاملته وإن معاملة علي في نفسها لا تكون كذلك، وهذا يجري بين الأكابر في المعاملات. ومن هذا القبيل قوله: **"فرأيتماه كاذبا..."** أي عاملتما معاملة من يرى صاحبه متصفاً بهذه الأوصاف في طلب المال وإظهار الغضب بالمنع عنه، وذلك أن الغضب الذي جرى وإن لم يكن منهم بسبب منع الإرث ببابهم أنه لو أعطاهم شيئاً تكرر ما لكان أحسن، لكن إظهاره بعد المنع يشبه أنهم عضواً المنع الإرث، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان المنع لا يكون حقاً، والله تعالى أعلم.

-فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ: يُحْتَلُّ إِلَيَّ أَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا قَدَّمُوهُمْ لِدَلِيلِكَ - فَقَالَ عُمَرُ: اتَّبِدَا، أَتَشُدُّكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً"، قَالُوا: نَعَمْ! ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ، فَقَالَ: أَتَشُدُّكُمَا بِاللَّهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أَتَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُورَثُ، مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةً"، قَالَا: نَعَمْ! .....

=فيه عمر ؓ، وهو الخليفة، وعثمان وسعد وريير وعبد الرحمن ؓ، ولم يذكر أحد منهم هذا الكلام مع تشدهم في إكبار المنكر، وما ذلك إلا؛ لأهم فهموا بقرينة الحال أنه تكلم بما لا يعتقد ظاهره مبالغة في الرجز. قال المازري: وكذلك قول عمر ؓ: إكما جتتما أنا بكر، فرأيتما كادباً أنما عادرأ حائماً، وكذلك ذكر عن نفسه أنهما رأياه كذلك، وتأويل هذا على نحو ما سبق، وهو أن المراد: أنكما تعتقدان أن الواجب أن يفعل في هذه القضية خلاف ما فعلته أنا وأبو بكر، فحس على مقتضى رأيكما لو أنيما ما أنيما، ونحن معتقدان ما تعتقدانه، لكنا هذه الأوصاف، أو يكون معناه: أن الإمام بما يخالف إذا كان على هذه الأوصاف، ويتهم في قضايها، فكان مخالفتكما لنا تشعر من رآها أنكم تعتقدان ذلك فيما، والله أعلم.

**الاعتذار عن طلب العباس وعلي ؓ صدقة رسول الله ﷺ مع علمهما أنها لا تورث** قال المازري: وأما الاعتذار عن علي والعباس ؓ في أنهما تردداً إلى الخليفين مع قوله ﷺ: "لا تورث ما تركناه فهو صدقة"، وتقرير عمر ؓ أنهما يعلمان ذلك، فأمثل في ما قاله بعض العلماء: أنهما ظنوا أن يقسمها بينهما بصفتين يفيقان بها على حسب ما يبيعهما الإمام بها لو وليه نفسه، فكره عمر أن يوقع عليها اسم القسمة، لئلا يظن =

=قوله: فقال أبو بكر عن رسول الله ﷺ قال: لا تورث. هذا الحديث قد رواه جماعة منهم عائشة وأبو هريرة وأبو الدرداء. وعنى تقدير أنه ما رواه إلا أبو بكر، لا يرد أنه من الأحاد، فكيف يعمل به في مقابلة الكتاب؛ لأن الحديث بالنظر إلى من أحده من فيه ؓ كالكتاب وكالحديث المتواتر، وإنما الفرق بين حديث الأحاد وغيره بالنظر إلى من بلغه بالواسطة، على أن كثيراً من العلماء حوروا تخصيص عام الكتاب بحر الأحاد بالنظر إلى من بلغه أيضاً. فالخاصل أن العمل بهذا الحديث بالنظر إلى أبي بكر كان واحداً عليه في ذلك بل لو ترك العمل به لكان عاصياً. فإن قلت: فما وجه عدم رضى فاطمة ؓ حينئذ لما فعل أبو بكر ؓ؟ قلت: لعل عدم رضاها ما كان مع الإرتاب بعد سماع الحديث بل كان بعدم إعطاء أبي بكر شيئاً إياها تكريماً وإحساناً؛ إذ مقتضى ما كان بينهم من المحبة إنه إذا جاء أحدهم إلى الآخر يطلب شيئاً بسبب، فإن لم يكن هناك ذلك السبب فيعطيه ذلك الشيء بسبب آخر. فإن قلت: فلمادا مع أبو بكر ؓ الإعطاء عنها بطريق التكرم والإحسان مع أنه كان هو اللائق بما كان بينهم من المحبة. قلت: قد ذكره أبو بكر ؓ أن مقصوده أن يفعل في المال ما فعل فيه النبي ﷺ وأن يضعه في المواضع التي وضعه النبي ﷺ فيها، ورأى أن ذلك يتم بل حاف الضلال على تركه إن ترك، ومعلوم أن =



فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ بِخَاصَّةٍ لَمْ يُحْصَصْ بِهَا أَحَدٌ غَيْرُهُ. قَالَ: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ (الحشر: ٧) - مَا أَذْرِي هَلْ قَرَأَ الْآيَةَ الَّتِي قَبْلَهَا أَمْ لَا - قَالَ: فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَكُمْ أَمْوَالَ بَنِي النَّضِيرِ، فَوَاللَّهِ مَا اسْتَأْتَرْتُمْ عَلَيْكُمْ، وَلَا أَخَذَهَا دُونَكُمْ، حَتَّى بَقِيَ هَذَا الْمَالُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ مِنْهُ تَفَقَّةَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ أُسْوَةَ الْمَالِ، ثُمَّ قَالَ: أَتَشْدُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِنُهُ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، أَتَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ! ثُمَّ تَشَدَّ عَبَّاسًا وَعَلِيًّا بِمِثْلِ مَا تَشَدُّ بِهِ الْقَوْمُ: أَتَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ! .....

= لذلك مع تناول الأرمغان أهما ميراث، وأهما ورثاه، لا سيما وقسمة الميراث بين الننت والعم بصفان، فيتبس ذلك، ويظن أنهم تملكوا ذلك، وبما يؤيد ما قلناه ما قاله أبو داود: أنه لما صارت الخلافة إلى علي ﷺ لم يغيرها عن كونها صدقة، وبسحو هذا احتج السفاح، فإنه لما خطب أول خطبة قام بها إليه رجل معلق في عنقه المصحف، فقال: أنشدك الله إلا ما حكمت بيني وبين حصمي هذا المصحف، فقال: من هو خصمك؟ قال: أبو بكر في معه فديك، قال: أظلمك؟ قال: نعم! قال: فس بعده؟ قال: عمر، قال: أظلمك؟ قال: نعم! وقال في عثمان كذلك، قال: فعلي ظلمك؟ فسكت الرجل، فأعظ له السفاح، قال القاضي عياض: وقد تأول قوم طلب فاطمة ﷺ ميراثها من أبيها على أنها تأولت الحديث إن كان بدعها قوله ﷺ: "لا تورث" على الأموال التي لها بال، فهي التي لا تورث لا ما يتركون من طعام وأثاث وسلاح، وهذا التأويل خلاف ما ذهب إليه أبو بكر وعمر وسائر الصحابة ﷺ.

= المال ما كان لأبي بكر حتى يفعل فيه ما يريد. فهل يلام الرجل على فعل فعله اقتداء به ﷺ؟ فإن قلت: كيف يصح لأبي بكر ﷺ من الإعطاء بعد أن طهر تأديها بالمنع، وقد قال ﷺ: من أدى فاطمة فقد آداني. قلت: معنوم إنه لا يمكن القول بتأديها بجمع الإعطاء على وجه الإرث بعد ما سمعت حديث: نحن معاشر الأنبياء لا نورث. وإنما كان تأديها لو سلم بجمع الإعطاء تكرما وإحسانا، وقد علمت أن الصديق ﷺ ترك الإعطاء بذلك الوجه لمصلحة أهم عنده، على أنه يمكن أن الإعطاء بذلك لم يخطر ببال الصديق ﷺ بناء على أنه ما سبق منها الطلب بذلك الوجه، وإنما سبق منها الطلب بوجه الإرث، فلم يصدر من الصديق ﷺ ما يوجب تأديها قصدا، وإنما عمل ذلك بلا مدخل للاختيار، ومثل ذلك لا يعد من الإيذاء، ولو فرض شمول مدلول لفظ الإيذاء مثله لغة لكان في حكم المستثنى في الحديث معني، وقد صدر مثله عن علي مع فاطمة ﷺ كما هو مشهور في واقعة حديث: "يا أبا تراب"، وقد قال ﷺ: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده مع أن الأمر بالمعروف وإقامة الحدود على المسلمين واجب، ولا يعد ما يحصل بسببه إيذاء بل إصلاحا، فكم من أمر مستكره لشخص لا يعد إيذاء ولا يكون في حكمه مما هو من هذا القبيل أو قريب منه، فتأمل، والله تعالى أعلم.

قَالَ: فَلَمَّا تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجِئْتُمَا، تَطْلُبُ مِيرَاثَكَ مِنْ ابْنِ أُخِيكَ، وَيَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِهِ مِنْ أُيْهَاءِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً"، فَأَرَأَيْتُمَاهُ كَاذِبًا أَيْمًا غَادِرًا خَائِنًا، وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنَّهُ لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ تُوفِّي أَبُو بَكْرٍ، وَأَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَوَلِيُّ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرَأَيْتُمَانِي كَاذِبًا أَيْمًا غَادِرًا خَائِنًا، وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنِّي لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، فَوَلَّيْتُهَا، ثُمَّ جِئْتَنِي أَنْتَ وَهَذَا، وَأَنْتُمَا جَمِيعٌ، وَأَمْرُكُمَا وَاحِدٌ، فَقُلْتُمَا: ادْفَعْهَا إِلَيْنَا، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا عَلَى أَنْ عَلَيْكُمَا عَهْدُ اللَّهِ أَنْ تَعْمَلَا فِيهَا بِالَّذِي كَانَ يَعْمَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذْتُمَاهَا بِذَلِكَ، قَالَ: أَكْذَلِك؟ قَالَا: نَعَمْ! قَالَ: ثُمَّ جِئْتُمَانِي لِأَقْضِيَ بَيْنَكُمَا، وَلَا، وَاللَّهِ! لَا أَقْضِي بَيْنَكُمَا بِغَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَحَزْتُمَا عَنْهَا فَرُدَّاهَا إِلَيَّ.

٤٥٧٥ - (٥) حَسَنُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَحْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَضَرَ أَهْلُ أُيُوتٍ مِنْ قَوْمِكَ يَنْحُو حَدِيثَ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنْ فِيهِ: فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، وَرُبَّمَا قَالَ مَعْمَرٌ: يَحْبِسُ قُوتَ أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ مِنْهُ مَجْعَلٌ مَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

= وأما قوله ﷺ: "ما تركت بعد نفقة نسائي وموثة عاملي"، فليس معناه: إرثهن منه بل لكوهن محبوسات عن الأرواح بسببه أو لعظم حقهن في بيت المال لفضلهن، وقدم هجرتهن، وكوهن أمهات المؤمنين، وكددت احتصاص بمساكنهن، لم يرثها ورثتهن قال القاضي عياض: وفي ترك فاطمة مارة أبي بكر بعد احتجاجة عليها بالحديث التيسيم للإجماع على قضية، وأما لما بلغها الحديث وبين لها التأويل تركت رأيها، ثم لم يكن منها ولا من ذريتها بعد ذلك طلب ميراث، ثم ولي علي الخلافة، فلم يعدل بها عما فعله أبو بكر وعمر ﷺ، فدل على أن طلب علي والعباس إنما كان طلب تولي القيام بها بأنفسهما، وقسمتها بينهما كما سبق.

ناويل هجران فاطمة اب بكر قال: وأما ما ذكر من هجران فاطمة أبا بكر ﷺ معناه: انقباضها عن لقائه، وليس هذا من هجران المحرم الذي هو ترك السلام والإعراض عند اللقاء. قوله في هذا الحديث: 'فلم تكلمه': يعني في هذا الأمر، أو لانقباضها لم تطلب منه حاجة، ولا اضطرت إلى لقائه فتكلمه، ولم يقفه قط أهما التقيا، فلم تسلم عليه ولا كلمته. قال: وأما قول عمر: جئتماني تكلماني وكلمتكما في واحدة، جئت يا عباس تسألني =

=نصيبك من ابن أخيك، وجاءني هذا يسألني نصيب امرأته من أبيها. فيه إشكال مع إعلام أبي بكر هم قبل هذا الحديث، وأن النبي ﷺ قال: "لا نورث"، وجوابه: أن كل واحد إنما طلب القيام وحده على ذلك، ويحتج هذا بقربه بالعمومة، وذلك بقرب امرأته بالبنوة، وليس المراد أنهما طلبا ما علما منع النبي ﷺ ومعهما منه أبو بكر، وبين لهما دليل المنع، واعترفا له بذلك.

**هوائد الحديث** قال العلماء: وفي هذا الحديث أنه ينبغي أن يولي أمر كل قبيلة سيدهم، وتفوض إليه مصلحتهم؛ لأنه أعرف بهم وأرقق بهم، وأبعد من أن يأنفوا من الانقياد له، ولهذا قال الله تعالى: **ويعطو حكم من قد** وحكم من **هنه** (النساء: ٣٥)، وفيه: جواز نداء الرجل باسمه من غير كية، وفيه: جواز احتجاب المتولي في وقت الحاجة لطعامه أو وضوئه أو نحو ذلك، وفيه: حوار قبول خير الواحد، وفيه: استشهاد الإمام على ما يقوله بحضرة الخصميين العدول؛ لتقوى حجة في إقامة الحق وقمع الخصم، والله أعلم.

قوله: **فمن عسر** أي اصيرا وأمهلا. قوله: **أي أسألكم بالله** مأخوذ من النشيد، وهو رفع الصوت، يقال: أنشدتك ونشدتك بالله.

## [١٦- باب قول النبي "لا نورث ما تركناه فهو صدقة"]

٤٥٧٦- (١) **يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ**، أَرَدْنَ أَنْ يَبْعَثْنَ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَيَسْأَلْنَهُ مِيرَاثَهُنَّ مِنَ النَّبِيِّ **ﷺ**، قَالَتْ عَائِشَةُ لَهُنَّ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ**: "لَا نُورِثُ، مَا تَرَكَنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ؟".

٤٥٧٧- (٢) **مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ** أَخْبَرَنَا حُجَيْنٌ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ** أُرْسِلَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ**، مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ وَفَدَاكَ، وَمَا بَقِيَ مِنْ خُمُسٍ خَيْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** قَالَ: "لَا نُورِثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ **ﷺ** فِي هَذَا الْمَالِ"، وَإِلَيَّ، وَاللَّهِ! لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْ صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ**، عَنْ حَالِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ**، وَلَا عَمَلَنَ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ**.

## [١٦- باب قول النبي "لا نورث ما تركناه فهو صدقة"]

قوله **يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** هو يرفع "صدقة"، و"ما" بمعنى الذي: أي الذي تركناه فهو صدقة، وقد ذكر مسلم بعد حديث يحيى بن يحيى عن مالك من حديث عائشة رفعته: "لا نورث ما تركناه فهو صدقة"، وإنما بهت على هذا؛ لأن بعض جهة الشيعة يصححه، قال العلماء: والحكمة في أن الأنبياء صوات الله عليهم لا يورثون؛ لأنه لا يؤمن أن يكون في الورثة من يتمي موته فيهلك؛ ولئلا يظن بهم الرعة في الدنيا لوارثهم، فيهلك الظان، وينفر الناس عنهم.

قوله: "إن الله كان حص رسول الله **ﷺ** خاصة لم يخص بها أحدا غيره، قال الله تعالى: **وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**" ذكر القاضي في معنى هذا احتمالين: أحدهما: تحليل العيمة له ولأمته. والثاني: تخصيصه بالقي، إما كله أو بعضه، كما سبق من اختلاف العلماء، قال: وهذا الثاني أظهر للاستشهاد عمر عن هذا الآية.

**في تركته فتح سببه** قوله **يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** بفتح الدال والفاء، ولد بها وبين المدينة ثلاث مراحل، وبها وبين حير يومان، وحصلها يقال له الشمروح. (تكملة فتح الملهم: ٨٩/٣)

فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى فَاطِمَةَ شَيْئًا، فَوَجَدَتْ فَاطِمَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ، \*\* قَالَ: فَهَجَرْتُهُ، فَلَمْ تُكَلِّمْهُ \*\* حَتَّى تُوَفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ دَفَنَهَا زَوْجُهَا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَيْلًا، وَلَمْ يُؤْذِنْ بِهَا أَبَا بَكْرٍ، \*\* وَصَلَّى عَلَيْهَا عَلِيٌّ، .....

قوله: **فَهَجَرْتُهُ**، أي هجرته، أي هجرها، فسق تأويله، وأما كونه "وعاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر" فهو الصحيح المشهور، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: ثلاثة، وقيل: شهرين، وقيل سبعة أيام، فعلى الصحيح قالوا: توفيت لثلاث مضي من شهر رمضان سنة إحدى عشرة. قوله: **وَصَلَّى عَلَيْهَا عَلِيٌّ**، فيه حوار الدهن ليلًا، وهو مجمع عليه لكن النهار أفضل إذا لم يكن عذر.

**\*\* قُلْ فِي نَكْمَةِ فَتْحِ الْمَلِكِ** قوله: **قُلْ فِي نَكْمَةِ فَتْحِ الْمَلِكِ** وفي رواية يونس عند البخاري في فرض الخمس: "فغضبت فاطمة بنت رسول الله ﷺ". قال شيخ مشايخنا الكنگوهي: في لامع الدراري (٢: ٥٠٠): "هذا ظن من الراوي، حيث استنط من عدم تكلمها إياه أنها عصت عليه". يؤيد الشيخ ﷺ أنه هذه الزيادة غير مدكورة في كثير من الروايات، فقد ذكر أبو داود هذا الحديث من طريق عقيل، وشعيب بن أبي حمزة وصالح، كلهم يرويه عن الزهري، لكن لم يذكر هذه الزيادة في شيء من رواياتهم. وكذلك أخرجه البخاري في الفرائض من غير هذه الزيادة، وأخرجه البيهقي بما يدل على أن هذه الزيادة مدرجة من الراوي، وليس من كلام عائشة، ولفظه في كتاب قسم الفيء من سسه (٦: ٣٠٠): "قال: فغضبت فاطمة، فهجرتها، فلم تكلمه حتى ماتت"، وهذا صريح في إدراجه من الراوي. (نكمة فتح الملهم: ٩٢/٣)

**\*\* قُلْ فِي نَكْمَةِ فَتْحِ الْمَلِكِ** قد أخرج عمر بن شبة حديث مراجعة فاطمة لأبي بكر ﷺ من طريق معمر عن الزهري، ولفظه في آخره: "فلم تكلمه في ذلك المال حتى ماتت"، راجع تاريخ المدينة لابن شبة (١: ١٩٧)، وهذا صريح في أن ترك كلامها مع أبي بكر ﷺ لم يكن مطلقا، وإنما لم تكلمه في ذلك المال فقط. (تكملة فتح الملهم: ٩٤/٣)

**\*\* قُلْ فِي نَكْمَةِ فَتْحِ الْمَلِكِ** قوله: "ولم يود بها أنا بكر" الظاهر أن هذا كله إدراج من الزهري، كما يدل عليه لفظ "قال" في أول كلامه. (إلى أن قال: الروايات تدل بصراحة على أن أسماء بن عميس روية أبي بكر ﷺ لم تزل عمرضاها إلى آخر حين حياتها، وعسلتها عشاركة عني، فكيف يمكن أن لا يعلم أبو بكر ﷺ بها؟ والظاهر الذي لا يتصور خلافه أنها لم تفعل ذلك إلا بأمر أو بإذن من أبي بكر ﷺ. (إلى أن قال: أخرجه الخطيب البغدادي في رواة مالك عن جعفر بن محمد، عن أبيه (يعني محمد الباقر) قال: ماتت فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فجاء أبو بكر وعمر ليصلوا، فقال أبو بكر لعلي بن أبي طالب: تقدم: فقال: ما كنت لأتقدم وأنت خليفة رسول الله ﷺ، فتقدم أبو بكر وصلى عليها. (تكملة فتح الملهم: ١٠١/٣ - ١٠٣)

وَكَانَ لِعَلِيٍّ مِنَ النَّاسِ وَجْهَةٌ حَيَاةَ فَاطِمَةَ، فَلَمَّا تُوفِّيتِ اسْتَشْكَرَ عَلِيٌّ وَجْهَ النَّاسِ، فَالْتَمَسَ مُصَالِحَةَ أَبِي بَكْرٍ وَمُبَايَعَتَهُ\*، وَلَمْ يَكُنْ بَايَعَ تِلْكَ الْأَشْهُرَ، فَأُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنْ ائْتِنَا، وَلَا يَأْتِنَا مَعَكَ أَحَدٌ - كَرَاهِيَةَ مُحَضَّرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا تَدْخُلْ عَلَيْهِمْ وَحَدَّكَ، .....

قوله: \*... علي من الناس وجهة حياة فاطمة... لم يكن بايع تلك الأشهر...  
أبي بكر ومبايعته ﷺ، ولم يكن بايع تلك الأشهر."

الكلام حول تأخر علي عن سعد أبي بكر... أما تأخر علي عن البيعة، فقد ذكره علي في هذا الحديث، واعتذر أبو بكر... ومع هذا، فتأخره ليس بقدح في البيعة ولا فيه، أما البيعة: فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس، ولا كل أهل الحل والعقد، وإنما يشترط مبايعة من نيسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس، وأما عدم القدح فيه؛ فلأنه لا يجب على كل واحد أن يأتي إلى الإمام، فيضع يده في يده ويبايعه، وإنما يرمه إذا عقد أهل الحل والعقد للإمام الانقياد له، وأن لا يظهر خلافاً، ولا يشق لعصا، وهكذا كان شأن علي في تلك المدة التي قتل بيعته، فإنه لم يظهر على أبي بكر خلافاً، ولا شق العصا، وبكاه تأخر عن الحضور عنده؛ لعدم المذكور في الحديث، ولم يكن انعقاد البيعة وانضمامها متوقفاً على حضوره، فلم يجب عليه الحضور لذلك ولا لغيره، فمما لم يجب لم يخصر، وما نقل عنه قدح في البيعة ولا مخالفة، ولكن بقي في نفسه عتب، فتأخر حضوره إلى أن رأى العتب، وكان سب العتب أنه مع وجاهته وفصيلته في نفسه في كل شيء، وقرنه من النبي ﷺ، وغير ذلك، رأى أنه لا يستند بأمر إلا بشورته وحضوره، وكان عذر أبي بكر وعمر وسائر الصحابة واضحاً؛ لأنهم رأوا المادرة بالبيعة من أعظم مصالح المسلمين، وحافوا من تأخيرها حصول خلاف و نزاع تترتب عليه مفسدات عظيمة، ولهذا أحرروا دهر النبي ﷺ حتى عقدوا البيعة؛ لكونها كانت أهم الأمور كيلاً يقع براع في مدفعه أو كفه أو عسبه أو الصلاة عليه أو غير ذلك، وليس هم من يفصل الأمور، فرأوا تقدم البيعة أهم الأشياء، والله أعلم.

قوله: ... علي بن أبي بكر... معك...  
... أما كراهيتهم محض عمر، فمما علموا من شدته وصدقه بما =

\*قوله: ... مصالحة...  
كانت سبباً للمخالطة بينهما، فكأنها ما كانت مبايعة، فأراد تحديدها على وجه يصير سبباً للمخالطة وبالوجه الثاني يحصل التوفيق بين هذا الحديث وبين ما روي أنه بايع في اليوم الثاني أو الثالث، والله تعالى أعلم. فقالوا قد بلغت من التبليغ أي إن الذي عيبك هو التبليغ وقد حصل منك وليس عليك إحاشا، فلا تكلفنا بها.



فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا عَسَاهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي، إِنِّي، وَاللَّهِ! لَا تَنِيهِمْ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ، فَتَشَهَّدَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّا قَدْ عَرَفْنَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَضِيلَتَكَ! وَمَا أَعْطَاكَ اللَّهُ، وَلَمْ تَنْفَسْ عَلَيْكَ خَيْرًا سِوَاةِ اللَّهِ إِلَيْكَ، وَلَكِنَّكَ اسْتَبَدَدْتَ عَلَيْنَا بِالْأَمْرِ، وَكُنَّا نَحْنُ نَرَى لَنَا حَقًّا لِقَرَابَتِنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُ أَبَا بَكْرٍ حَتَّى فَاضَتْ عَيْنَا أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لِقَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي، وَأَمَّا الَّذِي شَجَرَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَإِنِّي لَمْ أَلْ فِيهَا عَنِ الْحَقِّ، وَلَمْ أَتْرُكْ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُهُ فِيهَا إِلَّا صَنَعْتُهُ، فَقَالَ عَلِيُّ لِأَبِي بَكْرٍ: مَوْعِدُكَ الْعَشِيَّةَ لِلْبَيْعَةِ، فَلَمَّا صَلَّى أَبُو بَكْرٍ صَلَاةَ الظُّهْرِ، رَقِيَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَتَشَهَّدَ، وَذَكَرَ شَأْنَ عَلِيٍّ، وَتَخَلَّفَهُ عَنِ الْبَيْعَةِ، وَعُذْرُهُ بِالَّذِي اعْتَدَرَ إِلَيْهِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ، وَتَشَهَّدَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَعَظَّمَ حَقَّ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى الَّذِي صَنَعَ نَفَاسَةً عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَلَا إِنْكَارًا لِلَّذِي فَضَّلَهُ اللَّهُ بِهِ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَرَى لَنَا فِي الْأَمْرِ نَصِييًّا، فَاسْتَبَدَّ عَلَيْنَا بِهِ، فَوَجَدْنَا فِي أَنْفُسِنَا، فَسْرَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ، وَقَالُوا: أَصْنَتَ، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى عَلِيٍّ قَرِيبًا حِينَ رَاجَعَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ.

= يظهر له، فخافوا أن ينتصر لأبي بكر ﷺ، فينكلم بكلام يوحش قلوبهم على أبي بكر، وكانت قلوبهم قد طابت عليه وانشرحت له، فخافوا أن يكون حضور عمر سبباً لتغيرها.

**سبب منع عمر أن ينصر لأبي بكر ﷺ عن الدخول وحده.** وأما قول عمر: لا تدخل عليهم وحدك، فمعناه: أنه خاف أن يغفلوا عليه في المعانة، ويحملهم على الإكثار من ذلك لين أبي بكر وصيره عن الجواب عن نفسه، وربما رأى من كلامهم ما غير قلبه، فيترتب على ذلك مفسدة خاصة أو عامة، وإذا حضر عمر امتنعوا من ذلك، وأما كون عمر حلف أن لا يدخل عليهم أبو بكر وحده، فحشبه أبو بكر ودخل وحده، ففيه دليل على أن إبرار القسم إما يؤمر به الإنسان إذا أمكن احتمال بلا مشقة، ولا تكون فيه مفسدة، وعلى هذا يحمل الحديث بإبرار القسم.

**شرح الكلمات:** قوله: **وَمَا سَقَسَ عَيْشٌ حَرًّا سِوَاةَ اللَّهِ إِلَيْكَ** هو بفتح الفاء يقال: 'نَفَسْتُ عَلَيْهِ' بكسر الفاء، "أنفس" بفتحها "نفاسة"، وهو قريب من معنى الحسد. قوله: **وَأَمَّا بَيْنَ شَجَرَ حَتَّى وَسَّكَمَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ** أي لم أقصر.

قوله: **فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ** موعده عصره، فلهذا صلى أبو بكر صلاة الظهر في غيابة عمر هو بكسر القاف، يقال: رقي يرقى كعلِمَ يعلم، والعشي بحدف الهاء هو من رال الشمس، ومنه الحديث: "صلى إحدى صلاتي العشي إما الظهر وإما العصر"، وفي هذا الحديث بيان صحة خلافة أبي بكر، وانعقاد الإجماع عليها.



٤٥٧٨ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُمَا حِينَئِذٍ يَطْلُبَانِ أَرْضَهُ مِنْ فَدَكٍ وَسَهْمَهُ مِنْ خَيْبَرَ، فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ عَقِيلٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ قَامَ عَلَيَّ فَعَظَمَ مِنْ حَقِّ أَبِي بَكْرٍ، وَذَكَرَ فَضِيلَتَهُ وَسَابِقَتَهُ، ثُمَّ مَضَى إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَبَايَعَهُ، فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالُوا: أَصَبْتَ وَأَحْسَنْتَ، فَكَانَ النَّاسُ قَرِيبًا إِلَى عَلِيٍّ حِينَ قَارَبَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ.

٤٥٧٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يَقْسِمَ لَهَا مِيرَاثَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ".

قَالَ: وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تُسَالُّ أَبَا بَكْرٍ نَصِيحَتَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ وَفَدَكٍ، وَصَدَقَتِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَقَالَ: لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ، إِنِّي أَخْشَى أَنْ تَرَكَتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَزِيعَ، فَأَمَّا صَدَقَتُهُ بِالْمَدِينَةِ، فَدَفَعَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، فَعَلَبَهُ عَلَيْهَا عَلِيٌّ، وَأَمَّا خَيْبَرُ وَفَدَكُ، فَأَمْسَكَهُمَا عُمَرُ، وَقَالَ: هُمَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَتْما لِحَقُوقِهِ الَّتِي تَعْرُوهُ وَنَوَائِبِهِ، وَأَمْرُهُمَا إِلَى مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ، قَالَ: فَهُمَا عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْيَوْمِ.

قوله: "كانتا حقوقه أبي عروة وولده معا: ما يطرأ عليه من الحقوق الواجبة والمدونة، ويقال: عروته واعتريته، وعورته واعتريته إذا أتته تطلب منه حاجة.

٤٥٨٠ - (٥) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: **قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ**، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَفْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْوَنَةِ عَامِلِي، فَهُوَ صَدَقَةٌ".

٤٥٨١ - (٦) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ**: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قوله ﷺ: "لا يفتسم ورثتي ديناراً" أي لا يورث ما تركنا فهو صدقة. قال العلماء: هذا التقيد بالدينار هو من باب التشبه على ما سواه، كما قال الله تعالى: **فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ** (الزلزلة: ٧)، وقال تعالى: **وَمِنْهُمْ مَنْ نَأْتِيهِ مَالٌ كَثِيرٌ لَا يُوَدِّعُهُ** (آل عمران: ٧٥)، قالوا: وليس المراد بهذا اللفظ النهي؛ لأنه إما ينهي عما يمكن وقوعه وارثه **فَمَنْ يَكُنْ**، وإما هو بمعنى الإحصار، ومعناه: لا يقتسمون شيئاً لأبي لا أورث، هذا هو الصحيح المشهور من مذاهب العلماء في معنى الحديث، وبه قال جماهيرهم. وحكى القاضي عن ابن علية وبعض أهل "الصرّة" أنهم قالوا: إما لم يورث؛ لأن الله تعالى خصه أن جعل ماله كله صدقة، والصواب الأول، وهو الذي يقتضيه سياق الحديث.

**مذهب الجمهور أن الأنبياء لا يورثون أحفادهم** ثم إن جمهور العلماء على أن جميع الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أحفاد لا يورثون. وحكى القاضي عن الحسن الصري أنه قال: عدم الإرث بينهم محتص سبباً لقوله تعالى عن زكريا: **يَرْثِي وَيَرْثِي مِنْهُ يَغْفِرُ** (مريم: ٦)، ورعه أن المراد: وراثته المال، وقال: ولو أراد وراثته السوة لم يقل: **يَرْثِي حَقَّ أُمِّي** (مريم: ٥)؛ إذ لا يخاف الموالى على السوة، ولقوله تعالى: **وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ** (المل: ١٦)، والصواب ما حكياه عن الجمهور أن جميع الأنبياء لا يورثون، والمراد بقصة زكريا وداود وراثته النوة، وليس المراد حقيقة الإرث، بل قيامه مقامه، وحلوله مكانه، والله أعلم.

**تأويل قوله "مؤنة عاملي"** وأما قوله ﷺ: **وَمَوْوَنَةِ عَامِلِي** فقيل: هو القائم على هذه الصدقات، والناظر فيها، وقيل: كل عامل للمسلمين من حليفة وغيره؛ لأنه عامل النبي ﷺ وبائب عنه في أمته. وأما مؤنة سبائه **فَمَنْ**، فسبق بيانها قريباً، والله أعلم.

**تفصيل صدقات الرسول ﷺ** قال القاضي عياض **رحمته** في تفسير صدقات النبي ﷺ المذكورة في هذه الأحاديث، قال: صارت إليه ثلاثة حقوق: أحدها: ما وهب له **رحمته**، وذلك وصية بحريق اليهودي له عند إسلامه يوم "أحد"، وكانت سبع حوائط في بني الضير، وما أعطاه الأنصار من أرضهم، وهو ما لا يبعه الماء، وكان هذا مذكراً له **رحمته**. الثاني: حقه من الفيء من أرض بني الضير حين أجلاهم كانت له خاصة؛ لأنها لم يوجب عليها المسمدون بحيل ولا ركاب، وأما منقولات بني الضير، فحملوا منها ما حملته الإبل غير السلاح، كما صالحهم، ثم قسم **رحمته** الباقي =

= بين المسلمين، وكانت الأرض لنفسه، ونخرجها في نوائب المسلمين، وكذلك نصف أرض 'فذلك' صاحب أهلها بعد فتح 'حير' على نصف أرضها، وكان حالصاً له، وكذلك ثلث أرض وادي القرى، أخذه في الصلح حين صلح أهلها اليهود، وكذلك حصان من حصون "حير"، وهما الوطيط والسلام، أخذهما صاحباً. الثالث: سهمه من خمس حير، وما افتتح فيها عنوة، فكانت هذه كلها ملكاً لرسول الله ﷺ خاصة لا حق فيها لأحد غيره، لكنه ﷺ كان لا يستأثر بها، بل ينفقها على أهله والمسلمين، وللمصالح العامة، وكل هذه صدقات محرمات التملك بعده، والله أعلم.

.....

**[١٧- باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين]**

٤٥٨٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ كِلَاهُمَا، عَنْ سُلَيْمٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا.

٤٥٨٣- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ لُثَمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فِي النَّفْلِ.

**١٧- باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين**

قوله: **لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ** هكذا هو في أكثر الروايات "للفرس سهمين وللرجل سهماً"، وفي بعضها "للفرس سهمين، وللراجل سهماً" بالألف في "الراجل"، وفي بعضها "للفارس سهمين"، والمراد بالمل هنا: العبيمة، وأطلق عليها اسم الفل؛ لكونها تسمى نعلًا لعة، فإن الفعل في اللغة الريادة والعطية، وهذه عطية من الله تعالى، فإنها أحلت لهذه الأمة دون غيرها.

**أقوال أهل العلم في أسهام الراحل والفارس** واحتلف العلماء في سهم الفارس والراجل من العبيمة. فقال الجمهور: يكون للراجل سهم واحد، وللفارس ثلاثة أسهم: سهمان نسب فرسه، وسهم نسب نفسه، ومن قال بهذا ابن عباس ومجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوراعي والثوري والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وابن جرير وآخرون. وقال أبو حنيفة: للفارس سهمان فقط: سهم لها، وسهم له. **\*\*** قالوا: ولم يقل بقوله هذا أحد إلا ما روي عن علي وأبي موسى، وحجة الجمهور هذا الحديث، وهو صريح على رواية من روى للفارس سهمين، وللراجل سهماً **\*\*** بغير ألف في "الراجل" =

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** واستدل الإمام أبو حنيفة **\*\*** بما يأتي:

١- أخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عن ابن عمر: "أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين، وللراجل سهماً"، وحقق شيخنا في إعلاء السنن (١٢: ١٥٨) أن سنده صحيح على شرط الشيخين.

٢- أخرج الدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي، عن نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ: "أنه أسهم للفارس سهمين، وللراجل سهماً". قال شيخنا: "وهذا سند صحيح على شرط البخاري". (إلى أن قال:) ولأبي حنيفة آثار أخرى ساقها وحققها شيخنا العثماني **\*\***، في إعلاء السنن، وأجاب عما يعارضها. (تكملة فتح الملهم: ٣/ ١١٤، ١١٥)

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** ويمكن أن يجاب عن حديث الباب بأن زيادة السهم كانت نفعًا، كما يدل عليه =

«وهي رواية الأكثرين، ومن روى "وللراحل" روايته محتمة، فيتعين حملها على موافقة الأولى جمعاً بين الروایتين، قال أصحابنا وغيرهم: ويرفع هذا الاحتمال ما ورد مفسراً في غير هذه الرواية في حديث ابن عمر هذا من رواية أبي معاوية وعند الله بن عمير وأبي أسامة وغيرهم بإسنادهم عنه أن رسول الله ﷺ أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم: سهم له وسهمان لفرسه، ومثله من رواية ابن عباس وأبي عمرة الأنصاري ، والله أعلم. ولو حضر بأفراس لم يُسهم إلا لفرس واحد، هذا مذهب الجمهور، منهم: الحسن ومالك وأبو حنيفة والشافعي ومحمد بن الحسن . وقال الأوراعي والثوري والليث وأبو يوسف : يُسهم لفرسين. ويروى مثله أيضاً عن الحسن ومكحول ونجى الأنصاري واس وهب وغيره من المالكيين، قالوا: ولم يقل أحد: إنه يسهم لأكثر من فرسين إلا شيئاً روي عن سليمان بن موسى أنه يسهم، والله أعلم.

«قول ابن عمر: "قسم في النمل للفرس سهمين"، والجمهور حملوا لفظ "النمل" في هذا الحديث على الغنيمة. وفي المسألة كلام طويل راجع له إعلاء السس وغيره. (تكملة فتح الملهم: ١١٥ / ٣)

• • • •



قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: فَحَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: تَبَيَّنَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ، إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسَّوْطِ فَوْقَهُ، وَصَوْتَ الْفَارِسِ يَقُولُ: أَقْدِمُ حَيْزُومًا! فَنَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ، فَحَرَ مُسْتَلْقِيًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ قَدْ خَطَمَ أَنْفَهُ، وَشَقَّ وَجْهَهُ كَضَرْبَةِ السَّوْطِ، فَاخْصَرَ ذَلِكَ أَجْمَعُ، فَخَاءُ الْأَنْصَارِيِّ فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "صَدَقْتَ، ذَلِكَ مِنْ مَدَدِ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ"، فَقَتَلُوا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ، وَأَسْرُوا سَبْعِينَ.

قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا أَسْرُوا الْأَسَارَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا بَيَّ بَكْرَ وَعُمَرَ: مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى؟" فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! هُمْ بَنُو الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ، أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً، فَتَكُونَ لَنَا قُوَّةٌ عَلَى الْكُفَّارِ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا تَرَى؟ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ!" قُلْتُ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَرَى الْآدِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تُمَكِّنَّا، فَتَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ، فَتُمْكِنَ عَلَيْنَا مِنْ عَقِيلٍ، فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ،.....

=فعلى الأول نرفع 'العصاة' على أنها فاعل، وعلى الثاني نصب، ونكون مفعولة، والعصاة: الجماعة.  
قوله: **هذه ماشدتت ربك** "الماشدة": السؤال مأخوذة من الشيد، وهو رفع الصوت، هكذا وقع لخواهير رواية مسلم "كذلك" بالذال، ولعصهم "كفك" بالفاء. وفي رواية البخاري: 'حسكت ماشدتت ربك'، وكل بمعنى، وصبطوا 'ماشدتت' بالرفع والنصب، وهو الأشهر. قال القاضي: من رفعه جعله فاعلاً بكفك، ومن نصبه، فعلى المفعول بما في حسكت وكفك، وكسكت من معنى الفعل من الكف. قال العلماء: هذه الماشدة إما فعلها النبي ﷺ ليراه أصحابه تلك الحال، فتقوى قلوبهم بدعائه وتصرعه، مع أن الدعاء عبادة، وقد كان وعده الله تعالى إحدى الطائفتين: إما العير وإما الخيش، وكانت العير قد ذهبت وفانت، فكان على ثقة من حصول الأخرى، ولكن سأل تعجيل ذلك، وتنجيره من غير أدى يلحق المسلمين، قوله تعالى: **هـ** **لِيُؤْمِنُوا بِمَا نَقُلُ** من **نصيبكم مردفين هـ** (الأنفال: ٩): أي معيكم، والإمداد: الإعانة، ومردفين: متنايعين، وقيل غير ذلك.

قوله: **أفم حيرود** هو بخاء مهمة مفتوحة، ثم مشاة تحت ساكنة ثم راي مضمومة ثم واو ثم ميم، قال القاضي: وقع في رواية العدري "حَيْزُومٌ" بالنون، والصواب الأول، وهو المعروف لسائر الرواة والمحموظ، وهو اسم فرس الملك، وهو ممدى نحذف حرف الداء أي يا حيرود، وأما "أفد": فضبطوه بوجهين أصحابهما وأشهرهما، ولم يذكر ابن دُرَيْدٍ وكثيرون أو الأكثرون غيره أنه بهمزة قطع مفتوحة وكسر الدال من الإقدام. قالوا: وهي كلمة رجر لفرس معلومة في كلامهم. والثاني: نصب الدال وبهمزة وصل مضمومة من التقدم.

قوله: **بدرهم** **فد خصم** **نعم** الخطم: الأثر على الأنف، وهو ناخاء المعجمة. قوله: **هؤلاء** **أفم** **نصيبكم** **صديدي** =



وَتُمَكِّنِي مِنْ فُلَانٍ - نَسِيْبًا لِعُمَرَ - فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أُمَّةُ الْكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا، فَهَوِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَهُوَ مَا قُلْتُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جِئْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ قَاعِدَيْنِ يَبْكِيَانِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ، فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءَ بَكَيْتُ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءَ تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابُكَ مِنْ أَخَذِهِمُ الْفِدَاءَ، لَقَدْ عَرِضَ عَلَيَّ عَذَابُهُمْ أَذْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ" - شَجَرَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ - وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَتْ لِي أَنْ يَكُونَ لِي أَشْرَى حَتَّى تَنْحَرَ فِي الْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا عَمِلْتُمْ حَلَالًا صَالِحًا﴾ (الأنفال: ٦٧-٦٩)، فَأَحَلَّ اللَّهُ الْغَنِيمَةَ لَهُمْ.

-يعني أشرافها، والواحد صديد بكسر الصاد، والضمير في "صاديدها" يعود على أئمة الكفر أو مكة.  
قوله: ﴿فَهَوِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ﴾ هو بكسر الواو، أي أحب ذلك واستحسنه. يقال: هوى الشيء بكسر الواو يهوى بفتحها هوى، والهوى: المحبة. قوله: "ولم يهو ما قلت"، هكذا هو في بعض النسخ "ولم يهو"، وفي كثير منها "ولم يهوى" بالياء، وهي لغة قليلة بإثبات الياء مع الحارم، ومنه قراءة من قرأ ﴿لَمْ يَكُنْ لِي أَشْرَى حَتَّى تَنْحَرَ فِي الْأَرْضِ﴾ (يوسف: ٩٠) بالياء، ومنه قول الشاعر:  
ألم يأتيك والأنباء تنمي.  
وقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْحَرَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال: ٦٧): أي يكثر القتل والفهر في العدو.

## [١٩ - باب ربط الأسير وحبسه، وجواز المنّ عليه]

٤٥٨٥ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ - سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ - فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَاذَا عِنْدَكَ؟" \* يَا ثُمَامَةُ! فَقَالَ: عِنْدِي، يَا مُحَمَّدُ! خَيْرٌ إِنْ تُقْتَلَ تُقْتَلَ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تُنْعَمُ تُنْعَمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْعَدِّ، فَقَالَ: "مَا عِنْدَكَ؟" يَا ثُمَامَةُ! قَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ: إِنْ تُنْعَمَ تُنْعَمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تُقْتَلَ تُقْتَلَ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، .....

## ١٩ - باب ربط الأسير وحبسه، وجواز المنّ عليه

صط الاسم وفقه الحديث قوله: فجاء رجل من بني حنيفة من بني ثمامة بن أثال، وهو مصروف. المسجد: أما "أثال"، فبضم الهزلة وبشاء مثله وهو مصروف.

حكم إدخال الكافر في المسجد وفي هذا حوار ربط الأسير وحبسه، وحوار إدخال المسجد الكافر، ومذهب الشافعي جواره بإذن مسلم، سواء كان الكافر كتابياً أو غيره، وقال عمر بن عبد العزيز وقتادة ومالك: لا يجوز، وقال أبو حنيفة رحمه الله: يجوز لكتابي دون غيره، ودليماً على الجميع هذا الحديث. وأما قوله تعالى: ﴿لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ حِينَ لَا يَفْقَهُونَ أَلْسِنَتَهُمْ﴾ (التوبة: ٢٨)، فهو خاص بالحرَم، ونحن نقول: لا يجوز إدخاله الحرم، والله أعلم.

تأويل قوله "تقتل ذا دم" قوله: إن من حس ذا دم احتسبوا في معناه فقال القاضي عياض في "المشارك" وأشار إليه في شرح مسلم، معناه: إن تقتل صاحب دم لدمه موقع يشتفي بقتله قاتله، ويدرك قاتله به ثأره، أي لرياسته وفضيلته، وحذف هذا؛ لأنهم يفهمونه في عرفهم وقال آخرون معناه: تقتل من عليه دم ومطوب به، وهو مستحق عبيه، فلا عتب عليك في قتله. ورواه بعضهم في "سنن أبي داود" وغيره "ذا دم" بالدال المعجمة وتشديد الميم، أي ذا دماء وحرمة في قومه، ومن إذا عقد دمه وفيها. قال القاضي: هذه الرواية ضعيفة؛ لأنها -

\*\* قال في تكملة فتح الملهم قوله: مدد عند ثمامة أي ما الذي استقر في طبعك أن أفعله بك؟ فأجاب بأنه ظن حيرا، فقال: عندي يا محمد حير، أي لأنه لست ممن يظلم، بل ممن يعفو ويغفر، كذا في فتح الباري. (تكملة فتح الملهم: ١٢٠/٣)

فَرَكَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ مِنَ الْغَدِ، فَقَالَ: "مَاذَا عِنْدَكَ؟ يَا ثُمَامَةُ!" فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ. إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أُطْلِقُوا ثُمَامَةَ"، فَانْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَا مُحَمَّدُ! وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ، فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَاللَّهِ! مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَإِنْ خَيْلِكَ أَحَدَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَمَاذَا تَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ، .....

=تقلب المعنى، فإن من له حرمة لا يستوجب القتل. قلت: ويمكن تصحيحها على معنى التفسير الأول، أي تقتل رجلاً جليلاً يحتفل قاتنه بقتله، بخلاف ما إذا قتل ضعيفاً مهيناً، فإنه لا فضيلة في قتله، ولا يدرك به قاتله ثأره. قوله ﷺ: "أُطْلِقُوا ثُمَامَةَ" فيه جوار المن على الأسير، وهو مذهباً ومذهب الجمهور.

**أقوال العلماء في حكم اغتسال من أسلم** قوله: **وصلى إلى نخل** من مسجد، **وعسل** قال أصحابنا: إذا أراد الكافر الإسلام، بادر به، ولا يؤخره للاغتسال، ولا يخل لأحد أن يأذن له في تأخير، بل يبادر به، ثم يعتسل، ومذهبنا أن اغتساله واجب إن كان عليه جنابة في الشرك، سواء كان اغتسل منها أم لا. وقال بعض أصحابنا: إن كان اغتسل أجزاءه وإلا وجب. وقال بعض أصحابنا وبعض المالكية: لا غسل عليه، ويسقط حكم الجنابة بالإسلام، كما تسقط الديوب، وصغفوا هذا بالوصوء، فإنه يلزمه بالإجماع، ولا يقال: يسقط أثر الحدث بالإسلام، هذا كله إذا كان أحب في الكفر، أما إذا لم يجب أصلاً، ثم أسلم، فالغسل مستحب له، وليس بواجب، هذا مذهبنا ومذهب مالك وأحرار. وقال أحمد وآخرون: يلزمه الغسل.

قوله: **وصلى إلى نخل** من مسجد هكذا هو في البخاري ومسلم وغيرهما "نخل" بالخاء المعجمة، وتقديره: اطلق إلى نخل فيه ماء، فاغتسل منه. قال القاضي: قال بعضهم: صوابه "نخل" بالحاء، وهو الماء القليل المبعث، وقيل: الجاري. قلت: بل الصواب الأول؛ لأن الروايات صحت به، ولم يروا إلا هكذا وهو صحيح، ولا يجوز العدول عنه.

قوله ﷺ: **أشهادك يا ثمامة** وكرر ذلك ثلاثة أيام. هذا من تأليف القلوب وملاطفة لمن يرجي إسلامه من الأشراف الذين يتبعهم على إسلامهم خلق كثير. قوله: **وإن حبست أحدي**، **وإن أريد عمده**، **فما تری** فشره رسول الله ﷺ، وأمره أن يعتمر. يعني بشره بما حصل له من الخير العظيم بالإسلام، وإن الإسلام يهدم ما كان =

فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ، قَالَ لَهُ قَائِلٌ: أَصَبَوْتَ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا، وَاللَّهِ! لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَّةُ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٤٥٨٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا لَهُ نَحْوَ أَرْضِ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالِ الْحَنْفِيُّ، سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَقَتَّلَنِي تَقُتِّلْ ذَا دَمٍ.

ـ قوله، وأما أمره بالعمرة، فاستحباب؛ لأن العمرة مستحبة في كل وقت، لاسيما من هذا الشريف المطاع إذا أَسِمَ، وجاء مراغماً لأهل "مكة"، فطاف وسعى وأظهر إسلامه، وأغاطهم بذلك، والله أعلم.  
ـ قوله: هَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ "أَصَوْتُ"، وَهِيَ لُغَةٌ، وَالْمَشْهُورُ "أَصْنَاتُ" بِالْفَعْرِ، وَعَنِ الْأَوَّلِ جَاءَ قَوْلُهُمُ: الصَّبَاةُ كَقَاضٍ وَقَضَاةٍ.

ـ قوله في حديث ابن المثنى: هَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ "أَصَوْتُ" هَكَذَا فِي النُّسخِ الْمَحْقُوقَةِ "إِنْ تَقَتَّلَنِي" بِالنُّونِ وَالْيَاءِ فِي آخِرِهَا، وَفِي بَعْضِهَا خَدَفُهَا، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ حِينَئِذٍ مِثْلَ الْأَوَّلِ، فَلَا يَصَحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ.

## [٢٠- باب إجلاء اليهود من الحجاز]

٤٥٨٧- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ"، فَخَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى جِئْنَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَنَادَاهُمْ، فَقَالَ: "يَا مَعْشَرَ يَهُودَ! أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا"، فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ذَلِكَ أُرِيدُ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا"، فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ذَلِكَ أُرِيدُ"، فَقَالَ لَهُمُ الثَّالِثَةُ، فَقَالَ: "اعْلَمُوا أَنَّمَا الْأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنِّي أُرِيدُ أَنْ أَجْلِبَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا فَلْيَبِيعْهُ، وَإِلَّا فاعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ".

٤٥٨٨- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ -قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا- عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ يَهُودَ بَنِي النَّضِيرِ وَفَرِيطَةَ حَارَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنِي النَّضِيرِ، وَأَقْرَ فَرِيطَةَ وَمَنْ عَلَيْهِمْ، حَتَّى حَارَبَتْ فَرِيطَةَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَتَلَ رِجَالَهُمْ، وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ لَحِقُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَنَهُمْ، وَأَسْلَمُوا، وَأَجْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودَ الْمَدِينَةِ كُلَّهُمْ: بَنِي قَيْنَقَاعَ وَهُمْ قَوْمُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَيَهُودَ بَنِي حَارِثَةَ، وَكُلَّ يَهُودِي كَانَ بِالْمَدِينَةِ.

## [٢٠- باب إجلاء اليهود من الحجاز]

قوله ﷺ لليهود: "اسلموا تسلموا، فقام" قد بلغت يا أبا القاسم، فقال لهم رسول الله ﷺ: "انطلقوا إلى يهود"، فخرجوا معه، حتى جئناهم، فقام رسول الله ﷺ، فتناداهم، فقال: "يا معشر يهود! أسلموا تسلموا"، فقالوا: "قد بلغت يا أبا القاسم"، فقال لهم رسول الله ﷺ: "ذلك أريد، أسلموا تسلموا"، فقالوا: "قد بلغت يا أبا القاسم"، فقال لهم رسول الله ﷺ: "ذلك أريد"، فقال لهم الثالثة، فقال: "اعلموا أنما الأرض لله ورسوله، وأنا أريد أن أجلبكم من هذه الأرض، فمن وجد منكم بماله شيئا فليبيعه، وإلا فاعلموا أن الأرض لله ورسوله".

قوله: "عن ابن عمر أن يهود بني النضير وفريضة حاربوا رسول الله ﷺ، فأجلى رسول الله ﷺ بني النضير، وأقر فريضة ومن عليهم، حتى حاربت فريضة بعد ذلك، فقتل رجالهم، وقسم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين، إلا أن بعضهم لحقوا برسول الله ﷺ، فأمنهم".

٤٥٨٩ - (٣) . **عن أبي الطاهر** : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ : أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ ، عَنْ مُوسَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَكْثَرُ وَأَثَمٌ .

**فوائد الحديث** في هذا أن المعاهد والدمي إذا نقض العهد صار حربياً وجرت عليه أحكام أهل الحرب، ولالإمام سبئي من أراد منهم، وله المن على من أراد، وفيه: أنه إذا من عليه، ثم ظهرت منه محاربة انتقص عهده، وإنما ينفع المن فيما مضى لا فيما يستقبل، وكانت قريظة في أمان، ثم حاربوا النبي ، ونقضوا العهد، وظاهروا قريشاً على قتال النبي ، قال الله تعالى: **لَا يَجْعَلُ اللَّهُ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ** . إلى آخر الآية الأخرى. (الأحراب: ٢٦).

قوله: **أَكْثَرُ وَأَثَمٌ** هو بفتح القاف، ويقال بضم الهمزة وفتحها وكسرها ثلاث لغات مشهورات.

## [٢١- باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب]

٤٥٩٠- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الصَّحَّاحُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ حَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا".

٤٥٩١- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، ح وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ وَهُوَ ابْنُ عُمَيْدٍ اللَّهِ، كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

....



## [٢٢- باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إبرال أهل الحصن...]

٤٥٩٢- (١) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَأَلْفَاظُهُمْ مُتَّفَارِقَةٌ- قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ -عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ حَنْثَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَزَلَ أَهْلُ قَرْيَظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى سَعْدٍ، فَأَتَاهُ عَلَى جِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَرِيبًا مِنَ الْمَسْجِدِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِلْأَنْصَارِ: "قُومُوا إِلَيَّ سَيِّدِكُمْ" -أَوْ خَيْرِكُمْ-، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ"، قَالَ: تَقْتُلُ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَتَسْبِي ذُرِّيَّتَهُمْ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "قَضَيْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ"، وَرَبَّمَا قَالَ: "قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ"، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ الْمُثَنَّى: وَرَبَّمَا قَالَ: "قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ".**

## [٢٢- باب جواز قتال من نقض العهد،

## وجواز إبرال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم

**فَوَدَّ الْحَدِيثُ قَوْلَهُ:** **وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: جَوَازُ التَّحْكِيمِ فِي أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، وَفِي مَهْمَاتِهِمُ الْعِظَامَ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَخَالَفْ فِيهِ إِلَّا الْخَوَارِجُ، فَإِنَّهُمْ أَنْكَرُوا عَلَى عَيْنِ التَّحْكِيمِ، وَأَقَامَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ، وَفِيهِ: جَوَازُ مَصَالِحَةِ أَهْلِ قَرْيَةٍ أَوْ حِصْنٍ عَلَى حُكْمِ حَاكِمٍ مُسَلِّمٍ عَدْلٍ صَالِحٍ لِلْحُكْمِ أَمِينٍ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ. وَعَبَّيْهِ الْحُكْمَ، بِمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِذَا حُكِمَ بِشَيْءٍ لَزِمَ حُكْمُهُ، وَلَا يُجُوزُ لِلْإِمَامِ وَلَا لَهُمُ الرَّجُوعُ عَنْهُ، وَلَهُمُ الرَّجُوعُ قَبْلَ الْحُكْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.**

**نَوِيلُ قَوْلِهِ "دَنَا مِنَ الْمَسْجِدِ" قَوْلُهُ:** **وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "دَنَا مِنَ الْمَسْجِدِ" كَذَا هُوَ فِي الْحَارِيِّ وَمُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ، وَأَرَاهُ وَهْمًا إِنْ كَانَ أَرَادَ مَسْجِدَ النَّبِيِّ ﷺ: لِأَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ جَاءَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ فِيهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ أُرْسِلَ إِلَى سَعْدٍ بَارِلًا عَلَى نَبِيٍّ قَرْيَظَةَ، وَمِنْ هُنَاكَ أُرْسِلَ إِلَى سَعْدٍ لِيَأْتِيَهُ، فَإِنْ كَانَ الرَّاوي أَرَادَ مَسْجِدًا احْتَطَّهُ النَّبِيُّ ﷺ هُنَاكَ كَانَ يَصِلُ فِيهِ مَدَّةَ مَقَامِهِ، لَمْ يَكُنْ وَهْمًا، قَالَ: وَالصَّحِيحُ مَا جَاءَ فِي غَيْرِ صَحِيحٍ مُسْلِمٍ، قَالَ: فَلَمَّا دَنَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ فَلَمَّا طَلَعَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، كَذَا وَقَعَ فِي كِتَابِ ابْنِ أَبِي-**

**قَوْلُهُ:** **وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى قِيَامِ التَّعْظِيمِ وَالتَّكْرِيمِ؛ إِذْ لَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ لَقِيلَ: "قُومُوا لِسَيِّدِكُمْ"، وَأَمَّا هَذَا الْحَدِيثُ، فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْقِيَامِ لِعَوْنِ الْمَرِيضِ عِنْدَ النُّزُولِ أَوْ الْقِيَامِ لِمُسْتَقَامِ الْعِظِيمِ وَخَوْدِكَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.**

٤٥٩٣ - (٢) **وَحَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ"، وَقَالَ مَرَّةً: "لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ".

٤٥٩٤ - (٣) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ، قَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ: **حَدَّثَنَا** ابْنُ نُمَيْرٍ: **حَدَّثَنَا** هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدٌ

شعبة وسر أبي داود، فيحتمل أن المسجد تصحيف من لفظ الراوي، والله أعلم.

قوله ﷺ: "قوموا إلى سيدكم أو خيركم".

**فوائد** **حدث** فيه إكرام أهل الفضل، وتمقيهم بالقيام لهم إذا أقبلوا، هكذا احتج به جماهير العلماء لاستحباب القيام. قال القاضي: وليس هذا من القيام المهني عنه، وإنما ذلك فيمن يقومون عليه وهو جالس، ويمثلون قياماً طول جلوسه. قلت: القيام للقادم من أهل الفضل مستحب، وقد جاء فيه أحاديث، ولم يصح في المهني عنه شيء صريح، وقد جمعت كل ذلك مع كلام العلماء عليه في جزء، وأجبت فيه عما توهم المهني عنه، والله أعلم. \* قال القاضي: واحتفلوا في الذين عناهم النبي ﷺ بقوله: "قوموا إلى سيدكم" هل هم الأنصار خاصة، أم جميع من حضر من المهاجرين معهم.

**التوفيق بين الروايتين** قوله ﷺ لسعد بن معاذ: **هَذَا** **حَسْبُ** **حَدَّثَنَا** . وفي الرواية الأخرى قال: 'فنزّلوا على حكم رسول الله ﷺ'. فرد رسول الله ﷺ الحكم فيهم إلى سعد، قال القاضي: يجمع بين الروايتين بأنهم نزّلوا على حكم رسول الله ﷺ. فرضوا برد الحكم إلى سعد، فمسب إليه، قال: والأشهر أن الأوس طلبوا من النبي ﷺ العفو عنهم؛ لأنهم كانوا حلفاءهم، فقال لهم النبي ﷺ: "أما ترضون أن يحكم فيهم رجل منكم؟" يعني من الأوس يرضيهم بذلك، فرضوا به، فردّه إلى سعد بن معاذ الأوسي. قوله: "وسى ذريتهم"، سبق أن الذرية تطلق على النساء والصبيان معاً.

قوله ﷺ: **مَدَّ** **حَدَّثَنَا** **حَدَّثَنَا** الرواية المشهورة "الملك" بكسر اللام، وهو الله سبحانه وتعالى، وتويدها الروايات التي قال فيها: "لقد حكمت فيهم بحكم الله". قال القاضي: روي في صحيح مسلم بكسر اللام بغير خلاف، قال: وضبطه بعضهم في صحيح البخاري بكسرها وفتحها، فإن صح الفتح، فالمراد به جبريل عليه السلام، وتقديره بالحكم الذي جاء به الملك عن الله تعالى.

\* **قال في تكملة فتح الملهم** وجملة القول في هذه المسألة أن القيام على أقسام: (إلى أن قال: ٧) - أن يقوم الرجل لمن دخل عليه على سبيل البر والإكرام لمن لا يريد منه ذلك. وهذا القسم السابع موضع خلاف بين العلماء، فأجاره بعضهم ومنعه بعضهم، وللإمام النووي - في جوازه رسالة مستقلة رد عليها ابن الحاج. (تكملة فتح الملهم: ١٢٦/٣، ١٢٧)



فَانْفَجَرَتْ مِنْ لَبَنِهِ، فَلَمْ يَرُعْهُمْ - وَفِي الْمَسْجِدِ مَعَهُ خَيْمَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ - إِلَّا وَالْدَّمُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخَيْمَةِ مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قَبْلِكُمْ، فَإِذَا سَعَدٌ جُرْحُهُ يَغْدُ دَمًا، فَمَاتَ مِنْهَا.

٤٥٩٧ - (٦) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْكُوفِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَانْفَجَرَ مِنْ لَبَنِهِ، فَمَا زَالَ يَسِيلُ حَتَّى مَاتَ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ: فَذَاكَ حِينَ يَقُولُ الشَّاعِرُ:

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ	فَمَا فَعَلْتَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ
لَعَمْرُكَ إِنْ سَعْدَ بَنِي مُعَاذٍ	غَدَاةً تَحْمَلُوا لَهُوَ الصَّبُورُ
تَرَكْتُمْ قَدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا	وَقَدَرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَفُورُ
وَقَدْ قَالَ الْكَرِيمُ أَبُو حُبَابٍ	أَقِيمُوا، قَيْثَقًا، وَلَا تُسِيرُوا
وَقَدْ كَانُوا يَبْلُدُهُمْ ثَقَالًا	كَمَا ثَقُلَتْ بِمِيطَانِ الصَّحُورِ

قوله: فَانْفَجَرَتْ مِنْ لَبَنِهِ هكذا هو في أكثر الأصول المعتمدة "لَبَنُهُ" فتح اللام وبعدها باء موحدة مشددة مفتوحة، وهي الحرة، وفي بعض الأصول "مِنْ لَبَنِهِ" بكسر اللام وبعدها باء مشاة من تحت ساكنة، واللبنة: صفحة العنق، وفي بعضها من "لَبَنِهِ"، قال القاضي: قالوا: وهو الصواب كما اتفقوا عليه في الرواية التي بعد هذه. قوله: "فَلَمْ يَرُعْهُمْ": أي لم يفجأهم ويأتهم بغتة.

قوله: "إِذَا سَعْدٌ جُرْحُهُ يَغْدُ دَمًا" هكذا هو في معظم الأصول المعتمدة "بعد" بكسر العين المعجمة وتشديد الدال المعجمة أيضًا، ونقله القاضي عن جمهور الرواة، وفي بعضها "يَغْدُ" بإسكان العين وضم الدال المعجمة، وكلاهما صحيح، ومعناه: يسيل، يقال: عد اخرج يعد إذا دم سيلانه، وعدا يعدو: سأل كما قال في البررة الأخرى، فما زال يسيل حتى مات.

قوله في الشعر:

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ      فَمَا فَعَلْتَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ

هكذا في معظم النسخ، وكذا حكاه القاضي عن المعظم، وفي بعضها "لَمَا فَعَلْتَ" باللام بدل الباء، وقال: وهو الصواب والمعروف في السير. قوله:

تَرَكْتُمْ قَدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا      وَقَدَرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَفُورُ

شرح كلمات الشعر: هذا مثل لعدم الناصر، وأراد بقوله: "تَرَكْتُمْ قَدْرَكُمْ" الأوس لقلة حمائهم، فإن حلفاءهم قريظة وقد قتلوا، وأراد بقوله: "وَقَدَرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَفُورُ" الحروب لشماعتهم في حلفائهم بني قيس قحافة حتى من=

عليهم النبي ﷺ وتركهم بعد الله بن أبي بن سلول، وهو أبو حباب المذكور في البيت الآخر.

قوله: **سعد بن مسعود** هو اسم جبل من أرض أجار في ديار "بي مزينة"، وهو بفتح الميم على المشهور، وقال أبو عبيد الكري وجماعة: هو بكسرهما وبعدها ياء مشاة تحت وآخره نون، هذا هو الصحيح المشهور، ووقع في بعض نسخ مسلم "ميطار" بالراء، قال القاضي: وفي رواية ابن ماهد 'بخطان' بإحاء مكان الميم، والصواب الأول، قال: وإنما قصد هذا الشاعر تحريض سعد على استبقاء بني قريظة جميعاً، ويومئذ على حكمه فيهم، ويذكره بفعل عبد الله بن أبي، ويمدحه شفاعته في حلمائهم بني قيسقاع.

## [٢٣- باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمور المتعارضين]

٤٥٩٨- (١) . **حدثني عبد الله بن محمد بن أسماء الضبيعي**: **حدثنا جويرية بن أسماء**، عن نافع، عن عبد الله قال: **نادى فينا رسول الله ﷺ يوم انصرف عن الأحزاب: "أن لا يصلين أحد الظهر إلا في بني قريظة"**، فتخوف ناس فوث الوقت، فصلوا دون بني قريظة، وقال آخرون: **لا نصلي إلا حيث أمرنا رسول الله ﷺ**، وإن فاتنا الوقت، قال: **فما عتف واحد من الفريقين**.

## [٢٣- باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمور المتعارضين]

هكذا رواه مسلم: **لا يصلي أحد العصر إلا في بني قريظة**، ورواه البخاري في باب صلاة الخوف من رواية ابن عمر أيضاً قال: **"قال رسول الله ﷺ: لما رجع من الأحزاب: "لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة"**، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، وقال بعضهم: لا يصلي حتى تأتيها، وقال بعضهم: بل يصي ولم يرد ذلك منا، فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يعنف واحداً منهم".

**الرواية من روايتي الصحاح** أما جمعهم بين الروايتين في كونها الظهر والعصر، فمحمول على أن هذا الأمر كان بعد دخول وقت الظهر، وقد صلى الظهر بالمدينة بعضهم دون بعض، فقبل للذين لم يصلوا الظهر: لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين صلوا بالمدينة: لا تصلوا العصر إلا في بني قريظة، ويحتمل أنه قيل للجميع: ولا تصلوا العصر ولا الظهر إلا في بني قريظة، ويحتمل أنه قيل للذين ذهبوا أولاً: لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين ذهبوا بعدهم: لا تصلوا العصر إلا في بني قريظة، والله أعلم.

**س اختلاف الصحاح** وأما اختلاف الصحاح في المبادرة بالصلاة عند ضيق وقتها وتأخيرها، فسيب أن أدلة الشرع تعارضت عندهم بأن الصلاة مأمور بها في الوقت، مع أن المفهوم من قول النبي ﷺ، لا يصلين أحد الظهر أو العصر إلا في بني قريظة، المبادرة بالذهاب إليهم، وأن لا يشتعل عنه شيء، لا أن تأخير الصلاة مقصود في نفسه من حيث أنه تأخير، فأخذ بعض الصحابة هذا المفهوم نظراً إلى المعنى لا إلى اللفظ، فصروا حين خافوا فوت الوقت، وأخذ آخرون بظاهر اللفظ وحقيقته، فأحروها، ولم يعنف النبي ﷺ واحداً من الفريقين؛ لأنهم يجتهدون.

**فقد الحديث** ففيه دلالة لمن يقول بالمفهوم والقياس، ومراعاة المعنى، ومن يقول بالظاهر أيضاً، وفيه: أنه لا يعنف المجتهد فيما فعله باجتهاده إذا بذل وسعه في الاجتهاد، وقد يستدل به على أن كل مجتهد مصيب، وللقائل الآخر أن يقول: لم يصرح بإصابة الطائفتين، بل ترك تعييقهم، ولا خلاف في ترك تعييق المجتهد، وإن أخطأ إذا بذل وسعه في الاجتهاد، والله أعلم.

## [ ٢٤ - باب ردّ المهاجرين إلى الأنصار مانحهم من الشجر والتمر ... ]

٤٥٩٩ - (١) وحدثني أبو الطاهر وحرّمته قالا: أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك قال: لما قدم المهاجرون من مكة المدينة، قدموا وليس بأيديهم شيء، وكان الأنصار أهل الأرض والعقار، فقاسمهم الأنصار على أن أعطوهم أنصاف ثمار أموالهم كلّ عام، ويكفونهم العمل والمؤنة، وكانت أم أنس بن مالك، وهي تدعى أم سليم، وكانت أم عبد الله بن أبي طلحة، كان أحبا لأسر لأمته، وكانت أعطت أم أنس رسول الله ﷺ عداقاً لها، فأعطاها رسول الله ﷺ أم أيمن، مولاته، أم أسامة بن زيد.

## [ ٢٤ - باب ردّ المهاجرين إلى الأنصار مانحهم من الشجر والتمر حين استغفوا عنها بالفتح ]

قوله: لما قدم المهاجرون من مكة المدينة، فقاموا مع الأنصار على أن يعطوهم أنصاف ثمار أموالهم كلّ عام، ويكفونهم العمل والمؤنة، وكانت أم أنس بن مالك، وهي تدعى أم سليم، وكانت أم عبد الله بن أبي طلحة، كان أحبا لأسر لأمته، وكانت أعطت أم أنس رسول الله ﷺ عداقاً لها، فأعطاها رسول الله ﷺ أم أيمن، مولاته، أم أسامة بن زيد.

الكلام حول مانح الأنصار للمهاجرين وردّ المهاجرين مانحهم اليهم بعد أن أعتقوا من قديم المهاجرين أثرهم الأنصار عنان من أشجارهم، فمنهم من قبله مبيحة محصة، ومنهم من قبله شرس أن يعمل في الشجر والأرض، وله نصف الثمار، ولم تظف نفسه أن يقبلها مبيحة محصة، هذا لتعرف بقوسهم وكراهتهم أن يكونوا كلاً، وكان هذا مساقاة، وفي معنى المساقاة، فيما فتحت عليهم حبر، استعنى المهاجرون بأنصائهم فيها عن ثلث المانح، فردوها إلى الأنصار، ففيه فضيلة ظاهرة للأنصار في مواساتهم وإيثارهم، وما كانوا عليه من حب الإسلام، وإكرام أهله، وأحلافهم الحميمة، وبقوسهم الظاهرة، وقد شهد الله تعالى لهم بذلك، فقال تعالى:

﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتُمْ عَنِ الشَّرِّ فِيكُمْ وَوَإِنْ سَأَلْتُمْ عَنِ الْبِرِّ فِيكُمْ سَأَلَ عَنْكُمْ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ﴾ (الحشر: ٩) الآية.

شرح الكلمات قوله: وأنّ الأنصار مانحهم من الشجر والعقار، أراد بالعقار هنا النحل، قال الزجاج: العقار كل ما له أصل، قال: وقيل: إن النحل خاصة يقال له العقار قوله: وأعطت أم أنس رسول الله ﷺ عداقاً لها، هو بكسر العين جمع عداق يفتحها، وهي المبيحة ككعب وكلاب وشر وشر. قوله: وأعطت أم أنس رسول الله ﷺ عداقاً لها، هذا دليل لما قدما عن العماء أنه لم يكن كل ما أعطت الأنصار على مساقاة، بل كان فيه ما هو مبيحة ومواساة، وهذا منه، وهو محمود على أنها أعطته ﷺ ثمارها بفعل فيها ما شاء من أكنه نفسه وعياله وضيعة وإيثاره بذلك من شاء، فلهذا أثرها أم أيمن، ولو كانت بحاجة خاصة ما أتاحها لغيره؛ لأن المانح له نفسه لا يجوز له أن يبيع ذلك الشيء لغيره، خلاف الموهوب له نفس رقية الشيء، فإنه يتصرف فيه كيف شاء.



قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ بَيْنَ مَا لَيْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا فَرَعَ مِنْ قِتَالِ أَهْلِ خَيْبَرَ، وَأَنْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ، رَدَّ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَبَاحَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَنَحُوهُمْ مِنْ ثَمَارِهِمْ، قَالَ: فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُمِّي عِدَاقَهَا، وَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ أَيْمَنَ مَكَانَهُنَّ مِنْ حَائِطِهِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ مِنْ شَأْنِ أُمِّ أَيْمَنَ، أُمُّ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهَا كَانَتْ وَصِيفَةً لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَتْ مِنَ الْحَبَشَةِ، فَلَمَّا وَلَدَتْ أَمِينَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ مَا تُوُفِّيَ أَبُوهُ، فَكَانَتْ أُمُّ أَيْمَنَ تَحْضِنُهَا، حَتَّى كَبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْتَقَهَا، ثُمَّ أَنْكَحَهَا زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، ثُمَّ تُوُفِّيَتْ بَعْدَ مَا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ.

٤٦٠٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَخَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ، كُلُّهُمْ عَنِ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ -: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا - وَقَالَ خَامِدٌ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَنَّ الرَّجُلَ - كَانَ يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ التَّخْلَاطَ مِنْ أَرْضِهِ، حَتَّى فُتِحَتْ عَلَيْهِ قُرَيْظَةُ وَالتَّضِيرُ، فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ، يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا كَانَ أُعْطَاهُ.

قَالَ أَنَسٌ: وَإِنَّ أَهْلِي أَمْرُوسِي أَنَّ آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْأَلَهُ مَا كَانَ أَهْنُهُ أُعْطُوهُ أَوْ بَعْضُهُ، وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطَاهُ أُمُّ أَيْمَنَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَعْطَانِيهِنَّ، فَجَاءَتْ أُمُّ أَيْمَنَ، فَجَعَلَتْ الثُّوبَ فِي عُنُقِي، وَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَا نُعْطِيكَاهُنَّ وَقَدْ أُعْطَانِيهِنَّ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "يَا أُمُّ أَيْمَنَ! اتْرُكِيهِنَّ وَلَكِ كَذَا وَكَذَا"، وَتَقُولُ: كَلَّا! وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَجَعَلَ يَقُولُ كَذَا حَتَّى أُعْطَاهَا عَشْرَةَ أَمْثَالِهِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ عَشْرَةِ أَمْثَالِهِ.

قوله: **دعواهم من ديارهم** أي **دعواهم من ديارهم** هذا دليل على أنها كانت مباحة ثمار، أي إباحة لثمار لا تملك لأرقاب الحل، فإنها لو كانت هبة لرقبة الحل لم يرجعوا فيها، فإن الرجوع في إباحة بعد القبض لا يجوز، وإنما كانت إباحة كما ذكرنا، والإباحة يجوز الرجوع فيها متى شاء، ومع هذا لم يرجعوا فيها حتى اتسعت الحال على المهاجرين بفتح خيبر، واستعملوا عنها، فردوها على الأنصار، فقبضوها، وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال لهم ذلك.

**ترجمه أم أعين** قوله. قال ابن شهاب: وكان من شأن أم أئمن أم أسامة بن زيد حبشية، وكذا قاله **عند حبش**، **دعواهم من ديارهم** هذا تصريح من ابن شهاب أن أم أئمن أم أسامة بن زيد حبشية، وكذا قاله =

=الواقدي وغيره، ويؤيده ما ذكره بعض المؤرخين أنها كانت من سبي الحبشة أصحاب الفيل، وقيل: إنها لم تكن حبشية، وإنما الحبشية امرأة أخرى، واسم أم أيمن التي هي أم أسامة بركة، كبرت بابها أيمن بن عميد الحبشي صحابي استشهد يوم خيبر، قاله الشافعي وغيره، وقد سبق ذكر قطعة من أحوال أم أيمن في باب القافة.

قوله في قصة أم أيمن: أنها امتعت من رد تلك المائت حتى عوضها عشرة أمثاله. إنما فعلت هذا؛ لأنها ظلت أنها كانت هبة مؤبدة وتمليكاً لأصل الرقبة، وأراد النبي ﷺ استطابة قلبها في استرداد ذلك، فما رآه يزيدا في العوض حتى رضيت، وكل هذا تبرع منه ﷺ، وإكرام لها لما لها من حق الحضانة والتربية.

قوله: "لا نعطيكمهن" هكذا هو في معظم النسخ "نعطيكمهن" بالألف بعد الكاف، وهو صحيح، فكأنه أشع فتحة الكاف، فتولدت منها ألف، وفي بعض النسخ: "والله ما يعطاكمهن"، وفي بعضها: "لا نعطيكمهن"، والله أعلم.

## [٢٥- باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب]

- ٤٦٠١- (١) **حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ قَالَ: أَصَبْتُ جِرَابًا مِنْ شَحْمِ يَوْمٍ خَيْرٍ. قَالَ: فَالْتَزَمْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا أُعْطِي الْيَوْمَ أَحَدًا مِنْ هَذَا شَيْئًا، قَالَ: فَالْتَفَتْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَبَسِّمًا.**
- ٤٦٠٢- (٢) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ تَشَارِبِ الْعَبْدِيِّ: حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغَفَّلٍ يَقُولُ: رُمِيَ إِلَيْنَا جِرَابٌ فِيهِ طَعَامٌ وَشَحْمٌ يَوْمَ خَيْرٍ، فَوَثَبْتُ لِأَخْذِهِ، قَالَ: فَالْتَفَتْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ.**
- ٤٦٠٣- (٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: جِرَابٌ مِنْ شَحْمٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الطَّعَامَ.**

## [٢٥- باب حوار الأكل من طعام العسمة في دار الحرب]

شرح كتمه **حرب** وفتنه **احديث** فيه حديث عبد الله بن معمر "أنه أصاب جراباً من شحم يوم خير"، وفي رواية قال: "رمي إلينا جراب فيه طعام وشحم".

أما "الجراب": فبكسر الجيم وفتحها، لغتان، والكسر أفصح وأشهر، وهو وعاء من جلد، وفي هذا إباحة أكل طعام الغنيمة في دار الحرب. قال القاضي: أجمع العلماء على جواز أكل طعام الحربين ما دام المسمومون في دار الحرب، فيأكلون منه قدر حاجتهم، ويجوز بإذن الإمام وبغير إذنه، ولم يشترط أحد من العلماء استدانه إلا الرهري، وجمهورهم على أنه لا يجوز أن يخرج معه منه شيئاً إلى عمارة دار الإسلام، فإن أخرج لرمه رده إلى المعنم، وقال الأوزاعي: لا يلزمه، وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع شيء منه في دار الحرب ولا غيرها، فإن بيعه شيء من غير الغائبين كان بدله غنيمته، ويجوز أن يركب دوابهم، ويلبس ثيابهم، ويستعمل سلاحهم في حال الحرب بالإجماع، ولا يفتقر إلى إذن الإمام، وشرط الأوزاعي إذنه، وحالفه الآقن، وفي هذا الحديث دليل لجواز أكل شحوم دبائح اليهود، وإن كانت شحومها محرمة عليهم، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وجمهور العلماء.

قال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور: لا كراهة فيها، وقال مالك: هي مكروهة. وقال أشهر وأبو القاسم المالكيان وبعض أصحاب أحمد: هي محرمة، وحكي هذا عن مالك. واحتج الشافعي والجمهور بقوله تعالى: **﴿صَاعِدَ آسَاسٍ مُؤْمِنًا كَسِبَ حَرْبًا﴾** (المائدة: ٥)، قال المفسرون: المراد به الدبائح، ولم يستثن منها شيئاً لا حماً ولا شحماً ولا غيره، وفيه: حل ذبائح أهل الكتاب، وهو مجمع عليه، ولم يخالف إلا الشيعة، ومدتها =

.....

ومذهب الجمهور بإباحتها سواء سموا الله تعالى عليها أم لا. وقال قوم: لا تحل، لا أن يسموا الله تعالى، فأما إذا  
 دخلوا على اسم المسيح أو كنيسة ونحوها، فلا تحل تلك الديعة عندنا، وقد قال جماهير العلماء، والله أعلم.  
 قوله: **وَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ وَنَجَّى مِنْهُمْ نَجَّى** وسحب منه يعني ما أراد من حرصه على أحده أو لقوله: لا أعطي اليوم  
 أحداً من هذا شيئا، والله أعلم.

.....

## ٢٦- باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوهُ إلى الإسلام

٤٦٠٤- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ  
 ابْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا -  
 عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ  
 أَبَا سَفْيَانَ أَخْبَرَهُ مِنْ فِيهِ إِلَى فِيهِ، قَالَ: انْطَلَقْتُ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،  
 قَالَ: فَبَيْنَا أَنَا بِالشَّامِ، إِذْ جِيَءَ بِكِتَابٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ، يَعْنِي عَظِيمَ الرُّومِ، قَالَ:  
 وَكَانَ دِحْيَةُ الْكَلْبِيُّ جَاءَ بِهِ، فَدَفَعَهُ إِلَى عَظِيمٍ بَصْرَى، فَدَفَعَهُ عَظِيمٌ بَصْرَى إِلَى هِرَقْلَ، فَقَالَ  
 هِرَقْلُ: هَلْ هَهُنَا أَحَدٌ مِنْ قَوْمِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ قَالُوا: نَعَمْ! قَالَ: فَدُعِيتُ فِي  
 نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَدَخَلْنَا عَلَى هِرَقْلَ، فَأَجْلَسَنَا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ تَسَبُّاً مِنْ هَذَا الرَّجُلِ  
 الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سَفْيَانَ: فَقُلْتُ: أَنَا، فَأَجْلَسُونِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي  
 خَلْفِي، ثُمَّ دَعَا بِتَرْجُمَانِهِ، فَقَالَ لَهُ: قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَأِلْتُ هَذَا عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ،  
 فَإِنْ كَذَبَنِي، فَكَذَّبُوهُ.....

## ٢٦- باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوهُ إلى الإسلام

**ضبط الأسماء وشرح حديث أبي سفيان** قوله: **هرقل** بكسر الهاء وفتح الراء وإسكان القاف هذا هو المشهور،  
 ويقال: **هرقل** بكسر الهاء وإسكان الراء وكسر القاف، حكاه الجوهري في صحاحه، وهو اسم علم له، ولقبه  
 قيصر، وكذا كل من ملك الروم يقال له: قيصر. قوله عن أبي سفيان: **جئت في المدّة** أي كنت سيّراً  
 رسول الله ﷺ يعني الصبح يوم "الحديبية"، وكانت "الحديبية" في أواخر سنة ست من الهجرة.  
 قوله: **دحيه كلبى** هو بكسر الدال وفتحها لعتان مشهورتان، اختلف في الراجحة منهما، وادعى ابن  
 السكيت أنه بالكسر لا غير، وأبو حاتم السجستاني أنه بالفتح لا غير. قوله: **عصمه** أي هي بصم الباء،  
 وهي مدينة 'حوران' ذات قنعة، وأعمال قريبة من طرف البرية التي بين 'الشام' و'الحجاز'، والمراد بعظيم  
 'بصرى': أميرها. قوله عن هرقل: **أنا سألنيهم أقرب سائلاً إلى النبي ﷺ يسأله عنه** قال العلماء: إنما سأل  
 قريب النسب؛ لأنه أعلم بخاله وأبعد من أن يكذب في سبّه وغيره، ثم أكد ذلك، فقال لأصحابه: إن كذبت  
 فكذبوه أي لا تستحيوا منه فتسكتوا عن تكذيبه إن كذب.  
 قوله: **وأجلسوا أصحابي خلفي** قال بعض العلماء: إنما فعل ذلك؛ ليكون عليهم أهول في تكذيبه إن كذب؛ =

قَالَ: فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: وَإِيَّاهُ اللَّهُ! لَوْلَا مَخَافَةُ أَنْ يُؤَثَّرَ عَلَيَّ الْكَذِبُ لَكَذَبْتُ، ثُمَّ قَالَ لِيَرْجُمَانِيهِ: سَلُّهُ، كَيْفَ حَسَبُهُ وَبِكُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو حَسَبٍ، قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: وَمَنْ يَتَّبِعُهُ؟ أَشَرَّافُ النَّاسِ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ، قَالَ: أَيْزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ: هَلْ يَزِيدُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، سَخِطَةً لَهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ! قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: تَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِحَالًا، يُصِيبُ مِنَّا وَيُصِيبُ مِنْهُ، قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَلَكِنْ مِنْهُ فِي مَدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ صَانِعٌ فِيهَا.

قَالَ: فَوَاللَّهِ! مَا أُمَكَّنَنِي مِنْ كَلِمَةٍ أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ.

=لأن مقابله بالكذب في وجهه صعبة بخلاف ما إذا لم يستقبله.

قوله: **هو بضم التاء وفتحها، والفتح أفصح، وهو المعبر عن لغة بلعة أخرى، والتاء فيه أصبغة، وأكروا على الجوهري كونه جعلها رائدة.** قوله: **هو بضم التاء وكسر الهمزة** معناه: لولا حفت أن رفقني يقولون عني الكذب إلى قومي، ويتحدثونه في بلادهم لكذبت عليه؛ لبغضى إياه ومحبتى بقصه، وفي هذا بيان أن كذب قبيح في الجاهلية، كما هو قبيح في الإسلام. ووقع في رواية البخاري: "لولا الحياء من أن يأتروا علي كذباً لكذبت عنه"؛ وهو بضم التاء وكسر الهمزة. وقوله: **هو بضم التاء وكسر الهمزة** أي نفسه.

قوله: **هو بضم التاء وكسر الهمزة** هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم، ووقع في صحيح البخاري: "فهل كان في آبائه من ملك؟" وروي هذا اللفظ على وجهين: أحدهما "من" بكسر الميم، و"ملك" بفتحها مع كسر اللام، والثاني: "من" بفتح الميم، و"ملك" بفتحها على أنه فعل ماضٍ، وكلاهما صحيح، والأول أشهر وأصح، وتؤيده رواية مسلم بحذف "من".

قوله: **هو بضم التاء وكسر الهمزة** يعني بأشرافهم: كبارهم وأهل الأحساب فيهم. قوله: **هو بضم التاء وكسر الهمزة** له: هو بفتح السين، والسخط: كراهة الشيء وعدم الرضى به.

شرح قوله: **"تكون الحرب بيننا وبينه سحالا"** قوله: **هو بكسر السين أي-**

\*قوله: **هو بضم التاء وكسر الهمزة** أريد بالأشراف: الجايلة المتكبرون الأشداء، وبالضعفاء من بخلافهم، والله تعالى أعلم.

قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، قَالَ لِيَرْجُمَانِيهِ: قُلْ لَهُ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ حَسْبِهِ، فَرَعَمْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو حَسَبٍ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي أَحْسَابِ قَوْمِهَا، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مَلِكٌ؟ فَرَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ آبَائِهِ، وَسَأَلْتُكَ عَنْ أَتْبَاعِهِ، أَضَعَفَاؤُهُمْ أَمْ أَشْرَافُهُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَرَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَدْعَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ يَذْهَبَ فَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَزِيدُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَهُ سَخَطُهُ لَهُ؟ فَرَعَمْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بِشَاشَةَ الْقُلُوبِ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟ فَرَعَمْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ فَرَعَمْتَ أَنَّكُمْ قَدْ قَاتَلْتُمُوهُ، فَتَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَخَالًا، يُقَالُ مِنْكُمْ وَتَنَالُونَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى ثُمَّ تَكُونُ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَغْدِرُ؟ فَرَعَمْتَ أَنَّهُ لَا يَغْدِرُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ فَرَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ، قُلْتُ: رَجُلٌ ائْتَمَّ بِقَوْلِ قِيلَ قَبْلَهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: بِمِ يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَا مُرْنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَفَافِ، .....

«نوباً، نوبة لنا ونوبة له، قالوا: وأصله من المستقيين بالسجل، وهي الدلو المملأ، يكون لكل واحد منهما سجل. قوله: «فيل عذر» يعني مدة الهدنة والصلح الذي جرى يوم الحديبية.

قوله: «وكذلك الرسل تبعت في أحساب قومها» يعني في أفضل أنسابهم وأشرفها، قيل: الحكمة في ذلك أنه أبعد من اتحاله الباطل، وأقرب إلى انقياد الناس له. وأما قوله: «أن تضعفاهم» فتحاح الرسل فنكون الأشراف يأنفون من تقدم مثلهم عليهم، والضعفاء لا يأمنون، فيسرعون إلى الانقياد واتباع الحق. وأما سؤاله عن الردة؛ فلأن من دخل على بصيرة في أمر محقق لا يرجع عنه، بخلاف من دخل في أباطيل.

وأما سؤاله عن الغدر؛ فلأن من طلب حظ الدنيا لا يبالي بالغدر وغيره مما يتوصل به إلى ذلك، ومن طلب الآخرة لم يرتكب غدرًا ولا غيره من القبائح.

**معاني الكلمات:** قوله: «وكذلك الرسل تبعت في أحساب قومها» يعني انشراح الصدور، وأصلها اللطف بالإنسان عند قدمه، وإظهار السرور برؤيته، يقال: بش به وتبشيش. قوله: «وكذلك الرسل تبعت في أحساب قومها» معناه: يتليهم الله بذلك؛ ليعظم أجرهم بكرة صبرهم، وبذلهم وسعهم في طاعة الله تعالى.



قَالَ: إِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ فِيهِ حَقًّا، فَإِنَّهُ نَبِيٌّ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، وَلَمْ أَكُنْ أَضُنُّهُ مِنْكُمْ، وَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْصُصُ إِلَيْهِ، لَأَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَعَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ، وَلِيَبْلُغَنَّ مِنْكُمُ مَا تَحْتَ قَدَمَيَّ.

قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْتَ تَسْلَمَ، وَأَسْلَمْتَ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ، فَإِنَّ هَذَا كِتَابُ دَعْوَى كُتِبَ مِنْهُ سُبْحًا وَمَسَاءً لَا يَفُتُّ وَلَا يَنْقُصُ، وَلَا يَنْتَقِصُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يَزِيدُ فِيهِ شَيْءٌ، وَمَنْ دُونَ اللَّهِ فَمِنْ دُونِ اللَّهِ، فَتَقُولُوا شَهِدْنَا بِمَا مَسْمُومُونَ" (آل عمران: ٦٤).....

قوله: "فَإِنَّ هَذَا كِتَابُ دَعْوَى كُتِبَ مِنْهُ سُبْحًا وَمَسَاءً لَا يَفُتُّ وَلَا يَنْقُصُ، وَلَا يَنْتَقِصُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يَزِيدُ فِيهِ شَيْءٌ، وَمَنْ دُونَ اللَّهِ فَمِنْ دُونِ اللَّهِ، فَتَقُولُوا شَهِدْنَا بِمَا مَسْمُومُونَ" : أما 'الصلة'، فصلة الأرحام، وكل ما أمر الله به أن يوصل، وذلك بالبر والإكرام وحسن المراجعة، وأما 'العفاة'، الكف عن المخارم وحوارم المروءة. قال صاحب 'محكم': لعفة: لكف عما لا يخل ولا يخل، يقال: عَفَ يَعْفُ عِفَةً وَعِفَافًا وَعِفَافَةً وَتَعَفَّفَ وَاسْتَعَفَّ، وَرَجَلَ عَفًّ وَعَفِيفٌ، وَالْأَثْنَى عَفِيفَةٌ وَجَمْعُ الْعَفِيفِ: أَعْفَافٌ وَأَعْفَاءٌ.

قوله: "فَإِنَّ هَذَا كِتَابُ دَعْوَى كُتِبَ مِنْهُ سُبْحًا وَمَسَاءً لَا يَفُتُّ وَلَا يَنْقُصُ، وَلَا يَنْتَقِصُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يَزِيدُ فِيهِ شَيْءٌ، وَمَنْ دُونَ اللَّهِ فَمِنْ دُونِ اللَّهِ، فَتَقُولُوا شَهِدْنَا بِمَا مَسْمُومُونَ" : قال العلماء: هذا الذي قاله هرقل أحده من الكتب القديمة، ففي التوراة هذا أو حوّه من علامات رسول الله ﷺ، فعرفه بالعلامات. وأما دليل تقاطع عبي السوء، فهو المعجزة الظاهرة الخارقة للعادة، فهكذا قاله المازري، والله أعلم.

قوله: "فَإِنَّ هَذَا كِتَابُ دَعْوَى كُتِبَ مِنْهُ سُبْحًا وَمَسَاءً لَا يَفُتُّ وَلَا يَنْقُصُ، وَلَا يَنْتَقِصُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يَزِيدُ فِيهِ شَيْءٌ، وَمَنْ دُونَ اللَّهِ فَمِنْ دُونِ اللَّهِ، فَتَقُولُوا شَهِدْنَا بِمَا مَسْمُومُونَ" : هكذا هو في مسم، ووقع في الحارثي: لتخشمت لقاءه، وهو أصح في المعنى، ومعناه: لتكلمت الوصول إليه، وارتكبت المشقة في ذلك، ولكن أخاف أن أقتنع دونه، ولا عذر له في هذا؛ لأنه قد عرف صدق النبي ﷺ، وإنما شخ في الملك، ورعب في الرئاسة، فأثرها على الإسلام، وقد جاء ذلك مصرحاً به في صحيح البخاري: "ولو أراد الله هدايته لوفقه، كما وفق النجاشي، وما زالت عنه الرئاسة"، ونسأل الله توفيقه.

قوله: "فَإِنَّ هَذَا كِتَابُ دَعْوَى كُتِبَ مِنْهُ سُبْحًا وَمَسَاءً لَا يَفُتُّ وَلَا يَنْقُصُ، وَلَا يَنْتَقِصُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يَزِيدُ فِيهِ شَيْءٌ، وَمَنْ دُونَ اللَّهِ فَمِنْ دُونِ اللَّهِ، فَتَقُولُوا شَهِدْنَا بِمَا مَسْمُومُونَ" : هذا الكتاب جمل من القواعد وأنواع من القوائد: منها: دعاء الكفار إلى

فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ، ارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ عِنْدَهُ، وَكَثُرَ اللَّعْطُ، وَأَمَرَ بَنَاهُ، فَأَخْرَجْنَاهُ، قَالَ:  
فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ خَرَجْنَا: لَقَدْ أَمَرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ لَيَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ.  
قَالَ: فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَيُظْهِرُ، حَتَّى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ.

الإسلام قبل قتالهم، وهذا الدعاء واجب، والقتال قبله حرام إن لم تكن سعتهم دعوة الإسلام، وإن كانت  
بلغتهم فالدعاء مستحب، هذا مذهبا، وفيه خلاف للسلف سبق بيانه في أول كتاب الجهاد. ومنها: وجوب  
العمل بخير الواحد، وإلا فم يكس في معته مع دحية فائدة، وهذا إجماع من يعتد به، ومنها: استحباب تصدير  
الكتاب "ببسم الله الرحمن الرحيم" وإن كان المبعوث إليه كافرا.

ومنها: أن قوله ﷺ في الحديث الآخر: قوله: "كل أمر ذي نال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم": المراد بالحمد لله:  
ذكر الله تعالى، وقد جاء في رواية "ذكر الله تعالى"، وهذا الكتاب كان ذا نال، بل من المهمات العظام، وبدأ فيه  
بالبسملة دون الحمد. ومنها: أنه يجوز أن يسافر إلى أرض العدو بالأية والآيتين وغوهما، وأن يبعث بذلك إلى  
الكفار، وإنما هي عن المسافرة بالقرآن إلى أرض العدو، أي بكله أو نجملة منه، وذلك أيضا محمول على ما إذا  
حيف وقوعه في أيدي الكفار. ومنها: أنه يجوز للمحدث والكافر مس آية أو آيات يسيرة مع غير القرآن.

ومنها: أن السنة في المكاتبة والرسائل بين الناس أن يبدأ الكاتب بنفسه، فيقول: من ريد إلى عمرو، وهذه مسألة  
مختلف فيها، قال الإمام أبو جعفر في كتابه صاعقة الكتاب: قال أكثر العلماء: يستحب أن يبدأ بنفسه كما  
ذكرنا، ثم روى فيه أحاديث كثيرة وآثار، قال: وهذا هو الصحيح عند أكثر العلماء؛ لأنه إجماع الصحابة، قال:  
وسواء في هذا تصدير الكتاب والعنوان، قال: ورخص جماعة في أن يبدأ بالمكتوب إليه، فيقول في التصدير  
والعنوان: إلى فلان من فلان، ثم روي بإسناده أن زيد بن ثابت كتب إلى معاوية، فبدأ باسم معاوية، وعن محمد  
ابن الحنفية وبكر بن عبد الله وأيوب السخيتاني أنه لا بأس بذلك، قال: وأما العنوان، فالصواب أن يكتب عليه  
إلى فلان، ولا يكتب لفلان؛ لأنه إليه لا له إلا على محاز. قال: هذا هو الصواب الذي عليه أكثر العلماء من  
الصحابة والتابعين.

ومنها: التوقي في المكاتبة، واستعمال الورع فيها، فلا يفرط ولا يعرط، وهذا قال النبي ﷺ: إلى هرقل عظيم  
الروم، فلم يقل: ملك الروم؛ لأنه لا مدك له ولا لغيره إلا بحكم دين الإسلام، ولا سلطان لأحد إلا لمن ولاه  
رسول الله ﷺ أو ولاه من أذن له رسول الله ﷺ بشرط، وإنما ينفذ من تصرفات الكفار ما تفده الضرورة،  
ولم يقل: إلى هرقل فقط، بل أتى ببوع من الملاطفة، فقال: عظيم الروم أي الذي يعظمونه ويقدمونه، وقد أمر  
الله تعالى بالإلانة القول لمن يدعى إلى الإسلام، فقال تعالى: ﴿ذُكِّرْ إِلَى سِنِّ رَنكِ تَخُكْمَةٍ وَتَمُوعَةٍ لَحْسَةٍ﴾  
(النحل: ١٢٥)، وقال تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ، فَوَلَايَا﴾ (طه: ٤٤) وغير ذلك. ومنها: استحباب البلاغة والإيجاز،  
وتحرّي الألفاظ الجحلة في المكاتبة، فإن قوله ﷺ: أَسْمُ سَمَةٍ في هاية من الاختصار، وغاية من الإيجاز =

=والملاعة، وجمع المعالي، مع ما فيه من بديع التحسيس وشموه سلامته من حري الدنيا بالحرب والسي والقتل وأحد الديار والأموال، ومن عذاب الآخرة. ومنها: أن من أدرك من أهل كُتات سينا ﷺ فمن به، فه أحرار كما صرح به هنا. وفي الحديث الآخر في الصحيح: "ثلاثة يؤمن أحرهم مريد: منهم رجل من أهل كُتات الحديث، ومنها: البيان الواضح أن من كان سباً لصلالة، أو سب مع من هداية كان آمناً لقوله ﷺ: "وَمَنْ سَبَّ سَبًّا لَا يَسِي . وَمَنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ هَمَمْنَا أَنْ نَمُوتَ بِكُمْ وَلَقَدْ كُفِّرْنَا عَنْكُمْ ﴾ (العنكبوت: ١٣) ومنها استحباب "أما بعد" في الخطب والمكاتبات، وقد ترجمه البخاري هذه باباً في كتاب "الجمعة" ذكر فيه أحاديث كثيرة.

**صط كلمة "الأريسيين" ومعناها** قوله ﷺ: "وَمَنْ سَبَّ سَبًّا لَا يَسِي" هكذا وقع في هذه الرواية الأولى في مسلم "الأريسيين"، وهو الأشهر في رويات حديث، وفي كتب أهل اللغة، وعنى هذا اختلف في صطه على أوجه: أحدها: بياء بعد السين. والثاني: بياء واحدة بعد السين، وعنى هذين التوجيهين اهمرة مفتوحة، والراء مكسورة مخففة.

والثالث: الأريسيين بكسر الهمزة وتشديد الراء وبياء واحدة بعد السين، ووقع في الرواية الثانية في مسلم، وفي "صحيح البخاري" إثم الأريسيين بياء مفتوحة في أوله وبياء بعد السين، واحتنفوا في المراد بهم عنى أقوال: أصحابها وشهرها: أنهم الأكارون أي لفلاحون ورايعون، ومعناه: أن عليك إثم رعاياك الذين يتبعون ويتقادون بانيادته، وبه هؤلاء عنى جميع الرعايا؛ لأهم الأععب؛ ولأهم أسرح اقياداً، فإذا أسم أسلموا، وإذا امتنع امتنعوا، وهذا القول هو الصحيح، وقد جاء مصرحاً به في رواية رويها في كتاب "دلائل النبوة لسيهقي" وفي غيره: "فإن عليك إثم الأكارين"، وفي رواية ذكرها أبو عبيد في كتاب "الأموال"، وإلا فلا يل بين لفلاحين وبين الإسلام. وفي رواية ابن وهب: "وإثمهم عليك"، قال أبو عبيد: ليس المراد بالفلاحين الراعين خاصة، بل المراد بهم جميع أهل مملكته. الثاني: أنهم اليهود والنصارى، وهم أتباع عبد الله بن أريس الذي نسب إليه لأروسية من النصارى، وهم مقانة في كتب المقالات، ويقال هم: الأروسيون. الثالث: أنهم المنوك الذين يقودون لباس إلى المذهب الفاسدة، ويأمروهم بها.

قوله ﷺ: "دَعْوَةُ دَعْوَةِ الْإِسْلَامِ" وهو بكسر الدال أي بدعوته، وهي كلمة التوحيد. وقال في لرواية الأخرى التي ذكرها مسلم بعد هذا: "دَعْوَةُ دَعَاةِ الْإِسْلَامِ" وهو تعنى الأول، ومعناه: الكلمة الداعية إلى الإسلام. قال القاصي: ويحور أن تكون "دعية" هنا تعنى: دعوة، كما في قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَائِمًا وَقَبْلَ الْغَدَاةِ ﴾ (النجم: ٥٨): أي كشف.

قوله ﷺ: "سَلَامٌ عَلَى مَنْ سَبَّ سَبًّا لَا يَسِي" هذا دليل من يقول: لا يتدنى الكافر بالإسلام، وفي المسألة خلاف، فذهب الشافعي وجمهور أصحابه وأكثر العلماء: أنه لا يجوز للمسلم أن يتدنى كافرًا بالإسلام، وأجازه كثيرون من =

٤٦٠٥ - (٢) **وَحَمْدُهُ** حَسَنُ الْحُلَوَانِيِّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبٌ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَ قَبْضَرٌ لَمَّا كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُ جُنُودَ فَارِسَ مَشَى مِنْ حُمْصَ إِلَى إِيلْيَاءَ، شُكْرًا لِمَا أَبْلَاهُ اللَّهُ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: "مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ". وَقَالَ: "إِنَّمَا الْيَرِيسِيِّينَ"، وَقَالَ: "بِدَاعِيَةِ الْإِسْلَامِ".

=السلف، وهذا مردود بالأحاديث الصحيحة في النبي عن ذلك، وستأتي في موضعها إن شاء الله تعالى، وجوره آخرون؛ لاستتلاف أو لحاجة إليه أو نحو ذلك.

شرح العرب والأقوال في ابن أبي كشة، ووجه تشبيه النبي ﷺ به قوله: **كشته** هو بفتح العين وإسكانها، وهي الأصوات المختلفة.

قوله: **عبد امرئ من بني كشة** أما "امرئ" ففتح الهمزة وكسر النون أي عظم. وأما قوله: **من بني كشة** فقول: هو رجل من خزاعة، كان يعد الشعرى، ولم يوافقه أحد من العرب في عاداتها، فشبهوا النبي ﷺ به؛ لمخالفته إياهم في دينهم، كما حالصهم أبو كشة، روي عن الربيع بن بكار في كتاب 'الأسباب'، قال: ليس مرادهم بذلك عيب النبي ﷺ، إنما أرادوا بذلك مجرد التشبيه، وقيل: إن أبا كشة جد النبي ﷺ من قبل أمه. قاله ابن قتيبة وكثيرون، وقيل: هو أبوه من الرصاعة، وهو الحارث بن عبد العري السعدي، حكاه ابن بطل وآخرون.

وقال القاضي عياض: قال أبو الحسن الخرجاني: التشابه إنما قالوا: ابن أبي كشة عداوة له **كشته**، فسبوه إلى نسب له غير نسبه المشهور؛ إذ لم يمكنهم الطعن في نسبه المعبود المشهور، قال: وقد كان وهب بن عبد مناف بن زهرة جدّه أبو أمة يكنى: أبا كشة، وكذلك عمرو بن زيد بن أسد الأنصاري البخاري أبو سمي أم عبد المطلب كان يدعى أبا كشة، قال: وكان في أجداده أيضاً من قبل أمه أبو كشة، وهو أبو قبيلة أم وهب بن عبد مناف أبو أمنة أم النبي ﷺ، وهو حراعي، وهو الذي كان يعد الشعرى، وكان أبوه من الرصاعة يدعى أبا كشة، وهو الحارث بن عبد العري السعدي، قال القاضي: وقال مثل هذا كنه محمد بن حبيب البغدادي، وزاد ابن ماكولا، فقال: وقيل أبو كشة عم والد حليلة مرضعته **كشته**.

وجه تلقيب الروم **بني الأصغر** قوله: **بني الأصغر** **بني الأصغر** هم الروم، قال ابن الأنباري: سموا به؛ لأن جيشاً من الحبشة عذب على بلادهم في وقت، فوطئ نساءهم فولدت أولاداً صفراً من سواد الحبشة وبياض الروم، وقال أبو إسحاق بن إبراهيم الحارثي: نسبوا إلى الأصغر من الروم بن عيصو بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام. قال القاضي: هذا أشبه من قول ابن الأنباري.

**صط** كلمة "حمص وإيلياء" قوله: **مسي** من حمص بن نساء شكر بن **صط** أما "حمص"، فغير مصروفة؛ لأنها مؤنثة علم عجمية، وأما "إيلياء"، فهو بيت المقدس. وفيه ثلاث لغات أشهرها: إيلياء بكسر الهمزة واللام =

.....

وإسكان الياء بينهما وبالمد، والثانية: كذلك إلا أنها بالقصر، والثالثة: إياء تحذف الياء الأولى وإسكان اللام وبالمد، حكاهن صاحب "المطالع" وآخرون، وفي رواية لأبي يعنى الموصلي في مسند ابن عباس "الإيياء" بالالف واللام، قال صاحب "المطالع": قيل معناه: بيت الله، والله أعلم. وأما قوله: شكراً لما أفاض الله، فمعناه: شكراً لما أعم الله به عليه، وأفاضه إياه، ويستعمل ذلك في الخير والشر، قال الله تعالى: ﴿وَسُبُّكُمْ سُوءٌ بِئْسَ بِهِ خَيْرٌ مِنْهُ﴾ (الأنبياء: ٣٥)، والله أعلم.

.....

**٢٧- باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الله عز وجل**

- ٤٦٠٦- (١) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَادٍ الْمَعْنِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى، وَإِلَى قَيْصَرَ، وَإِلَى النَّحَاشِيِّ، وَإِلَى كُلِّ جَبَّارٍ، يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ بِالنَّحَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.
- ٤٦٠٧- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: وَلَيْسَ بِالنَّحَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.
- ٤٦٠٨- (٣) وَحَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: أَخْبَرَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلَيْسَ بِالنَّحَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

**٢٧- باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الله عز وجل**

قوله: 'حدثني يوسف بن حماد معني' هو بكسر النون، وتشديد الياء منسوب إلى معن. وقال السمعاني: هو من ولد معن بن زائدة. قوله: "حدثني يوسف بن حماد المعني حدثنا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أنس"، قال مسلم: "وحدثنا محمد بن عبد الله الرازي حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن سعد بن قتادة حدثنا أنس"، قال مسلم: "وحدثني نصر بن علي الجهضمي أخبرني خالد بن قيس عن قتادة عن أنس"، هذه الأسانيد الثلاثة كلهم بصريون، ومحمد بن عبد الله الرازي بصري بغدادي، ولا يتقص هذا ما ذكرته، وفي الإسناد الثاني تصريح قتادة بالسماع من أنس، فزال ما يخاف من لبسه لو اقتصر على الطريق الأول.

قوله: "أن النبي ﷺ كتب إلى كسرى وإلى قيصر وإلى النحاشي وإلى كل جبار يدعوهم إلى الله تعالى، وليس بالنحاشي الذي صلى عليه النبي ﷺ".

**ذكر ألقاب ملوك البلاد المشهورة:** أما "كسرى"، ففتح الكاف وكسرهما، وهو لقب لكل من ملك من ملوك الفرس، "وقيصر" لقب من ملك الروم، و"النحاشي" لكل من ملك الحبشة، و"حاقد" لكل من ملك الترك، و"فرعون" لكل من ملك القبط، و"العزيز" لكل من ملك مصر، و"تبع" لكل من ملك حمير، وفي هذا الحديث جواز مكانة الكفار، ودعائهم إلى الإسلام، والعمل بالكتاب وغير الواحد، والله أعلم.

## ٢٨- باب في غزوة حنين

٤٦٠٩ - (١) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ:** أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَ: قَالَ عَبَّاسٌ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَلَزِمْتُ أَبَا وَأَبُو سَفْيَانَ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعْتُ نْفَارَهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَعْلَةٍ لَهُ بَيْضَاءُ، أَهْدَاهَا لَهُ فِرْوَةُ بْنُ ثَفَّاتَةَ الْجُدَامِيُّ، .....

## ٢٨- باب في غزوة حنين

حنين: واد بين "مكة" و"الطائف" وراء "عرفات"، يسميه وبين "مكة" بضعة عشر ميلاً، وهو مصروف كما جاء به القرآن العزيز. قوله: **وَلَزِمْتُ عَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**، فسمعت نفاقه، **عبد المطلب رسول الله ﷺ، فلم نفارقه.**

**ترجمة الى سفيان** أبو سفيان هذا هو ابن عم رسول الله ﷺ، قال جماعة من العلماء: اسمه هو كنيته، وقال آخرون: اسمه البقرة، ومن قاله هشام بن الكلبي وإبراهيم بن المنذر والربيع بن بكار وغيرهم، وفي هذا عطف الأقارب بعضهم على بعض عند الشدائد، وذنب بعضهم عن بعض.

**التوفيق بين الروايات** قوله: **وَلَزِمْتُ عَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**، أما قوله: **'نعل بياض'**، فكذا قال في هذه الرواية، ورواية أخرى بعدها: **"أما نعل بياض"**، وقال في آخر الباب: **"على بعتة اشتهاء"**، وهي واحدة، قال العلماء: لا يعرف له **نعل** عنة سواها، وهي التي يقال لها: **دبيل**.

**صسط الاسم** وأما قوله: **أهداها له فِرْوَةُ** من ثفافة، فهو من مصمومة ثم فاء مخففة ثم ألف ثم ثاء مثناة. وفي الرواية التي بعدها رواية إسحاق بن إبراهيم، قال: **"فِرْوَةُ** من نعام" بالعين والميم، والصحيح المعروف الأول. قال القاضي: واحتلوا في إسلامه، فقال الطبري: أسلم وعمر عمراً طويلاً. وقال غيره: لم يسم. وفي صحيح البخاري: أن لدي أهداها له ملك أيلة، واسم ملك أيلة فيما ذكره ابن إسحاق **'يحنة** من روبة'، والله أعلم.

**الإشكال** فإن قيل: ففي هذا الحديث قوله **ﷺ** هدية الكافر، وفي الحديث الآخر: **'هدايا العمال علول'** مع حديثي من التنية: **'عامل الصدقات'**. وفي الحديث الآخر **"أنه ردَّ بعض هدايا المشركين"**، وقال: **إننا لا نقبل رنذ المشركين**: أي رنذهم، فكيف يجمع بين هذه الأحاديث؟

**الجواب عن الإشكال** قال القاضي: قال بعض العلماء: إن هذه الأحاديث ناسخة لقول الهدية، قال: وقال الجمهور: لا نسخ، بل سب القول أن النبي ﷺ مخصوص بالعقء الحاصل بلا قتال بخلاف غيره، فقبل النبي ﷺ ممن صمغ في إسلامه وتأليفه مصححة يرجوها للمسلمين، وكافأ بعضه ورد هدية من لم يطمع في إسلامه، ولم يكن في قبوها مصححة؛ لأن الهدية توجب المحبة والمودة. وأما غير النبي ﷺ من العمال والولاة، فلا يحل له قبوها لنفسه -



فَلَمَّا التَقَى الْمُسْلِمُونَ وَالْكَفَّارُ، وَآلَى الْمُسْلِمُونَ مُدْبِرِينَ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكُضُ بَغْلَتَهُ قَبْلَ الْكَفَّارِ، قَالَ عَبَّاسٌ: وَأَنَا آخِذٌ بِلِحَامِ بَغْلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَكْفُهَا إِرَادَةً أَنْ لَا تُسْرِعَ، وَأَبُو سُفْيَانَ آخِذٌ بِرِكَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّ عَنَاسٍ! نَادِ أَصْحَابَ السَّمُرَةِ"، فَقَالَ عَبَّاسٌ -وَكَانَ رَجُلًا صَيِّتًا-: فَقُلْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: أَيُّنَ أَصْحَابِ السَّمُرَةِ؟ قَالَ: فَوَاللَّهِ! لَكَأَنَّ عَطَفَتَهُمْ حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي، عَطَفَةُ الْبَقَرِ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالُوا: يَا لَيْتَكَ! يَا لَيْتَكَ!.....

= عند جمهور العلماء، فإن فيها كانت فينا للمسلمين، فإنه لم يهداها إليه إلا لكونه إمامهم، وإن كانت من قوم هو محاصرهم، فهي عيمة. قال القاضي: وهذا قول الأوراعي ومحمد بن الحسن وابن القاسم وابن حبيب، وحكاه ابن حبيب عن لقيه من أهل العلم، وقال آخرون: هي للإمام حاله، قال أبو يوسف وأشهب وسحبون، وقال الطبري: إنما رد النبي ﷺ من هدايا المشركين ما علم أنه أهدي له في خاصة نفسه، وقيل: ما كان حلاف ذلك مما فيه استتلاف المسلمين. قال: ولا يصح قول من ادعى السح، قال: وحكم الأئمة بعد إحرائها بحرى ما الكفار من الهوى أو الغيبة بحسب اختلاف الحال، وهذا معنى "هدايا العمال علول": أي إذا حصوا بها أنفسهم؛ لأنها لجماعة المسلمين حكم الهوى والغبية. قال القاضي: وقيل: إنما قبل النبي ﷺ هدايا كفار أهل الكتاب ممن كان على النصرانية كأمقوقس وملوك الشام، فلا معارضة بينه وبين قوله ﷺ: "لا تقبل ريد المشركين"، وقد أيج لنا دباح أهل الكتاب وما كحتهم بخلاف المشركين عدة الأوثان، هذا آخر كلام القاضي عياض. وقال أصحابنا: متى أخذ القاضي أو العامل هدية محرمة لرمه ردها إلى مهديها، فإن لم يعرفه وجب عليه أن يجعها في بيت المال، والله أعلم. قوله: "رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَهْدِهِ سَعْدٌ"، قال العلماء: ركوبه ﷺ العنة في موطن الحرب وعند اشتداد الناس هو النهاية في الشجاعة والثبات؛ ولأنه أيضاً يكون معتمداً يرجع المسلمون إليه، وتطمئن قلوبهم به وبمكانه، وإنما فعل هذا عمداً، وإلا فقد كانت له ﷺ أفراس معروفة، ومما ذكره في هذا الحديث من شجاعته ﷺ تقدمه يركض بغلته إلى جميع المشركين، وقد مر الناس عنه. وفي الرواية الأخرى: أنه نزل إلى الأرض حين عشوه، وهذه مبالغة في الثبات والشجاعة والصبر، وقيل: فعل ذلك مؤساة من كان نارلاً على الأرض من المسلمين، وقد أحررت الصحابة ﷺ بشجاعته ﷺ في جميع المواضع، وفي "صحيح مسلم" قال: إن الشجاع ما الذي يحاذي به، وإفهم كانوا يتقون به.

قوله ﷺ: "أَيُّ عَنَاسٍ! نَادِ أَصْحَابَ السَّمُرَةِ"، هي الشجرة التي بايعوا تحتها بيعة الرضوان، ومعناه: ناد أهل بيعة الرضوان يوم الحديبية. قوله: "فَقَالَ عَبَّاسٌ: وَكَانَ رَجُلًا صَيِّتًا"، ذكر الحارمي في المؤتف: أن العباس ﷺ كان يقف على سلع، فينادي غنماهم في آخر الليل، وهم في العانة، فيسمعهم، قال: وبين سلع والعبادة ثمانية أميال. قوله: "فَوَاللَّهِ! لَكَأَنَّ عَطَفَتَهُمْ حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي عَطَفَةُ سَرِ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالُوا: يَا لَيْتَكَ! يَا لَيْتَكَ!....."

قَالَ: فَاقْتُلُوا وَالْكَفَّارَ، وَالِدَعْوَةَ فِي الْأَنْصَارِ، يَقُولُونَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! قَالَ: ثُمَّ قُصِرَتِ الدَّعْوَةُ عَلَى بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، فَقَالُوا: يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ! يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ! فَظَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى بَعْلَتِهِ، كَالْمُتَطَاوِلِ عَلَيْهَا إِلَى قَتَالِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذَا حِمَى الْوُطَيْسِ". قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَصِيَّاتٍ، فَرَمَى بِهِنَّ وَحُوءَ الْكَفَّارِ، ثُمَّ قَالَ: "انْهَزْمُوا، وَرَبِّ مُحَمَّدٍ"، قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ، فَإِذَا الْقِتَالُ عَلَى هَيْئَتِهِ فِيمَا أَرَى، قَالَ: فَوَاللَّهِ! مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَمَاهُمْ بِحَصِيَّاتِهِ، فَمَا رِلْتُ أَرَى حَدَّهُمْ كَلِيلًا وَأَمْرَهُمْ مُدِيرًا.

**توضيح فرار المسلمين في حنين** قال العلماء: في هذا الحديث دليل على أن فرارهم لم يكن بعيداً، وأنه لم يحصل الفرار من جميعهم، وإنما فتحه عليهم من في قلبه مرض من مسمة أهل "مكة" المؤلفة، ومشركيها الذين لم يكونوا أسلموا، وإنما كانت هزيمتهم فجأة؛ لانصاهم عبيهم دفعة واحدة ورشقهم بالسهم؛ ولاختلاط أهل "مكة" معهم ممن لم يستقر الإيمان في قلبه، ومن يترصد بالمسلمين الدوائر، وفيهم ساء وصياد حرجوا للعيمة، فتقدم أحمقائهم، فلما رشقوهم بالسبل ولوا، فانقلبت أولاهم على أخراهم إلى أن أمر الله تعالى سكيته على المؤمنين، كما ذكر الله تعالى في القرآن.

قوله: **وَفِيهِ كَدٌ**، هكذا هو في السج، وهو نصب الكفار، أي مع الكفار. قوله: **سُجِدُوا فِي الْأَرْضِ** هي بفتح الدال يعني الاستغاثة والمناداة إليهم.

**شرح العرب** قوله ﷺ: **حِمَى حِمَى الْوُطَيْسِ** هو بفتح الواو وكسر الطاء المهملة وبالسین المهملة، قال الأكثرون: هو شبه التنور يسحر فيه، ويضرب مثلاً لشدة الحرب التي يشه حرها حره، وقد قال آخرون: الوطيس: هو التنور نفسه، وقال الأصمعي: هي حجارة مدورة إذا حُميت لم يقدر أحد يضأ عبيها، فيقال: إلا حِمَى الْوُطَيْسِ، وقيل: هو الضرب في الحرب، وقيل: هو الحرب الذي يطيس الناس أي يدفعهم، قالوا: وهذه اللفظة من فصيح الكلام وبديعه الذي لم يسمع من أحد قبل النبي ﷺ.

قوله: **فَرَمَى بِهِنَّ وَحُوءَ الْكَفَّارِ**، ثم قال **وَرَبِّ مُحَمَّدٍ**، فما رل أن رماهم بحصيات، فما رل أن رل حدتهم **كَلِيلًا** و**مَرَهُمْ مُدِيرًا** هذا فيه معجزتان طاهرتان لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إحداهما فعلية، والأخرى حرية، فإنه ﷺ أحر هزيمتهم، ورماهم بالحصيات، فولوا مدبرين. وذكر مسلم في الرواية الأخرى في آخر هذا الباب: "أنه ﷺ قبض قبضة من تراب من الأرض، ثم استقل بها وجوههم، فقال: شأنت الوجوه، فما حنق الله منهم إنساناً إلا ملأ عيبيه تراباً من تلك القبضة"، وهذا أيضاً فيه معجزتان حرية وفعلية، ويحتمل أنه أخذ قبضة من حصى وقبضة من تراب، فرمى بها مرة، وبذا مرة، ويحتمل أنه أخذ قبضة واحدة مخطوطة من حصى وتراب. قوله: **وَمَا أَرَى حُدَّهُمْ كَلِيلًا** هو بفتح الحاء المهملة: أي ما رلت أرى فوقهم ضعيفة.

٤٦١٠ - (٢) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَرَوَهُ بْنُ نُعَامَةَ الْجُدَامِيُّ، وَقَالَ: "انْهَزُمُوا، وَرَبَّ الْكَعْبَةِ! انْهَزُمُوا، وَرَبَّ الْكَعْبَةِ!" وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: حَتَّى هَزَمَهُمُ اللَّهُ.**

قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَرْكُضُ خَلْفَهُمْ عَلَى بَعْلَتِهِ.

٤٦١١ - (٣) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ الْعَبَّاسِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ يُوثُسَ وَحَدِيثَ مَعْمَرَ أَكْثَرَ مِنْهُ وَأَتَمَّ.**

٤٦١٢ - (٤) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ: يَا أَبَا عُمَارَةَ! أَفَرَرْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ قَالَ: لَا، وَاللَّهِ! مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنَّهُ خَرَجَ شُبَّانُ أَصْحَابِهِ وَأَخِفَاؤُهُمْ حُسْرًا، لَيْسَ عَلَيْهِمْ سِلَاحٌ، أَوْ كَثِيرُ سِلَاحٍ،.....**

قوله: قال رجل من أصحابه: يا أبا عمار! أفررت يوم حنين؟ قال لا والله! ما ولي رسول الله ﷺ، ولكنه خرج من أصحابه خفاة هم حسرا، ليس عليهم سلاح. هذا الجواب الذي أجاب به البراء عن بدیع الأدب؛ لأن تقدير الكلام: فررتم يوم حنين، فيقتضي أن النبي ﷺ وافقهم في ذلك، فقال البراء: لا والله ما فر رسول الله ﷺ، ولكن جماعة من الصحابة جرى لهم كذا وكذا.

**شرح الكلمات** وأما قوله: **أشبه أصحابه** فهو بالشين وآخره نون جمع شاب. وقوله: **أخفاة هم** جمع خفيف، وهم المسارعون المستعجلون، ووقع هذا الحرف في رواية إبراهيم الحربي والهروري وغيرهم "خفاء" بجمع مضمومة وبالماء، وفسره بسرعاتهم. قالوا: تشبيهاً بخفاء السيل، وهو غشاؤه. قال القاضي: إن صحت هذه الرواية، فمعناها ما سبق من خروج من حرج معهم من أهل مكة ومن انضاف إليهم من لم يستعدوا، وإنما خرج للغنيمة من النساء والصبيان، ومن في قلبه مرض، فشبهه بغشاء السيل.

وأما قوله: **"حسرا"**، فهو بضم الحاء وتشديد السين المفتوحة أي بغير دروع، وقد فسره بقوله: "ليس عليهم سلاح"، **"والخاسر"** من لا درع عليه. قوله: **"فرشقوهم رشقا"**: هو بفتح الراء وهو مصدر، وأما **"الرشق"** بالكسر، فهو اسم للسهم التي ترميها الجماعة دفعة واحدة، وضبط القاضي الرواية هنا بالكسر، وضبطه غيره بالفتح، كما ذكرنا أولاً، وهو الأجدد، وإن كانا جديدين. وأما قوله في الرواية التي بعد هذه: **"فرموه برشق من نبل"**، فهو بالكسر لا غير، والله أعلم. قال أهل اللغة: يقال: رشقه يرشقه وأرشقه، ثلاثي ورباعي، والثلاثي أشهر وأفصح.

فَلَقُوا قَوْمًا رُمَاءَ، لَا يَكَادُ يَسْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ، جَمَعَ هَوَازِلَ وَبَنِي نَصْرٍ، فَرَشَقُوهُمْ رَشْقًا  
مَا يَكَادُونَ يُخْطِئُونَ، فَأَقْبَلُوا هُنَاكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ،  
وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَقُودُ بِهِ، فَتَنَزَلَ فَاسْتَنْصَرَ، وَقَالَ:  
"أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ"  
ثُمَّ صَفَّهُمْ.

قوله: "فتنزل واستنصر": أي دعا، ففيه استحباب الدعاء عند قيام الحرب.

الكلام المورون لا يعد شعراً، وبيان شروط الشعر قوله:

"أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب"

قال القاضي عياض: قال المارري أنكر بعض الناس كون الرجز شعراً لوقوعه من النبي ﷺ مع قوله تعالى: **عَمِنَ الشَّعْرَ وَمَا سَمِعُ لَهُ** \* (يس: ٦٩). وهذا مذهب الأحفش، واحتج به على فساد مذهب الخليل في أنه شعر، وأجابوا عن هذا بأن الشعر هو ما قصد إليه، واعتمد الإنسان أن يوقعه مورواً مقفياً يقصده إلى القافية، ويقع في الألفاظ العامة كثير من الألفاظ الموزونة، ولا يقول أحد: أمّا شعر، ولا صاحبها شاعر، وهكذا الخواب عما في القرآن من المورون كقوله تعالى: **لَيْسَ شَيْءٌ نَزَلَ بَرّاً حَتَّى يَخْطُبَ مِمَّا حَمَلَتْ** \* (آل عمران: ٩٢)، وقوله تعالى: **نَضْرَ مِنْ نَحْوِهِ فَتَنَزَّلَ** \* (الصف: ١٣)، ولا شك أن هذا لا يسميه أحد من العرب شعراً؛ لأنه لم تقصد تغنيته وجعله شعراً، قال: وقد غفل بعض الناس عن هذا القول، فأوقعه ذلك في أن قال: الرواية "أنا النبي لا كذب" بفتح الباء حرصاً منه على أن يفسد الروي، فيستعني عن الاعتذار، وإنما الرواية بإسكان الباء، هذا كلام القاضي عن المارري. قلت: وقد قال الإمام أبو القاسم علي بن أبي جعفر بن عبيد السعدي الصقلي المعروف بالناس القطاع في كتابه "النشافي في علم القوافي": قد رأى قوم منهم الأحفش، وهو شيخ هذه الصاعدة بعد الخليل أن مشطور الرجز ومهوكه ليس شعر، كقول النبي ﷺ: "الله مولانا ولا مولى لكم"، وقوله ﷺ: "أهل أمت إلا بصع دميت، وفي سبيل الله ما لقيت"، وقوله ﷺ: "أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب"، وأشاه هذا.

قال ابن القطاع: وهذا الذي زعمه الأحفش وغيره غلط بين، وذلك لأن الشاعر إنما سمي شاعراً بوجه: منها: أنه شعر القول وقصده، وأراد به واهتدى إليه، وأتى به كلاماً مورواً على طريقة العرب مقفياً، فإن حلا من هذه الأوصاف أو بعضها لم يكن شعراً، ولا يكون قائله شاعراً، بدليل أنه لو قال كلاماً مورواً على طريقة العرب، وقصد الشعر، أو أراحه ولم يقفه، لم يسم ذلك الكلام شعراً، ولا قائله شاعراً بإجماع العلماء والشعراء، وكذا لو قفاه وقصد به الشعر، ولكن لم يأت به موزوناً، لم يكن شعراً، وكذا لو أتى به مورواً مقفياً، لكن لم يقصد به الشعر لا يكون شعراً، ويدل عليه أن كثيراً من الناس يأتون بكلام مورون مقفياً غير أنهم ما قصدوه ولا أرادوه =

٤٦١٣ - (٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ الْمِصْبِصِيُّ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْبَرَاءِ، فَقَالَ: أَكُتِّمُ وَلَيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ يَا أَبَا عُمَارَةَ! فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ مَا وَلَّى، وَلَكِنَّهُ انْطَلَقَ أَخْفَاءُ مِنَ النَّاسِ، وَحَسَرَ إِلَى هَذَا الْحَيِّ مِنْ هَوَازِنَ، وَهُمْ قَوْمٌ رُمَاءٌ، فَرَمَوْهُمْ بِرِشْقٍ مِنْ نَبْلِ، كَأَنَّهَا رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَاثْكُفُوا، فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ يَقُودُ بِهِ بَعْلَتَهُ، فَتَزَلُّ، وَدَعَا، وَاسْتَنْصَرَ، وَهُوَ يَقُولُ:

"أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ      أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

اللَّهُمَّ نَزِّلْ نَصْرَكَ".

-ولا يسمى شعراً، وإذا تفقد ذلك وجد كثيراً في كلام الناس، كما قال بعض السَّوَالِ: احتموا صلاتكم بالدعاء والصدقة، وأمثال هذا كثيرة، فدل على أن الكلام الموزون لا يكون شعراً إلا بالشروط المذكورة، وهي القصد وغيره مما سبق، والبي ﷺ لم يقصد بكلامه ذلك الشعر ولا أرادته، فلا يعد شعراً وإن كان موزوناً، والله أعلم.

**بيان وجه انتسابه ﷺ إلى حذو** فإن قيل: كيف قال النبي ﷺ: "أنا ابن عبد المطلب"، فانتسب إلى جد دون أبيه، واقتصر بذلك مع أن الافتخار في حق أكثر الناس من عمل الجاهلية، فالجواب أنه ﷺ كانت شهرته بجمده أكثر؛ لأن أباه عبد الله توفي شاباً في حياة أبيه عبد المطلب، قبل اشتهاه عبد الله، وكان عبد المطلب مشهوراً شهرة ظاهرة شائعة، وكان سيد أهل مكة، وكان كثير من الناس يدعون النبي ﷺ ابن عبد المطلب، ينسبوه إلى جده بشهرته، ومنه حديث همام بن ثعلبة في قوله: أيكم ابن عبد المطلب؟ وقد كان مشتهراً عندهم أن عبد المطلب بشر بالنبي ﷺ وأنه سيظهر، وسيكون شأنه عظيماً، وكان قد أخبره بذلك سيف بن ذي يزن، وقيل: إن عبد المطلب رأى رؤيا تدل على ظهور النبي ﷺ، وكان ذلك مشهوراً عندهم، فأراد النبي ﷺ تذكيرهم بذلك، وتنبههم بأنه ﷺ لا بد من ظهوره على الأعداء، وأن العاقبة له تقوى نفوسهم، وأعلمهم أيضاً بأنه ثابت ملازم للحرب، لم يول مع من ولي، وعرفهم موضعه؛ ليرجع إليه الراجعون، والله أعلم.

ومعنى قوله ﷺ: "أنا النبي حقاً، فلا أفر ولا أزول، وفي هذا دليل على جوار قول الإنسان في الحرب: أنا فلان، وأنا ابن فلان، ومثله قول سلمة: أنا ابن الأكوع. وقول علي ﷺ: أنا الذي سمّني أمي حيدر، وأشبه ذلك. وقد صرح بجوازه علماء السلف، وفيه حديث صحيح، قالوا: وإنما يكره قول ذلك على وجه الافتخار كفعل الجاهلية، والله أعلم.

**ضبط الاسم وشرح العريب:** قوله: **أحمد بن جناب المصيصي**: هو بالجيم والنون، والمصيصي بكسر الميم -وتشديد الصاد الأولى، هذا هو المشهور، ويقال أيضاً بفتح الميم وتخفيف الصاد. قوله: **ومدهم - شق من س** كأنه رجل من جراد يعني كأنها قطعة من جراد، وكأنها شبهت برجل الحيوان؛ لكونها قطعة منه. قوله: "برشق"، =

قَالَ الْبَرَاءُ: كُنَّا، وَاللَّهِ! إِذَا احْمَرَّ الْبَأْسُ تَقَيَّ بِهِ، وَإِنَّ الشَّجَاعَ مِنَّا لِلَّذِي يُحَادِي بِهِ،  
يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ.

٤٦١٤ - (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا  
مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ:  
أَفَرَرْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ فَقَالَ الْبَرَاءُ: وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَفِرْ، وَكَانَتْ هَوَازِنُ  
يَوْمَئِذٍ رُمَاةً، وَإِنَّا لَمَّا حَمَلْنَا عَلَيْهِمْ انْكَشَفُوا، فَأَكْبَبْنَا عَلَى الْغَنَائِمِ، فَاسْتَقْبَلُونَا بِالسَّهَامِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ، وَأَنَا أَبَا سُفْيَانَ بْنِ الْحَارِثِ آخِذٌ بِلِحَامِهَا، وَهُوَ يَقُولُ:  
"أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ" أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

٤٦١٥ - (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ قَالُوا:  
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ:  
يَا أَبَا عُمَارَةَ! فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَهُوَ أَقْلُ مِنْ حَدِيثِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ أَتَمُّ حَدِيثًا.

٤٦١٦ - (٨) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ  
عَمَارٍ: حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُنَيْنًا، فَلَمَّا وَاجَهْنَا  
الْعَدُوَّ تَقَدَّمْتُ، فَأَعْلُو ثِيْبَةً، فَاسْتَقْبَلَنِي رَجُلٌ مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَمِيَهُ بِسَهْمٍ، فَتَوَارَى عَنِّي، فَمَا دَرَيْتُ  
مَا صَنَعَ، وَنَظَرْتُ إِلَى الْقَوْمِ، فَإِذَا هُمْ قَدْ طَلَعُوا مِنْ ثِيْبَةٍ أُخْرَى، فَالْتَقَوْا هُمْ وَصَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ،  
فَوَلَّى صَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَرْجِعُ مُنْهَرِمًا، وَعَلَيَّ بُرْدَتَانِ، مُتَزَرًّا بِأَحَدَاهُمَا، مُرْتَدِيًّا بِالْأُخْرَى  
فَاسْتَطَلَقُ إِزَارِي، فَجَمَعْتُهُمَا جَمِيعًا وَمَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُنْهَرِمًا، وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ  
الشَّهْبَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ رَجَعَ ابْنُ الْأَكْوَعِ فَرَعًا"، .....

- هو بكسر الراء، وسبق بيانه قريبا. قوله: "فانكشفوا": أي اهرموا وفارقوا مواضعهم وكشفوها.

قوله: 'كما والله إذا احمر البأس تقى به، وإن الشجاع منا يبادي به': احرار البأس كناية عن شدة الحرب،  
واستيعر ذلك لحمرة الدماء الحاصلة فيها في العادة، أو لاستعارة الحرب واشتغالها، كاحمرار الحمر، كما في الرواية  
السابقة: حمي الوطيس، وفيه بيان شجاعته وعظم وثوقه بالله تعالى.

فَلَمَّا غَشَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عَنِ الْبُعْلَةِ، ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً مِنْ تُرَابٍ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ بِهِ وُجُوهَهُمْ، فَقَالَ: "شَاهَتِ الْوُجُوهُ"، فَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْهُمْ إِنْسَانًا إِلَّا مَلَأَ عَيْنَيْهِ تُرَابًا يَتْلِكَ الْقَبْضَةَ، فَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ، فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَائِمَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

قوله: "سَمِ سَمَةُ ابْنِ الْأَكْوَعِ" وراجع مِهْرَمًا إلى قوله: "مررت على رسول الله ﷺ مِهْرَمًا، فقال: لقد رجع ابن الأكوع فرعاً"، قال العلماء: قوله "منهزمًا" حال من ابن الأكوع، كما صرح أولاً بالهزامة، ولم يرد أن النبي ﷺ انهزم، وقد قالت الصحابة كلهم ﷺ: أنه ﷺ ما انهزم، ولم يقل أحد قط أنه انهزم ﷺ في موطن من المواطن، وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يعتقد انهزامه ﷺ، ولا يجوز ذلك عليه، بل كان العباس وأبو سفيان بن الحارث آحدين بلحام بغلته، يكفاهما عن إسراع التقدم إلى العدو، وقد صرح بذلك البراء في حديثه السابق، والله أعلم.

قوله ﷺ: "شاهت الوجوه": أي قبحت، والله أعلم.



## [٢٩- باب غزوة الطائف]

٤٦١٧- (١) **حَسَنًا** أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِرِ الْأَعْمَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ، فَلَمْ يَنْلُ مِنْهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ: "إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"، قَالَ أَصْحَابُهُ: تَرْجِعُ وَلَمْ تَفْتَحْهُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ"، فَعَدُّوا عَلَيْهِ، فَأَصَابَهُمْ جِرَاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا"، قَالَ: فَأَعَجَبَهُمْ ذَلِكَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

## ٢٩- باب غزوة الطائف

النسوبات في هذا الإسناد عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو قوله: **حَسَنًا** أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِرِ الْأَعْمَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ، فَلَمْ يَنْلُ مِنْهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ: "إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"، قَالَ أَصْحَابُهُ: تَرْجِعُ وَلَمْ تَفْتَحْهُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ"، فَعَدُّوا عَلَيْهِ، فَأَصَابَهُمْ جِرَاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا"، قَالَ: فَأَعَجَبَهُمْ ذَلِكَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وذكر ابن أبي شيبة الحديث في مسنده عن سفیان، فقال عبد الله بن عمرو بن العاص، ثم قال: إن ابن عقبة حدث به مرة أخرى عن عبد الله بن عمرو. هذا ما ذكره القاضي عياض، وقد ذكر حنف الواسطي هذا الحديث في كتاب "الأصراف" في مسند ابن عمر، ثم في مسند ابن عمرو، وأضافه في الموضعين إلى البخاري ومسلم جميعاً، وأنكروا هذا على حلف، وذكره أبو مسعود الدمشقي في "الأطراف" عن ابن عمر بن الخطاب، قال البخاري ومسلم: وذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين في مسند ابن عمر ثم قال: هكذا أخرجه البخاري ومسلم في كتب الأدب عن قتيبة، وأخرجه هو ومسلم جميعاً في "المعارف" عن ابن عمرو بن العاص، قال: والحديث من حديث ابن عيينة، وقد اختلف فيه عليه، فمهم من رواه عنه هكذا، ومهم من رواه بالشك، قال الحميدي: قال أبو بكر البرقاني: الأصح ابن عمر بن الخطاب، قال: وكذا أخرجه ابن مسعود في مسند ابن عمر ابن الخطاب، قال الحميدي: وليس لأبي العباس هذا في مسند ابن عمر بن الخطاب غير هذا الحديث المختلف فيه، وقد ذكره النسائي في سننه في كتاب السير عن ابن عمرو بن العاص فقط.

قوله: **حَسَنًا** أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِرِ الْأَعْمَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ، فَلَمْ يَنْلُ مِنْهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ: "إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"، قَالَ أَصْحَابُهُ: تَرْجِعُ وَلَمْ تَفْتَحْهُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ"، فَعَدُّوا عَلَيْهِ، فَأَصَابَهُمْ جِرَاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا"، قَالَ: فَأَعَجَبَهُمْ ذَلِكَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

فأعجبهم ذلك، فصاحت رسول الله ﷺ معي الحديث: أنه ﷺ قصد الشفقة على أصحابه والرفق بهم بالرحيل عن "الطائف"؛ لصعوبة أمره وشدة الكفار الذين فيه، وتقويتهم بخصمهم، مع أنه ﷺ علم أو رجع أنه سيفتحه بعد هذا بلا مشقة كما جرى، فلما رأى حرص أصحابه على المقام والجهاد أقام، وجدَّ في القتال، فلما أصابته الجراح رجع إلى ما كان قصده أولاً من الرفق بهم، وفرحوا بذلك، لما رأوا من المشقة الظاهرة، ولعلمهم نظروا، فعلموا أن رأيي الذي ﷺ أترك وأنزع وأحمد عاقبة، وأصوب من رأيهم، فوافقوا على الرحيل، وفرحوا، فصاحت التي ﷺ تعجباً من سرعة تغير رأيهم، والله أعلم.

♦ ♦ ♦ ♦

## [٣٠- باب غزوة بدر]

٤٦١٨- (١) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَ، حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: فَتَكَلَّمْتُ أَبُو بَكْرٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَكَلَّمْتُ عُمَرُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُخَيِّضَهَا الْبَحْرَ لِأَخْضَاهَا، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْغِمَادِ لَفَعَلْنَا، قَالَ: فَدَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ، فَانْطَلَقُوا حَتَّى نَزَلُوا بَدْرًا، وَوَرَدَتْ عَلَيْهِمْ رَوَايَا قُرَيْشٍ، وَفِيهِمْ غُلَامٌ أَسْوَدُ لَيْسَى الْحَجَّاجِ، فَأَخَذُوهُ، فَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَصْحَابِهِ؟ فَيَقُولُ: مَا لِي عِلْمٌ بِأَبِي سُفْيَانَ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ، ضَرَبُوهُ، فَقَالَ: نَعَمْ! أَنَا أَحْرُكُمْ، هَذَا أَبُو سُفْيَانَ.....

## ٣٠- باب غزوة بدر

قوله: **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**، **حَدَّثَنَا عَفَّانُ**، **حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ**، **عَنْ ثَابِتٍ**، **عَنْ أَنَسٍ**، **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَ**، **حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ**، **قَالَ**، **فَتَكَلَّمْتُ أَبُو بَكْرٍ**، **فَأَعْرَضَ عَنْهُ**، **ثُمَّ تَكَلَّمْتُ عُمَرُ**، **فَأَعْرَضَ عَنْهُ**، **فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ**، **فَقَالَ**، **يَا رَسُولَ اللَّهِ**، **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ**، **لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُخَيِّضَهَا الْبَحْرَ لِأَخْضَاهَا**، **وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْغِمَادِ لَفَعَلْنَا**، **قَالَ**، **فَدَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ**، **فَانْطَلَقُوا حَتَّى نَزَلُوا بَدْرًا**، **وَوَرَدَتْ عَلَيْهِمْ رَوَايَا قُرَيْشٍ**، **وَفِيهِمْ غُلَامٌ أَسْوَدُ لَيْسَى الْحَجَّاجِ**، **فَأَخَذُوهُ**، **فَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ**، **عَنْ أَبِي سُفْيَانَ**، **وَأَصْحَابِهِ؟** **فَيَقُولُ**، **مَا لِي عِلْمٌ بِأَبِي سُفْيَانَ**، **وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ**، **فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ**، **ضَرَبُوهُ**، **فَقَالَ**، **نَعَمْ! أَنَا أَحْرُكُمْ**، **هَذَا أَبُو سُفْيَانَ.....**

**صط** **كلمة "برك الغمد"** وقوله: **حَدَّثَنَا عَفَّانُ**، **حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ**، **عَنْ ثَابِتٍ**، **عَنْ أَنَسٍ**، **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَ**، **حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ**، **قَالَ**، **فَتَكَلَّمْتُ أَبُو بَكْرٍ**، **فَأَعْرَضَ عَنْهُ**، **ثُمَّ تَكَلَّمْتُ عُمَرُ**، **فَأَعْرَضَ عَنْهُ**، **فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ**، **فَقَالَ**، **يَا رَسُولَ اللَّهِ**، **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ**، **لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُخَيِّضَهَا الْبَحْرَ لِأَخْضَاهَا**، **وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْغِمَادِ لَفَعَلْنَا**، **قَالَ**، **فَدَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ**، **فَانْطَلَقُوا حَتَّى نَزَلُوا بَدْرًا**، **وَوَرَدَتْ عَلَيْهِمْ رَوَايَا قُرَيْشٍ**، **وَفِيهِمْ غُلَامٌ أَسْوَدُ لَيْسَى الْحَجَّاجِ**، **فَأَخَذُوهُ**، **فَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ**، **عَنْ أَبِي سُفْيَانَ**، **وَأَصْحَابِهِ؟** **فَيَقُولُ**، **مَا لِي عِلْمٌ بِأَبِي سُفْيَانَ**، **وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ**، **فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ**، **ضَرَبُوهُ**، **فَقَالَ**، **نَعَمْ! أَنَا أَحْرُكُمْ**، **هَذَا أَبُو سُفْيَانَ.....**

المشهور في كتب الحديث وروايات المحدثين، وكذا نقله القاسمي عن روايات المحدثين، قال: وقال بعض أهل اللغة: صوانه كسر الراء، قال: وكذا فيده شيوع أبي در في البحاري، كما ذكره القاسمي في شرح مسلم، وقال في "المشارك": هو بالفتح لأكثر الرواة، قال: ووقع الأصيلي والمستملي وأبي محمد الحموي بالكسر، قلت: وذكره جماعة من أهل اللغة بالكسر لا غير، واتفق الجميع على أن الراء ساكنة إلا ما حكاه القاسمي عن الأصيلي أنه ضبطه بإسكانها وفتحها، وهذا عريب ضعيف، وأما "العماد"، فبغير معجمة مكسورة ومضمومة لعتان مشهورتان لكن الكسر أفصح، وهو المشهور في روايات المحدثين، والصم هو المشهور في كتب اللغة. وحكى صاحب "المشارك" و"المصالح" الوجهين عن ابن دريد. وقال القاضي عياض في "الشرح": صطاه في =

فَإِذَا تَرَكُوهُ، فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: مَا لِي بِأَيِّ سَفِيَّانَ عِلْمٍ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ ابْنُ خَلْفٍ فِي النَّاسِ، فَإِذَا قَالَ هَذَا أَيْضًا ضَرَبُوهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ انْصَرَفَ، قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَضْرِبُوهُ إِذَا صَدَقَكُمْ، وَتَتْرَكُوهُ إِذَا كَذَبَكُمْ".  
 قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذَا مَضْرُوعٌ فَلَانٍ"، قَالَ: وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ، هَهُنَا وَهَهُنَا، قَالَ: فَمَا مَاطَ أَحَدُهُمْ، عَنْ مَوْضِعِ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

«الصحيحين بالكسر، قال: وحكى ابن دريد فيه الصم والكسر. وقال الحارمي في كتابه "المؤتلف والمختلف في أسماء الأماكن": هو بكسر الفين، ويقال: بصمها، قال: وقد صطه ابن الفرات في أكثر المواضع بالصم، لكن أكثر ما سمعته من المشايخ بالكسر، قال: وهو موضع من وراء مكة خمس ليال ساحية الساحل. وقيل: بلدتان هذا قول الحارمي، وقال القاسي وغيره: هو موضع بأفصي "هجر"، وقال إبراهيم الخليلي: "برك الغماد" و"سعفات هجر" كناية يقال فيما تباعد.

قوله: . رسول الله ﷺ ولم يصلي، فمما أن ذلك، صدف. . . . . أي نفسي بيده ضربوه إذا صدقكم . . . . . أي انصرف: سلم من صلاته، ففيه استحباب تخفيفها إذا عرّض أمر في أنائها، وهكذا وقع في السحح 'تضربوه وتتركوه' بغير بون، وهي لغة سق بياها مرات، أعني حذف الون بغير ناصب ولا حارم، وفيه: جوار صرب الكافر الذي لا عهد له، وإن كان أسيراً.

**ذكر معجرتي النبي ﷺ** وفيه معجرتان من أعلام النبوة، إحداهما: إخباره ﷺ بمضروع حابريهم، فلم يعد أحد مضرعه. الثانية: إخباره ﷺ بأن العلام الذي كان يضربونه يصدق إذا تركوه ويكذب إذا ضربوه، وكان كذلك في نفس الأمر، والله أعلم. قوله: . . . . . أي تباعد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## [ ٣١ - باب فتح مكة، وإزالة الأصنام من حول الكعبة ]

٤٦١٩- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُعْبِرَةِ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُسَاطِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَفَدْتُ وَفُودٌ إِلَى مُعَاوِيَةَ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ، فَكَانَ يُصْنَعُ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ الطَّعَامَ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مِمَّا يُكْتَبُ أَنْ يَدْعُونَا إِلَى رَحْلِهِ، فَقُلْتُ: أَلَا أَصْنَعُ طَعَامًا، فَأَدْعُوهُمْ إِلَى رَحْلِي؟ فَأَمَرْتُ بِطَعَامٍ يُصْنَعُ، ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ مِنَ الْعَشِيِّ، فَقُلْتُ: الدَّعْوَةُ عِنْدِي الْبَيْلَةَ، فَقَالَ: سَبَقْتَنِي، قُلْتُ: بَعْم! فَدَعَوْتُهُمْ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَلَا أُعْظِمُكُمْ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِكُمْ؟ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! ثُمَّ ذَكَرَ فَتْحَ مَكَّةَ، فَقَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَبَعَثَ الزُّبَيْرَ عَنَى إِحْدَى الْمُحَبَّتَيْنِ، وَبَعَثَ خَالِدًا عَلَى الْمُحَبَّةِ الْأُخْرَى، وَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْحَسَرِ، فَأَحْدُوا نَظْمَ الْوَادِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كَتِيبَةٍ، قَالَ: فَنَظَرُ، فَرَأَانِي، فَقَالَ: "أَبُو هُرَيْرَةَ؟" قُلْتُ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "لَا يَأْتِينِي إِلَّا أَنْصَارِي".

زَادَ غَيْرُ شَيْبَانَ: فَقَالَ "اهْتَفَ لِي بِالْأَنْصَارِ"، قَالَ: فَأَطَافُوا بِهِ، وَوَبَّشَتْ قُرَيْشٌ أَوْثَابًا لَهَا وَأَتْبَاعًا، فَقَالُوا: نُقَدِّمُ هَؤُلَاءِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ كُنَّا مَعَهُمْ، وَإِنْ أَصِيبُوا أَعْطَيْنَا الَّذِي سَأَلْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَرَوْنَ إِلَى أَوْثَابِ قُرَيْشٍ وَأَتْبَاعِهِمْ"، ثُمَّ قَالَ بِيَدَيْهِ، إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ قَالَ: "حَتَّى تُؤَافِقُوا بِالصَّمَا"، قَالَ: فَأَنْطَقْنَا، فَمَا شَاءَ أَحَدٌ مِنَّا أَنْ يَقْتُلَ أَحَدًا إِلَّا قَتَلَهُ، وَمَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُوجِّهُ إِلَيْنَا شَيْئًا،.....

## [ ٣١ - باب فتح مكة وإزالة الأصنام من حول الكعبة ]

شرح الغريب قوله: فبعث الزبير عني إحدى المحبتين هي بضم الميم وفتح الحيم وكسر النون، وهما: الميمسة والميسرة، ويكون القلب بينهما. وبعث الزبير عني أحد أي جعلوا ضربهم في بطن الوادي. قوله ﷺ: هم من الأنصار أي ادعهم بي قوله ﷺ: لا يأتي إلا أنصاري. ثم قال: فأطافوا بنا حصصهم لثقتهم، ورفعوا رءسهم، وإظهاراً لخلافتهم وخصوصيتهم. قوله ﷺ: ما شاء أحد منا أن يقتل أحدًا ولا يفتنه، وهو بالناء الموحدة المشددة والشين المعجمة. قوله: فما شاء أحد منا أن يقتل أحدًا ولا يفتنه، وما أحد منهم يوجه إلينا شيئاً: أي لا يدفع أحد عن نفسه.

قَالَ: فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أُبَيِّحَتْ خَضْرَاءُ قُرَيْشٍ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ، ثُمَّ قَالَ: "مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ"، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَمَّا الرَّحْلُ، فَأَذْرَكْتُهُ رَغَبَةً فِي قَرَيْتِهِ، وَرَأْفَةً بِعَشِيرَتِهِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَجَاءَ الْوَحْيُ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ الْوَحْيُ لَا يَخْفَى عَلَيْنَا، فَإِذَا جَاءَ، فَلَيْسَ أَحَدٌ يَرْفَعُ طَرْفَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَنْقُضِيَ الْوَحْيُ، فَلَمَّا انْقَضَى الْوَحْيُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ"، قَالُوا: لَبَّيْكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "قُلْتُمْ: أَمَّا الرَّحْلُ، فَأَذْرَكْتُهُ رَغَبَةً فِي قَرَيْتِهِ"، قَالُوا: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، قَالَ: "كَلَّا! إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ، وَالْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ"، فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَبْكُونَ، وَيَقُولُونَ: وَاللَّهِ! مَا قُلْنَا الَّذِي قُلْنَا إِلَّا الضَّنَّ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُصَدِّقَانِيكُمْ وَيَعْدِرَانِيكُمْ".....

قوله: 'قال أبو سفيان أبيض خضراء قريش، لا قريش بعد يوم، كذا في هذه الرواية 'أبيضت'، وفي التي بعدها 'أبيدت'، وهما متقاربان، أي استوصلت قريش بالقتل وأبيت، وحضراؤهم بمعنى جماعتهم، ويعبر عن الجماعة المجتمعة بالسواد والخضرة، ومنه السواد الأعظم.

قوله ﷺ: 'من دخل دار أبي سفيان فهو آمن'، استدل به الشافعي وموافقه على أن دور "مكة" ممسكة يصح بيعها وإحراقها؛ لأن أصل الإصافة إلى الأدميين تقتضي الملك، وما سوى ذلك مجاز، وفيه تأليف لأبي سفيان، وإظهار لشرفه. قوله: فقالت الأنصار بعضهم بعضاً أما الرحل فأذركه رغبة في قريته ورأفة بعشيرته، وذكر رسول الوحي، فقال رسول الله ﷺ: يا معشر الأنصار! قالوا: لبئس رسول الله، قال: قسم: أما الرحل فأذركه رغبة في قريته ورأفة بعشيرته، قالوا: قد كان ذلك، قال: كلاً. أي عبد الله ورسوله، هاجرت إلى الله وإيكم، عيا محباكم، وأسماكم بمناكم، فأقبلوا إليه سكون، وقبول، والله ما قبلنا الذي قبل رسول الله ورسوله، فقال رسول الله ﷺ: إن الله ورسوله يصدقانكم ويعدرانكم: معنى هذه الجملة: أنهم رأوا رأفة النبي ﷺ بأهل "مكة" كف القتل عنهم، فظنوا أن يرجع إلى سكنى "مكة"، والمقام فيها دائماً، ويرحل عنهم ويهجر المدينة، فشق ذلك عليهم، فأوحى الله تعالى إليه ﷺ، فأعلمهم بذلك، فقال لهم ﷺ: "قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟" قَالُوا: نَعَمْ! قَدْ قُلْنَا هَذَا، فَهَذِهِ مُعْجَزَةٌ مِنْ مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ، فَقَالَ: "كَلَّا إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ"، معنى: "كَلَّا" هنا: حقاً، ولها معنيان: أحدهما: حقاً، والآخر: النفي.

**مطلب قوله ﷺ: "إني عبد الله ورسوله":** وأما قوله ﷺ: "إني عبد الله ورسوله"، فيحتمل وجهين: أحدهما: إني رسول الله حقاً، فيأتي الوحي، وأحبر بالمعيات، كهذه القضية وشبهها، فتقوا بما أقول لكم وأحبركم به في جميع =

قَالَ: فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَى دَارِ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَغْلَقَ النَّاسُ أَبْوَابَهُمْ، قَالَ: وَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ إِلَى الْحَجَرِ، فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، قَالَ: فَأَتَى عَلَى صَمِّ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ كَانُوا يَعْبُدُونَهُ، قَالَ: وَفِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْسٌ، وَهُوَ آخِذٌ بِسِيَةِ الْقَوْسِ، فَلَمَّا أَتَى عَلَى الصَّمِّ جَعَلَ يَطْعُمُهُ فِي عَيْنِهِ، وَيَقُولُ: "حَاءَ الْحَقِّ وَزَهَقَ النَّاطِلُ"، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ أَتَى الصَّفَا، فَعَلَا عَلَيْهِ، حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُو.

=الأحوال، والآحر لا تفتنوا بإحباري إياكم بالمعيات وتطروبي كما أظرت النصراري عيسى صلوات الله عليه،  
فإني عبد الله ورسوله.

وأما قوله **فَإِنَّ**: هاجرت إلى الله سبحانه، ومضت منكم فمعناه: أي هاجرت إلى الله، وإلى دياركم؛ لاستيطانها، فلا أتركها، ولا أرجع عن هجري الواقعة لله تعالى، بل أنا ملازم لكم، أخي محياكم، واممات مماتكم، أي لا أحيي إلا عندكم، ولا أموت إلا عندكم، وهذا أيضاً من المعجزات، فما قال هم هذا بكون، واعتدروا، وقالوا: والله ما قلنا كلاماً السابق إلا حرصاً عليك وعلى مصاحبتك ودوامك عدداً؛ لاستفيد منك، وشرك بك، وتهدى الصراط المستقيم، كما قال الله تعالى: **وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** (الشورى: ٥٢). وهذا معنى قومه: ما قلنا الذي قلنا إلا الضم بك، هو بكسر الصاد أي شحاً بك أن تفارقنا، ويختص بك غيرنا، وكان كإخوانهم فرحاً بما قال هم، وحياء مما حافوا أن يكون بلغه عنهم ما يستحيي منه.

أقوال أهل العلم في دخول مكة بدون الإحرام قوله: ومن سئل عن ذلك حتى قيل من حرم، وسئل: **ما** **هو** **الاست** فيه الانتداء بالطواف في أول دخول مكة، سواء كان محرماً حج أو عمرة أو غير محرم، وكان النبي **صلى الله عليه وسلم** دخلها في هذا اليوم، وهو يوم الفتح غير محرم بإجماع المسلمين، وكان على رأسه المعقر، والأحاديث متظاهرة على ذلك، والإجماع معقد عليه. وأما قول القاضي عياض: أجمع العلماء على تخصيص النبي **صلى الله عليه وسلم** بذلك، ولم يحتجوا في أن من دخلها بعده لحرب أو بغي أنه لا يحل له دخولها حالاً، فليس كما نقل، بل مذهب الشافعي وأصحابه وآخرين أنه يحوز دخولها حالاً للمحارب بلا خلاف، وكذا لمن يخاف من ظام لو ظهر للطواف وغيره، وأما من لا عذر له أصلاً، فلشافعي فيه قولان مشهوران أصحابهما، أنه يجوز له دخولها غير إحرام لكن يستحب له الإحرام. والثاني: لا يحوز، وقد سقت المسألة في أول 'كتاب الحج'.

**شرح العريب** قوله: فأتى على صمد بن حبت سب. كذب عديده، **فجعل يضعه سبية فوسه** السبية. بكسر السين وتخفيف الياء المفتوحة المعطوف من طرفي القوس، وقوله: "يطعن" بضم العين على المشهور، ويجوز فتحها في لغة. وهذا الفعل إِدْلالٌ للأصنام ولعابديها، وإطهار لكونها لا تصر ولا تنفع ولا تدفع عن نفسها، كما قال الله تعالى: **وَمَنْ يَسْتَنْبِذْ أَكْثَرُ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ مِنْهُ** (الحج: ٧٣).



- ٤٦٢٠ - (٢) **وحدثني عبد الله بن هاشم**: حدثنا هز: حدثنا سليمان بن المغيرة بهذا الإسناد، وزاد في الحديث: **ثُمَّ قَالَ: يَدِيهِ، إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى: "أَحْصَدُوهُمْ حَصْدًا"**، وقال في الحديث: **قَالُوا: قُلْنَا: ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ!** قَالَ: **"فَمَا اسْمِي إِذَا؟ كَلَّا! إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ"**.
- ٤٦٢١ - (٣) **حدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي**: حدثنا يحيى بن حسان: حدثنا حماد بن سلمة: أخبرنا ثابت، عن عبد الله بن رباح قال: **وَفَدَّنَا إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ،**

= قوله: **جعل يده في حبه، وغور ح، حو و هي حصر**. وقال في الرواية التي بعد هذه: "وحول الكعبة ثمانية وستون نصبا، فجعل يطعمها بعدد كان في يده، ويقول: **«ح، آحق وهو نصل»** إن نصل كان **ر هو** (الإسراء: ٨١)، **«ح، آحق وما ندى نصل وما بعد»** (سأ: ٤٩)، **النصب: الضم**. وفي هذا استحباب قراءة هاتين الآيتين عند إزالة المنكر. قوله: **"ثُمَّ قَالَ يَدِيهِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى: "أَحْصَدُوهُمْ حَصْدًا"**: هو بضم الصاد وكسرها.

**أقوال العلماء في فتح مكة هل كان قهرا أو صلحا** وقد استدلل بهذا من يقول: إن مكة فتحت عنوة، وقد اختلف العلماء فيها، فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء وأهل السير: فتحت عنوة. وقال الشافعي: فتحت صلحا. وادعى المازري أن الشافعي انفرد بهذا القول، واحتج الجمهور بهذا الحديث وبقوله: أبيدت حضراء فريش، قالوا: وقال **﴿: "مَنْ أَلْفَى سِلَاحَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ"**، فلو كانوا كلهم آمين لم يحتاج إلى هذا، وبحديث أم هانئ **﴿: حين أجات رجلين أراد علي **﴿: قتلها، فقال النبي **﴿: "قد أجزنا من أجزت"**، فكيف يدعيها صلحا، ويعفى ذلك على علي **﴿: حتى يريد قتل رجلين دخلا في الأمان، وكيف يحتاج إلى أمان أم هانئ بعد الصلح؟ واحتج الشافعي بالأحاديث المشهورة أنه **﴿: صاحبهم عمر الظهران قبل دخول مكة.********

وأما قوله **﴿: "حصدهم"**، وقتل خالد من قتل، فهو محمول على من أظهر من كهار مكة قتلا. وأما أمان من دخل دار أبي سفيان، ومن ألقى سلاحه، وأمان أم هانئ، فكله محمول على زيادة الاحتياط لهم بالأمان، وأما هم علي **﴿: بنقل الرجلين، فلعنه تأول منهما شيئا أو جرى منهما قتال أو نحو ذلك. وأما قوله في الرواية الأخرى: "فما أشرف أحد يومئذ لهم إلا أناموه"، فمحمول على من أشرف مطهرا لقتال، والله أعلم.**

**تأويل قوله **﴿: "فما اسمي إذا؟" قوله: "فما ذلك يا رسول الله؟" قال "فما اسمي إذا؟" كَلَّا! إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ"****، قال القاضي: يحتمل هذا وجهين: أحدهما: أنه أراد **﴿: أني نبي لإعلامي إياكم بما تحدثتم به سرا، والثاني: لو فعلت هذا الذي حفتكم منه، وفارقتكم ورجعت إلى استيطان "مكة" لكنت ناقضا لعهدكم في ملازمتكم، ولكان هذا غير مطالب لما اشتق منه اسمي وهو الحمد، فإني كنت أوصف حينئذ بغير الحمد.**

وَفِينَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَكَانَ كُلُّ رَجُلٍ مِمَّنْ يَصْنَعُ طَعَامًا يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ، فَكَانَتْ نَوْبَتِي، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! الْيَوْمَ نَوْبَتِي، فَجَاؤُوا إِلَى الْمَنْزِلِ، وَلَمْ يُدْرِكْ طَعَامُنَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ لَوْ حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُدْرِكَ طَعَامُنَا، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَجَعَلَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَلَى الْمُحَنَّبَةِ الْيُمْنَى، وَجَعَلَ الزُّبَيْرُ عَلَى الْمُحَنَّبَةِ الْيُسْرَى، وَجَعَلَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْبَيَاقَةِ وَبَطْنِ الْوَادِي، فَقَالَ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! ادْعُ لِي الْأَنْصَارَ"، فَدَعَوْتُهُمْ، فَجَاؤُوا يُهْرَوُلُونَ، فَقَالَ: "يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! هَلْ تَرَوْنَ أَوْبَاشَ قُرَيْشٍ؟" قَالُوا: نَعَمْ! قَالَ: "انْظُرُوا إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ غَدًا أَنْ تَحْصِدُوهُمْ حَصْدًا"، وَأَخْفَى يَدِيهِ، وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، .....

= قوله: ... من معاوية بن وهب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: لا يصح منكم أن تأكلوا من طعامكم حتى لا تأكلوا من طعامكم.

**فوائد الحديث** فيه: دليل على استحباب اشتراك المسافرين في الأكل وسنعمائهم مكارم الأخلاق، وليس هذا من باب المعارضة حتى يشترط فيه المساواة في الطعام، وأن لا تأكل بعضهم أكثر من بعض، بل هو من باب المروءات ومكارم الأخلاق، وهو معنى الإباحة، فيجوز، وإن تفاصل الطعام، واحتفت أنواعه، ويجوز، وإن أكل بعضهم أكثر من بعض، لكن يستحب أن يكون شأهم إيثار بعضهم بعضاً. قوله: ... من معاوية بن وهب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: لا يصح منكم أن تأكلوا من طعامكم حتى لا تأكلوا من طعامكم.

**الفتح** إلى آخره.

**فوائد الحديث** فيه: استحباب الاجتماع على الطعام وجوز دعائهم إليه قبل إدركه، واستحباب حديثهم في حال الاجتماع مما فيه بيان أحوال رسول الله ﷺ وأصحابه وعرفائهم ونحوها مما تنشط النفوس لسماعه، وكذلك غيرها من الخروب ونحوها مما لا يتم فيه، ولا يتولد منه في العادة ضرر في دين ولا دنيا، ولا أدى لأحد شق طمع بذلك مدة الانتظار، ولا يصحروا، ولئلا يشتعل بعضهم مع بعض في غيبة أو خوفاً من الكلام المدموم، وفيه: أنه يستحب إذا كان في الجمع مشهور بالفصل أو بالصلاح أن يطلب منه الحديث، فإن لم يطلبوا استحباب له الانتداء بالحديث، كما كان النبي ﷺ يشتد بهم بالتحديث من غير طلب منهم.

**شرح الغريب** قوله: ... جعل أبو عبد الله عليه السلام بعضه على بعضه. "البياققة" ثياب مشاة تحت وبدل معجمة وقاف، وهم الرحالة، قالوا: وهو فارسي معرب، وأصله بالفارسية أصحاب ركاب الملك، ومن يتصرف في أمور، قيل: سموا بذلك خفتهم وسرعة حركتهم، هكذا الرواية في هذا الحرف هنا، وفي غير مسلم أيضاً، قال القاسمي: هكذا روايتها فيه، قال: ووقع في بعض الروايات "الساقفة"، وهم الذين يكرهون آخر العسكر، وقد يجمع بين وبين البياققة بأنهم رجالة وساقفة، ورواه بعضهم "اشارقة"، وفسروه بالذين يشرفون على مكة، قال القاسمي: وهذا ليس بشيء؛ لأنهم أخذوا في بطن الوادي، والبياققة هنا هم الحرس في الرواية الساقفة، وهم رجالة لا دروع عليهم.

وَقَالَ: "مَوْعِدُكُمْ الصَّافَا"، قَالَ: فَمَا أَشْرَفَ يَوْمِيذٍ لَهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنَامُوهُ، قَالَ: وَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّافَا، وَحَاضَتِ الْأَنْصَارُ، فَأَطَافُوا بِالصَّافَا، فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أُبَيِّدْتُ خَضِرَاءُ قُرَيْشٍ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى السَّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ". فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخَذْتُهُ رَافَةَ بَعْشِيرَتِهِ، وَرَغَبَةً فِي قَرَيْتِهِ، وَنَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "قُلْتُمْ: أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخَذْتُهُ رَافَةَ بَعْشِيرَتِهِ وَرَغَبَةً فِي قَرَيْتِهِ، أَلَا فَمَا اسْمِي إِذَا! -ثَلَاثَ مَرَّاتٍ- أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَالْيَوْمِ، فَالْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ"، قَالُوا: وَاللَّهِ! مَا قُلْنَا إِلَّا ضَنْأً بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: "فَإِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُصَدِّقَانِيكُمْ وَيَعْدِرَانِيكُمْ".

٤٦٢٢ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ- قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، وَحَوْلَ الْكُعْبَةِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ نَصْبًا، فَجَعَلَ يَطْعُنُهَا بِعُودٍ كَانَ بِيَدِهِ، وَيَقُولُ: ﴿هَآءَ الْحَقُّ وَرَهَقَ السُّطْلُ إِنَّ الْبَطْلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (الإسراء: ٨١)، ﴿هَآءَ الْحَقُّ وَمَا يُتَدَّى السُّطْلُ وَمَا يُعِيدُهُ﴾ (سبا: ٤٩)، زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: يَوْمَ الْفَتْحِ.

٤٦٢٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَى قَوْلِهِ: زَهُوقًا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْآيَةَ الْأُخْرَى، وَقَالَ: -بَدَلَ نَصْبًا- صَنَمًا.

قوله: 'وقال موعدهم الصفا' يعني قال: هذا الحالد ومن معه الذين أخذوا أسفل من بطن الوادي، وأحد هو ﷺ ومن معه أعلى مكة. قوله: 'فما أشرف يومئذ لهم أحد إلا أناموه' أي ما ظهر لهم أحد إلا قتلوه، فوقع إلى الأرض، أو يكون بمعنى أسكوه بالقتل كالنائم، يقال: نامت الريح إذا سكنت، وضربه حتى سكر، أي مات، ونامت الشاة وغيرها ماتت، قال الفراء: النائمة الميتة، هكذا تأول هذه اللفظة القائلون بأن مكة فتحت عبوة، ومن قال: فتحت صحنًا، يقول: أناموه ألقوه إلى الأرض من غير قتل إلا من قاتل، والله أعلم.

## [٣٢- باب لا يقتل قرشي صبرا بعد الفتح]

٤٦٢٤- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَوَكَيْعٌ، عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: "لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا" بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٤٦٢٥- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عُصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرِ مُطِيعٍ، كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي. فَسَمَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُطِيعًا.

## [٣٢- باب لا يقتل قرشي صبرا بعد الفتح]

قوله ﷺ: لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. قال العلماء: معناه الإعلام بأن قرشياً يسمونهم، ولا يرند أحد منهم، كما ارند غيرهم بعده ﷺ من حورب وقتل صبراً، وليس المراد أنهم لا يقتلون ضمناً صبراً، فقد جرى على قریش بعد ذلك ما هو معلوم، والله أعلم.

ذكر من اسمه عاص. ومن أسلم منهم قوله: ﷺ: مَنْ كَانَ اسْمُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِثْلَ عَاصٍ أَوْ عَاصِيٍّ أَوْ عَاصِيَّةٍ، فَسَمَاهُ ﷺ مُطِيعًا. قال القاضي عياض: عصاة ههنا جمع العاص من أسماء الأعلام لا من الصفات، أي ما أسلم من كان اسمه العاص مثل العاص بن وائل السهمي، والعاص بن هشام أبو الحنظري، والعاص بن سعيد بن العاص بن أمية، والعاص بن هشام بن نعيمة المحرومي، والعاص بن منه بن الحجاج وغيرهم سوى العاص بن الأسود العدري، فعير النبي ﷺ اسمه فسماه مطيعاً، وإلا فقد أسلمت عصاة قریش وعتاقهم كنههم نحمد الله تعالى، ولكنه ترك أبا جندل بن سهيل بن عمرو، وهو من أسلم، واسمه أيضاً العاص، فإذا صح هذا، فيحتمل أن هذا لما عبت عليه كنيته، وجهل اسمه لم يعرفه المحرر باسمه، فلم يستثنه، كما استثنى مطيع بن الأسود، والله أعلم.

قوله: لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا. لم يرد الإحار بأنه لا يتحقق بل أرد أنه لا يجوز لأحد قتله بعد اليوم بكفر، والله تعالى أعلم. فالمنطوق الإحار بإسلامهم وثاقهم عليه. ويمكن أن يكون إحاراً عن وقته ﷺ، والله تعالى أعلم.

## [٣٣- باب صلح الحديبية في الحديبية]

٤٦٢٦- (١) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: كَتَبَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الصُّلْحَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَكَتَبَ: "هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ"، فَقَالُوا: لَا تَكْتُبْ: رَسُولُ اللَّهِ، فَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ نُقَاتِلَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيِّ: "امْحُ" فَقَالَ: مَا أَنَا بِالَّذِي امْحَاهُ، .....

## ٣٣- باب صلح الحديبية في الحديبية

في الحديبية والجرمة لغتان: التحفيف، وهو الأوضح، والتشديد، وسبق بياهما في كتاب الحج. قوله: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: كَتَبَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الصُّلْحَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَكَتَبَ: "هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ"، فَقَالُوا: لَا تَكْتُبْ: رَسُولُ اللَّهِ، فَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ نُقَاتِلَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيِّ: "امْحُ" فَقَالَ: مَا أَنَا بِالَّذِي امْحَاهُ، .....

**بيان معنى المقاصة** قال العلماء: معنى قاصى هنا: فاصل وأمضى أمره عليه، ومنه قضى القاضي، أي فصل الحكم وأمضاه، ولهذا سميت تلك السنة عام المقاصة وعمره القصية وعمره القصاء، كله من هذا، وعُلِّطوا من قال: إنها سميت عمرة القصاء؛ لقضاء العمرة التي صد عنها؛ لأنه لا يجب قضاء المصدود عنها إذا تحلل بالإحصار، كما فعل النبي ﷺ وأصحابه في ذلك العام.

**فوائد الحديث.** وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز أن يكتب في أول الوثائق وكتب الأملاك والصدقات والعقود والوقف والوصية ونحوها "هذا ما اشترى فلان، أو هذا ما أصدق، أو وقف أو أعتق ونحوه". وهذا هو الصواب الذي عليه الجمهور من العلماء، وعليه عمل المسلمين في جميع الأزمان، وجميع البلدان من غير إنكار. قال القاضي عياض: وفيه دليل على أنه يكتب في ذلك بالاسم المشهور من غير زيادة حلاًماً له قال: لا بد من أربعة: المذكور وأبيه وحده ونسبه.

وفيه: أن للإمام أن يعقد الصبح على ما رآه مصلحة للمسلمين، وإن كان لا يظهر ذلك لبعض الناس في بادئ الرأي، وفيه: احتمال المسعدة اليسيرة لدفع أعظم منها، أو لتحصيل مصلحة أعظم منها، إذا لم يمكن ذلك إلا بذلك.

تأويل إنكار علي عليه السلام أمره ﷺ بمحو اسمه الشريف قوله: **فصل في معنى محو**، ومن ما لا بد من **محو** هكذا هو في جميع النسخ "الذي أمحاه"، وهي لغة في "أمحوه"، وهذا الذي فعله علي عليه السلام من باب الأدب المستحب؛ لأنه لم يفهم من النبي ﷺ تحميم محو علي بنفسه، ولهذا لم يسكر، ولو حتم محوه بنفسه لم يجز لعلي تركه، ولما أقره النبي ﷺ على المخالفة.

فَمَحَاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، قَالَ: وَكَانَ فِيمَا اشْتَرَطُوا، أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَيُقِيمُوا بِهَا ثَلَاثًا، وَلَا يَدْخُلُهَا بِسِلَاحٍ، إِلَّا جُلْبَانَ السَّلَاحِ.

قُتِلَ لِأَبِي إِسْحَاقَ: وَمَا جُلْبَانُ السَّلَاحِ؟ قَالَ: الْقِرَابُ وَمَا فِيهِ.

٤٦٢٧- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ شَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: لَمَّا صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ، كَتَبَ عَلَيَّ كِتَابًا بَيْنَهُمْ، قَالَ: فَكُتِبَ "مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ"، ثُمَّ ذَكَرَ بَنُو حُدَيْثٍ مُعَاذٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: "هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ".

٤٦٢٨- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْمَصِصِيُّ جَمِيعًا عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ -وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ-: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا أُحْصِرَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْتِ، صَالَحَهُ أَهْلُ مَكَّةَ عَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا، فَيُقِيمَ بِهَا ثَلَاثًا، وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجُلْبَانِ السَّلَاحِ، السَّيْفِ وَقِرَابِهِ، وَلَا يَخْرُجَ بِأَحَدٍ مَعَهُ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَا يَمْنَعُ أَحَدًا يَمْكُثُ بِهَا مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ، .....

**شرح العريب.** ووجه شرطهم هذا قوله: **ولا يدخلونها إلا بجلبان السلاح** قال أبو إسحاق السبيعي: "جلبان السلاح" هو القرباب وما فيه، والجلبان نضم الخيم، قال القاسمي في 'المشارك': صسطاه 'جسان' نضم اجيم واللام وتشديد الميم واحدة، قال: وكذا رواه الأكثرون، وصوته من فتيحة وغيره، ورواه بعضهم بإسكان اللام، وكذا ذكره الهروي، وصوته وهو ثات، ولم يذكر ثات سود، وهو أصح من الخراب يكون من الأدم يوضع فيه السيف معمدًا، ويصرح فيه الراكب سوطه وأداته، ويلتصق في الرحل، قال العلماء: وإذا شرعوا هذا لوجهين: أحدهما: أن لا يظهر منه دخول للعالمين القاهرين. والثاني: أنه إن عرّض فتنة أو نحوها، يكون في الاستعداد بالسلاح صعوبة.

قوله: **شرطهم أن يدخلوها مكة، فقيموا بها ثلاثًا** قال العلماء: سبب هذا التقدير أن المهاجر من 'مكة' لا يجوز له أن يقيم بها أكثر من ثلاثة أيام. وهذا أصل في أن الثلاثة يسبها حكم الإقامة، وأما ما فوقها فنه حكم الإقامة، وقد رتب الفقهاء على هذا قصر الصلاة فيمن نوى إقامة في بلد في طريقه، وقاسوا على هذا الأصل مسائل كثيرة.

قوله: **أن يحصر النبي ﷺ عند البيت** هكذا هو في جميع نسخ بلادنا "حصر عند البيت"، وكذا نقله القاسمي =



قَالَ لِعَلِيٍّ: "اَكْتُبِ الشَّرْطَ بَيْنَنَا، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ" فَقَالَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ: لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ تَابَعْنَاكَ، وَلَكِنْ اَكْتُبْ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَمْحَاهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَا، وَاللَّهِ! لَا أَمْحَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرِنِي مَكَانَهَا"، فَأَرَاهُ مَكَانَهَا، فَمَحَاهَا، وَكَتَبَ: "ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ"، .....

= عن رواية جميع الرواة سوى ابن الحذاء، فإن في روايته عن البيت وهو الوجه، وأما أحصر وحصر، فسبق بيانهما في كتاب الحج.

قوله ﷺ: "ابن عبد الله" و"محمد" و"مكة" و"كتب" من حديثه.

**أقوال العلماء في تأويل كتابة النبي ﷺ** قال القاضي عياض: احتج بهذا اللفظ بعض الناس على أن النبي ﷺ كتب ذلك بيده على ظاهر هذا اللفظ، وقد ذكر البخاري نحوه من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق: وقال فيه: أخذ رسول الله ﷺ الكتاب، فكُتِبَ، وراد عنه في طريق آخر، ولا يحسن أن يكتب، فكُتِبَ، قال أصحاب هذا المذهب: إن الله تعالى أجرى ذلك على يده، إما بأن كتب ذلك القلم بيده، وهو غير عالم بما يكتب، أو أن الله تعالى علمه ذلك حينئذ حتى كتب، وجعل هذا زيادة في معجزته، فإنه كان أمياً، فكما علمه ما لم يعلم من العلم، وجعله يقرأ ما لم يقرأ، ويتلو ما لم يكن يتلو، كذلك علمه أن يكتب ما لم يكن يكتب، وخط ما لم يكن يخط بعد النبوة، أو أجرى ذلك على يده، قالوا: وهذا لا يقدح في وصفه بالأمية، واحتجوا بآثار جاءت في هذا عن الشعبي بعض السلف، وأن النبي ﷺ لم يمت حتى كتب، قال القاضي: وإلى جواز هذا ذهب الباجي، وحكاه عن السمساري وأبي ذر وغيره، وذهب الأكثرون إلى منع هذا كله، قالوا: وهذا الذي زعمه الذاهبون إلى القول الأول يظلمه وصف الله تعالى إياه بالنبي الأمي ﷺ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْ سَمِيًّا مِنْ قَبْلِهِ﴾، من كتب ولا حُطَّ بِمِسْطَرٍّ ﴿الْعنكبوت: ٤٨﴾، وقوله ﷺ: "إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب"، قالوا: وقوله في هذا الحديث كتب: معناه أمر بالكتابة، كما يقال: رجم ماعزاً، وقطع السارق، وجلد الشارب: أي أمر بذلك، واحتجوا بالرواية الأخرى "فقال لعلي ﷺ: اكتب محمد بن عبد الله"، قال القاضي: وأجاب الأولون عن قوله تعالى أنه لم يتل ولم يخط، أي من قبل تعليمه كما قال الله تعالى ﴿مَنْ قَبْلِهِ﴾. فكما جاز أن يتلو جاز أن يكتب، ولا يقدح هذا في كونه أمياً؛ إذ ليست المعجزة بمجرد كونه أمياً، فإن المعجزة حاصلة بكونه ﷺ كان أولاً كذلك، ثم جاء بالقرآن وعلوم لا يعلمها الأميون، قال القاضي: وهذا الذي قالوه ظاهر، قال: وقوله في الرواية التي ذكرناها: ولا يحسن أن يكتب، فكُتِبَ كالنص أنه كتب بنفسه، قال: والعدول إلى غيره مجاز، ولا ضرورة إليه، قال: وقد طال كلام كل فرقة في هذه المسألة، وشنت كل فرقة على الأخرى في هذا، والله أعلم.

قوله: ﴿مَنْ قَبْلِهِ﴾ هكذا هو في النسخ كلها "يوم الثالث" بإضافة يوم إلى الثالث، وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة، وقد سبق بيانه مرات، ومذهب الكوفيين جوازه على ظاهره، ومذهب البصريين تقديره -



فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ يَوْمُ الثَّالِثِ، قَالُوا لِعَلِيِّ: هَذَا آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَرْطِ صَاحِبِكَ، فَأَمْرُهُ، فَلْيُخْرِجْ، فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: "نَعَمْ!" فَخَرَجَ.

وَقَالَ ابْنُ جَنَابٍ فِي رِوَايَتِهِ: -مَكَانَ تَابِعْنَاكَ- بَابِعْنَاكَ.

٤٦٢٩- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ

ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ قُرَيْشًا صَلَحُوا النَّبِيَّ ﷺ، فِيهِمْ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيِّ: "اكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"، قَالَ سُهَيْلٌ: أَمَا "بِسْمِ اللَّهِ"، فَمَا نَذْرِي مَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَكِنْ اكْتُبْ مَا نَعْرِفُ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، .....

=مخدوف منه أي يوم الزمان الثالث.

التيسير على الاختصار في هذا الحديث قوله: فأقام ثلاثة أيام، فليدرك يوم ثالث، فانه يعني هذا آخر يوم من شرط صاحبت، فأمره أن يخرج، فأخبره بذلك، فقال نعماً فخرج. هذا الحديث فيه حذف واختصار، والمقصود أن هذا الكلام لم يقع في عام صلح الحديبية، وإنما وقع في السنة الثانية، وهي عمرة القضاء، وكانوا شاربوا النبي ﷺ في عام الحديبية أن يخفي بالعام المقبل، فيعتمر ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام، فجاء في العام المقبل، فأقام إلى أواخر اليوم الثالث، فقالوا لعلي عليه السلام هذا الكلام، فاحتصر هذا الحديث، ولم يذكر أن الإقامة وهذا الكلام كان في العام المقبل، واستغنى عن ذكره بكونه معلوماً. وقد جاء مبيهاً في روايات أخر، مع أنه قد علم أن النبي ﷺ لم يدخل مكة عام الحديبية، والله أعلم.

فإن قيل: كيف أحوجهم إلى أن يطلبوا منهم الخروج ويقوموا بالشرط؟ فالجواب: أن هذا الطلب كان قبل انقضاء الأيام الثلاثة بيسير، وكان عزم النبي ﷺ وأصحابه على الارتحال عند انقضاء الثلاثة، فاحتاطوا بكفار أنفسهم، وطبوا الارتحال قبل انقضاء الثلاثة بيسير، فخرجوا عند انقضائها وفاء بالشرط، لا أنهم كانوا مقيمين لو لم يطلب ارتحالهم.

وجه موافقة النبي ﷺ المشركين في الأمور التي شرطوا. قوله: فقال لي علي عليه السلام اكتب باسم الله الرحمن الرحيم، قال سهيل أما بسم الله فما ندري ما بسم الله الرحمن الرحيم، ولكن اكتب ما نعرف باسمك اللهم: قال العلماء: وافقهم النبي ﷺ في ترك كتابة بسم الله الرحمن الرحيم، وأنه كتب باسمك اللهم، وكذا وافقهم في محمد بن عبد الله، وترك كتابة رسول الله ﷺ، وكذا وافقهم في رد من جاء منهم إليها دون من ذهب ما إليهم، وإنما وافقهم في هذه الأمور للمصلحة المهمة الحاصلة بالصلح، مع أنه لا مفسدة في هذه الأمور، أما السمة وباسمك اللهم، فمعناها واحد، وكذا قوله: محمد بن عبد الله هو أيضاً رسول الله ﷺ، وليس في ترك وصف الله سبحانه وتعالى في هذا الموضع بالرحمن الرحيم ما ينفي ذلك، ولا في ترك وصفه أيضاً ﷺ هـ =

فَقَالَ: "اَكْتُبْ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ"، قَالُوا: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَاتَّبَعْنَاكَ، وَلَكِنْ اَكْتُبْ اسْمَكَ وَاسْمَ أَبِيكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "اَكْتُبْ: مِنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ"، فَاشْتَرَطُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّْا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اَنْتَ كَتَبْتَ هَذَا؟ قَالَ: "نَعَمْ! إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّْا إِلَيْهِمْ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ، سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا".

٤٦٣٠ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ -وَقَفَّارًا فِي اللَّفْظِ-: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سَيَّاهٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَامَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ يَوْمَ صَفَيْنَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! اتَّهَمُوا أَنْفُسَكُمْ، .....

=بالرسالة ما يفيها، فلا مفسدة فيما طلبوه، وإنما كانت المفسدة تكون لو طلبوا أن يكتب ما لا يعمل من تعظيم آلتهم ونحو ذلك، وأما شرط رد من جاء منهم، ومنع من ذهب إليهم، فقد بين النبي ﷺ الحكمة فيهم في هذا الحديث بقوله: "مَنْ ذَهَبَ مِنَّْا إِلَيْهِمْ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ. وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا"، ثم كان كما قال ﷺ: "فَجَعَلَ اللَّهُ لِلدِّينِ جَاؤُوا مِنْهُمْ وَرَدَّهُمْ إِلَيْهِمْ فَرْجًا وَمَخْرَجًا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَهَذَا مِنَ الْمَعْجَرَاتِ".

**بيان ثمرات الصلح** قال العلماء: والمصلحة المترتبة على إتمام هذا الصلح ما ظهر من ثمراته الباهرة، وهوائه المتطاهرة، التي كانت عاقبتها فتح مكة، وإسلام أهلها كلها، ودخول الناس في دين الله أفواجاً، وذلك أهم قبل الصلح لم يكونوا يختلطون بالمسلمين، ولا تتظاهر عندهم أمور النبي ﷺ كما هي، ولا يحلون بمن يعلمهم بها مفصلة، فلما حصل صلح الحديبية اختلطوا بالمسلمين، وجاؤوا إلى المدينة، وذهب المسمون إلى "مكة"، وحلوا بأهلهم وأصدقائهم وغيرهم ممن يستصحونه، وسمعوا منهم أحوال النبي ﷺ مفصلة بخراباتها، ومعجزاته الطاهرة، وأعلام نبوته المتظاهرة، وحسن سيرته، وحمل طريقته، وعابوا بأنفسهم كثيراً من ذلك، فما رالت نفوسهم إلى الإيمان حتى بادر خنق منهم إلى الإسلام قبل فتح مكة، فأسلموا بين صلح الحديبية وفتح مكة، وارتداد الآخرون ميلاً إلى الإسلام، فلما كان يوم الفتح أسلموا كلهم لما كان قد تمهد لهم من الميل، وكانت العرب من غير قريش في الوادي ينتظرون بإسلامهم إسلام قريش، فلما أسلمت قريش أسلمت العرب في البوادي. قال تعالى: ﴿د. ح. صَرَئَتْهُ وَفَتَحَتْ﴾ وَرَأَيْتَ نَاسًا يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۖ ﴿٥﴾.

**ضبط الاسم** قوله: "حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سَيَّاهٍ" هو بسين مهملة مكسورة، ثم ياء مثناة من تحت مخففة، ثم ألف، ثم هاء في الوقف والدرج على وري مياه وشياه. قوله: "فَمِنْ سَهْلٍ إِلَى حَبِيبٍ يَوْمَ صَفَيْنَ" فقد بين أن سَهْلَ قَمْعٍ "نَفْسُكُمْ" إِلَى آخِرِهِ. أَرَادَ بِهَذَا تَصْغِيرَ النَّاسِ عَلَى الصَّلْحِ، وَإِعْلَامَهُمْ بِمَا يَرْجَى بَعْدَهُ مِنَ الْخَيْرِ، فَإِنَّهُ يَرْجَى مَصِيرَهُ إِلَى حَيْرٍ، وَإِنْ كَانَ طَاهِرُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَا تَكَرَّهَ النَّفْسُ، كَمَا كَانَ شَأْنُ صُلْحِ الْحَدِيبَةِ، وَإِنَّمَا قَالَ سَهْلٌ -



أَيُّهَا النَّاسُ! أَتَهُمُوا رَأْيَكُمْ، وَاللَّهِ! لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ أَنِّي أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَرَدَدْتُهُ، وَاللَّهِ! مَا وَضَعْنَا سِيوفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا إِلَى أَمْرِ قَطٍّ، إِلَّا أَسْهَلَنَ بِنَا إِلَى أَمْرِ نَعْرِفُهُ، إِلَّا أَمْرَكُمْ هَذَا.

لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ ثُمَيْرٍ: إِلَى أَمْرِ قَطٍّ.

٤٦٣٢- (٧) **وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** وَإِسْحَاقُ، جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، كِلَاهُمَا، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: إِلَى أَمْرِ يُفْطَعُنَا. ٤٦٣٣- (٨) **وَحَدَّثَنِي** إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ بِصَفَيْنَ يَقُولُ: أَتَهُمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا فَتَحْنَا مِنْهُ فِي خُصْمٍ، إِلَّا أَنْفَجَرْنَا عَلَيْهِ مِنْهُ خُصْمًا.

٤٦٣٤- (٩) **وَحَدَّثَنَا** نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: **﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا: لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾** إِلَى قَوْلِهِ: **﴿فَوَرَّ عَصِيمًا﴾** (الفتح: ١-٥)، مَرْجِعُهُ مِنَ الْحُدُوبِ وَهُمْ يُخَالِطُهُمُ الْحُزْنُ وَالْكَآبَةُ، وَقَدْ نَحَرَ الْهَدْيَ بِالْحُدُوبِ، فَقَالَ: "لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا".

قوله. يوم أبي جندل هو يوم الحديبية، واسم أبي جندل: العاص بن سهيل بن عمرو، وقوله: أمر يقطعنا: أي يشق علينا ونحافة. قوله. لا أمركم هذا يعني القتال الواقع بينهم وبين أهل الشام.

قوله: "عن أبي حصين": بفتح الحاء وكسر الصاد. قوله: "عن سهل بن حنيف" قال: اتهموا رأيكم على دينكم. فقد رأي يوم أبي جندل. ولم أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ ما فتحنا منه في خصم. لا فخر عيب من خصم. هكذا وقع هذا الحديث في نسخ صحيح مسلم كلها، وفيه محذوف، وهو جواب "لو" تقديره: ولو أستطيع أن أرد أمره ﷺ لرددته. ومعه قوله تعالى: **﴿وَلَوْ نَرَى إِدْ تَخْرُجُونَ﴾** (السجدة: ١٢)، **﴿وَلَوْ تَرَى إِدْ تَضْمُونَ فِي عَمْرِتَ تَمُونَ﴾** (الأنعام: ٩٣)، **﴿وَلَوْ نَرَى إِدْ تَضْمُونَ مَوْفُوفُونَ﴾** (سبا: ٣١)، ونظائره، فكله محذوف جواب "لو" لدلالة الكلام عليه.

٤٦٣٥ (١٠) **وَحَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، جَمِيعًا، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ.**

=وأما قوله: . . . **فالصمير** في "مه" عائد إلى قوله: اهتموا رأيكم، ومعناه: ما أصلحنا من رأيكم وأمركم هذا ناحية إلا انفتحت أخرى، ولا يصح إعادة الصمير إلى غير ما ذكرناه.

**سان لصحيف وشرح لعريب** وأما قوله: ما فتحنا مه حصماً، فكذا هو في مسلم، قال القاسمي: وهو غلط أو تعبير، وصوابه: ما سدّد من حصماً، وكذا هو في رواية البخاري: ما سدّدنا به، ويستقيم الكلام، ويتقابل سدّدنا بقوله إلا انفجر، وأما الخصم: فمصم الخاء، وحصم كل شيء طرفه وناحيته، وشبهه حصم الرواية وانفجار الماء من طرفها أو نخضم العرارة والخرج وانصاب ما فيه بالنفجاره.

**فقد الحديث** وفي هذه الأحاديث دليل لحوار مصالحة الكفار إذا كان فيها مصالحة، وهو مجمع عليه عند الحاجة، ومذهبنا أن مدّها لا تريد على عشر سنين إذا لم يكن الإمام مستظهِراً عليهم، وإن كان مستظهِراً لم يزد على أربعة أشهر، وفي قول يخور دون سنة، وقال مالك: لا حد لذلك، بل يخور ذلك، قل أم كثر بحسب رأي الإمام، والله أعلم.

[٣٤- باب الرفاء بالعهد]

٤٦٣٦ - (١) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ جَمِيعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ: حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ قَالَ: مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بَدْرًا إِلَّا أَنِّي حَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي: حُسَيْلٌ، قَالَ: فَأَخَذْنَا كُفَّارُ قُرَيْشٍ، قَالُوا: إِنَّكُمْ تُرِيدُونَ مُحَمَّدًا؟ فَقُلْنَا: مَا نُرِيدُهُ، مَا نُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةَ، فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ لَنُصْرِفَنَّ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلَا نَقَاتِلُ مَعَهُ، فَاتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ - فَأَخْبَرَنَاهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: "انْصَرَفَا، نَفِي لَهُمْ بَعْدَهُمْ، وَتَسْتَغْنِي اللَّهُ عَنْهُمْ".

### ٣٤- باب الوفاء بالعهد

**حسب الاسماء** قوله عن حديفة بن اليمان. **حسب** بفتح الحاء المهملة وسكون السين، إلى آخره. هو حسيل نخاء مضمومة، ثم سين مفتوحة مهمبتين، ثم ياء ثم لام. ويقال له أيضاً: **حسيل** بكسر الحاء وإسكان السين وهو والد حديفة، واليمان لقب له، والمشهور في استعمال الحديث أنه اليمان بالون من غير ياء بعدها، وهي لعة قليلة، والصحيح: اليماني بالياء، وكذا عمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن أبي المؤابي، وشداد بن اهادي، والمشهور للمحدثين حذف الياء، والصحيح إثباتها.

بقوله: **وَعَلَىٰ قُلُوبِهِمْ لَظَنٌ** من قبله **فَلَمَّا دُمِنُوا** فَوَضَّعْنَاهُم مَّحْدُودِينَ **مَعَهُمْ** **يَعْلَمُونَ** **وَسْتَغِيثُ** **اللَّهُ** **عَلَيْهِمْ**

فقد اُخبرني واثقان لعنه في حوزة حرب الأسير المسلم لدى معاهد الكفار بعد حرب في هذا الحديث: جوار الكذب في الحرب، وإذا أمكن التعريض في الحرب فهو أَوْ، ومع هذا يجوز الكذب في الحرب، وفي الإصلاح بين الناس، وكذب الزوج لأمراته، كما صرح به الحديث الصحيح، وفيه: الوفاء بالعهد، وقد اختلف العلماء في الأسير يعاهد الكفار أن لا يهرب منهم، فقال الشافعي وأبو حنيفة والكوفيون: لا يبرمه ذلك، بل متى أمكنه الحرب هرب. وقال مالك: يبرمه، واتفقوا على أنه لو أكرهوه، فحلف لا يهرب لا يمين عليه؛ لأنه مكره.

أخواب عن نفسه حديثه رايه وأما قضية حديفة وأبيه، فإن الكفار استحلوهما لا يقتلان مع النبي في غزاة "بدر"، فأمرهما النبي بالوفاء، وهذا ليس للإلغاب، فإنه لا يجب الوفاء بترك الجهاد مع الإمام ونائبه، ولكن أراد النبي أن لا يشيع عن أصحابه نقض العهد، وإن كان لا يبرمهم ذلك؛ لأن المشيع عليهم لا يذكر تأويلًا.



**[٣٥- باب غزوة الأحزاب]**

٤٦٣٧- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ حُذَيْفَةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَوْ أَدْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِلْتُ مَعَهُ وَأَبَيْتُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَنْتَ كُنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْأَخْزَابِ، وَأَخَذْنَا رِيحَ شَدِيدَةٍ وَقُرَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَتْنَا، فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَ: "أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَتْنَا، فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَ: "أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَتْنَا، فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ، فَقَالَ: "قُمْ، يَا حُذَيْفَةُ! فَاتِنَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ" فَلَمْ أَجِدْ بُدًّا، إِذْ دَعَانِي بِاسْمِي، أَنْ أَقُومَ، قَالَ: "اذهَبْ، فَأَتِنِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَلَا تَدْعَرْهُمْ عَلَيَّ"، فَلَمَّا وَلَّيْتُ مِنْ عِنْدِهِ، جَعَلْتُ كَأَنَّمَا أُنْشِي فِي حِمَامٍ، حَتَّى أَتَيْتُهُمْ، فَرَأَيْتُ أَبَا سُفْيَانَ يَصْلِي ظَهْرَهُ بِالتَّارِ، .....

### ٣٥- باب غزوة الأحزاب

قوله: **لَا حِلَّ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا فِي أَرْبَابٍ شَرٌّ مِنْكُمْ**، فإشارة حذيفة من قبله  
معناه: أن حذيفة فهم منه أنه لو أدرك النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** لبالغ في بصرته، ولتراد على الصحابة **شَرٌّ**، فأحمره خبره في ليلة  
الأحزاب، وقصد زجره عن ظنه أنه يفعل أكثر من فعل الصحابة.

**شرح الغريب.** قوله: **وأحدث ريح سيده**، هو بضم القاف، وهو البرد. وقوله بعد هذا: **وب** هو بضم القاف وكسر الراء، أي بردت. قوله **دعهم**، وفي **دعهم** **علي** هو بفتح التاء وبالذال المعجمة، معناه: لا تفرعهم علي ولا تحركهم علي، وقيل: معناه: لا تنفردهم، وهو قريب من المعنى الأول، والمراد: لا تحركهم عليك، فإهم إن أحذوك كان ذلك صبراً علي؛ لأنك رسولي وصاحبي. قوله: **فما** **ست من عبده** **حعب كذا مني في حمام حتى أتيته**، يعني أنه لم يجد البرد الذي يجده الناس، ولا من تلك الريح الشديدة شيئاً، بل عافاه الله منه بركة إجابته لسي، **ودهانها** فيما وجهه له، ودعائه **له**، واستمر ذلك اللطف به ومعاذاته من البرد حتى عاد إلى البي **فما**، **فما** رجع ووصل عاد إليه البرد الذي يجده الناس. وهذه من معجزات رسول الله **ﷺ**، ولعلظة الحمام عربية، وهو مذكر مشتق من الحميم وهو الماء الحار.

شرح الغريب: قوله: «وَأَسْبَغَ» بمعنى غسل جميعه هو بفتح الياء وإسكان الصاد، أي يدهه ويديه منها، وهو =



فَوَضَعْتُ سَهْمًا فِي كَيْدِ الْقَوْسِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْمِيَهُ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "وَلَا تَذْعُرْهُمْ عَلَيَّ"، وَلَوْ رَمَيْتُهُ لَأَصَبْتُهُ، فَرَجَعْتُ وَأَنَا أُمَشِي فِي مِثْلِ الْحَمَامِ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ، فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَفَرَعْتُ، قُرِرْتُ، فَأَلْبَسَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَضْلِ عَبَاءَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ يُصَلِّي فِيهَا، فَلَمْ أَزَلْ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحْتُ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ قَالَ: "قُمْ، يَا نَوْمَانُ!".

=الصلاة بفتح الصاد والقصر، والصَّلاة بكسرهما والمد. قوله: 'كيد القوس'. هو مقبضها، وكبد كل شيء وسطه. قوله: 'ألمسني رسول الله ﷺ من فضل عباءة كان عليه يصلي فيها': العباءة: بالمد، والعباية، بريادة ياء لفتان مشهورتان معروفتان.

**فقد الحديث:** وفيه: جواز الصلاة في الصوف، وهو جائز بإجماع من يعتد به، وسواء الصلاة عليه وفيه، ولا كراهية في ذلك، قال العبدري من أصحابنا: وقالت الشيعة: لا تجوز الصلاة على الصوف، وتجوز فيه. وقال مالك: يكره كراهة تنزيه. قوله: 'لم أزل نائماً حتى أصبح، فيما أصبحت فيه يا نومان': هو بفتح النون وإسكان الواو، وهو كثير النوم، وأكثر ما يستعمل في النداء كما استعمله هنا. وقوله: 'صحت': أي طبع عليّ الفجر، وفي هذا الحديث: أنه ينبغي للإمام وأمير الجيش بعث الجواسيس والطلائع لكشف خبر العدو، والله أعلم.

## [٣٦- باب غزوة أحد]

٤٦٣٨- (١)، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَرْدِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا رَهَقُوهُ، قَالَ: "مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ؟" فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، ثُمَّ رَهَقُوهُ أَيْضًا، فَقَالَ: "مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ؟" فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِصَاحِبِيهِ: "مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا".

## ٣٦- باب غزوة أحد

صضط راسدا، قوله: هكذا هو في جميع السبع الأردني، وكذا قاله البحاري في التاريخ، وإن أي حاتم في كتابه وغيرهما. وذكره ابن عدي والسمعاي، فقالا: هو قيسي، فقد ذكر البحاري أخاه أمية بن خالد، فنسبه قيسياً. وذكره الباجي فقال: القيسي الأردني. قال القاضي عياض: هذان يستان محتقتان؛ لأن الأرد من ليس، وقيس من معد، قال: ولكن قيس هاليس قيس عيلان، بل قيس بن يويان من الأرد، فتصح الستان، قال القاضي: وقد جاء مثل هذ في صحيح مسلم في ريادة رباح القيسي، ويقال: رباح كذا اسمه مسلم في غير موضع القيسي، وقال في السور. اتبعي، قيل: لعنه من تيم بن قيس بن ثعلبة بن بكر بن وائل، فتجتمع الستان، وإلا فقيم قريش لا تجمع هي وقيس، هذا كلام القاضي، وقد سبق بيان صضط هذاب هذامرات، وأنه يفتح الهاء وتشديد الدال، وأنه يقال له "هذبة" بضم الهاء، قيل: هذبة اسم، وهذاب لقب، وقيل عكسه.

سرح عرب، قوله: هو بكسر الهاء أي عشوه وقربوه، منه، أرهقه أي عشيه، قال صاحب الأفعال: رهقته وأرهقته، أي أدركته، فإن القاضي في "المشارك": قيل: لا يستعمل ذلك إلا في المكروه، قال: وقال ثابت: كل شيء دنوت منه فقد رهقته، والله أعلم.

قوله: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَعَ سَبْعَةٍ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ"، في الرواية المشهورة فيه "مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا" بضم الصاد، وكذا صضطه جماهير العلماء من المتقدمين والمتأخرين، ومعاد. ما أنصفت قريش الأنصار؛ لكون القرشيين لم يخرجوا لقتل، بل خرجت الأنصار واحداً بعد واحد، وذكر القاضي وغيره أن بعضهم رواه "مَا أَنْصَفْنَا" بفتح الهاء والمراد على هذا الذين فروا من القتال، فأنهم لم ينصفوا لقرارهم.

٤٦٣٩ - (٢) **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يُسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: جُرْحَ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُسِرَتْ رِجْلُهُ، وَهُسِمَتْ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَغْسِلُ الدَّمَ، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَسْكُبُ عَلَيْهَا بِالْمِجَنِّ، فَلَمَّا رَأَتْ فَاطِمَةُ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَزِيدُ الدَّمَ إِلَّا كَثْرَةً، أَخَذَتْ قِطْعَةً حَصِيرٍ، فَأَحْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمَادًا، ثُمَّ أَلْصَقَتْهُ بِالْجُرْحِ، فَاسْتَمْسَكَ الدَّمَ.

٤٦٤٠ - (٣) **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ وَهُوَ يُسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَم، وَاللَّهِ! إِنِّي لَا أَعْرِفُ مَنْ كَانَ يَغْسِلُ جُرْحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ كَانَ يَسْكُبُ الْمَاءَ، وَبِمَاذَا ذُووِي جُرْحِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: وَجُرْحَ وَجْهِهِ، وَقَالَ: -مَكَانَ هُسِمَتْ-: كُسِرَتْ.

٤٦٤١ - (٤) **حَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ مُطَرِّفٍ، كُلُّهُمَّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ: أَصِيبَ وَجْهُهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُطَرِّفٍ: جُرْحَ وَجْهِهِ.

-قوله: **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أصحاب "الأطراف"، وذكر القاضي عن بعض رواة كتاب مسلم أنهم جعلوا أبو بكر بن أبي شيبة بدل يحيى بن يحيى، قال: والصواب الأول. قوله: **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ: هي تحفيف الياء، وهي الس التي تلي الشية من كل جانب، وللإنسان أربع ربايعات.

**فوائد احديث** وفي هذا وقوع الأسقام والانتلاء بالأبنياء صلات الله وسلامه عليهم ليمالوا جريل الأجر؛ ولنعرف أنهم وغيرهم ما أصابهم، ويتأسوا بهم، قال القاضي: وليعلم أنهم من البشر تصيبهم من الدنيا، ويطرأ على أجسامهم ما يضر على أجسام البشر ليتيقنوا أنهم مخلوقون مربوبون، ولا يفتن بما طهر على أيديهم من المعجزات، وتلبس الشيطان من أمرهم ما لبسه على النصارى غيرهم.

٤٦٤٢- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْتَبٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَسَرَتْ رَبَاعِيَّتُهُ يَوْمَ أُحُدٍ، وَشَجَّ فِي رَأْسِهِ، فَجَعَلَ يَسْلُتُ الدَّمَ عَنْهُ وَيَقُولُ: "كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ! شَحَوْا نَبِيَّهُمْ وَكَسَرُوا رَبَاعِيَّتَهُ، وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ"، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ (آل عمران: ١٢٨).

٤٦٤٣- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ، وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: "رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ".

٤٦٤٤- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَهُوَ يَنْضَحُ الدَّمَ عَنْ جَبِينِهِ.

قوله: **وَمَسَحَ بِيَمِينِهِ عَلَى رَأْسِهِ** فيه استحباب لبس البيضة والدروع وغيرها من أسباب التحصن في الحرب، وأنه ليس بقادح في التوكل. قوله: **سَكَتَ عَلَيْهِ سَكَنٌ** أي يصب عليها بالترس، وهو بكسر الميم، وفي هذا الحديث إثبات المداواة، ومعالجة الجراح، وأنه لا يقدح في التوكل؛ لأن النبي ﷺ فعله مع قوله تعالى: ﴿مَوْكَلٌ عَلَيَّ النَّبِيُّ لَا يَأْتِي الْفُتُوحَ إِلَّا بِمُؤَذِّنٍ مِّنْهُ﴾ (الفرقان: ٥٨). قوله: **دَعَا بِهِ دَعْوَةً** هو يواوٍ، ويقع في بعض النسخ يواو واحدة، وتكون الأخرى محدوفة، كما حذف من داود في الخط.

قوله: **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَكَى مَا مِمَّنْ لَأَسَدٍ صَدَقَ اللَّهُ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ** صَدَقَ اللَّهُ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ قَوْمَهُ وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، **وَدَعَا بِهِ دَعْوَةً** أي دَعَا بِهِ دَعْوَةً، فيه ما كانوا عليه صلوات الله وسلامه عليهم من احلم والتصر، والعمو والشفقة على قومهم، ودعائهم لهم بالهداية والعفراء، وعذرهم في جأيتهم على أنفسهم بأنهم لا يعلمون، وهذا النبي المشار إليه من المتقدمين، وقد جرى لنبينا ﷺ مثل هذا يوم أحد. قوله: **"وَهُوَ يَنْضَحُ الدَّمَ عَنْ جَبِينِهِ"**: هو بكسر الضاد، أي يغسله ويزيله.

## [٣٧- باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله ﷺ]

٤٦٤٥- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا هَذَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ"، وَهُوَ حِينَئِذٍ يُشِيرُ إِلَى رَبَاعِيَّتِهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ".

## ٣٧- باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله ﷺ

قوله: "اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" فقوله: "في سبيل الله"، احتراز ممن يقتله في حد أو قصاص؛ لأن من يقتله في سبيل الله كان قاصداً قتل النبي ﷺ.

.....

## [٣٨ - باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين]

٤٦٤٦ - (١) . **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي هَانٍ الْجُعْفِيُّ** : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونِ الْأَوْدِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عِنْدَ النَّبِيِّ، وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابٌ لَهُ جُلُوسٌ، وَقَدْ نُحِرَتْ جَزُورٌ بِالْأَمْسِ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى سَلَا حَزُورِ بَنِي فُلَانٍ، فَيَأْخُذُهُ، فَيَضَعُهُ فِي كَتِفِي مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ؟ فَأَتَبَعْتُ أَشَقَى الْقَوْمِ، فَأَخَذَهُ، فَلَمَّا سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، قَالَ: فَاسْتَضَحَكُوا، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَمِيلُ عَلَى بَعْضٍ، وَأَنَا قَائِمٌ أَنْظُرُ، لَوْ كَانَتْ لِي مَنَعَةٌ طَرَحْتُهُ عَنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّبِيِّ ﷺ سَاجِدًا، مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، حَتَّى انْطَلَقَ إِنْسَانٌ فَأَجْبَرَ فَاطِمَةَ، فَجَاءَتْ، وَهِيَ جُوَيْرِيَّةٌ، فَطَرَحَتْهُ عَنْهُ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَشْتِمُهُمْ، .....

## ٣٨ - باب ما لقي النبي ﷺ من أذى مشركين ومنافقين

**شرح الغريب** : قوله: ..... السَّلا: بفتح السين المهملة وتخفيف اللام مقصور، وهو اللقاة التي يكون فيها الولد في بطن الناقة وسائر الحيوان، وهي من الأدمية المشيمة. قوله: ..... أشقى القوم: هو عقبة بن أبي معيط، كما صرح في الرواية الثانية.

**الجواب عن الاشتكال** وفي هذا الحديث إشكال، فإنه يقال: كيف استمر في الصلاة مع وجود النجاسة على ظهره؟ وأجاب القاضي عياض بأن هذا ليس بحس، قال: لأن الفرج ورطوبة البدن طاهران، وإسلا من ذلك، وإنما الحس الدم، وهذا الجواب ينبغي أن يحسن، وما ذهب إليه مالك ومن وافقه أن روث ما يؤكل لحمه طاهر، ومدهسا ومذهب أبي حنيفة وأصحابه، وهذا الجواب الذي ذكره القاضي ضعيف أو باطل؛ لأن هذا إسلا يتضمن النجاسة من حيث أنه لا ينمك من الدم في العادة؛ ولأنه دبيعة عباد الأوثان، فهو نجس، وكذلك اللحم، وجميع أجزاء هذا الجور. وأما الجواب المرص: أنه ..... لم يعلم ما وضع على ظهره، فاستمر في سجوده استصحاحا لظهوره، وما بدري هل كانت هذه الصلاة فريضة، فتجب إعادة ما على الصحيح عندنا أم غيرها، فلا تجب، فإن وجبت الإعادة، فالوقت موسع لها، فإن قيل: بعد أن لا نجس مما وقع على ظهره، قلنا: وإن أحسن به فما يتحقق أنه لنجاسة، والله أعلم.

**شرح كليمه معه** : قوله: ..... هي بفتح الهمزة، وحكي إسكانها، وهو شاذ ضعيف، ومعناه: لو كان لي قوة تمنع أذاهم أو كان لي عشرة "تمكة" تمنعي، وعلى هذا "منعة" جمع: "مانع" ككتاب =

فَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، رَفَعَ صَوْتَهُ، ثُمَّ دَعَا عَلَيْهِمْ، وَكَانَ إِذَا دَعَا، دَعَا ثَلَاثًا، وَإِذَا سَأَلَ، سَأَلَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِقُرَيْشٍ"، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا سَمِعُوا صَوْتَهُ دَهَبَ عَنْهُمْ الضَّحْكُ، وَخَافُوا دَعْوَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِأَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدَ بْنِ عُقْبَةَ، وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ، وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ" - وَذَكَرَ السَّابِعَ وَلَمْ أَحْفَظْهُ، فَوَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ سَمَى صَرَغِي يَوْمَ بَدْرٍ، ثُمَّ سَحَبُوا إِلَى الْقَلِيبِ، قَلِيبِ بَدْرٍ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ غَلَطَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

سُوَكْتَبَةُ. قَوْلُهُ: "وَالْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ" فِيهِ اسْتِحْبَابُ تَكَرُّرِ الدَّعَاءِ ثَلَاثًا. وَقَوْلُهُ: "وَالْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ" هُوَ الدَّعَاءُ لَكِنْ عَطَفَهُ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظِ تَوْكِيدًا.

قَوْلُهُ: "وَالْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ" فِيهِ اسْتِحْبَابُ تَكَرُّرِ الدَّعَاءِ ثَلَاثًا. وَقَوْلُهُ: "وَالْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ" هُوَ الدَّعَاءُ لَكِنْ عَطَفَهُ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظِ تَوْكِيدًا.

السَّابِعُ عَلَى سَحْفٍ "وَالْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ" بِالْقَافِ، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ عَطُ، وَصَوَابُهُ 'وَالْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ' بِالتَّاءِ كَمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي نُكْرٍ بَنِ أَبِي شَيْبَةَ بَعْدَ هَذَا، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ وَغَيْرُهُ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ عَلَى الصُّوَابِ، وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْيَانَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ. فَقَالَ: "الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ" فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَطُ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ بِالْقَافِ هُوَ ابْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْوَقْتُ مَوْجُودًا أَوْ كَانَ طِفْلًا صَغِيرًا جَدًّا، فَقَدْ أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَهُوَ قَدْ نَازَلَ الْإِحْتِلَامَ لِيَمْسَحَ عَلَى رَأْسِهِ. قَوْلُهُ: "وَالْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ" وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ تَسْمِيَةَ السَّابِعِ أَنَّهُ عِمَارَةُ بْنُ الْوَلِيدِ.

قَوْلُهُ: "وَالْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ" فِيهِ اسْتِحْبَابُ تَكَرُّرِ الدَّعَاءِ ثَلَاثًا. وَقَوْلُهُ: "وَالْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ" هُوَ الدَّعَاءُ لَكِنْ عَطَفَهُ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظِ تَوْكِيدًا.

مَعْنَى كَلِمَةِ الْقَلِيبِ، وَوَحْدَةُ الْفَاءِ إِيَّاهُمْ فِيهِ "وَالْقَلِيبُ" هِيَ الشَّرُّ الَّتِي لَمْ تَطُورْ، وَإِنَّمَا وَصَعُوا فِي الْقَلِيبِ تَحْقِيرًا لَهُمْ، وَلَقَدْ يَتَأَدَّى النَّاسُ بِرَائِحَتِهِمْ، وَلَيْسَ هُوَ دَفْنًا؛ لِأَنَّ الْحَرْبِيَّ لَا يَحِبُّ دَفْنَهِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: بَلْ يَتْرَكَ فِي الصَّحَرَاءِ إِلَّا أَنْ يَتَأَدَّى بِهِ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: اعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي قَوْلِهِ: رَأَيْتُهُمْ صَرَغِي بَدْرٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَهْلَ السَّيْرِ قَالُوا: إِنَّ عِمَارَةَ بْنَ الْوَلِيدِ وَهُوَ أَحَدُ السَّعَةِ، كَانَ عِنْدَ الْحَاشِي، فَاتَّقَمَهُ فِي حَرَمِهِ، وَكَانَ حَمِيلًا، فَتَفَنَّقَ فِي إِحْلِيلِهِ سَحْرًا، فَهَامَ مَعَ الْوَحُوشِ فِي بَعْضِ جَرَائِرِ الْحَبِشَةِ، فَهَلَكَ. قَالَ الْقَاضِي: وَجَوَابُهُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ رَأَى أَكْثَرَهُمْ بِدَلِيلِ أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ مِنْهُمْ وَلَمْ يَقْتُلْ "بَدْرٌ" بَلْ حَمَلَهَا أَسِيرًا.



٤٦٤٧- (٢) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى -** قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدٌ، وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ، إِذْ جَاءَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ بَسَلًا جَزُورًا، فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ، فَأَخَذَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ، وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ! عَلَيْكَ الْمَلَأُ مِنْ قُرَيْشٍ، أَبَا جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، أَوْ أَبِي بَنٍ خَلْفٍ" - شُعْبَةُ الشَّكَّ - قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ قَتَلُوا يَوْمَ بَدْرٍ، فَأَلْقَوْا فِي بَيْتِي، غَيْرَ أَنَّ أُمَيَّةَ أَوْ أَبِييَا تَقَطَّعَتْ أَوْصَالَهُ، فَلَمْ يُلْقَ فِي الْبَيْتِ.

٤٦٤٨- (٣) **وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:** حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَزَادَ: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ ثَلَاثًا يَقُولُ: "اللَّهُمَّ! عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ! عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ! عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ" ثَلَاثًا، وَذَكَرَ فِيهِمُ الْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ، وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ، وَلَمْ يَشْكُ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقٍ: وَتَسَيَّتُ السَّابِعَ.

٤٦٤٩- (٤) **وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ:** حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ، فَدَعَا عَلَى سِتَّةِ نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فِيهِمْ أَبُو جَهْلٍ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، فَأَقْسِمَ بِاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ صَرَغَى عَلَى بَدْرٍ، قَدْ غَيَّرْتُهُمُ الشَّمْسُ، وَكَانَ يَوْمًا حَارًّا.

**ضبط كلمة "عرق الطيبة وتعيسها"** وإنما قتله النبي ﷺ صبراً بعد انصرافه من بدر بعرق الطيبة، قلت: الطيبة طاء معجمة مضمومة ثم باء موحدة ساكنة، ثم باء مشاة تحت ثم هاء، هكذا ضبطه الحارمي في كتابه "المؤتلف في الأماكن"، قال: قال الواقدي: هو من الروحاء على ثلاثة أميال مما يلي المدينة. قوله: **مُضَعَّفٌ أَوْصَالُهُ**، فم ياء في الشر: الأوصال: المفاصل. قوله: **فم ياء** هكذا هو في بعض النسخ بالقاف فقط، وفي أكثرها "فلم يبق" بالألف، وهو جائز على لغة، وقد سبق بيانه مرات وقريناً.

قوله في رواية أبي بكر بن أبي شيبة: **وَكُنَّ يَسْتَحِبُّ ثَلَاثًا** هكذا هو في نسخ بلادنا "يستحب" بالباء الموحدة في آخره، وذكر القاضي أنه روي هاء وبالوحدة وبالثلثة، قال: وهو الأظهر، ومعناه: الإلحاح.

٤٦٥٠ - (٥) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ - وَأَلْفَاظُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ - قَالُوا:** حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمٍ أَحَدٌ؟ فَقَالَ: "لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكَ، وَكَانَ أَشَدُّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعَقَبَةِ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ، فَلَمْ يُجِئْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ، فَأَنْطَلَقْتُ وَأَنَا مَهْمُومٌ عَلَى وَجْهِ، فَلَمْ أُسْتَفِقْ إِلَّا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظَلَّتْنِي، فَنَظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا جِبْرِيلُ ﷺ، فَنَادَانِي، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ، قَالَ: فَنَادَانِي مَلَكُ الْجِبَالِ وَسَلَّمَ عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ، وَأَنَا مَلَكُ الْجِبَالِ، وَقَدْ بَعَثَنِي رَبُّكَ إِلَيْكَ لِتَأْمُرَنِي بِأَمْرِكَ، فَمَا شِئْتَ؟ إِنْ شِئْتَ أَنْ أَطْبِقَ عَلَيْهِمُ الْأَخْشَبِينَ"، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ، لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا".

٤٦٥١ - (٦) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، قَالَ يَحْيَى:** أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ قَالَ: دَمِيتُ إِصْبَعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَشَاهِدِ، فَقَالَ: "هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِصْبَعُ دَمِيتَ" **وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتَ"**

قوله ﷺ: **فَمَنْ أُسْتَفِقَ إِلَّا بِقَرْنِ ثَعَالِبٍ**: أي لم أظفط طر لنفسي، وأتنبه لحالي، وللوضع الذي أنا ذاهب إليه، وفيه إلا وأنا عند قرن الثعالب؛ لكثرة همي الذي كنت فيه.

**شرح الغريب**: قال القاضي: قرن الثعالب: هو قرن المنازل، وهو ميقات أهل نجد وهو على مرحلتين من "مكة"، وأصل القرن كل جبل صغير ينقطع من جبل كبير.

قوله: **إِنْ شِئْتَ أَصْفَبَ عَلَيْهِمُ الْأَخْشَبِينَ**: هما بفتح الهمزة وبالحاء والشين المعجمتين، وهما جبلا "مكة": أبو قبيس والجبل الذي يقابله.

قوله ﷺ: **"هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِصْبَعُ دَمِيتَ" وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتَ"**

٤٦٥٢- (٧) **وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَارٍ، فَكَبِتْ إصْبَعُهُ.**

٤٦٥٣- (٨) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَمِعَ جُنْدُبًا يَقُولُ: أَبْطَأَ جَبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: قَدْ وَدَّعَ مُحَمَّدٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: **وَالصَّحَى: وَاسْلُودْ سَحَى: مَا وَدَّعَتْ رُبَّتْ وَمَا فِي** (الضحى: ١ - ٣).**

٤٦٥٤- (٩) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا- يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبَ ابْنَ سُفْيَانَ يَقُولُ: اسْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ! إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ شَيْطَانُكَ قَدْ تَرَكَكَ، لَمْ أَرَهُ قَرِيبَكَ مُنْذُ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: **وَالصَّحَى: وَاسْلُودْ سَحَى: مَا وَدَّعَتْ رُبَّتْ وَمَا قَلَى** ﴿١٠﴾.**

٤٦٥٥- (١٠) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَلَائِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا.**

-لفظ "ما" ها معنى "الدي": أي الذي لقيته محسوب في سبيل الله، وقد سبق في باب عروة "حين" أن الرجز هل هو شعر؟ وأن من قال: هو شعر؟ قال: شرط الشعر أن يكون مقصوداً، وهذا ليس مقصوداً، وأن الرواية المعروفة "دميت" و"لقيت" بكسر التاء وأن بعضهم أسكنها.

قوله: **وَالصَّحَى: وَاسْلُودْ سَحَى: مَا وَدَّعَتْ رُبَّتْ وَمَا فِي** كذا هو في الأصول "في غار"، قال القاضي عياض: قال أبو الوليد الكاسي: لعله "غارياً"، فتصحف، كما قال في الرواية الأخرى في بعض المشاهد، وكما جاء في رواية اسحاري: **يَسْمَا لِبِي** **يَمْشِي** إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ، قال القاضي: وقد يراد بالغار هنا الجيش والجمع لا الغار الذي هو الكهف، فيوافق رواية بعض المشاهد، ومنه قول عبيد: **"مَا طَلْتُ بِأَمْرِي بَيْنَ هَذَيْنِ الْغَارَيْنِ":** أي العسكرين والجمعين.

قوله: **وَالصَّحَى: وَاسْلُودْ سَحَى: مَا وَدَّعَتْ رُبَّتْ وَمَا فِي** **وَالصَّحَى: وَاسْلُودْ سَحَى: مَا وَدَّعَتْ رُبَّتْ وَمَا فِي** =

==تفسير الآية قال ابن عباس : "ما ودعك": أي ما قطعك مد أرسلك، "وما قنى": أي ما أبعضك، وسمى الوداع وداعاً؛ لأنه فراق ومشاركة، وقوله: "ما قربك": هو بكسر الراء، والمضارع يقربك بفتحها، وقوله: "ما ودعت" . هو بتشديد الدال على القراءات الصحيحة المشهورة التي قرأ بها القراء السبعة، وقرئ في الشاذ بتحقيقها. قال أبو عبيد: هو من ودعه يدعه معناه: ما تركك، قال القاضي: الحويون يكررون أن يأتي منه ماض أو مصدر. قالوا: وإما جاء منه المستقل والأمر لا غير، وكذلك "يدر"، قال القاضي: وقد جاء الماضي والمستقل منهما جميعاً كما قال الشاعر:

وكان ما قدموا لأنفسهم      أكثر نفعاً من الذي ودعوا

وقال:

لم أدر ما الذي له      في الود حتى يدعه غاله.

غاله: بالغين المعجمة أي أخذه.

.....

## [٣٩- باب في دعاء النبي ﷺ، وصبره على أذى المنافقين]

٤٦٥٦- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ رَافِعٍ قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا- عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ حِمَارًا، عَلَيْهِ إِكَافٌ، تَحْتَهُ قَطِيفَةٌ فَدَكَّتْهُ، وَأَرْدَفَ وَرَاءَهُ أَسَامَةُ، وَهُوَ يَعُودُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ فِي بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، وَذَلِكَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ وَالْيَهُودُ، فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي، وَفِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَلَمَّا غَشِمَتِ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ، خَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَنْفَهُ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا تُعْتَبَرُوا عَلَيْنَا، فَسَلِّمْ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ وَقَفَ فَتَنَزَّلَ، فَدَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي: أَيُّهَا الْمَرْءُ لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا، إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا، فَلَا تُؤْذِنَا فِي مَجَالِسِنَا، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ جَاءَكَ مِنَّا فَاقْصُرْ عَلَيْهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ: اعْشْنَا فِي مَجَالِسِنَا، فَإِنَّا نُحِبُّ ذَلِكَ، قَالَ: فَاسْتَبَ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ، حَتَّى هَمُّوا أَنْ يَتَوَابَّوْا، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ

## [٣٩- باب في دعاء النبي ﷺ، وصبره على أذى المنافقين]

شرح الكلمات وفوائد الحديث قوله: رَكِبَ حِمَارًا عَلَيْهِ إِكَافٌ وَفَضْفَضَةٌ وَدَابَّةٌ الإِكَافُ بكسر الهمزة، ويقال: وكاف أيضاً، والقطيفة: دثار، يحمل جمعها: قطائف وقطف، والفدكية مسوبة إلى 'فذك' بلدة معروفة على مرحلتين أو ثلاث من المدينة. قوله: "أَرْدَفَ وَرَاءَهُ أَسَامَةُ وَهُوَ يَعُودُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ". فيه: جواز الإرداف على الحمار وغيره من الدواب إذا كان مطيقاً، وفيه: جواز العيادة راكباً، وفيه: أن ركوب الحمار ليس بنقص في حق الكبار.

قوله: عَجَاجَةُ دَابَّةٍ هُوَ مَا ارْتَفَعَ مِنْ عَارِ حَوَافِرِهَا. قوله: حَمَرَ أَنْفَهُ أَيَّ عَطَاهُ. قوله: فَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ سَيِّدُ فِيهِ جَوَارِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّلَامِ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ مُسْلِمُونَ وَكَفَّارٌ، وَهَذَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ.

قوله: أَيُّهَا الْمَرْءُ لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نَسَخِ بِلَادِنَا بِأَلْفٍ فِي أَحْسَنٍ، أَيُّ لَيْسَ شَيْءٌ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا، وَكَذَا حِكَاةُ الْقَاضِي عَنْ جَاهِلِ رِوَاةٍ مُسْلِمٍ، قَالَ: وَوَقَعَ لِقَاضِي أَبِي عَلِيٍّ "الْأَحْسَنُ مِنْ هَذَا" بِالْقَصْرِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ، قَالَ الْقَاضِي: وَهُوَ عِنْدِي أَطْهَرُ، وَتَقْدِيرُهُ: أَحْسَنُ مِنْ هَذَا أَنْ تَقْعُدَ فِي بَيْتِكَ وَلَا تَأْتِنَا.

يُخَفِّضُهُمْ، ثُمَّ رَكِبَ دَابَّتَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ: "أَيُّ سَعْدُ! أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟ - يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي - قَالَ كَذَا وَكَذَا" قَالَ: اعْفُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاصْفَحْ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ الَّذِي أَعْطَاكَ، وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحِيرَةِ أَنْ يُتَوَجَّهُوا، فَيَعَصُّوهُ بِالْعِصَابَةِ، فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ، شَرِقَ بِذَلِكَ، فَذَلِكَ فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ، فَعَفَا عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

٤٦٥٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ يَعْنِي ابْنَ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، وَرَأَدَ: وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ عَبْدُ اللَّهِ.

٤٦٥٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَوْ أَتَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي! قَالَ: فَاذْهَبْ إِلَيْهِ، وَرَكِبْ حِمَارًا، وَانْطَلِقْ الْمُسْلِمُونَ، وَهِيَ أَرْضُ سَبِيحَةَ، فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: إِلَيْكَ عَنِّي، فَوَاللَّهِ لَقَدْ آذَانِي نَتْنُ حِمَارِكَ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: وَاللَّهِ لِحِمَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ، قَالَ: فَغَضِبَ لِعَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، قَالَ: فَغَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْحَابُهُ، قَالَ: فَكَانَ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ بِالْحَرِيدِ وَبِالْأَيْدِي وَبِالنَّعَالِ. قَالَ: فَلَبَغْنَا أَنَّهُا نَزَلَتْ فِيهِمْ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (الحجرات: ٩).

قوله: هم برر جفصهم: أي يسكنهم ويسهل الأمر بينهم. قوله: 'ولقد اصططح أهل هذه اسحيرة' بضم الباء على التصغير، قال القاضي: وروينا في غير مسلم البحيرة مكبرة وكلاهما بمعنى، وأصلها القرية، والمراد بها هنا: مدينة النبي ﷺ. قوله: 'ولقد اصططح أهل هذه اسحيرة أن يتوجهوا، فيعصوه بالعصاة': معناه: اتفقوا على أن يجعلوه ملكهم، وكان من عادتهم إذا ملكوا إنساناً أن يتوجهوا ويعصوا.

قوله: 'شرق بسث' بكسر الراء، أي غص. ومعناه: حسد النبي ﷺ، وكان ذلك بسبب نفاقه - عفانا الله الكريم -. قوله: 'ودئت فل أن يسلم عبد الله': معناه: قبل أن يظهر الإسلام، وإلا فقد كان كافراً منافقاً ظاهر النفاق. قوله: 'وهي أرض سحقة': هي بفتح السين والباء، وهي الأرض التي لا تنبت؛ للملوحة أرضها، وفي هذا الحديث بياض ما كان عليه النبي ﷺ من الحلم والصفح والصبر على الأذى في الله تعالى، ودوام الدعاء إلى الله تعالى، وتألف قلوبهم، والله أعلم.

## [ ٤٠ - باب قتل أبي جهل ]

٤٦٥٩ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ: يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ يَنْظُرُ لَنَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟" فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ. فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ائْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى يَرِكَ، قَالَ: فَأَخَذَ بِدِحْيَتِهِ، فَقَالَ: أَأَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَحْلِ قَتَلْتُمُوهُ - أَوْ قَالَ: - قَتَلَهُ قَوْمُهُ؟ قَالَ: وَقَالَ أَبُو مِحْجَرٍ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ: فَلَوْ غَيْرُ أَكَّارٍ قَتَلَنِي.

٤٦٦٠ - (٢) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ النُّكْرَائِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ يَعْلَمُ لِي مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ؟" بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ، وَقَوْلِ أَبِي مِحْجَرٍ، كَمَا ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ.

## [ ٤٠ - باب قتل أبي جهل ]

شرح العرب قوله: "مَنْ يَعْلَمُ لِي مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ؟" سب السؤال عنه أن يعرف أنه مات ليستبشر المسلمون بذلك، ويكف شره عنهم. قوله: "مَنْ يَعْلَمُ لِي مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ؟" هكذا هو في بعض النسخ 'برك' بالكاف، وفي بعضها 'برد' بالدا، فمعناه بالكاف: سقط إلى الأرض، وبالدا: مات، يقال: برد إذا مات، قال القاصي: رواية الجمهور 'برد'، ورواه بعضهم بالكاف، قال: والأول هو المعروف، هذا كلام القاصي، واحتار جماعة محققون الكاف، وأن أبي عمراء تركاه عميراً، وبهذا كلم ابن مسعود كما ذكره مسلم، وله معه كلام آخر كثير مذكور في غير مسلم، وابن مسعود هو الذي أجهز عليه واحتر رأسه.

قوله: "أَيُّ لَأَا عَارِ عَلِيٍّ فِي قَتْلِكُمْ إِيَّايَ" قوله: "أَيُّ لَأَا عَارِ عَلِيٍّ فِي قَتْلِكُمْ إِيَّايَ" الأكار: الزرع والفلح، وهو عند العرب ناقص، وأشار أبو جهل إلى أبي عمراء الندين قتلاه وهما من الأنصار، وهم أصحاب ررع ونخيل، ومعناه: لو كان ابني قتلني غير أكَّارٍ لكان أحب إلي وأعظم لشأبي، ولم يكن عليّ نقص في ذلك.

قوله: "يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَعْلِيلٌ بَاءَ عَلِيٍّ مَا سَقَى أَنْ أَحَدَهُمَا كَانَ ابْنُ عَفْرَاءَ وَالْآخَرُ غَيْرُهُ" فهذا تعليل في الإصافة كما يعلل بإصلاق نفس الاسم كما في عمرين ونحوه، والله تعالى أعلم.



## [ ٤١ - باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود ]

٤٦٦١- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْمُسَوَّرِ الزَّهْرِيُّ، كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ -وَاللَّفْظُ لِلزَّهْرِيِّ-: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو سَمِيعٍ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ؟ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ"، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" قَالَ: أَتُذَنُّ لِي فَلَأُقِلَّ، قَالَ: "قُلْ"، فَأَتَاهُ، فَقَالَ لَهُ، وَذَكَرَ مَا بَيْنَهُمَا، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ أَرَادَ صَدَقَةً، وَقَدْ عَنَانَا، فَلَمَّا سَمِعَهُ، قَالَ: وَأَيْضًا، وَاللَّهِ! لَتَمَلَّنَّهُ، قَالَ: إِنَّا قَدْ اتَّبَعْنَاهُ الْآنَ، وَتَكَرَّرَ أَنْ تَدْعُهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى أَيْ شَيْءٍ يَصِيرُ أَمْرُهُ، قَالَ: وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ تُسَلِّفَنِي سَلْفًا، قَالَ: فَمَا تُرْهِنُنِي؟ قَالَ: مَا تُرِيدُ؟ قَالَ: تُرْهِنُنِي نِسَاءَ كُمْ، قَالَ: أَنْتَ أَجْمَلُ الْعَرَبِ، أَرْهِنُكَ نِسَاءَنَا؟.....

## [ ٤١ - باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود ]

**باب السب في قتل كعب بن الأشرف** ذكر مسلم فيه قصة محمد بن مسلمة مع كعب بن الأشرف بالحيلة التي ذكرها من مخادعته، واختلف العلماء في سب ذلك وجوانه، فقال الإمام المارزي: إنما قتله كذلك؛ لأنه نقض عهد النبي ﷺ وهجاه وسبه، وكان عاهده أن لا يعين عليه أحداً، ثم جاء مع أهل الحرب معيماً عليه، قال: وقد أشكل قتله على هذا الوجه على بعضهم، ولم يعرف الجواب الذي ذكرناه. قال القاضي: قيل: هذا الجواب، وقيل: لأن محمد بن مسلمة لم يصرح له بأمان في شيء من كلامه، وإنما كلمه في أمر البيع والشراء، واشتكى إليه، وليس في كلامه عهد ولا أمان، قال: ولا يخل لأحد أن يقول: أن قتله كان عدواً، وقد قال ذلك إسماعيل بن جهمس علي بن أبي طالب ﷺ، فأمر به علي، فضرب عنقه، وإنما يكون العذر بعد أمان موجود، وكان كعب قد نقض عهد النبي ﷺ، ولم يؤمه محمد بن مسلمة ورفقته، ولكنه استأس بهم، فتمكوا منه من غير عهد ولا أمان. وأما ترجمة البحاري على هذا الحديث باب الفتك في الحرب، فليس معناه الحرب، بل الفتك هو القتل على عزة وغفلة، والغيلة نحوه.

**فوائد الحديث وشرح كلمات الحديث** وقد استدلل بهذا الحديث بعضهم على جوار اعتيال من بلغته الدعوة من الكفار، وتبيته من غير دعاء إلى الإسلام. قوله: **لن يفتك بي** ومعناه: أئذ لي أن أقول عني وعدك ما رأيته مصلحة من التعريض وغيره، ففيه: دليل على جوار التعريض، وهو أن يأتي بكلام باطنه صحيح ويفهم منه المخاطب غير ذلك، فهذا جائز في الحرب وغيرها، ما لم يمنع به حقاً شرعياً. قوله: **وقد عاهد** هذا من التعريض الحائز بل المستحب؛ لأن معناه في الباطن أنه أدبنا بأداب الشرع التي فيها تعب، لكنه تعب في مرضات الله تعالى، =

قَالَ لَهُ: تَرَهُونِي أَوْلَادَكُمْ، قَالَ: يُسَبِّ ابْنُ أَحَدِنَا، فَيُقَالُ: رُهِينَ فِي وَسْقَيْنِ مِنْ تَمَرٍ، وَلَكِنْ تَرَهُنُكَ اللَّامَةُ يَعْنِي السَّلَاحَ، قَالَ: فَنَعَمْ! وَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْحَارِثِ وَأَبِي عَبْسِ بْنِ جَبْرِ وَعَبَادِ ابْنِ بَشْرِ، قَالَ: فَجَاؤُوا، فَدَعَا لَيْلًا، فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ، قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ غَيْرُ عَمْرٍو: قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: إِنِّي لَأَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ، قَالَ: إِنَّمَا هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَرَضِيعُهُ وَأَبُو نَائِلَةَ، إِنَّ الْكَرِيمَ لَوْ دُعِيَ إِلَى طَعْنَةِ لَيْلًا لَأَجَابَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: إِنِّي إِذَا جَاءَ فَسَوْفَ أُمْدُ يَدِي إِلَى رَأْسِهِ، فَإِذَا اسْتَمَكَّ مِنْهُ فَدُونَكُمْ، قَالَ: فَلَمَّا نَزَلَ، نَزَلَ وَهُوَ مُتَوَشِّحٌ، فَقَالُوا: نَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الطَّيِّبِ، قَالَ: نَعَمْ! تَحْتِي فُلَانَةٌ، هِيَ أُعْطِرُ نِسَاءَ الْعَرَبِ، قَالَ: فَتَأْذُنُ لِي أَنْ أَشَمَّ مِنْهُ، قَالَ: نَعَمْ! فَشَمَّ، فَتَنَاولَ، فَشَمَّ، ثُمَّ قَالَ: أَتَأْذُنُ لِي أَنْ أُعَوِّدَ، قَالَ: فَاسْتَمَكَّ مِنْ رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: دُونَكُمْ. قَالَ: فَقَتَلُوهُ.

«فهو محبوب لنا، والذي فهم المحاص من العاء الذي ليس محبوب. قوله: «سبب» هو بفتح السين والميم أي تتضحون منه أكثر من هذا الضجر.

قوله: «سبب» بفتح السين المهملة من السب، وحكى القاسمي عن رواية بعض رواة كتاب مسسم «يشب» بفتح الياء وكسر الشين المعجمة من الشب، والصواب الأول، و«الوسق» بفتح الواو وكسر هاء، وأصله الحمل. قوله: «ترهنتك» هي بضم الهمزة، وفسرها في الكتاب بأنه السلاح، وهو كما قال. قوله: «سبب» بفتح السين المهملة بالحرث وأبو عبس بن جبر وعباد بن بشر».

**صط الأسماء** أما الحارث، فهو الحارث بن أوس بن أحي سعد بن عباد، وأما أبو عبس، فاسمه عبد الرحمن، وقيل: عبد الله، والصحيح الأول، وهو جبر بفتح الجيم وسكان الاء، كما ذكره في الكتاب، ويقال: ابن جابر وهو أنصاري من كبار الصحابة، شهد «ندراً» وسائر المشاهد، وكان اسمه في اجاهلية عبد العزى، وهو وقع في معظم السج، وأبو عبس بالواو، وفي بعضها وأبي عبس بالياء، وهذا ظاهر، والأول صحيح أيضاً، ويكون معظوماً على الصمير في يأتيه. قوله: «كأنه صوت دم» أي صوت صلب أو سوط سافك دم، هكذا فسروه.

قوله: «فصل» بفتح الفاء محمد ورصيعة وأبو نائلة هكذا هو في جميع السج، قال القاسمي: «\*» قال لنا شيخنا القاسمي الشهيد: «صوابه أن يقال: إما هو محمد ورصيعة أبو نائلة، وكذا ذكر أهل السير أن أبا نائلة كان رضيعاً لمحمد بن مسلمة، ووقع في صحيح البخاري «ورصيعة أبو نائلة»، قال: وهذا عندي له وجه إن صح أنه كان رضيعاً لمحمد، والله أعلم.

## [٤٦ - باب غزوة خيبر]

٤٦٦٢ - (١) وَحَدَّثَنِي رُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ، قَالَ: فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بَغْلَسٍ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي زَقَاقٍ خَيْبَرَ، وَإِنْ رُكِبْتِي لَتَمَسَّ فِجْدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَانْحَسَرَ الْإِزَارُ عَنْ فِجْدِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فِجْدِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ، قَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ! خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ"، قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ. قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَالْخَمِيسُ، قَالَ: وَأَصْبَنَاهَا عَنُوةً.

## ٤٦ - باب غزوة خيبر

قوله: 'فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس' فيه: استحباب التكبير بالصلاة أول الوقت، وأنه لا يكره تسمية صلاة الصبح غداة، فيكون رداً على من قال من أصحابنا: أنه مكروه، وقد سبق شرح حديث أنس هذا في كتاب المساقاة، وذكرنا أن فيه حوار الإرداف على الدابة إذا كانت مصيقة، وأن إجراء الفرس والإعارة ليس بنقص ولا هادم للمروءة، بل هو سنة وفضيلة، وهو من مقاصد القتال.

أقوال العلماء في كون الفخذ عورة وتأويل هذا الحديث. قوله: 'انحسر الإزار عن فخذ نبي الله ﷺ، فإني لأرى ناص فخذ نبي الله ﷺ' هذا مما استدلل به أصحاب مالك ومن وافقهم على أن الفخذ ليست عورة من الرجل، ومذهبنا ومذهب آخريين أنها عورة، وقد جاء بكونها عورة أحاديث كثيرة مشهورة، وتأول أصحابنا حديث أنس ﷺ هذا على أنه انحسر بغير اختياره؛ لضرورة الإعارة والإجراء، وليس فيه أنه استددام كشف الفخذ مع إمكان الستر. وأما قول أنس: فإني لأرى بياض فخذ نبي الله ﷺ، فمحمول على أنه وقع بصره عليه فجأة، لا أنه تعمده. وأما رواية البخاري عن أنس ﷺ: أن النبي ﷺ انحسر الإزار، فمحمولة على أنه انحسر كما في رواية مسلم، وأجاب بعض أصحاب مالك عن هذا، فقال: هو ﷺ أكرم على الله تعالى من أن يتلبه بانكشاف عورته، وأصحابنا يجيبون عن هذا بأنه إذا كان بغير اختيار الإنسان، فلا نقص عليه فيه، ولا يمتنع مثله.

فوائد الحديث. قوله: 'لله أكبر خربت خيبر': فيه استحباب التكبير عند اللقاء، قال القاضي: قيل: تفاعل خرابها بما رآه في أيديهم من آلات الخراب من الفوس والمساحي وغيرها، وقيل: أحده من اسمها، والأصل أنه أعلمه الله تعالى بذلك. قوله ﷺ: 'إن إدا برسا بساحة قوم، فسَاءَ صباح المندرين' الساحة: الفناء، وأصلها الفضاء بين-

٤٦٦٣- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَقَدِمِي تَمَسُّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ نَزَعَتِ الشَّمْسُ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ، وَخَرَجُوا بِقُورِسِهِمْ وَمَكَائِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "حَرِبتُ خَيْبَرَ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ"، قَالَ: فَهَرَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

٤٦٦٤ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيْرَ قَالَ: "إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ".

=المبار، ففيه حوار الاستشهاد في مثل هذا السياق بالقرن في الأمور الخفيفة، وقد جاء هذا بصائر كثيرة، كما سبق قريباً في فتح "مكة" أنه جعل يطعن في الأصنام، ويقول: "جاءوا من أمسيك - عيسى - عيسى"، (سأ: ٤٩)، "جاءوا من أمسيك - عيسى - عيسى"، قال العلماء: يكره من ذلك ما كان على ضرب الأمثال في المخاورات والمزج ولغو الحديث، فبكره في كل ذلك تعظيماً لكتاب الله تعالى.

وحد تسمية الخيش بالخميس قوله: **خمسة**، **خمسة** هو الخيش، وقد مرره بدث في رواية اسحاري، قالوا: سمي خميساً؛ لأنه خمسة أقسام: ميمة وميسرة ومقدمة ومؤخرة وقلب، قال النحاسي: وروياه برفع 'الخميس' عطفاً على قوله "محمد"، ويتصلها على أنه مفعول معه.

قوله: **صمد** هو: هي فتح اعين أي قهراً لا صلحاً، قال الفاصي: قال النازري: طاهر هذا أهما كنها فتحت عوة. وقد روى ماثل عن ابن شهاب أن بعضهما فتح عوة، وبعضها صلحاً.

أجاب عن الاسكندر قال: وقد يشكك ما روي في سنن أبي داود أنه قسمها نصفين: نصفاً لثوانه وحاجته، ونصفاً للمسممين، قال: وجوابه ما قال بعضهم أنه كان حوها صباع وقرى أحبى عنها أهلها، فكانت حالته سيئاً - وما سواها للعامة، فكان قدر الذي حوها عنه النصف، ولهذا قسمه نصفين.

**فوائد احداث** قال القاضي في هذا الحديث: إن الإغارة على العدو يستحب كونها أول النهار عند الصبح، لأنه وقت عزتهم وعنفة أكثرهم، ثم يصيء لهم النهار لما يحتاج إليه، خلاف ملافاة حيوش ومصاففتهم ومباصة الحصون، فإن هذا يستحب كونه بعد الزوال؛ ليدوم النشاط بمرور الوقت خلاف صده.

**شرح العرب** قوله: **وَرَأْسٌ** جمع مكمل بكسر الميم، وهو القفعة، يقال له: مكمل وقفعة وريل ورسل ورسيل وعرق وسقيفة =

٤٦٦٥ - (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَّادٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَتَسَيَّرْنَا لَيْلًا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرِ ابْنِ الْأَكْوَعِ: أَلَا تُسْمِعُنَا مِنْ هَيْئَتِكَ؟ وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلًا شَاعِرًا، فَتَرَلَّ يَخْدُو بِالْقَوْمِ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ! لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا  
فَاغْفِرْ، فِدَاءَ لَكَ، مَا اقْتَفَيْنَا وَتَبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَاقَيْنَا  
وَأَلْقَيْنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّا إِذَا صَبَحَ بَنَّا أَتَيْنَا  
وَبِالصَّبَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا

= بالسير المهمة ونفائس، والمرور: جمع مر بفتح الميم وهي المساحي، قال القاصي: قيل: هي حياضهم التي يصعدون بها إلى الخيل، واحدها مر ومرو، قيل: مساحيهم واحدها مر لا غير.  
قوله: لا سمع من هيت: وفي بعض النسخ "من هيهاتك": أي أراجيزك، واهية يقع على كل شيء، وفيه حوار إنشاء الأراجيز وغيرها من الشعر وسماعها ما لم يكن فيه كلام مدموم، والشعر كلام حسه حسن وفيحه قبيح. قوله: قد جددت فيه استحيات احدا في الأسفار: لتشيط النفوس والدواب على قطع الطريق واشتغالها بسماعه عن الإحساس بألم السير.  
قوله: سمعنا لا سمعنا: كذا الرواية، قالوا: وصوابه في الورق: "لا هم أو تالله أو والله لولا أنت كما في الحديث الآخر: "فوالله لولا الله".

الجواب عن تقديم النفس لله تعالى قوله: واحد قد سمعنا: قال المارري: هذه اللفظة مشككة، فإنه لا يقال: هدى الباري سبحانه وتعالى، ولا يقال له سبحانه فديتك؛ لأن ذلك إما يستعمل في مكروه يتوقع حلوله بالشخص، فيختار شخص آخر أن يحل ذلك به ويفديه منه، قال: ولعل هذا وقع من غير قصد إلى حقيقة معناه: كما يقال: قاتله الله، ولا يراد بذلك حقيقة الدعاء عليه، وكقوله ﷺ: "تربت يداك، وتربت بيميك، وويل أمه"، وفيه كله صرب من الاستعارة؛ لأن الفادي مبالغ في طلب رضى المقتدى حين يدل نفسه عن نفسه للمكروه، فكان مراد الشاعر: أي يدل نفسي في رصاك، وعلى كل حال، فإن المعنى، وإن أمكن صرفه إلى جهة صحيحة، فإطلاق اللفظ واستعارته التجوز به يقتصر إلى ورود الشرع بالإدراك فيه، قال: وقد يكون المراد بقوله: فداء لك رجلاً يخاطبه، وفصل بين الكلام، فكأنه قال: فاعفر، ثم دعا إلى رجل ينهيه، فقال: فداء لك، ثم عاد إلى تمام الكلام الأول، فقال: "ما افتنينا"، قال: وهذا تأويل يصح معه اللفظ. والمعنى: لولا أن فيه تعسفاً اضطربنا إليه =

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ هَذَا السَّائِقُ؟" قَالُوا: عَامِرٌ، قَالَ: "يَرْحَمُهُ اللَّهُ"، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: وَجَبَتْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْلَا أَمْتَعَتْنَا بِهِ، قَالَ: فَأَتَيْنَا خَبِيرَ، فَحَاصَرْنَا هُمْ، حَتَّى أَصَابَتْنَا مَخْمَصَةٌ شَدِيدَةٌ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ فَتَحَهَا عَلَيْكُمْ"، قَالَ: فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ مَسَاءَ الْيَوْمِ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ، أَوْقَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا هَذِهِ النَّيِّرَانُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقَدُونَ؟" فَقَالُوا: عَلَى لَحْمٍ، قَالَ: "أَيُّ لَحْمٍ؟" قَالُوا: لَحْمُ حُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَهْرِيقُوهَا وَاكْسِرُوهَا"، فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْ يُهْرِيقُوهَا وَيَغْسِلُوهَا؟ فَقَالَ: "أَوْ ذَاكَ"، .....

= تصحيح الكلام، وقد يقع في كلام العرب من الفصل بين الحمل المعلق بعضها بعض ما يسهل هذا التأويل. قوله: **إدا صبح** هكذا هو في نسخ بلادنا "أتيا" بالمشاة في أوله، وذكر القاضي أنه روي بالمشاة وبالموحدة، فمعنى المشاة: إذا صبح بالقتال وخوّه من المكارم أتيا، ومعنى الموحدة: أتيا الفرار والإمتداع. قال القاضي رحمه الله: قوله: **فدنا** بالد والقصر والفاء مكسورة حكاية الأصمعي وغيره، فأما في المصدر فالد لا غير. قال: وحكى الفراء: "فدى لك" مفتوح مقصور، قال: وروينا هنا "فداء لك" بالرفع على أنه مبتدأ وخبره، أي لك نفسي فداء، أو نفسي فداء لك، وبالنصب على المصدر.

**شرح العريب**، ومعنى "افتقيا": اكتسبا، وأصله الإتباع. قوله: **استغاثوا**، واستفرعوا للقتال، قيل: هي من التعويل على الشيء، وهو الاعتماد عليه، وقيل: من اعويل، وهو الصوت. قوله ﷺ: **من هذا السائق**، فاء حمزة، من يرحم الله، من حل من نعمه، وحب ما رسل الله لا لمعنى. معنى 'وحبت': أي ثبتت له الشهادة، وسبق قريباً، وكان هذا معبوماً عندهم أن من دعا له النبي ﷺ هذا الدعاء في هذا الموطن استشهد، فقالوا: "هلا أمتعتنا به": أي ودنا أنك لو أحررت الدعاء له بهذا إلى وقت آخر لتمتع بمصاحبتة ورؤيته مدة. قوله: **أصاب مخمصة شديدة** أي جوع شديد.

قوله: **حم حمر لإسية** هكذا هو حممر الإسية بإضافة حمز، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، وسبق بيانه مرات، فعلى هذا قول الكوفيين هو عني ظاهره، وعند البصريين تقديره: حممر الحيوانات الإسية، وأما 'الإسية'، ففيها لعتان وروايتان حكاهما القاضي عياض وآخرون، أشهرهما: كسر الهمزة وإسكان الون. قال القاضي: هذه رواية أكثر الشيوخ، والثانية: فتحهما جميعاً، وهما جميعاً نسبة إلى الإس، وهم الناس؛ لاحتلاطها بالناس، بخلاف حممر الوحش.

قوله ﷺ: **أهريقوها** كسر هاء، هذا يدل على نخاسة لحوم الحمر الأهلية، وهو مذهباً ومذهب الجمهور، وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه مع بيان هذه المسألة في كتاب المكاح، ومختصر الأمر بإراقتة أن السبب الصحيح فيه أنه أمر بإراقتها؛ لأنها بحسة محرمة، والثاني: أنه نهي للحاجة إليها، والثالث: لأنها أحنوها قبل القسمة، وهذا =



قَالَ: فَلَمَّا تَصَافَّ الْقَوْمُ، كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ فِيهِ قِصْرٌ، فَتَنَاولَ بِهِ سَاقَ يَهُودِيٍّ لِيَضْرِبَهُ، وَيَرْجِعُ ذُبَابُ سَيْفِهِ، فَأَصَابَ رُكْبَةَ عَامِرٍ، فَمَاتَ مِنْهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَفَلُوا قَالَ سَلَمَةُ، وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِي، قَالَ: فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاكِتًا قَالَ: "مَا لَكَ؟" قُلْتُ لَهُ: فِذَاكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، قَالَ: "مَنْ قَالَهُ؟" قُلْتُ: فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَأُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: "كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ الْأَجْرَيْنِ"، وَجَمَعَ بَيْنَ إصْبَعَيْهِ "إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، قُلَّ عَرَبِيٌّ مَشَى بِهَا مِثْلَهُ"، وَخَالَفَ قُتَيْبَةُ مُحَمَّدًا فِي الْحَدِيثِ فِي حَرْفَيْنِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّادٍ: وَأَلْقَى سَكِينَةً عَلَيْنَا.

= ابتأويلان هما لأصحاب مالت القائدين بإباحة لحومها، والصواب ما قدمناه.

وأما قوله ﷺ: كَسَرَهَا، فَمِنْ جِلِّهِ أَنْ يَكُونَ بِهَا عَدَدٌ وَعَسَدٌ، وَفِي ذَلِكَ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ اجْتَهَدَ فِي ذَلِكَ، فَرَأَى كَسَرَهَا ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، أَوْ أَوْحَى إِلَيْهِ بِغُسْلِهَا.

**شرح الكلمات** قوله ﷺ: "إِنَّ لَهُ الْأَجْرَيْنِ" هكذا هو في معظم النسخ "لأجراين" بالالف، وفي بعضها 'الأجرين' بالياء، وهما صحيحان، لكن الثاني هو الأفصح، والأول لغة أربع قتال من العرب، ومنها قوله تعالى: هَذَا هَدْيٌ سَحَرٌ (طه: ٦٣)، وقد سبق بيانا مرات، ويحتمل أن الأجرين ثنتا له؛ لأنه جاهد مجاهد، كما سوضحه في شرحه، فله أجر بكونه جاهداً، أي مجتهداً في طاعة الله تعالى، شديد الإعطاء بها، وله أجر آخر بكونه مجاهداً في سبيل الله، فلما قام بوصفين كان له أجران.

قوله ﷺ: "إِنَّهُ جَاهِدٌ مُجَاهِدٌ". هكذا رواه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين "لجاهد" بكسر الهاء وتووين الدال، 'مجاهد' بضم الميم وتووين الدال أيضاً، وفسروا "لجاهد" بالحاد في علمه وعمله، أي إنه لحاد في طاعة الله، والمجاهد هو المجاهد في سبيل الله، وهو العاري. وقال القاضي: فيه وجه آخر أنه جمع اللفظين تأكيداً. قال ابن الأنباري: العرب إذا بالغت في تعظيم شيء، اشتقت له من لفظه لفظاً آخر على غير سائره زيادة في التوكيد، وأعربوه بإعرابه، فيقولون: جاد مجد، وليل لائل، وشعر شاعر، ونحو ذلك. قال القاضي: ورواه بعض رواة البخاري وبعض رواة مسلم "لجاهد" بفتح هاء والدال على أنه فعل ماضٍ "مجاهد" بفتح الميم ونصب الدال بلا تنوين، قال: والأول هو الصواب، والله أعلم.

**صبط كلمة "مشى بها"**، وبيان معناها قوله ﷺ: قُلَّ عَرَبِيٌّ مَشَى بِهَا مِثْلَهُ ضبطاً هذه اللفظة هنا في مسلم بوجهين، وذكرهما القاضي أيضاً، الصحيح المشهور الذي عليه جماهير رواة البخاري ومسلم: "مشى بها" بفتح الميم وبعد الشين ياء، وهو فعل ماضٍ من المشي، و"بها" جار ومحرور، ومعناه: مشى بالأرض أو في الحرب، والثاني: "مشاهماً" بضم الميم وتووين الهاء من المشاهدة، أي مشاهماً لصفات الكمال في القتال أو غيره مثله، ويكون "مشاهماً" منصوباً بفعل محذوف أي رأيت مشاهماً، ومعناه: قل عربي يشبهه في جميع صفات الكمال، وصبطه بعض-



٤٦٦٦- (٥) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ**: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ -وَنَسَبُهُ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ، فَقَالَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ- أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ قَاتَلَ أَخِي قِتَالًا شَدِيدًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَارْتَدَّ عَلَيْهِ سَيْفُهُ، فَقَتَلَهُ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَشَكُّوا فِيهِ: رَجُلٌ مَاتَ فِي سِلَاحِهِ، وَشَكُّوا فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، قَالَ سَلَمَةُ: فَقَفَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَذُنُّ لِي أَنْ أَرْجُزَ لَكَ، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَعْنَمَ مَا تَقُولُ، قَالَ فَقُلْتُ:

اللَّهُمَّ! لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَدَقْتَ".

وَأَنْزَلَنَّا سَكِينَةً عَلَيْنَا وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنَّ لَاقَيْنَا  
وَالْمُشْرِكُونَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا

قَالَ: فَمِمَّا قَضَيْتُ رَجَزِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَالَ هَذَا؟" قُلْتُ: قَالَهُ أَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَرْحَمُهُ اللَّهُ"، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ نَاسًا لِيَهَابُونَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ، يَقُولُونَ: رَجُلٌ مَاتَ بِسِلَاحِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا".  
قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ أَنَا لِسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ -جِبْنَ قُلْتُ: إِنَّ نَاسًا يَهَابُونَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ-: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَدَّبُوا، مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ"، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِيهِ.

=رواية البخاري 'نشأها' باسون والهمر أي شب وكبر، والهاء عائدة إلى الحرب أو الأرض أو بلاد العرب، قال القاضي: هذه أوجه الروايات.

**بيان دقة نظر الإمام مسلم** فوه: "وحدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب، قال أخبرني عبد الرحمن، ونسبه غير ابن وهب، فقال: ابن عبد الله بن كعب بن مالك أن سلمة بن الأكوع قال: هكذا هو في جميع نسخ "صحيح مسلم" وهو صحيح، وهذا من فضائل مسلم ودقيق نظره وحسن حبرته، =

=وعظيم إتقانه، وسبب هذا أن أبا داود والسنائي وغيرهما من الأئمة رووا هذا الحديث بهذا الإسناد عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبد الرحمن وعبد الله بن كعب بن مالك عن سلمة قال أبو داود: قال أحمد بن صالح: الصواب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، وأحمد بن صالح هذا هو شيخ أبي داود في هذا الحديث وغيره، وهو رواية عن ابن وهب، قال الحفاظ: والوهب في هذا من ابن وهب، فجعل عبد الله بن كعب راوياً عن سلمة، وجعل عبد الرحمن راوياً عن عبد الله، وليس هو كذلك، بل عبد الرحمن يرويه عن سلمة، وإنما عبد الله والده، فذكر في نسبه؛ لأن له رواية في هذا الحديث، فاحتاط مسلم فلم يذكر في روايته عبد الرحمن، وعبد الله كما رواه ابن وهب، بل اقتصر على عبد الرحمن ولم يسمه؛ لأن ابن وهب لم يسمه، وأراد مسلم تعريفه، فقال: قال غير ابن وهب، هو عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، فحصل تعريفه من غير إضافة للتعريف إلى ابن وهب، وحذف مسلم ذكر عبد الله من رواية ابن وهب، وهذا جائز، فقد اتفق العلماء على أنه إذا كان الحديث عن رجلين كان له حذف أحدهما والاقتصار على الآخر، فأجازوا هذا الكلام إذا لم يكن عذر، فإذا كان عذر بأن كان ذكر ذلك المحذوف غلطاً، كما في هذه الصورة كان الجواز أولى.

## [٤٣- باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق]

٤٦٦٧- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى-، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ، وَلَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ، وَهُوَ يَقُولُ:

وَاللَّهِ! لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا  
فَأَنْزَلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّ الْأَلَى قَدْ أَبَوَا عَلَيْنَا

قَالَ: وَرُبَّمَا قَالَ:

إِنَّ الْمَلَأَ قَدْ أَبَوَا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَيْبُنَا

وَيَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ.

٤٦٦٨- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ الْأَلَى قَدْ بَعَّوْا عَلَيْنَا".

٤٦٦٩- (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَحْفِرُ الْخَنْدَقَ، وَنَنْقُلُ التُّرَابَ عَلَى أَكْتَافِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ! لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ، فَاغْفِرْ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ".

٤٦٧٠- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى-: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: اللَّهُمَّ! لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ

## [٤٣- باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق]

قوله: اللَّهُمَّ! لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ: هم أشرف القوم، وقيل: هم الرجال ليس فيهم نساء، وهو مهمور مقصور، كما جاء به القرآن، ومعنى "أبوا علينا": امتنعوا من إحانتنا إلى الإسلام. وفي هذا الحديث استحباب الرجوع ونحوه من الكلام في حال البناء ونحوه، وفيه عمل الفصلاء في بناء المساجد ونحوها، ومساعدتهم في أعمال البر.

٤٦٧١ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ! إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ"، قَالَ شُعْبَةُ: أَوْ قَالَ:

اللَّهُمَّ! لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَأَكْرِمِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ"

٤٦٧٢ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانُوا يَرْتَجِزُونَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ:

اللَّهُمَّ! لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَأَنْصُرِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

وَفِي حَدِيثِ شَيْبَانَ - بَدَلَ "فَأَنْصُرُ" -: فَاعْفُرْ.

٤٦٧٣ - (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ كَانُوا يَقُولُونَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْإِسْلَامِ مَا بَقِينَا أَبَدًا  
أَوْ قَالَ: عَلَى الْجِهَادِ - شَكَ حَمَّادٌ -. وَالتَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ! إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ

قوله ﷺ: 'لا عيش إلا عيش الآخرة' أي لا عيش باق، أو لا عيش مطلوب، والله أعلم.

## [٤٤ - باب غزوة ذي قرد وغيرها]

٤٦٧٤ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوعِ يَقُولُ: خَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ يُؤَذَّنَ بِالْأَوَّلَى، وَكَانَتْ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَعَى بِذِي قَرْدٍ، قَالَ: فَلَقِينِي عَلَامٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَالَ: أُخِذْتُ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: مَنْ أَخَذَهَا؟ قَالَ: غَطَفَانُ، قَالَ: فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ صَرَخَاتٍ: يَا صَبَاحَاهُ! قَالَ: فَأَسْمَعْتُ مَا بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ، ثُمَّ انْدَفَعْتُ عَلَى وَخْهِ حَتَّى أَذْرَكْتَهُمْ بِذِي قَرْدٍ، وَقَدْ أَخَذُوا يَسْقُونَ مِنَ الْمَاءِ، فَجَعَلْتُ أَرْمِيهِمْ بِسَبِي، وَكُنْتُ رَامِيًا، وَأَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْعِ

فَأَرْتَجِرُ، حَتَّى اسْتَفْذْتُ اللَّقَاحَ مِنْهُمْ، وَاسْتَلَبْتُ مِنْهُمْ ثَلَاثِينَ بُرْدَةً، قَالَ: وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسُ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ حَمَيْتُ الْقَوْمَ الْمَاءِ، وَهُمْ عَطَاشٌ، فَأَبْعَثْ إِلَيْهِمُ السَّاعَةَ، فَقَالَ: "يَا ابْنَ الْأَكْوعِ! مَلَكَتْ، فَأَسْجِحْ"، قَالَ: ثُمَّ رَجَعْنَا، وَيُرْدِفُنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ حَتَّى دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ.

## [٤٤ - باب غزوة ذي قرد وغيرها]

قوله: **أَنَا ابْنُ الْأَكْوعِ** هو بفتح القاف والراء وباء من المهملة، وهو ماء على نحو يوم من المدينة مما يلي بلاد عطفان، واللقاح: جمع لقحة بكسر اللام وفتحها، وهي دات الس، قرية العهد بالولادة، وسق بيها، قوله: **فصرحت ثلاث صرخات** يا صباحاه: فيه حوار مشه للإندار بالعدو وحوه، قوله: **فجعت أرميهم**، وأقول:

أنا ابن الأكوع واليوم يوم الرضع

**قائدة الحديث وشرح الغريب** فيه: حوار قول مثل هذا الكلام في القتال، وتعريف الإنسان نفسه إذا كان شجاعاً ليرعب خصمه. وأما قوله: **أنا ابن الأكوع** فالتوا: معناه اليوم يوم هلاك اللئام، وهم الرضع من قومه: لئيم رضع، أي رضع اليوم في نص أمه، وقيل: لأنه يحض حملة الشاة والساقه؛ لئلا يسمع السؤال والضيغان صوت الخلال، فيقصده، وقيل: لأنه يرضع صرف الخلال الذي يحض به أسنانه، ويمض ما يتعلق به، وقيل: معناه: اليوم يعرف من رضع كريمة، فأخته، أو لئيمة فهجته، وقيل: معناه: اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صعره، وتدرج بها، ويعرف غيره. قوله: **"حميت القوم الماء"** أي معنتهم إياه. قوله: **مَلَكَتْ** -

٤٦٧٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، كِلَاهُمَا، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، وَهَذَا حَدِيثُهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ وَهُوَ ابْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنِي إِيسَى بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَدِمْنَا الْحُدَيْبِيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً، وَعَلَيْهَا خَمْسُونَ شَاةً لَا تُرْوِيهَا، قَالَ: فَقَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَبَا الرِّكْيَةِ، فِيمَا دَعَا وَإِمَّا بَسَقَ فِيهَا، قَالَ: فَجَاشَتْ، فَسَقَيْنَا وَاسْتَقَيْنَا، قَالَ: ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَانَا لِلْبَيْعَةِ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَبَايَعْتُهُ أَوَّلَ النَّاسِ، ثُمَّ بَايَعَ وَبَايَعَ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَسْطِ مِنَ النَّاسِ قَالَ: "بَايِعْ، يَا سَلَمَةُ!" قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فِي أَوَّلِ النَّاسِ، قَالَ: "وَأَيْضًا" قَالَ: وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَزَلًا يَعْنِي لَيْسَ مَعَهُ سِلَاحٌ، قَالَ: فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَقْفَةً أَوْ دَرَقَةً، ثُمَّ بَايَعَ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي آخِرِ النَّاسِ قَالَ: "أَلَا تُبَايِعُنِي؟ يَا سَلَمَةُ!" قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فِي أَوَّلِ النَّاسِ، وَفِي أَوْسَطِ النَّاسِ، قَالَ: "وَأَيْضًا" قَالَ: فَبَايَعْتُهُ الثَّلَاثَةَ، ثُمَّ قَالَ لِي: "يَا سَلَمَةُ! أَيْنَ حَقْفُكَ أَوْ دَرَقُكَ الَّتِي أُعْطَيْتُكَ؟" قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَقِيَنِي عَمِّي عَزَلًا، فَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهَا، قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .....

== مسح هو همر قطع ثم سبر مهمة ساكة ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة، ومعناه: فأحسن وأرفق، "والسجاجة": السهولة أي لا تأخذ بالشدة بل أرفق، فقد حصت النكايه في العدو، والله الحمد.  
قوله: **فدعنا** مع عشرة مائة هذا هو الأشهر، وفي رواية: "ثلاث عشرة مائة"، وفي رواية "خمس عشرة مائة". قوله: **ففعنا** على حد كذا الجبا بفتح الجيم وتخفيف الباء الموحدة مقصور وهي ما حول النثر، وأما الركي: فهو النثر، والمشهور في اللغة ركي بغير هاء، ووقع هنا الركية بالهاء، وهي لغة حكاها الأصمعي وغيره. قوله: **فدعنا** مع عشرة مائة فحسب، فسقينا، واستقينا هكذا هو في النسخ 'بسق' بالسين وهي صحيحة، يقال 'ارق وبسق ويسق' ثلاث لغات بمعنى، والسين قليلة الاستعمال، و'جاشت': أي ارتفعت وفاضت، يقال: جاش الشيء يحيش جيشاً إذا ارتفع، وفي هذا معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ، وقد سبق مراراً كثيرة التنبيه على نظائرها.

**شرح العريب** قوله: **وإلى عزلا** ضبطوه بوجهين: أحدهما: فتح العين مع كسر الزاي، والثاني: ضمهما، وقد فسره في الكتاب بالذي لا سلاح معه، ويقال له أيضاً: أعزل وهو أشهر استعمالاً.

وَقَالَ: "إِنَّكَ كَالَّذِي قَالَ الْأَوَّلُ: اللَّهُمَّ! أَبْغِنِي حَبِيبًا هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي"، ثُمَّ إِنَّ الْمُشْرِكِينَ رَأَسَلُونَا الصَّلْحَ، حَتَّى مَشَى بَعْضُنَا فِي بَعْضٍ، وَاصْطَلَحْنَا، قَالَ: وَكُنْتُ تَبِيعًا لِبَطْنَةِ بَنِي عُيَيْدٍ اللَّهِ، أَسْقَى فَرَسَهُ، وَأَحْسَهُ، وَأَخَذُمُهُ، وَآكُلُ مِنْ طَعَامِهِ، وَتَرَكْتُ أَهْلِي وَمَالِي، مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: فَلَمَّا اصْطَلَحْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ مَكَّةَ، وَاخْتَلَطَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ، أَتَيْتُ شَجَرَةً، فَكَسَحْتُ شَوْكَهَا، فَاضْطَحَعْتُ فِي أَصْلِهَا، قَالَ: فَأَتَانِي أَرْبَعَةٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَبْغَضْتُهُمْ، فَتَحَوَّلْتُ إِلَى شَجَرَةٍ أُخْرَى، وَغَلَقُوا سِلَاحَهُمْ، وَاضْطَحَعُوا، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ نَادَى مُنَادٍ مِنْ أَسْفَلِ الْوَادِي: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ قُتِلَ ابْنُ زُنَيْمٍ، قَالَ: فَاخْتَرَطْتُ سَيْفِي، ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَى أَوَّلِكَ الْأَرْبَعَةِ وَهُمْ رُقُودٌ، فَأَخَذْتُ سِلَاحَهُمْ، فَجَعَلْتُهُ ضِعْثًا فِي يَدِي، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: وَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ لَا يَرْفَعُ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَأْسَهُ إِلَّا ضَرَبْتُ الَّذِي فِيهِ عِقَابُهُ، قَالَ: ثُمَّ جِئْتُ بِهِمْ أَسْوَقَهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَجَاءَ عَمِّي عَامِرٌ بِرَجُلٍ مِنَ الْعَبَلَاتِ يُقَالُ لَهُ: مِكَرَزٌ، .....

قوله: "حجفة" و"درفة" هما شبيهتان بالترس. قوله: بِهِم يعني حسبا أي أعطي.

قوله: ثُمَّ ب. مُشْرِكِينَ رَأَسَلُوا مسج هكذا هو في أكثر النسخ "راسلونا" من المراسلة، وفي بعضها "راسلونا" بضم السين المهملة المشددة، وحكى القاضي فتحها أيضا، وهما بمعنى "راسلونا" مأخوذ من قولهم: رس الحديث يرسه إذا ابتدأه، وقيل: من "رس بينهم" أي أصلح، وقيل: معاه: فاتبعوا من قوهم: يعني رس من الخير. أي أوله، ووقع في بعض النسخ "واسلونا" بالواو: أي اتفقا نحن وهم على الصلح، والواو فيه بدل من الهزرة، وهو من الأسوة. قوله: كَتَبْتُ نَعْمًا صَحِيحَةً أي بخادمًا أتبعه. قوله: أَسْقَى فَرَسَهُ وَأَحْسَهُ أي أحدث ظهره بالحسنة: لأزيل عنه العيار ونحوه. قوله: أَتَيْتُ شَجَرَةً، فَكَسَحْتُ شَوْكَهَا أي كسيت ما تحتها من الشوك. قوله: قُتِلَ ابْنُ زُنَيْمٍ هو بضم الزاي وفتح النون. قوله: فَاخْتَرَطْتُ سَيْفِي أي سللته. قوله: أَخَذْتُ سِلَاحَهُمْ، فَجَعَلْتُهُ ضِعْثًا فِي يَدِي: الضَّغْتُ: الحزمة.

**صبط الأسماء وشرح الكلمات** قوله: جاء رجل من عبلات غلامه مك هو بضم مكسورة ثم كاف ثم راء مكسورة ثم راي، والعبلات: بفتح العين المهملة والباء الموحدة، قال الجوهري في "الصحاح": "العبلات بفتح"

قوله: أَتَيْتُ كَأَنِّي فِي دَأْبٍ بِهِم الظاهر أن الأول منصوب على الظرفية: أي قال في العصر السابق والزمان القديم، والله تعالى أعلم.



يَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَلَى فَرَسٍ مُحَقَّقٍ، فِي سَبْعِينَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَتَطَرَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "دَعُوهُمْ، يَكُنْ لَهُمْ بَدْءُ الْفُجُورِ وَنِشَاءُ"، فَعَمَّا عَنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ (الفتح: ٢٤) الآية كلها.

قَالَ: ثُمَّ خَرَجْنَا رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَزَلْنَا مَنَزِلًا، بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَنِي لَحْيَانَ حَبَلٌ، وَهُمْ الْمُشْرِكُونَ، فَاسْتَغْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ رَقِيَ هَذَا الْحَبْلَ اللَّيْلَةَ، كَأَنَّهُ طَلِيعَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، قَالَ سَلَمَةُ: فَرَقِيتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِظَهْرِهِ مَعَ رَبَّاحٍ غُلَامٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا مَعَهُ، وَخَرَجْتُ مَعَهُ بِفَرَسٍ طَلْحَةَ، أُنْدِيهِ مَعَ الظَّهْرِ،

=العين وابناء من قريش، وهم أمية الصغرى، والنسبة إليهم "على" ترده إلى الواحد، قال: لأن اسم أمهم عبلة، قال القاضي: أمية الأصغر وأخوه نوفل: وعد الله بن عبد شمس بن عبد مناف، نسبوا إلى أم لهم من بني عيم اسمها عبلة بنت عبيد.

قوله: 'على فرس محقق' هو يفتح الجيم وفتح الفاء الأولى المشددة، أي عليه تحفاف بكسر التاء، وهو ثوب كاجل يسهه الفرس؛ ليقية من السلاح، وجمعه تحافيف. قوله ﷺ: 'دعوهم يكن لهم بدء الفجور ونشأه': أما البدء، فبفتح الناء وإسكان الدال وبالهزء: أي ابتداءه، وأما "نشأه"، فوقع في أكثر النسخ "نشأه" بشاء مثناة مكسورة، وفي بعضها "نشأه" بضم الناء وبياء مثناة تحت بعد النون، ورواهما جميعاً القاضي، وذكر الثاني عن رواية ابن ماهان والأول عن غيره. قال: وهو الصواب أي عودة ثانية. قوله: 'بي حيان' بكسر اللام وفتحها لغتان.

قوله: 'ش رقي الحبل' وقوله بعده: 'أرفب' كلاهما بكسر القاف. قوله: 'فرسا مرلاً يس وبني حيان حبل، وهم المشركون' هذه اللفظة ضبطوها بوجهين ذكرهما القاضي وغيره: أحدهما: "وهم المشركون" بضم الهاء على الابتداء والخبر، والثاني: بفتح الهاء وتشديد الميم: أي هموا النبي ﷺ وأصحابه وحافوا عائلتهم، يقال: همي الأمر وأهمي، وقيل: همي إذا بنى، وأهمي: أغمني.

الصواب "أنديه": قوله: 'أخرجت فرس نصيحة، أنديه': هكذا ضبطناه "أنديه" بهزء مضمومة ثم نون مفتوحة ثم دال مكسورة مشددة، ولم يذكر القاضي في الشرح عن أحد من رواة مسلم غير هذا، ونقله في "المشارك" عن حماهيم الرواة، قال: ورواه بعضهم عن أبي الحداء في مسلم "أنديه" بالباء الموحدة بدل النون، وكذا قاله ابن قتيبة: أي أخرجه إلى البادية وأبرره إلى موضع الكلاء، وكل شيء أظهرته فقد أبديته، والصواب رواية الجمهور بالنون، وهي رواية جميع المحدثين، وقول الأصمعي وأبي عبيد في "غريه"، والأرهرقي وحماهيم أهل اللغة والغريب، ومعناه: -

فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْفَزَارِيُّ قَدْ أَغَارَ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَهُ أَجْمَعٌ، وَقَتَلَ رَاعِيَهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَبَّاحُ! خُذْ هَذَا الْفَرَسَ، فَأَبْلِغْهُ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَأَخْبِرْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَدْ أَغَارُوا عَلَى سَرَجِهِ، قَالَ: ثُمَّ قُمْتُ عَلَى أَكْمَةٍ، فَاسْتَقْبَلْتُ الْمَدِينَةَ، فَتَادَيْتُ ثَلَاثًا: يَا صَبَاحَاهُ! ثُمَّ خَرَجْتُ فِي آثَارِ الْقَوْمِ أَرْمِيهِمْ بِالْبَلِّ، وَأَرْتَجِزُ، أَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرَضْعِ

فَأَلْحَقُ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَصُكُّ سَهْمًا فِي رَحْلِهِ، حَتَّى خَلَصَ نَصْلُ السَّهْمِ إِلَى كَتِفِهِ، قَالَ: قُلْتُ: خُذْهَا،

وَأَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرَضْعِ

قَالَ: فَوَاللَّهِ! مَا زِلْتُ أَرْمِيهِمْ، وَأَعْقِرُ بِهِمْ، فَإِذَا رَجَعُ إِلَيَّ فَارِسٌ، أَتَيْتُ شَحْرَةَ، فَجَلَسْتُ فِي أَصْلِهَا، ثُمَّ رَمَيْتُهُ، فَفَقَرْتُ بِهِ، حَتَّى إِذَا تَضَاقَ الْجَبَلُ، فَدَخَلُوا فِي تَضَاقِيهِ، عَلَوْتُ الْجَبَلَ، فَجَعَلْتُ أُرْدِيهِمْ بِالْحِجَارَةِ، قَالَ: فَمَا زِلْتُ كَذَلِكَ أَتَّبِعُهُمْ حَتَّى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ بَعِيرٍ مِنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا خَلَفْتُهُ وَرَاءَ ظَهْرِي، وَخَلَوُا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، ثُمَّ أَتَبَعْتُهُمْ أَرْمِيهِمْ، حَتَّى أَلْقَوْا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ بُرْدَةً وَثَلَاثِينَ رُمْحًا، يَسْتَحِفُّونَ، .....

= أن يورد المشاة الماء، فتسقى قليلاً، ثم ترسل في المرعى، ثم ترد الماء، فترد قليلاً، ثم ترد إلى المرعى، قال الأزهرى: أنكر ابن قتيبة على أبي عبيد والأصمعي كونهما جعلاه بالنون، وزعم أن الصواب بالباء، قال الأزهرى: أخطأ ابن قتيبة، والصواب قول الأصمعي.

**سط الكساب الغربية وشرحها** قوله: «صبت سهمي في حبله من حبل حصن عيسى سهمي» هكذا هو في معظم الأصول المعتمدة "رحنه" بالحاء و"كتفه" بالثاء بعدها فاء، وكذا بقية صاحب "المشارك والمطالع"، وكذا هو في أكثر الروايات، والأول هو الأطهر، وفي بعضها "رجله" بالميم و"كعبه" بالعين ثم الباء الموحدة، قالوا: والصحيح الأول؛ لقوله في الرواية الأخرى: "فأصكه سهم في بعض كتفه". قال القاضي في الشرح: هذه رواية شيوخنا وهو أشبه بالمعنى؛ لأنه يمكن أن يصيب أعلى مؤخرة الرجل، فيصيب حيث إذا أنفذ كتفه، ومعنى 'أصك' أضرب. قوله: «صبت سهمي في حبله» أي أعقر خيلهم، ومعنى "أرميهم" أي بالبل، قال القاضي: ورواه بعضهم هنا "أرديهم" بالذال.

قوله: «صبت سهمي في حبله» أي أرميهم بالحجارة التي تسقطهم وترلهم.

وَلَا يَطْرَحُونَ شَيْئًا إِلَّا جَعَلَتْ عَلَيْهِ أَرَامًا مِنَ الْحِجَارَةِ، يَعْرِفُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى أَتَوْا مُتَضَائِقًا مِنْ ثُبَيْتٍ، فَإِذَا هُمْ قَدْ أَتَاهُمْ فَلَانُ بْنُ بَدْرٍ الْفَزَارِيُّ، فَحَلَسُوا يَتَضَحَّوْنَ يَعْنِي يَتَغَدَّوْنَ، وَجَلَسْتُ عَلَى رَأْسِ قَرْنٍ، قَالَ الْفَزَارِيُّ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَى؟ قَالُوا: لَقِينَا مِنْ هَذَا، الْبَرْحِ، وَاللَّهِ! مَا فَارَقْنَا مِنْذُ غَلَسَ، يَزْمِينَا حَتَّى انْتَرَعَ كُلُّ شَيْءٍ فِي أَيْدِينَا، قَالَ: فَبَقِمْ إِلَيْهِ تَفَرَّ مِنْكُمْ أَرْبَعَةٌ، قَالَ: فَصَعِدَ إِلَيَّ مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ فِي الْجَبَلِ، قَالَ: فَلَمَّا أَمْكُنُونِي مِنَ الْكَلَامِ، قَالَ: قُلْتُ: هَلْ تَعْرِفُونِي؟ قَالُوا: لَا، وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ، وَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا أَطْلُبُ رَجُلًا مِنْكُمْ إِلَّا أَذْرَكْتُهُ، وَلَا يَطْلُبُنِي رَجُلٌ مِنْكُمْ فَيُدْرِكْنِي، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَنَا أَظُنُّ، قَالَ: فَرَجَعُوا، فَمَا بَرِحْتُ مَكَانِي حَتَّى رَأَيْتُ فَوَارِسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّلُونَ الشَّجَرَ، قَالَ: فَإِذَا أَوَّلُهُمُ الْأَخْرَمُ الْأَسَدِيُّ، عَلَى إِثْرِهِ أَبُو قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ، وَعَلَى إِثْرِهِ الْمُقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْكَنْدِيُّ، قَالَ: فَأَخَذْتُ بَعَنَانَ الْأَخْرَمِ، قَالَ: فَوَلَّوْا مُذْبِرِينَ، قُلْتُ: يَا أَخْرَمُ! احْذَرْهُمْ، لَا يَقْطِطِعُوكَ حَتَّى يَلْحَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، قَالَ: يَا سَلَمَةُ! إِنْ كُنْتُ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتَعْلَمُ أَنَّ الْحَنَّةَ حَقٌّ وَالنَّارَ حَقٌّ، فَلَا تَحُلْ بَيْنِي وَبَيْنَ الشَّهَادَةِ، قَالَ: فَخَلَّيْتُهُ، فَالْتَقَى هُوَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَغَفَرَ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ فَرَسَهُ، وَطَعَنَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَتَلَهُ، وَتَحَوَّلَ عَلَى فَرَسِهِ، وَلَحِقَ أَبُو قَتَادَةَ، فَارِسُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَطَعَنَهُ فَقَتَلَهُ، فَوَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَتَبِعْتُهُمْ أَغْدُو عَلَى رِجْلَيَّ، حَتَّى مَا أَرَى وَرَائِي مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا غُبَارِهِمْ شَيْئًا، حَتَّى يَغْدُلُوا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى شِعْبٍ فِيهِ مَاءٌ، يُقَالُ لَهُ: ذَا قَرْدٍ، لِيَشْرَبُوا مِنْهُ وَهُمْ عَطَاشٌ، قَالَ: فَظَرُّوا إِلَيَّ أَغْدُو وَرَاءَهُمْ، فَخَلَّيْتُهُمْ عَنْهُ يَعْنِي أَجَلَيْتُهُمْ عَنْهُ، فَمَا ذَاقُوا مِنْهُ قَطْرَةً،

قوله: **حبس سب** من حبس هو همزة ممدودة ثم راء مفتوحة، وهي الأعلام، وهي حجارة تجمع وتصب في المارة، يهتدى بها، واحدها "إرم" كعسب وأعاب. قوله: **حبس ح** من حبس هو يفتح القاف وإسكان الراء، وهو كل جبل صغير مقطوع عن احبل الكبير. قوله: **حبس ح** من حبس هو يفتح الباء وإسكان الراء أي شدة. قوله: **حبس ح** أي يدحون من حلالها أي يبسها.

قوله: **ماء من ماء قرد** كذا هو في أكثر السح المعتمدة "ذا" بالفاء، وفي بعضها "ذو قرد" بالواو، وهو الوجه.

قوله: **حبس ح** هو نساء مهمة ولام مشددة غير مهمورة أي طردهم عنه، وقد فسره في الحديث بقوله يعني =

قَالَ: وَيَخْرُجُونَ، فَيَسْتَنْدُونَ فِي ثِيَابِهِ، قَالَ: فَأَعْدُوا، فَأَلْحَقْ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَصْكُهُ بِسَهْمٍ فِي نَعْصِ كَتِفِهِ، قَالَ: قُلْتُ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ، وَالْيَوْمَ يَوْمُ الرُّضْعِ، قَالَ: يَا ثَكْلُتَهُ أُمُّهُ! أَكْوَعُهُ بُكْرَةً، قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ! يَا عَدُوَّ نَفْسِهِ أَكْوَعُكَ بُكْرَةً، قَالَ: وَأَرْدُوا فَرَسَيْنِ عَلَى ثِيَابِهِ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهِمَا أَسْوَفَهُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَلَحِقْنِي عَامِرٌ بِسَطِيحَةٍ فِيهَا مَذَقَةٌ مِنْ لَبَنٍ، وَسَطِيحَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَتَوَضَّأْتُ وَشَرِبْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي حَلَّاهُمُ عَنْهُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَخَذَ تِلْكَ الْإِبِلَ، وَكُلَّ شَيْءٍ اسْتَنْقَذَتْهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَكُلَّ رُمْحٍ وَبُرْدَةٍ، وَإِذَا بِلَالٌ لَحَرَ نَاقَةً مِنَ الْإِبِلِ الَّذِي اسْتَنْقَذْتُ مِنَ الْقَوْمِ، وَإِذَا هُوَ يَشْوِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كِبِدِهَا وَسَنَامِهَا، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! خَلِّني، فَأَتَّخِبُ مِنَ الْقَوْمِ مِائَةَ رَجُلٍ، فَأَتَّبِعُ الْقَوْمَ، فَلَا يَبْقَى مِنْهُمْ مُخْبِرٌ إِلَّا قَتَلْتُهُ.

-أحليتهم عنه بالحليم، قال القاضي: كذا روايتنا فيه هنا غير مهمور، قال: وأصله اهمز، فسهبه، وقد جاء مهموراً بعد هذا في هذا الحديث. قوله: **فأصكه سهم في نعه** هو سون مضمومة ثم غين معجمة ساكنة ثم ضاد معجمة، وهو العظم الرقيق على طرف الكتف، سمي بذلك لكثرة تحركه، وهو الناعض أيضاً. قوله: **يا ثكلته أمه! أكوعه بكرة** **فب نعم** معنى ثكلته أمه: فقدته، وقوله: "أكوعه": هو يرفع العين أي أت الأكوع الذي كت بكرة هذا النهار؟ ولهذا قال: نعم، وبكرة: مصوب غير مون، قال أهل العربية: يقال أتته بكرة بالتوسب، إذا أردت أنك لقيته باكراً في يوم غير معين، قالوا: وإن أردت بكرة يوم بعينه قلت: أتته بكرة غير مصروف؛ لأنها من الظروف غير المتمكنة.

قوله: **وأردو فرسين على ثيابه** قال القاضي: رواية الجمهور بالبدال المهملة، ورواه بعضهم بالمعجمة، قال: وكلاهما متقارب المعنى، فالمعجمة معناه: حلقوهما. والردي: الضعيف من كل شيء، وبالمهملة معناه: أهلكوهما وأتعبوهما حتى أسقطوهما تركوهما، ومه التردية، وأردت الفرس الفارس أسقطته.

**شرح الغريب** قوله: **وحقني عامر بسطيحة فيها مذقة من لبن** السطيحة: إناء من جلود سطح بعضها على بعض، والمذقة: بفتح الميم وإسكان الدال المعجمة، قليل من لبن ممزوج بماء.

قوله: **وهو على ماء لذي حلأهم منه** كذا هو في أكثر النسخ "حلأهم" بإحاء المهملة واهمز، وفي بعضها "حليتهم عنه، بلام مشددة غير مهمور، وقد سبق بيانه قريباً. قوله: **حر ناقة من الإبل لذي سقطت من القوم** كذا في أكثر النسخ "الذي"، وفي بعضها "التي"، وهو أوجه؛ لأن الإبل مؤنثة، وكذا أسماء الجموع من غير الآدميين، والأول صحيح أيضاً، وأعاد الضمير إلى العيمة لا إلى لفظ الإبل.

قَالَ: فَصَحِّحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ فِي ضَوْءِ النَّارِ، فَقَالَ: "يَا سَلَمَةَ! أَتَرَكَ كُنْتَ فَاعِلاً؟" قُلْتُ: نَعَمْ! وَالَّذِي أَكْرَمَكَ، فَقَالَ: "إِنَّهُمْ الْآنَ لَيَقْرُونَ فِي أَرْضِ غَطَفَانَ"، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ غَطَفَانَ، فَقَالَ: نَحَرَ لَهُمْ فَلَانٌ جَزُورًا، فَلَمَّا كَشَفُوا جِلْدَهَا رَأَوْا غُبَارًا، فَقَالُوا: أَتَاكُمْ الْقَوْمُ، فَخَرَجُوا هَارِبِينَ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَانَ خَيْرَ فُرْسَانِنَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ، وَخَيْرَ رَجَالِنَا سَلَمَةُ"، قَالَ: ثُمَّ أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَيْنِ: سَهْمَ الْفَارِسِ وَسَهْمَ الرَّاحِلِ، فَجَمَعَهُمَا لِي جَمِيعًا، ثُمَّ أَرْدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَأَاهُ عَلَى الْعُضْبَاءِ، رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ، قَالَ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لَا يُسَبِّقُ شِدًّا، قَالَ: فَجَعَلَ يَقُولُ: أَلَا مُسَابِقٌ إِلَى الْمَدِينَةِ؟ هَلْ مِنْ مُسَابِقٍ؟ فَجَعَلَ يُعِيدُ ذَلِكَ، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعْتُ كَلَامَهُ قُلْتُ: أَمَّا تُكْرِمُ كَرِيمًا، وَلَا تَهَابُ شَرِيفًا؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَا بَابِي وَأُمِّي ذَرْنِي فَلَا مُسَابِقَ الرَّجُلِ، قَالَ: "إِنْ شِئْتَ"، قَالَ: قُلْتُ: اذْهَبْ إِلَيْكَ، وَتَنَيْتُ رَجُلِي، فَطَفَرْتُ، فَعَدَوْتُ، قَالَ: فَرَبَطْتُ عَلَيْهِ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ أَسْتَبْقِي نَفْسِي، ثُمَّ عَدَوْتُ فِي إِثْرِهِ، فَرَبَطْتُ عَلَيْهِ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ، ثُمَّ إِنِّي رَفَعْتُ حَتَّى أَلْحَقَهُ، قَالَ: فَأَصُكُّهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، قَالَ: قُلْتُ: قَدْ سُبِقْتُ، وَاللَّهِ! قَالَ: أَنَا أَظُنُّ، قَالَ: فَسَبَقْتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَوَاللَّهِ! مَا لَبِثْنَا إِلَّا ثَلَاثَ لَيَالٍ حَتَّى خَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَجَعَلَ عَمِّي عَامِرٌ يَرْتَجِزُ بِالْقَوْمِ.

قوله: 'صححت حتى بدت نواجذه' بالدال المعجمة أي ألباه، وقيل: أضراسه، والصحيح الأول، وسبق بيانه في كتاب الصيام، قوله ﷺ: "كان خير فرساننا اليوم أبو قتادة، وخير رجالنا سلمة" هذا فيه استحباب الشاء على الشجعان وسائر أهل الفضائل، لاسيما عند صنعهم الجميل؛ لما فيه من الترغيب لهم ولغيرهم في الإكثار من ذلك الجميل، وهذا كله في حق من يأمن الفتنة عليه بإعجاب ونحوه.

قوله: 'ثم أعطاني رسول الله ﷺ سهمين: سهم الفارس، وسهم الراحل، فجمعتهما بي' هذا محمول على أن الزائد على سهم الراحل كان نفلاً، وهو حقيق باستحقاق النفل - ﷺ - لبديع صنعه في هذه الغزوة.

قوله: "وكاد رحل من الأنصار لا يسبق شداً" يعني عدواً على الرجلين. قوله: 'فطفرت' أي وثبت وقفرت. قوله: 'فربطت عليه شرفاً أو شرفين أستبقي نفسي' معنى ربطت: حبست نفسي عن الجري الشديد، والشرف: ما ارتفع من الأرض، وقوله: أستبقي نفسي بفتح الفاء، أي لئلا يقطعني البحر، وفي هذا دليل لجواز المسابقة على الأقدام، وهو جائز بلا خلاف إذا تسابقا بلا عوض، فإن تسابقا على عوض، ففي صحتها خلاف، الأصح عند أصحابنا: لا تصح.

تَاللّٰهِ لَوْلَا اللّٰهُ مَا اهْتَدَيْتَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا  
وَنَحْرُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعَيْنَا فَتَسَّ الْأَقْدَامُ إِنَّ لَاقِينَا  
وَأَنْزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - : "مَنْ هَذَا؟" قَالَ: أَنَا عَامِرٌ، قَالَ: "غَفَرَ لَكَ رَبُّكَ"، قَالَ: وَمَا اسْتَغْفِرُ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِنْسَانٍ يَخْصُهُ إِلَّا اسْتَشْهَدَ، قَالَ: فَنَادَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَلَى حِمَلٍ  
لَهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! لَوْلَا مَا مَتَّعْتَنَا بِعَامِرٍ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا خَيْرَ قَالَ: خَرَجَ مَلِكُهُمْ مَرْحَبٌ يَخْطُرُ  
بِسَيْفِهِ، وَيَقُولُ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْرَ أَنِّي مَرْحَبٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُّجَرَّبٌ  
إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهَّبُ  
قَالَ: وَبَرَزَ لَهُ عَمِّي عَامِرٌ، فَقَالَ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْرَ أَنِّي عَامِرٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُّغَامِرٌ  
قَالَ: فَاخْتَلَفَا ضَرْبَتَيْنِ، فَوَقَعَ سَيْفُ مَرْحَبٍ فِي ثَرَسِ عَامِرٍ، وَدَهَبَ عَامِرٌ يَسْفُلُ لَهُ، فَرَجَعَ  
سَيْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَقَطَعَ أَكْحَلَهُ، فَكَانَتْ فِيهَا نَفْسُهُ.

الوفاقي بن الرواس وسرح يعرب قوله: هكذا قال هـ: عمي، وقد سبق  
في حديث أبي الطاهر عن ابن وهب أنه قال: "أحي"، فعله كان أحاه من الرضاعة، وكان عمه من النسب.  
قوله: هو بكسر الطاء أي يرفعه مرة ويضعه أخرى، ومثله خطر العير بدنه يعطر بالكسر إد  
رفعه مرة ووضع مرة. قوله: أي نام السلاح، يقال: رجل شاكي السلاح، وشاك السلاح  
وشاك في السلاح من اشوكة، وهي القوة، والشوكة أيضاً السلاح، ومم قوله تعالى  
سورة النور (٧). قوله: هو بفتح الراء أي محرب بالشجاعة وقهر الفرسان،  
والبطل الشجاع. يقال: بطل الرجل بضم الطاء بطل بطلاً وبطولة أي صار شجاعاً.  
قوله: بالغين المعجمة أي يركب عمرات الحرب وشدائدها ويلقي نفسه فيها. قوله:  
يسفل له: أي يضربه من أسفله هو بفتح الياء وإسكان السين وضم الفاء.



قَالَ سَلَمَةُ: فَخَرَجْتُ، فَإِذَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ: بَطَلَ عَمَلُ عَامِرٍ، قَتَلَ نَفْسَهُ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَطَلَ عَمَلُ عَامِرٍ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَالَ ذَلِكَ؟" قَالَ: قُتِلَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِكَ، قَالَ: "كَذَبَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، بَلْ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ"، ثُمَّ أَرْسَلَنِي إِلَى عَلِيٍّ، وَهُوَ أَرْمَدُ، فَقَالَ: "لَأُعْطِيَكَ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَوْ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ"، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَلِيًّا، فَجِئْتُ بِهِ أَقْوَدَهُ، وَهُوَ أَرْمَدُ، حَتَّى أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَسَقَ فِي عَيْنَيْهِ فَبَرَأَ، وَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، وَخَرَجَ مَرْحَبٌ، فَقَالَ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْرٌ أَكْبَى مَرْحَبٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُجَرَّبٌ

إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهَّبُ

فَقَالَ عَلِيٌّ:

أَنَا الَّذِي سَمَّيْنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ كَلَيْتُ غَابَاتِ كَرِيهِ الْمُنْظَرَةِ

أَوْفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ

قَالَ: فَضَرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ، فَقَتَلَهُ، ثُمَّ كَانَ الْفَتْحُ عَلَى يَدَيْهِ.

قوله: قال أهل اللغة: يقال: رمد الإنسان بكسر الميم يرمد بفتحها رمدًا فهو رمد وأرمد، إذا هاجت عينه.

قوله: سمي من حيدر الأسد، وكان عليٌّ قد سمي أسدًا في أول ولادته، وكان 'مرحب' قد رأى في المنام أن أسدًا يقتله، فذكره عليٌّ ذلك ليحييه ويضعف نفسه، قالوا: وكانت أم عليٍّ سمته أول ولادته أسدًا باسم جده لأمه أسد بن هشام بن عبد مناف، وكان أبو طالب عائلاً، فلما قدم سماه علياً. و**حيدر الأسد** **ناحيدرة**. و**شرح العريب** وسمي الأسد حيدرة لعنقه، وإحاديذ العنق اقوي، ومراده: أنا الأسد على حرأته وإقدامه وقوته. قوله: **اسم الصاع** **س** معناه: أقتل الأعداء قتلاً واسعاً دريعاً، والسندرة: مكيال واسع، وقيل: هي العجلة، أي أقتلهم عاجلاً، وقيل: مأخوذ من السندرة، وهي شجرة الصوبر يعمل منها النبل والقصي. قوله: **س** يعني علياً فقتله، هذا هو الأصح أن علياً هو قاتل مَرْحَبٍ، وقيل: إن قاتل مَرْحَبٍ هو محمد بن مسلمة، قال ابن عبد البر في كتابه 'الدرر في مختصر السير': قال محمد بن إسحاق: إن محمد بن مسلمة هو قاتله، قال: وقال غيره: إنما كان قاتله علياً، قال ابن عبد البر: هذا هو الصحيح عدداً، ثم روي ذلك بإساده عن سمة وريدة، قال ابن الأثير: الصحيح الذي عليه أكثر أهل الحديث، وأهل السير أن علياً هو قاتله، والله أعلم.



أَحْمَدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ بِهَذَا (الْحَدِيثِ بِطَوْلِهِ).  
وَحَدَّثَ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ السَّلْمِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّادٍ بِهَذَا.

= فوائد الحديث واعلم أن في هذا الحديث أنواعاً من العلم سوى ما سبق التنبيه عليه، منها: أربع معجزات لرسول الله ﷺ، إحداها: تكثير ماء الخديبة. والثانية: إراء عبي عني ﷺ. والثالثة: الإحار بأنه يفتح الله على يديه، وقد جاء التصريح به في رواية غير مسلم هذه. والرابعة: إحارته ﷺ بأهله بقرون في 'عطفاً'، وكان كذلك. ومنها: حوار الصلح مع العدو. ومنها: بعث الطلائع وحوار المسابقة على الأرحل بلا عوض وفضيلة الشجاعة والقوة.

ومنها: مناقب سلمة بن الأكوع وأبي قتادة والأحرص الأسعدي ﷺ. ومنها: حوار إنشاء على من فعل حميلاً واستحباب ذلك إذا ترتب عليه مصلحة، كما أوضحناه قريباً. ومنها: حوار عفر حيل العدو في القتال، واستحباب الرحل في الحرب، وحوار قول الرامي والطاعن والصارب حذها وأنا فلان أو ابن فلان. ومنها: حوار الأكل من العبيمة، واستحباب التميل منها لمن صعب صعباً حميلاً في الحرب، وحوار الإرداف على الدابة المطبقة، وحوار المباررة بغير إذن الإمام كما نازر عامر. ومنها: ما كانت الصحابة ﷺ عليه من حب الشهادة والحرص عليها. ومنها: إلقاء النفس في عمرات القتال، وقد اتفقوا على حوار التعرير بالنفس في الجهاد في مبارزة وغوها. ومنها: أن من مات في حرب الكفار بسبب القتال يكون شهيداً، سواء مات بسلاحهم أو رمته دابة أو غيرها، أو عاد عليه سلاحه، كما جرى لعامر. ومنها: تفقد الإمام الجيش ومن رآه بلا سلاح أعطاه سلاحاً.

## [٤٥- باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ الآية]

٤٦٧٦- (١) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِذُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ ثَمَانِينَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَبَطُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَبَلِ التَّنْعِيمِ مُتَسَلِّحِينَ، يُرِيدُونَ غِرَّةَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَأَخَذَهُمْ سَلْمًا، فَاسْتَحْيَاهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَنْ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ (الفتح: ٢٤).

## [٤٥- باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ الآية]

شرح الغريب قوله: يريدون غرته أي غفلته. قوله: 'وأخذهم سلباً': ضبطوه بوجهين: أحدهما بفتح السين واللام، والثاني: بإسكان اللام مع كسر السين وفتحها، قال الحميدي: ومعناه: الصلح، قال القاضي في "المشارك": هكذا ضبطه الأكثرون، قال فيه وفي الشرح: الرواية الأولى أظهر. ومعناها: أسرهم، والسلم: الأسر، وحزم الخطابي بفتح اللام والسين، قال: والمراد به الاستسلام والإذعان كقوله تعالى: ﴿وَأَنْقَرُوا لَكُمْ لَسَلْمًا﴾ (النساء: ٩٠) أي الانقياد، وهو مصدر يقع على الواحد والاثنتين والجمع، قال ابن الأثير: هذا هو الأشبه بالقصة، فإنهم لم يواظبوا صلحاً، وإنما أخذوا قهراً، وأسلموا أنفسهم عجزاً، قال: وللقول الآخر وجه، وهو أنه لما لم يجز معهم قتال، بل عجزوا عن دفعهم والنجاة منهم، فرضوا بالأسر، فكأنهم قد صولحوا على ذلك.

• • • • •



٤٦٨٠ - (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَهُوَ أَبُو مَعْمَرٍ الْمِنْقَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْهَزَمَ نَاسٌ مِنَ النَّاسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبُو طَلْحَةَ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ مُحَبَّبٌ عَلَيْهِ بِحَجَفَةٍ\* قَالَ: وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَجُلًا رَامِيًا شَدِيدَ التَّزَعُّعِ، وَكَسَّرَ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ: فَكَانَ الرَّجُلُ يَمُرُّ مَعَهُ الْجَعْبَةُ مِنَ النَّبْلِ،\* فَيَقُولُ: انْثَرَاهَا لِأَبِي طَلْحَةَ، قَالَ: وَيُشْرِفُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى الْقَوْمِ. فَيَقُولُ أَبُو طَلْحَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي! لَا تُشْرِفْ لَا يُصَبِّكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ، نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ، قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَإِنَّهُمَا لَمُشْمَرَتَانِ، أَرَى خَدَمَ سُوقِهِمَا، تَقْلَانِ الْقَرَبَ عَلَى مَتُونِهِمَا، ثُمَّ تُفَرِّغَانِهِ فِي أَفْوَاهِهِمْ، ثُمَّ تَرْجِعَانِ، فَتَمْلَأْنِيهَا، ثُمَّ تَحْيِيَانِ فُرْعَانِيهِ فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ، وَلَقَدْ وَقَعَ السَّيْفُ مِنْ يَدَيَّ أَبِي طَلْحَةَ، إِمَّا مَرَّتَيْنِ وَإِمَّا ثَلَاثًا مِنَ النَّعَاسِ.

=السقي والمداواة ونحوهما، وهذه المداواة لمحارمهن وأرواحهن، وما كان منها لغيرهم لا يكون فيه مس بشرة إلا في موضع الحاجة.

**عط الاسم وشرح العريب** قوله: 'أبو معمر سعد' هو بكسر الميم وإسكان البون وفتح القاف، مسوب إلى منقر بن عبيد بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد بن مائة بن عيم بن مرة بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر بن ندار بن معد بن عدنان. قوله: 'محجوب عنه حجه' أي مترس عنه ليقية سلاح الكفار. قوله: 'كان له صحبه' أي شديد - ح أي شديد الرمي. قوله: "الحجة": بفتح الحيم. قوله: 'أبي حبه' سوفيا. هو بفتح الحاء المعجمة والذال المهملة الواحدة حدمة، وهي الخلخال، وأما السوق: فجمع ساق، وهذه الرواية للخدم لم يكن فيها شيء؛ لأن هذا كان يوم أحد قبل أمر النساء بالحجاب، وتحريم النظر إليهن؛ ولأنه لم يذكر هنا أنه تعمد النظر إلى نفس الساق، فهو محمول، على أنه حصلت تلك النظرة فجأة بغير قصد، ولم يستدعها. قوله: "نحري دون نحرِكَ": هذا من مناقب أبي طلحة الفاحرة. قوله: 'أبي من ههنا' أي على ظهورهما، وفي هذا الحديث احتلاط النساء في الغزو برجالهن في حال القتال لسقي الماء ونحوه.

\*قوله: 'محجوب عنه حجه'. أي مترس عليه يقية بها، ويقال للترس: الحوبة وقيل: أي قاطع بينه وبين سلاح الكفار من الجوب. بمعنى القطع. ويتحجب بفعل منه.

\*قوله: "معه الجعبة من النبل": الجعبة: الكنانة التي يجعل فيها السهام.

## [٤٧- باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم...]

٤٦٨١- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خُمْسٍ خِلَالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلَا أَنْ أَكْتُمَ عِلْمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، كَتَبَ إِلَيْهِ نَجْدَةُ: أَمَّا بَعْدُ، فَأَخْبِرْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانِ؟ وَمَتَى يَنْقَضِي يُتَمُّ الْيَتِيمِ؟ وَعَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتُ نَسَأَلْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ، فَيَدَاوِيَنَّ الْحَرْحَى وَيُحْذِنَنَّ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا بِسَهْمٍ، فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ، وَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانِ، فَلَا تَقْتُلِ الصَّبِيَّانِ، .....

## ٤٧- باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم، والهبي عن قتل صبيان أهل الحرب

قوله: **فقال ابن عباس** لولا أن أكتم علمًا، كُتِبَ إِلَيْهِ يعني إلى نجدة الحروري من الخوارج، معناه: أن ابن عباس يكره نجدة؛ لبدعته؛ وهي كونه من الخوارج الذين يرمقون من الدين مروق السهم من الرمية، ولكن لما سأله عن العلم لم يمكنه كتمه، فاضطر إلى جوابه، وقال: لولا أن أكتم علمًا ما كتبت إليه: أي لولا أنني إذا تركت الكتابة أصبح كاتمًا للعلم، مستحقًا لو عيّد كاتمته لما كتبت إليه.

**قول الأكثر أن المرأة والعبد لا يسهم لهما في القتال بل يرضخ لهما** قوله: **لا يسهم لهما**، مدحون جرحى وجدين من غنيمته، **ولا يسهم لهما**، مدحون جرحى وجدين من غنيمته، وفيه حضور النساء العرو ومدافن الجرحى كما سبق في الباب قبله، وقوله: **الجرحى** هو بضم الباء وإسكان الحاء المهملة وفتح الدال المعجمة، أي يعطون تلك العطية، وتسمى الرضخ، وفي هذا أن المرأة تستحق الرضخ ولا تستحق السهم، وهذا قال أبو حنيفة والثوري والليث والشافعي وجمهور العلماء، وقال الأوراعي: تستحق السهم إن كانت تقاتل أو تدأوي الجرحى، وقال مالك: لا رضخ لهما، وهذان المذهبان مردودان بهذا الحديث الصحيح الصريح.

قوله بعد هذا: "وسألت عن المرأة والعبد هل كان لهم سهم معلوم إذا حضروا البأس، وأنهم لم يكن لهم سهم معلوم إلا أن يحذيا من عنائهم القوم": فيه أن العبد يرضخ له ولا يسهم له، وهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء، وقال مالك: لا رضخ له، كما قال في المرأة، وقال الحسن وابن سيرين والنخعي والحكم: إن قاتل أسهم له. قوله: **إن رسول الله ﷺ لم يكن يسهم لنساء، ولا يقتل نصيبان**.

وَكُتِبَتْ تَسْأَلُنِي: مَتَى يَنْقَضِي يَتَمُّ الْيَتِيمِ؟ فَلَعَمْرِي إِنَّ الرَّجُلَ لَتَنْتَبِتَ لِحَيْتُهُ، وَإِنَّهُ لَضَعِيفُ الْأَخْذِ لِنَفْسِهِ، ضَعِيفُ الْعَطَاءِ مِنْهَا، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحِ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ، فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتَمُ، وَكُتِبَتْ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا، فَأَبَى عَلَيْنَا قَوْمُنَا ذَلِكَ.

٤٦٨٢- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ أَنَّ تَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ جَلَالٍ يَمِثِلُ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ حَاتِمٍ: وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ، فَلَا تَقْتُلِ الصَّبِيَّانَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مَا عِلْمَ الْخَضِرُ مِنْ الصَّبِيِّ الَّذِي قَتَلَ.

**فوائد الحديث:** فيه: النهي عن قتل صبيان أهل الحرب، وهو حرام إذا لم يقاتلوا، وكذلك النساء، فإن قاتلوا جاز قتلهم. قوله: "وَكُتِبَ تَسْأَلُنِي مَتَى يَنْقَضِي يَتَمُّ الْيَتِيمِ؟ فَلَعَمْرِي إِنَّ الرَّجُلَ لَتَنْتَبِتَ لِحَيْتُهُ، وَإِنَّهُ لَضَعِيفُ الْأَخْذِ لِنَفْسِهِ، ضَعِيفُ الْعَطَاءِ مِنْهَا، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحِ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ، فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتَمُ" معنى هذا: متى ينقضي حكم اليتيم، ويستقل بالتصرف في ماله، وأما نفس اليتيم، فينقضي بالبلوغ، وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: "لا يتم بعد الحلم".

**أقوال أهل العلم في مدة انقطاع حكم اليتيم:** وفي هذا دليل للشافعي ومالك وجهاهير العلماء أن حكم اليتيم لا ينقطع بمجرد البلوغ ولا بعلو السن، بل لا بد أن يظهر منه الرشد في ديه وماله. وقال أبو حنيفة: إذا بلغ خمسا وعشرين سنة زال عنه حكم الصبيان، وصار رشيدا يتصرف في ماله، ويجب تسليمه إليه وإن كان غير ضابط له. \*\* وأما الكثير إذا طرأ تذييره، فمذهب مالك وجهاهير العلماء، وجوب الحجر عليه، وقال أبو حنيفة: لا يحجر، =

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم:** قوله: 'فإذا أخذ نفسه من صالح ما يأخذ الناس...' يعني ظهر منه الرشد في معاملته مع الناس، وبه استدلل الأئمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد ﷺ على أن اليتيم لا يدفع إليه ماله حتى يؤنس منه الرشد وإن صار شيخا. وقال أبو حنيفة ﷺ: ينتظر رشده بعد البلوغ إلى أن يبلغ خمسا وعشرين سنة من عمره، فإذا بلغ خمسا وعشرين، دفع إليه ماله وإن لم يكن رشيدا. كذا في الدر المختار وشرحه رد المختار، كتاب الحجر.

وقال الألوسي ﷺ في روح المعاني (٤: ٢٠٧): "ومن أمعن النظر فيما ذهب إليه الإمام الأعظم ﷺ علم أن نظره في ذلك دقيق؛ لأن اليتيم بعد أن بلغ مبلغ الرجال، واعتبر إيمانه وكفره، وصار مورد الخطابات الإلهية والتكاليف الشرعية، وسلم الله تعالى إليه نفسه يتصرف بها حسب اختياره المترتب عليه المدح والذم والثواب والعقاب، كان منع ماله عنه، وتصرف الغير به أشبه الأشياء بالظلم...". (تكملة فتح الملهم: ٢٥٣/٣)

وزاد إسحاق في حديثه عن حاتم: وَتُمَيِّزُ الْمُؤْمِنَ، فَتَقْتُلُ الْكَافِرَ، وَتَدْعُ الْمُؤْمِنَ.

قال ابن القصار وغيره: الصحيح الأول، وكأنه إجماع. قوله: **وَتُمَيِّزُ الْمُؤْمِنَ**، معناه: خمس خمس العيمة الذي جعله الله لدوي القرى، وقد اختلف العلماء فيه، فقال الشافعي مثل قول ابن عباس، وهو أن خمس الخمس من الفية والعيمة يكون لدوي القرى، وهم عند الشافعي والأكثرين أبو هاشم وأبو المطلب. **قوله: "أَيُّ رَأَوْا أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ إِلَيْنَا، بَلْ يَصْرَفُونَهُ فِي الْمَصَاحِجِ، وَأَرَادَ يَقُومُهُ وَلَاؤُهُ الْأَمْرِ مِنْ بَنِي أُمِيَّةٍ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي "سِسْ أَيْ دَاوُدَ" فِي رِوَايَةٍ لَهُ بِأَنَّهُ سَوَّلَ بِحُدَّةٍ لِبْنِ عَبَّاسٍ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ كَأَنَّهُ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَكَانَتْ فِتْنَةُ ابْنِ الزُّبَيْرِ عِدَّةَ صُغُرٍ وَسِتِّينَ سَنَةً مِنَ الْحَجَرَةِ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: "يُحَوَّرُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: "أَيُّ دَاكٍ عَيْنِيَا قَوْمًا" مِنْ بَعْدِ الْمَصْحَابَةِ، وَهَمَّ يَزِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ."**

قوله: **وَتَدْعُ الْمُؤْمِنَ**، معناه: أن الصبيان لا يحل قتلهم، ولا يحل لك أن تتعلق بقصة الحصر وقتله صبيًا، فإن الحصر ما قتله إلا بأمر الله تعالى له على التعيين، كما-

**قال في نكته فتح الملهم** وقال الحنفية: إن خمس العيمة يقسم على ثلاثة سهام: سهم لبيتامي، وسهم للمساكين، وسهم لابس السيل، يدخل فقراء دوي القرى فيهم ويقدمون، ولا يدفع إلى أعميائهم، وهو مذهب الخلفاء الأربعة الراشدين، وأما سهم دوي القرى المذكور في القرآن الكريم، فقيل: إنه سقط بوفاء النبي ﷺ، كما سقط سهم الله ورسوله، فانصرف إلى مصالح المسلمين، وقيل: إن النبي ﷺ كان يعطي دوي قراته لصرفهم، فكان معيولاً بالصرة. وقيل: إن ما ذكره الله تعالى من مصارف العيمة، إنما هو بيان للمصرف، لا للاستحقاق الدائم، ولذلك، فالإمام في العينة بالخيار في صرفها إلى ما شاء من هذه المصارف. وقيل: إن من أراد من دوي القرى أقارب المسلمين، كما في قوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأُصْحَابُ الْمَسْجِدِ** (سورة: ١٧٧)، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٤/٣)

**قال في نكته فتح الملهم** وإنما تكلف النووي بهذا احترازاً من القول بأن المراد من 'القوم' في قول ابن عباس الخلفاء الراشدون؛ فلا يلزم الشافعية مخالفة الخلفاء الراشدين. وقد عرفت أن مذهب الخلفاء الراشدين على خلاف مذهب ابن عباس ثابت بالروايات السبعة التي ذكرناها، حتى إن رواية أبي داود التي أشار إليها النووي، قد ذكر في آخرها قول ابن عباس نفسه: **وَقَدْ كَانَ عُمَرُ عَرَضَ عَيْنِيَا مِنْ ذَلِكَ عَرَضَ رَأْيَاهُ دُونَ حَقِّهَا، فَرَدَدْنَاهُ عَلَيْهِ، وَأَبَيَا أَنْ يَقْبَلَهُ.** وهو صريح في أن مذهب عمر كان على خلاف ما يقوله ابن عباس، والصحيح أن المراد بقوله: **"فَأَبَى عَيْنِيَا قَوْمًا"**: الخلفاء الراشدون. ولا يرم من كون خدة سألته أيام ابن الزبير أن يكون المراد ولاية الأمر من بني أمية، ولا سيما حين يصرح ابن عباس في نفس الرواية بكون رأي عمر مخالفاً لرأيه. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٨/٣)



٤٦٨٣ - (٣) . **وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْرِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ قَالَ: كَتَبَ نَحْدَةُ بْنُ عَامِرٍ الْحَرُورِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنِ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ يَحْضُرَانِ الْمَغْنَمَ، هَلْ يُقَسَّمُ لَهُمَا؟ وَعَنْ قَتْلِ الْوَلَدَانِ؟ وَعَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ الْيَتَمُ؟ وَعَنْ ذَوِي الْقُرْبَى، مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ لِيَزِيدَ: اكْتُبْ إِلَيْهِ، فَلَوْلَا أَنْ يَقَعَ فِي أَحْمُقَةٍ مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، اكْتُبْ: إِنَّكَ كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ يَحْضُرَانِ الْمَغْنَمَ، هَلْ يُقَسَّمُ لَهُمَا شَيْءٌ؟ وَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُمَا شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُحْذَيَا، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ قَتْلِ الْوَلَدَانِ؟ وَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْتُلْهُمَا، وَأَنْتَ فَلَا تَقْتُلُهُمَا، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ مِنْهُمْ مَا عَلِمَ صَاحِبُ مُوسَى مِنَ الْعَلَامِ الَّذِي قَتَلَهُ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْيَتِيمِ، مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتَمِ؟ وَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ حَتَّى يَبْلُغَ وَيُؤَنَسَ مِنْهُ رُشْدٌ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ ذَوِي الْقُرْبَى، مَنْ هُمْ؟ وَإِنَّا زَعَمْنَا أَنَا هُمْ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا.**

٤٦٨٤ - (٤) . **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ قَالَ: كَتَبَ نَحْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ.**

**قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، بِطَوِيلِهِ.**

**- قال في آخر القصة: ... معناه: من يكون إذا عاش إلى البوع مؤمناً، ومن يكون إذا عاش كافراً، فمن علمت أنه يبلغ كافراً فاقتله، كما علم الحصر أن ذلك الصبي لو بلغ لكان كافراً، وأعلمه الله تعالى ذلك، ومعلوم أنك أنت لا تعلم ذلك، فلا تقتل صبيّاً.**

**قوله: ... معناه: من يكون إذا عاش إلى البوع مؤمناً، ومن يكون إذا عاش كافراً، فمن علمت أنه يبلغ كافراً فاقتله، كما علم الحصر أن ذلك الصبي لو بلغ لكان كافراً، وأعلمه الله تعالى ذلك، ومعلوم أنك أنت لا تعلم ذلك، فلا تقتل صبيّاً.**

**شرح لغز قوله: ... هي صفة الغفرة ونسيم يعني فعلاً من أفعال الحمقى، ويرى رأياً كرايهم، ومثله قوله في الرواية الأخرى: ... يعني بالتز: الفعل القبيح، وكل مستقبح يقال له: التز والخبيث والرجس والقذر والقاذورة. قوله: ... يعني لا يقطع عنه حكمه اليتم كما سبق، وأراد بالاسم الحكم.**

٤٦٨٥ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -وَالْفُظُّ لَهُ-، قَالَ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ قَالَ: كَتَبَ نَحْدَةُ بْنُ عَامِرٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَشَهِدْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ حِينَ قَرَأَ كِتَابَهُ وَحِينَ كَتَبَ جَوَابَهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ أَرَدْتُهُ عَنْ نَثْنٍ يَقَعُ فِيهِ مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، وَلَا نِعْمَةً عَيْنٍ\* قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنَّكَ سَأَلْتَ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ، مَنْ هُمْ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَرَى أَنَّ قَرَابَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُمْ نَحْنُ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا، وَسَأَلْتَ عَنِ الْيَتِيمِ، مَتَى يَنْقَضِي يَتَمُّهُ؟ وَإِنَّهُ إِذَا بَلَغَ النِّكَاحَ وَأُوْنِسَ مِنْهُ رُشْدٌ وَدُفِعَ إِلَيْهِ مَالُهُ، فَقَدْ انْقَضَى يَتَمُّهُ، وَسَأَلْتَ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْتُلُ مِنْ صِيبَانِ الْمُشْرِكِينَ أَحَدًا؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا، وَأَنْتَ، فَلَا تَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مِنْهُمْ مَا عَلِمَ الْحَضِرُ مِنَ الْعِلَامِ حِينَ قَتَلَهُ، وَسَأَلْتَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ، هَلْ كَانَ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِذَا حَضَرُوا الْبَأْسَ؟ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِلَّا أَنْ يُحْذَبَا مِنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ.

٤٦٨٦ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ صَيْفِي، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ قَالَ: كَتَبَ نَحْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرَ بَعْضَ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَتِمَّ الْقِصَّةَ، كِإِثْمَامٍ مَنِ ذَكَرْنَا حَدِيثَهُمْ.

٤٦٨٧ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، أَخْلَفَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ، فَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ، وَأُدَاوِي الْحَرْحَى، وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى.

قوله: **ولا نعمة عين** هو يضم النون وفتحها، أي مسرة عين، ومعناه: لا تمر عيه، يقال: نعمة عين، ونعمة عين، ونعمي عين نعماً ونعيم عين ونعام عين بمعنى: وأعم الله عليك، أي أفرها، فلا يعرض لك نكد في شيء من =

\*قوله: **ولا نعمة عين** بضم النون وفتحها: أي قرة عين، والتقدير: ولا نعمت العين بالكتابة إليه نعمة. والجملة عطف على جملة: ما كتبت إليه.

٤٦٨٨ - (٨) **وحدثنا عمرو الناقد**: **حدثنا يزيد بن هارون**: **حدثنا هشام بن حسان** بهذا الإسناد **تحوة**.

الأمور. قوله: **بحصرو سمن** بالباء الموحدة، وهو الشدة، والمراد هنا، الحرب.

• • • •

## [ ٤٨ - باب عدد غزوات النبي ﷺ ]

٤٦٨٩ - (١) **حدثنا محمد بن المثنى** وأبو بشار - **واللفظ لأبي المثنى** - قالوا: **حدثنا محمد بن جعفر**: **حدثنا شعبة عن أبي إسحاق** أن عبد الله بن يزيد خرج يستسقي بالناس، فصلى ركعتين، ثم استسقى، قال: **فلقيت يومئذ زيد بن أرقم**، وقال: **ليس بيني وبينه غير رجل، أو بيني وبينه رجل**، قال: **فقلت له: كم غزا رسول الله ﷺ؟** قال: **تسع عشرة**، فقلت: **كم غزوت أنت معه؟** قال: **سبع عشرة غزوة**، قال: **فقلت: فما أول غزوة غزاها؟** قال: **ذات العسير أو العشير**.

٤٦٩٠ - (٢) **حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة**: **حدثنا يحيى بن آدم**: **حدثنا زهير عن أبي إسحاق**، عن زيد بن أرقم سمعه منه أن رسول الله ﷺ **غزا تسع عشرة غزوة**، **وحج بعثما هاجر حجة لم يحج غيرها، حجة الوداع**.

## [ ٤٨ - باب عدد غزوات النبي ﷺ ]

**تأمل** هل تعلم واسم في عدد غزوات النبي ﷺ **وسراياه** ذكر في الباب من رواية زيد بن أرقم وجابر وبريدة: **سراياه** جمع **سراية** وفي رواية بريدة: **سرايا** من **سرا** قد اختلف أهل المعاري في عدد غزواته **وسراياه**، فذكر ابن سعد وغيره عددهن مفعلات على ترتيبهن، فبلغت تسعا وعشرين غزاة، وستا وخمسين سرية، قالوا: قاتل في تسع من غزواته، وهي: بدر وأحد والمريسيع والخندق وقرظلة وخيبر والفتح وحين والطائف، هكذا عدوا الفتح فيها، وهذا على قول من يقول: فتحت مكة غنوة، وقد قدمنا بيان الخلاف فيها.

**تأمل قول بريدة** **وعسط كلسه العشرة** ولعل بريدة أراد بقوله: "قاتل في ثمان" إسقاط غزاة الفتح، ويكون مذهبه أنها فتحت صلحا كما قاله الشافعي وموافقه. قوله: **سراياه** من **سرا** **سراياه** هكدا في جميع نسخ صحيح مسلم "العسير أو العشير" العين مضمومة، والأول بالسین المهملة، والثاني بالمعجمة، وقال القاضي في "المشارك": هي ذات العشرة بضم العين وفتح الشين المعجمة، قال: وجاء في كتاب "المعاري" يعني من صحيح البحاري عسير بفتح العين وكسر السين المهملة خذف الهاء، قال: والمعروف فيها "العشرة" مصعرة بالشين المعجمة والهاء، قال: وكذا ذكرها أبو إسحاق، وهي من أرض مدح. **لصوب في هذا الاسناد زهير عن أبي إسحاق** قوله: "وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن آدم حدثنا"

٤٦٩١ - (٣) **حَدَّثَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً. قَالَ جَابِرٌ: لَمْ أَشْهَدْ بَدْرًا وَلَا أُحُدًا، مَنَعَنِي أَبِي، فَلَمَّا قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ يَوْمَ أُحُدٍ، لَمْ أَتَخَلَّفْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ قَطًّا.

٤٦٩٢ - (٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْحَرَمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَقْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَاتِلٌ فِي ثَمَانٍ مِنْهُنَّ. وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٌ: مِنْهُنَّ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ.

٤٦٩٣ - (٥) **وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ**: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ كَثْمَسٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ عَشْرَةَ غَزْوَةً.

٤٦٩٤ - (٦) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ**: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ وَهُوَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، وَخَرَجْتُ فِيمَا يَبْعَثُ مِنَ الْبُعُوثِ تِسْعَ غَزَوَاتٍ، مَرَّةً عَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، وَمَرَّةً عَلَيْنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ.

٤٦٩٥ - (٧) **وَحَدَّثَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي كِلْتاهُمَا: سَبْعَ غَزَوَاتٍ.

وهيب عن أبي إسحاق عن زيد بن أرقم: هكذا هو في أكثر نسخ بلادنا "وهيب عن أبي إسحاق"، وفي بعضها "رهير عن أبي إسحاق"، ونقل القاسمي أيضاً الاختلاف فيه، قال: وقال عبد العتي: الصواب رهير، وأما "وهيب" فخطأ، قال: لأن وهيباً لم يلق أنا إسحاق، وذكر حلف في "الأطراف"، فقال: رهير، ولم يذكر: وهيباً. **التوفيق بين الروايات** قوله: **عن جابر** لا **عن جابر**، قال القاسمي: كذا في رواية مسلم أن جابراً لم يشهدهما، وقد ذكر أبو عبيد أنه شهد بداراً، قال ابن عبد البر: الصحيح أنه لم يشهدهما، وقد ذكر ابن الكلبي أنه شهد أحداً.

قوله: **"عن جابر قال غزوت مع رسول الله ﷺ سبعة عشر مرة"** هذا صريح منه بأن =

.....

---

=عزوات رسول الله ﷺ لم تكن محصورة في تسع عشرة، بل زائدة، وإنما مراد زيد بن أرقم وبريدة بقولهما: تسع عشرة، أن منها تسع عشرة كما صرح به جابر، فقد أحبر جابر أنها إحدى وعشرون كما ترى، وقد قدمنا أنها سبع وعشرون.

وأما قوله في الرواية الأخرى عن بريدة: **سب عشرة عروة**، فليس فيه نفي الزيادة.

• • • •

## [٤٩ - باب غزوة ذات الرقاع]

٤٦٩٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَامِرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، وَنَحْنُ سِتَّةُ نَفَرٍ بَيْنَنَا بَعِيرٌ نَعْتَقِبُهُ، قَالَ: فَنَقَبْتُ أَقْدَامُنَا، فَنَقَبْتُ قَدَمَايَ، وَسَقَطْتُ أَظْفَارِي، فَكُنَّا نُلْفَ عَلَى أَرْجُلِنَا الْخِرْقَ، فَسُمِّيَتْ غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ؛ لِمَا كُنَّا نُعَصِّبُ عَلَى أَرْجُلِنَا مِنَ الْخِرْقِ.

قَالَ أَبُو بُرْدَةَ: فَحَدَّثَ أَبُو مُوسَى بِهَذَا الْحَدِيثِ، ثُمَّ كَرِهَ ذَلِكَ، قَالَ: كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا مِنْ عَمَلِهِ أَفْشَاهُ.

قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: وَزَادَنِي غَيْرُ بُرَيْدٍ: وَاللَّهُ يَجْزِي بِهِ.

## [٤٩ - باب غزوة ذات الرقاع]

قوله: 'وَحْنُ سِتَّةِ نَفَرٍ بَيْنَنَا بَعِيرٌ نَعْتَقِبُهُ' أي يركبه كل واحد ما نوبة، فيه: حوار مثل هذا إذا لم يضر بالمركوب.

شرح العريب ووجه تسمية غزوة ذات الرقاع بها وفائدة الحديث قوله: 'نَقَبْتُ أَقْدَامَنَا' هو بفتح الون وكسر القاف، أي قرحت من الحفاء، قوله: 'سُمِّيَتْ ذَاتُ رِقَاعٍ' هذا هو الصحيح في سب تسميتها، وقيل: سميت بذلك نجبل هناك فيه بياض وسواد وحمرة، وقيل: سميت باسم شجرة هناك، وقيل: لأنه كان في ألويتهم رقاع، ويحتمل أنها سميت بالجموع.

قوله: 'وَكَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا مِنْ عَمَلِهِ أَفْشَاهُ': فيه استحباب إحياء الأعمال الصالحة، وما يكادها العبد من المشاق في طاعة الله تعالى، ولا يظهر شيئاً من ذلك إلا لمصلحة مثل بيان حكم ذلك الشيء، والتنبيه على الاقتداء به فيه ونحو ذلك، وعلى هذا يحمل ما وجد للسلف من الأخبار بذلك.



## [ ٥٠ - باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر ]

٤٦٩٧- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ، ح: وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نِيَارٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيَّيرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ بَدْرٍ، فَلَمَّا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ أَذْرَكَهُ رَجُلٌ، قَدْ كَانَ يُذَكِّرُ مِنْهُ جُرْأَةً وَنَحْدَةً، فَفَرَّحَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِئِينَ رَأَوْهُ، فَلَمَّا أَذْرَكَهُ، قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: جِئْتُ لَأَتَّبِعَكَ وَأُصِيبَ مَعَكَ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ".

قَالَتْ: ثُمَّ مَضَى، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالشَّجَرَةِ أَذْرَكَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، قَالَ: "فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ"، قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ فَأَذْرَكَهُ بِالْبَيْدَاءِ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ: "تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ! فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَانْطَلِقْ".

## ٥٠ - باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر

قوله: عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ، وَكَذَا نَقَاهُ الْقَاسِي عَنْ جَمِيعِ رَوَاةِ مُسْنَدِهِ، قَالَ: وَصَبَّطَهُ بَعْضُهُمْ بِإِسْكَامَاهَا، وَهُوَ مَوْضِعٌ عَلَى نَحْوِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ. قوله ﷺ: "فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ"، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: "أَنْ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَانَ بِبُصْعَوَانَ مِنْ أُمِيَّةٍ قَبْلَ إِسْلَامِهِ".

**أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الاسْتِعَانَةِ بِالْمُشْرِكِ فِي الْقِتَالِ وَالرَّصْحِ لَهُ** فَأَحَدُ طَائِفَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِأَحَدِثِ الْأَوَّلِ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ: إِنْ كَانَ الْكَافِرُ حَسْبَ الرُّأْيِ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَدَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الاسْتِعَانَةِ بِهِ اسْتَعِينَ بِهِ، وَإِلَّا فَيَكْفُرُهُ، وَجَمَلَ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى هَدْيِ الْحَالَيْنِ، وَإِذَا حَضَرَ الْكَافِرُ بِالْإِدْنِ رَضِيَ بِهِ، وَلَا يَسْهُمُ لَهُ، هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْحَمْوَورِ، وَقَالَ الرَّهْرِيُّ وَالْأَوْرَاعِيُّ: يَسْهُمُ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**نَاوِيلُ قَوْلِ عَائِشَةَ ﷺ** قَوْلُهُ: "عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ، وَكَذَا هُوَ فِي النَّسَخِ "حَتَّى إِذَا كُنَّا"، فَيَحْتَمِلُ أَنْ عَائِشَةَ كَانَتْ مَعَ الْمُودَعِينَ، فَرَأَتْ ذَلِكَ، وَتَحْتَمِلُ أَنَّهَا أَرَادَتْ يَقُولُهَا: "كُنَّا" كَانَ الْمُسْلِمُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## [٣٥ - كتاب الإمارة]

## [١- باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش]

٤٦٩٨- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عُقَيْنَانَ الْجَزَامِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزَّادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ: يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ عَمْرُو: رِوَايَةٌ-: "النَّاسُ تَبَعُ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ مُسْلِمُهُمْ لِمُسْلِمِهِمْ وَكَافِرُهُمْ لِكَافِرِهِمْ".

٤٦٩٩- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "النَّاسُ تَبَعُ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُسْلِمُهُمْ تَبَعُ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبَعُ لِكَافِرِهِمْ".

٤٧٠٠- (٣) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "النَّاسُ تَبَعُ لِقُرَيْشٍ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ".

٤٧٠١- (٤) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ".

## [٣٥ - كتاب الإمارة]

## [١- باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش]

قوله ﷺ: "الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم وكافرهم لكافرهم". وفي رواية: "الناس تبع لقريش في الخير والشر". وفي رواية: "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس شاة". وفي رواية البخاري: "ما بقي منهم اثنان".

الكلام حول كون الخلافة في قريش والرد على المخالف: هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر أن الخلافة محتصة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة، وكذلك بعدهم.=

٤٧٠٢- (٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: ح وَحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْوَاسِطِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانَ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: دَحَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقُضِي حَتَّى يَمُضِيَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً"، قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّم بِكَلَامٍ خَفِيَ عَلَيَّ، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

= ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرض بخلاف من غيرهم، فهو محجوب بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة،\* قال القاضي: اشتراط كونه قريشاً هو مذهب العلماء كافة، قال: وقد احتج به أبو بكر وعمر ﷺ على الأنصار "يوم السقيفة"، فلم يكره أحد، قال القاضي: وقد عدها العلماء في مسائل الإجماع، ولم يقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا، وكديث من بعدهم في جميع الأعصار، قال: ولا اعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش، ولا بسحافة ضرار بن عمرو في قوله: أن غير القرشي من السط وغيرهم يقدم على القرشي لحوال جمعه أن عرض منه أمر، وهذا الذي قاله من باطل القول وحرفه مع ما هو عليه من مخالفة إجماع المسلمين، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "الناس تبع لقرش في خير وشر"، فمعناه في الإسلام والجاهلية، كما هو مصرح به في الرواية الأولى؛ لأهم كانوا في الجاهلية رؤساء العرب، وأصحاب حرم الله، وأهل حج بيت الله، وكانت العرب تنظر لإسلامهم، فلما أسلموا وفتحت مكة تبعهم الناس، وجاءت وفود العرب من كل جهة، ودخل الناس في دين الله أفواجا، وكذلك في الإسلام هم أصحاب الخلافة والناس تبع لهم، وبين ﷺ أن هذا الحكم مستمر إلى آخر الدنيا ما بقي من الناس أثنان، وقد ظهر ما قاله ﷺ، فمن رماه ﷺ إلى الآن الخلافة في قريش من غير مراعاة هم فيها، وتبقى كذلك ما بقي أثنان كما قاله ﷺ. قال القاضي عياض: استدلل أصحاب الشافعي بهذا الحديث على فصيلة الشافعي. قال: ولا دلالة فيه لهم؛ لأن المراد تقدم قريش في الخلافة فقط. قلت: هو حجة في مزية قريش على غيرهم، والشافعي قريشي.

التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ: "إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم ثا عشر حقه منهم من قرش". =

\*\* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عما الله عنه: في حكاية الإجماع على هذه المسألة نظر، فإنه قد روي عن عدة من علماء المسلمين خلاف في هذا، وقد عد علماء أصول الفقه والكلام هذا الشرط من الشروط اختلف فيها... (إلى أن قال:): وأما حديث الباب وحديث: "الأئمة من قريش"، فحمله الدين لم يشترطوا القرشية على أنه خبر، وليس اشتراط لعقد الخلافة، كما في قوله عليه السلام: "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان". (تكملة فتح الملهم: ٢٨١/٣)

٤٧٠٣- (٦) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا"، ثُمَّ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلِمَةٍ خَفِيفَةٍ عَلَيَّ، فَسَأَلْتُ أَبِي: مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

٤٧٠٤- (٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ جَابِرٍ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا".

٤٧٠٥- (٨) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً"، ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً لَمْ أَفْهَمْهَا، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

٤٧٠٦- (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً"، قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

- وفي رواية: "لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا كُنْهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ" وفي رواية: "لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً كُنْهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ". قال القاضي: قد توجه هنا سؤالان: أحدهما أنه قد جاء في الحديث الآخر: الخلافة بعدني ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً، وهذا يخالف الحديث: اثني عشر خليفة، فإنه لم يكن في ثلاثين سنة إلا الخلفاء الراشدون الأربعة، والأشهر التي بويع فيها الحسن بن علي، قال: والجواب عن هذا: أن المراد في حديث: "الخلافة ثلاثون سنة" خلافة النبوة، وقد جاء مفسراً في بعض الروايات: "خلافة النبوة بعدني ثلاثون سنة ثم تكون ملكاً"، ولم يشترط هذا في الاثني عشر. السؤال الثاني: أنه قد ولي أكثر من هذا العدد، قال: وهذا اعتراض باطل؛ لأنه ﷺ لم يقل لا يلي إلا اثني عشر خليفة، وإنما قال: يلي، وقد ولي هذا العدد، لا يضر كونه وجد بعدهم غيرهم، هذا إن جعل المراد باللفظ "كل وال"، ويحتمل أن يكون المراد مستحق الخلافة العادليين، وقد مضى منهم من علم، ولا بد من تمام هذا العدد قبل قيام الساعة، قال: وقيل: إن معناه أنهم يكونون في عصر واحد يتبع كل واحد منهم طائفة، قال القاضي: ولا يبعد أن يكون هذا قد وجد إذا تتبعنا التواريخ، فقد كان بالأندلس وحدها منهم في عصر واحد بعد أربع مائة وثلاثين سنة ثلاثة كلهم يدعيها ويلقب بها، وكان حينئذ في -

٤٧٠٧- (١٠) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ التَّوْقَلِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعِيَ أَبِي، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزاً مَبِيعاً إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً"، فَقَالَ كَلِمَةً صَمْنِيهَا النَّاسُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

٤٧٠٨- (١١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ مَعَ غُلَامِي نَافِعٍ: أَنْ أَخْبِرَنِي بِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ جُمُعَةٍ عَشِيَّةَ رُجَمِ الْأَسْلَمِيِّ، يَقُولُ: "لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِماً حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "عُصِيَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَفْتَتِحُونَ الْبَيْتَ الْأَيْضُ، بَيْتَ كِسْرَى، أَوْ آلِ كِسْرَى"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ كَذَّابِينَ فَاحْذَرُوهُمْ"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِذَا أُعْطِيَ اللَّهُ أَحَدَكُمْ خَيْراً فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "أَنَا الْفَرَطُ عَلَى الْخَوْضِ".

٤٧٠٩- (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْلِكَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ مُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ سَمُرَةَ الْعَدَوِيِّ: حَدَّثَنَا مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ حَاتِمٍ.

= مصر آخر، وكان خيفة الجماعة العباسية بـ "بغداد" سوى من كان يدعي ذلك في ذلك الوقت في أقطار الأرض، قال: ويعضد هذا التأويل قوله في كتاب مسلم بعد هذا: ستكون حلفاء، فيكثرون، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا بيعة الأول فالأول. قال: ويحتمل أن المراد من يعز الإسلام في زمه، ويجتمع المسمون عليه كما جاء في 'سنن أبي داود': كلهم تجتمع عليه الأمة، وهذا قد وجد قل اضطراب أمر بني أمية واختلافهم في رمس يريد بن الوليد، وخرج عليه سو العباس، ويحتمل أوجهاً آخر، والله أعلم عماد بيه ﷺ.

شرح الكلمات قوله: 'فما كلمة صمها' هو بفتح الصاد وتشديد الميم المفتوحة: أي أصموني عنها، فم أسمعها لكثرة الكلام، ووقع في بعض النسخ "صميتها الناس": أي سكتوني عن السؤال عنها. =

قوله عليه السلام: "عصية من المسلمين يفتحون البيت الأبيض بيت كسرى": هذا من المعجرات الظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد فتحوه محمد الله في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والعصية تصغير عصابة وهي الجماعة، وكسرى بكسر الكاف وفتحها. قوله عليه السلام: "إد اعطى الله حكمه حرم نفسه"، هو مثل حديث "ابداً بنفسك، ثم بمن تعول".

قوله عليه السلام: "الفرط على حوص"، "الفرط" بفتح الراء، ومعناه: السابق إليه والمتنظر لسقيكم منه، والفرط والفارط: هو الذي يتقدم القوم إلى الماء، ليهيء لهم ما يحتاجون إليه.

التبيه بالتصحيح قوله: من عامر بن معدنة أمس بن سمة معدني كذا هو في جميع النسخ 'العدوي'، قال القاضي: هذا تصحيف، فليس هو بَعْدُوِيْ إنما هو عامري من بني عامر بن صعصعة، فيصحف بالعدوي، والله أعلم.

♦ ♦ ♦ ♦

## [٢- باب الاستخلاف وتركه]

٤٧١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَضَرْتُ أَبِي جِئَ أَصِيبَ، فَأَتْنُوهُ عَلَيْهِ، وَقَالُوا: جَزَاكَ اللَّهُ حَيْرًا، فَقَالَ: رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ، قَالُوا: اسْتَخْلِفْ، فَقَالَ: أَتَحْمِلُ أَمْرَكُمْ حَيًّا وَمَيِّتًا؟ لَوَدِدْتُ أَنَّ حَظِّي مِنْهَا الْكَفَافُ، لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، فَإِنْ اسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ، وَإِنْ أَتْرَكْتُكُمْ، فَقَدْ تَرَكْتُكُمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَعَرَفْتُ أَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ.

## ٢- باب الاستخلاف وتركه

الأقوال في تأويل قوله "راغب وراهب" قوله: **راغب وراهب** أي راح وحائف، ومعناه: الناس صنفان: أحدهما: يرجو، والثاني: يخاف أي راعب في حصول شيء مما عدي، أو راهب مي، وقيل: أراد أي راعب فيما عند الله تعالى، وراهب من عدايه، فلا أعول على ما أتيت به علي، وقيل: المراد بالخلافة، أي الناس فيها ضربان: راغب فيها، فلا أحب تقديمه؛ لرغبته، وكاره لها، فأحشى عجره عنها، قوله: "إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني" إلى آخره، حاصله أن المسلمين أجمعوا على أن الخليفة إذا حضرته مقدمات الموت، وقيل ذلك يجوز له الاستخلاف، ويجوز له تركه، فإن تركه فقد اقتدى بالنبي ﷺ في هذا، وإلا فقد اقتدى بأبي بكر، وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف، وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لإسناد إذا لم يستخلف الخليفة، وأجمعوا على جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين جماعة، كما فعل عمر بالسنة.

**الإجماع على وجوب نصب الخليفة بالشرع** وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة ووجوبه بالشرع لا بالعقل، وأما ما حكى عن الأصم أنه قال: لا يجب، وعن غيره أنه يجب بالعقل لا بالشرع، فباطلان، أما الأصم، فمحتاج بالإجماع من قبله ولا حجة له في نفاء الصحابة ولا خليفة في مدة التشاور يوم السقيفة، وأيام الشورى بعد وفاة عمر رضي الله عنه؛ لأنهم لم يكونوا تاركين لنصب الخليفة، بل كانوا ساعين في النظر في أمر من يعقد له، وأما القائل الآخر، ففساد قوله ظاهر؛ لأن العقل لا يوجب شيئاً، ولا يحسمه ولا يقضيه، وإنما يقع ذلك بحسب العادة لا بذاته.

**إجماع أهل السنة على أن النبي ﷺ لم يصص على خليفة معين** وفي هذا الحديث دليل أن النبي ﷺ لم يصص على خليفة، وهو إجماع أهل السنة وغيرهم، قال القاضي: وخالف في ذلك بكر بن أحت عبد الواحد، فرغم أنه نصص على أبي بكر، وقال ابن راوندي: نصص على العباس، وقالت الشيعة والرافضة: على علي، وهذه دعاوى باطلة، -



٤٧١١- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَأَلْفَاطُهُمْ مُتَّفَقَةٌ - قَالَ إِسْحَاقُ وَعَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقَالَتْ: أَعْلِمْتُ أَنَّ أَبَاكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: مَا كَانَ لِيَفْعَلَ، قَالَتْ: إِنَّهُ فَاعِلٌ، قَالَ: فَحَلَفْتُ أَنِّي أَكَلِمَهُ فِي ذَلِكَ، فَسَكَتُ، حَتَّى غَدَوْتُ، وَلَمْ أَكَلِمَهُ، قَالَ: فَكُنْتُ كَأَنَّمَا أُحْمِلُ بِيَمِينِي جَبَلًا، حَتَّى رَجَعْتُ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَسَأَلَنِي عَنْ حَالِ النَّاسِ، وَأَنَا أُخْبِرُهُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ مَقَالََةً، فَأَلَيْتُ أَنْ أَقُولَهَا لَكَ، زَعَمُوا أَنَّكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَ رَاعِي إِبِلٍ أَوْ رَاعِي غَنَمٍ ثُمَّ جَاءَكَ وَتَرَكَهَا رَأَيْتَ أَنْ قَدْ ضَيَّعَ، فِرْعَايَةَ النَّاسِ أَشَدَّ، قَالَ: فَوَافَقَهُ قَوْلِي، فَوَضَعَ رَأْسَهُ سَاعَةً، ثُمَّ رَفَعَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَحْفَظُ دِينَهُ، وَإِنِّي لَئِنْ لَا أَسْتَخْلِفُ، فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلِفْ، وَإِنْ أَسْتَخْلِفُ، فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ قَدْ اسْتَخْلَفَ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ ذَكَرَهُ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَعْدِلَ بِرَسُولٍ ﷺ أَحَدًا، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ.

سوجساره على الافتراء ووقاحة في مكابرة الحس، وذلك؛ لأن الصحابة ﷺ أجمعوا على اختيار أبي بكر، وعلى تنفيذ عهده إلى عمر، وعلى تنفيذ عهد عمر بالشورى، ولم يخالف في شيء من هذا أحد، ولم يدع علي ولا العباس ولا أبو بكر وصية في وقت من الأوقات، وقد اتفق علي والعباس على جميع هذا من غير ضرورة مانعة من ذكر وصية لو كانت، فمن رعم أنه كان لأحد منهم وصية، فقد نسب الأمة إلى اجتماعها على الخطأ واستمرارها عليه، وكيف يحل لأحد من أهل القلة أن ينسب الصحابة إلى المواطأة على الباطل في كل هذه الأحوال، ولو كان شيء لنقل، فإنه من الأمور المهمة، قوله: 'لَيْتَ أَنْ أَقُولَهَا'، أي حلفت.

### ٣- باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها

- ٤٧١٢- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُمْرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ، أَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا، عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ، أُعِنْتَ عَلَيْهَا"،
- ٤٧١٣- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورٍ وَحُمَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةٍ وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ وَهَشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُمْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ جَرِيرٍ.
- ٤٧١٤- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَمِّي، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمَرْنَا عَلَى بَعْضِ مَا وَلَّاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: "إِنَّا، وَاللَّهِ لَا تُؤَلِّي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ".
- ٤٧١٥- (٤) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَاتِمٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي

### ٣- باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها

الصواب في المتن "وَكَلْتُ" لا "أَكَلْتُ": قوله ﷺ: لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ كُتِبَ بِهَا. هكذا هو في كثير من النسخ أو أكثرها "أَكَلْتُ" بالهمز، وفي بعضها "وَكَلْتُ"، قال القاضي: هو في أكثرها بالهمز، قال: والصواب بالواو أي أسلمت إليها ولم يكن معك إعانة بخلاف ما إذا حصلت بغير مسألة.

قوله ﷺ: "إِنَّا وَاللَّهِ لَا يُؤَلِّي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ". يقال: حرص بفتح الحاء وكسرهما والفتح أفصح، وبه جاء القرآن، قال الله تعالى ﴿وَمَنْ كَثُرَ نَاسٌ مِنْهُمْ حَرَصَتْ مُؤَمِّنَاتُهُ﴾ (يوسف: ١٣)، قال العلماء: وإحكمة في أنه لا يؤلَّى من سأل الولاية أنه يوكل إليها، ولا تكون معه إعانة كما صرح به في =

وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِي، فَكِلَاهُمَا سَأَلَ الْعَمَلَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْتَاكُ، فَقَالَ: "مَا تَقُولُ؟ يَا أَبَا مُوسَى! أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ!" قَالَ: فَقُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ، قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِه تَحْتَ شَفْتِهِ، وَقَدْ فَلَصَتْ، فَقَالَ: "لَنْ، أَوْ لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ، وَلَكِنْ اذْهَبْ أَنْتَ، يَا أَبَا مُوسَى! أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ!" بَعَثَهُ عَلَى الْيَمَنِ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ مُعَاذُ بْنُ حَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ، قَالَ: انْزِلْ، وَأَلْقَى لَهُ وَسَادَةً، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مُوتِقٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا كَانَ يَهُودِيًّا، فَأَسْلَمَ، ثُمَّ رَاجَعَ دِينَهُ، دِينَ السُّوءِ، فَتَهَوَّدَ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَقَالَ: اجْلِسْ، نَعَمْ! قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ فُقْتُلَ، ثُمَّ تَذَاكَّرَا الْقِيَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا، مُعَاذُ: أَمَّا أَنَا، فَأَنَا وَمُتِي وَأَقُومُ وَأَرْجُو فِي نَوْمَتِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمَتِي.

= حديث عبد الرحمن بن سمرة الساق، وإذا لم تكن معه إغاة لم يكن كفئاً ولا يولى غير الكفء، ولأن فيه تهمة للطلاب والحرص، والله أعلم.

فوائد الحديث وأقوال العلماء في استتابة المرتد واحتلافهم في قتل المرتد وحسبها واسترقاقها: قوله: **وَأَمْسَى** فيه إكرام الصيف لهذا وخوجه، قوله في اليهودي الذي أسلم: **فَسَلِمَ** لا أحسن حتى قتل، **وَأَمْسَى** فيه: وجوب قتل المرتد، وقد أجمعوا على قتله، لكن اختلفوا في استتابة، هل هي واجبة أم مستحبة؟ وفي قدرها، وفي قبول توبته، وفي أن المرأة كالرجل في ذلك أم لا؟ فقال مالك والشافعي وأحمد واجماهير من السلف والخلف: يستتاب، ونقل ابن القصار المالكي إجماع الصحابة عليه، وقال طاوس والحسن والمجاهدون المالكي وأبو يوسف وأهل الظاهر: لا يستتاب، ولو تاب بعتته توبته عند الله تعالى، ولا يسقط قتله؛ لقوله ﷺ: **مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**، وقال عطاء: إن كان ولد مسيماً لم يستتب، وإن كان ولد كافراً فأسلم ثم ارتد يستتاب. واختلفوا في أن الاستتابة واجبة أم مستحبة؟ والأصح عند الشافعي وأصحابه أنها واجبة، وأنها في الحال، وله قول أنها ثلاثة أيام، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق، وعن عبيد الله بن ربيعة أنه يستتاب شهراً، قال الجمهور: والمرأة كالرجل في أنها تقتل إذا لم تتب، ولا يجوز استرقاقها، هذا مذهب الشافعي ومالك والجمهور، وقال أبو حنيفة وطائفة: تسجن المرأة ولا تقتل، وعن الحسن وقتادة أنها تسترق، وروي عن علي.

**أَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أَنَّ لَأَمْرَاءَ الْأَمْصَارِ إِقَامَةَ الْحُدُودِ فِي الْقَتْلِ وَغَيْرِهِ** قال القاضي عياض: وفيه أن لأمراء الأمصار إقامة الحدود في القتل وغيره، وهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة، وقال الكوفيون: لا يقيمه إلا فقهاء الأمصار، ولا يقيمه عامل السواد، قال: واختلفوا في القضاء إذا كانت ولايتهم مطبقة ليست-

.....

=محتصة بوع من الأحكام. فقال جمهور العلماء: تقيم القضاة الحدود، ويظفرون في جميع الأشياء إلا ما يختص بضبط البيضة من إعداد الخيوش وحماية الخراج، وقال أبو حنيفة: لا ولاية في إقامة الحدود.

قوله: **فما أرى من قوم**، **أرجو في دمي** **معاه**: أي أمام بية القوة وإجماع الناس للعبادة وتشبيطها لطاعة، فأرجو في ذلك الأجر. كما أرجو في قومي، أي صلواتي.

.....



.....

قوله الشيخ: "إن ذلك من ضعف الحديث، وهذا أصل عظيم في اجتناب الولايات، لا سيما لمن كان فيه ضعف عن القيام بوظائف تلك الولاية، وأما الحرى والدائمة، فهو في حق من لم يكن أهلاً لها، أو كان أهلاً ولم يعدل فيها، فيحزيه الله تعالى يوم القيامة ويفضحه، ويندم على ما فرط، وأما من كان أهلاً للولاية، وعدل فيها، فله فصل عظيم، تظاهرت به الأحاديث الصحيحة كحديث: "سعة بظلمهم الله"، والحديث المذكور هنا عقب هذا: "إن المقسطين على ما بر من نور" وغير ذلك، وإجماع المسلمين معقد عنه، ومع هذا فكثرة الخطر فيها حذرهم منها، وكذا حذر العلماء، وامتنع منها حلائق من السلف، وصبروا على الأذى حين امتنعوا.

.....

## ٥- باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر. والحث على الرفق بالرعية....]

٤٧١٨- (١) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَعْنَى ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ: يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ قَالَ: قَالَ ﷺ: "إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا".**

## ٥- باب فضيلة الإمام العادل. وعقوبة الجائر. والحث على الرفق بالرعية.

### والنهي عن إدخال المشقة عليهم

**صط الكلمات وشرح قوله ﷺ: "إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا".** أما قوله: "وَلُّوا"، ففتح الواو وضم اللام المحففة، أي كانت لهم عليه ولاية، "والمقسطون" هم العادلون، وقد فسره في آخر الحديث، والإقسط والقسط بكسر القاف: العدل، يقال: أقسط إقسطاً فهو مقسط إذا عدل، قال الله تعالى: **وَقِسْطٌ لَهُ خِطَابُ الْمُقْسِطِينَ** (الحجرات: ٩)، ويقال: قسط يقسط بفتح الباء وكسر السين، قسوطاً وقسطاً بفتح القاف فهو قاسط وهم قاسطون إذا جاروا، قال الله تعالى: **وَالْمُقْسِطُونَ فَكَانُوا لَهُمْ حَصَصَ** (الحج: ١٥)، وأما "المنابر"، فجمع منبر سمي به؛ لارتفاعه، قال القاضي: يحتمل أن يكونوا على منابر حقيقة، على طاهر الحديث، ويحتمل أن يكون كناية عن المنابر الرفيعة، قلت: الظاهر الأول، ويكون متصفاً للمنازل الرفيعة، فهم على منابر حقيقة ومنابرهم رفيعة.

أما قوله ﷺ: **عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ**، فهو من أحاديث الصفات، وقد سبق في أول هذا الشرح بيان اختلاف العلماء فيها، وأن منهم من قال: نؤمن بها ولا نتكلم في تأويله، ولا نعرف معناه، لكن نعتقد أن ظاهرها غير مراد، وأن لها معنى يليق بالله تعالى، وهذا مذهب جماهير السلف، وطوائف من المتكلمين.

والثاني: أنها تؤول على ما يليق بها، وهذا قول أكثر المتكلمين، وعلى هذا قال القاضي عياض: المراد بكونهم عن اليمين: الحالة الحسنة والمسرلة الرفيعة، قال: قال ابن عرفة: يقال: أتاه عن يمينه إذا جاءه من الجهة المحمودة، والعرب تسمي الفعل المحمول والإحسان إلى اليمين، وصدده إلى اليسار، قالوا: واليمين مأخوذة من اليمين. **مطلب قوله ﷺ: "وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ"** وأما قوله ﷺ: **وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**، فتنبه على أنه ليس المراد باليمين حارحة الله تعالى عن ذلك، فإنها مستحيلة في حقه سبحانه وتعالى. وأما قوله ﷺ: **عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ**، فتنبه على أنه ليس المراد باليمين حارحة الله تعالى عن ذلك، فإنها مستحيلة في حقه سبحانه وتعالى. وأما قوله ﷺ: **وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**، فتنبه على أنه ليس المراد باليمين حارحة الله تعالى عن ذلك، فإنها مستحيلة في حقه سبحانه وتعالى.





٤٧٢٢- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ، ح حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي الْقَطَّانَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، جَمِيعاً عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ: كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ.

٤٧٢٣- (٦) قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهَذَا مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ.

٤٧٢٤- (٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَدْ قَالَ: "الرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ، وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ".

٤٧٢٥- (٨) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمِّي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ سَمَّاهُ، وَعَمَرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْمَعْنَى.

٤٧٢٦- (٩) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: عَادَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ الْمُرْنِيَّ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ.....

—وما هو تحت نظره، ففيه أن كل من كان تحت نظره شيء، فهو مطالب بالعدل فيه والقيام بمصالحه في دينه ودينه ومتعلقاته.

حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٍ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ".

٤٧٢٧- (١٠) وحسنه يحيى بن يحيى، أخبرنا يزيد بن زريع عن يونس، عن الحسن قال: دخل ابن زياد على معقل بن يسار وهو وجع بمثل حديث أبي الأشهب، وزاد: قال: أَلَا كُنْتَ حَدَّثْتَنِي هَذَا قَبْلَ الْيَوْمِ؟ قَالَ: مَا حَدَّثْتُكَ، أَوْ لَمْ أَكُنْ لِأَحَدٍكَ.

٤٧٢٨- (١١) وحسنه أبو غسان المسمعي وإسحاق بن إبراهيم ومحمد بن المثنى قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخرون: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ أَنَّ عُيَيْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ دَخَلَ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ، لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أُحَدِّثْكَ بِهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ".

٤٧٢٩- (١٢) وحسنه عتبة بن مكرم العمي: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي سَوَادَةُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ مَرَضَ، فَأَتَاهُ عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ يَعُودُهُ نَحْوَ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ مَعْقِلٍ.

قوله ﷺ: "مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ" والذي بعده سبق شرحهما في كتاب الإيمان، وحاصله أنه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون مستحلاً لعشهم، فتحرم عليه الجنة، ويحد في النار. والثاني: أنه لا يستحقه، فيمتنع من دخولها أول وهلة مع الفائزين، وهو معنى قوله ﷺ في الرواية الثانية: "لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ" أي وقت دحوصه، بل يؤخر عنهم عقوبة له إما في النار، وإما في الحساب، وإما في غير ذلك.

**فوائد هذه الأحاديث:** وفي هذه الأحاديث وجوب النصيحة على الوالي لرعيته، والاجتهاد في مصالحهم، والنصيحة لهم في دينهم ودنياهم. وفي قوله ﷺ: "مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ" دليل على أن التوبة قبل حالة الموت نافعة. وقوله: "لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ" وفي الرواية الأخرى: "لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ" يحتمل أنه كان يخافه على نفسه قبل هذا الحال، ورأى وجوب تبليغ العلم الذي عنده قبل موته؛ لئلا يكون مضيعاً له، وقد أمرنا كلنا بالتبليغ.

٤٧٣٠ - (١٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ أَنَّ عَائِذَ ابْنَ عَمْرٍو، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، دَخَلَ عَلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ، فَقَالَ: أَيُّ بُنَيَّ! إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ شَرَّ الرِّعَاءِ الْخَطْمَةُ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ"، فَقَالَ لَهُ: اجْلِسْ، فَإِنَّمَا أَنْتَ مِنْ نُخَالَةِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ: وَهَلْ كَانَتْ لَهُمْ نُخَالَةٌ؟ إِنَّمَا كَانَتْ النُّخَالَةُ بَعْدَهُمْ، وَفِي غَيْرِهِمْ.

قوله: 'إِنَّمَا أَنْتَ مِنْ حَاجِمٍ' يعني لست من فضلائهم وعلمائهم وأهل المراتب منهم، بل من سقطهم، والنخالة هنا استعارة من نخالة الدقيق، وهي قشوره، والنخالة والحفالة والحثالة بمعنى واحد. قوله: 'وَهَلْ كَانَتْ لَهُمْ نُخَالَةٌ؟' إِنَّمَا كَانَتْ سَجَابَهُ بَعْدَهُمْ وَفِي غَيْرِهِمْ هذا من جزل الكلام وفصيحته وصدقته الذي ينقاد له كل مسلم، فإن الصحابة رضي الله عنهم كلهم هم صفوة الناس وسادات الأمة، وأفضل ممن بعدهم، وكلهم عدول قدوة لا نخالة فيهم، وإِنَّمَا جَاءَ التَّحْلِيلُ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ وَفِي مَن بَعْدَهُمْ كَانَتْ الْحَالَةُ. قوله ﷺ: 'إِنَّ شَرَّ الرِّعَاءِ الْخَطْمَةُ': قالوا: هو العنيف في رعيته لا يرفق بها في سوقها ومرعاها بل يحطمها في ذلك وفي سقيها وغيره، ويزحم بعضها ببعض بحيث يؤذيها ويحطمها.

.....

## [٦- باب غلظ تحريم الغلول]

٤٧٣١- (١) **رحم** زهير بن حرب: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَذَكَرَ الْغُلُولَ، فَعَظَّمَهُ، وَعَظَّمْ أَمْرَهُ، ثُمَّ قَالَ: "لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُعَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أُبْلَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمَحَمَةٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أُبْلَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا تُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أُبْلَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ نَفْسٌ لَهَا صِيَّاحٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أُبْلَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَحْفَقُ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أُبْلَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أُبْلَعْتُكَ".

## ٦- باب غلظ تحريم الغلول

**شرح الكلمة:** **يعول** قوله: **رحم** هذا تصريح بعلظ تحريم الغلول، وأصل الغلول: الحياة مطبقاً، ثم غلب اختصاصه في الاستعمال بالحياة في العيمة. قال نفطويه: سمي بذلك؛ لأن الأيدي مغلولة عنه أي محبوسة، يقال: غل علولاً وأغل إعلالاً. قوله: **رحم** : **رحم** على هذه الصفة، ومعناه: لا تعملوا عملاً أحدكم بسبه على هذه الصفة. قال القاضي: ووقع في رواية العدري: "لا ألفين" نفتح الهمزة والقاف، وله وجه كحوم سبق، لكن المشهور الأول **شرح العرب** "والرغاء" بالمد صوت البعير، وكذا المذكورات بعد وصف كل شيء بصوته، "والصامت" الذهب والفضة. قوله: **رحم** : "لا أملك لك من الله شيئاً". قال القاضي معناه من المعفرة والشفاعة إلا بإذن الله تعالى، قال: ويكون ذلك أولاً عصباً عليه لمخالفته، ثم يشفع في جميع الموحدين بعد ذلك، كما سبق في كتاب الإيمان في شفاعات النبي ﷺ.

٤٧٣٢ - (٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ أَبِي حَيَّانَ، وَعُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ.

٤٧٣٣ - (٣) **وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ**: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعُلُولَ، فَعَظَّمَهُ. وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ. قَالَ حَمَّادٌ: ثُمَّ سَمِعْتُ يَحْيَى بَعْدَ ذَلِكَ يُحَدِّثُهُ. فَحَدَّثَنَا بَنَحْوِ مَا حَدَّثَنَا عَنْهُ أَيُّوبُ.

٤٧٣٤ - (٤) **وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ**: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

**فهذه الحديث وأقوال العلماء في كيفية رد العلول عند تعدد إيصال حق كل واحد إليه** واستدل بعض العلماء بهذا الحديث على وجوب زكاة العروض والخيول، ولا دلالة فيه لواحد منهما؛ لأن هذا الحديث ورد في العلول، وأخذ الأموال غصباً، فلا تعلق له بالزكاة، وأجمع المسلمون على تغليب تحريم العلول، وأنه من الكائنة، وأجمعوا على أن عليه رد ما غله، فإن تفرق الجيش وتعذر إيصال حق كل واحد إليه، ففيه خلاف للعلماء، قال الشافعي وطائفة: يجب تسليمه إلى الإمام أو الحاكم كسائر الأموال الصائغة. وقال ابن مسعود وابن عباس ومعاوية والحسن والزهري والأوراعي ومالك والثوري والليث وأحمد والجمهور: يدفع خمسة إلى الإمام ويتصدق بالباقي.

**إختلاف أهل العلم في كيفية عقوبة العال** واختلفوا في صفة عقوبة الغال. فقال جمهور العلماء وأئمة الأمصار: يعزر على حسب ما يراه الإمام، ولا يحرق متاعه، وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة ومن لا يخصى من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وقال مكحول والحسن والأوزاعي: يحرق رحله ومتاعه كله، قال الأوزاعي: إلا سلاحه وثيابه التي عليه، وقال الحسن: إلا الحيوان والمصحف، واحتجوا بحديث عبد الله بن عمر في تحرق رحله، قال الجمهور: وهذا حديث ضعيف؛ لأنه مما انفرد به صالح بن محمد عن سالم وهو ضعيف، قال الطحاوي: ولو صح يحمل على أنه كان إذا كانت العقوبة بالأموال، كأخذ شطر المال من مانع الزكاة وضالة الإبل وسارق التمر، وكل ذلك منسوخ، والله أعلم.

## [٧- باب تحريم هدايا العمال]

٤٧٣٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَالْفَلْفُظُ لِأَبِي نَكْرِ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَسَدِ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ اللَّتْبِيَّةِ، قَالَ عَمْرُو وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا لِي، أَهْدِي لِي. قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: "مَا بَالُ عَامِلٍ أَبْعَثُهُ، فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَهْدِي لِي، أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ، أَوْ فِي بَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى يَنْظُرَ أَيُّهُدَى إِلَيْهِ أَمْ لَا، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَا يَنَالُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خُورٌ، أَوْ شَاةٌ تَيْعَرٌ"، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا غُفْرَتِي إِبْطِيهِ، ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟" مَرَّتَيْنِ.

## ٧- باب تحريم هدايا العمال

صط الاسماء قوه: سعمل من اسد. أما "الأسد"، فإسكان السين، ويقال له الأردني: من أزد شنوءة، ويقال لهم الأزد والأسد، وقد ذكره مسلم في الرواية الثانية، وأما "اللتبية"، فصم اللام وإسكان التاء، ومنهم من فتحها. قالوا: وهو خطأ، ومنهم من يقول: بفتحها، وكذا وقع في مسلم في رواية أبي كريب المذكورة بعد هذا، قال: وهو خطأ أيضاً، والصواب "اللتبية" بإسكانها، سبة إلى بني لتب، قبيلة معروفة، واسم ابن اللتبية هذا: عبد الله.

**فوائد الحديث** وفي هذا الحديث بيان أن هدايا العمال حرام وغلول؛ لأنه خان في ولايته وأمانته؛ وهذا ذكر في الحديث في عقوبته وحمه ما أهدى إليه يوم القيامة، كما ذكر مثله في العال، وقد بين ﷺ في نفس الحديث السبب في تحريم الهدية عليه، وأما بسبب الولاية، بخلاف الهدية لغير العامل، فإنها مستحقة، وقد سبق بيان حكم ما يقضيه العامل ونحوه باسم الهدية، وأنه يردّه إلى مهديه، فإن تعذر، فإلى بيت المال.

**شرح العريب** قوله ﷺ: هو مثاة فوق مفتوحة، ثم مثاة تحت ساكنة، ثم عين مهمة مكسورة ومفتوحة، ومعناه: تصحيح، واليعار: صوت الشاة. قوله: مع يرد حتى س عدي نفسه هي بضم العين المهملة وفتحها والفاء ساكنة فيهما، ومن ذكر النعتين في العيب القاضي ها وفي "المشارك" وصاحب "المطالع"، والأشهر الضم، قال الأصمعي وآخرون: عفرة الإبط: هي البياض ليس بالناصع بل فيه شيء ككون الأرض، قالوا: وهو مأخوذ من عفر الأرض بفتح العين والفاء، وهو وجهها.





كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ وَابْنِ نُمَيْرٍ: فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ، كَمَا قَالَ أَبُو أَسَامَةَ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ: "تَعْلَمَنَّ وَاللَّهِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا"، وَرَأَى فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: قَالَ: بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنَايَ. وَسَلُّوا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَإِنَّهُ كَانَ حَاضِرًا مَعِيَ.

٤٧٣٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ وَهُوَ أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ. فَجَاءَ بِسَوَادٍ كَثِيرٍ، فَجَعَلَ يَقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَهْدِي إِلَيْ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مِنْ فِيهِ إِلَى أُذُنِي.

٤٧٤٠ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَكَتَمْنَا مَخِيطًا فَمَا فَوْقَهُ، كَانَ غُلُولًا، يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَسْوَدُ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْبِلْ عَنِّي عَمَلِكَ، قَالَ: "وَمَا لَكَ؟" قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: "وَأَنَا أَقُولُهُ الْآنَ: مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَجِئْ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ. فَمَا أُوتِيَ مِنْهُ أَخَذَ، وَمَا نُهِِيَ عَنْهُ انْتَهَى".

٤٧٤١ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ، ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ.

= نفس السامع، وأبلغ في طمأنينته.

قوله: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ وَهُوَ أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ. فَجَعَلَ يَقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَهْدِي إِلَيْ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. فَقَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مِنْ فِيهِ إِلَى أُذُنِي. هَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسخ "عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ" ولم يذكر أبا حميد، وهذا واضح، وأما الأول، فهو متصل أيضاً لقوله قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مِنْ فِيهِ إِلَى أُذُنِي، فهذا تصريح من عُرْوَةَ بأنه سمعه من أَبِي حُمَيْدٍ، فاتصل الحديث، ومع هذا فهو متصل بالطرق الكثيرة السابقة. =

٤٧٤٢ - (٨) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ**: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

قوله: **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ** أي بأشياء كثيرة وأشخاص باررة من حيوان وعيره، والسواد: يقع على كل شخص.

قوله **أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ** هو بكسر الميم وإسكان الحاء، وهو الإبرة. قوله: "عدي بن عميرة": بفتح العين، قال القاضي: ولا يعرف من الرجال أحد يقال له عميرة بالضم بل كنهم بالفتح، ووقع في السنائي الأمران.

## ٨- باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية

٤٧٤٣- (١) **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ** (النساء: ٥٩) فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَبْدِ السَّهْمِيِّ، بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، أَخْبَرَنِيهِ يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٤٧٤٤- (٢) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَزَامِيُّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ يَعُصِنِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي".**

٤٧٤٥- (٣) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي".**

٤٧٤٦- (٤) **وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي".**

## ٨- باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية

أجمع العلماء على وجوبها في غير معصية، وعلى تحريمها في المعصية، نقل الإجماع على هذا القاضي عياض وآخرون، قوله: نزل قوله تعالى **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ** (النساء: ٥٩) في عبد الله بن حذافة أمير السرية.

**بيان المراد بأولي الأمر** قال العلماء: المراد "أولي الأمر" من أوجب الله طاعته من الولاة والأمراء، هذا قول جماهير السلف والخلف من المفسرين والفقهاء وغيرهم، وقيل: هم العلماء، وقيل: الأمراء والعلماء، وأما من قال: الصحابة خاصة فقط، فقد أخطأ.

قوله **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ** من أصح أصح، وقال في المعصية مثله؛ لأن الله تعالى أمر بطاعة رسول الله ﷺ، وأمر هو **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ** بطاعة الأمير، فتلازمت الطاعة.

٤٧٤٧- (٥) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ سَوَاءً.**

٤٧٤٨- (٦) **وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْحَضْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي عَلَقَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ فِيهِ إِلَى فِي: قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ح وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ سَمِعَ أَبَا عَلَقَمَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.**

٤٧٤٩- (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.**

٤٧٥٠- (٨) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ حَيَّوَةَ أَنَّ أَبَا يُونُسَ - مَسْأَلِي أَبِي هُرَيْرَةَ - حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، وَقَالَ: "مَنْ أَطَاعَ الْأَمِيرَ"، وَلَمْ يَقُلْ "أَمِيرِي"، وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،**

٤٧٥١- (٩) **وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ، قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَآثَرَةٍ عَلَيْكَ".**

قوله ﷺ: "عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَآثَرَةٍ عَلَيْكَ". قال العلماء: معناه: تحب طاعة ولاة الأمر فيما يشق وتكرهه النفوس وغيره مما ليس بمعصية، فإن كانت لمعصية فلا سمع ولا طاعة، كما صرح به في الأحاديث الناقية، فتحمل هذه الأحاديث المطلقة لوجوب طاعة ولاة الأمور على موافقة تلك الأحاديث المصرحة بأنه لا سمع ولا طاعة في المعصية.

**صبط الكلمة "الأثرة" ومعناها.** والأثرة بفتح الهمزة والطاء، ويقال: بصم الهمزة وإسكان الطاء، وبكسر الهمزة وإسكان الطاء، ثلاث لغات حكاها في المشارق وغيره، وهي الاستثارة والاحتصاص بأمور الدنيا عليكم أي اسمعوا وأطيعوا وإن اختص الأمراء بالدنيا، ولم يوصوكم بحقوقكم مما عندهم، وهذه الأحاديث في الحث على -

٤٧٥٢- (١١) **حدث** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ.

٤٧٥٣- (١٢) **وحدثه** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، كَمَا قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ.

٤٧٥٤- (١٣) **حدث** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَدَّتِي تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهُوَ يَقُولُ: "وَلَوْ اسْتَعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا".

٤٧٥٥- (١٤) **وحدثه** ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "عَبْدًا حَبَشِيًّا".

٤٧٥٦- (١٥) **وحدث** أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْحَرَّاجِ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعًا".

٤٧٥٧- (١٦) **وحدث** عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ حَدَّثَنَا شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ "حَبَشِيًّا مُجَدَّعًا"، وَزَادَ: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَنَى، أَوْ يَعْرَفَاتٍ.

٤٧٥٨- (١٧) **وحدثني** سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ الْحُصَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: حَاجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا كَثِيرًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدَّعٌ حَسْبَتْهَا قَالَتْ أَسْوَدُ، يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا".

=السمع والطاعة في جميع الأحوال وسببها اجتماع كلمة المسلمين، فإن الخلاف سبب لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم.

قوله: **ب. حشوي** أي سمع وأطيع، **ص. م. ك. د. ح. ع. ز. هـ. ف.** يعني مقصودها، والمراد أحسن العبد، أي أسمع وأطيع للأمير وإن كان دنيء السبب، حتى لو كان عبداً أسود مقطوع الأطراف، فطاعته واجبة، =



٤٧٥٩ - (١٨) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ".

٤٧٦٠ - (١٩) **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٧٦١ - (٢٠) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى** قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زَيْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ جَيْشًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، فَأَوْقَدَ نَارًا، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَأَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّا قَدْ فَرَرْنَا مِنْهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: "لَوْ دَخَلْتُمُوهَا لَمْ تَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"، وَقَالَ لِلْآخَرِينَ قَوْلًا حَسَنًا، وَقَالَ: "لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ".

٤٧٦٢ - (٢١) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِ**، وَتَقَارَبُوا فِي اللَّفْظِ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْمَعُوا لَهُ وَيَطِيعُوا، فَأَغْضَبُوهُ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ: اجْمَعُوا لِي حَطَبًا، فَجَمَعُوا لَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَوْقِدُوا نَارًا، فَأَوْقَدُوا، ثُمَّ قَالَ: أَلَمْ يَأْمُرْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْمَعُوا لِي وَتَطِيعُوا؟ قَالُوا: بَلَى! قَالَ: فَادْخُلُوهَا، قَالَ: فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَقَالُوا: إِنَّمَا فَرَرْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّارِ، فَكَانُوا كَذَلِكَ، وَسَكَنَ غَضَبُهُ، وَطَفِئَتِ النَّارُ، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ".

= وتتصور إمارة العبد إذا ولاه بعض الأئمة، أو إذا تغلب على البلاد بشوكة وأتباعه، ولا يجوز ابتداء عقد الولاية له مع الاختيار، بل شرطها الحرية.

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ جَيْشًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، فَأَوْقَدَ نَارًا، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَأَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّا قَدْ فَرَرْنَا مِنْهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: "لَوْ دَخَلْتُمُوهَا لَمْ تَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"، وَقَالَ لِلْآخَرِينَ قَوْلًا حَسَنًا، وَقَالَ: "لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ" هذا موافق للأحاديث الباقية أنه لا طاعة في معصية، إنما هي في المعروف، وهذا الذي



٤٧٦٣ - (٢٢) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.**

٤٧٦٤ - (٢٣) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَى أَثَرَةِ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَنْ لَا تُنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلُهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً.**

٤٧٦٥ - (٢٤) **حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَجَلَانَ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.**

٤٧٦٦ - (٢٥) **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي عَنْ يَزِيدَ وَهُوَ ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ.**

٤٧٦٧ - (٢٦) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَمِّي، عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنِي بُكَيْرٌ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَقُلْنَا: حَدَّثْنَا -أَصْلَحَكَ اللَّهُ- بِحَدِيثٍ يَنْفَعُ اللَّهَ بِهِ، سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعْتَاهُ، فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا، أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرِنَا وَعَيْنِنَا، وَأَنْ لَا تُنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلُهُ، قَالَ: "إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ".**

=فعلة هذا الأمير، قيل: أراد امتحانهم، وقيل: كان مارحاً، قيل: إن هذا الرجل عبد الله بن حذافة السهمي، وهذا ضعيف؛ لأنه قال في الرواية التي بعدها: إنه رجل من الأنصار، فدل على أنه غيره، قوله: "بأمرهم لا يخرجون منها لودخلوها." هذا مما علمه ﷺ بالوحي، وهذا التقييد بيوم القيامة مبني للرواية المطلقة.

بيان المراد من الكفر في قوله "كفروا بواحاً": قوله ﷺ: "إلا أن...". كفروا بواحاً عندكم من الله فيه برهان: هكذا هو لمعظم الرواة، وفي معظم النسخ، "بواحاً" بالواو، وفي بعضها "نراحاً" والباء مفتوحة فيهما، ومعناها كفراً =

=ظاهرًا، والمراد بالكفر هنا: المعاصي، ومعنى: "عندكم من الله فيه رهان"، أي تعلمونه من دين الله تعالى، ومعنى الحديث: لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقولوا بالحق حيث ما كنتم.

**الكلام حول الخروج على السلطان وعزله** وأما الخروج عليهم وقتالهم، فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينزع السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينزع، وحكى عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله مخالف للإجماع.

قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن وإراقة الدماء وفساد دات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه، قال القاضي عياض: أجمع العلماء على أن الإمامة لا تعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل، قال: وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها، قال: وكذلك عند جمهورهم البدعة، قال: وقال بعض البصريين: تنعقد له وتستدام له؛ لأنه متأول. قال القاضي: فلو طرأ عليه كفر وتغير للشرع أو بدعة، خرج عن حكم الولاية، وسقطت طاعته، ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل، إن أمكهم ذلك، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر، ولا يجب في المبتدع إلا إذا ظنوا القدرة عليه، فإن تحققوا العجز لم يجب القيام، وليهاجر المسم عن أرضه إلى غيرها ويعر بديه، قال: ولا تعقد لفاسق ابتداء، فلو طرأ على الخليفة فسق، قال بعضهم: يجب خلعه إلا أن تترتب عليه فتنة وحرب.

وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين: لا ينزع بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخفيفه؛ للأحاديث الواردة في ذلك، قال القاضي: وقد ادعى أبو بكر بن مجاهد في هذا الإجماع، وقد رد عليه بعضهم هذا بقيام الحسن وابن الزبير وأهل المدينة على بني أمية، وقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدر الأول على الحجاج مع ابن الأشعث، وتأول هذا القائل قوله: أن لا سارع الأمر أهله في أئمة العدل، وحجة الجمهور أن قيامهم على الحجاج ليس بمجرد الفسق، بل لما غير من الشرع وظاهر من الكفر، قال القاضي: وقيل: إن هذا الخلاف كان أولاً ثم حصل الإجماع على مع الخروج عليهم، والله أعلم. قوله: "بأيّنا على السمع"، المراد بالمبايعة: المعاهدة، وهي مأخوذة من البيع؛ لأن كل واحد من المتبايعين كان يمد يده إلى صاحبه، وكذا هذه البيعة تكون بأخذ الكف، وقيل: سميت مبايعة لما فيها من المعاوضة لما وعدهم الله تعالى من عظيم الجزاء، قال الله تعالى: ﴿لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَشَدَّ سَأَلًا﴾ (التوبة: ١١١).

قوله: **وعلى** - **فعل** - **حرف** في **هذه** - **معناه** تأمر بالمعروف ونهى عن المنكر في كل

=رمان ومكان، الكبار والصغار، لا نداهن فيه أحداً، ولا نخافه هو، ولا نلتفت إلى الأئمة، ففيه القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأجمع العلماء على أنه فرض كفاية، فإن حاف من ذلك على نفسه أو ماله أو على غيره، سقط الإنكار بيده ولسانه، ووجبت كراهته بقلبه، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير، وحكى القاضي هنا عن بعضهم أنه ذهب إلى الإنكار مطلقاً في هذه الحالة وغيرها، وقد سبق في باب "الأمر بالمعروف" في كتاب الإيمان، وبسطه بسطاً شافياً.

## [ ٩ - باب الإمام جنة يقاتل به من ورائه ويتقى به ]

٤٧٦٨ - (١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ، وَيَتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَلَ، كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وَإِنْ يَأْمُرُ بِغَيْرِهِ، كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ".

## ٩ - باب الإمام جنة يقاتل به من ورائه ويتقى به

قوله: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ، وَيَتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَلَ، كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وَإِنْ يَأْمُرُ بِغَيْرِهِ، كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ". هذا الحديث أول الفوائد الثابتة التي لم يسمعه إبراهيم بن سفيان عن مسلم، بل رواه عنه بالإجازة؛ ولهذا قال: عن مسلم، وقد قدما بيانه في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح.

قوله **صلياً**: "الإمام جنة": أي كالستر؛ لأنه يمنع العدو من أذى المسلمين، ويمنع الناس بعضهم من بعض، ويحمي بيضة الإسلام، ويتقيه الناس ويخافون سطوته، ومعنى "يقاتل من ورائه" أي يقاتل معه الكفار والبغاة والخوارج وسائر أهل الفساد والظلم مطلقاً، وينصر عليهم ويتقى به: أي يتقى به شر العدو وشر أهل الفساد، والتناء في "يتقى" مبدلة من الواو؛ لأن أصلها من الوقاية.



٤٧٧١ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ وَوَكَيْعٌ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُونَهَا"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: "تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ".

٤٧٧٢ - (٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَالتَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُمْ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَزَلْنَا مَنَزِلًا، فَمِنَّا مَنْ يُصْلِحُ خِجَابَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَنْتَضِلُّ، وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَشْرِهِ، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرُهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَإِنْ أُمْتُكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيَتُهَا فِي أَوَّلِهَا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُونَهَا، وَتَجِيءُ فِتْنَةٌ، فَيُرَقِّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا،

= فاسد مخالف؛ لما عليه السلف والخلف؛ ولظواهر إطلاق الأحاديث، والله أعلم.

قوله ﷺ: 'ستكون بعدي أمة وأُمور تنكرونها، فإلى ما رسول الله كتب تأمر من أدرك من ذلك؟ قال: تؤدون الحق الذي عليكم وتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ' هذا من معجزات النبوة، وقد وقع هذا الإخبار متكرراً، ووجد غيره متكرراً، وفيه الحث على السمع والطاعة، وإن كان المتولي طالماً عسوفاً، فيعطى حقه من الطاعة، ولا يخرج عليه ولا يحلج، بل يتضرع إلى الله تعالى في كشف أذاه، ودفع شره وإصلاحه، وتقدم قريباً ذكر اللغات الثلاث في الأثر وتفسيرها، والمراد بها هنا: استئثار الأمراء بأموال بيت المال، والله أعلم.

شرح العريب وضط بعض الكلمات قوله: 'وما من ينتضِل' هو من المناضلة، وهي المراماة بالشباب، قوله: 'وما من هو في جشره' هو يفتح الجيم والشين، وهي الدواب التي ترعى وتبيت مكانها، قوله: 'الصلوة جامعة' =

وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي، ثُمَّ تَنْكَشِفُ، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ هَذِهِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُرْزَخَ عَنِ النَّارِ وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ، فَلْتَأْتِهِ مَيِّتُهُ، وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا، فَأَعْطَاهُ صَفَقَةً يَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْبِهِ، فَلْيُطِعْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخَرِ"، فَدَثَوْتُ مِنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أُنْشِدْكَ اللَّهَ، أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَأَهْوَى إِلَى أُذُنِهِ وَقَلْبِهِ بِيَدَيْهِ، وَقَالَ: سَمِعْتُهُ أَذْنَيَّ وَوَعَاةَ قَلْبِي، فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا ابْنُ عَمِّكَ مُعَاوِيَةُ يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ، وَنَقْتُلَ أَنْفُسَنَا، وَاللَّهُ يَقُولُ: **لَا تَكُونُوا حُرْدَ عَلَى رِصَصٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْنُوهَا أَنْفُسَكُمْ** **وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا** (النساء: ٢٩)، قَالَ: فَسَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: أَطِيعُهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَاعْصِيهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

=هو بصبب الصلاة على الإعراء، وجامعة على الحال، قوله: **لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا** هذه اللفظة رويت على أوجه: أحدها: وهو الذي نقله القاضي عن جمهور الرواة "يرفق" بضم الباء وفتح الراء ويقافين، أي يصير بضعها رقيقاً أي خفيفاً لعظم ما بعده، فالثاني يجعل الأول رقيقاً، وقيل: معناه: يشبه بعضها بعضاً، وقيل: يدور بعضها في بعض، ويذهب ويحيى، وقيل: معناه يسوق بعضها إلى بعض بتحسينها وتسويلها، والوجه الثاني: "يرفق" بفتح الباء وإسكان الراء ويعدها ماء مصومة، والثالث: "يفدق" بالدال المهملة الساكنة وبالفاء المكسورة، أي يدفع ويصب والدفق الصب.

ذكر القاعده اهمه وتاويل قوله **فَضْرِبُوا عُنُقَ الْآخَرِ** قوله: **وَيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ** هذا من جوامع كلمه **وَيُدْعِي حَكْمَهُ** وهذه قاعدة مهمة، فينبغي الاعتناء بها، وأن الإنسان يلزم أن لا يفعل مع الناس إلا ما يجب أن يفعلوه معه.

قوله: **وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا** معناه: ادفعوا الثاني، فإنه خارج على الإمام، فإن م يندفع إلا بحرب وقتال، فقاتلوه، فإن دعت المقاتلة إلى قتله جاز قتله ولا ضمان فيه؛ لأنه ظالم متعد في قتاله، قوله: **فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا ابْنُ عَمِّكَ مُعَاوِيَةُ يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ وَنَقْتُلَ أَنْفُسَنَا وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا** (النساء: ٢٩) إلى آخره. المقصود بهذا الكلام أن هذا القائل لما سمع كلام عبد الله بن عمرو بن العاص، وذكر الحديث في تحريم مازعة الخبيثة الأول، وأن الثاني يقتل، فاعتقد هذا القائل هذا الوصف في معاوية؛ لمازعه عليه **وَكَانَتْ قَدْ سَبَقَتْ بَيْعَةَ عَلِيٍّ**، فرأى هذا أن نفقة معاوية على أحجاده وأتباعه في حرب علي ومنازعته ومقاتلته إياه من أكل المال بالباطل، ومن قتل النفس؛ لأنه قتال بغير حق، فلا يستحق =



٤٧٧٣- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٧٧٤- (٦) . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُنْذِرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ عَنْ غَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ الصَّائِدِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ جَمَاعَةً عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ.

-أحد مالا في مقاتلته، قوله: **أصح في نسخة في نسخة في نسخة** هذا فيه دليل لوجوب طاعة المتولين للإمامة بالقهر من غير إجماع ولا عهد.

**الصواب في هذا الاسناد في قول القاضي "العائدي" وفي الصحيحين "الصائدي"** قوله: "عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة الصائدي": هكذا هو في جميع النسخ بالصاد والذال المهملة، وكذا نقه القاضي عياض عن جميع النسخ، قال: وهو غلط، وصوابه "العائدي" بالعين والذال المعجمة، قاله ابن الحباب والسبابة، هذا كلام القاضي، وقد ذكره البخاري في "تاريخه"، والسمعاني في "الأسباب"، فقالا: هو "الصائدي"، ولم يذكرنا غير ذلك، فقد اجتمع مسلم والبخاري والسمعاني على "الصائدي"، قال السمعاني: هو مسوب إلى "صائد" بطن من همدان، قال: وصائد اسم كعب بن شرحبيل بن شراحبيل بن عمرو بن جشم بن حاشد بن حشم بن حواو بن نوف بن همدان ابن مالك بن زيد بن سهلال بن سلمة بن ربيعة بن أحبار بن مالك بن زيد بن كهلال بن سبأ.

## [ ١١ - باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستنثارهم ]

٤٧٧٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي كَمَا اسْتَعْمَلْتَ فُلَانًا؟ فَقَالَ: "إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَهُ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ".

٤٧٧٦ - (٢) . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَخَّاجِ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يُحَدِّثُ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. بِمِثْلِهِ.

٤٧٧٧ - (٣) . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَقُلْ: خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

## [ ١١ - باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستنثارهم ]

نقدم شرح أحاديثه في الأبواب قبله، وحاصله: الصبر على ظلمهم، وأنه لا تسقط طاعتهم بظلمهم، والله أعلم.

....

## [١٢- باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق]

٤٧٧٨- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةُ ابْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتِ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ. ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ. ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ، فَحَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: "اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ".

٤٧٧٩- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: فَحَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْمَعُوا، وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ".

.....

## [١٣- باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن. وفي كل حال.]

٤٧٨٠- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِدْرِيسَ الْحَوْلَانِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانَ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، مَخَافَةَ أَنْ يُذَكِّرَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: "نَعَمْ! وَفِيهِ دَخَنٌ"، قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟ قَالَ: "قَوْمٌ يَسْتَتُونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هُدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ"، فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: "نَعَمْ! دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا"، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: "نَعَمْ! قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا"، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَمَا تَرَى إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: "تَنَزَّمُ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامُهُمْ"، فَقُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: "فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعُصَّ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُذَرِكَكَ الْمَوْتُ، وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ".

## ١٣- باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن. وفي كل حال.

## وتحريم الخروج على الطاعة ومعارفه الخصاعة

قوله: **فقلت: فهل بعد ذلك الشر من خير؟** قال: "نعم! وفيه دخن".  
**شرح العرب** قال أبو عبيد وغيره: الدَّخَنُ بفتح الدال المهملة والحاء المعجمة، أصله أن تكون في لون الدابة كدورة إلى سواد، قالوا: والمراد هنا: أن لا تصفو القلوب بعضها لبعض، ولا يروا حبيها، ولا ترجع إلى ما كانت عليه من الصفا. قال القاضي: قيل: المراد بالخير بعد الشر أيام عمر بن عبد العزيز. قوله بعده: قوله: **فقلت: فما ترون إن أدركني ذلك؟** قال: "تنزَّمُ جماعة المسلمين وإمامهم". قوله: **فإن لم تكن لهم جماعة ولا إمام؟** قال: "فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعصَّ على أصل شجرة، حتى يذركك الموت، وأنت على ذلك".

سان مراد الحديث قوله: **فإن لم تكن لهم جماعة ولا إمام؟** قال العلماء: هؤلاء من كان من الأمراء يدعو إلى بدعة أو ضلال آخر كالخوارج والقرامطة وأصحاب الخنعة. وفي حديث حذيفة هذا لزوم-



٤٧٨٣- (٤) **وحدثني** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ رِيَّاحِ الْقَيْسِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **يَنْحَوِ حَدِيثَ جَرِيرٍ**. وَقَالَ: "لَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا".

٤٧٨٤- (٤) **وحدثني** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، ثُمَّ مَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُصْبَةٍ، يَغْضِبُ لِلْعُصْبَةِ، وَيُقَاتِلُ لِلْعُصْبَةِ، فَلَيْسَ مِنْ أُمَّتِي، وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بِرَّهَا وَفَاجِرَهَا، لَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي بِذِي عَهْدِهَا، فَلَيْسَ مِنِّي".

٤٧٨٥- (٤) **وحدثنا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا ابْنُ الْمُثَنَّى فَمَنْ يَذْكُرُهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَّا ابْنُ بَشَّارٍ، فَقَالَ فِي رَوَاتِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **يَنْحَوِ حَدِيثَهُ**.

٤٧٨٦- (٥) **حدثنا** حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ الْجَعْفَرِ: أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ، فَلْيَضْرِبْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ، فَمِيتَةً جَاهِلِيَّةً".

٤٧٨٧- (٦) **وحدثنا** شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الْجَعْفَرُ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الْعُطَارْدِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَضْرِبْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ خَرَجَ مِنَ السَّلْطَانِ شِرًّا، فَمَاتَ عَلَيْهِ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً".

= مشددة واياء مشددة ايضاً، قالوا: هي الأمر الأعمى لا يستنير وجهه، كذا قاله أحمد بن حنبل والجمهور. قال إسحاق بن راهويه: هذا كقتال القوم للعصية. قوله ﷺ: **يَعْصِبُ عَصِيهِ، يَضْرِبُ عَصِيهِ، يَصْرُ عَصِيهِ** هذه الألفاظ الثلاثة بالعين والصاد المهمتين، هذا هو الصواب المعروف في نسخ بلادنا وغيرها. وحكى القاضي عن رواية العدري بالعين والصاد المعجمتين في الألفاظ الثلاثة، ومعناها: أنه يقاتل لشهوة نفسه وعصبه ها، ويؤيد الرواية الأولى الحديث المذكور بعدها: "يَعْصِبُ لِلْعَصَةِ وَيُقَاتِلُ لِلْعَصَةِ"، ومعناه: إنما يقاتل لعصية لقومه وهووا. =

٤٧٨٨ - (٩) حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي مَجَلَزٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَحْلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِيَّةٍ، يَدْعُو عَصَبِيَّةً، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبِيَّةً، فَقَتَلَتْ جَاهِلِيَّةً".

٤٧٨٩ - (١٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطِيعٍ، حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ، زَمَنَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: اطْرَحُوا لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَادَةً. فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَتِكَ لِأَجْلِسَ، أَتَيْتُكَ لِأُحَدِّثَكَ حَدِيثًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لِقَى اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً".

٤٧٩٠ - (١١) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُعْمِرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى ابْنَ مُطِيعٍ، فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٤٧٩١ - (١٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَبَلَةَ: حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ عُمَرَ، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

قوله ﷺ: "ومن خرج على أمني بصرى برها وفاجرها، ولا يتحش من مؤمنها"، وفي بعض النسخ: 'يتحاشى' بالياء، ومعناه: لا يكثر ث. بما يفعله فيها، ولا يخاف وباله وعقبته.

قوله ﷺ: "من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له"، أي لا حجة له في فعله ولا عذر له بنفعه.





## [١٥- باب إذا بويع لخليفين]

٤٧٩٥- (١) وَحَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْحُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ، فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا".

## [١٥- باب إذا بويع لخليفين]

قوله ﷺ: "إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ، فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا" هذا محمول على ما إذا لم يندفع إلا بقتله، وقد سبق إيضاح هذا في الأبواب السابقة، وفيه: أنه لا يجوز عقدها لخليفين، وقد سبق قريباً نقل الإجماع فيه واحتمال إمام الحرمين.

.....

## [ ١٦ - باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع ]

٤٧٩٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِخْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "سَتَكُونُ أُمَرَاءُ، فَتَغْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِيئًا، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِيمًا، وَلَكِنْ مِنْ رَضِيَ وَتَابَعَ"، قَالُوا: أَفَلَا تُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: "لَا، مَا صَلَّوْا".

٤٧٩٧ - (٢) أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي غَسَّانَ -: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ الدَّسْتَوَائِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِخْصَنٍ الْعَنَزِيِّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ، فَتَغْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: "لَا، مَا صَلَّوْا"، أَيُّ مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ.

## [ ١٦ - باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع وترك فعله ما حصلوا ]

قوله: "فمن عرف برئاً، وفمن أنكر سليماً، ولكن من رضي وتابَعَ"، وفي الرواية التي بعدها: "فأما رواية من روى: 'فمن كره فقد برئ'، فظاهرة، ومعناه: من كره ذلك المسكر، فقد برئ من إثم وعقوبته، وهذا في حق من لا يستطيع إنكاره بيده ولا لسانه، فليكرهه بقلبه، وليبرأ.

سأله الخليل: "فمن عرف برئاً، وفمن أنكر سليماً"، وأما من روى: "فمن عرف فقد برئ"، فمعناه - والله أعلم - فمن عرف المنكر ولم يُشْتَبَ عليه، فقد صارت له طريق إلى البراءة من إثم وعقوبته بأن يغيره بيديه أو بلسانه، فإن عجز فليكرهه بقلبه.

وقوله: "فمن عرف برئاً، وفمن أنكر سليماً، ولكن من رضي وتابَعَ"، وفيه دليل على أن من عجز عن إزالة المسكر لا يأثم بمجرد السكوت، بل إما يأثم بالرضى به، أو بأن لا يكرهه بقلبه أو بالتابعة عليه.

قوله: "فمن عرف برئاً، وفمن أنكر سليماً، ولكن من رضي وتابَعَ"، ومرجعه إلى أنه أنكر بقلبه فرجع إلى ما في الرواية الثانية: "فمن كره فقد برئ". وعلى هذا ينبغي أن يحمل قوله: "ومن أنكر سليماً" على الإنكار باللسان، والله تعالى أعلم.

٤٧٩٨ - (٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ:** حَدَّثَنَا حَمَادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ زَيَْادٍ وَهَشَامٌ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِخْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **يَنْحَوِرُ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ:** "فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرَأَ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ".

٤٧٩٩ - (٤) **وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ الْبَحْلِيُّ:** حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ هَشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِخْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **فَذَكَرَ مِثْلَهُ. إِلَّا قَوْلَهُ:** "وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ" لَمْ يَذْكُرْهُ.

وأما قوله: **فَذَكَرَ مِثْلَهُ. إِلَّا قَوْلَهُ:** "وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ" لَمْ يَذْكُرْهُ. فمعه معنى ما سبق أنه لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيعاً من قواعد الإسلام.

.....



قَالَ ابْنُ جَابِرٍ: فَقُلْتُ يَعْنِي لِرُزِيقٍ حِينَ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ: اللَّهُ! يَا أَبَا الْمِقْدَامِ! لَحَدَّثَكَ بِهَذَا، أَوْ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَجِئْنَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ، فَقَالَ: إِي! وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ! لَسَمِعْتُهُ مِنْ مُسْلِمِ ابْنِ قَرْظَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ .

٤٨٠٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: وَقَالَ: رُزِيقٌ مَوْلَى بَنِي فِزَارَةَ.

قال مسلم: وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ، عَنْ عَوْفِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

شرح العرب قوله: **فجأ على كسبه وسفيل نفسه** هكذا هو في أكثر النسخ "فجئنا" بالثاء المشقة، وفي بعضها "فجذا" بالذال المعجمة، وكلاهما صحيح، فأما بالثاء، فيقال منه: فجأ على ركبتيه يخبثو، وجئنا يخبثي خبثاً وجئنا فيهما، وأجئناه غيره، وتجاثوا على الركب، جئى وجئى بصم الجيم وكسرهما. وأما "جذا"، فهو الجبوس على أطراف أصابع الرجلين ناصب القدمين، وهو الحادي، والجمع جذا مثل نائم ونيام، قال الجمهور: الحادي أشد استيفازاً من الجائي، وقال أبو عمرو: هما لغتان.

**١٨ - باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال....**

٤٨٠٣ - (١) **حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، ح حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ:** أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةٍ، فَبَايَعْنَاهُ وَعُمَرُ آخِذٌ بِيَدِهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهِيَ سَمُرَةٌ، وَقَالَ: بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نَفَرَّ، وَلَمْ يُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ.

٤٨٠٤ - (٢) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ:** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَمْ يُبَايِعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَوْتِ، إِنَّمَا بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نَفَرَّ.

٤٨٠٥ - (٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ:** أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبِرِ سَمِعَ جَابِرًا يُسْأَلُ: كَمْ كَانُوا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ؟ قَالَ: كُنَّا أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائَةً، فَبَايَعْنَاهُ، وَعُمَرُ آخِذٌ بِيَدِهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهِيَ سَمُرَةٌ، فَبَايَعْنَاهُ، غَيْرَ حَدِّ بْنِ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ، اخْتِبَاءً تَحْتَ بَطْنِ بَعِيرِهِ.

٤٨٠٦ - (٤) **وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ:** حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْمُرِيُّ، مَوْلَى سُثَيْمَانَ ابْنِ مُجَالِدٍ: قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبِرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يُسْأَلُ: هَلْ بَايَعَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ صَلَّى بِهَا، وَلَمْ يُبَايِعْ عِنْدَ شَجَرَةٍ، إِلَّا الشَّجَرَةَ الَّتِي بِالْحُدَيْبِيَةِ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبِرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَشْرِ الْحُدَيْبِيَّةِ.

**١٨ باب استحباب مبايعة الامام الجيش عند إرادة القتال.****وبيان بيعه الرضوان تحت الشجرة**

**سوفى بن نوفل** قوله: **وفي رواية: ... وفي رواية: ...** وقد ذكر البخاري ومسلم هذه الروايات الثلاث في صحيحهما، وأكثر روايتهما "ألف وأربعمئة"، وكذا ذكر البيهقي أن أكثر روايات هذا الحديث ألفاً وأربعمئة، ويمكن أن يجمع بينهما بأهم كانوا أربعمئة وكسراً، فمن قال: أربعمئة لم يعتد الكسر، ومن قال: خمسمئة اعتد به، ومن قال: ألف وثلاثمئة ترك بعضهم؛ لكونه لم يقن العد أو لغير ذلك.



٤٨٠٧- (٥) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ -وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ- قَالَ سَعِيدٌ وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةٍ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: "أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ". وَقَالَ جَابِرٌ: لَوْ كُنْتُ أَبْصِرُ لَأَرَيْتُكُمْ مَوْضِعَ الشَّحَرَةِ.

٤٨٠٨- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْحَجْدِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَصْحَابِ الشَّحَرَةِ، فَقَالَ: لَوْ كُنَّا مِائَةً أَلْفٍ لَكَفَّانَا، كُنَّا أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةٍ.

٤٨٠٩- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي الطَّحَّانَ، كِلَاهُمَا يَقُولُ: عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ أَبِي الْحَجْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَوْ كُنَّا مِائَةً أَلْفٍ لَكَفَّانَا، كُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً.

=المقصود من جميع الروايات السعة على النصر قوله في رواية جابر ورواية معقل بن يسار: سبعة مائة خمسة على ما لا بد من سعة على ما وفي رواية سلمة: سبعة مائة يومنا على ما، وهو معنى رواية عبد الله بن زيد بن عاصم. وفي رواية مجاشع بن مسعود: سبعة على ما سعة على ما. وفي حديث ابن عمر وعبد الله بن مسعود: سبعة على ما سعة على ما. وفي رواية عن ابن عمر في غير صحيح مسلم: "البيعة على النصر": قال العلماء: هذه الرواية تجمع المعاني كلها، وتبين مقصود كل الروايات، فالبيعة على أن لا نفر معناه: النصر حتى نظفر بعدونا أو نقتل، وهو معنى البيعة على الموت، أي نصر وإن آل بنا ذلك إلى الموت لا أن الموت مقصود في نفسه، وكذا البيعة على الجهاد أي والنصر فيه، والله أعلم.\*

\*\*قال في تكملة فتح الملهم: وجمع الحفاظ في الفتح (٦: ١١٨، ٧: ٤٥٠) بينهما بأن من أطلق أن البيعة كانت على الموت أراد لازمها؛ لأنه إذا باع على أن لا يفر لزم من ذلك أن يثبت، والذي يثبت إما أن يغلب، وإما أن يؤسر، والذي يؤسر إما أن ينحو وإما أن يموت. ولما كان الموت لا يؤمن في مثل ذلك أطلقه الراوي. وحاصله أن أحدهما حكى صورة البيعة، والآخر حكى ما تؤول إليه، وجمع الترمذي بأن بعضاً بايع على الموت، وبعضاً بايع على أن لا يفر.

والظاهر ما قاله الحفاظ؛ لأن عدة من الصحابة والتابعين نفوا البيعة على الموت، وقد ثبت أن ابن عمر قد-

٤٨١٠ - (٨) **وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرٍ: كُمْ كُتْمَ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةَ.**

٤٨١١ - (٩) **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَعْنَى ابْنِ مَرْثَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ الشَّجَرَةِ أَلْفًا وَثَلَاثِمِائَةَ، وَكَانَتْ أَسْلَمُ ثَمَنَ الْمُهَاجِرِينَ.**

٤٨١٢ - (١٠) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.**

٤٨١٣ - (١١) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتَنِي يَوْمَ الشَّجَرَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُبَايِعُ النَّاسَ، وَأَنَا رَافِعٌ غُصْنًا مِنْ أَغْصَانِهَا عَنْ رَأْسِهِ، وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً، قَالَ: لَمْ تُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ، لَكِنْ بَايَعْتَاهُ عَلَى أَنْ لَا تَفِرَّ.**

٤٨١٤ - (١٢) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.**

وكان في أول الإسلام يحب على العشرة من المسلمين أن يصبروا لمائة من الكفار، ولا يفروا منهم، وعلى المائة الصبر لألف كافر، ثم سح ذلك وصار الواجب مصابرة المثلين فقط، هذا مذهبا ومذهب ابن عباس ومالك والجمهور أن الآية مسوغة، وقال أبو حنيفة وطائفة: ليست بمنسوخة، واحتلفوا في أن المعتبر بمحدد العدد من غير مراعاة القوة والضعف أم يراعى؟ والجمهور على أنه لا يراعى لطاهر القرآن، وأما حديث عبادة: **عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتَنِي يَوْمَ الشَّجَرَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُبَايِعُ النَّاسَ، وَأَنَا رَافِعٌ غُصْنًا مِنْ أَغْصَانِهَا عَنْ رَأْسِهِ، وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً، قَالَ: لَمْ تُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ، لَكِنْ بَايَعْتَاهُ عَلَى أَنْ لَا تَفِرَّ.**

قوله: **سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، فَقَالَ: كَانُوا مِائَةً مِنْ الْمُهَاجِرِينَ، وَكَانَتْ أَسْلَمُ ثَمَنَ الْمُهَاجِرِينَ.** هذا مختصر من الحديث الصحيح في بئر الحديبية، ومعناه: أن الصحابة لما وصلوا الحديبية وحدوا بئرها إما تسره مثل الشراك، =

= أنكر على عبد الله بن مطيع وأن حفظه على أنهما يأخذان البيعة على الموت في وقعة الحرة، كما مر في باب وجوب ملارمة جماعة المسلمين، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣/٣٥٨)

٤٨١٥- (١٣) **وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ:** حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ طَارِقٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كَانَ أَبِي مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فِي قَابِلٍ حَاجِينَ، فَخَفِيَ عَلَيْنَا مَكَانُهَا، فَإِنْ كَانَتْ تَبَيَّنَتْ لَكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ.

٤٨١٦- (١٤) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ:** حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ: وَقَرَأْتُهُ عَلَى نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَتَسَوَّاهَا مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ.

٤٨١٧- (١٥) **وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ:** قَالَا: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الشَّجَرَةَ، ثُمَّ أَتَيْتُهَا بَعْدُ، فَلَمْ أَعْرِفْهَا.

٤٨١٨- (١٦) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ:** حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْيَةِ؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ.

٤٨١٩- (١٧) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ:** حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ سَلَمَةَ بِمِثْلِهِ.

٤٨٢٠- (١٨) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ:** أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: أَتَاهُ آتٌ، فَقَالَ: هَذَا ابْنُ حَنْظَلَةَ يُبَايِعُ النَّاسَ، فَقَالَ: عَلَى مَاذَا؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ، قَالَ: لَا أَبَايِعُ عَلَى هَذَا أَحَدًا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

=فسق النبي ﷺ فيها ودعا فيها بالبركة، فجاست، فهي إحدى المعجزات لرسول الله ﷺ، فكان السائل في هذا الحديث عزم أصل الحديث، والمعجزة في تكثير الماء وعبر ذلك مما جرى فيها، ولم يعلم عددهم، فقال جابر: كما ألفاً وخمسمائة، ولو كنا مائة ألف أو أكثر لكفانا. وقوله في الرواية التي قبل هذه: "دعا على إثر الحديبية": أي دعا فيها بالبركة. قوله في الشجرة: 'إلى حقي عندهم مكه في العام المقبل'.

=حكمة حفاء السحرة التي سبغت بحمى الرضوان قال العلماء: سبب خفائها أن لا يفتش الناس بها لما جرى تحتها من الخير، ونزول الرضوان والسكينة وغير ذلك، فلو بقيت ظاهرة معلومة لخيف تعظيم الأعراب والجهال إياها وعبادتهم لها، فكان خفائها رحمة من الله تعالى.

## [١٩- باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه]

٤٨٢١- (١) حَسَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ! ارْتَدَدْتَ عَلَى عَقِبَيْكَ؟ تَعَرَّبْتَ؟ قَالَ: لَا. وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِي فِي الْبُدُو.

## ١٩- باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه

قوله: "رحل من مكة إلى بلاد الشام" من حديث "عنه" لا، ولكن رسول الله ﷺ أذن لي في البدو.

شرح حواصن سلمة بن الأكوع: قال القاضي عياض: أجمعت الأمة على تحريم ترك المهاجر هجرته ورجوعه إلى وطنه، وعلى أن ارتداد المهاجر أعراياً من الكبائر، قال: ولهذا أشار الحجاج إلى أن أعلمه سلمة أن خروجه إلى النادية إنما هو بإذن النبي ﷺ، قال: ولعله رجع إلى غير وطنه؛ أو لأن الغرض في ملازمة المهاجر أرضه التي هاجر إليها وفرض ذلك عليه إنما كان في زمن النبي ﷺ. لتصرته، أو ليكون معه؛ أو لأن ذلك إنما كان قبل فتح مكة، فلما كان الفتح وأظهر الله الإسلام على الدين كله، وأدل الكفر، وأعز المسلمين سقط فرض الهجرة، فقال النبي ﷺ: "لا هجرة بعد الفتح"، وقال: "مضت الهجرة لأهلها": أي الذين هاجروا من ديارهم وأموالهم قبل فتح مكة؛ لمواساة النبي ﷺ ومؤازرته ونصرة دينه وضبط شريعته. قال القاضي: ولم يختلف العلماء في وجوب الهجرة على أهل مكة قبل الفتح، واختلف في غيرهم، فقيل: لم تكن واجبة على غيرهم، بل كانت ندباً، ذكره أبو عبيد في كتاب الأموال؛ لأنه ﷺ لم يأمر الوفود عليه قبل الفتح بالهجرة، وقيل: إنما كانت واجبة على من لم يسلم كل أهل بلده؛ لئلا يبقى في طلوع أحكام الكفار.

## [ ٢٠ - باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير.... ]

٤٨٢٢ - (١) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ أَبُو جَعْفَرٍ:** حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ: حَدَّثَنِي مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ السَّلَمِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَبَايَعُهُ عَلَى الْهَجْرَةِ. فَقَالَ: "إِنَّ الْهَجْرَةَ قَدْ مَضَتْ لِأَهْلِهَا، وَلَكِنْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ".

٤٨٢٣ - (٢) **وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ:** حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ السَّلَمِيُّ، قَالَ: جِئْتُ بِأُحْمِي: أَبِي مَعْبُدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْفَتْحِ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَايَعُهُ عَلَى الْهَجْرَةِ، قَالَ: "قَدْ مَضَتْ الْهَجْرَةُ بِأَهْلِهَا" قُلْتُ: فَبَايَ شَيْءٍ تَبَايَعُهُ؟ قَالَ: "عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ". قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبُدٍ، فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِ مُجَاشِعٍ، فَقَالَ: صَدَقَ.

٤٨٢٤ - (٣) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ عَاصِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: قَالَ: فَلَقِيتُ أَخَاهُ، فَقَالَ: صَدَقَ مُجَاشِعٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ: أَبَا مَعْبُدٍ.

٤٨٢٥ - (٤) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا:** أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَوْمَ الْفَتْحِ: فَتَحَ مَكَّةَ: "لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَتِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتَنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا".

## [ ٢٠ - باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير، وبيان معنى "لا هجرة بعد الفتح" ]

قوله: **لَا هِجْرَةَ**، يعني هجرة، فمن لا هجرة قد مضت لأهلها، ولكن على الإسلام والجهاد والخير، معناه: أن الهجرة المملوكة الفاضلة التي لأصحابها المزية الطاهرة إنما كانت قبل الفتح، ولكن أبايعك على الإسلام والجهاد وسائر أفعال الخير، وهو من باب ذكر العام بعد الخاص، فإن الخير أعم من الجهاد، ومعناه: أبايعك على أن تفعل هذه الأمور. قوله: **وَتِيَّةٌ**، يوم فتح مكة، لا هجرة، لكن جهاد وخير.

**تَابِعُ قَوْلِهِ** **لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ**: وفي الرواية الأخرى: "لا هجرة بعد الفتح"، قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة، وتناولوا هذا الحديث تأويلين: أحدهما: =

٤٨٢٦ - (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا:** حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ،  
ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبْنُ رَافِعٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ مُهْلَهْلٍ،  
ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ، كُلُّهُمْ عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا  
الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٨٢٧ - (٦) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ:** حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
حَبِيبٍ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ  
قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهِجْرَةِ، فَقَالَ: "لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ،  
وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا".

٤٨٢٨ - (٧) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ:** حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا  
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ الزَّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ  
أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهِجْرَةِ، فَقَالَ:  
"وَيَحْكُ إِن شَأْنَ الْهِجْرَةِ لَشَدِيدٌ فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَهَلْ تُؤْتِي صَدَقَتَهَا؟"  
قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا".

= لا هجرة بعد الفتح من مكة! لأنها صارت دار إسلام، فلا تصور منها الهجرة. والثاني: وهو الأصح أن معناه  
أن الهجرة الفاضلة المهمة المطلوبة التي يمتاز بها أهلها امتيازاً ظاهراً انقطعت بفتح مكة، ومضت لأهلها الدين  
هاجروا قبل فتح مكة؛ لأن الإسلام قوي وعمر بعد فتح مكة عراً طاهراً بخلاف ما قبله.

قوله: **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ:** معناه أن تخصيص الخير سبب الهجرة قد انقطع بفتح مكة، ولكن حصوه بالجهاد  
والبينة الصالحة، وفي هذا الحث على بينة الخير مطلقاً، وأنه يثبت على البينة. قوله **ﷺ: "فَدَسْتُمْ وَدَسْتُمْ"**  
معناه: إذا طلستم الإمام للخروج إلى الجهاد فاخرجوا، وهذا دليل على أن الجهاد ليس فرض عين، بل فرض  
كفاية، إذا فعه من تحصل بهم الكفاية سقط الحرج عن الباقيين، وإن تركوه كلهم أثموا كلهم.

**شرح كون الجهاد فرض كفاية أو فرض عين** قال أصحابنا: الجهاد اليوم فرض كفاية، إلا أن ينزل الكفار ببند  
المسلمين، فيتعين عليهم الجهاد، فإن لم يكن في أهل ذلك البلد كفاية وجب على من يليهم تميم الكفاية، وأما  
في زمن النبي ﷺ. فالأصح عند أصحابنا أنه كان أيضاً فرض كفاية، والثاني: أنه كان فرض عين، واحتج  
القائلون بأنه كان فرض كفاية بأنه كان تغزو السرايا، وفيها بعضهم دون بعض.





## [٢١- باب كيفية بيعة النساء]

٤٨٣٠- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزَّيَّيرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَوْحَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَتْ الْمُؤْمِنَاتُ، إِذَا هَاجَرْنَ إِلَى رَسُولِ ﷺ، يُمْتَحَنَ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: **هِيَئَا لِي إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ لِيُغَيِّبَنَّ عَنْكُ لَوْ لَا يُفْتَرِكَنَّ اللَّهُ سِيكَ وَلَا يَنْفَرِقَنَّ وَلَا يَرِيَنَّ** (المتحنة: ١٢) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، فَقَدْ أَقَرَّ بِالْمُحَنَةِ. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَقَرَّرَنَ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِنَّ، قَالَ لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "انْطَلِقْنَ فَقَدْ بَايَعْتُكُنَّ"، وَلَا، وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ غَيْرَ أَنَّهُ يُبَايِعُهُنَّ بِالْكَلَامِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ! مَا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النِّسَاءِ قَطُّ إِلَّا بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَا مَسَّتْ كَفُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَفَّ امْرَأَةٍ قَطُّ، وَكَانَ يَقُولُ لَهُنَّ إِذَا أَخَذَ عَلَيْهِنَّ: "قَدْ بَايَعْتُكُنَّ" كَلَامًا.

٤٨٣١- (٢) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ عَنْ بَيْعَةِ النِّسَاءِ. قَالَتْ: مَا مَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ امْرَأَةً قَطُّ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا، فَإِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا فَأَعْطَتْهُ، قَالَ: "أَذْهَبِي فَقَدْ بَايَعْتِكِ".

## [٢١- باب كيفية بيعة النساء]

قَوْلُهَا: **كَانَ مَسَّتْ يَدَهُ امْرَأَةً قَطُّ غَيْرَ أَنَّهُ يُبَايِعُهُنَّ بِالْكَلَامِ** (المتحنة: ١٢) إِلَى آخِرِهِ، مَعْنَى يُمْتَحَنُ: يُبَايِعُهُنَّ عَلَى هَذَا الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ. وَقَوْلُهَا: **فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ** مَعْنَاهُ: فَقَدْ بَايَعَ الْبَيْعَةَ الشَّرْعِيَّةَ. قَوْلُهَا: **وَمَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ غَيْرَ أَنَّهُ يُبَايِعُهُنَّ بِالْكَلَامِ**.

**فَوَائِدُ الْحَدِيثِ** فِيهِ: أَنَّ بَيْعَةَ النِّسَاءِ بِالْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ أَحَدٍ كَفَّ. وَفِيهِ: أَنَّ بَيْعَةَ الرِّجَالِ بِأَخْذِ الْكَفِّ مَعَ الْكَلَامِ. وَفِيهِ: أَنَّ كَلَامَ الْأُجْنِيَّةِ بِيَاحِ سَمَاعِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَأَنْ صَوَّغَهَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَأَنْ لَا يَلْمَسُ بَشْرَةَ الْأُجْنِيَّةِ مِنْ غَيْرِ صَرُورَةٍ كَتَطْلُبِ وَفَضْلِ وَحِجَامَةٍ وَقَلْعِ صَرَسٍ وَكَحْلِ عَيْنٍ وَنَحْوِهَا مِمَّا لَا تَوْجِدُ امْرَأَةً تَعْمَلُهُ جَازًا لِلرَّجُلِ الْأُجْنَبِيِّ فَعَلُهُ لِلضَّرُورَةِ.

=ذكر اللغات في كلمة "قط" وفي "قط" خمس لغات: فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة ومكسورة وضمهما والطاء مشددة وفتح القاف مع تخفيف الطاء ساكنة ومكسورة، وهي لنفي الماضي. قولها في الرواية الأخرى: ما مس ساء قط، هذا الاستثناء منقطع، وتقدير الكلام: ما مس امرأة قط، لكن يأخذ عليها البيعة بالكلام، فإذا أحدها بالعلم، قال: 'ادهي فقد بايعتك"، وهذا التقدير مصرح به في الرواية الأولى، ولا بد منه، والله أعلم.

• • • • •

## [ ٢٢ - باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع ]

٤٨٣٢ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ وَابْنُ حُجْرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي بَرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نُبَايِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا: "فِيمَا اسْتَطَعْتُ".

## ٢٢ - باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع

قوله: **عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ**، يعني **السمع والطاعة**، يقول ما **فما استطع**، هكذا هو في جميع النسخ "فِيمَا اسْتَطَعْتُ" أي قل: "فِيمَا اسْتَطَعْتُ".  
**فائدة الحديث** وهذا من كمال شفقتة ﷺ ورأفته بأمته يُلَقِّنُهُمْ أن يقول أحدهم: "فِيمَا اسْتَطَعْتُ" لئلا يدخل في عموم بيعة ما لا يطيقه، وفيه: أنه إذا رأى الإنسان من يلتزم ما لا يطيقه ينبغي أن يقول له: لا تلتزم ما لا تطيق، فترك بعضه، وهو من نحو قوله ﷺ: "عليكم من الأعمال ما تطيقون".

.....

## [٢٣- باب بيان سن البلوغ]

٤٨٣٣- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي.

قَالَ نَافِعٌ: فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ خَلِيفَةٌ، فَحَدَّثْتُهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَحَدٌّ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَكُتِبَ إِلَى عُمَالِهِ أَنْ يَفْرِضُوا لِمَنْ كَانَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَاجْعَلُوهُ فِي الْعِيَالِ.

٤٨٣٤- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يُعْنِي الثَّقَفِيُّ جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ: وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَاسْتَصَغَرَنِي.

## [٢٣- باب بيان سن البلوغ]

وهو السن الذي يجعل صاحبه من المقاتلين، ويجري عليه حكم الرجال في أحكام القتال وغير ذلك. قوله: **دليل كونه عروه الخندق** وفيه دليل على أن الخندق كانت سنة أربع من الهجرة، وهو الصحيح، وقال جماعة من أهل السير والتواريخ: كانت سنة خمس، وهذا الحديث يردّه؛ لأنهم أجمعوا على أن "أحداً" كانت سنة ثلاث، فيكون "الخندق" سنة أربع؛ لأنه جعلها في هذا الحديث بعده بسنة. قوله: "لم يجزني" و"أجازني": المراد جعله رجلاً له حكم الرجال المقاتلين.

قال في كشفه فتح مبهم وبه قال أبو يوسف ومحمد. كما في المغني لابن قدامة. (إلى أن قال:). وقال أبو حنيفة: هو في العلام ثمان عشرة سنة، وقيل تسع عشرة، وفي الجارية سبع عشرة، كما في كتاب الحجر من الهداية مع الفتح. (تكملة فتح المبهم: ٣/٣٨٢، ٣٨٣)

## [ ٢٤ - باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم ]

٤٨٣٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ.

٤٨٣٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ.

٤٨٣٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ". قَالَ أَيُّوبُ: فَقَدْ نَالَ الْعَدُوُّ وَخَاصَمُواكُمْ بِهِ.

٤٨٣٨ - (٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَالثَّقَفِيُّ، كُلُّهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُذَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فِي حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ وَالثَّقَفِيِّ: "فَإِنِّي أَخَافُ". وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَحَدِيثِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ: "مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ".

## ٢٤ - باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم

قوله: **عَنْ ابْنِ عُمَرَ** وفي الرواية الأخرى: **عَنْ ابْنِ عُمَرَ** وفي الرواية الأخرى: "فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ".

فيه أقوال أهل العلم في المسافرة بالمصحف إلى الأرض الكفار عند الأمن النهي عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار لليلة المذكورة في الحديث، وهي خوف أن ينالوه، فيستهكوا حرمة، فإن أُمِتْ هذه اليلة بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهريين عليهم، فلا كراهة ولا منع منه حيث؛ لعدم اليلة، هذا هو الصحيح، وبه قال أبو حنيفة والبخاري وآخرون، وقال مالك وجماعة من أصحابنا بالنهي مطلقاً.

.....

---

=وَحَكِي ابْنُ الْمَذَرِّ عَنْ أَبِي حَيْفَةَ الْجَوَارِ مُطْلَقًا، وَالصَّحِيحُ عَنْهُ مَا سَقِ،\* وهذه العلة المذكورة في الحديث هي من كلام النبي ﷺ، وعلط بعض المالكية، فزعم أنها من كلام مالك، واتفق العلماء على أنه يجوز أن يكتب إليهم كتاب فيه آية أو آيات، والحجة فيه كتاب النبي ﷺ إلى هرقل. قال القاضي: وكره مالك وغيره معاملة الكفار بالدراهم والدنانير التي فيها اسم الله تعالى وذكره سبحانه وتعالى.

---

**\*\*قال في تكملة فتح الملهم** والحاصل مما سبق أن وقوع المصحف بأيدي الكفار إما يمنع منه إذا حيف منهم إهانتة. أما إذا لم يكن مثل هذا الخوف، فلا بأس بذلك، لا سيما لتعليم القرآن وتبليغه، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣/٣٨٦)

.....



## [٢٥- باب المسابقة بين الخيل وتضميرها]

٤٨٣٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أُضْمِرَتْ مِنَ الْحَفِيَاءِ، وَكَانَ أَمْدُهَا ثِنْتَةَ الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَةِ إِلَى مُسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقَ بِهَا.

## ٢٥- باب المسابقة بين الخيل وتضميرها

**حوار المسابقة بين الخيل و تضميرها** فيه ذكر حديث مسابقة النبي ﷺ بين الخيل المصمرة وغير المصمرة، وفيه: حوار المسابقة بين الخيل وحوار تضميرها، وهما يجمع عليهما لمصحة في ذلك وتدريب الخيل ورياضتها وتمرينها على الجري وإعدادها لذلك؛ ليستفعا لها عند الحاجة في القتال كراً وهرأً. واحتف العلماء في أن المسابقة بينها مباحة أم مستحبة؟ ومذهب أصحابنا أنها مستحبة لما ذكرناه، وأجمع العلماء على حوار المسابقة بعير عوض بين جميع أنواع الخيل فوبها مع ضعيفها، وسابقها مع غيره، سواء كان معها ثالث أم لا، فأما المسابقة بعوض، فحائزة بالإجماع، لكن يشترط أن يكون العوض من غير المتسابقين، أو يكون بينهما ويكون معها محتل وهو ثالث على فرس مكافئ لفرسهما، ولا يخرج المحتل من عبده شيئاً ليحرج هذا العقد عن صورة القمار،\*\* وليس في هذا الحديث ذكر عوض في المسابقة.

**شرح العريب وسط الكلمات** قوله: **سابق** أي **أضمر** يقال: أضمرت وضمرت، وهو أن يقلب علفها مدة، وتدخل بيتاً كيناً، وتخل فيه لتعرق ويجف عرقها فيجف لحمها وتقوى على الجري، قوله: من **حفاء** أي **نساء** **ودع** هي **بحاء** مهملة وفاء ساكنة وبالمد والقصر، حكاهما القاضي وأخرون، القصر أشهر والحاء مفتوحة بلا خلاف، وقال صاحب "المطالع": وضبطه بعضهم ضمها، قال: وهو خطأ، قال الحارمي في "المؤلف": ويقال فيها أيضاً "الحفاء" بتقديم الياء على الفاء، والمشهور المعروف في كتب الحديث وغيرها الحفاء. قال سفيان بن عيينة: بين ثبة الوداع والحفاء خمسة أميال أو ستة، وقال موسى بن عقة: ستة أو سبعة، وأما-

**\*\* قال في تكملة فتح الملهم** والقمار من القمر الذي يرداد تاره ويقص أخرى، وسمي القمار قماراً؛ لأن كل واحد من المقامرين ممن يجور أن يذهب ماله إلى صاحبه، ويجور أن يستفيد مال صاحبه، وهو حرام بالنص، ولا كذلك إذا شرط من جانب واحد؛ لأن الزيادة والقصان لا تمكن فيهما، بل في أحدهما تمكن الزيادة، وفي الآخر الانتقص فقط، فلا تكون مقامرة؛ لأنها معاملة منه، كذا في رد المحتار. (تكملة فتح الملهم: ٣/٣٩٠)

٤٨٤٠ - (١) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا حَلَفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، حَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ وَابْنِ أَبِي عُمَرَ قَالُوا: حَدَّثَنَا: سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ وَزَادَ فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنْ رِوَايَةِ حَمَادٍ وَابْنِ عُثَيْبَةَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَجِئْتُ سَابِقًا، فَطَفَفَ بِي الْفَرَسُ الْمُسَجَّدُ.**

-ثبة الوداع، فهي عند المدينة سميت بذلك؛ لأن الخارج من المدينة يمشي معه المودعون إليها.

قوله: "**مسجد بي زرع**" بتقديم الزاء، وفيه دليل حواري قول: مسجد فلان ومسجد بي فلان، وقد ترجم له البخاري هذه الترجمة: وهذه الإضافة للتعريف.

قوله: **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ:** هكذا هو في جميع النسخ. قال أبو علي العسائي: وذكره أبو مسعود الدمشقي عن مسدد عن زهير بن حرب عن إسماعيل بن علية عن أيوب عن ابن نافع عن نافع عن ابن عمر، فراد "ابن نافع"، قال: والذي قاله أبو مسعود محفوط عن الجماعة من أصحاب ابن علية، قال الدارقطني في كتاب "العلل" في هذا الحديث: يرويه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وداود عن ابن علية عن أيوب عن ابن نافع عن نافع عن ابن عمر، وهذا شاهد لما ذكره أبو مسعود، ورواه جماعة عن زهير عن ابن علية عن أيوب عن نافع كما رواه مسلم من غير ذكر "ابن نافع".

قوله: **فَطَفَفَ بِي الْفَرَسُ الْمُسَجَّدُ** أي علا ووثب إلى المسجد، وكان جداره قصيرا، وهذا بعد محاورته العاية؛ لأن العاية هي هذا المسجد، وهو مسجد بني رريق، والله أعلم.

## ٢٦- باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة

٤٨٤١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٤٨٤٢- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ.

٤٨٤٣- (٣) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَصَالِحُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ وَرْدَانَ، جَمِيعًا عَنْ يَزِيدَ، قَالَ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَوِّي نَاصِيَةَ فَرَسٍ بِإِصْبَعِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: "الْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْغَنِيمَةُ".

## ٢٦- باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة

قوله ﷺ: "الخيال معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة" لأخر وعصمة وفي رواية: الخير معقود بنواصي الخيل". وفي رواية: "البركة في نواصي الخيل".

**شرح الغريب.** المعقود والمعقوص بمعنى، ومعناه: ملوي مضفور فيها، والمراد بالناصية هما الشعر المسترسل على الجبهة. قال الخطابي وغيره: قالوا: وكنت بالناصية عن جميع ذات الفرس، يقال: فلان مبارك الناصية: ومبارك الغرة أي الذات.

**فوائد أحاديث الباب والتوفيق بين الروايتين** وفي هذه الأحاديث استحباب رباط الخيل واقتنائها للغزو، وقاتل أعداء الله، وأن فضلها وخيرها، والجهاد باق إلى يوم القيامة. وأما الحديث الآخر: "الشوم قد يكون في الفرس"، فالمراد به غير الخيل المعدة للغزو ونحوه، أو أن الخير والشوم يتجمعان فيها، فإنه فسر الخير بالأجر والمغرم، ولا يمتنع مع هذا أن يكون الفرس مما يتشاع به. قوله: رأيت رسول الله ﷺ يُلَوِّي نَاصِيَةَ فَرَسٍ بِإِصْبَعِهِ، قال القاضي: فيه استحباب خدمة الرجل فرسه المعدة للجهاد.

٤٨٤٤ - (٤) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ** : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٨٤٥ - (٥) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ** : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : "الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ : الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ".

٤٨٤٦ - (٦) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** : حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ وَابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : "الْخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ"، قَالَ : فَقِيلَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ بِمِذَاكَ؟ قَالَ : "الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٤٨٤٧ - (٧) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ** : أَخْبَرَنَا حَرِيرٌ عَنْ حُصَيْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : عُرْوَةُ بْنُ الْحَجَّادِ.

٤٨٤٨ - (٨) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**، جَمِيعاً عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، جَمِيعاً عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَذْكُرِ "الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ". وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ : سَمِعَ عُرْوَةَ الْبَارِقِيَّ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ.

٤٨٤٩ - (٩) **وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ** : حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ : قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْعِزَّارِ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْحَجَّادِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. وَلَمْ يَذْكُرِ "الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ".

٤٨٥٠ - (١٠) **وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ** : حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : "الْبَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ".

٤٨٥١ - (١١) **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ سَمِعَ أَنَسًا يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

=تركه الأزدي، وهم الأسد بإسكان السين، فنسوا إليه، وقيل إلى بارق بن عوف بن عدي، ويقال له: عروة بن الجعد كما وقع في رواية مسيم، وعروة بن أبي الجعد وعروة بن عباس بن أبي الجعد.

♦ ♦ ♦ ♦

## [٢٧- باب ما يكره من صفات الخيل]

- ٤٨٥٢- (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ -**  
**قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ - عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَلَمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ**  
**أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشَّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ.**
- ٤٨٥٣- (٢) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ:**  
**حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ بِهِذَا الْإِسْنَادَ مِثْلَهُ.**
- وَزَادَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: وَالشَّكَالُ أَنْ يَكُونَ الْفَرْسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى بَيَاضٌ وَفِي يَدِهِ**  
**الْيُسْرَى، أَوْ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلِهِ الْيُسْرَى.**
- ٤٨٥٤- (٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ**  
**ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي**  
**زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ، وَفِي رِوَايَةِ وَهْبٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ**  
**يَزِيدٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّخَعِيَّ.**

## [٢٧- باب ما يكره من صفات الخيل]

**شرح العريب: قوله: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشَّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ، وفسره في الرواية الثانية:**  
**الشَّكَالُ: بَيَاضُ الْيَدِ الْيُمْنَى وَبَيَاضُ رِجْلِ الْيُسْرَى، وَهَذَا التَّفْسِيرُ أَحَدُ الْأَقْوَالِ فِي الشَّكَالِ.**

وقال أبو عبيد وجمهور أهل اللغة والغريب: هو أن يكون منه ثلاث قوائم محجلة وواحدة مطلقاً تشبيهاً بالشَّكَالِ الذي تشكل به الخيل، فإنه يكون في ثلاث قوائم عالماً، قال أبو عبيد: وقد يكون الشَّكَالُ ثلاث قوائم مطلقاً وواحدة محجلة، قال: ولا تكون المطلقة من الأرجل أو المحجلة إلا الرجل. وقال ابن دريد: الشَّكَالُ أن يكون مُحَجَّلًا من شق واحد في يده ورجله، فإن كان محالماً قيل: الشَّكَالُ محالف. قال القاضي: قال أبو عمرو المطرر، قيل: الشَّكَالُ بياض الرجل اليمى واليد اليسرى وقيل: بياض الرجل اليسرى واليد اليسرى، وقيل: بياض اليدين، وقيل: بياض الرجلين، وقيل: بياض الرجلين ويد واحدة، وقيل: بياض اليدين ورجل واحدة. وقال العلماء: إنما كرهه؛ لأنه على صورة المشكول، وفيه يحتمل أن يكون قد حارب ذلك الجنس، فلم يكن فيه نجابة، قال بعض العلماء: إذا كان مع ذلك أغر رالت الكراهة؛ لزوال شبه الشَّكَالِ.

## [٢٨- باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله]

٤٨٥٥- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ وَهُوَ ابْنُ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي، وَإِيمَانًا بِي، وَتَصَدِيقًا بِرُسُلِي، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! مَا مِنْ كَلِمٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ حِينَ كَلِمَ، لَوْثُهُ لَوْثُ دَمٍ وَرِيحُهُ مِسْكٌ، .....

## ٢٨- باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله

قوله ﷺ: "تضمَّن الله من خرج في سبيله. لا حرجه لا جهده إلى قوله: وفي الرواية الأخرى: "تكفل الله". ومعناها: أوجب الله تعالى له الجنة بفضلِهِ وكرمه سبحانه وتعالى، وهذا الضمان والكفالة موافق لقوله تعالى: "مَنْ كَفَرَ بَعْدَ مَا يَبُذَرُ فِيهِ نَفْسُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِالْآيَاتِ وَالْحُكْمِ وَالْيُحْكَمُ عَلَيْهِ" (التوبة: ١١١). قوله ﷺ: "لا حرجه لا جهده في سبيلي" هكذا هو في جميع النسخ جهاداً بالنصب، وكذا قال بعده: "بإيمانه وتصديقه". وهو منصوب على أنه مفعول له، وتقديره: لا يخرججه المخرج ويحركه المحرك إلا للجهاد والإيمان والتصديق. شرح كلمات الحديث: قوله: "لا حرجه لا جهده في سبيلي" ومعناه: لا يخرججه إلا محض الإيمان والإخلاص لله تعالى. قوله في الرواية الأخرى: "وتصديق كلمته": أي كلمة الشهادتين، وقيل: تصديق كلام الله في الأخبار بما للمجاهد من عظيم ثوابه. قوله ﷺ: "فهم على ضامن". ذكرُوا في "ضامن" هنا وجهين: أحدهما: أنه بمعنى مضمون كماء دافق ومدفوق، والثاني: أنه بمعنى ذو ضمان. قوله ﷺ: "أن أدخله الجنة"، قال القاضي: يحتمل أن يدخل عند موته كما قال تعالى في الشهداء: "أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْفَعُونَ" (آل عمران: ١٦٩)، وفي الحديث: "أرواح الشهداء في الجنة"، قال: ويحتمل أن يكون المراد دخوله الجنة عند دخول السابقين والمقربين بلا حساب ولا عذاب، ولا مؤاخذه بذنب، وتكون الشهادة مكفرة لذنوبه كما صرح به في الحديث الصحيح. قوله: "أو جهده في سبيله" ومعناه: ما حصل له من الأجر بلا غنيمة إن لم يغنم، أو من الأجر والغنيمة معاً إن غنموا، وقيل: إن "أو" هنا بمعنى "الواو" أي من أجر وغنيمة، وكذا وقع بالواو، وفي رواية "أبي داود"، وكذا وقع في "مسلم" في رواية يحيى بن يحيى التي بعد هذه بالواو، ومعنى الحديث أن الله تعالى ضمن أن الخارج للجهاد ينال خيراً بكل حال، فإما أن يستشهد، فيدخل الجنة، وإما أن يرجع بأجر، وإما أن يرجع بأجر وغنيمة.

قوله ﷺ: "وإذا نفس محمد بيده! ما من كلمة تكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهَيْئَتِهِ حِينَ كَلِمَ لَوْنُ دَمٍ وَرِيحُهُ مِسْكٌ".



وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوْ لَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَبَدًا، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً، فَأَحْمِلُهُمْ\* وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوَدِدْتُ أَنِّي أَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أَغْزُو فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أَغْزُو فَأُقْتَلُ".

٤٨٥٦ - (٢) وَحَدَّثَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ عُمَارَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٨٥٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَامِيُّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "تَكْفُلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِهِ وَتَصَدِّقُ كَلِمَتَهُ بِأَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ".

= شرح الغريب وفوائد الحديث أما الكلم بفتح الكاف وإسكان اللام، فهو الجرح، ويكلم بإسكان الكاف أي يجرح، وفيه: دليل على أن الشهيد لا يرول عنه الدم بغسل ولا غيره، والحكمة في محبته يوم القيامة على هيئته أن يكون معه شاهد فضيلته، وبذله نفسه في طاعة الله تعالى، وفيه: دليل على جوار اليمين واعقادها بقوله: "والذي نفسي بيده" ونحو هذه الصيغة من الخلف عما دل على الدات، ولا خلاف في هذا، قال أصحابنا: اليمين تكون بأسماء الله تعالى وصفاته أو ما دل على داته. قال القاضي: والبد هنا بمعنى القدرة والملك.

قوله: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوْ لَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ" أي خلفها وبعدها، وفيه ما كان عليه ﷺ من الشفقة على المسلمين والرأفة بهم، وأنه كان يترك بعض ما يختاره للرفق بالمسلمين، وأنه إذا تعارضت المصالح بدأ بأهمها، وفيه مراعاة الرفق بالمسلمين والسعي في زوال المكروه والمشقة عنهم. قوله: "لَوَدِدْتُ أَنِّي أَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أَغْزُو فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أَغْزُو فَأُقْتَلُ" فيه فضيلة الغزو والشهادة، وفيه تمجيد الشهادة والخير وتبني ما لا يمكن في العادة من الخيرات، وفيه أن الجهاد فرض كفاية لا فرض عين. قوله ﷺ: "وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِكُمْ فِي سَبِيلِهِ" هذا تنبيه على الإخلاص في الغزو، وأن الثواب المذكور فيه إنما هو لمن أحلص فيه وقاتل لتكون كلمة الله هي العليا، قالوا: وهذا العضل وإن كان ظاهره أنه في قتال الكفار، =

\* قوله: "لَا أَجِدُ سَعَةً وَأَحْمِلُهُمْ" بيان أن خروجهم ﷺ يتضمن المشقة على المسلمين، أي ولكن يشق عليهم خروجهم ﷺ لأن خروجهم بدوهم شاق عليهم وخروجهم معهم يحتاج إلى الحمل، وهو غير متيسر كل مرة لا له ولا لهم.

٤٨٥٨ - (٤) **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ الْقَادِرِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَتَغَبُّ، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالرِّيحُ رِيحُ مَسْكِ".

٤٨٥٩ - (٥) **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلَّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا طُعِنَتْ تَفْجَرُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمَسْكِ". وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ فِي يَدِهِ! لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأَحْمِلُهُمْ، وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي، وَلَا تَطِيبُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَقْعُدُوا بَعْدِي".

٤٨٦٠ - (٦) **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ وَبِهَذَا الْإِسَادِ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوَدِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ أَحْيَى" بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٤٨٦١ - (٧) **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي الثَّقَفِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَحْبَبْتُ أَنْ لَا أَتَخَلَّفَ خَلْفَ سَرِيَّةٍ" نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٤٨٦٢ - (٨) **حَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ" إِلَى قَوْلِهِ: "مَا تَخَلَّفْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى".

«فيدخل فيه من خرج في سبيل الله في قتال البعثة وقطاع الطريق، وفي إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك، والله أعلم.

= قوله **﴿يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا وَأَسْكَانَ فِيهَا الْقَوْمَ الصَّافِينَ﴾** "وخرجه بنف" هو بفتح الباء والعين وإسكان المثلثة بينهما، ومعناه يخري متفجراً: أي كثيراً، وهو بمعنى الرواية الأخرى يتفجر دماً. قوله **﴿يَكُونُ يَوْمَ غَدَاةٍ كَهَيْئَةِ إِدْ صَعْبٍ﴾** الضمير في كهيتها يعود على الجراحة، و"إذا طعنت" بالألف بعد الدال كذا في جميع السح. قوله **﴿يَكُونُ يَوْمَ غَدَاةٍ كَهَيْئَةِ إِدْ صَعْبٍ﴾** هو بفتح العين المهملة وإسكان الراء، وهو الريح.

.....

## [٢٩- باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى]

٤٨٦٣- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "مَا مِنْ نَفْسٍ تَمُوتُ لَهَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ، يَسْرُهَا أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا، وَلَا أَنَّ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، إِلَّا الشَّهِيدُ، فَإِنَّهُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجَعَ فَيُقْتَلَ فِي الدُّنْيَا؛ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ".

٤٨٦٤- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَأَنْ لَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ، غَيْرُ الشَّهِيدِ، فَإِنَّهُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجَعَ، فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ؛ لِمَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ".

## [٢٩- باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى]

قوله: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: قال أبو علي الفسائي: ظاهر هذا الإسناد أن شعبة يرويه عن قتادة وحמיד جميعاً عن أنس، قال: وصوابه أن أبا خالد يرويه عن حميد عن أنس، ويرويه أبو خالد أيضاً عن شعبة عن قتادة عن أنس، قال: وهكذا قاله عبد العلي بن سعيد، قال القاضي: فيكون حميد معطوفاً على شعبة لا على قتادة، قال: وقد ذكره ابن أبي شيبة في كتابه عن أبي خالد عن حميد وشعبة عن قتادة عن أنس، فبينه، وإذ كان فيه أيضاً إيهام، فإن ظاهره أن حميداً يرويه عن قتادة، وليس المراد كذلك، بل المراد أن حميداً يرويه عن أنس كما سبق.

قوله ﷺ: "مَا مِنْ نَفْسٍ تَمُوتُ لَهَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ بِسَرِّهَا أَنَّ تَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَلَا أَنَّ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، إِلَّا الشَّهِيدُ" إلى آخره. هذا من صرائح الأدلة في عظيم فضل الشهادة، والله المحمود المشكور.

**سبب تسمية الشهيد:** وأما سبب تسميته شهيداً، فقال النصر بن شميل: لأنه حي، فإن أرواحهم شهدت وحضرت دار السلام، وأرواح غيرهم إنما تشهدوا يوم القيامة. وقال ابن الأباري: إن الله تعالى وملائكته عليهم الصلاة والسلام يشهدون له بالجنة، وقيل: لأنه شهد عند خروج روحه ما أعدّه الله تعالى له من الثواب والكرامة، وقيل: لأن ملائكة الرحمة يشهدونه، فيأخذون روحه، وقيل: لأنه شهد له بالإيمان وحائمة الخير بظاهر حاله، وقيل: لأن عليه شاهداً بكونه شهيداً وهو الدم، وقيل: لأنه ممن يشهد على الأمم يوم القيامة بإبلاغ الرسل الرسالة إليهم، وعلى هذا القول يشاركونهم غيرهم في هذا الوصف.

٤٨٦٥ - (٣) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا يَعْدِلُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ: "لَا تَسْتَطِيعُوهُ"، قَالَ: فَأَعَادُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: "لَا تَسْتَطِيعُوهُ"، وَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: "مِثْلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمِثْلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَانِتِ بِآيَاتِ اللَّهِ، لَا يَقْتَرُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ، حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى".

٤٨٦٦ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: كُلُّهُمْ عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٨٦٧ - (٥) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي التَّعْمَانُ بْنُ نَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ أُسْقِيَ الْحَاجَّ، وَقَالَ آخَرُ: مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ أَعْمُرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَقَالَ آخَرُ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِمَّا قُلْتُمْ. فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ، وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَلَكِنْ إِذَا صَنَيْتُ الْجُمُعَةَ دَخَلْتُ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فِيمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: هُجْعَةُ سَفْدَةٍ لَحِخْ وَعِمَارَةٌ لِمَسْجِدٍ حَرَامٍ كَمَنْ، مَنْ بَالَهُ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ (التوبة: ٩) الْآيَةَ إِلَى آخِرِهَا.

٤٨٦٨ - (٦) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي التَّعْمَانُ بْنُ نَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي تَوْبَةَ.

=قوله: مَنْ بَالَهُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ لا يسفَعِدُه هكذا هو في معظم النسخ 'لا تستطيعوه'، وفي بعضها 'لا تستطيعوه' بالنون، وهذا جار على اللغة المشهورة، والأول صحيح أيضاً، وهي لغة فصيحة حذف النون من غير ناصب ولا جازم، وقد سبق بيانها ونظائرها مرات.

قوله **عليه السلام**: 'مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائغ الفائم الغائب نأيات الله' إلى آخره: معنى القانت هما: المطيع، وفي هذا الحديث: عظيم فضل الجهاد؛ لأن الصلاة والصيام والقيام نأيات الله أفضل الأعمال، وقد جعل المجاهد مثل من لا يفتر عن ذلك في لحظة من اللحظات، ومعلوم أن هذا لا يتأتى لأحد، ولهذا قال **عليه السلام**: "لا تستطيعونه"، والله أعلم.

**فوائد الحديث**: قوله: 'إن عمر **عليه السلام** ربح رحا من يدس رفعوا أصواتهم يوم الجمعة عند المساء فيه كراهة رفع الصوت في المساجد يوم الجمعة وغيره، وأنه لا يرفع الصوت بعلم ولا غيره عند اجتماع الناس للصلاة: لما فيه من التشويش عليهم وعلى المصلين والذاكرين، والله أعلم.

• • • • •

## [ ٣٠ - باب فضل العدو والروحة في سبيل الله ]

٤٨٦٩ - (١) **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ**: حَدَّثَنَا **حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ** عَنْ **ثَابِتٍ**، عَنْ **أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْعَدُوَّةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا". \*

٤٨٧٠ - (٢) **يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا **عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ** عَنْ **أَبِيهِ**، عَنْ **سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ**، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَالْعَدُوَّةُ يَغْدُوهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا".

٤٨٧١ - (٣) **أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: قَالَا: حَدَّثَنَا **وَكِيعٌ** عَنْ **سُفْيَانَ**، عَنْ **أَبِي حَازِمٍ**، عَنْ **سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ** عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "عَدُوَّةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا".

٤٨٧٢ - (٤) **ابْنُ أَبِي عُمَرَ**: حَدَّثَنَا **مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ** عَنْ **يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ**، عَنْ **ذَكْوَانَ بْنِ أَبِي صَالِحٍ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْلَا أَنَّ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي" وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: "وَلَرَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ عَدُوَّةٌ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا".

## ٣٠ - باب فضل العدو والروحة في سبيل الله

**شرح بحسب قوله** : ..... : "العدوة" بفتح العين، السير أول النهار إلى الزوال. "والروحة": السير من الزوال إلى آخر النهار. و"أو" هنا للتقسيم لا لشك، ومعناه: أن الروحة يحصل بها هذا الثواب، وكذا العدو، والظاهر أنه لا يختص ذلك بالعدو والروح من بلده، بل يحصل هذا الثواب بكل عدوة أو روحة في طريقه إلى الغزو، وكذا عدوة وروحة في موضع القتال؛ لأن الجميع يسمى عدوة وروحة في سبيل الله.

ومعنى هذا الحديث: أن فضل العدو والروحة في سبيل الله، وثوابهما خير من نعيم الدنيا كلها لو ملكها إنسان، وتصور نعيمه بها كلها؛ لأنه رائل، ونييم الآخرة باق. قال القاصي: وقيل في معناه ومعنى نظائره من تمثيل أمور -

قوله: ..... أي عند أهلها ناء على زعمهم إياها خيراً كبيراً.



٤٨٧٣- (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَإِسْحَاقَ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا: وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا الْمُقَرَّرِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي شَرْحِبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ الْمَعَاوِرِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "غَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ، خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ".**

٤٨٧٤- (٦) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَادٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ وَحَيُّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: حَدَّثَنِي شَرْحِبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ سَوَاءً.**

=الآخرة وثوابها بأمور الدنيا أما خير من الدنيا وما فيها لو ملكها إنسان، وملك جميع ما فيها وأتبعه في أمور الآخرة، قال هذا القائل: وليس تمثيل الباقي بالفاقي على ظاهر إطلاقه، والله أعلم.  
قوله: **وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ وَحَيُّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ** : هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا نقله أبو علي الغساني عن رواية الجلودي، قال: ووقع في نسخة ابن ماجة: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا مروان، فذكر ابن أبي شيبة بدل ابن أبي عمر، قال: والصواب الأول.

## [٣١- باب بيان ما أعدّه الله تعالى للمجاهد في الجنة من الدرجات]

٤٨٧٥- (١) **سَعِيدٌ بْنُ مَنْصُورٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِيءٍ الْخَوْلَانِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَا أَبَا سَعِيدٍ! مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ"، فَعَجِبَ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَعِدَّهَا عَلَيَّ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! ففعل. ثُمَّ قَالَ: "وَأُخْرَى يُرْفَعُ بِهَا الْعَدُوُّ مِائَةَ دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"، قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

## ٣١ باب بيان ما أعدّه الله تعالى للمجاهد في الجنة من الدرجات

قوله : ..... هي يا رسول الله! قال: الجهاد في سبيل الله.

**ناول احدث** قال القاضي عياض: يحتمل أن هذا على ظاهره، وأن الدرجات هنا المنازل التي بعضها أرفع من بعض في الطاهر، وهذه صفة منازل الجنة كما جاء في أهل العرف أنهم يترؤون كالكوكب الدري، قال: ويحتمل أن المراد الرفعة بمعنى من كثرة العجب، وعظيم الإحسان مما لم يحظر على قلب بشر، ولا بصفة محبوق، وأن أنواع ما أنعم الله به عليه من البر والكرامة يتفاضل تفاضلاً كثيراً، ويكون ناعده في الفصل كما بين السماء والأرض في العدد، قال القاضي: والاحتتمل الأول أصح، وهو كما قال، والله أعلم.

## [٣٢- باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياہ، إلا الدين]

٤٨٧٦- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ، فَذَكَرَ لَهُمْ: أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُكَفِّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ! إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ"، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَيْفَ قُتِلْتُ؟" قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتُكَفِّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ! وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ، إِلَّا الدِّينَ، فَإِنْ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ لِي ذَلِكَ".

٤٨٧٧- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٤٨٧٨- (٣) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَحْلَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: يَزِيدُ أَحَدَهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ: أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ ضَرَبْتُ بِسَيْفِي بِمَعْنَى حَدِيثِ الْمَقْبَرِيِّ.

## [٣٢- باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياہ، إلا الدين]

قوله ﷺ للذي سأله عن تكفير خطاياہ إن قتل: مع ما ثبت في مسند من حديث محمد بن عيسى بن مديبر، ثم أعاده فقال: "إلا الدين، فإن جبريل قال لي ذلك".

فوائد الحديث فيه هذه الفصيصة العظيمة للمجاهد، وهي تكفير خطاياہ كلها إلا حقوق الادميين، وإما يكون تكفيرها هذه الشروط المذكورة، وهو أن يقتل صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، وفيه: أن الأعمال لا تنفع إلا بالنية والإخلاص لله تعالى.

٤٨٧٩ - (٤) **حدثنا** رَكْرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ: **حدثنا** الْمُفَضَّلُ يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ عَنْ عِيَّاشٍ وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْقَتَبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ، إِلَّا الدِّينَ".

٤٨٨٠ - (٥) **حدثنا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّي: **حدثنا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقَتَبَانِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ، إِلَّا الدِّينَ".

قوله : **حدثنا** رَكْرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ: **حدثنا** الْمُفَضَّلُ يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ عَنْ عِيَّاشٍ وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْقَتَبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ، إِلَّا الدِّينَ".

قوله : **حدثنا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّي: **حدثنا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقَتَبَانِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ، إِلَّا الدِّينَ".

قوله : **حدثنا** رَكْرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ: **حدثنا** الْمُفَضَّلُ يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ عَنْ عِيَّاشٍ وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْقَتَبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ، إِلَّا الدِّينَ".

قوله : **حدثنا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّي: **حدثنا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقَتَبَانِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ، إِلَّا الدِّينَ".

## [٣٣- باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون]

٤٨٨١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، جَمِيعاً عَنِ الْأَعْمَشِ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ اللَّهِ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: \* وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (آل عمران: ١٦٩)، قَالَ: أَمَّا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: "أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خَضِرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَسْرُحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ، .....

## [٣٣- باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون]

قوله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: وذكر إسناده إلى مسروق، قال: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: "وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ" (آل عمران: ١٦٩)، قال: فَأَمَّا بِنَايَ، فَسَمِعْتُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: "وَهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خَضِرٍ". قال المارزي: كذا جاء عند الله غير منسوب، قال أبو عبيد الغسان: ومن الناس من ينسبه، فيقول: عند الله بن عمرو، وذكره أبو مسعود الدمشقي في مسند ابن مسعود، قال القاضي عياض: ووقع في بعض النسخ من صحيح مسلم عند الله بن مسعود، قلت: وكذا وقع في بعض نسخ بلادنا المعتمدة، ولكن لم يقع منسوباً في معظمها، وذكره خلف الواسطي والحميدي وغيرهما في مسند ابن مسعود، وهو الصواب، وهذا الحديث مرفوع لقوله: "إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ".

فوائد الحديث: قوله ﷺ في الشهداء: "وَهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خَضِرٍ" حصرها فمدحها فمدحها بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل فيه بيان أن الجنة مخلوقة موجودة، وهو مذهب أهل السنة، وهي التي أهبط منها آدم، وهي التي ينعم فيها المؤمنون في الآخرة، هذا إجماع أهل السنة، وقالت المعتزلة وطائفة من المشدعة أيضاً وغيرهم. أنها ليست موجودة، وإنما توجد بعد البعث في القيامة. قالوا: والجنة التي أخرج منها آدم غيرها، =

\*قوله: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: "وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ" ولعل سبب السؤال أن بقاء الروح مشترك بين تمام الأموات وبقاء الجسد غير موجود في أحد فما بال تخصيص الشهداء بكونهم أحياء. وحاصل الدفع: أن أرواحهم في أجساد يتلذذون بعيم الجنة بخلاف سائر الأموات، فحصل الفرق بين الشهداء وغيرهم وبه خصت الشهداء بأنهم أحياء.

فَاطَّلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ أَطْلَاعَةً، فَقَالَ: هَلْ تَسْتَهْوُونَ شَيْئًا؟ قَالُوا: أَيُّ شَيْءٍ نَسْتَهِي؟ وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْحَيَّةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبِّ نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تُرْكُوا".

وطواهر القرآن والسنة تدل للمذهب أهل الحق. وفيه: إثبات مجازاة الأموات بالثواب والعقاب قبل القيامة، قال القاضي: وفيه أن الأرواح باقية لا تفتى، فيعم المحسن ويعذب المسيء، وقد جاء به القرآن والآثار، وهو مذهب أهل السنة، حلقاً لطائفة من المستدعة قالت: تفتى، قال القاضي: وقال لها أرواح الشهداء، وقال في حديث مالك: إنما نسمة المؤمن.

**اطلاقات كنيسة السمة** والسمة تطلق على ذات الإنسان جسماً وروحاً، وتطلق على الروح مفردة، وهو المراد بها في هذا التفسير في الحديث الآخر بالروح، ولعلنا بأن الجسم يعني ويأكله التراب، ولقوله في الحديث: 'حتى يرجعه الله تعالى إلى جسده يوم القيامة'، قال القاضي: وذكر في حديث مالك: 'نسمة المؤمن'، وقال لها: 'الشهداء'؛ لأن هذه صفتهم لقوله تعالى: 'أحب، حسد، رفق' (آل عمران: ١٦٩)، وكما فسره في هذا الحديث، وأما غيرهم، فإنما يعرض عليه مقعده بالعادة والعشي، كما جاء في حديث ابن عمر، وكما قال في آل فرعون: 'أنا نعرضون' (سورة القصص: ٢٤)، (الغافر: ١٤٦)، قال القاضي: وقيل: بل المراد جميع المؤمنين الذين يدخلون الجنة غير عذاب، فيدخلونها الآن بدليل عموم الحديث. وقيل: بل أرواح المؤمنين على أسيمة قبورهم، والله أعلم.

**التوفيق بين الروايات** قوله (سورة القصص: ٢٤) في هذا الحديث: 'أنا نعرضون'، وفي غير مسلم: 'بطير حضر'، وفي حديث آخر: 'أحوال طير'، وفي الموطأ: 'إنما نسمة المؤمن طير'، وفي حديث آخر عن قتادة: "في صورة طير أبيض". قال القاضي: قال بعض المتكلمين: على هذا، الأشبه صحة قول من قال: طير، أو صورة طير، وهو أكثر ما جاءت به الرواية لا سيما مع قوله: تأوي إلى قناديل تحت العرش، قال القاضي: واستبعد بعضهم هذا، ولم يكره آخرون، وليس فيه ما يكره، ولا فرق بين الأمرين بل رواية طير، أو جوف طير أصح معنى، وليس للأقيسة والعقول في هذا حكم، ولكنه من المجورات، فإذا أراد الله أن يجعل هذه الروح إذا خرجت من المؤمن، أو استشهد في قناديل أو أحوال طير، أو حيث يشاء كان ذلك ووقع، ولم يعد لا سيما مع القول بأن الأرواح أحسام. قال القاضي: وقيل: إن هذا المعنى أو المعذب من الأرواح جزء من الجسد تبقى فيه الروح، وهو الذي يتألم ويعذب ويلتذ ويعم، وهو الذي يقول: 'أنا نعرضون' (المؤمنون: ١٥)، وهو الذي يسرح في شجر الجنة، فعير مستحسب أن يصور هذا الجزء طائراً أو يجعل في جوف طائر، وفي قناديل تحت العرش، وغير ذلك مما يريد الله عز وجل.

**- أقوال أهل العلم في حقيقة الروح** قال القاضي: وقد اختلفت أسس في الروح ما هي اختلافًا لا يكاد يحصر. فقال كثير من أرباب المعاني وعلم الباطن المتكلمين: لا تعرف حقيقته، ولا يصح وصفه، وهو مما جهل العباد علمه، واستدلوا بقوله تعالى: **فَلَمْ يَرَوْا مِنْهُ لَشَيْئًا** (الأنبياء: ٨٥)، وغلت الفلاسفة، فقالت بعدم الروح. وقال جمهور الأطباء: هو النحر اللطيف الساري في البدن، وقال كثيرون من شيوخنا: هو الحياة، وقال آخرون: هي أجسام لطيفة مشابهة للجسم ينبغي لحياته، أجرى الله تعالى العادة بموت الجسم عند فراقه. وقيل: هو بعض الجسم، وهذا وصف بالخروج والقص وبلوغ الخلق، وهذه صفة الأجسام لا المعاني، وقال بعض مقدمي أئمتنا: هو جسم لطيف متصور على صورة الإنسان داخل الجسم، وقال بعض مشايخنا وغيرهم: إنه النفس الداخل والخارج، وقال آخرون: هو الدم، هذا ما نقله القاضي، والأصح عند أصحابنا: أن الروح أجسام لطيفة متحللة في البدن، فإذا فارقت مات، قال القاضي: واحتسبوا في النفس والروح، فقيل: هما معنى، وهما لفظان لمسمى واحد. وقيل: إن النفس هي النفس الداخل والخارج. وقيل: هي الدم. وقيل: هي الحياة، والله أعلم.

**الرد على الملحد** قال القاضي: وقد تعلق حديثنا هذا، وشبهه بعض الملاحدة القائلين بالتناسخ، وانتقال الأرواح، وتعيمها في الصور الحسان المرفهة، وتعديها في الصور القبيحة المسحرة، ورعموا أن هذا هو الثواب والعقاب، وهذا ضلال بين، وإبطال لما جاءت به الشرائع من الخير والشر والخلة والبار؛ ولهذا قال في الحديث: **"حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه"** يعني يوم يحيي، لجميع الخلق، والله أعلم.

قوله **يبعثه**: **فَمَنْ يَرْجِعُهُمْ فِي جَسَدِهِمْ** الخ: هذا مسألة في إكرامهم وتعيمهم؛ إذ قد أعطاهم الله ما لا يحيط به على قسب بشر، ثم رعمهم في سؤال الريادة، فلم يحدوا مريدًا على ما أعطاهم، فسألوه حين رأوه أنه لا بد من سؤال أن يرجع أرواحهم إلى أجسادهم ليجاهدوا، ويدلوا أنفسهم في سبيل الله تعالى، ويستدلوا بالقتل في سبيله، والله أعلم.



## [٣٤- باب فضل الجهاد والرباط]

٤٨٨٢- (١) **حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: "رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ"، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: "مُؤْمِنٌ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ، يَعْبُدُ اللَّهَ رَبَّهُ، وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ".**

٤٨٨٣- (٢) **حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: "ثُمَّ رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ، يَعْبُدُ اللَّهَ رَبَّهُ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ".**

٤٨٨٤- (٣) **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَقَالَ: "وَرَجُلٌ فِي شُعْبٍ"، وَلَمْ يَقُلْ: "ثُمَّ رَجُلٌ".**

## ٣٤- باب فضل الجهاد والرباط

بيان مراد الحديث قوله: أي الناس أفضل؟ فقال: **حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: "رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ"، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: "مُؤْمِنٌ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ، يَعْبُدُ اللَّهَ رَبَّهُ، وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ".** قال القاضي: هذا عام مخصوص، وتقديره: هذا من أفضل الناس، وإلا فالعلماء أفضل، وكذا الصديقون كما جاءت به الأحاديث، قوله: **ثُمَّ مَنْ؟** أي من بعد من سبق، وهو من بعد رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ، فيه دليل لمن قال بتفصيل العزلة على الاختلاص، وفي ذلك خلاف مشهور، ومذهب الشافعي وأكثر العلماء أن الاختلاط أفضل بشرط رجاء السلامة من الفتن، ومذهب طوائف أن الاعتزال أفضل، وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأنه محمول على الاعتزال في زمن الفتن والحروب، أو هو فيمن لا يسلم الناس منه، ولا يصبر عليهم أو نحو ذلك من الخصوص، وقد كان الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - وجماهير الصحابة والتابعين والعلماء والرهاد محتضنين، فيحصلون مافع الاختلاط كشهود الجمعة والجماعة والجنائز وعبادة المرضى وحلق الذكر وغير ذلك.

**شرح العرب** وأما "الشعب"، فهو ما انفج بين جبلين، وليس المراد نفس الشعب خصوصاً، بل المراد الأفراد والاعتزال، وذكر الشعب مثلاً؛ لأنه حال عن الناس غالباً، وهذا الحديث نحو الحديث الآخر حين سئل عن النجاة، فقال: "أمسك عليك لسانك، وليسعك بيتك، وابك على خطيئتك".



## [٣٥- باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر، بدخول الجنة]

٤٨٨٨- (١) - مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يُضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ، يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ"، فَقَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيُسْتَشْهِدُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسَلِّمُ، فَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيُسْتَشْهِدُ".

٤٨٨٩- (٢) - أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٨٩٠- (٣) - مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يُضْحَكُ اللَّهُ لِرَجُلَيْنِ، يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ"، قَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيُسْتَشْهِدُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسَلِّمُ، فَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيُسْتَشْهِدُ".

## ٣٥ باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر، بدخول الجنة

قوله: "يُضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ، يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ"، قَالَ الْقَاضِي: الضحك هنا استعارة في حق الله تعالى؛ لأنه لا يجوز عليه سبحانه الضحك المعروف في حقنا؛ لأنه إما يصح من الأجسام، ومن يجوز عليه تعبير الحالات، والله تعالى ماهر عن ذلك، وإما المراد به الرضا بفعلهما، والثواب عليه، وحمد فعلهما، ومحنته، وتلقي رسل الله هما بذلك؛ لأن الضحك من أحدهما إما يكون عند موافقته ما يرضاه وسروره وبه لم يلقاه، قد: ويحتمل أن يكون المراد هنا صحت ملائكة الله - تعالى - الذين يوجههم لقبض روحه وإدخاله الجنة، كما يقال: قتل السلطان فلاناً، أي أمر بقتله.

## [٣٦- باب من قتل كافراً ثم سدد]

٤٨٩١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ \* فِي النَّارِ أَبَدًا".

٤٨٩٢- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ" قِيلَ: مَنْ هُم؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ".

## [٣٦- باب من قتل كافراً ثم سدد]

قوله ﷺ: "لا يجمع ذو دمه في النار" وفي رواية: "لا يجمعان في النار" هذا مختص من قتل كافراً في الجهاد، فيكون من هم يا رسول الله؟ قال: مؤمن قتل كافراً ثم سدد.

ناويل هديس الخديين قال القاضي في الرواية الأولى: يحتمل أن هذا مختص من قتل كافراً في الجهاد، فيكون ذلك مكفراً لدنونه حتى لا يعاقب عليها، أو يكون سبة محصورة أو حالة محصورة، ويحتمل أن يكون عقابه إن عوقب بغير النار كالحبس في الأعراف عن دخول الحة أولاً، ولا بدخل النار، أو يكون إن عوقب بها في غير موضع عقاب الكفار، ولا يجمعان في إدراكها، قال. وأما قوله في الرواية الثانية: "اجتماعاً يضر أحدهما الآخر" فيدل على أنه اجتماع محصور، قال: وهو مشكل المعنى، وأوجه ما فيه أن يكون معناه ما أشرنا إليه أنهما لا يجمعان في وقت إن استحق العقاب، فبغيره بدخوله معه وأنه لم يفعه إيمانه وقتله إياه، وقد جاء مثل هذا في بعض الحديث، لكن قوله في هذا الحديث: "مؤمن قتل كافراً ثم سدد" مشكل؛ لأن المؤمن إذا سدد. ومعناه: استقام على الطريقة المثلى، ولم يحبط لم يدخل النار أصلاً، سواء قتل كافراً أو لم يقتله.

قال القاضي: ووجهه عندي أن يكون قوله: "ثم سدد" عائداً على الكافر القاتل، ويكون معنى الحديث السابق: =

"قوله: 'لا يجمع كافر و دمه' المراد به من قتل الكافر ثم مات على الإيمان وهو المراد بقوله في الرواية الثانية ثم سدد أي استقام على الإيمان حتى مات عليه. وأما قوله اجتماعاً يضر أحدهما الآخر ففعل المراد يعيب الكافر المؤمن بالاجتماع معه في العذاب بأن يقول ما يفعلك إيمانك وجهادك، والله تعالى أعلم. وبقوله: "سدد" من يؤيد الله به الدين من الفجرة كما في الحديث الصحيح، والله تعالى أعلم.

= "يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة" ورأى بعضهم أن هذا اللفظ تغير من بعض الرواة، وأن صوابه: "مؤمن قتلته كافر ثم سدد"، ويكون معنى قوله: "لا يختمان في النار اجتماعاً يصير أحدهما الآخر" أي لا يدخلهما للعقاب ويكون هذا استثناء من اجتماع ورود وتعاصمهم على جسر جهنم. هذا آخر كلام القاضي.\*\*

قال في تكملة فتح الملهم والأحسن في الجواب عن هذا الإشكال ما ذكره القرطبي من أن المراد من السداد ها: دوامه على الإيمان، أو احتسابه عن إصاعة حقوق الله، ولا يباي ذلك أن يدخل النار لبعض حقوق العباد وغيرها. (تكملة فتح الملهم: ٤٢٤/٣)



## [٣٨- باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره....]

٤٨٩٥- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ- قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَبْذِعُ بِي فَاخْمِلْنِي، فَقَالَ: "مَا عِنْدِي" فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَا أَذْلهُ عَلَى مَنْ يَحْمِلُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ دَلَّ عَلَى حَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ".

٤٨٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ كُلُّهُمُ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٨٩٧- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَنَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ فَتًى مِنْ أَسْلَمَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أُرِيدُ الْعَزَّوَ وَلَيْسَ مَعِيَ مَا أَتَجَهَّزُ، قَالَ: "أَنْتَ فُلَانًا فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ تَجَهَّزَ فَمَرَضَ"، فَأَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرُنُكَ السَّلَامَ وَيَقُولُ: أَعْطِنِي الَّذِي تَجَهَّزْتَ بِهِ، قَالَ: يَا فُلَانَةُ! أَعْطِيهِ الَّذِي تَجَهَّزْتَ بِهِ، وَلَا تَحْبِسِي عَنْهُ شَيْئًا، فَوَاللَّهِ! لَا تَحْبِسِي مِنْهُ شَيْئًا فَيُبَارِكَ لَكَ فِيهِ".

## ٣٨ باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، وحلافته في أهله بحير

شرح العرب و مؤند الحديث قوله: هو بضم الهمزة وفي بعض النسخ "بذع بي" بحذف الهمزة وتشديد الدال، وبقه القاضي عن جمهور رواة مسلم قال: والأول هو الصواب، ومعروف في النسخة، وكذا رواه أبو داود وآخرون بالألف. ومعناه: هلكت دابتي، وهي مركوبي.

قوله: من دله على حير: فيه فضيلة الدلالة على الحير والتسبيح عليه، والمساعدة لفاعله، وفيه: فضيلة تعميم العلم ووظائف العبادات، لا سيما لمن يعمل بها من المتعدين وغيرهم، والمراد بمثل أجر فاعله: أن له ثواباً بذلك الفعل، كما أن لفاعله ثواباً، ولا يلزم أن يكون قدر ثوابهما سواء.



٤٨٩٨ - (٤) **وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو الطَّاهِرِ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، وَقَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ -:** أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا".

٤٨٩٩ - (٥) **حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَزَا".**

٤٩٠٠ - (٦) **رَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ، مَوْلَى الْمُهَرِّيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا إِلَى بَنِي لَحْيَانَ، مِنْ هُذَيْلٍ، فَقَالَ: "لِيَنْبَعِثَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا، وَالْأُخْرَى بَيْنَهُمَا".**

**قوله:** أن فرقة من أسلم قال: يا رسول الله! إنني أريد الغزو، وليس معي ما أخفجه به، قال: انت فلا تأكل رزقك **حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ** إلى آخره فيه: فضيلة الدلالة على الخير، وفيه: أن ما نوى الإنسان صرفه في جهة بر فتعدت عليه تلك الجهة، يستحب له بدله في جهة أخرى من البر، ولا يرمه ذلك ما لم يشرمه بالدر.

**قوله:** من جهز غازیاً فهو غازی، أي حصل له أجر بسبب الغزو، وهذا الأجر يحصل بكل جهاد، وسواء قليله وكثيره، ولكل خالف له في أهله خير من قضاء حاجة هم، وإيفاق عليهم أو دب عنهم أو مساعدتهم في أمرهم، ويختلف قدر الثواب بقية ذلك وكثرته، وفي هذا الحديث: الحث على الإحسان إلى من فعل مصلحة للمسلمين، أو قام بأمر من مهماتهم.

**الوفيق بين الرويتين** قوله: **حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ** أما "بنو لحیان" فكسر اللام وفتحها، والكسر أشهر، وقد اتفق العلماء على أن بني لحیان كانوا في ذلك الوقت كفاراً، فعث إليهم بعثاً يعزوهم، وقال لدلت البعث: ليخرج من كل قبيلة نصف عددها، وهو المراد بقوله: من كل رجلين أحدهما. وأما كون الآخر بينهما فهو محمول على ما إذا خفف المقيم الغازي في أهله بخير كما شرحناه قريباً وكما صرح به في باقي الأحاديث.

٤٩٠١- (٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ، مَوْلَى الْمَهْرِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ بَعَثَ بَعْثًا، بِمَعْنَاهُ، وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤٩٠٢- (٨) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْلَى الْمَهْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ إِلَيَّ بَنِي لَحْيَانَ "لِيُخْرِجَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلًا" ثُمَّ قَالَ لِلْقَاعِدِ: "أَيُّكُمْ خَلَفَ الْخَارِجَ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ بِحَيْرٍ، كَانَ لَهُ مِثْلُ نِصْفِ أَجْرِ الْخَارِجِ".

== ترجمه انى سعيد مولى المعهرى قوله: فى إساد هذا الحديث ... هو بالراء واسمه سالم بن عبد الله أبو عبد الله المصري بالون المدني، مولى شداد بن الهادي، ويقال: مولى مالك بن أوس بن الحدثان، ويقال: مولى دوس، ويقال له: سالم سبلان بالسین المهمله والباء الموحدة المفتوحتين، وهو سالم الرد بالراء وآخره دال، وهو سالم مولى الصريين بالون، وهو أبو عبد الله مولى شداد، وهو سالم أبو عبد الله المدني، وهو سالم مولى مالك بن أوس، وهو سالم مولى المهرين، وهو سالم مولى دوس، وهو سالم أبو عبد الله الدوسي، ولسالم هذا نظائر فى هذا، وهو أن يكون للإنسان أسماء أو صفات وتعريفات يعرفه كل إنسان بواحد منها، وصنف الحافظ عبد الغنى بن سعيد المصري فى هذا كتاباً حسناً وصف فيه غيره.

## [٣٩- باب حرمة نساء المجاهدين، وإثم من خالفهم فيهن]

٤٩٠٣- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ، كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفُ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ، فَيَخُونُهُ فِيهِمْ، إِلَّا وَقَفَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ، فَمَا ظَنُّكُمْ؟".

٤٩٠٤- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ: عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ يَعْقِبُ النَّبِيُّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ.

٤٩٠٥- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ قَعْبٍ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: "فَقَالَ: فَخُذْ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا شِئْتَ"، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "فَمَا ظَنُّكُمْ؟".

## [٣٩- باب حرمة نساء المجاهدين، وإثم من خالفهم فيهن]

شرح حرمة نساء المجاهدين قوله ﷺ: "حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ" هذا في شقين: أحدهما: تحريم التعرض لمن بريء من نظر محرم، وحيوة وحديث محرم، وغير ذلك، والثاني: في برهن والإحسان إليهن، وقضاء حوائجهن التي لا يترتب عليها مفسدة، ولا يتصل بها إلى رية وخواها، قوله ﷺ في الذي يخون المجاهد في أهله: "إِنَّ الْمُجَاهِدَ يَأْخُذُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا شَاءَ فَمَا ظَنُّكُمْ" معناه: ما تطول في رعته في أخذ حسناته، والاستكثار منها في ذلك المقام أي لا يبقى منها شيئاً إلا أمكه، والله أعلم.

## [ ٤٠ - باب سقوط فرض الجهاد عن المعدورين ]

٤٩٠٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ مُحَمَّدٌ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: لَا تَسُوَى لِمُفْعَدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ عَمَلَهُمْ وَتُحِبُّونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (النساء: ٩٥) فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ - زَيْدًا فَجَاءَ بِكَتِفٍ يَكْتُبُهَا، فَشَكَا إِلَيْهِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ، فَتَرَلَّتْ: لَا تَسُوَى لِمُفْعَدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ عَمَلَهُمْ وَتُحِبُّونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (النساء: ٩٥) قَالَ شُعْبَةُ: وَسَأَخْبِرُنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ: لَا تَسُوَى لِمُفْعَدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ، بِمِثْلِ حَدِيثِ الْبَرَاءِ، وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ فِي رِوَايَتِهِ: سَعْدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. ٤٩٠٧ - (١) أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ عَنْ مِسْعَرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: لَا تَسُوَى لِمُفْعَدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ كَلَّمَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَتَرَلَّتْ: غَيْرُ أُولَى الضَّرَرَةِ.

## ٤٠ - باب سقوط فرض الجهاد عن المعدورين

فوائد الحديث قوله: فيه جوار كتابة القرآن في الألواح والأكتاف، وفيه طهارة عصم المدكي وحوار الانتفاع به، وقوله تعالى: لَا تَسُوَى لِمُفْعَدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ عَمَلَهُمْ وَتُحِبُّونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الآية. فيه دليل لسقوط الجهاد عن المعدورين، ولكن لا يكون ثوابهم ثواب المجاهدين، بل لهم ثواب يتأقلم إن كان هم نية صالحة، كما قال: "ولكن جهاد ونية" وفيه: أن الجهاد فرض كفاية ليس بفرض عين، وفيه: رد على من يقول أنه كان في زمن النبي فرض عين وبعده فرض كفاية، والصحيح أنه لم يزل فرض كفاية من حين شرع، وهذه الآية طاهرة في ذلك لقوله تعالى: وَلَا تَسُوَى لِمُفْعَدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ عَمَلَهُمْ وَتُحِبُّونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (النساء: ٩٥) وقوله تعالى: قُرِئَ غَيْرُ بَصْبِ الرِّاءِ وَرَفَعَهَا قَرَاءَتَانِ مَشْهُورَتَانِ فِي السَّعْيِ، قَرَأَ نَافِعُ وَاسِ عَامِرٌ وَالْكَسَائِيُّ نَصَبَهَا، وَالْباقون يرفعونها، وقُرِئَ فِي الشَّادِ بِحَرْفِهَا، فَصِ نَصْبٍ وَعِنَى الْأَسْتِثَاءِ، وَمَنْ رَفَعَ فَوْصِفَ لِقَاعِدِينَ أَوْ بَدَلَ مَعَهُمْ، وَمَنْ جَرَّ فَوْصِفَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَوْ بَدَلَ مِنْهُمْ، قَوْلُهُ "فَشَكَا إِلَيْهِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ" أَيِ عَمَاهُ هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نَسَخِ بِلَادِنَا "ضَرَارَتُهُ" نَفَتْحُ الصَّادِ، وَحَكَى صَاحِبُ "الْمَشَارِقِ وَالْمَطَالَعِ" عَنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ أَنَّهُ ضَبِطَ "ضَرَرًا بِهِ" وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ.



مَا صَنَعْتَ عِزِّي أَبِي سُفْيَانَ، فَجَاءَ وَمَا فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ - قَالَ: لَا أَذْرِي مَا اسْتَنْتَى بَعْضُ نِسَائِهِ - قَالَ: فَحَدَّثَهُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَكَلَّمَ، فَقَالَ: "إِنَّا لَنَا طَبِيبَةٌ، فَمَنْ كَانَ ظَهْرُهُ حَاضِرًا فَلْيَرْكَبْ مَعَنَا" فَجَعَلَ رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُهُ فِي ظَهْرَانِهِمْ فِي عُلُوِّ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: "لَا، إِلَّا مَنْ كَانَ ظَهْرُهُ حَاضِرًا" فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى سَبَقُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَى بَدْرٍ، وَجَاءَ الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يُقَدِّمَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَيَّ شَيْءٍ حَتَّى أَكُونَ أَنَا دُونَهُ" فَذَا الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قُومُوا إِلَى حَنَّةٍ عَرَضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ" قَالَ: يَقُولُ عُمَيْرُ بْنُ الْحُمَامِ الْأَنْصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! حَنَّةٌ عَرَضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ؟ قَالَ: "نَعَمْ" قَالَ: بَخْ، بَخْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا يَحْمِلُكَ عَلَى قَوْلِكَ بَخْ، بَخْ؟" قَالَ: لَا، وَاللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَّا رَجَاءَ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا، قَالَ: "فَإِنَّكَ مِنْ أَهْلِهَا" فَأَخْرَجَ ثَمَرَاتٍ مِنْ قَرْنِهِ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ مِنْهُنَّ، ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ أَنَا خَبِيثٌ حَتَّى أَكُلَ ثَمَرَاتِي هَذِهِ، إِنَّهَا لِحَيَاةٍ طَوِيلَةٍ، قَالَ فَرَمَى بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ التَّمْرِ، ثُمَّ قَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ.

وهو سبب من عمرو، ويقال: اس سحر من الأنصار من الحرج، ويقال حليف هم، قلت: يجوز أن يكون أحد اللفظين اسما له والآخر لقباً، وقوله: "عيناً" أي متحسناً ورقياً.

**شرح بكسب** قوله: هي الدواب التي تحمل الطعام وغيره من الأمتعة، قال في 'المشارك': العير: هي الإبل والدواب تحمل الطعام وغيره من التجارات، قال: ولا تسمى عيراً إلا إذا كانت كذلك. وقال الجوهري في 'الصحيح': العير الإبل تحمل الميرة، وجمعها: عيرات بكسر العين وفتح الياء.

قوله: هي الدواب التي تحمل الطعام وغيره من التجارات، قال: ولا تسمى عيراً إلا إذا كانت كذلك. وقال الجوهري في 'الصحيح': العير الإبل تحمل الميرة، وجمعها: عيرات بكسر العين وفتح الياء.

قوله: أي قدامه متقدماً في ذلك الشيء لئلا يفوت شيء من المصالح التي لا تعمومها. قوله: يضم الحاء المهملة وتخفيف الميم. قوله: فيه لعنان يسكان الحاء وكسرها موبناً =

قوله: شك من الراوي بأنه هل استثنى بعض نساء النبي ﷺ أيضاً فقال عيري وعير رسول الله ﷺ وعرض نسائه أو ما استثنى فم يقل وبعض نسائه.





فَقَتَلُوهُمْ، قَبْلَ أَنْ يَبْلُغُوا الْمَكَانَ، فَقَالُوا: اللَّهُمَّ! بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ، وَرَضِيتَ عَنَّا، قَالَ وَأَتَى رَجُلٌ حَرَامًا، خَالَ أَنَسَ، مِنْ خَلْفِهِ فَطَعَنَهُ بِرُمَحٍ حَتَّى أَثْقَدَهُ، فَقَالَ حَرَامٌ: فُزْتُ، وَرَبَّ الْكَعْبَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِأَصْحَابِهِ "إِنَّ إِخْوَانَكُمْ قَدْ قَتَلُوا، وَإِنَّهُمْ قَالُوا: اللَّهُمَّ! بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ، وَرَضِيتَ عَنَّا".

٤٩١٣- (٦) . **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ** ثَابِتٍ: قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: عَمِّي الَّذِي سَمِيتُ بِهِ لَمْ يَشْهَدْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِدْرًا، قَالَ: فَشَقَّ عَلَيْهِ، قَالَ: أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيْبَتْ عَنْهُ، وَإِنْ أَرَانِي اللَّهُ مَشْهَدًا، فِيمَا بَعْدُ، مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيَرَانِي اللَّهُ مَا أَصْنَعُ، قَالَ: فَهَابَ أَنْ يَقُولَ غَيْرَهَا، قَالَ: فَشَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، فَقَالَ لَهُ أَنَسٌ: يَا أَبَا عَمْرٍو أَيْنَ؟ فَقَالَ: وَاهَا لِرِيحِ الْحِجَّةِ، أَجَدُّهُ دُونَ أُحُدٍ. قَالَ: فَقَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ، قَالَ: فَوُجِدَ فِي جَسَدِهِ بَضْعٌ وَثَمَانُونَ، مِنْ بَيْنِ ضَرْبَةٍ وَطَعْنَةٍ وَرَمِيَةٍ، قَالَ فَقَالَتْ أُخْتُهُ، عَمَّتِي الرَّبِيعُ بِنْتُ النَّضْرِ: فَمَا عَرَفْتُ أَخِي إِلَّا بَيْنَانِهِ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: **رَحِلْ صَدُوقُ مَعْشَرٍ مِمَّنْ عِنْدَ اللَّهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَصَى خِيَابَهُ** وَمِنْهُمْ مَنْ سَطَرَ وَمِنْهُمْ مَنْ سَلَا (الأحزاب: ٢٣) قَالَ: فَكَانُوا يُرَوْنَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ وَفِي أَصْحَابِهِ.

= آخره صفة وهو مكان مقطوع من المسجد مظلل عليه يبيتون فيه، قاله إبراهيم الحربي والقاسمي، وأصبه من صفة البيت، وهي شيء كالظلة قدامه.

**فوائد احدثت** فيه فضيلة الصدقة، وفضيلة الاكتساب من الحلال ها، وفيه: حوار الصفة في المسجد، وجواز المبيت فيه بلا كراهة، وهو مذهبها ومذهب الجمهور. قوله: **سَمِيتُ بِهِ** مع **عَمِّي** قد مر في كتابنا **سَمِيتُ بِهِ** . فيه: فضيلة ظاهرة للشهداء، وثبوت الرضا منهم ولهم وهو موافق لقوله تعالى **وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِمَا كُنْتُمْ تُحْيِيهَا** . قال العلماء **بطاعتهم ورضوا عنه** بما أكرمهم به وأعطاهم إياه من الخيرات والرضى من الله تعالى إفاضة الخير والإحسان والرحمة فيكون من صفات الأفعال وهو أيضاً بمعنى إرادته فيكون من صفات الذات.

**صط الكليلة ليراي الله** و **سان معاها** . قوله: **سَمِيتُ بِهِ** هكذا هو في أكثر النسخ "ليراي" بالآلف وهو صحيح، ويكون 'ما أصعب' بدلاً من الضمير في "أراني" أي "ليرى الله" ما أصعب، ووقع في بعض النسخ =

="ليرى الله" بياء بعد الرء ثم نون مشددة، وهكذا وقع في "صحيح البخاري" ، وعلى هذا صسطوه بوجهين: أحدهما: ليرى بفتح الياء والراء أي يراه الله واقعاً بارراً، والثاني: ليرى بصم الياء وكسر الراء ومعناه: ليرى الله الناس ما أصنعه ويبرزه الله تعالى لهم.

قوله: **معناه أنه اقتصر على هذه اللفظة المهمة، أي قوله "ليرى الله ما أصنع" مخافة أن يعاهد الله على غيرها فيعجز عنه أو تضعف بنيته عنه، أو نحو ذلك، وليكون إبراء له من الحول والقوة.** قوله: "وأما لريح الجنة أجده دون أحد" قال العلماء: وأما كلمة نخس وتنهف. قوله: **معناه محمول على ظاهره، وأن الله تعالى أوجده ريحها من موضع المعركة وقد ثبت الأحاديث أن ريحها توجد من مسيرة خمسمائة عام.**

**٤٢- باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله**

٤٩١٤- (١) **حدثنا محمد بن المثنى و ابن بشار- واللفظ لابن المثنى- قالوا: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال: سمعت أبا وائل قال: حدثنا أبو موسى الأشعري أن رجلاً أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! الرجل يُقاتل للمغنم، والرجل يُقاتل ليدكر، والرجل يُقاتل ليرى مكانه، فمن في سبيل الله؟ فقال رسول الله ﷺ: "من قاتل لتكون كلمة الله أعلَى فهو في سبيل الله".**

٤٩١٥- (٢) **حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة و ابن نمير وإسحاق بن إبراهيم و محمد بن الغلاء- قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخرون: حدثنا أبو معاوية- عن الأعمش، عن شقيق، عن أبي موسى قال: سئل رسول الله ﷺ: عن الرجل يُقاتل شجاعة، ويُقاتل حمية، ويُقاتل رياءً، أي ذلك في سبيل الله؟ فقال رسول الله ﷺ: "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله".**

٤٩١٦- (٣) **حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أخبرنا عيسى بن يونس: حدثنا الأعمش عن شقيق، عن أبي موسى قال: أتينا رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله! الرجل يُقاتل منا شجاعةً، فذكر مثله.**

٤٩١٧- (٤) **حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أخبرنا جرير عن منصور، عن أبي وائل، عن أبي موسى الأشعري أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن القتال في سبيل الله عز وجل؟ فقال: الرجل يُقاتل غضباً ويُقاتل حميةً، قال: فرفع رأسه إليه وما رفع رأسه إليه إلا أنه كان قائماً فقال: "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله".**

**٤٢ باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله**

قوله **من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا** فيه بيان أن الأعمال إما تحسب بالنيات الصالحة، وأن الفضل الذي ورد في المجاهدين في سبيل الله يختص بمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا.

.....

شرح الكلمات قوله: **لَا يَنْبَغُ** أي ليدكره الناس بالشجاعة وهو بكسر الدال.

قوله: **مَنْ جَاءَ** هي الأنفة والغيرة والمحاماة عن عشيرته. قوله: **وَمَنْ جَاءَ** رفع **مَنْ** لا **يَنْبَغُ** فيه: أنه لا بأس أن يكون المستفتي واقفاً إذا كان هناك عذر من ضيق مكان أو غيره، وكذلك طالب الحاجة. وفيه إقبال المتكلم على من يخاطبه.

.....

## [٤٣- باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار]

٤٩١٨- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُونُسَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ نَاتِلُ أَهْلِ الشَّامِ: أَيُّهَا الشَّيْخُ! حَدَّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ، رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ، فَأَتَى بِهِ فَعَرَفَهُ نَعْمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتَشْهَدْتُ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأَتَى بِهِ، فَعَرَفَهُ نَعْمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَأَتَى بِهِ فَعَرَفَهُ نَعْمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُتَّقَى فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ هُوَ حَوَادٌّ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ.

٤٩١٩- (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُونُسَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ: نَاتِلُ الشَّامِيِّ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ.

## [٤٣- باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار]

نور محمد نابل الشامي قوله. هذا الحديث من سنن أبي داود في الرواية الأخرى:   
 من سنن أبي داود هو بالنور في أوله وبعد الألف ثمانية مشاة فوق، وهو ناتل من قيس الحرامي الشامي من أهل فلسطين، وهو تابعي، وكان أبوه صحابياً، وكان ناتل كبير قومه.   
 قوله في "العازي" و"العالم" و"الحواد" وعقاهم على فعلهم ذلك لعير الله، وإدخالهم النار دليل على تعذيبهم.

«تحريم الرياء وشدة عقوبته، وعلى الحث على وجوب الإخلاص في الأعمال، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُضِلَّهُمْ فَلَيْسَ بِهِمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمُ مَا يَفْعَلُونَ﴾ وفيه: أن العمومات الواردة في فضل الجهاد إنما هي لمن أراد الله تعالى بذلك مخلصاً، وكذلك الثناء على العلماء وعلى المفقين في وجوه الحيرات، كله محمول على من فعل ذلك لله تعالى مخلصاً، قوله: "تفرح الناس عن أبي هريرة" أي تفرقوا بعد اجتماعهم.

♦ ♦ ♦

## [٤٤ - باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم]

٤٩٢٠ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي هَانِيٍّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا مِنْ عَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ، إِلَّا تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَتَّقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ".

٤٩٢١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا ثَائِفُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِيٍّ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا مِنْ عَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجْوَرِهِمْ، وَمَا مِنْ عَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَخْفِقُ وَتُصَابُ إِلَّا تَمَّ أَجْوَرُهُمْ".

## [٤٤ - باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم]

قوله: ... وفي الرواية الثانية: ...

كانوا قد تعجلوا ثلثي أجورهم، وما من ... سرية تخفق وتصاب إلا تم أجورهم  
شرح العرب وسان المفهوم هذه الأحاديث والرد على الأقوال السطحية: قال أهل اللغة: "الإحراق" أن يغرق  
فلا يعملوا شيئاً، وكذلك كلُّ صالٍ حاحه إذا لم تحصل فقد أحقق، ومنه أحقق الصائد إذا لم يقع له صيد.  
وأما معنى الحديث، فالصواب الذي لا يخور غيره، أن العزاة إذا سلموا أو غنموا يكون أجورهم أقل من أجر من لم  
يسلم، أو سلم ولم يغنم، وأن الغنمة هي في مقابلة جزء من أجر عروهم، فإذا حصصت لهم فقد تعجلوا ثلثي أجورهم  
استرت على العرو، وتكون هذه الغنمة من حصة الأحرار، وهذا موافق للأحاديث الصحيحة المشهورة عن الصحابة  
كقوله: 'ما من مات ولم يأكل من أجره شيئاً، وما من أبيع له ثمرته فهو يهد وهما' أي بخشيها، فهذا الذي ذكرنا  
هو الصواب، وهو ظاهر الحديث، ولم يأت حديث صحيح يخالف هذا، فتعين حمله على ما ذكرنا.

وقد اختار القاصي عياض معنى هذا الذي ذكرناه بعد حكايته في تفسيره أقوالاً فاسدة، منها: قول من رعم أن  
هذا الحديث ليس بصحيح، ولا يجوز أن ينقص نوابهم بالغنمة، كما لم ينقص ثواب 'أهل بدر' وهم أفضل  
المجاهدين، وهي أفضل غنمة، قال. ورعم بعض هؤلاء أن أنا هانيء حميد بن هانيء روي مجهول، ورجحوا  
الحديث السابق في أن المجاهد يرجع ثمانية من أجر وغنمة، فرجحوه على هذا الحديث لشهرته وشهرة رحاله =



=ولأنه في الصحيحين، وهذا في مسلم خاصة، وهذا القول باطل من أوجه، فإنه لا تعارض بينه وبين هذا الحديث المذكور، فإن الذي في الحديث السابق رجوعه بما نال من أجر وغنيمة، ولم يقل: أن الغنيمة تنقص الأجر أم لا، ولا قال: أجره كأجر من لم يعم، فهو مطلق وهذا مقيد، فوجب حمله عليه، وأما قولهم: أبو هاني مجهول فعلط فاحش، بل هو ثقة مشهور، روى عنه الليث بن سعد وحيوة وابن وهب وحلائق من الأئمة، ويكفي في توثيقه احتجاج مسلم به في صحيحه، وأما قولهم: أنه ليس في الصحيحين، فليس لارماً في صحة الحديث كونه في الصحيحين ولا في أحدهما، وأما قولهم في غنيمة "ندر" فليس في غنيمة "بدر" نص أنهم لو لم يعموا لكان أجرهم على قدر أجرهم، وقد عموا فقط، وكوهم معفوراً هم، مرضياً عنهم، ومن أهل اللجنة لا يرم أن لا تكون وراء هذا مرتبه أخرى هي أفضل منه مع أنه شديد الفصل عظيم القدر. ومن الأقوال الباطلة ما حكاه القاضي عن بعضهم أنه قال: لعل الذي تعجل ثلثي أجره بما هو في غنيمة أحدث على غير وجهها، وهذا علط فاحش، إذ لو كانت على خلاف وجهها لم يكن ثلث الأجر، ورغم بعضهم أن المراد أن التي أخفقت يكون لها أجر بالأسف على ما فاتها من الغنيمة، فبضاعف ثوابها كما بضاعف من أصيب في ماله وأهله، وهذا القول فاسد مابين صريح الحديث، ورغم بعضهم أن الحديث محمول على من خرج سية العرو والغنيمة معاً فنقص ثوابه وهذا أيضاً ضعيف والصواب ما قدمناه، والله أعلم.

## [٤٥- باب قوله "إنما الأعمال بالنية" وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال]

٤٩٢٢- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ".

٤٩٢٣- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي الثَّقَفِي، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ غِيَاثٍ وَيزِيدُ بْنُ هَارُونَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِإِسْنَادِ مَالِكٍ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى الْمِنْبَرِ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

## ٤٥- باب قوله "إنما الأعمال بالنية" وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال

مرسدة حديث "إنما الأعمال بالنية" قوله ﷺ: الحديث، أجمع المسموع على عظم موقع هذا الحديث؛ وكثرة فوائده وصحته، قال الشافعي وآخرون: هو ثلث الإسلام، وقال الشافعي: يدخل في سبعين باباً من الفقه، وقال آخرون: هو ربع الإسلام، وقال عبد الرحمن بن مهدي وغيره: يعني لمن وصف كتاباً أن يبدأ فيه بهذا الحديث تنبيهاً للطالب على تصحيح النية، ونقل الخطابي هذا عن الأئمة مطبقاً، وقد فعل ذلك السحاري وغيره، فاستدوا به قبل كل شيء، وذكره السحاري في سبعة مواضع من كتابه، قال الحفاظ: ولم يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ إلا من رواية عمر بن الخطاب، ولا عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم التيمي، ولا عن محمد إلا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري، وعن يحيى انتشر فرواه عنه أكثر من مائتي إنسان أكثرهم أئمة، ولهذا قال الأئمة: ليس هو متواتراً وإن كان مشهوراً عند الخاصة والعامة؛ لأنه فقد شرط التواتر في أوله. وفيه: طرفة من طرف الإسناد، فإنه رواه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض يحيى، ومحمد، وعلقمة، قال جماهير العلماء من أهل العربية والأصول وغيرهم: لفظة "إنما" موضوعة=

=للحصر، تثبت المذكور ونفي ما سواه، فتقدير هذا الحديث: أن الأعمال تحسب نية، ولا تحسب إذا كانت بلا نية، وفيه: دليل على أن الصهارة وهي الوضوء والغسل والتيمم لا تصح إلا بالنية، وكذلك الصلاة والركعة والصوم والحج والاعتكاف وسائر العبادات، وأما إزالة النجاسة فاشتهور عندنا أنها لا تقتصر إلى نية، لأنها من باب التروك، والتروك لا يحتاج إلى نية، وقد نقلوا الإجماع، فيها وشد بعض أصحابنا فأوجبها، وهو باطل، وتدحل النية في الطلاق والعناق والقدف، ومعنى دحولها أنها إذا قارت كناية صارت كالصریح، وإن أتى بصریح طلاق ونوى طلقين أو ثلاثاً وقع ما نوى، وإن نوى بصریح غير مقتضاه دين فيما يبه وبين الله تعالى ولا يقبل منه في الظاهر.

**في ذكره** **و** **نحو لا يرى ما نوى** قوله ﷺ **فإنما الأعمال بالنية** قالوا: فائدة ذكره بعد "إنما الأعمال بالنية" بيان أن تعيين النوي شرط فلو كان على إسان صلاة مقضية لا يكفيه أن ينوي الصلاة الفاتية، بل يشترط أن ينوي كونها طهراً أو غيرها، ولولا البعظ الثاني لاقتضى الأول صحة النية بلا تعيين أو نوههم ذلك.

قوله ﷺ: **فإنما الأعمال بالنية** معناه: من قصد بهجرته وجه الله وقع أجره على الله، ومن قصد بها دنيا أو امرأة فهي حظ، ولا نصيب له في الآخرة بسبب هذه الهجرة، وأصل الهجرة الترك، والمراد هنا: ترك الوطن، وذكر المرأة مع الدنيا يحتمل وجهين: أحدهما: أنه جاء أن سبب هذا الحديث أن رجلاً هاجر ليتزوج امرأة يقال لها: أم قيس، فقبل له: مهاجر أم قيس، والثاني: أنه للتبعية على زيادة التحذير من ذلك، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام تبييناً على مرته، والله أعلم.

## [ ٤٦ - باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى ]

- ٤٩٢٤ - (١) **حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا، أُعْطِيَهَا، وَلَوْ لَمْ تُصَبِّهْ".**
- ٤٩٢٥ - (٢) **حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا: وَقَالَ: حَرَمَلَةُ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو شَرِيحٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ أَبِي أَمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ حُتَيْفٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ، بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ" وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ "بِصِدْقٍ".**

## [ ٤٦ - باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى ]

الموضح في الرواية قوله : **مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا، أُعْطِيَهَا، وَلَوْ لَمْ تُصَبِّهْ** . وفي الرواية الأخرى: **مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ، بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ** . معنى الرواية الأولى مفسر من الرواية الثانية، ومعناها جميعاً: أنه إذا سأل الشهادة بصدق أعطي من ثواب الشهداء وإن كان على فراشه، وفيه استحباب سؤال الشهادة واستحباب نية الخير.

## [٤٧- باب ذم من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو]

٤٩٢٦- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ وَهَيْبِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُكَدِّرِ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ".

قَالَ ابْنُ سَهْمٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: فَتَرَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

## [٤٧- باب ذم من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو]

قوله ﷺ: "مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ". قال ابن سَهْمٍ: قد روي عن النبي ﷺ في حديث آخر: "مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ". قوله: "نرى" بضم النون أي نَظَرُ وهذا الذي قاله ابن المبارك محتمل، وقد قال غيره: إنه عام، والمراد: أن من فعل هذا فقد أشبه المنافقين المتخلفين عن الجهاد في هذا الوصف، فإن ترك الجهاد أحد شعب النفاق.

**فقد الحديث** وفي هذا الحديث: أن من بوى فعل عادة فمات قبل فعلها لا يتوجه عليه من الدم ما يتوجه على من مات ولم يتوها، وقد اختلف أصحابنا فيمن تمكن من الصلاة في أول وقتها، فأخراها نية أن يفعلها في أثناءه، فمات قبل فعلها، أو أحر الحج بعد التمكن إلى سنة أخرى فمات قبل فعله هل يأثم أم لا؟ والأصح عندهم أنه يأثم في الحج دون الصلاة، لأن مدة الصلاة قريبة، فلا تنسب إلى تفريط بالتأخير، بخلاف الحج، وقيل: يأثم فيها، وقيل: لا يأثم فيهما، وقيل: يأثم في الحج الشيخ دون الشاب، والله أعلم.

## [٤٨ - باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر]

٤٩٢٧ - (١) **حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَقَالَ: "إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لِرِجَالًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وَاْدِيًا، إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ، حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ".**

٤٩٢٨ - (٢) **يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ "إِلَّا شَرَكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ".**

## [٤٨ - باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر]

صَطَّحَ لِكُلِّهِ وَفَقَدْ حَدَّثَ قَوْلُهُ :  
وفي رواية: "إِلَّا شَرَكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ" قَالَ أَهْلُ اللَّعَةِ: شَرَكُهُ بِكُسْرِ الرَّاءِ بِمَعْنَى شَارَكُهُ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَصِيحَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْخَيْرِ، وَأَنَّ مِنْ بَوَى الْعُرُوِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الطَّاعَاتِ فَعَرَضَ لَهُ عَدْرٌ مَعَهُ حَصَلَ لَهُ ثَوَابُ بَيْتِهِ، وَأَنَّهُ كَلَّمَا أَكْثَرَ مِنَ التَّأْسِفِ عَلَى فَوَاتِ ذَلِكَ وَنَمَى كَوْنُهُ مَعَ الْعَرَاةِ وَخَوَافِهِمْ كَثْرَ ثَوَابِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "نَاسٌ مِنْ أُمَّتي عَرَضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ" كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِي، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، قَالَ: "أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ".

٤٩٣٠ - (٢) حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُمِّ حَرَامٍ وَهِيَ خَالَةُ أَنَسٍ، قَالَتْ: أَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ عِنْدَنَا، فَاسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، قَالَ: "أُرَيْتُ قَوْمًا مِنْ أُمَّتي يَرْكَبُونَ ظَهَرَ الْبَحْرِ، كَالْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ؟" فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، قَالَ: "فَإِنَّكَ مِنْهُمْ" قَالَتْ: ثُمَّ نَامَ فَاسْتَيْقَظَ أَيْضًا وَهُوَ يَضْحَكُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ، فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، قَالَ: "أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ".

هذا دليل على أن رؤياه الثانية غير الأولى، وأنه عرص فيها غير الأولين. **فوائد الحديث** وفيه معجزات للنبي منها: إجماره ببقاء أمته بعده، وأنه تكون لهم شوكة وقوة وعدد، وأنهم يعرفون، وأنهم يركبون البحر، وأن أم حرام تعيش إلى ذلك الزمان، وأنها تكون معهم، وقد وجد محمد الله تعالى كل ذلك، وفيه: فضيلة لتلك الجيوش، وأنهم غزاة في سبيل الله.

**الافعال في العزوة التي نوقش فيها أم حرام** واحتلف العلماء متى حرت العزوة التي توفيت فيها أم حرام في البحر، وقد ذكر في هذه الرواية في مسم أم حرام ركت البحر في زمان معاوية ، فصرعت عن دابتها فهلكت، قال القاضي: قال أكثر أهل السير والأخبار: أن ذلك كان في خلافة عثمان بن عفان ، وأن فيها ركت أم حرام وروجها إلى قبرص فصرعت عن دابتها هناك، فتوفيت ودفنت هناك، وعلى هذا يكون قوله: في زمان معاوية . معناه: في زمان عزوه في البحر لا في أيام خلافته، قال: وقيل: بل كان ذلك في خلافته.

**أقوال العلماء في حوار ركوب البحر** قال: وهو أظهر في دلالة قوله في زمانه، وفي هذا الحديث حوار ركوب البحر للرجال والنساء، وكذا قاله الجمهور، وكره مالك ركوبه للنساء، لأنه لا يمكنهن عالماً التستر فيه ولا غض البصر عن المتصرفين فيه، ولا يؤمن انكشاف عوراتهن في تصرفهن، لا سيما فيما صغر من السفن مع صرورهن إلى قضاء الحاجة بحضرة الرجال، قال القاضي : وروي عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز . منع ركوبه، وقيل: إنما معه العمران للتجارة، وطلب الدنيا لا للطاعات، وقد روي عن ابن عمر عن النبي ﷺ النهي عن ركوب البحر إلا للحاج أو معتمر أو غاز، وضعف أبو داود هذا الحديث، وقال رواه مجهولون. واستدل =

قَالَ: فَتَزَوَّجَهَا عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، بَعْدُ، فَعَزَا فِي الْبَحْرِ فَحَمَلَهَا مَعَهُ، فَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ قُرْبَتْ لَهَا بَعْلَةً، فَرَكِبَتْهَا، فَصَرَعَتْهَا، فَأَلْدَقَتْ عُنُقَهَا.

٤٩٣١ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ وَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ خَالَاتِهِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ أَنَّهَا قَالَتْ: تَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا قَرِيبًا مِنِّي، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَبْسَمُ، قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَضْحَكَكَ؟ قَالَ: "نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرِضُوا عَلَيَّ، يَرْكَبُونَ ظَهْرَ هَذَا الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ" ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

٤٩٣٢ - (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَ قُتَيْبَةُ وَ ابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَةً مِلْحَانَ، خَالَاتِ أَنَسِ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ عِنْدَهَا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ.

بعض العلماء بهذا الحديث على أن القتال في سبيل الله - تعالى - والموت فيه سواء في الأجر، لأن أم حرام ماتت ولم تقتل، ولا دلالة فيه لذلك؛ لأنه ﷺ لم يقل: إني شهيد إني يغزون في سبيل الله، ولكن قد ذكر مسلم في الحديث الذي بعد هذا بقليل حديث رهير بن حرب من رواية أبي هريرة: "من قتل في سبيل الله فهو شهيد ومن مات في سبيل الله فهو شهيد" وهو موافق لمعنى قول الله تعالى: **وَمَنْ تَخَرَّجَ مِنْ سَبِيلِ الْمُهَاجِرِ فِي اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ** ﴿النساء: ١٠٠﴾

التوفيق بين الروایتين: قوله في الرواية الأولى: **وَكُنْتُ أَمَّ حَرَامٍ حَتَّى عُدَّه نِسْأَتُهَا** فدخل فيها رسول الله ﷺ **وَصَعَّمَهُ** وقال في الرواية الأخرى: "فتزوجها عبادَةُ بن الصامت بعد" فظاهر الرواية الأولى أنها كانت زوجة لعبادة حال دخول النبي ﷺ إليها، ولكن الرواية الثانية صريحة في أنه إنما تزوجها بعد ذلك، فتحمل الأولى على موافقة الثانية، ويكون قد أخرج عما صار حالاً لها بعد ذلك.

قوله: **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ** - حدثنا محمد بن رُمح، ويحيى بن يحيى أخبرنا الليث فزاد يحيى بن يحيى مع محمد بن رُمح. عن بعض نسخهم، حدثنا محمد بن رُمح، ويحيى بن يحيى أخبرنا الليث فزاد يحيى بن يحيى مع محمد بن رُمح.





٤٩٣٧- (٣) **وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانَ الْوَاسِطِيُّ:** حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ سُهَيْلٌ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَخِيكَ أَنَّهُ زَادَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ "وَمَنْ غَرِقَ فَهُوَ شَهِيدٌ".

٤٩٣٨- (٤) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ:** حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِ: قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَزَادَ فِيهِ "وَالْغَرِقُ شَهِيدٌ".

٤٩٣٩- (٥) **حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبُكْرَاوِيُّ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ قَالَتْ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: بِمَ مَاتَ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرَةَ؟ قَالَتْ: قُلْتُ: بِالطَّاعُونَ، قَالَتْ: فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ".

٤٩٤٠- (٦) **وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُحَاخٍ:** حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَاصِمٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

= قيل: التي تموت حاملاً جامعة ولدها في بطنها. وقيل: هي الكر، والصحيح الأول.

وأما قوله: **فَمَعْنَاهُ:** بأي صفة مات، وقد سبق بيانه، قال العلماء: وإنما كانت هذه الموتات شهادة تفصل الله تعالى بسبب شدتها وكثرة ألمها، وقد جاء في حديث آخر في الصحيح: "من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد" وسبق بيانه في كتاب الإيمان، وفي حديث آخر صحيح: "من قتل دون سيفه فهو شهيد".

**بيان معنى الشهادة هؤلاء المذكورين** قال العلماء: المراد بشهادة هؤلاء كلهم غير المقتول في سبيل الله أهم يكون هم في الآخرة ثواب الشهداء، وأما في الدنيا فيغسلون ويصلى عليهم، وقد سبق في "كتاب الإيمان" بيان هذا، وأن الشهداء ثلاثة أقسام: شهيد في الدنيا والآخرة وهو المقتول في حرب الكفار، وشهيد في الآخرة دون أحكام الدنيا، وهم هؤلاء المذكورون هنا، وشهيد في الدنيا دون الآخرة، وهو من غل في الغنيمة أو قتل مدرأ.

**باب الصواب في الاسناد** قوله في حديث عبد الحميد بن بيان: "قال عبد الله بن مقسام: أشهد على أخيك أنه زاد في هذا الحديث ومن غرق فهو شهيد" هكذا وقع في أكثر نسخ بلادنا "على أخيك" بالخاء وفي بعضها "على أليك" بالياء وهذا هو الصواب، قال القاضي: وقع في رواية ابن ماهان على أليك وهو الصواب، وفي رواية الخوذي "على أخيك" وهو خطأ، والصواب "على أليك" كما سبق في رواية زهير، وإنما قاله ابن مقسام لسهيل بن أبي صالح، وكذا ذكره أيضاً في الرواية التي بعدها، والله أعلم.

## [٥٢- باب فضل الرمي والحث عليه، ودم من علمه ثم نسيه]

٤٩٤١- (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، ثُمَامَةَ بْنِ شُفَيْيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ، يَقُولُ: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» (الأنفال: ٦٠) أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ".

٤٩٤٢- (٢) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "سَتَفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ، وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ، فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْهَوْ بِأَسْنَهُمْ".

٤٩٤٣- (٣) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ: عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٤٩٤٤- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ أَنَّ فُقَيْمًا اللَّخْمِيَّ قَالَ لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: تَخْتَلِفُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْغَرَضَيْنِ، وَأَنْتَ كَبِيرٌ يَشُقُّ عَلَيْكَ، قَالَ عُقْبَةُ: لَوْلَا كَلَامٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمْ أَعَانِيهِ، قَالَ الْحَارِثُ: فَقُلْتُ لِابْنِ شِمَاسَةَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: إِنَّهُ قَالَ: "مَنْ عَلِمَ الرَّمْيَ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، أَوْ قَدْ عَصَى".

## ٥٢- باب فضل الرمي والحث عليه، ودم من علمه ثم نسيه

صط الاسم: قوله: «أَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» هو بشين معجمة مضمومة ثم فاء مفتوحة ثم ياء مشددة، قوله ﷺ في تفسير قوله تعالى: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» (الأنفال: ٦٠) "أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ قَالَهَا ثَلَاثًا" هذا تصريح بتفسيرها ورد لما يحكيه المفسرون من الأقوال سوى هذا.

فوائد أحاديث الأنواب وفيه، في الأحاديث بعده فضيلة الرمي والمناضلة والاعتناء بذلك بية الجهاد في سبيل الله تعالى، وكذلك المشاجعة وسائر أنواع استعمال السلاح، وكذا المسابقة بالخيول وغيرها، كما سبق في بابها، والمراد بهذا كله التمرن على القتال والتدريب، والتحقق فيه ورياضة الأعضاء بذلك.

- صط الكلمات قوله : سمع حله . . . . .  
 "الأرضون" بفتح الراء على المشهور، وحكى الجوهري لغة شادة بإسكانها، ويعجز بكسر الجيم على المشهور، وفتحتها في لغة، ومعناه: الدب إلى الرمي، قوله: "ابن شناسة" بضم الشين وفتحتها.  
 قوله: "لم أعانيه" هكذا هو في معظم النسخ "لم أعانيه" بالياء وفي بعضها "لم أعانه" بحذفها وهو الصحيح. والاول لغة معروفة سبق بيانها مرات.  
 قوله : من علم . . . . . حتى هذا تشديد عظيم في بيان الرمي بعد علمه، وهو مكروه كراهة شديدة لم تركه بلا عذر، وسبق تفسير "فيس ما" في كتاب الإيمان.



## [٥٣- باب قوله : "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق..."]

٤٩٤٥- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَ أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ"، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ قُتَيْبَةَ "وَهُمْ كَذَلِكَ".

٤٩٤٦- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَ عَبْدِةٌ، كِلَاهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي الْفَزَارِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: "لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ، وَهُمْ ظَاهِرُونَ".

٤٩٤٧- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بِمِثْلِ حَدِيثِ مَرْوَانَ، سَوَاءً.

٤٩٤٨- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا، يُقَاتَلُ عَلَيْهِ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ".

## [٥٣- باب قوله : "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم"]

قوله ﷺ: "لا يزال صفة من من صاهرين على حق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون". هذا الحديث سبق شرحه مع ما يشبهه في أواخر كتاب الإيمان، وذكرنا هناك الجمع بين الأحاديث الواردة في هذا المعنى، وأن المراد بقوله ﷺ: "لا يزال صفة من من صاهرين على حق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون". وأن المراد برواية من روى "حتى تقوم الساعة" أي تقرب الساعة، وهو خروج الروح.

**أقول أهل العلم في معنى هذه الطائفة** وأما هذه الطائفة فقال البخاري: هم أهل العلم، وقال أحمد بن حنبل: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم، قال القاضي عياض: إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد-

٤٩٤٩- (٥) **حَدَّثَنَا** هَارُوتُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ، ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٤٩٥٠- (٦) **حَدَّثَنَا** مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَابِرٍ أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ هَانِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ حَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ".

٤٩٥١- (٧) **وَحَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ وَهْبٍ أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَمْ أَسْمَعْهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَنْبَرِهِ حَدِيثًا غَيْرَهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، \* وَلَا تَزَالُ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَآوَأَهُمْ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

=مذهب أهل الحديث، قلت: ويحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين: منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم رهاد وأمرون بالمعروف، وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض، وفي هذا الحديث معجزة طاهرة، فإن هذا الوصف ما رآه محمد الله تعالى من ربه النبي ﷺ إلى الآن ولا يزال حتى يأتي أمر الله المذكور في الحديث، وفيه دليل لكون الإجماع حجة، وهو أصح ما استدلل به له من الحديث، وأما حديث "لا تجمع أمتي على ضلالة" فضعيف، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ" هو بهمرة بعد الواو أي عابدين: وهو مأخوذ من باى إليهم، وناوا إليه، أي=

\*قوله: "مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا" تكثير خيرا للتعظيم أو الإهام والتعظيم ومضمون الكلام على الأول أن من حرم الفقه في الدين فقد حرم الخير العظيم وعلى الثاني أن من حرم الفقه في الدين فقد حرم الخير من أصله. وهذا معنى على المسالفة وإن سائر أفراد الخير بالنظر إلى الفقه في الدين كلا خير، ثم المراد بالفقه في الدين هو العلم الذي يورث خشية ويربي العفة. قال تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء وقال تعالى: فبولا نصر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم. والله أعلم.

٤٩٥٢ - (٨) حَسَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُمَّاسَةَ الْمَهْرِيِّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَسْلَمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ، هُمْ شَرٌّ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يَدْعُونَ اللَّهَ بِشَيْءٍ إِلَّا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ. فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، فَقَالَ لَهُ مَسْلَمَةُ: يَا عُقْبَةُ! اسْمَعْ مَا يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ عُقْبَةُ: هُوَ أَعْلَمُ، وَأَمَّا أَنَا فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، قَاهِرِينَ لَعْدُوهُمْ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ حَالَفَهُمْ، حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ، وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ"، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَحَلَّ، ثُمَّ يَنْعَثُ اللَّهُ رِيحًا كَرِيحِ الْمِسْكِ، مَسُّهَا مَسُّ الْحَرِيرِ، فَلَا تَتْرُكُ نَفْسًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ يَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ، عَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ.

٤٩٥٣ - (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَزَالُ أَهْلُ الْعَرَبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ".

=مغضوا للقتال. قوله: مسمة بن محمد بصم الميم وفتح الحاء وتشديد اللام.

بيان المراد بأهل المغرب قوله ﷺ: لا يزال أهل العرب حادين على الحق حتى تقوم الساعة. قال عيني بن المديني: المراد بأهل المغرب العرب، والمراد بالغرب الدلو الكبير لاحتصاصهم بها غالباً، وقال آخرون: المراد به العرب من الأرض، وقال معاذ: هم بالشام، وجاء في حديث آخرهم بيت المقدس، وقيل: هم أهل الشام وما وراء ذلك، قال القاضي: وقيل: المراد بأهل المغرب أهل الشدة والجلد، وغرب كل شيء حده، والله أعلم.

## [٥٤- باب مراعاة مصلحة الدواب في السير، والنهي عن التعريس في الطريق]

٤٩٥٤- (١) حَسَنُ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخَصْبِ، فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ، فَاسْرِعُوا عَلَيْهَا السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَسْتُمْ بِاللَّيْلِ، فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ، فَإِنَّهَا مَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ".

٤٩٥٥- (٢) قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخَصْبِ، فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ، فَبَادِرُوا بِهَا نَقِيهَا، وَإِذَا عَرَسْتُمْ، فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ، فَإِنَّهَا طَرُقُ الدَّوَابِّ، وَمَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ".

## ٥٤- باب مراعاة مصلحة الدواب في السير، والنهي عن التعريس في الطريق

شرح لكتاب ريان معنى الحديث قوله ﷺ: "إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخَصْبِ، فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ، فَاسْرِعُوا عَلَيْهَا السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَسْتُمْ بِاللَّيْلِ، فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ، فَإِنَّهَا مَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ".

والمراد بالسنة هنا القحط ومنه قوله تعالى ﷻ: "وَمَنْ يَعْصِ أَمْرًا مِنْ رَبِّهِ فَإِنَّهُ يَبْدِئْهُ فَوْجًا عَظِيمًا" (الأعراف: ١٣٠) أي بالقحط، ونقيها بكسر النون وإسكان القاف وهو المح، ومعنى الحديث: الحث على الرفق بالدواب، ومراعاة مصلحتها، فإن سافروا في الخصب قللوا السير، وتركوها ترعى في بعض النهار، وفي أثناء السير، فتأخذ حظها من الأرض بما ترعاه منها، وإن سافروا في القحط عجلوا السير ليصلوا المقصد وفيها نقيّة من قوتها، ولا يقللوا السير فيلحقها الضرر؛ لأنها لا تجد ما ترعى فتضعف، ويذهب نقيها، وربما كَلَّتْ ووقفت، وقد جاء في أول هذا الحديث في رواية مالك في "الموطأ": "إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يَحُبُّ الرِّفْقَ".

معنى كلمة التعريس قوله ﷺ: "وَمَنْ يَعْصِ أَمْرًا مِنْ رَبِّهِ فَإِنَّهُ يَبْدِئْهُ فَوْجًا عَظِيمًا" (الأعراف: ١٣٠) قال أهل اللغة: "التعريس" السرول في أواخر الليل للنوم والراحة، هذا قول الحليل والأكثرين، وقال أبو زيد: هو النزول أي وقت كان من ليل أو نهار، والمراد بهذا الحديث هو الأول، وهذا أدب من آداب السير والتزول أرشد إليه ﷺ لأن الحشرات ودواب الأرض من ذوات السموم والسباع تمشي في الليل على الطرق لسهولة ولأنها تلتقط منها ما يسقط من مأكول ونحوه، وما تجد فيها من رمة ونحوها، فإذا عرس الإنسان في الطريق ربما مر به منها ما يؤذيه، فينبغي أن يتباعد عن الطريق.

## ٥٥- باب السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله...

٤٩٥٦- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: وَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ، وَ مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ، وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، التَّمِيمِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ-، قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ سُمَيٌّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْتَنِعُ أَحَدُكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ، فَلْيَعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ.

## ٥٥- باب السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله، بعد قضاء شغله

قوله : "السفر قطعة من العذاب" مع حديثه عنه مصعب بن عمير : معناه : بمنعه كماها ولديها، لما فيه من المشقة والتعب ومقاساة الحر والبرد، والسرى والخوف، ومفارقة الأهل والأصحاب، وحشونة العين. شرح العرب وسان المعنى قوله : "وإذا قضى أحدكم نهمته من وجهه فليعجل إلى أهله" النهمة بفتح النون وإسكان اهاء هي الحاجة، والمقصود في هذا الحديث استحباب تعجيل الرجوع إلى الأهل بعد قضاء شغله، ولا يتأخر بما ليس له بهم.

**٥٦- باب كراهة الطروق. وهو الدخول ليلاً. لمن ورد من سفر**

٤٩٥٧- (١) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا، وَكَانَ يَأْتِيهِمْ غَدُوةً أَوْ عَشِيَّةً.**

٤٩٥٨- (٢) **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ لَا يَدْخُلُ.**

٤٩٥٩- (٣) **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى-وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عَرَاةٍ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: "أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا -أَيْ عِشَاءَ- كَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ".**

٤٩٦٠- (٤) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا قَدِمَ أَحَدُكُمْ لَيْلًا فَلَا يَأْتِيَنَّ أَهْلَهُ طُرُوقًا، حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ، وَتَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ".**

٤٩٦١- (٥) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.**

**٥٦- باب كراهة الطروق. وهو الدخول ليلاً. لمن ورد من سفر**

قوله: **كَانَ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا** و **يَأْتِيهِمْ غَدُوةً أَوْ عَشِيَّةً** في رواية: "إذا قدم أحدكم ليلاً

و **يَأْتِيهِمْ غَدُوةً أَوْ عَشِيَّةً** في رواية الأخرى: **يَأْتِيهِمْ غَدُوةً أَوْ عَشِيَّةً**

في رواية الأخرى: **يَأْتِيهِمْ غَدُوةً أَوْ عَشِيَّةً**

شرح للعرب و **يَأْتِيهِمْ غَدُوةً أَوْ عَشِيَّةً** أما قوله **يَأْتِيهِمْ غَدُوةً أَوْ عَشِيَّةً** فهو بفتح

اللام وإسكان الياء أي في الليل، والطروق بضم الطاء هو الإتيان في الليل، وكل آت في الليل فهو طارق، ومعنى-

٤٩٦٢ - (٦) . **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا أَطَالَ الرَّجُلُ الْعَيْتَةَ، أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ طُرُوقًا.**

٤٩٦٣ - (٧) . **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.**

٤٩٦٤ - (٨) . **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ: عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا، يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَلْتَمِسُ عَثَرَاتِهِمْ.**

٤٩٦٥ - (٩) . **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَالَ سُفْيَانُ: لَا أَذْرِي هَذَا فِي الْحَدِيثِ أَمْ لَا، يَعْنِي أَنْ يَتَخَوَّنَهُمْ أَوْ يَلْتَمِسَ عَثَرَاتِهِمْ.**

٤٩٦٦ - (١٠) . **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِكَرَاهَةِ الطَّرُوقِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَلْتَمِسُ عَثَرَاتِهِمْ.**

"تستحد المعيبة" أي تزيل شعر عاتقها، و"النعبة" التي عاب زوجها، والاستحداد استعمال من استعمال الحديدة وهي الموسيقى، والمراد: إزالته كيف كان، ومعنى يتخوّنهم: يطر حياتهم، ويكشف أَسْتَارَهُمْ، ويكشف هل كانوا أم لا، ومعنى هذه الروايات كلها أنه يكره لمن طال سفره أن يقدم على امرأته ليلاً بعتة، فأما من كان سفره قريباً فتوقع امرأته إتيانه ليلاً فلا بأس، كما قال في إحدى هذه الروايات: "إذا أطال الرجل النعبة" وإذا كان في قفل عظيم أو عسكر ونحوهم، واشتهر قدومهم ووصولهم وعلمت امرأته وأهله أنه قادم معهم، وأهم الآن داخلون، فلا بأس بقدومه متى شاء لروال المعنى الذي هي بسبه، فإن المراد أن يتأهوا، وقد حصل ذلك ولم يقدم بعتة، ويؤيد ما ذكرناه ما جاء في الحديث الآخر: "امهلوا حتى ندخل ليلاً" أي عشاء كي تمتشط الشعثة وتستحد المعيبة، فهذا صريح فيما قلناه وهو مفروض في أنهم أرادوا الدخول في أوائل النهار بعتة، فأمرهم بالنصر إلى آخر النهار؛ ليلغ قدومهم إلى المدينة، وتأتاه النساء وغيرهن، والله أعلم.





## فهرس المجلد الخامس

## كتاب البيوع

- ٢٦ ..... مذاهب الأئمة في ثبوت خيار المجلس للمتبايعين .....
- ٣٠ ..... (١١) باب الصدق في البيع والبيان .....
- ٣١ ..... (١٢) باب من غدع في البيع .....
- ..... (١٣) باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير
- ٣٣ ..... شرط القطع .....
- ٣٦ ..... حكم البيع من بدو صلاح .....
- ٣٧ ..... حكم البيع بعد بدو صلاح .....
- ٣٩ ..... (١٤) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا .....
- ٤٣ ..... تفسير الوسق والمراية والمخالفة .....
- ٤٧ ..... (١٥) باب من باع نخلا عليها ثمر .....
- ..... اختلاف أهل العلم في دخول الثمرة في البيع بعد
- ٤٧ ..... التأثير بدون النفي والإثبات .....
- ٤٨ ..... أقوال الأئمة في أن العبد هل يملك بتمليك سيده .....
- ..... (١٦) باب النهي عن مخالفة والمزاينة، وعن المخابرة،
- وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها، وعن بيع المعاومة
- ٥٠ ..... وهو بيع السنين .....
- ٥٠ ..... الفرق بين المخابرة والمراعاة عند الجمهور .....
- ٥٠ ..... معنى بيع المعاومة وبيان علة النهي عنه .....
- ٥٤ ..... (١٧) باب كراء الأرض .....
- ٥٩ ..... اختلاف أهل العلم في كراء الأرض .....
- ٥٩ ..... تأويل أحاديث النهي عن كراء الأرض .....
- ٦١ ..... (١٨) باب كراء الأرض بالطعام .....
- ٦٣ ..... (١٩) باب كراء الأرض بالذهب والورق .....
- ٦٤ ..... (٢٠) باب في المزاوعة والمؤاجرة .....
- ٦٥ ..... (٢١) باب الأرض تمنح .....
- ٣ ..... (١) باب إبطال بيع الملامسة والمناقلة .....
- ٣ ..... بيان أن لفظ البيع والشراء من الأضداد .....
- ٣ ..... الأوجه الثلاثة للملامسة والمناقلة .....
- ٦ ..... (٢) باب بطلان بيع الحصة، والبيع الذي فيه غرر .....
- ٦ ..... شرح بيع الحصة .....
- ٦ ..... وذكر الأشياء التي يجوز بيعها مع الغرر الحقيق فيها .....
- ٨ ..... (٣) باب تحريم بيع حبل الخيلة .....
- ٨ ..... اختلاف العلماء في المراد بالنهي عن بيع حبل الخيلة .....
- ٨ ..... (٤) باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على
- سومه، وتحريم النجش، وتحريم التصرية .....
- ٩ ..... بيان الفرق بين البيع على بيع أخيه، وسومه على
- وحكمهما .....
- ١٢ ..... أقوال أهل العلم في تفسير مصرة .....
- ١٣ ..... (٥) باب تحريم تلقي الجلب .....
- ١٣ ..... مذاهب أهل العلم في حكم تلقي الحب .....
- ١٤ ..... الجواب عن الإشكال على منع تلقي الجلب .....
- ١٥ ..... (٦) باب تحريم بيع الحاضر للبادي .....
- ١٥ ..... مذاهب أهل العلم في حكم بيع حاصر لباد .....
- ١٧ ..... (٧) باب حكم بيع المصرة .....
- ١٨ ..... أقوال أهل العلم في رد المصرة .....
- ٢٠ ..... (٨) باب بطلان بيع المبيع قبل القبض .....
- ٢٢ ..... أقوال الأئمة في ما لا يجوز بيعه قبل القبض .....
- ٢٥ ..... (٩) باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر .....
- ٢٦ ..... (١٠) باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين .....

## كتاب المساقاة والمزارعة

والنهي عن بيع السنور..... ٩١

بحاج أهل نعمه على حرمة حيوان الكهنة وأجرة

المعينة والمالحة..... ٩١

الفرق بين الكاهن والعراف..... ٩١

أقوال أهل العلم في النهي عن ثمن الكلب..... ٩٢

اختلاف أهل العلم في كسب الحمام..... ٩٣

أقوال العلماء في نهى عن ثمن لسور..... ٩٤

(١٠) باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نكحها، وبيان تحريم

اقتنائها، إلا لصيد أو رزع أو ماشية وبحو ذلك... ٩٥

اختلاف العلماء في من يكسب من لا ضرر منه... ٩٥

الكلام في اقتناء الكلاب..... ٩٦

أقوال العلماء في صيد الكلب الأسود البهيم..... ٩٧

أقوال العلماء في سب نكاح آخر باقتناء كلب... ١٠٠

(١١) باب حل أجرة الحجامة..... ١٠١

(١٢) باب تحريم بيع الخمر..... ١٠٣

اختلاف العلماء في حكم لأشياء من ورود اشترى... ١٠٣

بيان علة تحريم الخمر..... ١٠٣

أقوال أهل العلم في جواز تحليل الخمر وعدم جوازها... ١٠٤

حكم أولي الخمر عند أهل العلم تكسر... ١٠٥

(١٣) باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام... ١٠٧

أقوال العلماء في جواز الانتفاع بشحم الميتة..... ١٠٧

أقوال أهل العلم في حرر الانتفاع ببريت ولأدهان

التي أصابته لحاسة..... ١٠٧

الجواب عن إشكال بعض اليهود والملاحدة..... ١٠٩

(١٤) باب الربا..... ١١٠

ضبط كلمة "الربا" ومعناها..... ١١٠

أقوال الأئمة في تعيين عنه حرمة ربا..... ١١١

(١) باب المساقاة والمعاملة بمجزء من الثمر والزروع..... ٦٧

أقوال الأئمة في جواز المساقاة..... ٦٧

اختلاف القائلين بجواز المساقاة فيما يجوز عليه

المساقاة من الأشجار..... ٦٨

أقوال أهل العلم في المزارعة..... ٦٨

أقول أهل العلم في حكم الأرض التي تصح عوة..... ٧٠

(٢) باب فصل الفرس والزروع..... ٧١

(٣) باب وصع الجوانح..... ٧٤

أقول أهل العلم في هلاك الثمرة إذا سقط بعد بدو

الصالح، وتسليم البائع إلى المشتري، هل هو في

ضمان البائع أو المشتري..... ٧٤

(٤) باب استحباب الوضوء من الدين..... ٧٧

(٥) باب من أدرك ما يباعه عند المشتري، وقد أفلس،

فله الرجوع فيه..... ٨٠

أقول أهل العلم في إبطال عقد سبعة عند انقضاء أو

بعد موته، هل يجوز له الرجوع في السلعة أو يكون

أسوة لغيره..... ٨٠

(٦) باب فضل إظهار المعسر..... ٨٤

(٧) باب تحريم مطل الفتي وصحة الحوالة، واستحباب

قولها إذا أحيل على ملي..... ٨٧

(٨) باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالقلادة،

ويحتاج إليه لرعي الكلب، وتحريم منع بدله، وتحريم

بيع ضراب الفحل..... ٨٨

شرح "النهي عن بيع فضل الماء"..... ٨٨

أقوال العلماء في إحارة الذكر من الحيوان للضراب... ٩٠

(٩) باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البهي،

- ١١١ ..... الأمور المتفقة على عدم جوازها عند الجمهور ..... ١١١
- (١٥) باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ..... ١١٣
- اختلاف أهل العلم في اشتراط التقابض عقب العقد
- على الفور في بيع الربوي بالربوي ..... ١١٣
- أقوال أهل العلم في كون الخطئة والشعر صنفين أو
- صنفًا واحدًا ..... ١١٤
- (١٦) باب النهي عن بيع الورق بالذهب ديناً ..... ١١٧
- (١٧) باب بيع القلادة فيها عرز وذهب ..... ١١٨
- اختلاف أهل العلم في جواز بيع ذهب مخلوط مع
- غيره بذهب خالص، وعدم جوازه ..... ١١٨
- (١٨) باب بيع الطعام مثلاً بمثل ..... ١٢١
- اختلاف أهل العلم في جواز بيع "العينة" وعدم
- جوازها ..... ١٢٢
- دليل الخنمية في تعريض علة الربا ..... ١٢٢
- (١٩) باب لعن أكل الربا ومؤكله ..... ١٢٧
- (٢٠) باب أخذ الحلال وترك الشبهات ..... ١٢٨
- بيان أهمية حديث نعمان بن بشير والأحاديث التي
- ينور عليها الإسلام ..... ١٢٨
- بيان أقسام الأشياء وحكمها ..... ١٢٩
- آراء العلماء في محل القلب ..... ١٣٠
- (٢١) باب بيع البعير واستثناء ركوبه ..... ١٣٢
- اختلاف الأئمة في جواز بيع الدابة واشتراط البائع
- ركوبها نفسه ..... ١٣٢
- (٢٢) باب من استسلم شيئاً، فقضى حراً منه،
- و"حيركم أحسكم قضاء" ..... ١٣٧
- مذهب العلماء في جواز اقترص الحيوان وعدم
- جوازه ..... ١٣٨
- (٢٣) باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه، متفاضلاً ..... ١٤٠
- (٢٤) باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر ..... ١٤١
- بيان سبب اشتراء النبي ﷺ الطعام عن اليهودي دون
- أصحابه ..... ١٤١
- (٢٥) باب السلم ..... ١٤٢
- شرح معنى السلم والسلف ..... ١٤٢
- اختلاف أهل العلم في جواز السلم الحلال وعدم
- جوازه ..... ١٤٣
- (٢٦) باب تحريم الاحتكار في الأقوات ..... ١٤٤
- شرح معنى الاحتكار المحرم وحكمته ..... ١٤٤
- تأويل الاحتكار الذي يفعله سعيد ومعمّر ..... ١٤٥
- (٢٧) باب النهي عن الحلف في البيع ..... ١٤٦
- (٢٨) باب الشفعة ..... ١٤٧
- معنى شفعة ..... ١٤٧
- حكمه نوب شفعة ..... ١٤٧
- أقوال أهل العلم في ثبوت الشفعة بالجوار ..... ١٤٧
- أقوال العلماء في ثبوت الشفعة للزمي على المسلم ..... ١٤٨
- (٢٩) باب غرز الخشب في جدار الجار ..... ١٤٩
- (٣٠) باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ..... ١٥٠
- تأويل التطويق المذكور ..... ١٥٠
- (٣١) باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه ..... ١٥٣
- بيان مقدار الطريق في الأرض المشتركة في صورة
- اختلافهم ..... ١٥٣
- كتاب القرائن**
- (١) باب لا يرث المسلم الكافر ..... ١٥٤
- بيان معاني القرائن والإرث ..... ١٥٤
- أقوال أهل العلم في وراثته العلم ..... ١٥٤

(٤) باب العمري ..... ١٧٣

بيان "العمري" ومعنى العقب والصور الثلاث

للعمرى وأحكامها ..... ١٧٣

أقوال أهل العلم في ثبوت الملك للمعمر بالعمري ..... ١٧٤

**كتاب الوصية**

(١) باب وصية الرجل مكتوبة عنده ..... ١٧٧

بيان اشتقاق لفظة "الوصية" ومعناها ..... ١٧٧

(٢) باب الوصية بالثلث ..... ١٨٠

بيان صورة استحباب الوصية بالثلث، وبالأقل منه ..... ١٨٠

تفصيل نفوذ الوصية في ما زاد من الثلث ..... ١٨٠

بيان معنى قوله: "إنك لن تحلف" ..... ١٨٢

أقوال السلف في استحباب مقدار الوصية ..... ١٨٥

(٣) باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت ..... ١٨٧

(٤) باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ..... ١٨٩

(٥) باب الوقف ..... ١٩٠

(٦) باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ..... ١٩٢

أقوال العلماء في تعيين ما أراد النبي أن يكتب، ووجه

تركه الكتاب ..... ١٩٥

كلام الخطاب على ردّ من اعترض على حديث

"اختلاف أمتي رحمة" ..... ١٩٧

الجواب عن اعتراض الموصي والملاحظ ..... ١٩٨

جواب العلامة المازري عن اختلاف الصحابة في

الأمر بالكتاب ..... ١٩٨

توجيه قوله "محر" ..... ١٩٩

بيان حدود جزيرة العرب، ومعنى الجزيرة ..... ١٩٩

أقوال أهل العلم في جواز دخول الكافر الحرم وعدم

جوازه ..... ٢٠٠

أقوال العلماء في إرث المرتد ..... ١٥٤

(٢) باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل

ذكر ..... ١٥٥

بيان معنى قوله بـ "أولى رجل" وفائدة توصيف

"رجل بـ" ذكر" ..... ١٥٥

مثال العاصب القريب والبعيد وأقسام العصبات ..... ١٥٦

معنى العصبية بنفسه وأحوالها ..... ١٥٦

بيان مراتب العصبات ..... ١٥٦

(٣) باب ميراث الكلاله ..... ١٥٨

وجه تسمية آية "النساء" بآية الصيف ..... ١٦٠

(٤) باب آخر آية أنزلت آية الكلاله ..... ١٦١

أقوال أهل العلم في اشتقاق لفظة "الكلالة" ومعناها .. ١٦١

أقوال العلماء في المراد بـ "الكلالة" ..... ١٦١

معنى آية "إن امرؤ هلك ليس له ولد" (الآية) عند

الجمهور ..... ١٦٢

(٥) باب من ترك مالا فلورثته ..... ١٦٣

وجه ترك النبي ﷺ الصلاة على الميت المديون في أول

الأمر ..... ١٦٣

**كتاب الهبات**

(١) باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق

عليه ..... ١٦٥

(٢) باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا

ما وهبه لولده وإن سفل ..... ١٦٧

أقوال أهل العلم في الرجوع في الهبة ..... ١٦٧

(٣) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ..... ١٦٩

أقوال أهل العلم في حكم تفضيل بعض الأولاد على

البعض في الهبة ..... ١٦٩

## كتاب النذر

أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه ..... ٢١٥

اختلاف أهل العلم في حوار تقدم كفارة اليمين على

(٤) لحث ..... ٢١٥

باب يمين الخالف على نية المستحلف ..... ٢٢٣

(٥) تفصيل اليمين وحكمه ..... ٢٢٣

باب الاستثناء في اليمين وغيرها ..... ٢٢٥

شرط صحة الاستثناء في اليمين ..... ٢٢٥

أقوال أهل العلم في صحة الاستثناء في الطلاق والعق

(٦) والإنكار وغيرها ..... ٢٢٥

باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به

أهل الخالف مما ليس بحرام ..... ٢٣٠

(٧) معنى السّحاج ..... ٢٣٠

باب نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم ..... ٢٣١

أقوال أهل العلم في صحة نذر الكافر ..... ٢٣١

أقوال العلماء في صحة الاعتكاف بغير الصوم وعدم صحته ... ٢٣١

(٨) باب صحة المالك، وكفارة من لطم عبده ..... ٢٣٤

اختلاف العلماء في عتق العبد على سيده بالصر

المفرح ونحوه ..... ٢٣٤

(٩) باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنا ..... ٢٣٩

(١٠) باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا

يكلفه ما يغلبه ..... ٢٤١

(١١) باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، وأحسن

عبادة الله ..... ٢٤٣

(١٢) باب من أعتق شركاً له في عبد ..... ٢٤٥

أقوال أهل العلم في جواز الحكم بالقرعة ..... ٢٤٧

(١٣) باب جواز بيع المذبر ..... ٢٤٩

اختلاف العلماء في جواز بيع المذبر ..... ٢٤٩

(١) باب الأمر بقضاء النذر ..... ٢٠١

أقوال أهل العلم في انعقاد نذر المعصية والمباح وعدم

انعقاده ..... ٢٠١

أقوال العلماء في وجوب قضاء الحقوق المالية على

الميت وعدم وجوبه ..... ٢٠١

أقوال أهل العلم في عدم وجوب قضاء النذر الغير

المالي على الميت ووجوبه ..... ٢٠٢

(٢) باب النهي عن النذر، وأنه لا يرد شيئاً ..... ٢٠٣

وجه النهي عن النذر ..... ٢٠٣

(٣) باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك

العبد ..... ٢٠٥

الجواب عن إشكال ردّ المسلم إلى دار الكفر ..... ٢٠٥

أقوال العلماء في لزوم كفارة اليمين في نذر المعصية ..... ٢٠٦

(٤) باب من نذر أن يمسي إلى الكعبة ..... ٢٠٨

(٥) باب في كفارة النذر ..... ٢١٠

اختلاف العلماء في المراد بالنذر في هذا الحديث ..... ٢١٠

## كتاب الإيمان

(١) باب النهي عن الخلف بغير الله تعالى ..... ٢١١

وجه النهي عن الخلف بغير الله، والجواب عن إشكال

الخلف بغير الله ..... ٢١٣

(٢) باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله .. ٢١٣

وجه الأمر بقول: لا إله إلا الله ..... ٢١٣

أقوال أهل العلم في وجوب كفارة اليمين باسم غير

الله أو بملة سوى الإسلام وعدم وجوبها ..... ٢١٣

تفسير "الطاعوت" ..... ٢١٤

(٣) باب نذر من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها،

## كتاب القسامة والمخاريين

## والقصاص والديات

- (١) باب القسامة ..... ٢٥١  
أقوال العلماء في العمل بالقسامة، وعدم العمل بها،  
ووجوب القصاص بها، أو الدية في العمد ..... ٢٥١  
أقوال أهل العلم في من يخلف ابتداء في القسامة ..... ٢٥٢  
بيان الشبهة الموجبة للقسامة ..... ٢٥٣  
معنى اللوث ..... ٢٥٣  
(٢) باب حكم المخاريين والمرتين ..... ٢٦٠  
أقوال العلماء في نسخ حديث العرينين ..... ٢٦١  
(٣) باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من  
المحددات والمتقلات، وقتل الرجل بالمرأة ..... ٢٦٤  
أقوال الأئمة في المماثلة في القصاص ..... ٢٦٤  
أقوالهم في القصاص في شبه العمد ..... ٢٦٦  
(٤) باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه  
المصول عليه، فأتلف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه ... ٢٦٧  
(٥) باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها ..... ٢٧٠  
الجواب عن الاختلاف بين روايتي مسلم والبخاري ... ٢٧٠  
معنى قول أنس بن النضر: "والله لا يقتص منها" ..... ٢٧١  
اختلاف أهل العلم في ثبوت القصاص بين الرجل والمرأة .. ٢٧١  
(٦) باب ما يباح به دم المسلم ..... ٢٧٣  
أقوال الأئمة في قتل المسلم بالنمى ..... ٢٧٣  
(٧) باب بيان إثم من سَنَ القتل ... ٢٧٥  
(٨) باب المجازاة بالدماء في الآخرة، وأما أول ما يقضى  
فيه بين الناس يوم القيامة ..... ٢٧٦  
(٩) باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ..... ٢٧٧  
تأويل قوله: "إن الزمان قد استدار" ..... ٢٧٧

## (١٠) باب صحة الإقرار بالقتل وتكفين وفي القتل من

- القصاص، واستحباب طلب العفو منه ..... ٢٨١  
تأويل قوله: "إن قتله فهو مثله" ..... ٢٨٢  
تأويل قوله ﷺ: "أما تريد أن يموت بالثب" ..... ٢٨٣  
(١١) باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه  
العمد على عاقلة الجاني ..... ٢٨٤  
بيان معنى لفظ "العره" ..... ٢٨٤  
تفسير هذا الجنين وخاصة أنه يورث ولا يرث ..... ٢٨٤  
أقوال الأئمة فيمن يجب عليه دية الجنين ..... ٢٨٥  
بيان السجع للمدوم والمطروح ..... ٢٨٦

## كتاب الحدود

- (١) باب حد السرقة ونصائها ..... ٢٨٩  
أقوال أهل العلم في اشتراط النصاب وقدره ..... ٢٨٩  
بيان ترتيب القطع وموصفه ..... ٢٩٣  
(٢) باب قطع السارق الشريف وغيره، واليهي عن  
الشفاعة في الحدود ..... ٢٩٤  
عدم جواز الشفاعة في الحدود بعد بلوغه إلى الإمام  
وجوارها فيما يجب فيه التعرير ..... ٢٩٤  
المراد أن قطع يدها كانت بالسرقة لا بمحمود العارية ... ٢٩٥  
(٣) باب حد الزنا ..... ٢٩٦  
اختلاف أهل العلم في الجمع بين الجلد والرحم على  
الثب ..... ٢٩٦  
اختلاف الأئمة في معنى الكرسة، وفي معنى العمد  
والأمة ..... ٢٩٦  
المراد من الكر والثب هنا ..... ٢٩٧  
(٤) باب وجع الثيب في الزنا ..... ٢٩٩  
أقوال أهل العلم في وجوب الحد بالحبل ..... ٣٠٠



- (٥) باب من اعترف على نفسه بالزنا ..... ٣٠١
- أقوال الأئمة في عدد الإقرار بالزنا ..... ٣٠١
- أقوال العلماء في المحصن المقر بالزنا إذا هرب بعد الشروع في رحمه هل يترك أو يتبع لإقامة الحد عليه ..... ٣٠٢
- أقوال الأئمة في الحفر للمرجوم والمرحومة ..... ٣٠٦
- الجواب عن عدم فتاعة ماعز والغامدية بالتوبة ..... ٣٠٨
- أقوال العلماء في إقامة الحد على من وجد منه ربح الخمر ..... ٣٠٩
- أقوال الأئمة في الصلاة على المرجوم والقاتل نفسه وغيرهما ..... ٣١٢
- بيان سبب الأمر بالإحسان إلى الغامدية ..... ٣١٢
- أقوال الأئمة في حضور الإمام الرحيم ..... ٣١٣
- بيان المقصد من بعث أنيس إلى المرأة ..... ٣١٥
- (٦) باب رجم اليهود أهل اللغة في الزنا ..... ٣١٦
- بيان حكمة سؤلهم عن حكم التوراة ..... ٣١٧
- بيان ما ثبت به رجم اليهوديين ..... ٣١٧
- أقوال الأئمة في إقامة السيد الحد على مملوكه ..... ٣١٩
- إنكار الحماط على الصحاوي بسية النمرذ بن مالك ..... ٣٢٠
- بيان حكمة التقييد في قوله تعالى ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ﴾ ..... ٣٢١
- (٧) باب تأخير الحد عن النفساء ..... ٣٢٢
- (٨) باب حد الخمر ..... ٣٢٣
- ذكر الإجماع على عدم قتل شارب الخمر، والجواب عن دليل القاتل بقتله ..... ٣٢٥
- أقوال الأئمة في قدر حد شارب الخمر ..... ٣٢٥
- اختلاف العلماء في إقامة الحد على من شرب البيذ المسكر ..... ٣٢٦
- الاختلاف في تأويل "فجلده بجردين نحو أربعين" ..... ٣٢٦
- مذاهب الأئمة في إقامة الحد على من يتقيأ ..... ٣٢٧
- لا تجب البدية والكفارة فيمن مات بإقامة الحد عليه على من أقام الحد عليه ..... ٣٢٩
- (٩) باب قدر أسواط التعزير ..... ٣٣٠
- أقوال أهل العلم في جواز الزيادة في التعزير على عشرة أسواط وعدم جوازها ..... ٣٣٠
- (١٠) باب الخلود كفارات لأهلها ..... ٣٣٢
- (١١) باب جرح العجماء والمعدن والبشر جوار ..... ٣٣٤
- أقوال أهل العلم في ضمان ما أتلفته البهائم ليلاً ..... ٣٣٥
- كتاب الأقضية**
- (١) باب اليمين على المدعى عليه ..... ٣٣٧
- معاني كلمة "القضاء" ..... ٣٣٧
- (٢) باب القضاء باليمين والشاهد ..... ٣٣٩
- أقوال أهل العلم في حوار القضاء يمين وشاهد وعدم جواره ..... ٣٣٩
- (٣) باب الحكم بالظاهر والمعلن بالحجة ..... ٣٤٠
- شرح كلمة "الحن" وأن البشر لا يعلمون الغيب ..... ٣٤٠
- مذاهب الأئمة في تنفيذ حكم الحاكم ظاهراً وباطناً ..... ٣٤١
- (٤) باب قضية هند ..... ٣٤٣
- أقوال أهل العلم في جواز القضاء على الغائب وعدم جوازه ..... ٣٤٤
- (٥) باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزم أو طلب ما لا يستحق ..... ٣٤٦
- (٦) باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ ..... ٣٤٩
- (٧) باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان ..... ٣٥١

- (٨) باب نقض الأحكام الباطلة، وردّ محدثات الأمور .... ٣٥٢
- (٩) باب بيان غير الشهود ..... ٣٥٣
- (١٠) باب بيان اختلاف المجتهدين ..... ٣٥٤
- بيان وجه قضاء دلود بالولد للكرى، والجواب عن
- نقض سليمان حكم دلود ..... ٣٥٤
- معنى المدينة والسكين ..... ٣٥٥
- (١١) باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين ..... ٣٥٦
- كتاب اللقطة**
- (١) باب معرفة الطافس والوكاء، وحكم ضالة الغنم والإبل ... ٣٥٧
- تفصيل حكم النقاط للقطعة وحكم تعريضها سنة ..... ٣٥٨
- حكم تعريف الشيء التافه ..... ٣٥٨
- أقوال الأئمة في لزوم عرامة ضالة الغنم على من أحد
- وأكن ..... ٣٥٩
- (٢) باب في لقطة الحاج ... ٣٦٤
- (٣) باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكها ..... ٣٦٥
- (٤) باب الضيافة ونحوها ..... ٣٦٧
- أقوال الأئمة في حكم الضيافة ..... ٣٦٧
- أقوال أهل العلم في أخذ حق الضيف ..... ٣٦٨
- (٥) باب استحباب المؤاساة بفضول المال ..... ٣٦٩
- (٦) باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت، والمؤاساة فيها ... ٣٧٠
- تفصيل معجزة النبي ﷺ ..... ٣٧٠
- كتاب الجهاد والسير**
- (١) باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام، من غير تقدم الإعلام بالإغارة ..... ٣٧٢
- أقوال أهل العلم في الإندار قبل الإغارة ..... ٣٧٢
- (٢) باب تأمير الإمام الأمراء على البعث، ووصيته بإيهم بآداب الغزو وغيرها ..... ٣٧٤
- معنى كلمة "السرية" ..... ٣٧٤
- أقوال الأئمة في مصرف الصدقات والقيمة ..... ٣٧٥
- أقوال أهل العلم فيمن تقبل منهم الجزية، وفي مقدار
- أقل ما يؤخذ منها ..... ٣٧٥
- (٣) باب في الأمر بالتيسر وترك التنفير ..... ٣٧٨
- (٤) باب تحريم الغدر ..... ٣٨٠
- (٥) باب جواز الخداع في الحرب ..... ٣٨٣
- بيان اللغات في كلمة "خدعة"، وحكم خداع الكفار،
- وشروط حوارها ..... ٣٨٣
- (٦) باب كراهة تمخى لقاء العدو، والأمر بالصبر عند اللقاء ..... ٣٨٤
- بيان حكمة النهي عن تمخى لقاء العدو ..... ٣٨٤
- حكمة الانتظار إلى زوال الشمس ..... ٣٨٥
- (٧) باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو ..... ٣٨٦
- (٨) باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ..... ٣٨٧
- (٩) باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد .. ٣٨٨
- (١٠) باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها ..... ٣٩٠
- (١١) باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة ..... ٣٩٢
- (١٢) باب الأنفال ..... ٣٩٤
- أقوال أهل العلم في تعيين ما ينفل منه ..... ٣٩٥
- (١٣) باب استحقاق القاتل سلب القاتل ..... ٣٩٨
- التيه المأم ..... ٣٩٨
- أقوال العلماء في استحقاق القاتل سلب القاتل ..... ٣٩٩
- أقوالهم في تمعيس السلب ..... ٤٠٠
- تأويل قوله ﷺ: "كلاكما قتله"، ووجهه قضاء السلب
- لمعاذ بن عمرو بن الجموح ..... ٤٠٢
- إجماع أهل العلم على جواز قتل الجاسوس الخربي،
- واختلافهم في قتل الجاسوس المعاهد والمسلم ..... ٤٠٦

- (١٤) باب التفتيل ولفداء المسلمين بالأصارى ..... ٤٠٧
- (١٥) باب حكم الفقه ..... ٤٠٩
- تأويل كلمة "الفقه" في الموضوعين، وإجماع أهل العلم
- على عدم غميس الفقه بالمعنى المشهور ..... ٤٠٩
- تفصيل مذهب الإمام الشافعي في الفقه ..... ٤١٠
- تأويل قوله "هذا الكاذب" ..... ٤١١
- الاعتذار عن طلب العباس وعليّ ﷺ صدقة رسول
- الله ﷺ مع علمهما أنها لا تورث ..... ٤١٢
- تأويل هجران فاطمة أبا بكر ..... ٤١٤
- (١٦) باب قول النبي ﷺ "لا تورث ما تركنا فهو صدقة" .. ٤١٦
- الكلام حول تأخر عليّ ﷺ عن بيعة أبي بكر ﷺ ..... ٤١٨
- سبب منع عمر أبا بكر ﷺ عن الدخول وحده ..... ٤١٩
- مذهب الجمهور أن الأنبياء لا يورثون أجمعون ..... ٤٢١
- تأويل قوله "مونة عاملي" ..... ٤٢١
- تفصيل صدقات الرسول ﷺ ..... ٤٢١
- (١٧) باب كهيئة قسمة الغنمة بين الحاضرين ..... ٤٢٣
- أقوال أهل العلم في أسهام الراجل والفراس ..... ٤٢٣
- (١٨) باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم .. ٤٢٥
- الكلام حول غزوة بدر ..... ٤٢٥
- (١٩) باب ربط الأسير وحسه، وجواز المنّ عليه ..... ٤٢٨
- حكم إدخال الكافر في المسجد ..... ٤٢٨
- تأويل قوله: "تقتل ذا دم" ..... ٤٢٨
- أقوال العلماء في حكم اغتسال من أسلم ..... ٤٢٩
- (٢٠) باب إجلاء اليهود من الحجاز ..... ٤٣١
- (٢١) باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب .... ٤٣٣
- (٢٢) باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إنزال أهل
- الخصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم ..... ٤٣٤
- تأويل قوله: "دنا من المسجد" ..... ٤٣٤
- (٢٣) باب المفارقة بالغزو، وتقديم أهم الأمور المتعارضين .... ٤٣٩
- سبب اختلاف الصحابة ..... ٤٣٩
- (٢٤) باب ردّ المهاجرين إلى الأنصار منافعهم من الشجر
- والتمر حين استغنوا عنها بالفصح ..... ٤٤٠
- الكلام حول منافع الأنصار للمهاجرين وردّ
- المهاجرين منافعهم إليهم بعد ..... ٤٤٠
- (٢٥) باب جواز الأكل من طعام الغنمة في دار الحرب .... ٤٤٣
- (٢٦) باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعو إلى الإسلام ... ٤٤٥
- شرح قوله: "يكون الحرب بيننا وبينه سهلاً" ..... ٤٤٦
- فوائد كتاب النبي ﷺ إلى هرقل ..... ٤٤٨
- ضبط كلمة "الأريسيين" ومعناها ..... ٤٥٠
- الأقوال في ابن أبي كبشة، ووجه تشبيه النبي ﷺ به ..... ٤٥١
- وجه تلقيب الروم بين الأصفر ..... ٤٥١
- (٢٧) باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى
- الله عزّ وجل ..... ٤٥٣
- (٢٨) باب في غزوة حنين ..... ٤٥٤
- نوصيح فرار المسلمين في حنين ..... ٤٥٦
- بيان وجه اتسابه ﷺ إلى جدّه ..... ٤٥٩
- (٢٩) باب غزوة الطائف ..... ٤٦٢
- (٣٠) باب غزوة بدر ..... ٤٦٤
- ذكر معجزي النبي ﷺ ..... ٤٦٥
- (٣١) باب فتح مكة وإزالة الأصنام من حول الكعبة ..... ٤٦٦
- مطلب قوله ﷺ: "إني عبد الله ورسوله" ..... ٤٦٧
- أقوال أهل العلم في دخول مكة بدون الإحرام ..... ٤٦٨
- أقوال العلماء في فتح مكة هل كان قهراً أو صلحاً ..... ٤٦٩
- تأويل قوله ﷺ: "فما اسمي إذا؟" ..... ٤٦٩

- (٣٢) باب لا يقتل قرشيّ صرّاً بعد الفتح ..... ٤٧٢
- ذكر من اسمه عاص، ومن أسلم منهم ..... ٤٧٢
- (٣٣) باب صلح الحديبية في الحديبية ..... ٤٧٣
- بيان معنى المقاضاة ..... ٤٧٣
- تأويل إنكار عليّ أمره بمحو اسمه الشريف ..... ٤٧٣
- أقوال العلماء في تأويل كتابة النبي ..... ٤٧٥
- وجه موافقة النبي المشركين في الأمور التي شرطوا ..... ٤٧٦
- بيان ثمرات الصلح ..... ٤٧٧
- سبب سؤال عمر ..... ٤٧٨
- (٣٤) باب الوفاء بالعهد ..... ٤٨١
- أقوال العلماء في جواز حرب الأسير المسلم الذي ..... ٤٨١
- يعاهد الكفار بعد الحرب ..... ٤٨١
- اجواب عن قضية حذيفة وأبيه ..... ٤٨١
- (٣٥) باب غزوة الأحزاب ..... ٤٨٢
- (٣٦) باب غزوة أحد ..... ٤٨٤
- (٣٧) باب اشتداد غضب الله على من قتل رسول الله ..... ٤٨٧
- (٣٨) باب ما لقي النبي من أذى المشركين والمنافقين ..... ٤٨٨
- معنى كلمة "القلب"، ووجه إلقائه إليهم فيه ..... ٤٨٩
- (٣٩) باب في دعاء النبي، وصبره على أذى المنافقين ..... ٤٩٤
- (٤٠) باب قتل أبي جهل ..... ٤٩٦
- (٤١) باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود ..... ٤٩٧
- بيان السبب في قتل كعب بن الأشرف ..... ٤٩٧
- (٤٢) باب غزوة خيبر ..... ٤٩٩
- أقوال العلماء في كور المعبد عورة ..... ٤٩٩
- وجه تسمية الجيش بالحميس ..... ٥٠٠
- جواب عن تعديده النفس لله تعالى ..... ٥٠١
- (٤٣) باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق ..... ٥٠٦
- (٤٤) باب غزوة ذي قرد وغيرها ..... ٥٠٨
- وجه تسمية الأسد بالحيرة .. ..... ٥١٧
- (٤٥) باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنِكَ﴾ الآية ..... ٥١٩
- (٤٦) باب غزوة النساء مع الرجال ..... ٥٢٠
- (٤٧) باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم، والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب ..... ٥٢٢
- قول الأكثر أن المرأة والعبد لا يسهم لهما في القتال بل يرضخ هما ..... ٥٢٢
- أقوال أهل العلم في منه انقص حكم اليتيم ..... ٥٢٣
- (٤٨) باب عدد عروات النبي ..... ٥٢٨
- أقوال أهل العلم في عدد عروات النبي ..... ٥٢٨
- سرانه ..... ٥٢٨
- (٤٩) باب غزوة ذات الرقاع ..... ٥٣١
- (٥٠) باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر ..... ٥٣٢
- أقوال أهل العلم في الاستعانة بالمشرك في القتال وارضح ..... ٥٣٢
- كتاب الإمارة**
- (١) باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش ..... ٥٣٣
- الكلام حول كون الخلافة في قريش والرد على المخالف ..... ٥٣٣
- (٢) باب الاستخلاف وتركه ..... ٥٣٨
- الإجماع على وجوب نصب الخليفة بالشرع ..... ٥٣٨
- إجماع أهل السنة على أن النبي لم ينص على خليفة معين ..... ٥٣٨
- (٣) باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها ..... ٥٤٠
- الصواب في المتن "وَكُنْتُ" لا "كُنْتُ" ..... ٥٤٠

- أقوال العلماء في استتابة المرتد واختلافهم في قتل المرتدة وحبسها واسترقاقها..... ٥٤١
- أقوال أهل العلم في أن لأمرء الأمصار إقامة الحدود في القتل وغیره..... ٥٤١
- (٤) باب كراهة الإمارة بغير ضرورة..... ٥٤٣
- (٥) باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم..... ٥٤٥
- مطلب قوله ﷺ "وكلنا يديه عين"..... ٥٤٥
- (٦) باب غلط تحريم الغلول..... ٥٥٠
- أقوال العلماء في كيفية رد الغلول عند تعلل إيصال حق كل واحد إليه..... ٥٥١
- اختلاف أهل العلم في كيفية عقوبة الغال..... ٥٥١
- (٧) باب تحريم هدايا العمال..... ٥٥٢
- (٨) باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية..... ٥٥٦
- بيان المراد من الكفر في قوله "كفرًا بواحًا"..... ٥٦٠
- الكلام حول الخروج على السلطان وعزله..... ٥٦١
- (٩) باب الإمام جنة يقاتل به من ورثته ويتقى به..... ٥٦٣
- (١٠) باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول..... ٥٦٤
- معنى السياسة..... ٥٦٤
- ذكر القاعدة الهامة وتاويل قوله ﷺ: "قاضبروا عنق الآخر"..... ٥٦٦
- (١١) باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستشارهم..... ٥٦٨
- (١٢) باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق..... ٥٦٩
- (١٣) باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة..... ٥٧٠
- (١٤) باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع..... ٥٧٤
- (١٥) باب إذا بويع خليفتين..... ٥٧٥
- (١٦) باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع وترك قتالهم ما صلوا، ونحو ذلك..... ٥٧٦
- بيان المراد بقوله ﷺ "فمن عرف فقد برئ"..... ٥٧٦
- (١٧) باب خيار الأئمة وشرارهم..... ٥٧٨
- (١٨) باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال، وبيانبيعة الرضوان تحت الشجرة..... ٥٨٠
- المقصود من جمع الروايات البيعة على الصبر..... ٥٨١
- حكمة خفاء الشجرة التي بويعت تحتهابيعة الرضوان... ٥٨٤
- (١٩) باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه..... ٥٨٥
- شرح جواب سلمة بن الأكوع..... ٥٨٥
- (٢٠) باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير، وبيان معنى "لا هجرة بعد الفتح"..... ٥٨٦
- تاويل قوله ﷺ "لا هجرة بعد الفتح"..... ٥٨٦
- شرح كون الجهاد فرض كفاية أو فرض عين..... ٥٨٧
- (٢١) باب كيفيةبيعة النساء..... ٥٨٩
- (٢٢) باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع..... ٥٩١
- (٢٣) باب بيان سن البلوغ..... ٥٩٢
- دليل كون غزوة الخندق الرابعة..... ٥٩٢
- (٢٤) باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم..... ٥٩٣
- فيه أقوال أهل العلم في المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار عند الأمن..... ٥٩٣
- (٢٥) باب المسابقة بين الخيل وتضميرها..... ٥٩٥
- جواز المسابقة بين الخيل وتضميرها..... ٥٩٥
- (٢٦) باب الخيل في تواسيها الخير إلى يوم القيامة..... ٥٩٧

- (٢٧) باب ما يكره من صفات الخيل ..... ٦٠٠
- (٢٨) باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ..... ٦٠١
- (٢٩) باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى ..... ٦٠٥
- سبب تسمية الشهيد ..... ٦٠٥
- (٣٠) باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله ..... ٦٠٨
- (٣١) باب بيان ما أعدده الله تعالى للمجاهد في الجنة من الدرجات ..... ٦١٠
- (٣٢) باب من قتل في سبيل الله كثرت خطاياه، إلا الدين ..... ٦١١
- (٣٣) باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون ..... ٦١٣
- أقوال أهل العلم في حقيقة الروح ..... ٦١٥
- (٣٤) باب فضل الجهاد والرباط ..... ٦١٦
- (٣٥) باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر، يدخلان الجنة ... ٦١٨
- (٣٦) باب من قتل كافراً ثم سدد ..... ٦١٩
- (٣٧) باب فضل الصدقة في سبيل الله، وتضعيفها ..... ٦٢١
- (٣٨) باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته في أهله بخير ..... ٦٢٢
- (٣٩) باب حرمة نساء المجاهدين، وإثم من خافهم فيهن ..... ٦٢٥
- (٤٠) باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين ..... ٦٢٦
- (٤١) باب ثبوت الجنة للشهيد ..... ٦٢٧
- (٤٢) باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله ..... ٦٣٢
- (٤٣) باب من قاتل للرياء والسعنة استحق النار ..... ٦٣٣
- (٤٤) باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم ..... ٦٣٦
- (٤٥) باب قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية" وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال ..... ٦٣٨
- مرتبة حديث "إنما الأعمال بالنية" ..... ٦٣٨
- فائدة ذكر وإنما لأمرئ ما نوى ..... ٦٣٩
- (٤٦) باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى .... ٦٤٠
- (٤٧) باب ذم من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو .... ٦٤١
- (٤٨) باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر ..... ٦٤٢
- (٤٩) باب فضل الغزو في البحر ..... ٦٤٣
- أقوال العلماء في جهة قرابة أم حرام من النبي ﷺ ..... ٦٤٣
- الأقوال في الغزوة التي توفيت فيها أم حرام ..... ٦٤٤
- أقوال العلماء في جواز ركوب البحر ..... ٦٤٤
- (٥٠) باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل ..... ٦٤٦
- (٥١) باب بيان الشهداء ..... ٦٤٧
- (٥٢) باب فضل الرمي والحث عليه، وذم من علمه ثم نسيه ..... ٦٤٩
- (٥٣) باب قوله ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم" ..... ٦٥١
- أقوال أهل العلم في تعيين هذه الطائفة ..... ٦٥١
- بيان المراد بأهل المغرب ..... ٦٥٣
- (٥٤) باب مراعاة مصلحة الدواب في السير، والنهي عن التعريس في الطريق ..... ٦٥٤
- (٥٥) باب السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله، بعد قضاء شغله ..... ٦٥٥
- (٥٦) باب كراهة الطروق، وهو الدخول ليلاً، لمن ورد من سفر ..... ٦٥٦



## من منشورات مكتبة البشري

الكتب المطبوعة	ستطبع قريباً بعون الله تعالى
----------------	------------------------------

### ملونة . مجلدة / كرتون مقوي

المقامات للحريري	قاموس البشري (عربي - اردو)
تفسير البيضاوي	كنز الدقائق
التبيان في علوم القرآن	نور الإيضاح
تفسير الجلالين (٣ مجلدات)	

### ملونة . مجلدة

صحيح مسلم (٧ مجلدات)	مشكاة المصابيح (٤ مجلدات)
الهداية (٨ مجلدات)	أصول الشاشي
نور الأنوار (مجلدين)	نفحة العرب
مختصر القدوري	شرح التهذيب
منتخب الحسامي	مختصر المعاني (مجلدين)

### ملونة . كرتون مقوي

متن العقيدة الطحاوية	زاد الطالبين
هداية النحو (مع العلامات والسمات)	هداية النحو (المتداول)
المرفقات	الكافية
السراجي	شرح التهذيب
دروس البلاغة	شرح العقائد
إيساغوجي	شرح عقود رسم المفتي
شرح مائة عامل	

### غير ملونة . مجلدة

هادي الأنام	فتح المغطى شرح كتاب الموطا
-------------	----------------------------

### غير ملونة . كرتون مقوي

صلاة الرجل على طريق السنة والآثار	صلاة المرأة على طريق السنة والآثار
-----------------------------------	------------------------------------



# مطبوعات مکتبۃ البشرى

طبع شدہ	زیر طبع
---------	---------

## رنگین - مجلد

لسان القرآن (اول، دوم، سوم)	الحزب الاعظم (ایک مہینہ کی ترتیب)
خصائص نبوی شرح شامل ترمذی	تعلیم الاسلام (کٹل)
بہشتی زیور (۳ حصے)	خطبات الاحکام للجمعات العام
تفسیر عثمانی	

## مجلد / کارڈ کور

حسن حسین	از اعمال
تعلیم الدین	آداب العاشرت
تعلیم العقائد	حیات المسلمین
زاد السعید	

## رنگین - کارڈ کور

روحۃ الادب	المجلد (بچکانگان) (جدید ایڈیشن)
الحزب الاعظم (چھٹی)	علم الحق
تیسرے المنطق	عربی کا معلم (اول، دوم)
علم الصرف (اولین، و آخرین)	خیر الاصول فی حدیث الرسول
عربی منقوۃ المصادر	عربی کا آسان قاعدہ
تسہیل الہندی	فوائد کیہ
فارسی کا آسان قاعدہ	بہشتی گوہر
جمال القرآن	تاریخ اسلام
سیر الصحابیات	

## Books In English & Other Languages

### (Published Books)

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1,2,3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2)
Al-Hizbul Azam(Large) (H.Binding)
Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)
Riyad us Saleheen (Spanish) (H.Binding)
Secrete of Salah (Card Cover)

### (To be Published Shortly Insha Allah)

Taleem-ul-Islam (Coloured)
Cupping Sunnah & Treatment (Coloured)
Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 3)

## سادہ - مجلد

فضائل اعمال	مختار احادیث
-------------	--------------

## سادہ - کارڈ کور

مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)	اکرام مسلم
-----------------------------------	------------